مكتبة دراسات الفلسفية

الإدارة الثقافية

برتراند رسل

أصول الرياضيات

١

ترجمة

الدكتور محمد مرسى أحمد و الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى

دار المعارف بمصر

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر

مقدمة الطبعة الثانية

دون معظم ما جاء فى كتاب « مبادئ الرياضة » سنة ١٩٠٠ ، ونشر سنة ١٩٠٣ ، فنوقشت الموضوعات التى تناولها مناقشة واسعة خلال السنوات التالية ، وتحسنت صفة المنطق الرياضى تحسنا كبيراً ، وظهرت مسائل جديدة ، وبقيت مسائل أخرى قديمة بغير حل ، واتخذت بعض المسائل صوراً جديدة مع بقائها موضع البحث والجدل ، وفى ضوء هذه الظروف رأيت ألا فائدة من محاولة إصلاح هذه المسألة أو تلك فى الكتاب الذى لم يعد يعبر عن آرائى الحاضرة . أما قيمة الكتاب الآن فهى قيمة تاريخية من جهة أنه يمثل مرحلة معينة فى تطور الموضوع الذى يعالجه . من أجل ذلك لم أغير فيه شيئاً ، ولكننى سأحاول فى هذه المقدمة أن أعلن عن الأمور التى لا أزال أتمسك بالآراء التى يعبر عنها الكتاب ، وعن الأمور الأخرى التى أظهرت المباحث الجديدة أننى كنت فيها على خطأ .

إن القضية الأساسية التى تجرى خلال صفحات الكتاب ، وهى أن الرياضة والمنطق متطابقان ، من القضايا التى لا أجد سبباً منذ إعلانها لتعديلها . وقد كانت هذه القضية أول الأمر غير مألوفة لارتباط المنطق ارتباطاً مأثوراً بالفلسفة وأرسطو ، بحيث شعر الرياضيون أن الاشتغال به خارج عن نطاق عملهم ؛ وبرم الذين يعتبرون أنفسهم مناطقة حين طلب منهم تعلم الفن الرياضى الجديد الصعب ، غير أن هذه المشاعر لم تكن ليدوم أثرها لو أنها عجزت عن التماس العون فى أسباب أعمق للشك ، وهذه الأسباب هى بصفة عامة من نوعين متقابلين : الأول أن ثمة صعوبات معينة فى المنطق الرياضى لم تحل بعد ، مما يجعله يظهر أقل يقيناً مما كان يعتقد فى الرياضة ، والثانى أننا إذا قبلنا الأساس المنطقى للرياضة ، فإن ذلك يبرر أو يميل إلى تبرير كثير من البحث ، مثل الذى قام به «جورج كانتور» والذى ينظر إليه كثير من الرياضيين بعين الشك

على أساس المتناقضات التى لم تحل والتى تشترك مع المنطق . هذان التياران المتقابلان من النقد يمثلهما أصحاب المذهب الصورى وعلى رأسهم « هلبرت » ، وأصحاب المذهب الحدسى وعلى رأسهم « بروار » (Brouwer)

وليس التأويل الصورى للرياضة جديداً بأى حال ؛ ولكننا لتحقيق أغراضنا قد نتجاهل صورها القديمة . ويقوم هذا التأويل ، كما يقدمه «هلبرت» مثلا فى مجال العدد ، على ترك الأعداد الصحيحة بغير تعريف مع التسليم فى شأنها ببديهيات تجعل استنتاج القضايا العددية العادية ممكناً . وبعبارة أخرى لا نعين أى معنى لهذه الرموز ٠ ، ١ ، ٢ . . . فيما عدا أن لها بعض الخصائص المعدودة فى البديهيات . يجب إذن اعتبار هذه الرموز على أنها متغيرات . ويمكن تعريف الأعداد الصحيحة الأخيرة حين يعطى الصفر ، أما الصفر فيجب أن يكون مجرد شىء له الخصائص المعينة . وتبعاً لذلك لا تمثل الرموز ٠ ، ١ ، ٢ . . . . سلسلة واحدة محدودة ، بل أى متوالية كانت . وقد غفل الصوريون عن أن الأعداد مطلوبة لا للحصول على الجمع فقط ، بل للعد أيضاً . فهذه القضايا مثل : « وجد ١٢ رسولا » أو « فى لندن ٦,٠٠٠,٠٠٠ من السكان » لا يمكن تأويلها فى نظامهم . لأن الرمز « ٠ » قد يؤخذ على أنه يعنى أى عدد صحيح متناه ، دون أن يترتب على ذلك أن تكون أى بديهية من بديهيات « هلبرت » كاذبة . وهكذا يصبح كل عدد رمزى مبهماً إلى ما لا نهاية له فى الإبهام . ويشبه الصوريون صانع الساعات الذى يستهويه عمل ساعات ذات شكل جميل ، فيغفل عن غرضه الأصلى من صناعتها للدلالة على الوقت ، ولا يضع فيها أى آلات .

وهناك صعوبة أخرى فى موقف الصوريين تختص بالوجود . ذلك أن « هلبرت » يزعم أنه إذا كانت سلسلة البديهيات لا تفضى إلى تناقض ، فلا بد من وجود سلسلة من الأشياء تحقق البديهيات . وتبعاً لذلك فإنه بدلا من البحث عن إقامة نظريات وجودية بضرب الأمثلة ، يشغل نفسه بطرق إثبات خلو بديهياته من التناقض . وعنده أن « الوجود » كما يفهم عادة هو تصورٌ ميتافيزيقى لا لزوم له ، يجب أن يحل محله تصور آخر دقيق وهو عدم التناقض . وهو هنا

ينسى أن للحساب فوائد عملية ، وأنه لا نهاية للنظم القائمة على بديهيات عدم التناقض ، والتى يمكن اختراعها . أما الأسباب التى من أجلها نحفل بوجه خاص بالبديهيات التى تفضى إلى الحساب العادى فإن هذه الأسباب تقع خارج الحساب ، وتتصل بتطبيق العدد على المواد الحسية ، وهذا التطبيق نفسه لا يكون جزءاً من المنطق أو الحساب ، ولكن النظرية التى تذهب إلى القول أولياً باستحالة هذا التطبيق لا يمكن أن تكون صحيحة ، ذلك أن التعريف المنطقى للأعداد يجعل صلتها بالعالم الواقعى المكون من أشياء معدودة أمراً مفهوماً ، على حين أن نظرية الصوريين لا تجعلها كذلك .

أما النظرية الحدسية التى مثلها أولا « بروار » ثم بعد ذلك « فايل » Weyl فهى أعظم خطراً . وهناك فلسفة مرتبطة بهذه النظرية نستطيع أن نتجاهلها حتى لا نحيد عن غرضنا ، لأن أثرها فى المنطق والرياضة هو الذى يعنينا ، والنقطة الأساسية فى هذا الصدد هى رفض اعتبار القضية صادقة أو كاذبة حتى نستقر على طريقة تحدد أى وجهة منهما . وينكر « بروار » قانون الثالث المرفوع حيث لا توجد مثل تلك الطريقة . وهذا يهدم مثلا البرهان القائل بأن هناك أعداداً حقيقية أكثر من الأعداد النسبية ، وأن كل متوالية فى سلسلة الأعداد الحقيقية لها نهاية . وترتب على ذلك أن أجزاءاً كبيرة من التحليل التى ظن لقرون كثيرة أنها تقوم على أساس وطيد قد أصبح مشكوكاً فيها .

ويرتبط بهذه النظرية المذهب المسمى بالنهائية Finitism ، والذى يضع موضع الشك القضايا التى يدخل فيها مجموعات لا نهائية أو سلاسل لا نهائية على أساس أن تلك القضايا لا يمكن تحقيقها . وهذا المذهب مظهر من مظاهر التجريبية السائدة ، ويجب إذا حملناه على محمل الجد أن يفضى إلى نتائج أكثر هدماً مما يعترف به أنصاره ، فالناس مثلاً ولو أنهم يكونون فصلا متناهياً ، فمن المستحيل من الناحية العملية والتجريبية عدهم ، كما لو كان عددهم لا نهائياً . ولو سلمنا بمبدأ أصحاب النهائية فلا ينبغى أن نقرر أى عبارة هامة — مثل « جميع الناس فانون » — تدور حول مجموعة تعرفها خصائصها ، ولا

يذكر بالفعل فى تعريفها جميع أفرادها . وهذا قد يمسح بجرة قلم جميع العلوم وجميع الرياضيات ، وليس فقط تلك الأجزاء التى يعتبرها الحدسيون موضع شك . ومع ذلك فلا يمكن اعتبار النتائج المفجعة دليلاً على فساد المذهب ، وإذا كان لا بد من إقامة الدليل على فساد مذهب النهائية ، فإنما يكون ذلك بمواجهته بنظرية كاملة فى المعرفة . ولست أعتقد شخصياً فى صحته ، ولكنى لا أظن أن ردا قصيراً سهلا على ذلك المذهب أمر ممكن .

ويجد القارئ مناقشة بديعة وكاملة لمسألة تطابق الرياضة والمنطق أو عدم تطابقهما فى المجلد الثالث من كتاب جورجنسن Jörgensen « رسالة فى المنطق الصورى » ص ٥٧ — ٢٠٠ ، حيث يجد فحصاً جديا للحجج التى أثيرت ضد هذه القضية ، وانتهى المؤلف إلى نتيجة — هى بوجه عام ما أعتقده — وهى أنه على الرغم من ظهور أدلة جديدة فى السنوات الأخيرة ترفض رد الرياضة إلى المنطق ، فلا شىء من هذه الأدلة حاسم بأى حال .

وهذا يفضى بنا إلى تعريف الرياضة الذى نستهل به هذا الكتاب ، وهو تعريف لابد من إجراء تعديلات متعددة عليه . فأولا الصورة « ق يلزم عنها ك » ليست إلا صورة من صور منطقية كثيرة يمكن أن تتخذها القضايا الرياضية . وقد انتهيت فى الأصل إلى تأكيد هذه الصورة من اعتبار الهندسة . وكان من الواضح أن الهندسة الأقليدية وغير الأقليدية على السواء يجب أن تدخلا فى الرياضة البحتة ولا يجب اعتبارهما متناقضتين فيما بينهما . فعلينا أن نحكم فقط بأن البديهيات يلزم عنها القضايا ، لا أن البديهيات صادقة فالقضايا صادقة تبعاً لذلك . وقد أفضت بى مثل هذه الحالات إلى المغالاة فى قيمة اللزوم مع أنه ليس إلا واحداً من جملة دوال الحقيقة ، وليس أكثر أهمية من غيره . ثم حين قلت : « ق و ك قضيتان تشتملان على متغير واحد أو جملة متغيرات » فالأصح بالطبع أن نقول إنها دوال قضايا . ومع ذلك فيمكن الاعتذار عما قيل على أساس أن دوال القضايا لم تكن قد عرفت بعد ، ولم تكن مألوفة عند المناطقة أو الرياضيين .

وأنتقل بعد ذلك إلى أمر أكثر خطراً ، وهو قولى : « علماً بأن كلا من ق ، ك لا تشتمل على ثوابت غير الثوابت المنطقية » . وأرجئ بعض الوقت مناقشة الثوابت المنطقية ما هى . ولأسلم بأن هذه الثوابت معروفة كى أعرض هذه المسألة ، وهى أن اختفاء الثوابت غير المنطقية ولو أن ذلك شرط ضرورى فى الصفات الرياضية فى القضية إلا أنه شرط غير كاف . ولعل أفضل الأمثلة على هذا أن نذكر بعض التقريرات المتعلقة بعدد الأشياء فى العالم ، خذ مثلاً « يوجد فى العالم ثلاثة أشياء على الأقل » . فهذا يساوى قولك : « يوجد ثلاثة أشياء س ، ص ، ه وخاصيات Φ ، Ψ ، X ، بحيث تكون س لا ص لها الخاصية Φ ، س لا ه لها الخاصية Ψ ، ص لا ه لها الخاصية X » . هذا القول يمكن التعبير عنه بعبارات منطقية بحتة ، ويمكن إثباته منطقيا عن فصول فصول فصول ، يجب أن يوجد منها فى الواقع على الأقل أربعة حتّى ولو لم يوجد العالم . لأنه فى تلك الحالة قد يوجد فصل واحد هو الفصل الصفرى ؛ وفصلا فصول هى فصل اللافصول ، والفصل الذى حده الوحيد هو الفصل الصفرى ؛ وأربعة فصول لفصول فصول هى الفصل الصفرى ، والفصل الذى حده الوحيد هو الفصل الصفرى ، والفصل الذى حده الوحيد هو الفصل الذى حده الوحيد هو الفصل الصفرى ، والفصل الذى هو مجموعة الفصلين الأخيرين . ولكن فى الأصناف الدنيا ، أى تلك الخاصة بالأفراد ، وبالفصول ، وبفصول الفصول ، لا يمكن منطقيا إثبات وجود ثلاثة أعضاء على الأقل . وعلينا أن نتوقع شيئاً من هذا القبيل وذلك لطبيعة المنطق ذاته ، لأن المنطق يهدف إلى الاستقلال عن الواقع التجريبى ، ووجود الكون هو واقع تجريبى . حقا لو أن العالم لم يوجد ما وجدت كتب المنطق ، ولكن وجود كتب المنطق ليس مقدمة من مقدمات المنطق ، ولا يمكن استنتاجه من أى قضية لها الحق فى أن تسطر فى هذه الكتب .

إن مقداراً كبيراً من الرياضة ممكن عمليا دون التسليم بوجود أى شىء ، فجميع الحساب الأولى المتعلق بالأعداد الصحيحة المتناهية والكسور الاعتيادية

يمكن تركيبه ، ويصبح ذلك مستحيلا عند ما يتطلب الأمر فصولا لامتناهية من الأعداد الصحيحة ، وهذا يستبعد الأعداد الحقيقية وجميع التحليل ، فإذا أردنا أن يشتمل الحساب عليهما احتجنا إلى « بديهية اللانهاية » التى تقرر أنه إذا كانت ن أى عدد متناه ، فهناك على الأقل فصل واحد له ن كأفراد . وفى الوقت الذى كتبت فيه « الأصول » ،[1] افترضت إمكان إثبات ذلك ، فلما نشرت مع الدكتور هوايتهيد كتاب "Principia Mathematica" أصبحنا مقتنعين بأن ذلك البرهان المزعوم خاطئ .

وتعتمد الحجة السابقة على مذهب الأصناف ، وهذا المذهب على الرغم من وروده فى صورة غير دقيقة فى الملحق « ب » من هذا الكتاب ، فلم يبلغ بعد مرحلة التطور التى تبين أن وجود الفصول اللانهائية لا يمكن إثباته منطقيا . أما ما ذكرته عن نظريات الوجود فى الفقرة الأخيرة من الباب الأخير من هذا الكتاب ، فلم يعد يظهر لى أنه صحيح : فمثل هذه النظريات الوجودية فيما عدا بعض الاستثناءات ، هى كما أقول الآن أمثلة على القضايا التى يعبر عنها فى حدود منطقية ، ولكنها لا يمكن أن تثبت أو تبطل إلا بدليل تجريبى .

ومثال آخر هو بديهية الضرب أو بديهية « زرملو » Zermelo الخاصة بالانتخاب والتى تكافئها . وتقرر هذه البديهية أنه إذا علمت مجموعة من الفصول المتباعدة فيما بينها بحيث لا يكوِّن أى واحد منها صفراً ، فهناك على الأقل فصل واحد يتكون من ممثل واحد من كل فصل من فصول المجموعة . ولست أدرى أيكون هذا صحيحاً أو لا . ومن السهل تخيل عوالم تكون فيها صحيحة ، ومن المستحيل إثبات وجود عوالم ممكنة تكون فيها باطلة . وكذلك من المستحيل (على الأقل هذا ما أعتقده) إثبات عدم وجود عوالم ممكنة تكون فيها باطلة . ولم أتبين ضرورة هذه البديهية إلا بعد نشر كتاب «الأصول» بعام . من أجل ذلك يشتمل هذا الكتاب على بعض الأخطاء ، مثال ذلك الحكم (فى بند ١١٩) بأن تعريفى اللانهاية متكافئان ، ولا يمكن إثبات ذلك إلا إذا سلمنا ببديهية الضرب .

---

(١) يريد المؤلف هذا الكتاب أى « أصول الرياضيات » .

وتبين مثل هذه الأمثلة – التى يمكن مضاعفتها إلى ما لا نهاية له – أن قضية ما قد تحقق التعريف الموجود فى استهلال هذا الكتاب ، ومع ذلك تعجز عن الإثبات أو عدم الإثبات المنطقى أو الرياضى. وجميع القضايا الرياضية يشملها التعريف (مع بعض تعديلات يسيرة) ولكن ليست جميع القضايا الداخلة رياضية . فلكى تنتمى القضية للرياضة لا بد أن يكون لها خاصية أخرى كما يقول « وتنجشتين » ، يجب أن تكون « تكرارية » ، tautological ، وعند « كارناب » أنها « تحليلية » ، وليس من السهل بأى حال الحصول على تعريف دقيق لهذه الخاصية . وفضلا عن ذلك فقد بيّن كارناب أنه لا بد من التمييز بين « تحليلى » و « قابل للإثبات » ، باعتبار أن المعنى الأخير تصور أضيق نوعاً ما . الحق أن القضية أتكون تحليلية أم قابلة للإثبات ، فذلك يتوقف على جهاز المقدمات التى نبدأ منها ، فإلى أن يكون عندنا معيار نزن به المقدمات المنطقية المقبولة تصبح مسألة القضايا المنطقية موكولة إلى اختيارنا إلى حد كبير جدا ، وهذه نتيجة غير مرضية ، ولست أقبلها على أنها نهائية . ولكن قبل أن نقول شيئاً أكثر من ذلك حول هذا الموضوع ، علينا أن نناقش مسألة « الثوابت المنطقية » التى تلعب دوراً جوهريا فى تعريف الرياضة ، كما جاء فى استهلال هذا الكتاب .

وثمة أسئلة ثلاثة بالنسبة للثوابت المنطقية : أولا أتوجد مثل هذه الثوابت ؟ ثانياً ، كيف تعرف ؟ ثالثاً ، هل ترد فى القضايا المنطقية ؟ والأول والثالث من هذه الأسئلة فى غاية الإبهام ، ولكن قليلاً من المناقشة قد يجلو معانيها المتعددة .

أولا : هل توجد ثوابت منطقية ؟ هناك ناحية واحدة من هذا السؤال يمكننا أن نجيب عنها بجواب مثبت محدود تماماً : فى التعبير اللغوى أو الرمزى للقضايا المنطقية توجد ألفاظ أو رموز تلعب دوراً ثابتاً ، أى لها نفس المساهمة فى دلالة القضايا حيثما ترد . مثال ذلك « أو » « و » « لا » « بما أن – إذن » « الفصل الصفرى » « ٠ » « ١ » « ٢ » . . . . وتقع الصعوبة فى أننا حين نحلل القضايا ذات الصبغة المكتوبة والتى ترد فيها مثل هذه الرموز ، فلن نجد لها أجزاء تناظر

التعبيرات المذكورة . وفى بعض الحالات يكون هذا واضحاً تماماً : فلن يزعم أشد الأفلاطونيين حماسة أن « أو » الكاملة موجودة فى السماء ، وأن « الاوات » الموجودة فى هذه الأرض محاكاة ناقصة لذلك النموذج السماوى . أما فى حالة الأعداد فالأمر أقل وضوحاً ، ذلك أن مذاهب فيثاغورس التى بدأت بصوفية رياضية أثرت فى كل فلسفة ورياضة جاءت فيما بعد تأثيراً أعمق مما يظن عادة . فالأعداد كانت أزلية ولا تتبدل كالأجرام السماوية ؛ وكانت الأعداد معقولة ؛ وكان علم العدد مفتاح الكون . وقد ضلل الاعتقاد الأخير الرياضيين ومجلس التربية والتعليم منذ القديم حتى اليوم . وترتب على ذلك أن القول بأن الأعداد رموز لا تعنى شيئاً ، ظهر وكأنه صورة فظيعة من الإلحاد . وفى الوقت الذى كتبت فيه هذا الكتاب كنت أشارك « فريج » الاعتقاد فى الحقيقة الأفلاطونية للأعداد ، التى كنت أتصورها فى خيالى تسكن عالم الوجود الأبدى . وكان ذلك الإيمان مريحاً ، ولكننى هجرته فيما بعد مع الأسف . ولا بد الآن من ذكر شىء عن الخطوات التى أفضت بى إلى هجره .

فى الباب الرابع من هذا الكتاب قلت : « كل لفظة ترد فى جملة يجب أن يكون لها معنى ما » وقلت أيضاً : « وكل ما يمكن أن يكون موضوعاً للفكر ، أو ما يمكن أن يرد فى قضية صادقة أو كاذبة ، أو يمكن أن يعد واحداً ، سأسميه حدا . . . . فالألفاظ : رجل ، لحظة ، عدد ، فصل ، علاقة ، الغول ، أو أى شىء آخر يمكن ذكره ، هى بكل تأكيد حد . وإنكار أن شيئاً ما هو حد يجب أن يكون باطلاً دائماً » . وقد تبين لى أن هذه الطريقة لفهم اللغة خاطئة . فأن نقول إن « اللفظة يجب أن يكون لها معنى ما » — فاللفظة بالطبع ليست تمتمة ، بل شيئاً له استعمال معقول — ليس صحيحاً دائماً ، إذا أخذت العبارة على أن اللفظة تقوم على انفراد منعزلة . والصحيح هو أن اللفظة تساهم فى معنى الجملة التى ترد فيها ، ولكن هذا أمر مختلف عما سبق ذكره .

وكانت أول خطوة فى هذه العملية نظرية الأوصاف . وطبقاً لهذه النظرية

نجد أن فى القضية « سكوت هو مؤلف ويفرلى »[1] ، لا يوجد جزء يناظر « مؤلف ويفرلى » : وتحليل القضية بوجه التقريب هو : « كتب سكوت ويفرلى ، وكل من كتب ويفرلى كان سكوت » أو بوجه أكثر دقة : « دالة القضية س كتب ويفرلى تكافئ س هو سكوت ، صادقة لجميع قيم س » . وقد ألغت هذه النظرية الزعم — الذى نادى به مثلا « مينونج » — بأنه لا بد من وجود فى عالم الوجود أشياء من مثل الجبل الذهبى والمربع المستدير ، ما دمنا نستطيع الكلام عنها ، ولقد كانت القضية « المربع المستدير ليس له وجود » من القضايا الصعبة دائماً ، إذ كان من الطبيعى السؤال : « ما هذا الشىء الذى ليس له وجود ؟ » وأى جواب ممكن كان يظهر أنه يستلزم من بعض الوجوه وجود شىء كالمربع المستدير ، ولو أن هذا الشىء له الخاصية الغريبة وهى عدم الوجود . وقد تجنبت نظرية الأوصاف هذه الصعوبة وغيرها من الصعوبات.

ثم كانت الخطوة التالية إلغاء الفصول ، وهى خطوة اتخذت فى كتاب « مبادئ الرياضيات Principia Mathematica » حيث جاء : « إن الرموز عن الفصول كتلك الرموز الخاصة بالأصناف هى فى نظامنا رموز ناقصة ، فاستخداماتها معرفة ، ولكن من المسلم به أنها فى ذاتها لا تعنى شيئاً ألبتة . . . . وعلى ذلك فالفصول بالحد الذى نستخدمها فيه إنما هى استعمالات رمزية أو لغوية مريحة لا أشياء حقيقية » (المجلد الأول ص ٧١ — ٧٢) . فلما رأينا الأعداد الصحيحة قد عرفت بأنها فصول فصول ، فقد أصبحت هى أيضاً : « مجرد استعمالات رمزية أو لغوية مريحة » . وهكذا مثلا القضية : « ١ + ١ = ٢ » مع شىء من التبسيط تصبح كما يأتى : « ضع دالة القضية « ا ليست ب ، و س هى حـ مهما تكن قيمة س ، تكافئ دائماً س هى ا أو س هى ب » وضع أيضاً دالة القضية « ا هى حـ ، ومهما تكن قيمة س ، س هى حـ ولكنها ليست ا ، تكافئ دائماً س هى ب » . فمهما تكن قيمة حـ فإن الحكم

(١) سير والتر سكوت (١٧٧١ — ١٨٣٢) شاعر وقصصى اسكتلندى ، ومن رواياته ويفرلى Waverley ألفها سنة ١٨١٤ (المترجم) .

بأن إحدى هاتين الدالتين ليست كاذبة دائماً (لقيم مختلفة لـ ا ، ب) يكافئ الحكم بأن الدالة الأخرى ليست كاذبة دائماً . هنا نجد أن العددين ١ ، ٢ قد اختفيا تماماً ، ويمكن تطبيق تحليل مماثل على أى قضية حسابية .

وقد أغرانى الدكتور هوايتهيد ، فى هذه المرحلة ، بهجر نقط المكان ، ولحظات الزمان ، وجسيمات المادة ، واضعاً بدلا منها تركيبات منطقية مؤلفة من الأحداث « Events » وأخيراً ظهر أنه ترتب على ذلك أنه لا شىء من المادة الخام فى العالم لها خواص منطقية سهلة بل كل ما يظهر أن له مثل هذه الخواص فهو مركب تركيباً صناعياً كى تكون له هذه الخواص، لست أعنى أن تقريراتنا الواضحة عن النقط أو اللحظات أو الأعداد ، أو أى شىء آخر نحذفه حين نجزئه كما فعل « أوكام » Occam باطلة ، كل ما فى الأمر أنها تحتاج إلى تأويل يبين أن صورتها اللغوية مضللة ، وأنها حين تحلل تحليلا صحيحاً نجد أن الأشياء الزائفة السابقة لا ذكر لها فيها . خذ مثلا هذه القضية « يتألف الزمان من لحظات » قد تكون عبارة صحيحة وقد لا تكون . ولكنها على أى الحالين لا تذكر الزمان أو اللحظات . وقد يمكن على وجه التقريب تأويلها كما يأتى : لتكن أى حادثة هى س ، ولنعرف « كمعاصراتها » تلك التى تنتهى بعد أن تبدأ الحادثة ، ولكنها تبدأ قبل أن تنتهى الحادثة ؛ ولنعرف من الحوادث المعاصرة « المعاصرات الابتدائية » لـ س تلك التى ليست متأخرة كلية عن أى معاصرات أخرى لـ س . عندئذ تكون العبارة « يتألف الزمان من لحظات » صحيحة إذا علمت أى حادثة س، فكانت كل حادثة متأخرة كلية عن معاصرة ما س متأخرة كلية من معاصرة ابتدائية ما لـ س . ولا بد من عملية مماثلة من التأويل بالنسبة لمعظم، إن لم يكن لجميع الثوابت المنطقية البحتة .

وهكذا فإن السؤال عن الثوابت المنطقية هل ترد فى قضايا المنطق يصبح سؤالا أكثر صعوبة مما كان يبدو لأول وهلة . وهو سؤال فى الواقع وبالنظر إلى الأشياء كما هى عليه لا يمكن الإجابة عنه جواباً محدداً ، إذ لا يوجد تعريف مضبوط لقولنا « يرد » فى القضية . ومع ذلك فيمكن أن نقول فى هذه المسألة

بعض القول ، فأولا لا توجد أى قضية منطقية يمكن أن تذكر شيئاً خاصا . فهذه العبارة : « إذا كان سقراط إنساناً ، وكان جميع الناس فانين ، إذن سقراط فان » ليست قضية منطقية . والقضية المنطقية التى تكون العبارة السابقة حالة خاصة منها هى : « إذا كانت س لها خاصة φ ، وكل ما له خاصة φ فله الخاصة Ψ ، إذن س له الخاصة Ψ ، مهما تكن س، φ، Ψ » . واللفظة « خاصة » property التى ترد هنا ، تختفى من التعبير الرمزى الصحيح للقضية ، ولكن « إذا — إذن » ، أو ما يقوم مقامها ، تبقى . وبعد بذل أقصى مجهود لاختزال عدد العناصر اللامعرفة فى الحساب التحليلى المنطقى ، سنجد أنفسنا بإزاء عنصرين (على الأقل) يظهر أنه لا غنى عنهما : الأول هو عدم الاتفاق ، والثانى هو الصدق لجميع قيم دالة القضية (ونقصد بعدم اتفاق قضيتين أنهما لا يصدقان معاً) [١] . ولا واحد من هذين العنصرين يظهر أنه ضرورى جدا . وما سبق أن ذكرناه عن « أو » ينطبق كذلك على عدم الاتفاق ، وقد يبدو من التناقض القول بأن العموم جزء من مكونات قضية عامة .

فالثوابت المنطقية ، إذا كان لنا أن نتمكن من ذكر شىء محدد عنها ، فلا بد من دراستها على أنها جزء من اللغة لا على أنها جزء مما تنبئنا عنه اللغة . وبهذه الطريقة يصبح المنطق لغوياً أكثر مما كنت أعتقده عند ما كتبت هذا الكتاب ، وسيظل الأمر صحيحاً من أنه لا يرد من الثوابت فى التعبير اللفظى أو الرمزى للقضايا المنطقية سوى الثوابت المنطقية . ولكن ليس صحيحاً أن هذه الثوابت المنطقية هى أسماء أشياء كما هو المقصود من « سقراط » أن يكون .

وبناء على ذلك ليس تعريف المنطق أو الرياضة سهلا بأية حال إلا بالإضافة إلى مجموعة من المقدمات المعطاة . ولا بد أن يكون للمقدمة المنطقية خصائص معينة يمكن تعريفها . ولا بد أن يكون لها عموم كامل بمعنى أنها لا تذكر أى شىء خاص أو صفة خاصة . ولا بد أن تكون صادقة بحكم صورتها . فإذا

---

(١) طبقاً لتعريف المؤلف يمكن ترجمة عدم الاتفاق incompatibility بما جاء فى المنطق القديم أى التضاد . (المترجم)

أعطينا مجموعة معينة من المقدمات المنطقية أمكننا تعريف المنطق بالنسبة لهذه المقدمات بمقدار ما تمكننا من البرهان ، ولكن (١) من العسير القول ما الذى يجعل القضية صادقة بحكم صورتها . (٢) من الصعب أن نتبين أى طريق لإثبات أن النظام الناتج من مجموعة معطاة من المقدمات نظام كامل ، بمعنى أنه يحيط بكل شىء نرغب أن يشمله فى القضايا المنطقية . وفيما يختص بهذه النقطة الثانية قد جرت العادة على قبول المنطق والرياضة الجاريين على أنهما من المعطيات ، ثم على البحث عن أقل المقدمات التى يمكن إعادة تركيب هذه الموضوعات منها ، ولكن حين تنشأ شكوك — كما قد نشأت — خاصة بصحة بعض أجزاء الرياضة ، تتركنا هذه الطريقة فى الظلام .

ويبدو من الواضح أنه لا بد من وجود طريقة مّا لتعريف المنطق بغير علاقته بلغة منطقية خاصة . ومن الظاهر أن خاصية المنطق الأساسية هى تلك التى نشير إليها بقولنا : إن القضايا المنطقية صادقة بحكم صورتها . أما مسألة قابلية الإثبات فلا يمكن أن تدخل فى هذه الخاصية ما دامت كل قضية تستنتج من المقدمات فى ظل نظام ، قد تؤخذ هى ذاتها كمقدمة فى ظل نظام آخر . وإذا تعقدت القضية فلن يكون هذا مناسباً ، ولكنه لا يمكن أن يكون مستحيلا ، إن جميع القضايا القابلة للإثبات فى أى نظام منطقى مقبول يجب أن تشترك مع المقدمات خاصية كونها صادقة بحكم صورتها . وجميع القضايا الصادقة بحكم صورتها ينبغى أن يشملها أى منطق كامل . وثمة بعض الكتاب مثل « كارناب » فى كتابه « الإعراب المنطقى للغة » يعالج المشكلة كلها على أنها مسألة اختيار لغوى أكثر مما يمكننى أن أعتقده أن يكون . فكارناب فى كتابه المذكور يستخدم لغتين منطقتين ، إحداهما تسمح ببديهية الضرب وبديهية اللانهاية ، والأخرى لا تسمح بذلك . أستطيع شخصيا اعتبار مثل هذا الأمر على أنه راجع إلى اختيارنا التعسفى . ويبدو لى أن هذه البديهيات إما أن فيها خاصية الصدق الصورى الذى يميز المنطق أو ليس فيها ذلك ، وفى الحالة الأولى يجب أن يشتمل كل منطق على هذه البديهيات ، وفى الحالة الثانية

يجب أن يستبعدها . ومع ذلك فأنا أعترف أننى عاجز عن إعطاء أى بيان واضح بالمقصود من قولهم إن القضية « صادقة بحكم صورتها » . غير أن هذه العبارة على نقصها تشير فيما أعتقد إلى المشكلة التى يجب أن تحل إذا كان لا بد من إيجاد تعريف كامل للمنطق .

وأنتقل أخيراً إلى السؤال عن المتناقضات ومذهب الأصناف types . أما هنرى بوانكاريه الذى لم يعتبر المنطق الرياضى مُعيناً فى الكشف ومن ثَم فهو عقيم ، فقد ابتهج بالمتناقضات وقال : « لم يعد المنطق الرياضى عقيما ، ذلك أنه يُوَلِّد التناقض ! » . ومع ذلك فكل ما فعله المنطق الرياضى هو أن يبين بوضوح أن المتناقضات تلزم عن مقدمات سبق التسليم بها من جميع المناطقة ، وإن تكن الرياضة بريئة منها . ولم تكن جميع المتناقضات جديدة ، إذ أن بعضها يرجع إلى زمان الإغريق .

ولم أذكر فى هذا الكتاب سوى ثلاث متناقضات : متناقضة بورالى فورتى Burali Forti الخاصة بأكبر عدد ترتيبى ، والمتناقضة الخاصة بأكبر عدد أصلى ، ومتناقضتى الخاصة بالفصول التى ليست حدوداً لذاتها (ص ٣٢٣ ، ٣٦٦ ، ١٠١ من الطبقة الإنجليزية) . ويمكن تجاهل ما قيل عن الحلول الممكنة ، ما عدا الملحق ب الخاص بنظرية الأصناف ، وهذه ذاتها ليست إلا تخطيطاً أولياً . وقد كتبت عن المتناقضات الشىء الكثير ، ومع ذلك لا يزال الموضوع محل بحث وخلاف . وأكمل دراسة أعلمها عن هذا الموضوع توجد فى كتاب كارناب : الإعراب المنطقى للغة "Logical Syntax of Language" (طبعة Kegan Paul ١٩٣٧) . وما يقوله عن الموضوع يبدو لى إما صحيحاً وإما بالغ الصعوبة إلى درجة يصعب معها رفضه ، ويصعب الرد عليه فى صفحات قليلة . ولذلك سأقتصر على ذكر بعض ملاحظات عامة .

ويبدو لأول وهلة أن أنواع المتناقضات ثلاثة : الرياضية ، والمنطقية ، وتلك التى قد يشك فى أنها ترجع إلى حيل لغوية قد تكون بسيطة أو معقدة . ويمكن اتخاذ المتناقضات الخاصة بأكبر الأعداد الترتيبية وأكبر الأعداد

الأصلية نماذج على المتناقضات الرياضية المؤكدة .

وأول هذه المتناقضات ، وهى التى ذكرها بورالى فورتى ، هى كما يأتى : فلنرتب جميع الأعداد الترتيبية بحسب مقاديرها ، فيكون آخرها الذى سنسميه ن هو أكبر الأعداد الترتيبية . ولكن عدد جميع الأعداد الترتيبية من ٠ إلى ن هو ن + ١ ، وهذا أكبر من ن . ولا مهرب لنا من هذا الأمر باقتراح أن سلسلة الأعداد الترتيبية ليس لها حد أخير ، إذ فى تلك الحالة كذلك يكون لهذه السلسلة ذاتها عدد ترتيبى أكبر من أى حد فى السلسلة ، أى أكبر من أى عدد ترتيبى .

والمتناقضة الثانية الخاصة بأكبر عدد أصلى لها الفضل بوجه خاص فى الكشف عن الحاجة إلى مذهب للأصناف . ونحن نعلم من الحساب الأولى أن عدد توافقات ن من الأشياء مأخوذاً منها أى عدد فى وقت واحد هو ٢ن ، أى أن فصل ن من الحدود له ٢ن من الفصول الفرعية . ونستطيع إثبات أن هذه القضية تبقى صحيحة حين تكون ن لا متناهية . وقد أثبت « كانتور » أن ٢ن أكبر دائماً من ن . ويترتب على ذلك أنه لا يمكن وجود عدد أصلى هو أكبر الأعداد الأصلية . ومع ذلك فقد كنا نستطيع افتراض أن الفصل المشتمل على كل شىء ففيه أكبر عدد ممكن من الحدود . وما دام عدد فصول الأشياء يفوق عدد الأشياء ، فمن الواضح أن فصول الأشياء ليست أشياء (وسأوضح بعد قليل ماذا تعنى هذه العبارة) .

ومن المتناقضات المنطقية الواضحة تلك التى ناقشناها فى الباب العاشر ؛ وفى المجموعة اللغوية أشهر المتناقضات هى المعروفة باسم « الكاذب » ، والتى وضعها الإغريق . وهى تجرى على النحو الآتى : لنفرض أن شخصاً يقول : « إنى أكذب » ، فإذا كان يكذب ، فإخباره صادق ، فهو إذن لا يكذب ؛ وإذا لم يكن يكذب ، فهو حين يقول إنى أكذب ، فهو يكذب . وهكذا فإن كلا من الفرضين يلزم عنه تناقض .

والمتناقضات المنطقية والرياضية كما قد نتوقع ليست قابلة للتمييز فى الحقيقة .

أما المجموعة اللغوية تبعاً لتفسير رمزى « Ramsey » ، فيمكن حلها بما قد نسميه بمعنى واسع الاعتبارات اللغوية . وهذه تتميز عن المجموعة المنطقية بأنها تدخل أفكاراً تجريبية كتلك التى يحكم بها أو يقصدها زيد من الناس . وما دامت هذه الأفكار ليست منطقية ، فمن الممكن التماس حلول تعتمد على شىء آخر خلاف الاعتبارات المنطقية . وهذا ييسر تبسيط نظرية الأصناف إلى حد كبير ، وهى نظرية كما تظهر طبقاً لمناقشة رمزى تقف عن أن تكون غير مقبولة أو صناعية أو مجرد فرض وضع لتجنب التناقض .

والجوهر الفنى لنظرية الأصناف لا يعدو أن يكون على هذا النحو : لتكن دالة قضية « φ س » بحيث تكون جميع قيمها صادقة ، فهناك تعبيرات ليس لنا فيها الحق فى استبدال « س » . خذ مثلا : جميع قيم « إذا كان س إنساناً س فان » صادقة ، واستنتجنا منها « إذا كان سقراط إنساناً ، إذن سقراط فان »؛ ولكننا لا نستطيع أن نستنتج « إذا كان قانون عدم التناقض إنساناً ، إذن قانون عدم التناقض فان » فنظرية الأصناف تعلن أن هذا الترتيب الأخير للألفاظ لا معنى له ، وتعطى قواعد للقيم المسموح بها لـ « س » فى « φ س » . أما فى التفاصيل فثمة صعوبات وتعقيدات ولكن المبدأ العام إنما هو صورة أدق لما اعترف به دائماً . فنى المنطق الأقدم المتعارف عليه جرت العادة على القول بأن مثل هذه الصورة من الألفاظ « الفضيلة مثلثة » لا هى صادقة ولا كاذبة ، ولكن لم تبذل أية محاولة لبلوغ مجموعة من القواعد المحدودة للحكم بأن السلسلة المعطاة من الألفاظ أهى معبرة أم لا . وهذا ما حققته نظرية الأصناف . فمثلا لقد قررت من قبل أن : « فصول الأشياء ليست أشياء » وهذا يعنى : « إذا كانت س حداً فى الفصل ا ، قضية ، وكانت "φ س" قضية ، فإن ا ليست قضية ، بل مجموعة لا معنى لها من الرموز » .

ولا تزال هناك مسائل خلافية فى المنطق الرياضى لم أحاول فى الصفحات السابقة حلها ، وإنما ذكرت فقط تلك الأمور التى كان لها فى نظرى بعض

(٥) Ramsey : Foundations of Mathematics, Kegan Paul, 1931, p. 20 ff

التقدم المعين منذ أن كتبت هذا الكتاب . وبوجه عام لا أزال أعتقد أن هذا الكتاب على صواب حيث يختلف مع ما سبق التسليم به ، أما حيث يتفق مع نظريات أقدم فهو عرضة للخطأ . ويبدو لى أن التغييرات المطلوبة فى الفلسفة ترجع فى شطر منها إلى التقدم الفنى للمنطق الرياضى خلال الأعوام الأربعة والثلاثين الأخيرة[1] ، والتى بسطت جهاز الأفكار والقضايا الأصلية، واكتسحت كثيراً من المسميات الظاهرة، مثل الفصول ، والنقط ، واللحظات. صفوة القول ، النتيجة هى نظرة عامة أقل أفلاطونية أو أقل حقيقية على المعنى المدرسى لهذا الاصطلاح . أما إلى أى حد من الممكن الذهاب فى طريق اللفظية فيبقى فى نظرى مسألة بغير حل ، ولكنها سواء أقبلت الحل حلا كاملا أم لا فإنما يمكن البحث فيها بحثاً مستوفى عن طريق المنطق الرياضى .

(١) يشير المؤلف إلى أنه أصدر الطبعة الأولى سنة ١٩٠٣ ، والطبعة الثانية الى كتب فيها هذه المقدمة سنة ١٩٣٧ (المترجم)

تمهيـــد

يحقق هذا الكتاب غرضين : الأول هو الدليل على أن جميع الرياضة البحتة تنفرد بالبحث فى التصورات التى يمكن تعريفها بعبارات تشتمل على عدد قليل جدا من التصورات المنطقية الأساسية ، وأن جميع قضاياها يمكن استخلاصها من عدد قليل جدا من المبادئ المنطقية الأساسية — فهذا هو الذى اضطلعنا به فى الأجزاء من الثانى إلى السابعمن هذا المجلد ، وسوف نقيم الحجة على ذلك بالاستدلال الرمزى الدقيق فى المجلد الثانى . وستجد فى البرهان على هذه الدعوى — إذا لم أكن مخطئاً — جميع ما تقدر عليه البراهين الرياضية من يقين وإحكام . ولما كانت هذه الدعوى حديثة جدا بين جمهرة الرياضيين ، ويكاد ينكرها الفلاسفة بالإجماع ، فقد أخذت على عاتقى فى هذا المجلد أن أدافع عن مختلف أجزائها كلما جاءت مناسبة ، ضد النظريات المخالفة مما كان يبدو أنها مسلم بها على نطاق واسع ، أو عسيرة على القول بخلافها . وحاولت كذلك أن أقدم فى لغة بعيدة عن الاصطلاحات الفنية ما أمكن أهم المراحل فى الاستنتاجات التى أثبت فيها هذه الدعوى .

أما الغرض الثانى من هذا الكتاب والذى يشغل الجزء الأول ، فهو تفسير التصورات الأساسية التى تسلم بها الرياضة على أنها لا تقبل التعريف . وهذا عمل فلسفى بحت ، ولا أستطيع أن أثنى على نفسى بأكثر من أننى فتحت باب ميدان واسع للبحث ، وقدمت نموذجاً من الطرق التى يمكن أن نسلكها فى هذا البحث . إن مناقشة اللامعرفات — وهو ما يشغل أهم جانب من المنطق الفلسفى — محاولة لكى نرى بوضوح ، ولكى نجعل غيرنا يرى كذلك بوضوح ، الأشياء « entities » التى نبحثها ، لعل العقل يظفر بذلك الضرب من الألفة بها كما يألف الحمرة أو طعم الأناناس . وحيث نحصل على اللامعرفات ، كما هو الأمر فى حالتنا الحاضرة ، باعتبار أنها آخر بقية ضرورية فى عملية التحليل ،

فالغالب من الأسهل معرفة أنه لا بد من وجود مثل هذه الأشياء من أن ندركها بالفعل . فهنا عملية تشبه تلك التى أدت إلى الكشف عن نبتيون ، مع هذا الفارق وهو أن المرحلة الأخيرة — أى البحث بمنظار عقلى عن ذلك الأمر الذى استخلصناه — هى فى الغالب أصعب جانب فى المهمة . فى حالة الفصول لا بد لى من الاعتراف بأننى فشلت فى إدراك أى تصور يحقق الشروط المطلوبة لفكرة الفصل ، وتثبت التناقض الذى ناقشته فى الباب العاشر أن ثمة خطأ ما غير أننى عجزت حتى الآن عن كشفه .

أما المجلد الثانى الذى أسعدنى فيه الحظ بمعاونة الأستاذ هوايتهيد ، فسيكون موجهاً على الإطلاق للرياضيين . سيشتمل على سلاسل من الاستنباطات من مقدمات من المنطق الرمزى ، مارا بالحساب المتناهى واللامتناهى ، إلى الهندسة فى ترتيب شبيه بما اصطنعته فى هذا المجلد ، وسيشتمل كذلك على آراء متعددة مبتكرة أثبت معها طريقة الأستاذ « بيانو » ، مكملة بمنطق العلاقات ، أنها آلة قوية فى البحث الرياضى .

وهذا المجلد الذى يمكن اعتباره إما تعليقاً على المجلد الثانى أو مقدمة له قد قصدت به وجهة الفيلسوف والرياضى على حد سواء ، غير أن بعض أجزائه يهم الفيلسوف أكثر مما يهم الرياضى ، وبعضها الآخر يهم الرياضى أكثر مما يهم الفيلسوف . وأود أن أنصح الرياضيين أن يبدءوا بقراءة الجزء الرابع اللهم إلا إذا كانوا ممن يهتمون بوجه خاص بالمنطق الرمزى ، ولا يرجعون إلى الأجزاء الأولى إلا إذا اقتضت المناسبة . وفيما يلى الأبواب التى يغلب عليها خاصة طابع الفلسفة : الجزء الأول (مع حذف الباب الثانى) . الجزء الثانى ، الأبواب ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ؛ الجزء الثالث ؛ الجزء الرابع بند ٢٠٧ ، والأبواب ٢٦ ، ٢٧ ٣١ ؛ الجزء الخامس ، الأبواب ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ؛ الجزء السادس الأبواب ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ؛ الجزء السابع ، الأبواب ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ . ثم الملحقان الخاصان بالجزء الأول وينبغى قراءتهما معه . أما كتاب الأستاذ « فريج » والذى يسبق فيه إلى حد كبير آرائى ، فقد كنت أجهل

معظمه حين بدأت طبع هذا الكتاب ، حقا قد اطلعت على كتابه فى الحساب المسمى « قوانين الحساب الأساسية » Grundgesetze der Arithmetik ، ولكن نظراً لصعوبة رمزيته الشديدة ، فقد عجزت عن إدراك أهميته أو فهم محتوياته . ورأيت أن الطريقة الوحيدة لإنصاف كتابه بعد أن تأخر بى الوقت هو أن أعرضه فى ملحق خاص ؛ وسيجد القارئ أن بعض النقط التى وردت فى الملحق تختلف عن تلك التى جاءت فى الباب السادس ، وبخاصة البنود ٧١، ٧٣ ، ٧٤ . وقد اكتشفت عن المسائل المناقشة فى هذه الفقرات أخطاء بعد إرسال الأصول إلى المطبعة ، وقد عدلت فى الملاحق هذه الأخطاء وأهمها إنكار وجود الفصل الصفرى ، والمطابقة بين الحد وبين الفصل الذى هو حده الوحيد . وعلى الجملة فإن الموضوعات التى عالجتها من الصعوبة بحيث أشعر بثقة قليلة فى آرائى الحاضرة ، وأعتبر أن نتائجه قد دافعت عنها على أنها أساساً فروض .

ولعل بعض الكلمات القليلة عن أصل هذا الكتاب قد تبين أهمية المسائل المناقشة فيه . فمنذ ست سنوات مضت بدأت بحثاً عن فلسفة الديناميكا ، فقابلتنى هذه الصعوبة وهى أنه حين يتعرض جسم لقوى متعددة ، فلا واحدة من العجلات المكونة تحصل بالفعل ، وإنما فقط العجلة المحصلة والتى لم تكن تلك العجلات أجزاء فيها . وقد نفى هذا الواقع الوهم بتعليل حصول الجزئيات بالجزئيات كما يثبته لأول وهلة قانون الجاذبية . وظهر كذلك أن الصعوبة بالحركة المطلقة لا تقبل الحل على أساس نظرية المكان العلاقية . وانتهى بى الأمر بعد النظر فى هذين السؤالين إلى إعادة فحص مبادئ الهندسة ، ثم إلى فلسفة الاتصال واللانهاية ، ثم إلى المنطق الرمزى ناظراً إلى الكشف عن معنى لفظة «أى» . وأكبر الظن أن ما حصلت عليه فى النهاية خاصا بفلسفة الديناميكا كان ضئيلا وعلة ذلك أن معظم مسائل الديناميكا يظهر لى أنها تجريبية ، وهى لذلك تخرج عن نطاق مثل هذا الكتاب الذى نقدمه ، فكان لا بد من حذف كثير من الأسئلة المهمة جدا ، وخاصة فى الجزئين السادس والسابع ، والتى لعلها كان من الأفضل أن تشرح فى هذه المرحلة لولا خشية سوء الفهم .

وحين نعد الأشياء الفعلية ، أو حين نطبق الهندسة والديناميكا على المكان الفعلى أو المادة الفعلية ، أو حين يطبق الاستدلال الرياضى بأى طريقة أخرى على ما هو موجود ، فإن للاستدلال الذى نستخدمه صورة لا تتوقف على الأشياء التى يطبق عليها من جهة ما هى عليه ، بل من جهة أن لها خواص علمية معينة. وفى الرياضة البحتة لن نضع أبداً الأشياء الموجودة بالفعل فى عالم الوجود موضع البحث ، وإنما فقط الأشياء الفرضية التى لها تلك الخواص العامة التى يتوقف عليها أى استنباط ننظر فيه . وسنعبر دائماً عن هذه الخواص العامة بعبارات من التصورات الأساسية التى أطلقت عليها اسم الثوابت المنطقية . وهكذا فنحن حين نتكلم عن المكان أو الحركة فى الرياضة البحتة ، فليس ما نتكلم عنه هو المكان الفعلى أو الحركة الفعلية كما نعرفهما فى التجربة ، بل شيئاً له تلك الخواص العامة المجردة للمكان أو الحركة مما يستخدم فى الاستدلال المتعلق بالهندسة أو الميكانيكا . ولا محل للسؤال فى الرياضة البحتة عن هذه الخواص أتتعلق فى الواقع بالمكان الفعلى والحركة الفعلية أم لا ، ولذلك فلا محل فى هذا الكتاب لهذا السؤال ، من جهة أنه فى نظرى تجريبى محض ، يبحث عنه فى المعمل أو المرصد . حقا للمناقشات المتصلة بالرياضة البحتة أثر عظيم غير مباشر على مثل تلك الأسئلة التجريبية ، ما دام كثير من الفلاسفة إن لم يكن معظمهم يذهبون إلى أن القول بالمكان والحركة الرياضيين خُلْفٌ ، وهما لذلك مختلفان بالضرورة عن المكان الفعلى والحركة الفعلية ، على حين أنه إذا صحت الآراء المعروضة فى الصفحات التالية فلن يكون ثمة خلفٌ فى المكان والحركة الرياضيين . ولكن تكاد معظم هذه الاعتبارات الخارجة عن الرياضة أن تكون قد استبعدت كلية من هذا الكتاب .

أما موقفى من المسائل الأساسية الفلسفية فى جميع صورها الهامة فهو مستمد من الأستاذ ج . ا . مور Moore ، فقد أخذت عنه الطبيعة غير الوجودية للقضايا (ما عدا تلك التى تحكم بالوجود) ، واستقلالها عن أى ذهن عارف ؛ وكذلك مذهب الكثرة الذى يعتبر العالم سواء عالم الموجودات أم المجردات

entities ، [١] على أنه مركب من عدد لانهائى من أشياء أو موجودات كل منها له استقلاله ، ويقوم على علاقات مطلقة لا تقبل الرد إلى صفات حدودها أو صفات المجموع الذى يتركب من هذه الحدود . ولقد كنت عاجزاً العجز كله قبل أن أتعلم منه هذه الآراء عن بناء أى فلسفة للحساب ، حتى إذا سلمت بها تحررت على الفور من كثير من الصعوبات التى أظنها عسيرة الحل بغيرها . وفى اعتقادى أن النظريات المذكورة فى السطور السابقة لا غنى عنها لأى فلسفة رياضية مقبولة معتدلة ، وأرجو أن تبين صفحات الكتاب صحة ذلك . ولكنى أترك للقراء الحكم بمدى استخدام الاستدلال لهذه النظريات ، وإلى أى حد يؤيدها . ومقدماتى من الناحية الصورية إنما هى مسلمات ، ولكن الواقع من أنها تبيح للرياضة أن تكون صحيحة ، وهو مالا تفعله معظم الفلسفات، فهذا ولا شك حجة قوية فى جانبها .

وإننى لمدين فى الرياضة كما هو واضح إلى «جورج كانتور» ، و« بيانو » ولو كان قد تيسر لى الاطلاع على مؤلف الأستاذ « فريج » من قبل لأخذت عنه الشىء الكثير ، ولكن الذى حصل هو أننى اهتديت مستقلا عنه إلى كثير من النتائج التى كان قد أثبتها . وقد عاوننى الأستاذ « هوايتهيد » فى كل مرحلة من مراحل الكتاب معونة، تضيق العبارة عن وفاء حقها، بالاقتراح والنقد والتشجيع الصادق ، علاوة على تفضله بقراءة تجارب الكتاب وتعديل عبارات كثيرة فيه . كما أدين للأستاذ « جونسون » بتوجيهات مفيدة . أما الأجزاء الفلسفية من الكتاب فالفضل الكثير فيها يرجع إلى الأستاذ « مور » إلى جانب موقفى العام الذى يقوم مجموع الكتاب على أساسه .

ولقد كان من المستحيل فى محاولة الإحاطة بمثل هذا المجال الواسع تحصيل جميع ما كتب عن هذا الموضوع ، إذ توجد ولا ريب مباحث كثيرة هامة

---

(١) لفظة entity من الألفاظ العسيرة جداً على الترجمة ، ومن الصعب إيجاد مقابل لها فى العربية ، وقد قلنا سابقاً إنها « الأمر » ، ويمكن أن تطلق على الشىء ، أو الموجود بحسب السياق . وسنصطلح على ترجمتها بالشىء والأشياء فيما بعد . (المترجم)

لم أطلع عليها . ولكن حيث لا بد أن يستنفد جهد التفكير والكتابة هذا الوقت الكثير فيبدو أن مثل ذلك الجهل، مهما يكن شيئاً يؤسف له، فلا يمكن تفاديه على الإطلاق .

وسيجد القارئ خلال المناقشة كثيراً من الألفاظ قد عرفت بمعان من الظاهر افتراقها الواسع عن الاستعمال الشائع . وأود أن يعتقد القارئ أن مثل هذا الافتراق لم يكن مجازفة، ولكننى أقدمت عليه فى تباطؤ شديد ، استوجبته الأمور الفلسفية لسببين رئيسيين : الأول أنه كثيراً ما يحصل أن نعتبر فكرتين متصلتين معاً ، ونجد أن اللغة تستعمل اسمين لإحداهما ولا تستعمل للأخرى أى اسم ، فيكون عندئذ من المناسب جداً التمييز بين الاسمين المستعملين عادة كمترادفين ، بأن نحتفظ بأحدهما للفكرة الجارية ، والآخر للمعنى الذى ليس له حتى ذلك الوقت اسم . والسبب الثانى ينشأ من الاختلاف الفلسفى مع وجهات النظر المتسلمة . فحيث تكون صفتان من المفروض عادة أنهما مرتبطتان ارتباطاً لا انفصال فيه ، ولكننا نعتبرهما هنا منفصلتين ، فالاسم الذى كان يطلق على المركب منهما لا بد أن يقصر إما على أحدهما أو الآخر . مثال ذلك أن القضايا تعتبر عادة إما (١) صادقة أو كاذبة (٢) ذهنية . فإذا ذهبنا كما أفعل إلى أن ما هو صادق أو كاذب ليس بوجه عام ذهنيا ، فإننا فى حاجة إلى اسم للصادق أو الكاذب من حيث هو كذلك ، ولا يمكن أن يكون هذا الاسم شيئاً آخر سوى القضية . وفى مثل هذه الحالة لا يكون الافتراق عن الاستعمال تعسفيا بأى حال . أما فيما يختص بالحدود الرياضية ، فقد أدت الضرورة لإثبات النظرية الوجودية فى كل حالة – أى الدليل على وجود أشياء من هذا القبيل – إلى كثير من التعاريف التى تبدو شديدة الاختلاف عن المعانى المرتبطة عادة بالحدود المذكورة . والمثال على ذلك هو تعاريف الأعداد الأصلية، والترتيبية، والمركبة . ففى حالة النوعين الأولين ، وفى حالات أخرى كثيرة ، يؤثر أساساً التعريف على أنه فصل مستمد من مبدأ التجريد ، وذلك لأنه لا يفتح أى باب للشك فيما يختص بالنظرية الوجودية . أما فى كثير من الحالات التى يظهر فيها

الافتراق عن الاستعمال الجارى ، فقد يشك فى أننا لم نفعل ذلك أكثر من إضافة شىء من الضبط لمعنى كان إلى ذلك الوقت مبهماً إبهاماً كثيراً أو قليلاً .

ودفاعى عن نشر كتاب يشتمل على مثل هذا العدد الكثير من الصعوبات غير المحلولة هو أن البحث لم يكشف عن أمل قريب لحل كامل للتناقض الذى ناقشناه فى الباب العاشر ، أو البصر بإدراك أنفذ فى طبيعة الفصول . وإن الكشف المتكرر عن أخطاء فى الحلول ، هذا الكشف الذى أرضانى بعض الوقت ، جعل هذه المشكلات تبدو وكأنها إنما كانت قد اختفت بسبب أى نظريات مقبولة فى الظاهر ، وقد يبرز هذه المشكلات أى تأمل أعمق . لذلك بدا لى أن مجرد ذكر الصعوبات أفضل من الانتظار حتى أصل إلى الاقتناع بحقيقة مذهب ما ، يكاد بطلانه يكون مؤكداً .



الجُزْءُ الأَوّلُ

اللامعرفات فى الرياضة

الباب الأول

تعريف الرياضة البحتة

١ – الرياضة البحتة هى باب جميع القضايا التى صورتها « ق يلزم عنها ك » حيث ق . ك قضيتان تشتملان على متغير واحد أو جملة متغيرات هى بذاتها فى القضيتين . علماً بأن كلا من ق . ك لا تشتمل على ثوابت غير الثوابت المنطقية . والثوابت المنطقية هى كل المعانى التى يمكن تعريفها بدلالة اللزوم ، وعلاقة الحد بالفصل الذى هو أحد أفراده . ومعنى قولك "مثل". ومعنى العلاقة ، إلى غير ذلك من المعانى التى تدخل فى المعانى العامة للقضايا التى من هذا النوع السالف الذكر . وفضلا عن هذا فإن الرياضة تستخدم معنى هو فى حد ذاته ليس جزءاً من القضايا التى تنظر فيها : ذلك هو الصدق .

٢ – وهذا التعريف للرياضة البحتة هو ولا شك غير مألوف إلى حد ما . ومع ذلك فقد يبدو أنه يمكن تبرير مختلف أجزائه تبريراً دقيقاً هو غايتنا من وضع هذا المؤلف . وسنبين أن كل ما اعتبر فى الماضى داخلا تحت الرياضة البحتة يدخل تحت هذا التعريف . وأن كل ما يدخل تحت هذا التعريف غير ذلك. فله تلك الخصائص التى تميز الرياضة عادة من غيرها من الدراسات ، وإن يك تمييزاً غير واضح المعالم . ونستطيع أن ندعى أن هذا التعريف ليس مجرد حذلقة لغوية باستعمال الألفاظ فى معنى غير مألوف . ولكنه تحليل دقيق للمعانى التى تلزم بصفة لاشعورية تقريباً عن الاستعمال العادى لذلك الاصطلاح . من أجل ذلك سنتبع الطريقة التحليلية ، ويمكن أن تسمى المشكلة التى نعالجها مشكلة فلسفية : بمعنى أننا نسير من المركب إلى البسيط . ومن ذلك الذى يمكن إثباته . إلى أصوله التى لا يمكن إثباتها ، ولكن غير قليل من بحوثنا سيختلف من بعض الوجوه عن تلك التى تسمى عادة فلسفية . فبفضل أعمال الرياضيين ذاتهم سنجد أنه فى مكنتنا أن نصل إلى اليقين فى أغلب المسائل ،

التى نتصدى لها ، وسنجد أن كثيراً مما نقدر على حله منها حلا كاملا قد دخلت فى الماضى فى مختلف الشكوك التقليدية الناشئة عن الصراع الفلسفى. فطبيعة العدد ، واللانهاية ، والمكان ، والزمان ، والحركة ، وطبيعة الاستنتاج الرياضى ذاته ، هى جميعاً مسائل ستجد لها فى هذا الكتاب جواباً يمكن إثباته بيقين رياضى — جواباً هو مع ذلك ردٌّ للمشكلات السابقة إلى مشكلات فى المنطق البحت ، ولن تجد لهذه المشكلات الأخيرة حلا مقبولا فيما يلى من صفحات هذا الكتاب.

٣ — وما برحت فلسفة الرياضيات إلى يومنا هذا موضعَ جدل وغموض وعجز عن التقدم شأنها فى ذلك شأن باقى فروع الفلسفة . ومع أنه كان من المسلم به بصفة عامة أن الرياضة كانت صحيحة بشكل من الأشكال ، إلا أن الفلاسفة قد تنازعوا على حقيقة مدلول القضايا الرياضية ؛ ومع أن شيئاً مَّا من هذه القضايا كان صحيحاً فلم يتفق اثنان على كنه هذا الشيء الصحيح ، ولو عُرِف شيء منها ، فإن أحداً لم يعرف ما هو هذا الشيء المعروف . وطالما بقى هذا موضع الشك فيبعد أن يقال إن أية معرفة يقينية ومضبوطة يمكن الحصول عليها فى الرياضة . وهذا ما حدا بالمثاليين أن يميلوا شيئاً فشيئا إلى اعتبار الرياضة معنية بمجرد المظهر ، أما التجريبيون فقد اعتبروا كل ما هو رياضى تقريباً لحقيقة من الحقائق المضبوطة التى ليس لديهم ما يقولونه عنها . ولا بد من الاعتراف أن هذه الحالة لم يكن فيها ما يدعو إلى الرضى على الإطلاق . فالفلسفة تسأل الرياضة : ماذا تعنى ؟ وكانت الرياضة فى الماضى عاجزة عن الجواب . وأجابت الفلسفة بإدخال فكرة غريبة كل الغرابة عن الموضوع هى العقل . واليوم تستطيع الرياضة أن تجيب ، على الأقل ، بأن ترد جميع قضاياها إلى بعض المعانى الأساسية فى المنطق . وعند هذه النقطة ينبغى أن يتولى المنطق البحث. وسأحاول أن أبين ما هى المعانى الأساسية التى نحتاج إليها ، وسأثبت بالتفصيل أننا لا نحتاج إلى غيرها فى الرياضيات ، كما سأشير باختصار إلى الصعوبات الفلسفية التى تعترض تحليل هذه المعانى . والبحث الكامل فى هذه الصعوبات سيتطلب رسالة فى المنطق ، وهو ما لن تجده فى الصفحات التالية .

٤ – وإلى وقت قصير كانت هناك صعوبة خاصة بأصول الرياضة . فقد كان يظهر واضحاً أن الرياضة عبارة عن سلسلة من الاستنتاجات ؛ ومع ذلك فالطرق الاستنتاجية الحقة كانت جميعها ، أو غالبيتها ، مما لا يمكن تطبيقه على الرياضة المعروفة الآن .

فنظرية أرسطو فى القياس المنطقى ، بل كذلك المذاهب الحديثة فى المنطق الرمزى ، إما قاصرة من الوجهة النظرية عن الدليل الرياضى ، أو أنها تحتاج إلى صور صناعية من الصيغ يجعل تطبيقها مستحيلا من الناحية العملية . وهذا هو سر قوة وجهة نظر « كانط » ، التى تقول بأن التفكير الرياضى ليس صوريا بالمعنى الدقيق ، لكنه يستخدم دائماً الحدوس ، أى المعرفة الأولية بالمكان والزمان . ولكن بفضل تقدم المنطق الرمزى ، وبخاصة على يدى الأستاذ « بيانو » أمكن نقض هذا الجزء من فلسفة « كانط » نقضاً نهائيا لا يرد . فعشرة أصول للاستنتاج وعشرة مقدمات أخرى ذات طبيعة منطقية عامة (مثل : اللزوم علاقة) تكفى لاستنتاج الرياضة كلها بطريقة صورية مضبوطة . وكل ما يوجد فى الرياضة يمكن تعريفه بعبارة ما هو موجود فى المقدمات العشرين السالفة الذكر . ولا نقصد بالرياضة فى هذا القول مجرد الحساب أو التحليل ، ولكننا نقصد الهندسة أيضاً الأقليدية منها وغير الأقليدية ، والديناميكا النسبية ، وعدداً لا يحصى من الدراسات الأخرى التى لم تولد بعد ، أو التى ما زالت فى مهدها . أما أن جميع الرياضة هى منطق رمزى فمن أعظم كشوف العصر الحاضر . وعند ما نقرر هذه الحقيقة يصبح ما بقى من الأصول الرياضية عبارة عن تحليل للمنطق الرمزى ذاته .

٥ – ولقد كان « ليبنتز » من أشد أنصار النظرية القائلة بأن الرياضة عبارة عن استنباطات من الأصول المنطقية وفق الأصول المنطقية ، فقد كان « ليبنتز » ينادى دائماً بأن البديهيات ينبغى أن تثبت ، وأن كل شىء يجب أن يعرف . باستثناء عدد قليل من المعانى الأساسية – ولكن « ليبنتز » وقع أخطاء جسيمة عند ما أخذ فى تنفيذ وجهة النظر هذه بالتفصيل ؛ والمعروف الآن أنها صحيحة

بصفة عامة[1] . والسبب فى فشل « ليبنتز » هو المنطق الناقص والاعتقاد بالضرورة المنطقية لهندسة أقليدس . ولكن نظريات أقليدس مثلا لا يمكن استنباطها من مبادئ المنطق وحدها ، وإدراك هذه الحقيقة هو الذى أدى بالفيلسوف « كانط » إلى تجديده فى نظرية المعرفة .

ومنذ نمو الهندسة غير الأقليدية ، وضح أن الرياضة البحتة لا شأن لها بما إذا كانت بديهيات ونظريات أقليدس صحيحة بالنسبة للمكان الفعلى أم لا ، فهذا من شأن الرياضة التطبيقية أن تقرره ، كلما أمكن ذلك ، بالتجربة والمشاهدة . وما تقرره الرياضة البحتة هو أن القضايا الأقليدية تستنبط من بديهيات أقليدس ، أى أنها تقرر لزوماً : فأى مكان له خواص كيت وكيت له أيضاً خواص أخرى كيت وكيت . فالهندسة الأقليدية والهندسة اللاأقليدية كلاهما صحيح على حد سواء من وجهة نظر الرياضة البحتة ، إذ فى كل منهما لا نثبت شيئاً غير اللزوم ؛ وجميع القضايا الخاصة بما هو واقع فعلا مثل المكان الذى نعيش فيه هى من موضوعات العلوم التجريبية أو العلوم التى تقوم على التجربة وليست من موضوعات الرياضة البحتة . وهذه الموضوعات فى الرياضة التطبيقية تنشأ عند ما نعطى واحداً أو أكثر من المتغيرات الداخلة فى قضية من قضايا الرياضة البحتة قيمة ثابتة مّا تحقق الفرض ، وبذلك نستطيع فعلا أن نقرر الفرض ونتائجه لقيمة المتغير هذه بدلا من مجرد تقرير اللزوم . ونحن نقرر دواماً فى الرياضة أنه إذا صح الحكم ف على أى شىء س أو على أية مجموعة من الأشياء س ، ص ، ط . . فإن حكماً آخر ك يكون صحيحاً على هذه الأشياء ولكننا لا نثبت حكماً عن ف أو ك منفصلا عن هذه الأشياء ، فنحن نقرر علاقة بين الحكمين ف ، ك سأسميها لزوماً صورياً .

٦ — ولا تتميز القضايا الرياضية بأنها تقرر لزوماً فحسب ، ولكنها تتميز أيضاً بأنها تحوى « متغيرات » . وفكرة المتغير من أصعب المعانى التى على المنطق أن يعالجها . وعلى الرغم من كثرة مناقشاتنا لها على صفحات هذا الكتاب ،

---

(١) انظر فى هذا الموضوع Couturat, La Lagique de Leibniz, Paris, 1901

فأكبر الظن أن القارئ لن يظفر بنظرية مقبولة عن طبيعة المتغير ، وسأكتفى فى الوقت الحاضر بأن أوضح أن هناك متغيرات فى جميع القضايا الرياضية حتى ولو بدت لأول وهلة خلوا من هذه المتغيرات . وقد يظن البعض أن الحساب الأولى مستثنى من هذه القاعدة . فقولنا ١ + ١ = ٢ تبدو بأنها لا تحتوى على متغيرات ، ولا تقرر لزوماً . ولكن الواقع ، كما سنبين فى الجزء الثانى — أن المعنى الصحيح لهذه القضية هو «إذا كان س هو الواحد الصحيح وكان ص هو الواحد الصحيح ، وكان س مختلفاً عن ص ، فإن س . ص هما اثنان » وهذه القضية تحتوى على متغيرات كما أنها تقرر لزوماً ؛ وسنرى دائماً فى جميع القضايا الرياضية وقوع اللفظين «أى» أو «بعض» ، وهما علامة المتغير واللزوم الصورى . وعلى ذلك يمكن التعبير عن القضية السابقة بالصورة « أى وحدة وأى وحدة أخرى هما معاً وحدتان» ، والقضية النموذجية فى الرياضة هى على الصورة ϕ (س ، ص ، ط ، . . . .) يلزم عنها Ψ (س ، ص ، ط ، . . .) مهما كانت قيم س ، ص ، ط ، . . . » حيث ϕ (س ، ص ، ط ، . . .) ، Ψ (س ، ص ، ط ، . . .) هما قضيتان لكل مجموعة لقيم س ، ص ، ط ، . . . ولا نقرر أن ϕ دائماً صحيحة . ولا أن Ψ دائماً صحيحة . ولكننا نقرر أنه فى جميع الحالات التى لا تصدق فيها ϕ ، كما فى الحالات التى تصدق فيها . فإن Ψ تنتج عنها .

ولقد أضفى الاستخدام الرياضى شيئاً من الغموض على الفرق بين المتغير والثابت . فقد جرت العادة مثلا أن نتكلم عن البارامترات على أنها ثوابت إلى حد ما ، وهذا أمر سوف لا نتبعه فى هذا الكتاب . فالثابت يجب أن يكون شيئاً محدداً تحديداً مطلقاً . شيئاً لا إبهام فيه ألبتة ، فمثلا ١ ، ٢ ، ٣ ، هـ ، ط ، سقراط ، كلها ثوابت . كذلك ، الإنسان ، والجنس البشرى معتبراً كمجموعة فى الماضى والحاضر والمستقبل ثوابت كذلك . والقضية ، واللزوم ، والفصل ، ألخ ثوابت . ولكن قولك ، قضية ، أية قضية ، قضية مَّا ، فهذه ليست ثوابت لأن هذه العبارات لا تدل على شىء محدد بالذات . وعلى هذا فما نسميه بارامترات

ما هى إلا متغيرات ، خذ مثلا المعادلة ا س + ب ص + حـ = ٠ باعتبارها معادلة خط مستقيم فى المستوى . فقد جرت العادة على الكلام عن س ، ص بأنهما متغيران وعن ا ، ب ، حـ بأنها ثوابت ، ولكن ما لم نكن نعنى خطا واحداً معيناً بالذات مثل الخط المستقيم الخارج من نقطة معينة فى لندن إلى نقطة معينة فى كمبردج فإن ا ، ب ، حـ ليست أعداداً محددة ، ولكنها تدل على أى أعداد ، وإذن فهى متغيرات . ونحن فى الهندسة لا نتكلم عن مستقيم واحد بالذات ولكننا نتكلم عن أى مستقيم ، فنحن نجمع الأزواج س ، ص ، فى فصول فصول ، ونعرف كل فصل بأنه مكون من تلك الأزواج التى لها علاقة ثابتة معينة بمجموعة ثلاثية واحدة (ا ، ب ، حـ) ولكن ا ، ب ، حـ تتغير من فصل إلى فصل ، وبذلك تكون متغيرة .

٧ — وقد جرت العادة فى الرياضة البحتة أن نقصر المتغيرات على فصول معينة ، ففى الحساب مثلا تقوم المتغيرات مقام أعداد . ولكن هذا لا يعنى أكثر من أنها إذا دلت على أعداد فإنها تحقق بعض الصيغ ، أى أن افتراضنا أنها أعداد تلزم عنه الصيغة . فهذا إذن هو ما نقرره ؛ وفى هذه القضية ليس من المهم أن تكون المتغيرات التى نتحدث عنها أعداداً فاللزوم موجود حتى لو لم تكن هذه أعداداً ، فالقضية التى تقول « إذا كانت س ، ص أعداداً فإن (س + ص)^{٢} = س^{٢} + ص^{٢} + ٢س ص » تبقى صحيحة إذا وضعنا سقراط وأفلاطون بدلا من س ، ص[١] . حقاً إن كلا من الفرض والنتيجة باطلان فى هذه الحالة ولكن اللزوم سوف يبقى صحيحاً . ونخرج من هذا أنه عند صياغة قضايا الرياضة البحتة صياغة كاملة ، يكون للمتغيرات مجال غير مقيد . فأى شىء يمكن أن يحل محل أى متغير من متغيراتها دون أن يؤثر ذلك فى صحة القضية .

٨ — ونستطيع أن نفهم الآن لماذا يجب أن نقصر الثوابت فى الرياضة على

---

(١) من الضرورى افتراض الجمع والضرب الحسابيين أنهما معرفان (وهو ما يمكن عمله بسهولة) حتى تبقى الصيغة المذكورة مفهومة حين لا يكون س ، ص أعداداً .

الثوابت المنطقية بالمعنى الذى عرفناها به سابقاً ــ وعملية تحويل الثوابت فى قضية ما إلى متغيرات تؤدى إلى ما يسمى بالتعميم وتعطينا بهذا الاعتبار الماهية الشكلية لقضية جديدة . ويقتصر اهتمام الرياضة البحتة على أنواع القضايا فإذا أثبتنا قضية ق مشتملةعلى ثوابت فقط ، ثم تخيلنا بدل أحد حدودهاحدوداً أخرى على التعاقب ، فالنتيجة بوجه عام أن القضية تكون صحيحة فى بعضالأحيان وباطلة فى البعض الآخر .خذ مثلاً سقراط « إنسان » وحوّل سقراط إلى متغير بأن تقول « س إنسان » فبعض الفروض على س مثل « س إغريقى » تحقق *صحة قولك « س إنسان » بحيث تكون « س إغريقى » ينتج عنه أن « س إنسان »* وهذا صحيح لجميع قيم س . ولكن هذه العبارة ليست رياضية لأنها تتوقف على طبيعة إغريقى ، وإنسان . وفى الإمكان تغيير هذين أيضاً بأن نقول : إذا كان ا ، ب فصلين ، وكان ا داخلا فى الفصل ب ، فيترتب على ذلك أن « س هى ا » يلزم عنها أن « س هى ب » . وأخيراً ها قد وصلنا إلى قضية فى الرياضة البحتة مشتملة على ثلاثة متغيرات . وعلى ثوابت هى الفصل ، والدخول فى الفصل ، وتلك المتضمنة فى فكرة اللزوم الصورى بالمتغيرات . وطالما كان هناك حد فى القضية يمكن تحويله إلى متغير ، فإنه يمكن تعميم هذه القضية . وكلما كان ذلك ممكننا فإن من وظيفة الرياضة البحتة أن تقوم به ، وإذا كانت هناك عدة سلاسل من الاستنتاجات لا تختلف إلا فى معانى الرموز بحيث تكون للقضايا المتطابقة رمزيا عدة تفسيرات ، فإن الطريق السليم من الناحية الرياضية هو إيجاد فصل يشمل المعانى التى يمكن أن تأخذها الرموز ثم الحكم بأن الصيغة الجديدة تلزم عن افتراض أن الرموز تنتمى إلى ذلك الفصل، وبهذه الطريقة تتحول الرموز التى كانت تدل على ثوابت إلى متغيرات ، ويحل محلها ثوابت جديدة تتكون من فصول تنتمى إليها الثوابت القديمة . ومثل هذا التعميم هو فى الرياضة من الكثرة بحيث تخطر الأمثلة العديدة على بال كل رياضى ، وسنجد فى هذا الكتاب ما لا حصر له من الأمثلة على ذلك . فكلما كان لمجموعتين من الحدود علاقات متبادلة من نفس النوع فإن الصورة ذاتها من الاستنتاج

تنطبق على كل منهما . فمثلاً العلاقات المتبادلة بين النقط فى الهندسة الأقليدية المستوية هى من نفس نوع العلاقات المتبادلة بين الأعداد المركبة ، ولذلك فإن الهندسة المستوية كفرع من فروع الرياضة البحتة ينبغى ألا تفرق بين النقط أو الأعداد المركبة أو أى مجموعة أخرى من الأشياء لها ذات النوع من العلاقات المتبادلة . ويمكن القول بصفة عامة إن كل فرع من فروع الرياضة يعنى بأى فصل من الأشياء التى لها علاقات متبادلة من نوع معين بالذات وبذلك يصبح الفصل ، كما يصبح الحد المعين المذكور . متغيراً ؛ أما الثوابت الحقيقية فقط فهى أنواع العلاقات وما يدخل فيها . ونعنى فى هذا المقام بنوع العلاقة ، فصلاً من العلاقات يتميز بما سبق ذكره من التطابق الصورى للاستنتاجات التى يمكن إجراؤها على مختلف حدود ذلك الفصل . وبذلك يكون نوع العلاقات على الدوام فصلا يمكن تعريفه بدلالة الثوابت المنطقية ، وهذا أمر سيظهر بوضوح أكثر فيما بعد إذا لم يكن قد وضح فعلا[1] . ويمكننا إذن أن نعرف نوع العلاقات بأنه فصل من العلاقات يتميز بخاصية يمكن تعريفها بدلالة الثوابت المنطقية وحدها .

٩ — وينبغى إذن ألا يدخل فى الرياضة البحتة شيء لا يمكن تعريفه فيما خلا الثوابت المنطقية ، وعلى ذلك يجب ألا يدخل فى الرياضة من المقدمات أو القضايا التى لا يمكن إثباتها غير تلك التى تعالج فقط الثوابت المنطقية والمتغيرات . وهذا بالضبط هو الفرق بين الرياضة البحتة والتطبيقية . فالنتائج المترتبة على فرض ما بالنسبة للمتغير والتى قام عليها البرهان بالرياضة البحتة يحكم بها فعلا فى الرياضة التطبيقية على ثابت ما يحقق الفرض المذكور ، بذلك تصبح الحدود التى كانت ثابتة متغيرة . ويحتاج دائماً إلى مقدمة جديدة ، وهى أن هذا الشيء بالذات يحقق الفرض المذكور . فمثلا الهندسة الأقليدية كفرع من فروع الرياضة البحتة ، تتكون جميعها من قضايا تقوم على هذا الفرض

---

(١) الواحد بالواحد ، والكثير بالواحد ، والمتعدى ، والمتماثل هى أمثلة لأصناف العلاقات التى سنعنى بها فى الغالب .

وهو أن « م مكان أقليدى » فإذا انتقلنا إلى القول بأن « المكان الموجود مكان أقليدى » أمكننا أن نحكم على المكان الموجود بجميع نتائج فروض الهندسة الأقليدية ، حيث أننا قد وضعنا بدلا من المتغير ف هذا الثابت وهو المكان الواقعى ، ولكن هذا يخرجنا من الرياضة البحتة إلى الرياضة التطبيقية .

١٠ — نخرج مما سبق بأن الصلة بين الرياضة والمنطق جد وثيقة . فإن كون جميع الثوابت الرياضية ثوابت منطقية بها تتعلق جميع المقدمات الرياضية فهذا ، فى اعتقادى . هو معنى ما ذهب إليه الفلاسفة فى قولهم بأن الرياضة أولية . والواقع أنه عند ما نسلم بالجهاز المنطقى فالرياضة حتما تتبعه ، والثوابت المنطقية ذاتها إنما تعرف بسردها لأنها أساسية لدرجة أن الخصائص التى يمكن بها تعريف الفصل منها تفترض مقدماً بعض حدود هذا الفصل .

ولكن من الناحية العملية نجد أن طريقة الكشف عن الثوابت المنطقية هى بتحليل المنطق الرمزى الذى سيكون موضوع الأبواب التالية . والتمييز بين الرياضة والمنطق أمر اختيارى . وإذا شئنا التمييز بينهما فذلك على النحو الآتى : يتألف المنطق من المقدمات الرياضية بالإضافة إلى جميع القضايا الأخرى التى تعنى فقط بالثوابت المنطقية ، وبالمتغيرات التى لا تحقق التعريف الذى وضعناه للرياضة (بند١) . والرياضة تتكون من جميع نتائج المقدمات السابقة التى تقرر لزوماً صوريا يشتمل على متغيرات بالإضافة إلى بعض تلك المقدمات ذاتها التى تحمل هذا الطابع . وبناء على هذا تكون بعض المقدمات الرياضية مثل مبدأ القياس المنطقى كقولك : « إذا كانت ق تلزم عنها ك وكانت ك تلزم عنها ر فإن ق تلزم عنها ر » هى من الرياضيات ، بينما البعض الآخر مثل « اللزوم علاقة » هى من المنطق وليست من الرياضة . ولولا ما جرى عليه العرف لقلنا : إن الرياضة والمنطق متطابقان . ولعرفنا كلا منهما بأنه فصل القضايا التى تشتمل فقط على متغيرات وثوابت منطقية . ولكن احترامى للعرف يجعلنى أفضل الإبقاء على التمييز السابق مع اعتقادى بأن بعض القضايا مشتركة بين العلمين .

ومما سبق يدرك القارئ أن هذا الكتاب يحقق غرضين :

الأول : أن يبين أن الرياضة بأكملها تقوم على المنطق الرمزى .

والثانى : أن يكشف على قدر الإمكان عن أصول المنطق الرمزى ذاته .

وسنحاول تحقيق الغرض الأول فى الأجزاء التالية . أما الغرض الثانى فهو موضوع الجزء الأول . وكمقدمة للتحليل الدقيق يجب قبل كل شىء أن نشرح بإيجاز المنطق الرمزى باعتباره مجرد فرع من فروع الرياضة البحتة . وهذا هو موضوع الباب التالى .

الباب الثانى

المنطق الرمزى

١١ — المنطق الرمزى أو الصورى — وهما اصطلاحان سأستعملهما مترادفين ، هو دراسة مختلف الأنواع العامة للاستنباط . ولقد أطلقت كلمة رمزى على هذه الدراسة لخاصية عرضية ، لأن استخدام الرموز الرياضية فى هذه الدراسة وفى غيرها هو مجرد أمر مناسب من الناحية النظرية لا تمليه طبيعة الأشياء . والقياس المنطقى بجميع أشكاله يتصل بالمنطق الرمزى ، وكان يمكن أن يكون جميع المنطق الرمزى لو أن جميع الاستنباطات كانت قياسية كما افترضت التقاليد المدرسية . ويرجع الفضل إلى الاستدلالات غير القياسية فى أن المنطق الرمزى الحديث ابتداء من « ليبنتز » ومن جاء بعده قد استمد الدافع إلى التقدم . فمنذ نشر « بول » كتابه عن « قوانين الفكر » عام ١٨٥٤ توبعت دراسة الموضوع بنشاط عظيم ووصلت إلى درجة عالية من التقدم الفنى . ومع ذلك فلم تظهر لهذا العلم منفعة للفلسفة أو لفروع الرياضة الأخرى حتى جاء الأستاذ « بيانو » بمناهجه الحديثة فتطور به[١] . ولم يصبح المنطق الرمزى اليوم أساسياً فقط لكل منطقى مشتغل بالفلسفة بل ضروريا كذلك لفهم الرياضة عامة ، وهو لازم حتى لممارسة بعض فروع الرياضة ممارسة ناجحة . وكل الذين خبروا السلاح القوى الذى وضعته الدراية بهذا العلم فى أيدى الباحثين ، يدركون مقدار فائدته العملية . أما وظائفه النظرية فيجب أن نشرحها باختصار فى هذا الباب[٢] .

---

(١) انظر Formulaire de Mathémati que, Turin, 1895 وطبعاته التالية فى السنوات التالية ؛ وكذلك Revue de Mathématique, Vol VII, No 1 (1900)
وسنشير إلى طبعات كتاب Formulaire على هذا النحو F 1895 وهكذا . أما Revue de Mathématique وهى التى كانت فى الأصل Rivista di Matematica فسنشير إليها بهذه الحروف R d M

(٢) فيما يأتى بعد الفكرة العامة ترجع إلى الأستاذ بيانو ، ما عدا فيما يختص بالعلاقات . وحتى فى تلك الحالات التى افترق فيها عن آرائه فإن المشكلات المذكورة قد أوحتها إلى مؤلفاته .

١٢ — والمنطق الرمزى مختص أساساً بالاستدلال بوجه عام [1] ويتميز خاصة عن مختلف فروع الرياضة الخاصة بصفته العامة . فلا الرياضة ، ولا المنطق الرمزي يختص بدراسة العلاقات الخاصة مثل « التقدم الزمانى » ولكن الرياضة مختصة بصفة صريحة بفصل العلاقات ذات الخصائص الصورية للتقدم الزمانى ، وهى الخصائص التى تجتمع فى فكرة الاتصال [2] . ويمكن أن تعرف الخصائص الصورية للعلاقة بأنها تلك التى يمكن التعبير عنها بالثوابت المنطقية أو هى تلك الخصائص التى وإن حافظت على صورتها ، تسمح للعلاقة أن تتغير بدون أن تنقض الاستدلال الذى نعتبر فيه تلك العلاقة على ضوء المتغير . ولكن المنطق الرمزى بالمعنى الضيق ، وهو المناسب ، لا يبحث فى الاستدلالات الممكنة بالنسبة للعلاقة المتصلة (مثل العلاقات التى تنتج سلسلة متصلة) . وهذا البحث خاص بالرياضة . ولكنه أخص من أن يكون من جملة دراسات المنطق الرمزى . وما يبحث فيه المنطق الرمزى هو القواعد العامة التى يجرى الاستدلال عليها ، وهو إنما يحتاج إلى تبويب العلاقات أو القضايا من حيث أن هذه القواعد العامة تقدم معانى خاصة . والمعانى الخاصة التى تظهر فى قضايا المنطق الرمزى وفهمها مما يمكن تعريفه بدلالة هذه المعانى فهى الثوابت المنطقية . وعدد الثوابت المنطقية التى لا يمكن تعريفها ليس كثيراً ، وهو فى الواقع لا يعدو الثمانية أو التسعة . وهذه المعانى وحدها هى موضوع الرياضة بأكملها ولا يدخل غيرها فى الحساب أو الهندسة أو الديناميكا النسبية اللهم إلا تلك المعانى التى يمكن تعريفها بدلالة هذه المعانى الثمانية أو التسعة الأصلية . وفى الدراسة الفنية للمنطق الرمزى من المناسب أن نتخذ شيئاً واحداً لا يمكن تعريفه هو فكرة اللزوم الصورى ، مثل قولنا « س إنسان يلزم عنها أن س فان لجميع قيم س » أما القضايا التى تدخل تحت النوع العام « Φ (س) يلزم

---

(١) قد أقول كذلك على الفور أننى لا أميز بين الاستدلال والاستنباط . ويبدو لى أن ما يسمى استقراء فهو إما استنباط خفى ، وإما مجرد طريقة تجعل التخمينات مقبولة .

(٢) انظر فيما بعد الجزء الخامس الباب السادس والثلاثين .

عنها ψ (س) لجميع قيم س » حيث φ (س) ، ψ (س) هما بدورهما قضيتان لجميع قيم س . أما تحليل هذه الفكرة من اللزوم الصورى فهى من أصول هذا العلم ولكننا لا نحتاج إليها فى كماله الصورى . وبالإضافة إلى هذه الفكرة نحتاج إلى اللامعرفات الآتية : اللزوم بين القضايا التى لا تشتمل على متغيرات ، وعلاقة الحد بالفصل الذى هو فرد منه . وفكرة مثل كذا ، وفكرة العلاقة ، والصدق . وبهذه الأفكار يمكن صياغة جميع قضايا المنطق الرمزى .

١٣ – يتكون المنطق الرمزى من ثلاثة أقسام هى الحساب التحليلى للقضايا ، والحساب التحليلى للفصول ، والحساب التحليلى للعلاقات . ويوجد بين القسمين الأول والثانى داخل حدود خاصة ، تواز معين ينشأ كما يأتى : فى أى تعبير رمزى يمكن تفسير الحروف على أنها فصول أو قضايا وحينئذ يمكن استبدال اللزوم الصورى فى الحالة الثانية بعلاقة الاستغراق فى الحالة الأولى . فمثلا من مبدأ القياس المنطقى أنه إذا كانت ا ، ب ، حـ ثلاثة فصول ، وكانت ا داخلة فى ب ، وكانت ب داخلة فى حـ ، فإن ا تكون داخلة فى حـ ، وإذا كانت ا ، ب ، حـ ثلاث قضايا ، وكانت ا يلزم عنها ب ، ب يلزم عنها حـ فإن ا يلزم عنها حـ . ولقد استغلت هذه الثنائية استغلالا كبيراً حتى لقد يبدو أن « بيانو » فى الطبعة الأخيرة من كتابه المسمى Formulaire قد ضحى بالدقة المنطقية فى سبيل الاحتفاظ بهذه الثنائية[١] . ولكن الواقع أن حساب العلاقات يختلف عن حساب الفصول فى كثير من الوجوه. خذ مثلا « إذا كانت ق ، ك ، ر ثلاث قضايا وكانت ق يلزم عنها ك أو ر، فإن ق يلزم عنها ك أو ق يلزم عنها ر» وهذه القضية صادقة ولكن مثيلتها كاذبة ، وهى قولك « إذا كانت ا ، ب ، حـ فصولا وكانت ا داخلة فى ب أو حـ. فإن ا تكون داخلة فى ب ، أو أن ا تكون داخلة فى حـ » . خذ مثلا الشعب الإنجليزى جميعه إما رجال وإما نساء ، ولكنه ليس كله رجالا وليس كله نساء . وقاعدة الثنائية صحيحة عن

---

(١) فى النقط التى لا تصلح فيها الثنائية ، انظر Schroder, op cit , Vol II, Lecture 21

القضايا التى تقرر دخول حد متغير فى فصل . مثل قولك « س إنسان » بشرط أن يكون اللزوم الداخل فى هذا صوريا . أى أنه لزوم صحيح لجميع قيم س . ولكن قولك « س إنسان » ليست قضية على الإطلاق ، لأنها لا تحتمل الصدق أو الكذب . ومثل هذه القضايا ليست من اختصاص حساب العلاقات لأنه مختص بالقضايا الحقيقية . وثمة أمثلة أخرى لتوضيح ما سبق : فإذا قلنا إن « س إما أن يكون رجلا أو امرأة » لجميع قيم س . فإن ذلك إما أن يلزم عنه «س رجل » وإما أن يلزم عنه أن « س امرأة » وهذا صحيح. أما قولك « س إما أن يكون رجلا أو امرأة » يلزم عنها إما أن يكون « س رجلا » لجميع قيم س ، أو أن يكون « س امرأة » لجميع قيم س ، فهو قضية غير صادقة . ومنه يظهر أن اللزوم المشتق من هذا ، والذى هو دائماً إحدى اثنتين فليس صوريا ، مادام ليس صحيحاً لجميع قيم س ؛ إذ قد يختلف اللزوم من واحدة إلى أخرى كلما اختلفت قيم س . وإن التشابه الغريب فى الرموز بين منطق العلاقات ومنطق الفصول لمدعاة للخداع ، ولا بد من أن نقرر أيهما سيكون الأساس عندنا . ولقد دافع المستر « ماكول » McColl ، فى سلسلة هامة من البحوث[1] عن وجهة النظر التى تقول بأن اللزوم والقضايا أساسية أكثر من الفصول والاستغراق . وأنا متفق معه فى هذا الرأى . إلا أنه يبدو لى أنه غير مقدر تمام التقدير الفرق بين القضية الحقيقية وتلك التى تحتوى على متغير حقيقى ، فانساق مثلا إلى الكلام عن القضايا على أنها تكون صادقة فى بعض الأحيان وكاذبة فى البعض الآخر ، وبطبيعة الحال هذا مستحيل فى حالة القضايا الحقيقية. ولما كانت التفرقة المشار إليها بالغة الأهمية فسنقف عندها قليلا ، قبل المضى فى بحثنا . فقد نقول إن القضية هى أى شىء يحتمل الصدق أو الكذب . وقولك « س إنسان » ليس إذن قضية لأنها لا هى صادقة ولا هى كاذبة . فإذا أخذت

(١) انظر "The Calculus of Equivalent Statement" Proceedings of the London Mathematical Society, Vol. IX and subsequent volumes; "Symbolic Reasoning" Mind, Jan. 1880. Oct. 1897, and Jan. 1900. "La Logique Symbolique et ses Applications" Bibliothèque du Congrès Internationale d. Philosophie Vol. III (Paris 1901) وسوف أقتبس فيما بعد من أعمال هذا المؤتمر مشيراً إلى ذلك باسم « مؤتمر » .

س قيمة ثابتة أيا كانت ، فإن العبارة السابقة تصبح قضية ؛ فكأنها إذن صورة تخطيطية لأى واحد من فصل بأجمعه من القضايا ، وعند ما نقول « س إنسان» يلزم عنها أن يكون « س فانياً لجميع قيم س» فإننا لا نقرر لزوماً واحداً بمفرده ، ولكن فصلا من اللزوم ، فهذه قضية حقة لا يوجد فيها متغير حقيقى ولو أن س تظهر فيها ، إلا أنها تختفى بنفس الطريقة كالمتغير س تحت علامة التكامل فى التكامل المعين فلا تصبح النتيجة دالة للمتغير س . ويميز « بيانو » المتغير الذى يظهر فى هذه الصورة بأنه ظاهرى ما دامت القضية لا تتوقف على المتغير ، بينما فى قولك « س إنسان » هناك قضايا مختلفة لقيم س المختلفة ، والمتغير هو ما أسماه بيانو بالمتغير الحقيقى[1] . وسأتكلم عن القضايا عند ما لا يكون هناك متغير حقيقى . أما إذا كان هناك متغير حقيقى أو أكثر ، وكانت العبارة قضية لجميع قيم المتغير ، فإنى سأسمى العبارة « دالة قضية » . وفى نظرى أن دراسة القضايا الحقة أساسية أكثر من دراسة الفصول ، ولكن دراسة دوال القضايا يبدو كأنها على قدم المساواة مع الفصول ، ويكاد لا يكون بينهما فرق . ولقد اعتبر « بيانو » ، « وماكول » كذلك ، أول الأمر القضايا أساسية أكثر من الفصول ، ولكنه بالتحديد جعل دوال القضايا أولى بالاعتبار من القضايا . ولا يمكن توجيه هذا النقد إلى « شريدر » فقد عالج فى الجزء الثانى من كتابه القضايا الحقة ، وأشار إلى الفروق الصورية بينها وبين الفصول .

ا ــ تحليل القضايا

١٤ ــ يتميز الحساب التحليلى للقضايا بحقيقة أن جميع قضاياه لها فروض ولها نتيجة هى تقرير لزوم مادى ، والفرض عادة من هذه الصورة « ق يلزم عنها ك » إلخ. وهذا يساوى القول (انظر بند ١٦) بأن الحروف التى تقع فى النتيجة هى قضايا ، وعلى ذلك تكون النتائج عبارة عن دوال قضايا صحيحة

---

(١) انظر كتابه Formulaire ص ٢ .

لجميع القضايا ، ومن المهم ملاحظة أنه مع أن الحروف المستخدمة ترمز إلى متغيرات وأن النتائج صحيحة عند ما تأخذ المتغيرات قيما هى ذاتها قضايا ، فإن هذه القيم ينبغى أن تكون قضايا حقة لا دوال قضايا . فقولك « ف قضية » لا يتحقق إذا وضعنا بدلا من ف «س إنسان» ولكنه يتحقق إذا وضعنا « سقراط إنسان » أو إذا وضعنا « س إنسان » يلزم عنها أن س فان لجميع قيم س » . وبالاختصار يمكن أن نقول إن القضايا الممثلة فى هذا الحساب التحليلى برموز هى متغيرات ، ولكنها لا تشتمل على متغيرات عند ما يراد تحقيق فروض القضية التى يقررها هذا التحليل .

١٥ — فهذا الحساب التحليلى يدرس علاقة اللزوم بين القضايا . ويجب التمييز بين هذه العلاقة وبين علاقة اللزوم الصورى التى تقوم بين دوال القضايا عند ما يلزم عن إحداها الأخرى لجميع قيم المتغير . واللزوم الصورى داخل أيضاً فى هذا التحليل، ولكننا لا ندرسه بصراحة ، فنحن لا ندرس دوال القضايا بصفة عامة ولكننا ندرس بعض دوال القضايا المحددة التى نصادفها فى نظريات حسابنا التحليلى . أما إلى أى حد يمكن تعريف اللزوم الصورى بصفة اللزوم فقط ، أو اللزوم المادى كما قد يسمى ، فهذا سؤال يصعب الإجابة عنه ، وسنبحثه فى الباب الثالث . وأما الفرق بين النوعين فسنوضحه بالمثال الآتى : فالقضية الخامسة لأقليدس تنتج من الرابعة ، فإذا كانت الرابعة صحيحة كانت الخامسة صحيحة كذلك ، وإذا كانت الخامسة باطلة كانت الرابعة باطلة كذلك . فهذا مثَلٌ على اللزوم المادى لأن كلا من القضيتين ثابت مطلق لا تتوقف فى معناها على تعيين قيمة لمتغير . ولكن كلا من القضيتين تقرر لزوماً صوريا ، فالقضية الرابعة تقرر أنه إذا كان س ، ص مثلثين يحققان شروطاً معينة ، كان س ، ص مثلثين يحققان شروطاً أخرى معينة وأن هذا اللزوم صحيح لجميع قيم س ، ص . والقضية الخامسة تقرر أنه إذا كان س مثلثاً متساوى الساقين كانت زاويتا قاعدة س متساويتين ، واللزوم الصورى الداخل فى كل من هاتين القضيتين أمرٌ جد مختلف عن اللزوم المادى القائم بين

القضيتين بأكملهما ، ونحن نحتاج إلى كل من هذين المعنيين فى الحساب التحليلى للقضايا . ولكن دراسة اللزوم المادى هى بصفة خاصة التى تميز هذا الموضوع ، لأن اللزوم الصورى داخل فى كل فرع من فروع الرياضة .

وقد جرت العادة أن يخلط بين هذين النوعين من اللزوم فى كتب المنطق ، وكثيراً ما كان الكلام فيها يتناول النوع الصورى فى حين يكون واضحاً أننا أمام النوع المادى وحده . فمثلا عند ما نقول : « سقراط إنسان ، إذن سقراط فان » نشعر بأن سقراط متغير ، وأنه نموذج الإنسانية وأن أى إنسان مكانه كان يؤدى الغرض ذاته . فإذا وضعنا « سقراط إنسان يلزم عنها أن سقراط فان » بدلا من كلمة إذن التى تدل على صدق الفرض والنتيجة ، فإنه يتضح على الفور أننا يمكننا أن نضع أى إنسان بل وأى كائن آخر بدلا من سقراط . وواضح أنه ولو أن النص الظاهر هو عن اللزوم المادى فإن المفهوم هو لزوم صورى . وأننا لا بد من أن نبذل مجهوداً إذا أريد أن نقصر خيالنا على اللزوم المادى .

١٦ — ومن المستحيل وضع تعريف اللزوم . فإذا قلنا إن ق يلزم عنها ك ، فإن كانت ق صحيحة فإن ك صحيحة ، أى أن صدق ق يلزم عنه صدق ك . كذلك إذا كانت ق باطلة كانت ك باطلة ، أى أن بطلان ق يلزم عنه بطلان ك . أى أن الصدق والكذب يؤدى بنا إلى لزوم جديد ولا يعطينا تعريفاً للزوم. وإذا كانت ق يلزم عنها ك فإن كليهما يكون صادقاً ، أو كليهما يكون كاذباً ، أو أن ق كاذبة ، ك صادقة . ومن المستحيل أن تكون ك كاذبة ، ق صادقة بل يلزم أن تكون ك صادقة أو ق كاذبة . وفى الواقع أن الحكم بأن ك صادقة أو ق كاذبة يساوى تماماً الحكم بأن « ق يلزم عنها ك ». ولما كان التكافؤ معناه اللزوم المتبادل فسيبقى اللزوم أساسياً، ولا يمكن تعريفه بعبارة الانفصال ؛ ومن جهة أخرى فإن الانفصال يمكن تعريفه بعبارة اللزوم كما سيأتى ذكره حالا. ويترتب على التكافؤ المشار إليه أن من كل قضيتين لا بد أن واحدة تلزم عنها الأخرى ، وأن القضايا الكاذبة يلزم عنها جميع القضايا ، وأن القضايا الصادقة تلزم عن جميع القضايا ؛ ولكن هذه نتائج يجب إثباتها .

أما مقدمات موضوعنا فتقتصر على البحث فى قواعد الاستدلال .

ومما هو جدير بالملاحظة أنه ولو أن اللزوم لا يمكن تعريفه ، إلا أن القضية يمكن تعريفها . فكل قضية يلزم عنها نفسها ، وما هو ليس بقضية لا يلزم عنه شىء . وعلى هذا فقولك « ق قضية » يكافئ قولك «ق يلزم عنها ق» ويمكن استخدام هذا التكافؤ فى تعريف القضايا . ولما كان المعنى الرياضى للتعريف مختلفاً اختلافاً بيناً عما جرى عليه عرف الفلاسفة ، يحسن أن يلاحظ أنه فى المعنى الرياضى يقال إن دالة قضايا قد عرفت عند ما نقرر أنها مكافئة (أى يلزم عنها أو تلزم عن) لدالة قضية يكون قد سبق التسليم بعدم إمكان تعريفها أو قد سبق تعريفها بدلالة ما لا يمكن تعريفه ، أما تعريف الأشياء التى ليست دوال قضايا فيشتق من الوسائل التى سنشرحها عند الكلام عن الفصول والعلاقات .

١٧ — نحن إذن لا نحتاج إلى مسلمات لا يمكن تعريفها فى الحساب التحليلى إلا هذين النوعين من اللزوم ؛ ولكن ينبغى أن نذكر أن اللزوم الصورى فكرة معقدة ينبغى علينا أن نحللها — أما عن هذين اللذين سلمنا بهما دون تعريف ، فإننا نحتاج فى أمرهما إلى قضايا لا يمكن إثباتها ، ولم أنجح إلى الآن فى تخفيض عددها إلى أقل من عشرة . وبعض هذه التى لا يمكن إثباتها يجب أن تكون موجودة ، وبعض القضايا مثل القياس يجب أن تدخل ضمن هذا العدد ، ما دام البرهان غير ممكن بدونها ، أما غير ذلك فليس مقطوعاً به ، هل هو مما لا يمكن إثباته أو مما لم يثبت بعد . وينبغى أن نتذكر أن الطريقة المتبعة فى فرض بديهية مَّا بأنها باطلة ، ثم استنباط نتائج من هذا الفرض ، وهى الطريقة التى نجحت نجاحاً عظيماً فى بديهية التوازى ، ليست دائماً فى متناول أيدينا ؛ ذلك أن جميع بديهياتنا هى مبادئ الاستنباط ، فإذا كانت هذه المبادئ صحيحة ، فإن النتائج التى يظهر أنها تترتب عن استخدام عكس هذه المبادئ لن تترتب حقيقة . ولذا فإن الحجج التى تنشأ عن افتراض بطلان بديهية تكون عرضة لمغالطات خاصة . ومن كل هذا يبدو أن عدد القضايا التى

لا يمكن إثباتها قد تخفض أكثر من ذلك . وفيما يختص ببعض هذه القضايا فليس عندى من سبب لاعتبارها غير قابلة للإثبات إلا أنها بقيت حتى الآن بغير إثبات .

١٨ – والبديهيات العشر هى (١) إذا كانت ق يلزم عنها ك ، فإن ق يلزم عنها ك ، أو فى صيغة أخرى : مهما كانت ق ، ك فإن « ق يلزم عنها ك » قضية . (٢) إذا كانت ق يلزم عنها ك ، فإن ق يلزم عنها ق ، وفى صيغة أخرى كل ما يلزم عنه شىء فهو قضية . (٣) إذا كانت ق يلزم عنها ك فإن ك يلزم عنها ك ، وفى صيغة أخرى كل ما يلزم عن شىء فهو قضية . (٤) المقدم الحقيقى فى اللزوم يمكن إسقاطه ، والحكم بالتالى . وهذه قاعدة لا يمكن التعبير عنها بالرمز الصورى ، وتوضح القصور الأساسى للصورية. وسأرجع إلى بحث هذه المسألة فيما بعد . ومن المستحسن ، قبل أن نمضى بعيداً ، أن نعرف الحكم المقترن عن قضيتين أو ما يعرف بحاصل ضربهما المنطقى. وهذا تعريف مصطنع جداً ويوضح الفرق العظيم بين التعريفات الرياضية والتعريفات الفلسفية . وهذا التعريف هو : إذا كانت ق يلزم عنها ق ، وإذا كانت ك يلزم عنها ك ، فإن ق ك (حاصل ضرب ق ، ك المنطقى) معناها أنه إذا كانت ق يلزم عنها أن ك يلزم عنها ر كانت ر صحيحة . وفى صيغة أخرى إذا كانت ق ، ك قضيتين فإن حكمهما المقترن يكافئ قولنا ، كل قضية اقترانية صادقة متى كانت بحيث أن القضية الأولى يلزم عنها أن الثانية تلزم عن الأولى. ونحن لا نستطيع وضع التعريف فى هذه الصورة المختصرة مع الاحتفاظ بصحة الوضع الصورى . لأن قولنا أن « ق ، ك قضيتان » هو فى حد ذاته حاصل الضرب المنطقى لكل من « ق قضية » ، « ك قضية» . ونذكر الآن نصوص المبادئ الستة الأساسية للاستنباط ، ونظراً لأهميتها فقد أطلق على كل منها اسم خاص ، وجميعها فيما عدا الأخيرة منها . يجدها القارئ فى مؤلف « بيانو » . (٥) إذا كانت ق يلزم عنها ق ، وكانت ك يلزم عنها ك ، فإن ق ك يلزم عنها ق . ويسمى هذا بـ « التبسيط » ، وينص على مجرد أن الحكم المقترن عن

قضيتين يلزم عنه الحكم بأولى القضيتين . (٦) إذا كانت ق يلزم عنها ك وك يلزم عنها ر ، فإن ق يلزم عنها ر . ويسمى هذا بالقياس. (٧) إذا كانت ك يلزم عنها ك و ر يلزم عنها ر ،وكانت ق يلزم عنها أن ك يلزم عنها ر ، فإن ق ك يلزم عنها ر ، وتسمى هذه قاعدة الاستيراد . ونجد فرضاً حاصل ضرب ثلاث قضايا ، ولكن هذا يمكن تعريفه بطبيعة الحال بدلالة حاصل ضرب اثنتين فقط . وتنص القاعدة على أنه إذا كانت ق يلزم عنها أن ك يلزم عنها ر ،فإن ر تلزم عن الحكم الاقترانى عن القضيتين ق ، ك فمثلا : إذا طرقتُ باب فلانة فإذا كانت فى داخل المنزل فسيسمح لى بالدخول ، يلزم عنه أنه إذا طرقت باب فلانة وهى فى المنزل دخلت . (٨) إذا كانت ق يلزم عنها ق وكانت ك يلزم عنها ك ،حينئذ إذا كانت ق ك يلزم عنها ر ، فإن ق يلزم عنها أن ك يلزم عنها ر . وهذه عكس القاعدة السابقة وتسمى التصدير وتوضح هذه القاعدة بالمثال السابق معكوساً (٩) إذا كانت ق يلزم عنها ك ، وكانت ق يلزم عنها ر ،فإن ق يلزم عنها ك ر ، وفى صيغة أخرى كل قضية يلزم عنها كل من قضيتين فإنهما معاً يلزمان عنها . وتسمى هذه بقاعدة التركيب (١٠) إذا كانت ق يلزم عنها ق ،وكانت ك يلزم عنها ك ، فإن « ق يلزم عنها ك ، يلزم عنها ق » يلزم عنها ق ،وتسمى هذه قاعدة الاختزال . وهذه أقل وضوحاً بذاتها مما سبقها من القواعد ولكنها تكافئ كثيراً من القضايا الواضحة بذاتها غير أنى أفضلها عليها لأنها تقوم صراحة على اللزوم كسابقاتها ، ولها أيضاً نفس الصفة المنطقية . وإذا تذكرنا أن « ق يلزم عنها ك » تكافئ « ك أوْ لا ق » أمكننا أن نقنع أنفسنا بصحة القاعدة السابقة لأن «ق يلزم عنها ك يلزم عنها ق » تكافئ قولك « ق أوبطلان «ك أو لا ق » أوقولك « ق أو ق أو لا ك » أى ق . ولكن هذه الطريقة فى الاقتناع بأن قاعدة الاختزال صحيحة تحتاج إلى كثير من قواعد المنطق التى لم تثبت للآن ، والتى لا يمكن إثباتها إلا بردها أو اختزالها إلى مكافئ لها . والقاعدة ذات فائدة بصفة خاصة فى النفى ،فبدونها وباستخدام القواعد التسع الأولى يمكننا إثبات قانون التناقض .

فيمكننا إثبات : إذا كانت ق ، ك قضيتين فإن ق يلزم عنها لا ـ لا ق» ، وأن « ق يلزم عنها لا ك » مكافئة إلى « ك يلزم عنها لا ق » ومكافئة أيضاً إلى لا ق ك ، وأن « ق يلزم عنها ك» يلزم عنهالاك « يلزم عنها لا ك يلزم عنها لا ق » ، وأن ق يلزم عنها أن لا ق يلزم عنها ق ، وأن لا ق تكافىء ق يلزم عنها لا ق ، وأن « ق يلزم عنهالاك » تكافىء لا ـ لا ق يلزم عنها لا ك » ولكن بدون قاعدة الاختزال أو ما يعادلها لا يمكننا إثبات (إلى حد علمى على الأقل) أن ق أو لا ق يلزم أن تكون صحيحة (قانون الثالث المرفوع)، وأن أية قضية تكافئ سلب قضية أخرى ، وأن نفى لا ـ لا ـ ق يلزم عنها ق »، وأن « لا ق يلزم عنها لا ك» يلزم عنها أن « ق يلزم عنها ك » ، وأن لا ق يلزم عنها ق » يلزم عنها ق ، أو أن « ق يلزم عنها ك» يلزم عنها « ك أو لا ق » . وكل من هذه الفروض يكافىء قاعدة الاختزال ويمكن أن تحل محلها . وبعض هذه الفروض وبخاصة قاعدة الثالث المرفوع وسلب السلب يبدو أنها أكثر وضوحاً فى ذاتها . ولكن عند ما نأتى إلى تعريف الانفصال والسلب بعبارة اللزوم سنرى أن هذه البساطة السطحية تختفى وأن قاعدة الاختزال ـ على الأقل لأغراض صورية ـ أبسط من كل بديلاتها . ولهذا السبب فقد أبقيت عليها بين مقدماتى مفضلا إياها على كثير من القضايا العادية والبادية الوضوح فى ظاهرها .

١٩ ـ ويعرف الانفصال أو الجمع المنطقى كما يأتى « ق أو ك » تكافىء ق يلزم عنها « ك يلزم عنها ك» . ومن السهل أن نقتنع بهذا التكافؤ إذا تذكرنا أن كل قضية كاذبة يلزم عنها كل قضية أخرى لأنه إذا كانت ق كاذبة فإن ق يلزم عنها ك ، وإذن « إذا كانت ق يلزم عنها ك» يلزم عنها ك ترتب على ذلك أن ك صادقة . ولكن هذه الحجة تستخدم مرة أخرى قواعد لم تثبت للآن وقد وضعت لمجرد توضيح التعريف بالمترتب ، ومن هذا التعريف وبواسطة قاعدة الاختزال يمكننا أن نثبت أن « ق أو ك » تكافىء « ك أو ق » . وهناك بديل لهذا التعريف مشتق مما سبق وهو « أى قضية تلزم عن ق وتلزم عن ك فهى صادقة » أو فى صيغة أخرى « ق تلزم عنها ل ، ك يلزم عنها ل معا يلزم

عنهما ل مهما كانت ل » . ومن هذا نسير نحو تعريف السلب : لا ق تكافئ الحكم بأن ق يلزم عنها جميع القضايا أي أن « ر يلزم عنها ر » يلزم عنها «ق يلزم عنها ر » مهما كانت ر . ومن هذه النقطة نستطيع أن نثبت قوانين التناقض ، والثالث المرفوع ، وسلب السلب كما نستطيع أن نضع جميع الخواص الصورية للضرب والجمع المنطقيين وقوانين الترابط ، وتبادل الحدود ، وتبادل الأطراف ، وبذلك يكون منطق القضايا كاملا .

وقد يعترض الفلاسفة على التعريف السابق والسلب بحجة أننا نعني بهذه الأفكار شيئاً آخر جد مختلف عما يدل عليه التعريف ، وأن المكافئات الواردة فى التعاريف هى فى الواقع وحقيقة الأمر قضايا تدل على معنى وليست مجرد إشارات إلى الطريقة التى ستستخدم فيها الرموز . وهذا الاعتراض فى رأيى له ما يبرره لو أننا ادعينا أن الكلام السابق هو تحليل فلسفى حقيقى للموضوع . ولكن إذا كان المقصود هو استيفاء الشكل ، فإن كل تكافؤ تظهر فى أحد طرفيه فكرة ولا تظهر فى الطرف الآخر يمكن استخدامه كتعريف ، وأن ميزة أن نضع أمام أعيننا بناء صورياً محكماً هو أنه يقدم المادة التى سيستخدمها التحليل الفلسفى فى شكل أكثر تحديداً مما لو كان الأمر غير ذلك . ومن أجل ذلك فسنرجئ نقد طريقة المنطق الصورى حتى نفرغ من هذه العجالة القصيرة .

ب ـ الحساب التحليلى للفصول

٢٠ ـ إن عدد القضايا الأولية الجديدة فى هذا الحساب التحليلى أقل كثيراً ـ وتكفى قضيتان على ما يبدو ـ ولكن الصعوبات أكثر فى عرض الأفكار الكامنة فى الرمزية عرضاً يستخدم طريقة غير رمزية . وسنؤجل هذه الصعوبات كلما أمكن ذلك إلى فصول تالية ، أما الآن فسأجتهد أن أعرض الموضوع عرضاً بسيطاً لا التواء فيه بقدر الإمكان .

ويمكن أن نبنى الحساب التحليلى للفصول على اعتبار أن فكرة الفصل

أساسية ، وكذلك فكرة علاقة فرد فى فصل بالفصل ذاته . وقد اتبع الأستاذ « بيانو » هذه الطريقة ، وهى تفضل من الناحية الفلسفية ، تلك الطريقة الأخرى التى وجدتُ أنها أطوع من الناحية الصورية وفى هذا المنهج سنظل نعتبر العلاقة (وسنرمز لهذه العلاقة بالرمز ϵ على طريقة بيانو) بين الفرد والفصل الذى ينتمى إليه أساسية ، أى العلاقة بين سقراط والجنس البشرى والتى نعبر عنها بقولنا سقراط إنسان ، وبالإضافة إلى هذا سنسلم بفكرة دالة القضية وبفكرة مثل على أنهما مما لا يمكن تعريفهما . وهذه هى الأفكار الثلاثة التى تميز الحساب التحليلى للفصول . وسنأتى على توضيح كل منها .

٢١ — كان « بيانو » أول من أصر على التمييز بين ϵ ، والعلاقة بين الكل والجزء بين الفصول ، وهذا أمر عظيم الفائدة فى البناء الفنى بأجمعه وفى جميع التطبيقات الرياضية . فقد اختلطت العلاقتان فى النظرية المدرسية للقياس وفى كل منطق رمزى سابق ، اللهم إلا فى أعمال « فريج » والفرق هو كالفرق بين علاقة الفرد بالنوع وعلاقة النوع بالجنس ، أوكالفرق بين علاقة سقراط لفصل الإغريق وعلاقة الإغريق بالناس . وسأتوسع فى طبيعة هذا الفرق من الناحية الفلسفية عند ما أحلل تحليلا دقيقاً طبيعة الفصول . ويكفى الآن أن نعرف أن العلاقة بين الكل والجزء علاقة متعدية ، فى حين أن ϵ ليست كذلك . ومثال ذلك : سقراط إنسان ، والناس فصل ، أما سقراط فليس فصلاً . ويجب أن نميز بين الفصل وبين فصل التصور أو المحمول الذى يجب أن يعرف به ، بمعنى أن الناس فصل ، ولكن الإنسان هو فصل التصور . ويجب اعتبار العلاقة ϵ قائمة بين سقراط والناس مجتمعين لا بين سقراط والإنسان . وسنرجع إلى الكلام عن هذا فى الباب السادس . ويذهب « بيانو » إلى أنه يمكننا التعبير عن جميع دوال القضايا التى تحتوى على متغير واحد على الصورة « س هى ا » حيث ا فصل ثابت ، ولكننا سنجد ما يوجب الشك فى وجهة النظر هذه .

٢٢ — والفكرة الأساسية التالية هى فكرة دالة القضية . ودوال القضايا تظهر فى الحساب التحليلى للقضايا ، ولكن كل واحدة منها تعرف حينئذ عند ما

يحين استخدامها . ولذلك لا نحتاج هناك إلى المعنى العام ، وهو الذى نحتاج إليه صراحة عند الكلام على الحساب التحليلى للفصول . ولا يحتاج « بيانو » إلى هذا المعنى العام نظراً لتسليمه بأن الصورة « س هى ا » صورة عامة للمتغير الواحد ، وأنه من المستطاع تعميم هذه الصورة إلى أكثر من متغير واحد . فيجب أن نستبعد ما سلم به بيانو وندخل فكرة دالة القضية . ونستطيع أن نفسر – ولكننا لا نُعَرِّف – هذه الفكرة بما يأتى : Φ س دالة قضية، إذا كانت لكل قيمة من قيم س ، Φ س قضية تتعين إذا تعينت س . ولذلك فإن « س إنسان » دالة قضية. وفى أى قضية مهما تعقدت – بحيث لا تحتوى على متغيرات حقيقية – يمكننا أن نتخيل أن أحد الحدود – غير الأفعال والصفات – قد وضع مكانه حد آخر . فبدلا من « سقراط إنسان » يمكننا أن نضع « أفلاطون إنسان » « العدد ٢ إنسان » وهكذا . وبذلك نحصل على قضايا متتالية كلها متفقة إلا فى الحد الواحد المتغير . فإذا وضعنا س بدلا من الحد المتغير لكانت « س إنسان » تعبر عن نوع هذه القضايا كلها. ودالة القضية بصفة عامة قد تكون صادقة لبعض قيم المتغير وكاذبة لبعض القيم الأخرى . والحالات التى تكون فيها دالة القضية صادقة لجميع قيم المتغير هى إلى حد علمى الحالات التى تعبر عن اللزوم مثل قولك « س إنسان يلزم عنها س فان » ولكنى لا أجد سبباً أولياً إلى القول بأنه لا توجد دوال قضايا أخرى صادقة لجميع قيم المتغير .

٢٣ – وهذا يصل بنا إلى فكرة مثل : فقيم س التى تجعل دالة قضية س صادقة هى كجذور المعادلة – والواقع أن هذه الأخيرة حالة خاصة من الأولى – ونبحث جميع قيم س التى هى مثل أن تكون Φ (س) صادقة، وهذه القيم بصفة عامة تكون فصلا ، وفى الواقع يمكن تعريف الفصل بأنه جميع الحدود التى تحقق دالة قضية ما . وهذا النص يحتاج إلى بعض التحديد ، ولو أنى لم أستطع الكشف بالضبط عن ماهية هذا التحديد ؛ وهذا ناتج من تناقض معين سأبحثه بالتفصيل فى مرحلة تالية (الباب العاشر) – والأسباب التى تحملنا على تعريف الفصل بهذه الطريقة هى أننا محتاجون إلى أن نهيئ لفكرة الفصل

الصفرى وهو ما يمنعنا من أن نعرف الفصل بأنه الحد الذى لحدود أخرى معه العلاقة ع ، وأننا نرغب أن يكون فى مكنتنا تعريف الفصول بواسطة العلاقات أى أن جميع الحدود التى لها مع حدود أخرى العلاقة ع تكون فصلا . وهذه الحالات تحتاج إلى دوال قضايا معقدة بعض الشىء .

٢٤ – وبالنسبة لهذه المعانى الثلاث الأساسية نحتاج إلى قضيتين . وتنص الأولى على أنه إذا كانت س داخلة فى الحدود التى تحقق دالة قضية Φ س كانت Φ س صادقة . وتنص الثانية على أنه إذا كانت Φ س ، Ψ س قضيتين متكافئتين لجميع قيم س ، كان فصل السينات الذى هو بحيث تكون [1]Φ س صحيحة مطابقاً لفصل السينات الذى هو بحيث تكون Ψ س صحيحة . ونعرف التطابق الحاصل هنا بما يأتى : س تطابق ص إذا كانت ص داخلة فى كل فصل تنتمى إليه س . وفى عبارة أخرى إذا كانت « س هى ف » يلزم عنها أن « ص هى و » لجميع قيم و . ومما تجدر ملاحظته أن القضية الأولية ذاتها تميل إلى تحديد وجهة النظر إلى الفصول ، فليس حتما أن يتطابق فصلا تصور إذا تطابقت ماصدقاتهما . فالإنسان وذو الرجلين وعارى الريش ليسا متطابقين بأى حال ، ولا كذلك العدد الزوجى الأول والعدد الصحيح الواقع بين ١ ، ٣ فهذه فصول تصورات . وإذا أردنا أن تكون بديهيتنا صحيحة فلا ينبغى أن ننصرف إلى هذه عند ما نتكلم عن الفصول بل ينبغى أن تكون عنايتنا بالمجموعات الفعلية للحدود ، لا بالتصور الدال على هذه المجموعة ، وهذا أساسى للغاية من الناحية الرياضية . خذ مثلا مسألة تعيين عدد التوافيق التى يمكن تكوينها من مجموعة معلومة من الحدود بأخذ أى عدد منها فى كل مرة ، أى عدد الفصول الداخلة فى فصل معلوم . فإذا كان للفصول المختلفة الماصدقات ذاتها لأصبحت هذه المسألة غير معينة بالمرة . ولا شك أن الاستعمال المألوف هو أن الفصل يحدد

---

(١) «بحيث تكون » هى الفكرة التى عبرنا عنها بقولنا مثل ، والاصطلاح بالانجليزية هو such that والمقصود أن العبارة الرمزية حين نريد أن نحققها فى الواقع أى أن تكون وجودية وهناك فرق بين القضية الكلامية sentential ، وبين القضية الوجودية existential (المترجم)

تماماً عند ما تعرف جميع حدوده . ويظهر من هذا أن وجهة النظر الماصدقية هى بشكل ما وجهة نظر أساسية للمنطق الرمزى والرياضيات . والبديهية السابقة تعبر عن الحاجة إلى هذه الفكرة ، ولكننا لا نستخدم البديهية ذاتها إلا عند الكلام عن الحساب ، أو على الأقل لا نحتاج إليها إذا أردنا التمييز بين تساوى الفصول المبنى على الاستغراق المتبادل وبين تساوى الفصول المبنى على تطابق الأفراد ، فالأمران مختلفان جدا من الناحية الصورية . فالأولى قد أتينا على تعريفها ؛ أما تساوى ا ، ب فيعرف بتكافؤ « س هى ا » ، « س هى ب » لجميع قيم س .

٢٥ — وأغلب قضايا الحساب التحليلى للفصول يمكن استنباطها بسهولة من قضايا الحساب التحليلى للقضايا . فحاصل الضرب المنطقى للفصلين ا ، ب أو الجزء المشترك بينهما هو فصل السينات التى يكون لها حاصل الضرب المنطقى للقضيتين « س هى ا » ، « س هى ب » صادقاً ، وبالمثل يمكن تعريف حاصل الجمع المنطقى لفصلين (ا أو ب) وسلب الفصل (لا — ا) ومن حاصل الضرب والجمع المنطقيين لفصل فصول تدخل فكرة جديدة . فإذا كانت م فصل فصول فإن حاصل ضربها المنطقى هو فصل الحدود التى تنتمى إلى كل فصل من فصول م ، أى فصل الحدود س التى هى مثل « و هى م » يلزم عنها « س هى و » لجميع قيم و . أما حاصل الجمع المنطقى فهو الفصل المنطوى فى كل فصل داخل فى كل فصل من فصول ك أى فصل الحدود س من مثل : إذا كانت « و هى م » يلزم عنها أن « و داخلة فى الفصل ح » لجميع قيم و فإنه لجميع قيم ح تكون س هى ح. ونقول إن الفصل ا داخل فى الفصل ب إذا كانت « س هى ا » يلزم عنها أن « س هى ب » لجميع قيم س . وبالطريقة السابقة يمكن تعريف حاصل الضرب وحاصل الجمع المنطقيين لفصل من القضايا . ومن الأفكار الهامة أيضاً فكرة « وجود » الفصل ، وهى لفظة يجب أن يفهم منها ما يفهم عادة بالوجود فى الفلسفة . فالفصل يقال إنه موجود إذا كان له حد واحد على الأقل ، أما التعريف الصورى فهو كما يأتى : ا فصل موجود عند ما

وعند ما فقط تكون أى قضية صادقة بشرط « س هى ا » يلزم عنها دائماً . وينبغى أن يكون مفهوماً أن القضية المستلزمة يجب أن تكون قضية حقة لا دالة قضية بالنسبة إلى س ، والفصل ا يكون موجوداً إذا كان حاصل الجمع المنطقى لجميع القضايا التى من النوع « س هى ا » صادقة ، أى عند ما لا تكون جميع هذه القضايا كاذبة . ومن المهم أن نفهم بوضوح الكيفية التى يمكن بها الحصول على قضايا الحساب التحليلى للفصول من قضايا الحساب التحليلى للقضايا . خذ القياس الآتى مثلا :

« ق يلزم عنها ك » و « ك يلزم عنها ر » يلزم عنها « ق يلزم عنها ر »

وضع « س هى ا » ، « س هى ب » ، « س هى حـ » بدلا من ق ، ك ، ر حيث س تأخذ قيمة معينة ليس من المهم أن نقرر ما هى هذه القيمة . فإننا نرى أنه إذا كان لقيمة س هذه : « س هى ا » يلزم عنها أن تكون س هى ب ، وأن س هى ب يلزم عنها أن تكون س هى حـ ، فإن س هى ا يلزم عنها أن تكون س هى حـ . ولما كانت قيمة س غير ذات موضوع أمكن تغيير س فنجد أنه إذا كانت ا داخلة فى ب . وكانت ب داخلة فى حـ ، فإن ا تكون داخلة فى حـ ؛ وهذا هو فصل القياس . وإنما ينبغى أن نكون على جانب عظيم من الحذر فى استخدام هذه الطريقة إذا أردنا أن ننجح فى الابتعاد عن مواطن الزلل . ولعله من المفيد فى هذه المناسبة أن نبحث اختلاف وجهات النظر الذى قام بين « شريدر » و « ماكول » . فشريدر يقول إنه إذا كانت ق ، ك ، ر قضايا فإن « ق ك يلزم عنها ر » تكافىء الانفصال « ق يلزم عنها س » أو « ك يلزم عنها س » . ويسلم « ماكول » بأن الانفصال يلزم عنه القضية الأخرى ، ولكنه ينكر اللزوم العكسى . والسبب فى اختلاف وجهات النظر هو أن « شريدر » يتكلم عن القضايا واللزوم المادى ، بينما يتكلم « ماكول » عن دوال القضايا واللزوم الصورى . ويمكن توضيح صدق القاعدة السابقة بالنسبة للقضايا بالطريقة التالية . إذا كانت ق ك يلزم عنها ر فإنه لو كانت ق أو ك كاذبة فإن الكاذبة منهما يلزم عنها ر ، لأن القضية الكاذبة يلزم عنها جميع القضايا .

أما إذا كانت كل من ق ، ك صادقة ، فإن ق ك تكون صادقة ، وعندئذ تكون ر صادقة وفى هذه الحالة ق يلزم عنها ر ، و ك يلزم عنها ر ، لأن القضايا الصادقة تلزم عن كل قضية . فى أى حالة فإن واحدة على الأقل من القضيتين ق ، ك يلزم عنها ر (هذا ليس إثباتاً بل توضيحاً) ويعترض «ماكول» فيقول : نفرض أن ق ، ك متناقضتان بالتبادل . وأن ر هى القضية الصفر فتكون « ق ك يلزم عنها ر» فى حين أن ق لايلزم عنها ر وكذلك ك لا يلزم عنها ر . فنحن هنا نتكلم عن دوال القضايا وعن اللزوم الصورى فيقال إن دالة قضية صفر عند ما تكون باطلة لجميع قيم س . ويسمى فصل السينات الذى يحقق الدالة بالفصل الصفرى . من حيث هو فى الواقع فصل بلا حدود وسنرمز للفصل أو الدالة بالرمز ٨ على طريقة بيانو ، فإذا وضعنا ٨ بدلا من ر ، ووضعنا ϕ س بدلا من ق ، ووضعنا لا ϕ س بدلا من ك حيث ϕس أية دالة قضية ، فإن ق ك باطلة لجميع قيم س . وعلى ذلك يلزم عنها ٨ . ولكن الواقع أن ϕ س ليست دائماً باطلة ولا لا ـ ϕ س دائماً باطلة ، ولا يمكن لأيهما أن يلزم عنها إذن ٨ دائماً ، وعلى ذلك فالصيغة السابقة يمكن تفسيرها تفسيراً صحيحاً فى حالة الحساب التحليلى للقضايا فقط ، ولكنها غير صحيحة فى الحساب التحليلى للفصول . ويمكن توضيح ذلك بسهولة بما يأتى :

لتكن ϕ س ، ψ (س) ، χ س ثلاث دوال قضايا . فيكون ϕ س . ψ (س) يلزم عنها لجميع قيم س أن ϕ س يلزم عنها ٨ (س) أو أن ψ س يلزم عنها χ س لجميع قيم س وهذا الانفصال هو ما سأسميه الانفصال المتغير تمييزاً له عن الانفصال الثابت . فى الحالة الأولى هناك حالات يكون فيها أحد الاحتمالين صادقاً . وهناك حالات أخرى يكون فيها الاحتمال الآخر صادقاً أما فى حالة الانفصال الثابت فإن أحد الاحتمالين (ولو أننا لم نقرر أيهما) صادق على الدوام ، وعند ما تكون هناك اتصالات بالنسبة إلى دوال القضايا فإنه يمكن تحويلها إلى أحكام فى الحساب التحليلى للفصول . وذلك فقط فى الحالات التى يكون فيها الانفصال ثابتاً . وهذا أمر هام فى حد ذاته ومفيد فى دلالته . ويمكن

النظر إلى هذا الموضوع بطريقة أخرى : فى قولنا إذا كانت ϕ سـ . ψ سـ يلزم عنها χ سـ فإنه إما أن ϕ سـ يلزم عنها χ سـ، أو ψ سـ يلزم عنها χ سـ. واللزوم المرموز له بـ « إذا كانت » و « فإنه » لزوم صورى ، بينما اللزومان الفرعيان ما ديان . ولذلك فإن اللزومين الفرعيين لا يؤديان إلى دخول فصل فى آخر ، وهو ما لا ينتج إلا عن اللزوم الصورى .

والقوانين الصورية للجمع والضرب والتكرار والسلب هى بعينها للفصول والقضايا . وينص قانون التكرار على أنه لا يتغير شيء عند ما نضيف فصلا إلى نفسه أو نضربه فى نفسه ، وبالمثل بالنسبة للقضية . والجديد فى الحساب التحليلى للفصول هو فكرة الفصل الصفرى ، أو الفصل الذى لا حدود له . ويمكن تعريف هذا بأنه فصل الحدود التى تدخل فى كل فصل ، أو بأنه الفصل الداخل فى كل فصل ، أو بأنه الفصل Λ الذى هو مثل أن يجعل دالة القضية « سـ هى Λ » كاذبة لجميع قيم سـ ، أو بأنه فصل السينات التى تحقق أى دالة قضايا ϕ سـ بشرط أن تكون كاذبة لجميع قيم سـ . ومن السهل أن نرى أن جميع هذه التعاريف متكافئة .

٢٦ — وهناك بعض النقط التى تنشأ بالنسبة إلى نظرية التطابق . فقد عرفنا تطابق حدين عند ما يكون الثانى داخلا فى كل فصل يدخل فيه الأول . ومن السهل أن نرى أن هذا التعريف متماثل ، وأن التطابق متعد ومنعكس (أى أنه إذا كان سـ ، صـ متطابقين ، وكان صـ ، ط متطابقين فإن سـ، ط متطابقين ، ومهما كانت سـ فإن سـ تطابق سـ) . ويعرف الاختلاف بأنه سلب التطابق . فإذا كانت سـ أى حد فمن اللازم أن نفرق بين سـ وبين الفصل الذى حده الوحيد هو سـ . ويمكن تعريف هذا بأنه فصل الحدود التى تطابق سـ . ولقد اكتشف « بيانو » ضرورة هذه التفرقة التى تنشأ أصلا من الاعتبارات الشكلية البحتة ، وسنعود للكلام عنها فيما بعد . وعلى ذلك ففصل الأعداد الأولية الزوجية لا ينبغى أن يؤخذ مطابقاً للعدد ٢ ، وفصل الأعداد التى هى مجموع ١ ، ٢ لا ينبغى أن يؤخذ مطابقاً للعدد ٣ . وسنتكلم فى الباب السادس عن الفرق من الناحية الفلسفية .

حـ - الحساب التحليلى للعلاقات

٢٧ — دراسة الحساب التحليلى للعلاقات أحدث من دراسة موضوع الحساب التحليلى للفصول . وكان « بيرس »[١] Pierce أول من تقدم الموضوع على يديه، ولو أننا نجد إشارات طفيفة إليه فى أعمال «ديمورجان»[٢] De Morgan. وإن نظرة دقيقة فى الاستدلال الرياضى — كما سيتضح لنا خلال هذا المؤلف — لتكشف عن أن أنواع العلاقات هى المادة التى نبحث فيها، وإن حجب سوء التعبير هذه الحقيقة . ومن ذلك يتضح أن منطق العلاقات أوثق صلة بالرياضة من منطق الفصول أو القضايا، وأنه لا يمكن التعبير عن الحقائق الرياضية تعبيراً صحيحاً من الناحية النظرية إلا باستخدام منطق العلاقات . ولقد أدرك كل من « بيرس » و« شريدر » أهمية هذا الموضوع ، وإن تكن طرقهما مع الأسف لم تُبْنَ على نهج « بيانو »، بل بنيت مع بعض التعديل على المنطق الرمزى القديم منتهجين فى ذلك نهج « بول » فجاءت طرائقهما صعبة معقدة ، واستحالت معها عمليا أكثر التطبيقات التى كان ينبغى إجراؤها . وفوق عيوب المنطق الرمزى القديم فقد عانت تلك الطريقة نقصا فنيا — ولسنا نبحث الآن فيما إذا كان هذا من الوجهة الفلسفية أو لا — ويرجع هذا النقص إلى أن «بيرس» «وشريدر» يعتبران العلاقة على أنها أساسا فصل أزواج ، وهذا يقتضى استخدام قوانين معقدة للجمع إذا أردنا البحث فى العلاقات الفردية . ويحتمل أن تكون وجهة النظر هذه نتيجة لخطأ فلسفى ، فقد جرت العادة دائما على اعتبار قضايا العلاقات أقل فى إطلاقها من فصول القضايا — (أو القضايا الحملية التى تختلط عادة

---

(١) انظر بوجه خاص مقالاته عن جبر المنطق فى American Journal of Mathematics, Vols III and IV وقد عالج شريدر فى إطناب طرائق بيرس — انظر المرجع السابق — المجلد الثالث .

(٢) انظر Cam. Phil., Trans. Vol. X. "On the Syllogism, No. IV, and on the Logic of Relations". CF. ib. Vol. IX, p. 104; also his Formal Logic (London 1847), p. 50.

بفصل القضايا) وقد أدى هذا الميل إلى اعتبار العلاقات نوعا من الفصول . وكيفما كان الأمر فقد توصلت إلى رأى مخالف عن العلاقات ساعدنى فى الوصول إليه صديقى «مور» [١] الذى يعتنق الرأى الفلسفى المخالف . وسواء أكانت الطريقة الجديدة أصح من الناحية الفلسفية أم لا فإن الثابت أنها أكثر ملاءمة وأمضى سلاحا كأداة للكشف فى الرياضة الفعلية [٢] .

٢٨ – وإذا كانت ع ترمز للعلاقة فإن س ع ص تعبر عن دالة القضية أى « س لها العلاقة ع مع ص » . ونحتاج إلى قضية أولية ، أى لا يمكن إثباتها ، مضمونها أن س ، ص قضية لجميع قيم س ، ص ، وبعد ذلك يتحتم علينا النظر فى الفصول الآتية : فصل الحدود التى لها العلاقة ع مع حدما أو آخر ، ونسمى هذا فصل المتعلقات بها بالنسبة إلى ع وفصل الحدود التى لحد أو آخر العلاقة ع معها ؛ وسنسمى هذا بفصل المتعلقات . فإذا كانت ع تعبر عن الأبوة مثلا فإن المتعلق به هو الآباء والمتعلق هو الأبناء . كذلك علينا أن ننظر فيما يقابل تلك من فصول بالنسبة لحدود خاصة أو لفصول من حدود ، ومثال ذلك قولك أولاد كيت وكيت ، أو أولاد أهل القاهرة . وإن نظرتنا هذه إلى العلاقة من جهة المفهوم تؤدى إلى أنه قد يكون للعلاقتين نفس الماصدق دون أن تكونا منطبقتين . ويقال إن علاقتين ع ، عَ متساويتان أو متكافئتان أو أن لهما نفس الماصدق عندما تكون س ع ص يلزم عنها وتلزم عن س عَ ص لجميع قيم س ، ص . ولكننا لا نحتاج هنا إلى قضية أولية كما احتجنا لها فى حالة الفصول كى نصل إلى علاقة محددة عندما يكون الماصدق محدداً ، ويمكننا أن نضع مكان العلاقة ع حاصل الجمع أو الضرب المنطقى لفصل العلاقات الذى يكافئ ع أى بتقرير بعض أو كل هذه العلاقات ، ويكون هذا مطابقاً لحاصل الضرب أو الجمع المنطقى لفصل العلاقات الذى يكافئ عَ إذا كانت عَ تكافئ ع . ونستخدم هنا تطابق فصلين ، وهو ما ينتج من القضية الأولية عن تطابق

---

(١) انظر مقالته « طبيعة الحكم » فى مجلة Mind, N.S. No. 30.

(٢) انظر مقالتى فى مجلة R. d. M. Vol. No. 2 والأعداد التالية .

الفصول ، لنصل إلى تطابق علاقتين ؛ وهى طريقة مَّا كان يمكن تطبيقهاعلى الفصول ذاتها دون الدوران فى حلقة مفرغة .

والقضية الأولية بالنسبة للعلاقات هى أن كل علاقة لها عكس ، أى إذا كانت ع علاقة مَّا فإنه توجد علاقة عَ بحيث أن سہ ع صہ تكافئ سہ عَ صہ لجميع قيم سہ ، صہ . وسنرمز لعكس ع بالرمز عَ على طريقة شريدر ، فعلاقات أكبر وأصغر ، وقبل وبعد ، التى تلزم عنها وتلزم عن ، هى علاقات متعاكسة بالتبادل . وقد يكون العكس هو نفس العلاقة الأصلية كالحال فى التطابق والاختلاف والتساوى واللاتساوى ، وتسمى مثل هذه العلاقات متماثلة . أما إذا كان العكس غير متفق مع العلاقة الأصلية ، كالحال بين أكبر وأصغر ، فإن العلاقة تسمى لامتماثلة ، وسأسميها غير متماثلة فيما بين ذلك من حالات .

وأهم القضايا الأولية فى هذا الموضوع هى التى تنص على أنه توجد علاقة بين أى حدين لا تقوم بين أى حدين آخرين . وهذا يشبه القاعدة التى تقول إن أى حد هو الفرد الوحيد فى فصل ما . ولكن بينما أمكن إثبات هذا بالنظر إلى الفصول من جهة الماصدق ، فإن هذا المبدأ إلى حد علمى مما لا يمكن إثباته . وهنا تظهر فائدة النظر فى العلاقات من جهة الماصدق ولكن هناك اعتبارات أخرى ترجح هذه المزية . وعند النظر إلى العلاقات من جهة المفهوم قد يبدو من المحتمل ألا تكون القاعدة المذكورة صحيحة ألبتة . ولكننا بصفة عامة سنسلم بأنه إذا أخذنا أى زوجين من الحدود فقد تكون هناك دالة قضية صادقة بالنسبة لهذين الحدين ، ولكنها كاذبة بالنسبة إلى زوجين آخرين من الحدود . فإذا سلمنا بهذا فإنه يمكن استنباط القاعدة السابقة باعتبار حاصل الضرب المنطقى لجميع العلاقات التى تقوم بين الزوج الأول من الحدود ، وبذلك يمكن أن نضع بدلا من القاعدة السابقة ، القاعدة الآتية التى تكافئها : إذا كانت سہ ع صہ تستلزم سہَ ع صہَ مهما كانت ع ما دامت تدل على علاقة ، فإن سہ تطابق سہَ ، صہ تطابق صہَ . ولكن هذا يدخلنا فى صعوبة منطقية لم تعرض لنا للآن ، وهى المتغير فى المجال المقيد ، لأنه ما لم تكن ع تدل على

علاقة ، فإن س ع ص ليست قضية على الإطلاق صادقة أو كاذبة ؛ ولذلك يبدو أن ع فيما يظهر لا يمكن أن تأخذ «جميع» القيم ، ولكنها تأخذ فقط القيم التي هي علاقات . وسأعود إلى بحث هذه النقطة مستقبلا .

٢٩ – ومن الفروض الأخرى التي نحتاج إليها هي أن سلب العلاقة فهو علاقة ، وأن حاصل الضرب المنطقي لفصل من العلاقات (أي تقريرها جميعاً في آن واحد) فهو علاقة. كذلك «حاصل الضرب النسبي لعلاقتين يجب أن يكون علاقة . ويعرف حاصل الضرب النسبي للعلاقتين ع ، ع بأنه العلاقة التي تقوم بين س ، ع كلما وجد حد ص يكون للحد س معه العلاقة ع ويكون له مع ع العلاقة ع . فمثلا علاقة الجدة عن الأم بالنسبة لحفيده هي حاصل الضرب النسبي للأب والأم . وعلاقة الجدة عن الأب لحفيدها هي حاصل الضرب النسبي للأم والأب. وعلاقة الجد للحفيد هي حاصل الضرب النسبي للوالد والوالدة . وحاصل الضرب النسبي ، كما يظهر من هذه الأمثلة ، ليس تبادلياً ولا يخضع عادة لقانون التكرار . وحاصل الضرب النسبي فكرة ذات أهمية كبيرة . ولما كان لا يخضع لقوانين التكرار فإنه يؤدي إلى قوى العلاقات . فمربع العلاقة بين الوالد والطفل هي علاقة الجد بالحفيد وهكذا. وقد بحث «بيرس» «وشريدر» أيضاً في حاصل الجمع النسبي للعلاقتين ع ،ع وهي العلاقة التي تقوم بين س ، ط إذا توفر الشرط الآتي : إذا كانت ص أي حد آخر فإما أن تكون س لها العلاقة ع مع ص أو تكون ص لها العلاقة ع مع ط. وهذه فكرة معقدة لم تسنح لي فرصة استخدامها وقد أدخلت فقط للإبقاء على قاعدة الثنائية بين الجمع والضرب . ولهذه القاعدة سحر فني خاص عندما ننظر إلى الموضوع على أنه فرع مستقل من فروع الرياضة . ولكن عند النظر على ضوء الأصول الرياضية يصبح مبدأ الثنائية هذا عديم الأهمية من الناحية الفلسفية .

٣٠ – ولا نحتاج في الرياضة ، إلى حد علمي ، إلا إلى قضيتين أوليتين أخريين ، الأولى أن اللزوم المادي علاقة ، والثانية أن ع (علاقة الحد

بالفصل الذى ينتمى إليه)علاقة [١] . وبعد ذلك يمكننا بناء جميع الرياضة دون الحاجة إلى فروض أو مسلمات جديدة لا يمكن تعريفها . وهناك بعض قضايا فى منطق العلاقات تستحق الذكر نظراً لأهميتها، ولاحتمال أن يتسرب الشك فى إمكان إثباتها إثباتاً صورياً . فإذا كان و ، ف فصلين أيا كانا فإنه توجد علاقة ع بحيث يكون الحكم بها بين أى حدين س ، ص مكافئاً للحكم بأن س داخلة فى الفصل و وأن ص داخلة فى الفصل ف. وإذا كان و أى فصل غير صفرى ، فهناك علاقة قائمة بينه وبين جميع حدوده ، وهى علاقة لا تقوم بين أى زوج آخر من الحدود . وإذا كانت ع أية علاقة ، وكان و أى فصل داخل فى فصل المتعلقات بها بالنسبة لـ ع فإنه توجد علاقة فصل المتعلقات بها هو الفصل و وهى تكافئ ع فى ذلك الفصل ، وهذه العلاقة هى ذات العلاقة مثل ع حيثما تقوم ، ولكنها ذات ميدان أكثر تقييداً منها (ونستخدم هنا «الميدان» كمرادف لفصل المتعلق به) وسنبنى الموضوع من الآن بناء فنياً ، وسنبحث بعض الأنواع الخاصة من العلاقات ، وسينجم عن هذا فروع خاصة من الرياضة .

د – المنطق الرمزى لبيانو

٣١ – ولما كان الكثير من العجالة السابقة عن المنطق الرمزى ، هو من وحى «بيانو» ، فإنه من المرغوب فيه أن نبحث أعماله بصراحة ، مبررين بالحجة النقاط التى نخالف رأيه فيها .

ونحن نتفق مع الأستاذ «بيانو» [٢] فيما ذهب إليه من أن الأمر متروك لاختيارنا إلى حدما فى اختيار معانى المنطق الرمزى التى نسلم بأنها لا تقبل

---

(١) هناك صعوبة فيما يختص بهذه القضية الأولية نوقشت فى بند ٥٣ ، ٩٤ فيما بعد .

(٢) E. g. F. 1901, p. 6; F. 1897, Part 1, pp. 62-3.

التعريف ، والقضايا التى نسلم بأنه لا تقبل الإثبات . ولكن من المهم أن نثبت جميع العلاقات المتبادلة بين معانى المنطق البسيطة ، وأن نفحص النتيجة المترتبة على اتخاذ أفكار متعددة على أنها غير قابلة للتعريف . وهنا يلزم أن ندرك أن التعريف فى الرياضة لا يعنى ، كالحال فى الفلسفة ، تحليلا للفكرة التى يراد تعريفها إلى أفكار أولية ، فهذه الطريقة لا تنطبق على كل حال إلا فى حالة التصورات ، ومن الممكن فى الرياضة أن نعرف حدوداً ليست بتصورات[١]. كذلك كثير من المعانى يعرفها المنطق الرمزى ولا يمكن تعريفها تعريفاً فلسفياً لأنها بسيطة وغير قابلة للتحليل . ويتكون التعريف الرياضى من الإشارة إلى علاقة ثابتة لحد ثابت ، وهى علاقة لا يمكن أن تقوم إلا مع حد واحد ، ويعرف هذا الحد حينئذ بواسطة العلاقة الثابتة والحد الثابت . ويمكن توضيح وجه الخلاف بين هذا التعريف وبين التعريف الفلسفى بأن التعريف الرياضى لا يشير إلى الحد المقصود ، وأن النظرة الفلسفية وحدها هى التى تكشف عن هذا الحد من بين سائر الحدود ، ومرجع هذا إلى أن الحد يعرف بتصور يدل عليه بدون لبس أو إبهام ، لا بذكر الحد المدلول عليه . أما ما نقصده بالدلالة ، وبالطرق المختلفة لهذه الدلالة فيجب أن يقبل على أنه من الأفكار الأولية فى أى منطق رمزى[٢] . وفى هذا يبدو أن الترتيب الذى اتبعناه ليس فيه مجال لأى اختيار .

٣٢ — ولكى نجعل لكلا منا صفة محدودة سنفحص رأياً من آراء الأستاذ «بيانو» فى الموضوع . ولقد عدل فى كتاباته الأخيرة[٣] عن محاولته أن تميز بوضوح بعض الآراء أو القضايا على أنها أولية ، ولعل هذا يرجع إلى إدراكه أن مثل هذا التمييز لابد أن يكون اختيارياً . ولكن يبدو أن هذا التمييز نافع فى زيادة التحديد ، وفى بيان أن مجموعة معينة من الآراء والقضايا الأولية كافية . ولما كان الأمر كذلك فلا ينبغى العدول عن هذا التمييز ، بل يجب أن نقدم عليه بكافة

---

(١) انظر الباب الرابع .

(٢) انظر الباب الخامس .

(٣) F. 1901 and R. d. M. Vol. VIII, No. 1 (1900).

الطرق الممكنة . ومن أجل ذلك سأشرح فيما يلى أحد الآراء الأولى للأستاذ بيانو ، وذلك الذى نشر عام ١٨٩٧ .[١]

والأفكار الأصلية التى يبدأ منها بيانو هى الآتية : الفصل ، علاقة الفرد بالفصل الذى هو عضو فيه ، فكرة الحد ، اللزوم الذى تحتوى فيه كلا القضيتين على المتغيرات ذاتها أى اللزوم الصورى ، إثبات قضيتين معاً ، فكرة التعريف ، سلب القضية . ومن هذه الأفكار بالإضافة إلى تقسيم القضية المركبة إلى أجزاء ، يزعم «بيانو» أنه يبنى كل المنطق الرمزى بواسطة بعض القضايا الأصلية . ولنفحص الآن هذا الاستنتاج بصفة عامة .

ونلاحظ بادئ ذى بدء أن فكرة الحكم الاقترانى بقضيتين ، قد يبدو عند النظرة الأولى ، غير كاف لأن يؤخذ على أنه فكرة أصلية . ومع أن هذه الفكرة يمكن تعميمها خطوة خطوة إلى الحكم الاقترانى لأى عدد محدود من القضايا ، إلا أن هذا ليس هو كل ما نطلبه ، فنحن فى حاجة إلى ما يمكننا من أن نثبت فى آن واحد جميع قضايا الفصل الواحد سواء كانت محدودة أو غير محدودة . ومن الغريب أن الحكم الاقترانى لفصل من القضايا أسهل بكثير فى تعريفه من الحكم الاقترانى لقضيتين اثنتين . (انظر بند ٣٤ « ٣ ») . فإذا كانت ك فصلا من القضايا فإن إثباتها الاقترانى هو الحكم بأن « ق هى ك » يلزم عنها ق . فإذا صح هذا ، صدقت جميع قضايا الفصل . وإذا لم يصح ، فإن قضية واحدة على الأقل من قضايا الفصل يجب أن تكون كاذبة . ولقد رأينا كيف يمكن تعريف حاصل الضرب المنطقى لقضيتين بطريقة مصطنعة للغاية ، وكان من الممكن اعتبارها مما لا يمكن تعريفه لأن هذا التعريف لا يستخدم فى إثبات أية خاصة أخرى . ونلاحظ أيضاً أن «بيانو» قد جمع بين اللزوم الصورى واللزوم المادى فى فكرة أصلية واحدة ، بينما يجب أن تبقيا منفصلتين .

٣٣ — ويبدأ «بيانو» قبل القضايا الأصلية ، ببعض التعاريف . (١) إذا

---

(١) F. 1897, Part I.

كانت ا فصلا فإن قولك « س ، ص هما ألفان » معناه أن « س هى ا ، ص هى ا » . (٢) إذا كان ا ، ب فصلين فقولك « كل ا هى ب » معناه « س هى ا يلزم عنها أن س هى ب ».وإذا قبلنا فكرة اللزوم الصورى على أنها فكرة أصلية ، فلا اعتراض على هذا التعريف . ولكن قد نرى أن علاقة الاستغراق فى الفصول أبسط من اللزوم الصورى ، وينبغى ألا تعرف بها . وهذه مسألة صعبة أرجئ الكلام عنها إلى مناسبة قادمة . واللزوم الصورى يبدو أنه الحكم بفصل كامل من اللزوم المادى ، وأن الإشكالات التى تعرض عند هذه النقطة ناشئة عن طبيعة المتغير ، وهى مسألة عمل « بيانو » كثيراً لإبراز أهميتها إلا أنه لم يوفها حقها من البحث والاعتبار . وفكرة القضية الواحدة المشتملة على متغير ، والتى تتضمن قضية أخرى من هذا القبيل يعتبرها « بيانو » فكرة أصلية مع أنها مركبة وينبغى إذن تحليلها إلى عناصرها . ومن هذا التحليل تنجم الحاجة إلى الكلام عن الحكم الاقترانى لفصل بأكمله من القضايا قبل تفسير قضية قولك « س هى ا يلزم عنها أن س هى ب » .(٣) ونأتى الآن على تعريف عديم القيمة تماماً وقد عدل عنه[1] ، وهو تعريف قولك « مثل » فلقد قيل إن السينات التى هى مثل أن س هى ا تؤلف الفصل ا . ولكن هذا إنما يعطينا معنى « مثل » عندما توضع قبل قضية من نوع القضية « س هى ا » . وكثيراً ما نضطر إلى الكلام عن س تصح عليها قضية مَّا عندما لا تكون هذه القضية من النوع « س هى ا » . وفى اعتقاد « بيانو » (ولو أنه لا يضع ذلك على أنه بديهية) أن كل قضية لا تشتمل إلا على متغير واحد يمكن ردها إلى الصورة « س هى ا »[2] . ولكننا سنرى (فى الباب العاشر) أنه توجد على الأقل قضية واحدة لا يمكن ردها إلى هذه الصورة . وعلى كل حال فالفائدة الوحيدة لعبارة « مثل » هى احداث هذا الرد الذى لا يمكن إذن افتراض إحداثه بدونها . فالواقع أن عبارة

---

(١) وذلك على أثر ما نقده « بادوا Padoa فى R. d. M. Vol. VI p. 112.

(٢) R. d. M. Vol. VII, No. 1, p. 25; F. 1901, p. 2 * 2, Prop. 4. 0, Note.

« مثل » تشتمل على فكرة أصلية من الصعب عزلها عن الأفكار الأخرى .

ولكى ندرك معنى عبارة « مثل » ينبغى أن نلاحظ قبل كل شىء أن ما يسميه«بيانو» والرياضيون قضية واحدة مشتملة على متغير واحدهى فى الواقع ، إذا كان المتغير ظاهراً ، ما اجتمع من فصل معين من القضايا يتميز بثبات الصورة ،فى حين أنه إذا كان المتغير حقيقياً، وبحيث يكون الأمر عندئذ أمر دالة قضية فلا يكون لدينا قضية بالمرة ، ولكن مجرد تمثيل تخطيطى عن «أية» قضية من نوع معين . فإذا أردنا مثلا أن نعبر بالمتغير عن القضية القائلة بأن « مجموع زوايا المثلث يساوى قائمتين » قلنا : ليكن س مثلثاً ، إذن مجموع زوايا س يساوى قائمتين . وهذا يعبر عن اتصال جميع القضايا التى نقول فيها عن أشياء معينة خاصة إنها لو كانت مثلثات فإن مجموع زواياها يساوى قائمتين. ولكن دالة القضية التى يكون فيها المتغير حقيقياً ، تمثل أى قضية من صورة خاصة ، ولا تمثل«جميع»هذه القضايا (انظر بنود ٥٩ ــ ٦٢) ولكل دالة قضية علاقة غير قابلة للتعريف تقوم بين القضايا والأشياء يمكن التعبير عنها بقولنا إن جميع القضايا لها ذات الصورة ، ولكن أشياء مختلفة تدخل فى هذه القضايا . وهذا هو الذى تنشأ عنه دوال القضايا . فإذا كان لدينا مثلا علاقة ثابتة وحد ثابت ، فإنه يوجد تناظر الواحد للواحد بين القضايا التى تقرر أن الحدود المختلفة لها العلاقة المذكورة مع الحد المذكور ، وبين مختلف الحدود التى تقع فى هذه القضايا. وهذا هو المعنى الذى يلزم قبل أن نفهم معنى « مثل » . ولتكن س متغيراً تؤلف قيمه الفصل ا ، ولتكن ء (س) دالة واحدة القيمة للمتغير س ، ولتكن هذه قضية صادقة لجميع قيم س داخل الفصل ا ، وكاذبة لجميع قيم س الأخرى . وإذن حدود ا هى فصل الحدود التى هى مثل ء (س) قضية صادقة . وهذا يفسر معنى «مثل» . ولكن ينبغى أن نتذكر أن مظهر قضية واحدة ء (س) يحققها عدد من قيم س مظهر خداع ؛ لأن ء (س) ليست قضية بالمرة ، ولكنها دالة قضية . والشئ الأساسى هو علاقة مختلف القضايا من صورة معينة بمختلف الحدود الداخلة فيها كموضوعات أو قيم للمتغير . وهذه العلاقة

لازمة كذلك لتفسير دالة القضية ، (س ح) وكذلك لتفسير معنى العبارة «مثل» ولكنها فى حد ذاتها أولية ولا يمكن تفسيرها . (٤) ونأتى الآن على تعريف حاصل الضرب المنطقى أو الجزء المشترك بين فصلين . فإذا كان ا ، ب فصلين ، فإن جزءهما المشترك يتكون من فصل الحدود س ح مثل أن س ح هى ا و س ح هى ب . وهنا ، كما يقول «بادوا» ، يلزم أن يمتد معنى « مثل » إلى أبعد من الحالة التى تقرر فيها القضية الدخول تحت الفصل ، ذلك أنه لا يمكن إثبات أن الجزء المشترك فصل إلا بواسطة التعريف .

٣٤ – أما باقى التعاريف التى تسبق القضايا الأصلية فهى أقل أهمية ويمكن إغفالها . وبعض القضايا الأصلية يبدو أنه معنىٌ فقط بالرمزية ولا يعبر عن أية خاصة حقيقية لمدلول تلك الرموز . والبعض الآخر على النقيض ذو أهمية منطقية عالية .

(١) وأول بديهيات «بيانو» هى : « كل فصل يشتمل على نفسه » وهذا يساوى قولنا « كل قضية يلزم عنها نفسها » . وليس هناك من سبيل للاستغناء عن هذه الأولية التى تساوى قانون التطابق اللهم إلا بالطريقة التى استخدمناها آنفاً وهى استخدام اللزوم الذاتى لتعريف القضايا . (٢) ثم لدينا بعد ذلك بديهية أن حاصل ضرب فصلين هو فصل . وكان ينبغى أن يكون نص هذه البديهية وكذلك نص تعريف حاصل الضرب المنطقى منصرفاً إلى فصل الفصول . لأنه عندما ينص فيها على فصلين اثنين فلا يمكن تعميمها إلى حاصل الضرب المنطقى لفصل الفصول إذا كان هذا الأخير غير متناه . وإذا اعتبرنا الفصل مما لا يمكن تعريفه كانت هذه بديهية حقيقية ولازمة جداً فى التفكير . ولكن قد يمكن تعميمها بعض الشئ بواسطة بديهية عن الحدود التى تحقق قضايا ذات صورة معينة . مثلا : « الحدود التى لها علاقة واحدة أو أكثر مع حد أو عدة حدود معينة تؤلف فصلا ». وقد تجنبنا هذه البديهية بالكلية فى قسم ب السابق باستخدام صورة أعم للبديهية فى تعريف الفصل . (٣) ثم نأتى بعد ذلك إلى بديهيتين هما فى الحقيقة واحدة ولا تظهران متميزتين إلا لأن «بيانو» يعرف الجزء

المشترك بين فصلين بدلا من الجزء المشترك بين فصل فصول . وتنص هاتان البديهيتان على أنه إذا كان ا ، ب فصلين فإن حاصل ضربهما المنطقى ا ب داخل فى ا وداخل فى ب . وتبدو هاتان البديهيتان مختلفتين ، لأنه بحسب ما يظهر من الرمزية ا ب قد تختلف عن ب ا . وإنه لمن عيوب الرمزية أنها تعطى ترتيباً لحدود ليس لها فى ذاتها ترتيب ، أو على الأقل ليس لها ترتيب ذوأثر على الموضوع . فى هذه الحالة إذا كان ك فصل فصول فإن حاصل ضرب ك المنطقى يتألف من جميع الحدود المنتمية لكل فصل داخل فى ك . ويظهر جلياً من هذا التعريف أن ترتيب حدود ك لا يدخل فى الأمر . وعلى ذلك فإذا اشتمل ك على فصلين اثنين فقط ا ، ب فسيان أن نمثل حاصل ضرب ك المنطقى بالرمز ا ب أو بالرمز ب ا ، لأن الترتيب موجود فقط فى الرموز لا فى مداولاتها . ويجب ملاحظة أن البديهية التى تناظر هذا بالنسبة للقضايا هى أن الحكم الاقترانى لفصل من القضايا يلزم عنه أى قضية من قضايا الفصل . وربما كانت هذه أحسن صورة للبديهية . ومع أننا فى غير حاجة إلى بديهية إلا أنه ينبغى أن نوجد وسيلة هنا أو فى أى مكان آخر لربط الحالة التى نبدأ فيها من فصل فصول أو فصل قضايا أو علاقات . بالحالة التى فيها ينشأ الفصل من إحصاء حدوده . فمثلا مع أن الترتيب لايدخل فى حاصل ضرب فصل من القضايا ، فإنه يوجد ترتيب فى حاصل ضرب قضيتين معينتين ق ، ك ويصبح النص على أن ق ك تساوى ك ق من النصوص ذات المعنى. ولكن هذا يمكن إثباته بواسطة البديهيات التى بدأنا بها الحساب التحليلى للقضايا (بند ١٨) ونلاحظ أن هذا البرهان سابق لبرهان أن الفصل الذى حدوده ق ،ك مطابق للفصل الذى حدوده ك ، ق . (٤) وعندنا بعد ذلك صورتان من القياس كلاهما قضية أولية. وتنص الأولى على أنه إذا كان ا ،ب ، حـ ،فصولا وكان ا داخلا فى ب ، وكان س هى ا ، فإن س هى ب . وتنص الثانية على أنه إذا كان ا ، ب ، حـ فصولا وكان ا داخلا فى ب ، ب داخلا فى حـ ، كان

ا داخلا فى حـ. وإنه لمن أهم مزايا «بيانو» أنه ميز بوضوح بين علاقة الفرد بالفصل وبين علاقة التداخل بين الفصول. والفرق أساسى للغاية : فالعلاقة الأولى أبسط وهى أهم العلاقات ، أما الثانية فعلاقة معقدة مشتقة من اللزوم المنطقى ، فهى ناتجة عن تمييز نوعين من القياس من الشكل الأول، الضرب الأول، وهذان النوعان يختلطان عادة ، وأولهما المثال المشهور أن سقراط إنسان ولذا فهو فانٍ ، والثانى أن الإغريق ناس ولذا فهم فانون. وقد نصت بديهية «بيانو» على هاتين الصورتين . وينبغى أن نلاحظ أنه بسبب تعريف ما نعنى بقولنا إن فصلا داخل فى آخر ، فإن الصورة الأولى تنتج عن البديهية الآتية : إذا كانت ق ، ك، ر ثلاث قضايا، وكانت ق يلزم عنها أن ك يلزم عنها ر، فإن حاصل ضرب ق و ك يلزم عنها ر. وقد وضع بيانو هذه الأولية الآن بدلا من الشكل الأول للقياس[1]. فهى أعم ولا يمكن استنتاجها من الصورة المذكورة . أما الصورة الثانية للقياس فإنها عند تطبيقها على القضايا بدل الفصول تنص على أن اللزوم متعد ، وهذه القاعدة فى الواقع هى روح كل سلسلة من الاستنتاج . (٥) وبعد ذلك نأتى على مبدأ للاستدلال يسميه «بيانو» بالتركيب: وهو ينص على أنه إذا كان ا داخلا فى ب ، وكذلك فى حـ ، فهو داخل فى الجزء المشترك فى كليهما . وتقرير هذا المبدأ بالنسبة للقضايا ينص على أنه إذا كانت قضية مَّا يلزم عنها كل من قضيتين أخريين فإنه يلزم عنها الحكم بهما معاً أو حاصل ضربهما المنطقى . وهذا هو المبدأ الذى أسميناه التركيب آنفاً .

٥ — ومن هذه النقطة نسير فى نجاح إلى أن نحتاج إلى فكرة السلب التى تعتبر فى الطبعة من كتاب Formulaire التى نأخذ عنها أنها فكرة أولية جديدة ويعرف الانفصال بواسطتها . ومن السهل تعريف سلب الفصل بواسطة سلب القضية . لأن « س هى لا ا » تساوى « س ليست ا » ولكننا نحتاج إلى بديهية تقول أن لا — ا هو فصل، وبديهية تقول أن لا — لا ا هو ا . ولقد جاء «بيانو»

(١) نظر مثلا F. 1901, Part I, † I, Prop. 3.3 (p. 10).

بديهية ثالثة وهى: إذا كانت ا ، ب، حـ فصولا ، وكان ا ب داخلا فى حـ ، وكانت س هى ا ولكنها ليست حـ ، فإن س ليست ب . وفى صورة أسهل : إذا كانت ق، ك، ر ثلاث قضايا وكانت ق ، ك معاً يلزم عنهما ر ، وكانت ق صادقة بينما ر كاذبة ، فإن ق كاذبة . ويمكن تحسينها مرة ثانية بوضعها فى الصورة الآتية : إذا كانت ك، ر قضيتين ، وكانت ك يلزم عنها ر، فإن لا — ر يلزم عنها لا—ك. وهى صورة حصل عليها «بيانو» كاستنباط. فإذا قدمنا الكلام عن القضايا على الكلام عن الفصول أو دوال القضايا ، أمكننا ، كما رأينا ، أن نتحاشى السلب كفكرة أولية ، كما أمكننا استبدال جميع البديهيات الخاصة بالسلب ، بقاعدة الاختزال .

نتكلم الآن عن الانفصال أو حاصل الجمع المنطقى لفصلين ، وفى هذا نجد «بيانو» يغير طريقته أكثر من مرة. فى الطبعة التى نأخذ عنها يعرف بيانو « ا أو ب » بأنها سلب لحاصل ضرب لا — ا ، لا — ب المنطقى ، أى فصل الحدود التى ليست لا ا ، ولا ب معاً . وفى الطبعات التالية (مثلا Formulaire ، ١٩٠١ ص ١٩) تجد تعريفاً أقل اصطناعاً مثلا « ا أو ب » تتألف من جميع الحدود التابعة لكل فصل يشتمل على ب . وليس هناك اعتراض منطقى على أى من التعريفين . وينبغى ألا يغيب عن بالنا أن ا ، ب فصلان ، وأنه قد يكون هناك معنى مختلف من ناحية المنطق الفلسفى لفكرة انفصال الأفراد مثل « على أو محمود » وسأبحث هذا الموضوع فى الباب الخامس . وعلينا أن نذكر أننا إذا بدأنا بالحساب التحليلى للقضايا فإن الانفصال يعرف قبل السلب . ولكن بالتعريف السابق (تعريف عام ١٨٩٧) يلزم أن يعرف السلب أولا .

٣٦ — ثم تجئ بعد ذلك الفكرتان المرتبطتان وهما فكرة الفصل الصفرى ، وفكرة وجود الفصل . فى طبعة ١٨٩٧ يعرف الفصل بأنه صفرى عندما يكون داخلا فى كل فصل . وإذا تذكرنا تعريف دخول فصل مَّا ا فى فصل مَّا ب « س هى ا يلزم عنها أن س هى ب لجميع قيم س» حينئذ يجب أن نعتبر أن

اللزوم صادق لجميع القيم ، وليس فقط لتلك القيم التى تكون فيها س حقيقة هى ا . ولم يكن «بيانو» واضحاً فى هذه النقطة،وأشك إذا كان قد كون له رأياً فيها . فلو أن اللزوم إنما كان صحيحاً عندما تكون س حقاً هى ا لما أدى إلى تعريف الفصل الصفرى الذى لا يصح فيه هذا الفرض لجميع قيم س . ولست أدرى ألهذا السبب أم لغيره قد عدل «بيانو»عن تعريف الاستغراق فى الفصول بواسطة اللزوم الصورى بين دوال القضايا ، وأصبح الاستغراق فى الفصول على ما يبدو مما لا يمكن تعريفه. وثمة تعريف آخر فضله «بيانو» (مثلا F. ١٨٩٥ ص ١١٦) فى وقت من الأوقات ، وهو أن الفصل الصفرى هو حاصل ضرب أى فصل فى سلبه — وهو تعريف تنطبق عليه مثل الملاحظات السابقة . وفى R.d.M. VII, No. 1 (3, Prop. 1.0.) يعرف الفصل الصفرى أنه فصل الحدود تدخل فى كل فصل ، أى فصل الحدود س التى هى مثل أن « ا فصل » يلزم عنها أن « س هى ا » لجميع قيم س. وليس هناك بالطبع حدود مثل س . وهناك صعوبة منطقية كبيرة فى تفسير فصل من جهة الماصدق وليست له ما صدقات وسنرجع إلى هذا فى الباب السادس .

ومن هنا يسير منطق «بيانو» سيراً حسناً ،ولكن ما زال به نقص من ناحية واحدة هو أنه لا يعترف بالأولية لقضايا العلاقات التى لا تقرر عضوية فى فصل. ولهذا السبب نجد تعريف الدالة [1] وغيرها من الأفكار التى تدل أساساً على العلاقات ، معيبة ، ولكن من السهل إصلاح هذا العيب بتطبيق المبادئ الموجودة فى كتابه Formulaire على منطق العلاقات بالطريقة التى شرحناها آنفاً [2] .

---

(١) انظر مثلا F. 1901, Part 1, † 10, Prop. 1.0.01 (p. 33).

(٢) انظر مقالتى "Sur la Logique des relations," R.d.M. Vol. VII, 2 (190).

الباب الثالث

اللزوم واللزوم الصورى

٣٧ — لقد اجتهدت فى الباب السابق أن أقدم ، باختصار ومن غير نقد ، كل ما تحتاجه الرياضة البحتة من معطيات فى صورة أفكار وقضايا أساسية صورية . وسأبين فى الأجزاء التالية أن تلك المعطيات هى كل ما نحتاجه ، وذلك بتعريف مختلف التصورات الرياضية — العدد ، واللانهاية ، والاتصال ، ومختلف الفراغات الهندسية ، والحركة . وسأحاول جهد طاقتى فيما بقى من الجزء الأول أن أبين المشكلات الفلسفية التى تنشأ عن تحليل هذه المعطيات كما سأبين الاتجاه الذى أتصور أنه يساعد على حل هذه المشكلات . وسنكشف عن بعض المعانى المنطقية التى وإن كانت تبدو أساسية جداً فى المنطق إلا أن البحث لا يتناولها عادة فى المؤلفات الخاصة بموضوعنا . وبذلك نضع أمام نظر المناطقة الفلسفيين مسائل مجردة عن ثياب الرمزية الرياضية .

وهناك نوعان من اللزوم ، المادى والصورى ، أساسيان لكل نوع من الاستنتاج . وإنى أود أن أفحص فى الباب الحالى هذين النوعين ، وأميز بينهما ، وأبحث بعض الطرق التى نحاول بها تحليل النوع الثانى منهما .

وعند البحث فى الاستنباط ، من المألوف أن نسمح بإدخال عنصر نفسانى ، وأن نعترف بحصولنا على معرفة جديدة بواسطته . ولكنه واضح أننا عندما نستنتج قضية من أخرى استنتاجاً صحيحاً إنما نفعل ذلك بفضل علاقة قائمة بين القضيتين سواء أتصورناها أم لم نتصورها . فى الواقع أن دور العقل فى الاستنباط هو مجرد الاستقبال كما نفترض عادة أن هذا هو دوره فى إدراك المحسوسات . والعلاقة التى بفضلها يمكننا الاستنتاج الصحيح هى ما أسميها اللزوم المادى . ولقد سبق أن رأينا أننا ندور فى حلقة مفرغة لو عرفنا هذه العلاقة بما يأتى :

إذا كانت قضية مَّا صادقة فإن قضية أخرى تكون صادقة، لأن كلا من «إذا» و«فإن» تتطلب لزوماً . وفى الواقع أن العلاقة تكون قائمة إذا قامت بالفعل، دون نظر إلى صدق أو كذب القضايا المستخدمة .

وهكذا عندما نتابع ما يترتب على فروضنا من اللزوم ينتهى بنا المطاف إلى نتائج لا تتفق بأية حال مع مانعرفه عادة عن اللزوم. فقد وجدنا أن أية قضية كاذبة تلزم عنها كل قضية، وأن أية قضية صادقة تلزم عن كل قضية. فالقضايا كمجموعة من الأطوال طول كل منها بوصة أو بوصتان، واللزوم كالعلاقة «يساوى أو أصغر من» بين هذه الأطوال . فليس من المسلم به عادة أن « ٢ + ٢ = ٤ » يمكن أن تستنبط من « سقراط إنسان » أو أن كلا من القوانين يلزم عن « سقراط مثلث » . وفى اعتقادى أن السبب الرئيسى فى ترددنا فى الاعتراف بهذا النوع من اللزوم هو تعلقنا باللزوم الصورى ، وهو فكرة أكثر ألفة لدينا ، وتكون ماثلة حقا أمام العقل حتى عندما يكون الكلام صراحة عن اللزوم المادى . فعند الاستنباط من « سقراط إنسان » قد جرت العادة لا على الكلام عن الفيلسوف الذى أثار الأثينيين ، ولكن على اعتبار أن سقراط مجرد رمز يمكن أن يحل محله أى رجل آخر . وليس هناك ما يمنع ، لولا ضرب من التحيز العامى للقضايا الصحيحة، من أن نضع مكان سقراط أى شيء آخر ، كالعدد، أو المنضدة ، أو الكعكة مثلا . ومع ذلك فكلما أمكن استنباط قضية بالذات من أخرى ، كالحال فى هندسة أقليدس ، فإن الأمر يتضمن استخدام اللزوم المادى . ولو أنه بصفة عامة يمكن اعتبار اللزوم المادى كحالة خاصة من اللزوم الصورى نحصل عليه بوضع قيمة ثابتة للمتغير ، أو المتغيرات الداخلة فى اللزوم الصورى المذكور . ومع أنه لا نزال ننظر إلى العلاقات بعين الرهبة الناجمة عن أنها غير مألوفة ، ومع أنه من الطبيعى أن نتساءل عما إذا كانت علاقة مثل اللزوم موجودة فعلا ، إلا أنه بفضل المبادئ العامة التى وضعناها فى القسم ح من الباب السابق ينبغى أن توجد علاقة لا تقوم إلا بين القضايا ،

وتقوم بين أى قضيتين إما أن تكون الأولى كاذبة أو تكون الثانية صادقة. ومن بين مختلف العلاقات المتكافئة التى تحقق هذه الشروط هناك علاقة تسمى اللزوم، وإذا كانت مثل هذه الفكرة غير مألوفة فهذا لا يكفى لإثبات أنها من نسج الخيال .

٣٨ — وهنا يتحتم النظر فى مسألة منطقية غاية فى الصعوبة وهى التمييز بين القضية المحكوم بها فعلا والقضية التى تعتبر مجرد تصور معقد . ويذكر القارئ أن إحدى المبادئ الأولية التى لا نستطيع لها إثباتاً هى أنه إذا كان المقدم فى لزوم ما صادقاً فإنه يمكن الاستغناء عنه مع الحكم بإثبات التالى . وقد لاحظنا أن هذا المبدأ يبتعد عن التقرير الصورى ويشير إلى قصور الطريقة الصورية بصفة عامة . ويُستخدم هذا المبدأ كلما تكلمنا عن أننا أثبتنا قضية ما ، لأن الذى يحدث هو فى جميع هذه الأحوال أننا نثبت أن هذه القضية تلزم عن قضية أخرى صادقة . وهناك صورة أخرى يُستخدم فيها هذا المبدأ باستمرار وهى التعويض بثابت ، يحقق المقدم ، فى التالى وذلك فى اللزوم الصورى . فإذا كانت φ س تستلزم ψ س لجميع قيم س، وإذا كان ا ثابتاً يحقق φ س فإنه فى مكنتنا أن نقرر ψ ا مستغنيين عن صحة المقدم φ ا . وهذا يحدث كلما طبقنا على القضايا الخاصة أيا من قواعد الاستنباط التى تفترض أن المتغيرات هى قضايا . وعلى ذلك فالقاعدة المذكورة أساسية لأى نوع من أنواع البرهان .

ويتضح استقلال هذا المبدأ عندما ننظر فى لغز «لويس كارول» « ماذا قالت السلحفاة لأخيل »[1] . ولقد أدت بنا قواعد الاستنباط التى ارتضيناها إلى أنه إذا كانت ق، ك قضيتين فإن ق مع «ق يلزم عنها ك» يلزم عنها ك. وقد نتصور لأول وهلة أن هذا يمكننا من تقرير ك بشرط أن تكون ق صادقة ويلزم عنها ك . ولكن اللغز الذى ذكرنا يوضح أن هذا ليس هو الحال، وأنه ما لم نستخدم مبدأ جديداً ، فإننا ندور فى عدد لا نهاية له من اللوازم التى تزداد تعقيداً فى كل خطوة دون أن نصل أبداً إلى تقرير ك . فنحن فى الواقع فى حاجة

(١) Mind, N.S. Vol. IV, p. 278.

إلى فكرة «إذن» وهى تختلف تماماً عن فكرة « يلزم عنها »،وتقوم بين الأشياء المختلفة . فنى النحو نميز بين الفعل واسم الفاعل أى مثلا بين « ا أكبر من ب » وبين «من حيث أن ا أكبر من ب » فنى العبارة الأولى نقرر بالفعل قضية، وفى الثانية مجرد اعتبار لهذا . ولكن هذه أمور نفسية،فى حين الفرق الذى أريد أن أوضحه فرق منطقى حقيقى . ومن الواضح أنه إذا سمح لى باستخدام كلمة حكم فى معنى غير نفسانى فإن القضية « ق تلزم عنها ك » تقرر لزوماً مع أنها لا تقرر ق أو ك، فالقاف والكاف اللتان تدخلان فى هذه القضية ليسا بالضبط نفس القاف والكاف اللتين هما قضيتين منفصلتين، على الأقل عندما تكونان صادقتين. والسؤال هو : كيف تكون قضية صادقة بالفعل وتختلف عنها إذا كانت شيئاً واقعاً ولم تكن صادقة . ومن الواضح أن القضايا الصادقة والقضايا الكاذبة كذلك هى أشياء من نوع ما ، ولكن القضايا الصادقة لها خاصية ليست للقضايا الكاذبة ، وهى خاصية يمكن فى معنى غير نفسانى أن تسمى « ما يحكم بها » . إلا أنه لمن العسير جداً وضع نظرية مقبولة لا تناقض فيها لهذه المسألة . لأنه لو كان الحكم يغير بأى حال القضية، فإن كل قضية أمكن بألا يحكم بها فى أى سياق لا يمكن أن تكون صادقة لأنها عندما يحكم بها تصبح قضية غير الأولى . ولكن هذا واضح البطلان لأن فى «ق يلزم عنها ك» ق،ك لم يحكم بهما ومع ذلك يجوز أن تكونا صادقتين. وإذا تركنا هذا اللغز للمنطق، فإنه ينبغى أن يكون هناك فرق بين القضية المحكوم بها والقضية غير المحكوم بها[1] . وعندما نقول «إذن» نكون قد أثبتنا علاقة لا تقوم إلا بين القضايا المحكوم بها. وهى لذلك تختلف عن اللزوم. وكلما وردت عبارة «إذن» يمكن ترك المقدم، وتقرير التالى وحده . ويبدو أن هذه أول خطوة فى حل لغز « لويس كارول » .

٣٩ — غالباً ما يقال إنه يجب أن يكون للاستنباط مقدمات ونتيجة . ويبدو أن الاعتقاد السائد هو أنه يلزم لذلك مقدمتان أو أكثر لجميع الاستنباطات

(١) فريج له رمز خاص للدلالة على الحكم .

أو لأغلبها على الأقل . ويحمل على هذا الاعتقاد ، لأول وهلة ، حقائق ظاهرة ، فكل قياس مثلا له مقدمتان . ولكن نظرية كهذه تعقد علاقة اللزوم تعقيداً كبيراً ، فهى تجعل منه علاقة ذات أى عدد من الحدود ، وأنها متماثلة بالنسبة لجميع تلك الحدود عدا واحداً منها ، فهى غير متماثلة بالنسبة لهذا الحد (النتيجة). وهذا التعقيد ليس لازماً مع ذلك ، أولا لأن التقرير الآنى لعدد من القضايا هو فى حد ذاته قضية مفردة . وثانياً ، لأنه بحسب القاعدة التى أسميناها «التصدير» ، من الممكن دائماً عرض اللزوم فى صراحة على أنه قائم بين قضايا مفردة . ومثال الحالة الأولى : إذا كان ك فصلا من القضايا ، فإن كل قضايا الفصل ك تقرر فى القضية الواحدة « لجميع قيم س ، إذا كانت س يلزم عنها س ، فإن « س هى ك » يلزم عنها س أو باللغة العادية «كل ك صادقة». ومثال الحالة الثانية ، التى تفرض أن عدد المقدمات محدود : «ق ك يلزم عنها ر» يساوى « إذا كانت ك قضية» ق يلزم عنها أن ق يلزم عنها ر » وفى الصورة الأخيرة يكون اللزوم قائماً صراحة بين القضايا المفردة . وعلى ذلك فى مكنتنا أن نعتبر أن اللزوم هو علاقة بين قضيتين لا علاقة تربط عدداً اختيارياً من المقدمات بنتيجة واحدة .

٤٠ — نتحدث الآن عن اللزوم الصورى ، وهو معنى أصعب بكثير من معنى اللزوم المادى. ولكى نتجنب الفكرة العامة لدالة القضايا دعنا نبدأ ببحث حالة خاصة مثل « س إنسان يلزم عنها أن س فان لجميع قيم س » وهذه القضية تساوى « جميع الناس فانون » « كل إنسان فان » « وأى إنسان فان » . ويبدو أنه من المشكوك فيه جداً أن هذه هى نفس القضية الأولى . وهى أيضاً مرتبطة بقضية من حيث المفهوم الخالص فيها نقرر أن الإنسان فكرة مركبة والفناء إحدى مركباتها . ولكن هذه القضية غير تلك التى نحن بصددها . فى الحق أن مثل هذه القضايا المفهومية لا تكون حاضرة دائماً عندما يكون فصل مَّا داخلا فى فصل آخر . فبصفة عامة يمكن تعريف كل من الفصلين بعدد من المحمولات

المختلفة، وليس من الضرورى بأية حال أن يكون كل محمول فى الفصل الأصغر مشتملا على كل محمول فى الفصل الأكبر كعامل من عوامله . وقد يحدث فى الواقع أن يكون كل من المحمولين بسيطاً من الناحية الفلسفية . فـ «اللون» و «الموجود» كلاهما بسيط ، ومع ذلك ففصل الألوان جزء من فصل الموجودات. ووجهة نظر المفهوم المشتقة من المحمولات هى فى معظمها غير لازمة للمنطق الرمزى، ولا للرياضة ، ولن أبحث فيها أكثر من ذلك فى الوقت الحاضر .

٤١ — وقد يتسرب الشك ، بادئ ذى بدء ، عما إذا كانت « س إنسان يلزم عنها س فان » تعتبر تقريراً تاماً لجميع الحدود الممكنة ، أو فقط للحدود التى هى مثل الناس . ومع أن «بيانو» ليس صريحاً فى هذه النقطة إلا أنه يبدو أنه من أنصار وجهة النظر الأخيرة . ولكن فى هذه الحالة يصبح الفرض عديم الأهمية ويصبح مجرد تعريف س هو : س تعنى أى إنسان . ويصبح الفرض مجرد تقرير خاص بمعنى الرمز س، وجميع ما يقرر خاصاً بالموضوع الذى يعالجه الرمز يوضع فى النتيجة . فالمقدمة تقول : س تعنى أى إنسان . والنتيجة تقول : س فان. ولكن اللزوم لايتناول إلا الرمزية، أى : ما دام كل إنسان فان، فإذا كانت س تدل على إنسان ، فإن س فان . وبناء على وجهة النظر هذه يختفى اللزوم الصورى كلية تاركاً لنا القضية الآتية : « أى إنسان فان » كتعبير عن جميع ما يهم فى القضية ذات المتغير . ويبقى علينا الآن أن نفحص القضية « أى إنسان فان » وأن نفسرها ، إذا أمكن ذلك ، دون إدخال المتغير أو اللزوم الصورى مرة أخرى . ولابد من الاعتراف أن وجهة النظر هذه. تجنبنا كثيراً من المصاعب . خذ مثلا التقرير الآتى لجميع القضايا الخاصة بفصل مّا ك . فهذه لا يعبر عنها بقولنا « س هى ك يلزم عنها س لجميع قيم س » لأن هذه القضية كما هى لا تدل على المقصود ، لأنه لو أن س ليست قضية فإن « س هى ك » لا يمكن أن يلزم عنها س . وعلى ذلك فمجال تغيير س يجب أن يقتصر على قضايا إلا إذا قدمنا (انظر بند ٣٩) المقدم « س يلزم عنها س » . وهذه

الملاحظة تنطبق بصفة عامة ، فى الحساب التحليلى للقضايا ، على جميع الحالات التى تمثل فيها النتيجة بحرف واحد ، فما لم يمثل بالفعل هذا الحرف قضية، فإن اللزوم المقرر يكون باطلا لأن القضايا فقط هى التى تلزم . والمهم هو أنه إذا كانت سـ هى المتغير الذى نتكلم عنه ، فإن سـ ذاتها قضية لجميع قيم سـ التى هى قضايا، ولكنها ليست لغير ذلك من القيم. وهذا يوضح حدود الميدان الذى يجب ألا يخرج عنه المتغير ،فهو يجب أن يتغير فقط داخل دائرة القيم التى يكون فيها جانبا اللزوم الرئيسى قضايا، أو بعبارة أخرى يجب أن يكون الجانبان دوال قضايا خالصة عندما لا نضع ثابتاً مكان المتغير . وإذا لم تلزم هذه القيود فإننا قد نتزلق بسرعة فى الأخطاء . ونذكر هنا أنه قد نجد أى عدد من اللوازم التابعة لا يلزم فيها أن تكون حدودها قضايا ، فالكلام هنا عن اللوازم الرئيسية . خذ مثلا أولى قواعد الاستنباط : إذا كانت ق يلزم عنها ك فإن ق يلزم عنها ك، فإن هذا يصدق سواء كانت ق، ك قضيتين أو لم تكونا كذلك. لأنه إذا لم تكن أى واحدة منهما قضية فإن « ق يلزم عنها ك » تصبح كاذبة ، ولكنها تبقى قضية . فى الواقع بمقتضى تعريف القضية ، تقرر القاعدة التى وضعناها أن« ق يلزم عنها ك »دالة قضية أى أنها قضية،لجميع قيم ق ، ك. ولكن إذا طبقنا قاعدة «الاستيراد» على هذه القضية لنحصل على « ق يلزم عنها ك » فإننا نحصل على صيغة تصدق فقط عندما تكون ق، ك قضيتين ، ولكى نجعلها صادقة دائماً يجب أن نقدم لها بالمقدم « ق يلزم عنها ق ،ك يلزم عنها ك » وبهذه الطريقة نستطيع التخلص من قيد تغير المتغير فى أغلب الحالات إن لم يكن فيها جميعاً . فمثلا فى تقرير حاصل الضرب المنطقى لفصل من القضايا نجد الصيغة « إذا كانت سـ يلزم عنها سـ فإن سـ هى ك يلزم عنها سـ » تبدو ولا اعتراض عليها وتسمح أن تتغير سـ دون قيد . وهنا نجد أن اللوازم التابعة فى المقدمة والنتيجة لوازم مادية ، أما اللزوم الرئيسى وحده فهو صورى .

فإذا رجعنا إلى « س إنسان يلزم عنها س فان » فإنه يتضح أننا لا نحتاج إلى قيد لكى يتحقق أننا نستخدم قضية حقيقية. وواضح أيضاً أنه مع أننا قد نقصر قيم س على الناس، ومع أنه يظهر أننا نفعل ذلك فى القضية « جميع الناس فانون » إلا أنه ليس هناك من سبب لتقييد قيم س بهذا القيد إذا كان الأمر يتعلق فقط بصدق القضية . فسواء أكان س إنساناً أم لم يكن كذلك فقولنا « س إنسان »هى دائماً، عندما نضع ثابتاً مكان س، قضية يلزم عنها، لجميع قيم س، القضية « س فان ». وإلى أن نقبل الفرض كذلك فى الحالات التى يكون فيها باطلا سنجد أنه من المستحيل علينا أن نعالج علاجاً مرضياً حالة الفصل الصفرى والدوال الصفرية للقضايا . وكلما أمكن المحافظة على صحة لزومنا الصورى يجب أن نسمح للمتغير س أن يأخذ جميع القيم دون استثناء ، وعندما نجد من الضرورى وضع قيود على تغيره ، ينبغى ألا يعتبر اللزوم صورياً ، إلى أن يزول هذا القيد حين نبدأ به كمقدم (إذا كانت Ψ س قضية كلما كانت س تحقق φ س ، حيث φ س دالة قضايا ، وإذا كانت Ψ س ، كلما كانت قضية، يلزم عنها χ س فإن « Ψ س يلزم عنها χ س » ليست لزوماً صورياً ولكن « φ س يلزم عنها أن Ψ س يلزم عنها χ س » هى لزوم صورى).

٤٢ – نلاحظ أن « س إنسان يلزم عنها س فان » ليست علاقة بين دالتى قضيتين، ولكنها بذاتها دالة قضية مفردة لها خاصية جميلة وهى أنها دائماً صادقة . ذلك أن « س إنسان » كما هى ليست قضية، بالمرة ولا يلزم عنها شىء . وينبغى ألا نغير س فى « س إنسان » ثم مستقلا عن ذلك نغيرها فى « س فان » لأن هذا يؤدى إلى القضية « كل شىء إنسان » يلزم عنها « كل شىء فان » وهى قضية صادقة إلا أنها ليست ما قصدنا إليه . وينبغى التعبير عن هذه القضية بمتغيرين إذا أردنا الاحتفاظ بلغة المتغيرات ، فيقال : « س إنسان يلزم عنها أن ص فان » ولكن هذه الصيغة غير مقبولة أيضاً لأن معناها الطبيعى يكون « إذا كان كل شىء إنسانا فإن كل شىء فان » . وما نريد

توكيده هو أنه مع الاعتراف بأن س متغير ينبغى أن تكون هى بذاتها فى طرفى اللزوم، وهذا يحتاج ألانحصل على لزومنا الصورى بأن نغير أولا (مثلا) سقراط فى « سقراط إنسان » ثم فى « سقراط فان » ولكن ينبغى أن نبدأ بالقضية كلها « سقراط إنسان يلزم عنها سقراط فان » ونغير سقراط فى هذه القضية بكليتها. وهكذا يكون اللزوم الصورى هنا هو تقرير لفصل من اللوازم لا تقرير للزوم مفرد . وبالجملة نحن لا نتكلم عن لزوم واحد يحتوى على متغير ، بل عن لزوم متغير . ويكون لدينا فصل من اللوازم ، ليس بينها واحد يحتوى على متغير ، ونحن نقرر أن كل عضو من أعضاء هذا الفصل صادق . وهذه هى الخطوة الأولى نحو تحليل الفكرة الرياضية عن المتغير .

وقد نتساءل كيف يمكن تغيير سقراط فى القضية « سقراط إنسان يلزم عنها سقراط فان » فبفضل الواقع من أن القضايا الصادقة تلزم عن جميع القضايا الأخرى نجد أن « سقراط إنسان يلزم عنها سقراط فيلسوف » ولكن فى هذه القضية وللأسف الشديد نجد أن تغيير سقراط قد قُيِّد قيداً شديداً . وقد يبين هذا أن اللزوم الصورى يتضمن شيئاً أسمى من علاقة اللزوم وأن علاقة إضافية يجب أن تقوم عندما يستطيع حد أن يتغير . ففى المثال الذى نحن بصدده ، من الطبيعى أن نقول إن العلاقة المتضمنة هى علاقة التداخل لكل من فصلى الناس والفانين ، وهى ذات العلاقة التى كانت تعرف وتبين فى لزومنا الصورى . ولكن وجهة النظر هذه أبسط من أن تفسر جميع الحالات ، ولذلك لا حاجة لنا بها فى أية حال . ويمكن تفسير عدد أكبر من الحالات ، بالفكرة التى سأسميها « الحكم assertion » وسنشرح الآن باختصار هذه الفكرة تاركين تحليلها للباب السابع .

٤٣ — وقد جرت العادة دائماً إلى تقسيم القضايا إلى موضوع ومحمول ، ولكن هذا التقسيم به عيب هو إغفال الفعل . ومع أننا نجد ترضية لطيفة بكلام دارج عن الرابطة إلا أن الفعل يحتاج إلى احترام أكثر من ذلك . ويمكن القول

بصفة عامة أنه يمكن تقسيم القضايا ، بعضها بطريقة واحدة والبعض بأكثر من طريقة ، إلى حد هو الموضوع ، وإلى شيء نقوله عن الموضوع وسأسمى هذا الشيء الحكم . وبذلك يمكن تقسيم « سقراط هو إنسان »[1] إلى «سقراط» و«هو إنسان» . والفعل — الذى هو العلامة المميزة للقضايا — يبقى تابعاً للحكم ، ولكن الحكم ذاته منزوعاً عن موضوعه لا يوصف بالصدق أو الكذب . وفى المناقشات المنطقية كثيراً ما نجد فكرة الحكم ، ولكن حيث تُستخدم لها كلمة قضية فإنها لذلك لا تحظى باعتبار مستقل . خذ مثلا أحسن نص عن تطابق ما لا يمكن تمييزهما الواحد عن الأخر« إذا كان س ، ص أى شيئين مختلفين ، فإننا فى مكنتنا أن نحكم بشيء عن س دون أن يمكن الحكم به عن ص » ولولا كلمة حكم ، وهى ما يحل محلها عادة كلمة «قضية» ، لما كان هناك أى اعتراض على هذه العبارة . كذلك يمكن أن يقال «سقراط كان فيلسوفاً ، ونفس الشيء صحيح بالنسبة لأفلاطون » ومثل هذه العبارات تحتاج إلى تحليل القضايا إلى حكم وموضوع حتى يكون هناك شيء مطابق يمكن أن نقول إنه أثبت للموضوعين .

٤٤ — ويمكن أن نرى الآن كلما كان التحليل إلى موضوع وحكم مشروعاً كيف نميز بين اللوازم التى تحتوى على حد يمكن أن يتغير من تلك التى ليس هذا هو حالها . وهناك طريقان لهذا التمييز وعلينا أن نختار بينهما . فيمكن أن يقال إن هناك علاقة بين الحكمين « يكون إنساناً »، « يكون فانياً »، وبفضل هذه العلاقة عندما تقوم إحداهما تقوم الأخرى . أو نستطيع أن نحلل القضية الكاملة « سقراط هو إنسان يلزم عنها سقراط هو فان » إلى سقراط وحكم عنه ، ثم نقول إن هذا الحكم قائم لجميع الحدود . ولا يمكن أن تقوم أى من هاتين النظريتين مقام التحليل السابق لعبارة « س هو إنسان يلزم عنها س هو فان »

---

(١) فى الإنجليزية القضية ثلاثية فيها موضوع ، ومحمول ، والرابطة أى فعل الكينونة ، مثل Socrates is a man . أما فى العربية فهى عادة ثنائية ، مثل « سقراط إنسان » . وقولنا « سقراط هو إنسان » لا يساوى العبارة الإنجليزية تماما (المترجم) .

إلى فصل من اللوازم المادية . ولكن أيا من النظريتين صحت فإنها تسير بالتحليل خطوة إلى الأمام . وتعتور النظرية الأولى صعوبة هى أنه من الأمور الأساسية فى العلاقة بين الحكمين القائمين أن يحكم بهما لنفس الموضوع ، ولو أنه فيما عدا ذلك لا يهم بالمرة أى موضوع نختار . ووجهة الاعتراض على النظرية الثانية تأتى من أن تحليل « سقراط إنسان يلزم عنها سقراط فان » بالطريقة المقترحة يبدو بعيد الإمكان . وتتكون القضية التى نحن بصددها من حدين وعلاقة ، فالحدان هما « سقراط إنسان » و « سقراط فان » ويبدو أنه عندما نريد تحليل قضية علاقية إلى موضوع وحكم ينبغى أن يكون الموضوع أحد حدى العلاقة التى نحكم بها . ويبدو أن هذا الاعتراض أخطر من الاعتراض على وجهة النظر الأولى . ولذلك على الأقل فى الوقت الحاضر ، سآخذ بوجهة النظر الأولى معتبراً اللزوم الصورى مشتقاً من علاقة بين حكمين .

سبق أن ذكرنا أن علاقة الاستغراق فى الفصول غير كافية . وهذا ناشىء عن عدم إمكان اختزال القضايا بين العلاقات . خذ مثلا قولك « سقراط متزوج يلزم عنها أن سقراط كان له والد » وهنا نقول إنه لما كان لسقراط علاقة يجب أن تكون له علاقة أخرى. ولنضرب مثالا أفضل من ذلك، هذه العبارة « ا قبل ب يلزم عنها أن ب بعد ا » . فهذا لزوم صورى فيه الحكمان (على الأقل ظاهريا) يعالجان موضوعين مختلفين . والطريقة الوحيدة لتجنب هذا هو القول بإن كلتا القضيتين فيهما كلا من ا ، ب كموضوعين، وهو ما يختلف عن قولنا أن لهما موضوع واحد هو « ا ، ب » . وهذه شواهد توضح أن فكرة دالة القضايا وفكرة الحكم أساسيتان أكثر من فكرة الفصل، وأن الأخيرة غير كافية لتفسير جميع حالات اللزوم الصورى . وسوف لا أطيل الكلام عن هذا الآن، فستأتى الأمثلة كثيرة على ذلك فى الأجزاء التالية من هذا الكتاب.

ومن المهم أن ندرك أن فى تحليلنا هذا اللزوم الصورى نجد أن فكرة « كل حد » مطلقة ومما لا يمكن تعريفه . فاللزوم الصورى يصدق عن كل حد، وعلى ذلك

يمكن تفسير « كل ا هى ب » بواسطة « س هى ا يلزم عنها س هى ب » ولكن كلمة «كل» الواردة هنا هى فكرة مشتقة وثانوية تفترض مقدماً فكرة «كل حد». ويبدو أن جوهر ما يمكن تسميته بالصواب الصورى ، والتفكير الصورى عامة ، هو أن يكون حكماً مَّا مثبتاً صدقه عن جميع الحدود. وإلى أن نقبل فكرة «كل حد» يصبح الصواب الصورى مستحيلا .

٤٥ – وترجع الأهمية الأساسية للزوم الصورى إلى أنه متضمن فى جميع قواعد الاستنباط ، وهذا يبين أننا لا نستطيع أن نأمل فى تعريفه تعريفاً كاملا بعبارة اللزوم المادى، إنما ينبغى أن ندخل عنصراً أو عناصر جديدة . ومع ذلك فعلينا أن نلاحظ أنه فى الاستنباط الخاص ليس ضرورياً أن تكون القاعدة التى يجرى بحسبها الاستنباط مقدمة . وقد أكد هذا الرأى برادلى[١] . وهى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمبدأ حذف المقدمة الصادقة ، وهى ناحية تتحطم فيها الصورية . فلكى يمكن تطبيق قاعدة من قواعد الاستنباط ينبغى شكلا أن تكون لدينا مقدمة تقرر أن الحالة التى نحن بصددها هى حالة من حالات القاعدة . وعلينا بعد ذلك أن نثبت القاعدة التى نسير بها من القاعدة إلى الحالة الخاصة ، وأن نثبت أننا نعالج حالة خاصة من هذه القاعدة . وهكذا نمضى فى عملية لا تنتهى . والحقيقة طبعاً هى أن أى ل وم تسنده قاعدة الاستنباط يقوم فعلا ، وليس هو مجرد شىء يلزم عن القاعدة. وهذا مَثَلٌ على المبدأ غير الصورى، مبدأ حذف المقدمة الصادقة. فإذا كانت قاعدتنا يلزم عنها ازوم ما ، فإنه يمكن حذف القاعدة والحكم باللزوم . ولكن تبقى حالة أن كون قاعدتنا يلزم عنها فعلا اللزوم المذكور ، إذا أثبتت القاعدة أصلا ، ينبغى أن تدرك ببساطة . لا أن يكفلها أى استنباط صورى . وغالباً ما يكون الإدراك المباشر للزوم الذى نحن بصدده سهلا ومشروعاً تبعاً لذلك لسهولة إدراك أنه يلزم عن واحد أو أكثر من قواعد الاستنباط .

---

(١) Logic, Book II, Part 1, Chap. II (p. 227).

ونجمل كلامنا عن اللزوم الصورى . فقد قلنا إن اللزوم الصورى هو إثبات كل لزوم مادى لفصل معلوم . وفصل اللوازم المادية المتضمنة فى الحالات البسيطة ، هو فصل جميع القضايا التى يثبت فيها أن حكماً معلوماً بالنسبة لموضوع أو عدة موضوعات معلومة يلزم عنه حكم معلوم بالنسبة لنفس الموضوع أو الموضوعات. وعندما يقوم لزوم صورى ، فقد اتفقنا على اعتباره ، كلما أمكن ذلك ، ناشئاً عن علاقة بين الأحكام المعنية. وتثير هذه النظرية صعوبات فلسفية كبيرة ، ونحتاج للدفاع عنها إلى تحليل دقيق لمكونات القضايا . وهو ما نريد الكلام عنه الآن .

الباب الرابع

أسماء الأعلام والصفات والأفعال

٤٦ – سنبحث فى هذا الباب فى بعض مسائل خاصة تدخل فيما يمكن أن نسميه بالنحو الفلسفى . وفى اعتقادى أن دراسة النحو تلقى ضوءاً على المسائل الفلسفية أكثر مما يعترف به الفلاسفة عادة . ومع أن الفروق النحوية لا يمكن دون تمحيص اعتبارها مقابلة لفروق فلسفية حقة إلا أن بعضها شاهد لأول وهلة على بعضها الآخر ، وكثيراً ما يمكن استخدامها بفائدة كبيرة كأداة من أدوات الكشف . وعلاوة على ذلك فيجب أن نعترف أن كل لفظة ترد فى جملة ، فلها معنى مَّا . فالصوت العديم المعنى تماماً لا يمكن استخدامه بالطريقة الثابتة إلى حدمَّا التى تستخدم بها اللغة الألفاظ . وبذلك يمكن التحقق من صحة التحليل الفلسفى لقضية مَّا بالتدرب على تحديد معنى كل لفظ من الألفاظ المستخدمة فى الجملة التى تعبر عن القضية . وعلى العموم فنى نظرى أن النحو يقربنا من المنطق الصحيح بأكثر مما يعترف به الفلاسفة عادة. وسنتخذ من النحو مرشداً لنا فيما يلى دون أن نصبح عبيداً له .

وهناك ثلاثة من أجزاء الكلام نجد لها أهمية خاصة وهى : المسميات ، والصفات ، والأفعال . ومن بين المسميات ما هو مشتق من الصفات أو الأفعال كقولك الإنسانية من إنسان . وقولك متتابعة من يتبع (والكلام هنا عن الاشتقاق المنطقى وليس عن الاشتقاق الصرفى). أما أسماء الأعلام . أو المكان ، والزمان ، والمادة فهى ليست مشتقات ، بل يبدو أساساً أنها مسميات . وما دمنا نبحث عن تصنيف للأفكار لا الألفاظ ، فسأسمى بالصفات أو المحمولات جميع الأفكار التى يمكن أن تكون كذلك حتى ولو كانت فى الصيغة التى يسميها النحو مسميات. فالحقيقة كما سنرى هى أن «إنسانى» و«إنسانية» تدلان على نفس

التصور تماماً ، وإنما تستخدم الواحدة أو الأخرى على حسب نوع العلاقة التى يعبر عنها هذا التصور بالنسبة للمكونات الأخرى فى القضية التى تستخدم فيها . فالفرق الذى نحتاج إليه ليس مطابقاً للفرق النحوى بين المسمى والصفة لأن التصور الواحد يمكن بحسب الأحوال أن يكون مسمى ، كما يمكن أن يكون صفة . ولكنا نحتاج إلى التمييز بين أسماء الأعلام والأسماء . أو بوجه أصح التمييز بين الأشياء التى تدل عليها هذه الأسماء .

فكل قضية كما رأينا فى الباب الثالث يمكن تحليلها إلى شىء محكوم به وشىء يدور عليه هذا الحكم. فاسم العَلَم عندما يرد فى قضية هو دائماً ، على الأقل بحسب أحد طرق الإعراب المختلفة (عندما تكون هناك أكثر من طريقة) الموضوع بالنسبة للقضية أو لقضية تابعة من مكوناتها، وليس ما يقال عن الموضوع . أما الصفات والأفعال ، من الجهة الأخرى ، فى وسعها أن ترد فى قضايا لا يمكن أن تعتبر موضوعاً فيها ، و إنما مجرد أجزاء من الحكم. وتتميز الصفات بقدرتها على «الدلالة» ، وهو اصطلاح ننوى استخدامه فى معنى فنى فى الباب الخامس . وتتميز الأفعال بصلتها الخاصة بالصدق أو الكذب ، وهى صلة من أصعب الأمور تعريفها . وبفضل هذه الصلة تميز الأفعال بين القضية المحكوم بها وغير المحكوم بها ، فتميز مثلا بين « مات قيصر » وبين « موت قيصر ». وينبغى أن نشرح هذه الفروق شرحاً أوفى الآن ، وسنبدأ بالتمييز بين أسماء الأعلام والأسماء العامة .

٤٧ — وتعرف الفلسفة مجموعة خاصة من الفروق كلها متطابقة إلى حدما ، أعنى التمييز بين الموضوع والمحمول وبين الجوهر والعرض ، وبين المسمى والصفة ، وبين « هذا this » « والماهو what »[١] .

وأود أن أشير باختصار إلى ما يبدو لى عن حقيقة هذه الفروق . والموضوع جد هام لأن الفرق بين الواحدية والمنادية وبين المثالية والتجريبية ، وبين هؤلاء

(١) الزوج الأخير من الحدود يرجع إلى برادلى .

الذين يقولون أن الصدق معنىً بالموجودات، وبين هؤلاء الذين ينكرون هذا الاعتقاد ، كل ذلك يتوقف فى كلياته أو جزئياته على وجهة النظر التى نقرها فى هذه المسألة . ولكننا نبحث فيه الآن لأنه أساسى لكل نظرية عن العدد أو عن طبيعة المتغير . أما علاقته بالفلسفة فسنغفلها كلية من حسابنا على ما لها من أهمية.

وكل ما يمكن أن يكون موضوعاً للفكر أو ما يمكن أن يرد فى قضية صادقة أو كاذبة، أو يمكن أن يعد واحداً، سأسميه «حداً» . فهذه إذن هى أوسع كلمة فى قاموس الفلسفة . وسأستخدم كمترادفات لهذا الإصطلاح هذه الألفاظ ،وحدة ، فرد ، وكائن entity ، ويؤكد اللفظان الأولان حقيقة أن كل حد هو «واحد» ، أما الثالث فمشتق من حقيقة أن كل حد له كينونة ، يعنى يكون بمعنى أو بآخر . فالألفاظ : رجل ، لحظة ، عدد ، فصل ، علاقة ، والغول ، أو أى شىء آخر يمكن ذكره هى بكل تأكيد حد ؛ وإنكار أن شيئاً ما هو حد يجب أن يكون باطلا دائماً .

وقد يتبادر إلى الذهن أن اللفظة إذا كانت بمثل هذا العموم فلا يمكن أن تكون ذات فائدة تذكر . ولكن بعض النظريات الفلسفية الواسعة الانتشار تخطىء وجهة النظر هذه ، فى الواقع نجد أن الحد له جميع الخصائص التى تنسب عادة للذوات أو المسميات . ولنبدأ بقولنا إن كل حد هو موضوع منطقى ، مثلا موضوع القضية التى هى نفسها واحدة . كما أن كل حد لا يتغير ولا ينعدم. فالحد هو الحد ، ولا يمكن أن نتصور تغييراً فيه لا يعدم شخصيته ويحوله إلى حد آخر [١]. وثم علامة أخرى تختص بها الحدود هو تطابقها العددى مع نفسها واختلافها العددى عن جميع الحدود الأخرى [٢]. والتطابق والاختلاف العددى هما مصدر الوحدة والكثرة ، وعلى ذلك فالتسليم بالحدود الكثيرة يهدم مبدأ الواحدية . ومن غير المنكور أن كل جزء من قضية يمكن عده كواحد وأنه

---

(١) فكرة الحد التى بسطناها هنا هى تعديل لفكرة الأستاذ ج . ا . مور فى مقالته عن : « طبيعة الحكم » فى مجلة Mind, N.S. No. 30 ، ومع ذلك فهذه الفكرة تختلف عن تلك فى بعض الجهات الهامة .

(٢) فيما يختص بالتطابق انظر مقالة مور فى Proceedings of the Aristotelian Society, 1900-1901.

لا يمكن أن تحتوى القضية على أقل من جزءين . فالحد إذن لفظة مفيدة ، لأنها علامة الاختلاف بين مختلف الفلسفات وكذلك لأننا فى كثير من المناسبات نريد أن نتكلم عن « أى » حد أو عن حد « ما » .

٤٨ – ويمكن التمييز فى الحدود بين نوعين سأسميهما «أشياء» و«تصورات» على الترتيب . والأولى هى الحدود التى تدل عليها أسماء الأعلام، والأخرى هى ما تدل عليها جميع الألفاظ الأخرى .

وينبغى أن تفهم هنا أسماء الأعلام بمعنى أوسع بعض الشىء مما هو مألوف. وكذلك الأشياء تؤخذ على أنها تشمل كل شىء خاص مثل النقط، واللحظات ، وأمور أخرى كثيرة لا تسمى عادة أشياء .

وفى التصورات نميز نوعين على الأقل، وهى ما تعبر عنه الصفات، وما تعبر عنه الأفعال . وسنسمى النوع الأول فى الغالب الأعم محمولات أو فصول تصورات .أما النوع الثانى فيسمى دائماً أو فى الأغلب الأعم علاقات (فى حالة الأفعال اللازمة تكون الفكرة التى يعبر عنها الفعل معقدة،وهو عادة يحكم بعلاقة معينة لمتعلق غير معين كما فى قولك « يتنفس محمد »).

وقد اتفقنا أنه من الممكن فى فصل كبير من القضايا أن نميز ، بطريقة أو أكثر ، بين الموضوع وما يحمل على هذا الموضوع . ويجب أن يحتوى المحمول دائماً على فعل ، وفيما عدا هذا لايبدو أن للمحمولات خواص عامة تقوم دائماً بها . ففى القضية العلاقية مثل « ا يكون أكبر من ب » يمكننا أن نعتبر ا هى الموضوع ، « يكون أكبر من ب » هى المحمول[1]. أو نعتبر ب هى الموضوع ، « ا يكون أكبر من » هى المحمول . وهكذا نجد أن فى هذه الحالات هناك طريقتان لتحليل القضية إلى موضوع ومحمول . وعندما تشتمل العلاقة على أكثر من حدين مثل « ا يكون هنا الآن »[2] هناك أكثر من طريقتين

---

(١) ترجمنا assertion فى هذا الموضع بالمحمول ، وقد ترجمناها فيما قبل بالحكم . ولذا لزم التنويه (المترجم) .

(٢) هذه القضية تعنى « ا يكون فى هذا المكان فى هذا الزمان » . وسنبين فى الجزء السابع أن العلامة المصرح بها لا ترد إلى علاقة من حدين .

لإجراء التحليل . ولكن فى بعض القضايا لا توجد غير طريقة واحدة وهى القضايا الحملية مثل « سقراط إنسانى » والقضية « الإنسانية لسقراط » وهى تكافئ « سقراط إنسانى » فهى حكم يدور على الإنسانية ، ولكنها قضية متميزة بذاتها. وفى قولك « سقراط إنسانى » نجد أن المعنى الذى تعبر عنه كلمة «إنسانى» غير ذلك الذى تعبر عنه عندما نسميها إنسانية ، والفرق أنها فى الحالة الأخيرة تدور القضية «حول» هذا المعنى ، وليس الأمر كذلك فى الأولى. وهذا يشير إلى أن إنسانية هى تصورٌ وليس شيئاً . وسأتكلم عن حدود القضية بأنها تلك الحدود ، مهما تعددت ، الواردة فى القضية والتى يمكن اعتبارها موضوعات لهذه القضية . ومن خصائص حدود القضية أنه يمكن أن نضع أى شىء بدل أى حد من حدود القضية ، ومع ذلك نحصل على قضية . وعلى ذلك نقول إن « سقراط إنسانى » قضية لها حد واحد فقط ، أما ما تبقى من أجزاء القضية فأحدهما هو الفعل يكون والآخر هو المحمول بالمعنى الذى يرد فيه الفعل «يكون » فى هذه القضية ، لو وضعنا بدلا من إنسان شيئاً آخر لا يكون محمولا فلن تكون هناك قضية على الإطلاق . فالمحمولات إذن هى تصورات ، غير الأفعال ، ترد فى قضايا ذات حد واحد أو موضوع واحد . فسقراط شىء لأنه لا يمكن أن يرد غير حد فى القضية . ولا يمكن استخدام سقراط ذلك الاستخدام الغريب المزدوج المتضمن فى إنسانى أو إنسانية . فالنقط ، واللحظات ، وقطع المادة ، والحالات الخاصة للعقل ، والموجودات الخاصة بصفة عامة هى أشياء بالمعنى السابق . كما أنه هناك حدود لا وجود لها كالنقط فى الهندسة غير الأقليدية ، والشخصيات الوهمية فى الروايات . وجميع الفصول عندما تؤخذ كحد واحد هى أشياء مثل الأعداد والناس والفراغات . ولكن هذا مبحث سنعرض له فى الباب السادس .

وتتميز المحمولات عن الحدود الأخرى بعدد من الخصائص الهامة ومن أهمها صلة هذه المحمولات بما سأسميه « الدلالة ». فمن المحمول الواحد تنشأ طائفة من

المعانى المتصلة بها. ففضلا عن «إنسانى» و«إنسانية» التى لاتختلف إلامن الوجهة النحوية ، نجد«إنسان» ، «أحدالناس» «إنسانما»«أى إنسان» ، «كل إنسان» ، «جميع الناس» وجميعها متميزة حقاً الواحدة عن الأخرى . ودراسة هذه المعانى المختلفة حيوى للغاية لكل فلسفة رياضية ، وهذا ما يجعل نظرية المحمولات هامة .

٤٩ — وقد يظن أنه ينبغى أن نفرق بين التصور من حيث هو كذلك والتصور المستخدم حدا ، كأن نفرق بين يكون والكينونة ، وبين إنسانى وإنسانية وبين واحد فى القضية : «هذا واحد» وبين ١ فى «١ هو عدد». ولكن قبول وجهة النظر هذه سيكون من نتيجته أن نغرق فى بحر من الصعوبات . وطبيعى أن هناك فرقاً نحويا ، وهذا يقابل فرقاً فى العلاقات . ففى الحالة الأولى نجد أن التصور المذكور يستخدم على أنه كذلك أى أنه يُحْمَل بالفعل على حد ، أو يحكم به للربط بين حدين أو أكثر . أما فى الحالة الثانية فيقال إن التصور ذاته له محمول أو علاقة . وعلى ذلك فليست هناك صعوبة فى تفسير الفرق النحوى . ولكن ما أود بيانه هو أن الفرق فى العلاقات الخارجية فقط لا فى الطبيعة الذاتية للحدود. فإذا فرضنا مثلاً أن هناك فرقاً بين واحد كصفة وبين ١ كحد ، ففى هذه العبارة أخذ «واحد» الصفة على أنه حد. وإذن فإما أن يكون واحد أصبح ١ ، وفى هذه الحالة يكون هذا الفرض مناقضاً لنفسه ، وإما أن هناك فرقاً آخر بين واحد ، ١ ، بالإضافة إلى حقيقة أن الأول يدل على تصور ليس حدا بينما يدل الثانى على تصور هو حد . ولكن هذا الفرض الأخير يقنعنى أن تكون هناك قضية حول واحد « كحد » ، وعلينا أن نقبل أن القضايا حول واحد كصفة هى غير تلك التى فيها واحد كحد . ومع ذلك فيجب أن تكون جميع القضايا التى من هذا النوع باطلة ، لأن قضية حول واحد كصفة تجعل «واحد» هو الموضوع ، وتكون إذن حول واحد كحد .

وبالاختصار : إذا كانت هناك صفات لا يمكن جعلها مسميات دون تغيير المعنى ، فإن جميع القضايا حول هذه الصفات باطلة (لأنها بالضرورة تحولها إلى حدود) . وتكون باطلة كذلك القضية التى تقول إن هذه القضايا

باطلة ، لأن هذا ذاته يحول الصفات إلى مسميات . ولكن هذا خُلفٌ .

وهذا الكلام يبين أننا كنا على حق عندما قلنا إن الحدود تشمل كل شيء يمكن أن يرد فى قضية مع احتمال استثناء مجموعات الحدود التى يدل عليها قولك «أى» أو أية لفظة شبيهة[١] . لأنه إذا وردت ا فى قضية فإنها فى هذا النص هى الموضوع . وقد رأينا أنه إذا حدث ولم تكن ا هى الموضوع فإنها تكون عدديا وبالضبط نفس ا التى ليست موضوعاً فى قضية وموضوعاً فى قضية أخرى فى نفس الوقت . وبذلك يظهر الخطأ والتناقض فى كل نظرية تقول إن هناك صفاتاً أو توابع أو أشياء مثالية أو بأى اسم تسميها ، أقل مادية أو أقل وجوداً أو أقل تطابقاً مع نفسها من المسميات الحقة . فالحدود التى هى تصورات تختلف عن الحدود التى ليست كذلك ، لا بالنسبة إلى قوامها بذاتها ، ولكن لأنها ترد فى بعض القضايا الصادقة أو الكاذبة فى شكل يختلف (بطريقة لا يمكن تعريفها) عن الشكل الذى ترد فيها الموضوعات أو حدودالعلاقات .

٥٠ — وقد يختلف تصوران اختلافا آخر يمكن أن يسمى تصوريا ، وذلك علاوة على اختلافهما العددى الذى هو نتيجة اعتبارهما حدين .

ويتميز هذا الاختلاف بأن تصورين إذا وقعا فى قضيتين لا كحدين ، فإن القضيتين حتى إذا كانتا متطابقتين من كل وجه آخر ، فإنهما يختلفان من من جهة أن التصورين الواقعين مختلفان تصوريا . والتعدد التصورى يلزم عنه التعدد العددى ولكن العكس ليس صحيحاً ، لأن جميع الحدود ليست تصورات ، والتعدد العددى كما يدل الاسم هو مصدر الكثرة أما التعدد التصورى فأقل أهمية بالنسبة للرياضة . ولكن إمكان وضع أحكام مختلفة حول حد معلوم أو مجموعة حدود يتوقف على التعدد التصورى . وهو من أجل ذلك أساسى للمنطق العام .

٥١ — وإنه لمما لا يخلو من الفائدة أو الأهمية أن نفحص باختصار الصلة بين المذهب الذى ذكرناه عن الصفات وبين بعض المذاهب التقليدية عن

---

(١) انظر الباب الآتى .

طبيعة القضايا . وقد جرت العادة على اعتبار أن لجميع القضايا موضوعاً ومحمولاً ، أى أن لها مشاراً إليه مباشراً ، وتصوراً عاماً يرتبط به عن طريق الوصف . وسيقول أصحاب هذه النظرية أن وضعها بهذه الكيفية غير دقيق بالمرة ، ولكنه يكفى لبيان وجهة النظر التى نحن بصدد بحثها . وهذه النظرية قد اقتضتها حاجة منطقية داخلية فى نظرية «برادلى» المنطقية ، وهى التى تقول إن جميع الألفاظ تدل على أفكار لها ما أسماه برادلى « معنى » وأن فى كل حكم يوجد شئ مَّا ، هو الموضوع الحق للحكم ، وهو ليس فكرة وليس له معنى . ويبدو لى أن تحصيل المعنى فكرة غير واضحة مركبة من عناصر منطقية وأخرى نفسية . فجميع الألفاظ ذات معان من جهة أنها رموز تدل على أشياء غير ذاتها . ولكن القضية إذا لم تكن مجرد قضية لغوية ، لا تحتوى بذاتها على ألفاظ ولكنها تحتوى على الموجودات التى تدل عليها الألفاظ وبذلك يكون المعنى فى قولك إن للألفاظ معان ، شيئاً غريباً عن المنطق . ولكن هذه التصورات مثل إنسان لها معنى من جهة أخرى . فهى كما لو كانت رموزاً بطبيعة منطقها . لأن لها الخاصية التى سأسميها الدلالة . فحين يرد إنسان فى قضية ، مثل قولك : « قابلت إنسانا فى الشارع » فإن القضية ليست حول التصور إنسان ، ولكنها حول شىء مختلف تماماً ، حول شىء بالفعل ذى قدمين يدل التصور عليه . فالتصورات التى من هذا النوع لها معان غير نفسانية . وعلى هذا النحو إذا قلنا « هذا إنسان » فإننا نتكلم عن قضية فيها تصور غير متصل بنحو مَّا بما ليس تصوراً ، ولكن عندما نفهم المعنى على هذا النحو فإن الشىء الذى تدل عليه لفظة «جون» لا يكون له معنى كما ذهب إلى ذلك برادلى[1] . وحتى بين التصورات لانجد معنى إلا لتلك التى لها دلالة . وفى اعتقادى أن هذه الحالة المشوشة ترجع أكثر ما ترجع إلى فكرة أن الألفاظ ترد فى القضايا ، وهو ما يرجع بدوره إلى الاعتقاد بأن القضايا هى أساساً عقلية ، وأنه يجب أن تطابق معارفنا ، ولكن هذه الموضوعات هى من موضوعات الفلسفة العامة ولا ينبغى أن نسير فى بحثها إلى أبعد من هذا فى هذا الكتاب .

---

(١) Logic, Book 1, Chap. 1, †† 17, 18 (p.p 85-06) .

٥٢ – بقى أن ندرس الفعل ، وأن نجد علامات تميزه عن الصفة . وهناك بالنسبة للأفعال كذلك صيغتان نحويتان تقابلان فرقاً فى مجرد العلاقات الخارجية . فهناك الصيغة التى للفعل كفعل (ونترك هنا تصريف هذه الصيغة) . وهناك اسم الفعل الذى يعبر عنه بالمصدر ، أو اسم الفاعل . والفرق هو كل الفرق بين قولك « زيد قتل عمراً » وقولك « القتل ليس اغتيالاً ». وبتحليل هذا الفرق تظهر طبيعة الفعل وعمله .

وواضح أن التصور الواضح فى اسم الفعل هو بذاته الواقع فى الفعل . وهذا ينتج عن بحثنا السابق من أن كل جزء من كل قضية ينبغى أن يكون من من الممكن جعله موضوعاً منطقياً. وإلا وقعنا فى خُلْف. فإذا قلنا إن « يقتل لا تعنى نفس ما يعنيه القتل » نكون قد جعلنا «يقتل»موضوعاً. ولا يمكن القول إن التصور الذى تعبر عنه لفظة يقتل لا يمكن أن يكون موضوعاً . وكذلك نرى أن نفس الفعل الذى يقع فعلاً يمكن أن يقع موضوعاً . والسؤال هو : ما الفرق المنطقى الذى يعبر عنه الفرق فى الصيغة النحوية . وواضح أن الفرق يجب أن يكون فرقاً فى العلاقات الخارجية ، ولكن هناك أمراً آخر بالنسبة للأفعال . فعند تحويل الفعل ، كما يرد فى قضية ، إلى اسم فعل ، يمكن تحويل القضية كلها إلى موضوع منطقى واحد ، لم يعد حكما ، ولم يعد يشتمل فى نفسه على صدق أو كذب . وهنا كذلك لا يبدو من الممكن التمسك بأن الموضوع المنطقى الناتج هو شىء مغاير للقضية . ونوضح هذا بالعبارتين « مات قيصر » ، « موت قيصر » فإذا سألنا ماذا نقرر فى القضية « مات قيصر » فالجواب « موت قيصر هو الذى يحكم به » . ففى تلك الحالة يبدو أن موت قيصر هو الذى يحتمل الصدق والكذب . ومع ذلك فلا الصدق ولا الكذب يتعلق بموضوع منطقى . ويبدو أن الجواب هنا أن موت قيصر له علاقة خارجية بالصدق أو الكذب (كيفما يكون الحال) . بينما « مات قيصر » تحمل فى طياتها صدقها أو كذبها كعنصر من عناصرها . ولكن إذا كان هو هذا التحليل الصحيح فمن العسير

أن نرى كيف تختلف « مات قيصر » عن « صدق موت قيصر » فى حالة الصدق ، ولا عن « كذب موت قيصر » فى حالة الكذب . ومع ذلك فإنه واضح تماماً أن العبارة الأخيرة على الأقل لا تكافئ بالمرة قولك « مات قيصر » ويظهر أن هناك فكرة أولية للحكم تؤخذ من الفعل ، وتضيع هذه الفكرة عند تحويله إلى اسم فعل كما تضيع عندما نجعل القضية التى نحن بصددها موضوعاً لقضية أخرى . وهذا لا يتوقف على الصيغة النحوية . لأنى إذا قلت « مات قيصر هى قضية » فأنا لا أحكم بأن قيصراً قد مات بالفعل، وبذلك يختفى عنصر كان موجوداً فى قولك « مات قيصر ». ويظهر أن التناقض الذى أردنا تحاشيه والخاص بالشىء الذى لا يمكن أن يكون موضوعاً منطقياً ، قد أصبح لا مناص منه . ولست أدرى كيف أعالج هذه الصعوبة علاجاً مقبولاً ، ويظهر أنها متعلقة بطبيعة الصدق والكذب ذاتها . وقد يكون أوضح طريق أن نقول إن الفرق بين القضية المحكوم بها، والقضية غير المحكوم بها ليس فرقاً منطقياً، ولكنه نفسانى . ولا شك أن هذا صحيح إذا كان من الممكن الحكم فى القضايا الكاذبة . ولكن هناك نوعاً آخر من الحكم ، يصعب جداً تقريبه بوضوح للعقل ، ومع ذلك لا يمكن إنكاره ، وهو القضايا الصادقة فقط التى محكم فيها . فالقضايا الصادقة والباطلة على السواء هى من بعض الوجوه أشياء ، ويمكن أن تكون موضوعات منطقية . ولكن عندما يحدث أن تكون القضية صادقة تكون لها خاصية أخرى فوق تلك التى تشترك فيها مع القضايا الكاذبة ، وهذه الخاصية هى ما أعنيه عند الكلام عن الحكم بالمعنى المنطقى على أنه مغاير للمعنى النفسانى . ولكن طبيعة الصدق ليست متعلقة بمبادئ الرياضة بأكثر مما هى متعلقة بكل شىء آخر . وعلى ذلك فسأترك هذا السؤال للمناطقة مكتفياً بالإشارة السابقة المختصرة إلى هذه الصعوبة .

٥٣ — وقد نتساءل أكل شىء من وجهة النظر المنطقية التى تهمنا إذا كان فعلا فهو يعبر عن علاقة أو لا . ويبدو من الواضح أننا لو كنا محقين فى اعتبار

«سقراط هو إنسان»[1] قضية ذات حد واحد فقط ، فإن «هو» فى هذه القضية لا يمكن أن تعبر عن علاقة بالمعنى المعتاد . وفى الواقع تتميز القضايا الحملية بهذه الصفة التى لا تعبر عن علاقة . ومع ذلك فلا بد أن هناك علاقة متضمنة بين سقراط والإنسانية ، ومن الصعب أن نتصور أن القضية لا تعبر عن علاقة . وقد يكون فى الإمكان أن نقول إنها علاقة، متميزة عن غيرها من العلاقات بأنها لا يمكن أن تعتبر حكماً متعلقاً بأىٍّ من حدّيها بدون تمييز ولكنها حكم على المتعلق به. و يمكن تطبيق نفس الكلام على القضية « ا يكون » التى تتعلق بكل حد دون استثناء .و«يكون » هنا مختلفة تمام الاختلاف عن « يكون» فى قولك « سقراط إنسان » (فى اللغة الإنجليزية) و يمكن اعتبارها مركبة وعلى أنها فى الحقيقة تحمل الكينونة على ا و بهذه الطريقة يمكن اعتبار الفعل المنطقى الصحيح فى قضية على أنه يقرر دائماً علاقة . ولما كان من الصعب أن نعرف بالضبط المقصود بالعلاقة فإن هناك خطراً أن تصبح المسألة كلها مسألة لفظية .

٥٤ – و إذا سلمنا بأن جميع الأفعال هى علاقات ، أمكن أن يظهر من طبيعة الفعل المزدوجة ، – الفعل كفعل ، والفعل كاسم الفعل – على أنها الفرق بين العلاقة فى حد ذاتها ، والعلاقة التى تربط فى الواقع . خذ مثلاً قولك « ا تختلف عن ب » وعند تحليل هذه القضية نجد أن أجزاءها هى ا واختلاف و ب فقط . ومع ذلك فإن هذه الأجزاء إذا وضعت جنباً إلى جنب لا تتكون منها القضية مرة ثانية. فالاختلاف الوارد فى القضية يربط فعلاً بين ا ، ب بينما الاختلاف بعد التحليل هو فكرة لا صلة له بكل من ا ، ب . و يقال إنه كان ينبغى عند التحليل أن نذكر العلاقة القائمة بين اختلاف و بين ا ، ب وهى العلاقات التى يعبر عنها «يكون». عند ما نقول « ا مختلفة عن ب » (فى الصيغة الإنجليزية). وهذه العلاقات تتكون من أن ا متعلق به وأن ب متعلق بالنسبة

---

[1] (١) فى الأصل الإنجليزى is فى العبارة Socrates is a man وسنترجم الرابطة بعد قليل بلفظة « يكون » (المترجم)

لكلمة اختلاف . ولكن ا متعلق به ، اختلاف ، هى أيضاً مجرد حدود قائمة وليست قضية . فالقضية هى فى الواقع أساساً وحدة ، وعندما يهدم التحليل هذه الوحدة ، فإن مجرد سرد الأجزاء لا يعيد بناء القضية . فالفعل عندما يستخدم كفعل يحمل فى طياته وحدة القضية ، وبذلك يتميز عن الفعل الذى نعتبره حدا . ومع ذلك فلست أدرى كيف أستطيع أن أعطى صورة واضحة مضبوطة عن طبيعة هذا التمييز .

٥٥ — وقد نتساءل عما إذا كان التصور العام « اختلاف » وارداً حقاً فى القضية « ا تختلف عن ب » أم أن هناك اختلافاً بين ا ، ب واختلافاً نوعيا آخر بين حـ ، ء وهما ما نقرره فى « ا تختلف عن ب » و « حـ تختلف عن ء » وبهذه الطريقة يصبح « اختلاف » فصل تصور له من الحالات الخاصة بقدر ما له فى الحدود المختلفة من أزواج . أما الحالات الخاصة فيمكن أن يقال عنها بالتعبير الأفلاطونى أنها تشترك فى طبيعة الاختلاف . ولما كانت هذه المسألة حيوية بالنسبة لنظرية العلاقات فيحسن أن نقف عندها قليلاً . إنما ينبغى أن أشير — بادئ ذى بدء — أننى عندما أقول « ا تختلف عن ب » فإننى أقصد مجرد الفرق العددى الذى بسببه هما اثنان ، لا الاختلاف فى هذا الأمر أو ذاك .

ولنجرب الآن افتراض أن اختلافاً معينا هى فكرة مركبة من اختلاف ، ومن صفة خاصة تميز اختلافاً خاصا عن كل اختلاف خاص آخر . وطالما كنا معنيين بعلاقة الاختلاف ذاتها فلا يمكن التمييز بين الحالات المختلفة ، ولكن علينا أن نفترض أنه توجد صفات مختلفة متعلقة بالحالات المختلفة . ولما كانت الحالات تتميز بحدودها فإن الصفة يجب أن تتعلق أصلاً بالحدود لا بالاختلاف . فإذا لم تكن الصفة علاقة فلا يمكن أن تكون لها صلة خاصة بالاختلاف بين ا ، ب الذى أريد تمييزه عن مجرد الاختلاف ، وإذا لم تنجح فى ذلك تصبح عديمة الفائدة . ومن جهة أخرى إذا كانت هناك علاقة أخرى بين ا ، ب

أسمى من علاقة الاختلاف كان علينا أن نسلم أن هناك علاقتين بين أى حدين ، اختلاف ، واختلاف نوعى ، وهذا الأخير غير قائم بين أى حدين آخرين . ووجهة النظر هذه تجمع بين وجهتين أخريين : تقول الأولى إن العلاقة العامة المجردة للاختلاف ذاتها تقوم بين ا ، ب؛ وتقول الثانية : إنه عندما يختلف حدان فإن لهما ، نتيجة لهذه الحقيقة ، علاقة اختلاف نوعية ، فريدة ، لا يمكن تحليلها ولا يشترك فيها أى زوج آخر من الحدود . ويمكن قبول أى وجهة من وجهتى النظر هذه دون إنكار أو إثبات لوجهة النظر الأخرى . ولننظر الآن فيما يمكن أن يقال فى صالح كل منهما ، وما يمكن أن يقال ضدهما .

فمما يؤخذ على فكرة الاختلاف النوعية ، أنه لو اختلفت الاختلافات فإن اختلافاتها فيما بينها يجب أن تختلف أيضاً ، وبذلك نقع فى تسلسل لا نهاية له . والذين يعترضون على العمليات التى لا نهاية لها يرون فى هذا برهانا على أن الاختلافات لا تختلف . ولكننا نسلم فى هذا الكتاب بأن ليس هناك تناقض خاص بفكرة اللانهاية ، وأنه لا يمكن الاعتراض على العملية التى لا تنتهى إلا إذا نشأ هذا الاعتراض من تحليل المعنى الواقعى لقضية ما . والحالة التى نحن بصددها هى حالة لزوم وليست حالة تحليل ، وعلى ذلك فهى مما لا اعتراض عليـــه .

ومما يؤخذ على فكرة قيام علاقة الاختلاف المجردة بين ا ، ب هو الحجة المشتقة من تحليل « ا يختلف عن ب » والتى أدت إلى هذا البحث . ونلاحظ أن الفرض الذى يجمع بين الاختلاف العام والاختلاف النوعى يفترض وجود قضيتين متميزتين إحداهما تقرر الاختلاف العام ، والثانية تقرر الاختلاف النوعى . فإذا لم يكن بين ا ، ب اختلاف عام فإن هذا الفرض يكون مستحيلاً . وقد رأينا كيف ضاع عبثاً كل مجهود لتجنب قصور التحليل بأن جعلنا معنى « ا تختلف عن ب » يتضمن علاقات الاختلاف بين ا ، ب . وهذه المحاولة تؤدى فى الواقع إلى عملية لا نهاية لها ولا يمكن قبولها ، لانه علينا أن نضمن

العلاقات للعلاقات المذكورة لكل من ا ، ب واختلاف، وهكذا، وعلى هذا النحو المتزايد التعقيد نفترض أننا إنما نحلل معنى قضيتنا الأصلية . وهذا البحث يثبت أمراً غاية فى الأهمية وهو أنه عندما تقوم علاقة بين حدين ، فإن علاقات هذه العلاقة بالحدين وعلاقة هذه العلاقات بالعلاقة وبالحدود وهكذا إلى ما لا نهاية له، ليست جزءاً من معنى هذه القضية، مع أنها جميعاً تلزم عن القضية التى تقرر العلاقة الأصلية .

ولكن هذا الكلام لا يكفى لإثبات أن العلاقة بين ا ، ب لا يمكن أن تكون اختلافاً مجردا . وبقيت وجهة النظر القائلة أن لكل قضية نوعاً من الوحدة التى لا يمكن أن يبقى عليها التحليل بل يهدمها، حتى لو ذكر فى التحليل أنها عنصر من عناصر القضية . ومما لا شك فيه أن لوجهة النظر هذه صعوباتها . ولكن وجهة النظر الأخرى القائلة بأنه لا يمكن أن يكون لزوجين من الحدود نفس العلاقة لها أيضاً صعوباتها الخاصة، وتقصر عن حل المسألة التى وضعت من أجلها . لأنه حتى لو كان الاختلاف بين ا ، ب خاصاً تماماً با ، ب فإن الحدود الثلاثة ا ، ب ، اختلاف ا عن ب لا تعيد تكوين القضية « ا تختلف عن ب » مثلها فى ذلك مثل ا ، ب ، اختلاف — ويبدو واضحاً أنه حتى إذا اختلفت الاختلافات فإنه لا بد أن يكون بينها شىء مشترك . ولكن أعم طريقة يمكن بها أن يكون لحدين شىء مشترك هى أن يكون لكليهما علاقة بحد معلوم . وعلى ذلك فإذا لم يكن لزوجين اثنين من الحدود نفس العلاقة فإنه لا يمكن أن يكون لحدين شىء مشترك، ولا يمكن أن تكون الاختلافات المختلفة ، فى أى معنى يمكن تعريفه ، حالات خاصة من الاختلافات[1] . ونصل إذن إلى أن العلاقة المقررة بين ا ، ب فى القضية « ا تختلف عن ب » هى علاقة الاختلاف

---

(١) يظهر أن الحجة المذكورة تثبت أن نظرية مور عن الكليات ذات الأمثلة المتعددة والتى ذكرها فى بحثه عن التطابق Proceedings of the Aristotelian Soc. 1900-1901 لا يجب أن تطبق على جميع التصورات . وعلاقة الفرد بالكل الداخل فيه يجب على كل حال أن يكون فعلا وعدداً الفرد نفسه فى جميع الأحوال التى يقع فيها .

العامة ، وهى ذاتها بالضبط ومن الوجهة العددية نفس العلاقة المقررة بين ح ، ء فى القضية « ح تختلف عن ء » . ويجب أن نسلم أن وجهة النظر هذه ، ولنفس الأسباب ، صحيحة لجميع العلاقات الأخرى ، فالعلاقات ليست لها حالات خاصة ، ولكنها هى ذاتها بالضبط فى جميع القضايا التى تدخل فيها .

ونلخص الآن النقط الرئيسية التى برزت فى كلامنا عن الفعل . فقد رأينا أن الفعل هو تصورٌ، مثله فى ذلك مثل الصفة، يمكن أن يحصل فى قضية دون أن يكون أحد حدودها ، مع أنه يمكن أيضاً أن يصبح موضوعاً منطقياً . وفى كل قضية يجب أن يدخل فعل واحد فقط كفعل ، على أن كل قضية يمكن تحويلها إلى موضوع منطقى مفرد بتحويل فعلها إلى اسم فعل . وسأسمى هذا النوع من الموضوع المنطقى تصور قضية . وكل فعل ، بالمعنى المنطقى للكلمة ، يمكن اعتباره علاقة . فهو يربط فعلاً عندما يدخل كفعل ، وعندما يدخل كاسم فعل فإنه يسند مجرد العلاقة مستقلة عن الحدود . والأفعال ، على عكس الصفات ، ليست لها حالات خاصة، ولكنها متطابقة فى جميع أحوال ورودها . وبفضل الطريقة التى يؤدى بها الفعل فعلاً تعليق حدود القضية ، فلكل قضية وحدة تجعلها متميزة عن مجموع أجزائها . وكل هذه النقاط تجر إلى مسائل منطقية تستحق أن تبحث بحثاً وافياً فى مؤلفات علم المنطق .

أما وقد وضعنا صورة عامة عن طبيعة الأفعال والصفات فسنبحث فى البابين القادمين فى مناقشات تنشأ من النظر فى الصفات . وفى الباب السابع فى تلك التى تدور حول الأفعال . ويمكن القول بصفة عامة أن الفصول متصلة بالصفات ، وأن دوال القضايا تتضمن الأفعال . وهذا هو السبب الذى حدا بنا إلى الإفاضة فى موضوع يبدو لأول وهلة بعيداً نوعاً ما عن مبادئ الرياضيات .

الباب الخامس

الدلالة

٥٦ – إن معنى الدلالة ، شأنه شأن كثير من الأفكار المنطقية ، قد طمس فى الماضى بخلطه خلطاً غير مناسب بعلم النفس . وعندما نشير أو نصف أو نستخدم الألفاظ كرموز للتصورات فإننا ندل بشكل من الأشكال ، ولكنه ليس الشكل الذى أنوى بحثه فيما يلى . وما يجعل الوصف ممكنا – أى أننا نستطيع باستخدام التصورات أن نعين شيئاً هو فى ذاته ليس تصوراً – وجود علاقة منطقية بين بعض التصورات وبعض الحدود . وبفضل هذه العلاقة تدل هذه التصورات بشكل طبيعى ومنطقى على هذه الحدود . وهذا المعنى من الدلالة هو موضوع بحثنا هنا . .

وهذا المعنى هو (فى نظرى) أساس جميع نظريات الجوهر ، ومنطق الموضوع والمحمول ، كما أنه أساس التقابل بين الأشياء والأفكار ، وبين الفكر الاستدلالى والإدراك المباشر . ويبدو لى أن معظم هذه الاتجاهات المختلفة خاطئ ، بينما الحقيقة الأساسية ذاتها التى نشأت عنها هذه الاتجاهات قلما بحثت بحثاً منطقيا بحتـــا .

والتصور «يدل» إذا ورد فى قضية ، ولا تكون القضية «حول» التصور ، ولكنها تدور حول حد متصل بطريقة خاصة بهذا التصور . فإذا قلت «لقد قابلت رجلاً» فالقضية ليست حول « رجلا » فهذا تصور لا يمشى فى الشارع ، ولكنه يعيش فى طيات كتب المنطق . فالذى قابلته كان شيئا وليس تصوراً ، كان رجلاً واقعياً له حائك ملابس ، وحساب فى المصرف ، ومنزل ، وزوجة . وكذلك القضية « أى عدد متناه فهو فردى أو زوجى » هى قضية من الواضح أنها صادقة ، بينما

التصور « أى عدد متناه » ليس فردا أو زوجا . فالأعداد الخاصة هى التى تكون فردية أو زوجية. ولا يوجد فضلاً عنها شيء آخر ،أى عدد يمكن أن يكون زوجيا أو فرديا ، وإذا وجد فإنه من الواضح أنه لا يمكن أن يكون فرديا ولا أن يكون زوجيا . فإذا تكلمنا عن التصور « أى عدد » فإننا نجد أن جميع القضايا تقريبا التى تشتمل على العبارة « أى عدد » هى قضايا كاذبة . وإذا أردنا الكلام عن التصور وجب أن نبين هذه الحقيقة بشكل خاص فى المطبعة أو باستخدام الأقواس . وكثيراً ما يقول الناس إن الإنسان فان ، ولكن كل ما هو فان سيموت ، ومع ذلك فمن العجيب حقاً أن نطالع فى جريدة صباحية الإعلان التالى : توفى فى مسكنه بشارع كيت بمدينة كيت فى الثامن عشر من شهر يونية عام ١٩٠٠ — ، والانسان أكبر أبناء الموت والخطيئة . ففى الواقع الإنسان لا يموت ؛ فإذا كان القول « الإنسان فان » قضية حول الإنسان لوجب أن تكون كاذبة . الواقع أن القضية حول الناس. وهنا أيضاً ليست القضية حول التصور « الناس» ، ولكنها حول مايدل عليه هذا التصور . وجميع نظريات التعريف ، والتطابق . والفصول . والرمزية والمتغير ، كلها مطوية فى نظرية الدلالة . والفكرة أساسية فى المنطق ، ورغم صعوبتها فإن من الأمور الجوهرية أن نكون صورة واضحة عنها ما أمكن ذلك .

٥٧ — ويمكن أن نحصل على فكرة الدلالة كنوع من التوالد المنطقى من قضايا الموضوع والمحمول — وهى التى يظهر أنها تتوقف عليها إلى حد ما . وأبسط القضايا هى تلك التى تحتوى على محمول واحد لا كحد، وتحتوى على حد واحد يسند إليه المحمول المذكور . ومثل هذه القضايا يطلق عليها اسم قضايا الموضوع — المحمول. والأمثلة على ذلك ا هو [1]، و ا هو واحد، و ا هو إنسانى. والتصورات التى هى محمولات يمكن أن تسمى فصول تصورات لأن الفصول تنشأ منها ، ولكنا سنجد من الضرورى أن نميز بين كلمتى محمول وفصل تصور . والقضايا التى من النوع « موضوع — محمول » دائما يلزم عنها وتلزم عن قضايا من ذلك النوع الذى يقرر أن الفرد تابع لفصل . وعلى ذلك تكون الأمثلة السابقة مكافئة

(١) ا هو تقابل فى الإنجليزية A is [المترجم] .

ا : اهى شىء، ا هى الوحدة ، ا إنسان . وهذه القضايا الجديدة ليست مطابقة للسابقة ، لأن لها صورة مخالفة مخالفة كلية للصورة الأولى . فأولا نجد أن «هى» هنا[1] عبارة عن التصور الوحيد الذى لا يستخدم كحد . كذلك سنجد أن إنسانا لا هى التصور ولا الحد ولكنها خليط خاص من حدود خاصة وهى تلك الحدود التى نسميها إنسانية . وعلاقة سقراط بـ «إنسان» مختلفة تماما عن علاقته بالإنسانية ، ففى الواقع يجب النظر إلى « سقراط إنسانى» لا على أنها حكم على علاقة بين سقراط والإنسانية. لأن وجهة النظر هذه تجعل « إنسانى» ترد كحد فى « سقراط إنسانى» . حقاً أنه مما لا ينكر أن علاقته بالإنسانية تلزم عن « سقراط إنسان » وهى العلاقة التى يعبر عنها فى « سقراط له إنسانية» وهذه العلاقة بالعكس تلزم عنها قضية الموضوع المحمول . ولكنا نستطيع التمييز بين القضيتين تمييزاً واضحاً ، ومن المهم فى نظرية الفصول أن نفعل ذلك . فلدينا فى حالة كل محمول ثلاثة أنواع من القضايا تستلزم الواحدة منها الأخرى وهى : « سقراط إنسانى » و « سقراط له إنسانية » و « سقراط إنسان » فالقضية الأولى تشتمل على حد ومحمول ، والثانية على حدين وعلاقة (الحد الثانى مطابق لمحمول القضية الأولى [2]) بينما تشتمل القضية الثالثة على حد وعلاقة وما سأسميه انفه الا (وهو اصطلاح سأشرحه بعد قليل)[3] .

ولا يختلف فصل التصور إلا قليلاً أولا يختلف أصلا عن المحمول . ولكن الفصل باعتباره مقابل فصل التصور فهو ما اجتمع من جميع الحدود التى لها المحمول المعلوم . فالعلاقة الواردة فى النوع الثانى « سقراط له إنسانية» تتميز كلية بأنه يلزم عنها وتلزم عن قضية ذات حد واحد ، أما الحد الثانى من حدود

---

(١) فى الأصل الإنجليزى is ، وذلك فى العبارة "A is a-man" (المترجم)

(٢) انظر بند ٤٩ .

(٣) هناك قضيتان يعبر عنهما بنفس الألفاظ ، وهما "Socrates is a-man" "Socrates is-a man"; والملاحظات الواردة فى المتن تنطبق على القضية الأولى ، وفيما بعد ، إلا إذا أشرنا إلى العكس بعلامة خاصة، فالمقصود هو القضية الثانية . والأولى تعبر عن تطابق سقراط وفرد غامض، أما الثانية فإنها تعبر عن علاقة سقراط بفصل التصور إنسان [المؤلف] (المترجم – ولم ننقل القضيتان إلى العربية)

العلاقة فيها فقد أصبح محمولاً . فالفصل مجموعة خاصة من الحدود، وفصل التصور ذو صلة وثيقة بالمحمول، ويحدد فصل التصور الحدود التي يجمعها الفصل . فالمحمولات ، من وجهة نظر معينة ، أبسط أنواع التصورات ، لأنها تدخل فى أبسط أنواع القضايا .

٥٨ – ويرتبط بكل محمول عدد كبير من التصورات المتصلة به اتصالاً وثيقاً . وهى تصورات من المهم أن نميز بينها فى الحالات التى تكون فيها متميزة عن بعضها البعض. فإذا بدأنا مثلاً بإنسانى فلدينا إنسان. وناس. وجميع الناس، وأى إنسان. والجنس البشرى. وجميعها ما عدا الأول لها معنى مزدوج، أى تصور دال وموضوع مدلول عليه .كذلك لدينا « إنسان وإنسان مَّا» وهما يدلان على أشياء غير ذاتهما . وينبغى أن نتذكر دائماً هذا الجهاز الواسع المتصل بالمحمول، كما ينبغى أن نحاول تحليل جميع الأفكار السابقة . ولكننا فى الوقت الحاضر سنعنى بخاصية الدلالة أكثر من عنايتنا بالتصورات المختلفة الدالة .

واقتران التصورات لكى تكون تصورات جديدة أكثر تعقيداً من مركباتها موضوع قال عنه الذين كتبوا عن المنطق الشىء الكثير . أما اجتماع الحدود لكى تكون ما يمكن أن يسمى – من باب التمثيل – حدوداً مركبة ، فهو موضوع لم يتحدث لنا عنه المناطقة – حديثهم وقديمهم – إلا القليل النادر ، مع أن الموضوع ذو أهمية حيوية بالنسبة لفلسفة الرياضيات. نظراً لأن طبيعة العدد والمتغير على السواء تدور حول هذه النقطة . وتتميز الرياضة بست من الألفاظ التى نستخدمها فى حياتنا اليومية ؛ وهذه الألفاظ هى : جميع ، كل، أى، وأداة التنكير ، وبعض، وأداة التعريف ال . ولكى يستقيم التفكير الصحيح ينبغى أن نميز بين هذه الألفاظ بشكل واضح، ولكن هذا الموضوع يعج بالصعوبات، وقد أهمله المناطقة إهمالاً يكاد يكون تاما .

ونلاحظ أول الأمر أنه من الواضح أن كل عبارة تشتمل على إحدى هذه الألفاظ الست فإنها تدل دائماً . ومن المفيد فى بحثنا الحاضر أن نميز بين

فصل التصور وبين المحمول. وسأسمى «إنسانى» محمولاً و«إنسان» فصل التصور وإن كان الفرق لفظياً فقط . وخصائص فصل التصور التى تميزه عن الحدود عامة هى أن « س هى و » دالة قضية عندما تكون و فصل تصور ، ولا تكون دالة قضية إلا فى هذه الحالة فقط . ويجب أن نسلم بأنه عندما لا تكون و فصل تصور لا نحصل على قضية كاذبة، بل لا نحصل على القضية بالمرة مهما أعطينا س من قيم . وهذا يمكننا من تمييز فصل تصور ينتمى لفصل صفرى فيه جميع القضايا من النوع السابق كاذبة ، عن حد ليس فصل تصور بالمرة ليس فيه قضايا من النوع السابق . وهو كذلك يوضح أن فصل التصور ليس حداً فى القضية « س هى و » لأن تغير و مقيد إذا أردنا أن تبقى الصيغة قضية : ويمكننا أن نقول الآن : إن العبارة الدالة تتكون دائماً من فصل تصور مسبوق بإحدى الألفاظ الست السابقة أو بمرادف لإحداها .

٥٩ ــ والسؤال الذى يصادفنا أول كل شىء بالنسبة للدلالة هو : أهناك طريقة واحدة للدلالة على ست أنواع مختلفة من الأشياء ، أم أن طرق الدلالة مختلفة ؟ وفى الحالة الثانية : هل الشىء المدلول عليه هو ذاته فى جميع الحالات الست أم أن الشىء يختلف كما تختلف الطريقة الدالة عليه ؟ ولكى نتمكن من الإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نشرح الفروق القائمة بين هذه الألفاظ الست المذكورة . وهنا يحسن أن نترك جانباً لفظة ال (أداة التعريف) فى أول الأمر ، لأن هذه اللفظة لها مركز مخالف لمركز الباقى ، وهى خاضعة لقيود لا تخضع لها الألفاظ الأخرى .

وفى الحالات التى يكون فيها الفصل المعرف لفصل التصور مكونا من عدد متناهٍ من الحدود يمكن أن نحذف فصل التصور كلية ، وندل على مختلف الأشياء المدلول عليها بتعداد الحدود ، وربطها بواسطة أداة العطف «و» أو «أو» كيفما يكون الحال . ومن المفيد أن نعزل جزءا من المشكلة إذا نظرنا أولا فى هذه الحالة ولو أن

تصور اللغة يجعل من الصعب إدراك الفرق بين الأشياء التى تدل عليها نفس الصيغة من الألفاظ .

والآن دعنا نبدأ باعتبار حدين اثنين فقط مثلاً زيد وخالد ، فالأشياء الدالة عليها جميع ، كل ، أى ، أداة النفكير ، وبعض على الترتيب متمثلة فى القضايا الخمس الآتية :

(١) زيد وخالد هما اثنان من خُطاب ليلى . (٢) زيد وخالد يعشقان ليلى : (٣) إذا كان من قابلتُ زيدا أو خالدا فقد قابلت عاشقاً . (٤) لو كان واحداً من خطاب ليلى فلا بد أنه زيد أو خالد . (٥) ليلى ستتزوج زيداً أو خالداً . ومع أن هذه القضايا لا تتضمن سوى صورتين اثنتين هما زيد وخالد ، زيد أو خالد ، إلا أن هناك ، فى نظرى ، خمس صور مختلفة لما اجتمع من هاتين الكلمتين ، ونستطيع أن نبرز الفروق الدقيقة بين هذه الصور بما يأتى :

فى القضية الأولى : زيد « و »خالد هما اثنان ، ولا يصدق ذلك على أيهما على انفراد ، ومع ذلك فليس كل ما اجتمع من زيد وخالد هو الاثنان ، لأن هذا هو واحد فقط . فالعدد اثنان هو جمع حقيقى من زيد مع خالد ، وهو من نوع الاجتماع الذى يميز الفصول كما سيأتى فى الباب القادم . وأما فى القضية الثانية على العكس فإن ذلك الذى أثبتناه صحيح بالنسبة لزيد وبالنسبة لخالد على انفراد . فالقضية تساوى ولو أنها لا تطابق «زيد يعشق ليلى وخالد يعشق ليلى» وعلى ذلك فالربط بواو العطف ليس شأنه هنا شأنه فى القضية الأولى . فالقضية الأولى معنيةٌ بكليهما مجتمعين ، أما القضية الثانية فعنية بكليهما منفردين أى كل أو كل واحد منهما . ويميز بين الحالتين بالكلام عن الأولى على أنه عطف عددى ، لأن ما ينتج عنها هو عدد ، ونسمى الثانية اتصال قضايا لأن القضية التى تدخل فيها تساوى اتصالا بين قضايا . (ومما تجب ملاحظته أن اتصال القضايا الذى نحن بصدده هو من نوع مختلف تماماً عن كل أنواع الجمع

الذى تكلمنا عنه فهو فى الواقع من النوع المسمى حاصل الضرب المنطقى . فالقضايا تجمع على أنها قضايا لا على أنها حدود) .

والقضية الثالثة توضح نوع العطف الذى يُعرف بواسطته لفظة «أى» . وهناك بعض الصعوبة حول هذه الفكرة التى تبدو وكأنها فى منتصف الطريق بين العطف والانفصال . ويمكن توضيح ذلك كما يأتى : ليكن ا ، ب قضيتين مختلفتين ، كل منهما يلزم عنها قضية ثالثة حـ . وإذن فالانفصال « ا أو ب » يلزم عنه حـ . والآن ليكن ا ، ب قضيتين تسندان نفس المحمول لموضوعين مختلفين ، وإذن فهناك موضوعان يمكن أن يسند إليهما المحمول وبحيث تكون القضية الناجمة مساوية للانفصال « ا ، ب » . ولنفرض مثلاً أننا نستنتج من ذلك أنك « إذا قابلت زيدا أو قابلت خالدا فقد قابلت عاشقا هائما » قلنا : « إذا قابلت زيدا فقد قابلت عاشقاً هائما » و « إذا قابلت خالداً فقد قابلت عاشقاً هائماً » وأننا نعتبر هذا مساوياً لقولك «إذا قابلت زيداً أو خالداً إلخ إلخ» فالربط بين زيد وخالد هنا هو ما يمكن أن يدل عليه أى واحد منهما . وهذا يختلف عن الانفصال بأنه يلزم عن ويلزم عنه العبارة التى تشملهما معاً ولكن هذا اللزوم المتبادل لا يقدم فى بعض الأمثلة المعقدة . فالجمع هنا فى الواقع مختلف عما يُدل عليه بلفظة «كلا» ، وهو مختلف عن صورتى الانفصال . وسأسميه العطف المتغير . والصورة الأولى للانفصال هى ما يظهر فى (٤) وهذه هى الصورة التى سأدل عليها بخاطب . فهنا التسليم بأن الأمر متعلق حتما بزيد أو بخالد إلا أنه ليس صحيحاً أن خالد هو الذى كان خاطبا أو أن زيداً هو الذى كان . فالقضية ليست مساوية لانفصال القضيتين « لا بد أنه كان زيد أولابد أنه كان خالداً » فالقضية فى الواقع لا يمكن التعبير عنها بانفصال أو باقتران قضيتين إلا عن طريق ملتو كالآتى :

« إذا لم يكن زيداً فقد كان خالداً ، وإذا لم يكن خالداً فقد كان زيداً »

وهى صورة لا تطاق إذا زاد عدد الحدود على حدين ، وتصبح غير مقبولة من

الناحية النظرية إذا صار عدد الحدود لا نهائيا . ويكون هذا الانفصال إذن دالا على حد متغير ، أى أن أى هذين الحدين قصدنا فإن الانفصال لا يدل على هذا الحد ، ومع ذلك فهو يدل على واحد من هذين الحدين أو على الآخر . وهذا ما أسميه تبعاً لذلك بالانفصال المتغير . وأخيراً فالنوع الثانى من الانفصال هو الموضح فى (٥) وهوما أسميه الانفصال الثابت ، لأننا هنا نقصد زيداً أو نقصد خالداً ، ولكننا لا نقرر أى الاحتمالين هو الواقع . بمعنى أن القضية تساوى انفصال قضيتين : « ستتزوج ليلى زيداً أو ستتزوج خالداً » فهى ستتزوج واحداً بالذات من الاثنين. ويدل الانفصال على واحد بالذات من بينهما ، علماً بأنه يمكن أن يدل على أى واحد منهما . وبذلك تكون جميع الحالات الخمس مختلفة بعضها عن بعضها الآخر .

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الحالات الخمس لا تنتج حدوداً ولا تصورات وإنما تنتج فقط مجموعات من الحدود . فالأولى تنتج حدوداً كثيرة ، أما الحالات الباقية فينتج عنها شىء خاص لا هو بالحد الواحد ولا بالحدود الكثيرة . فالارتباطات هى ارتباطات بين الحدود دون استخدام علاقة ما . وعلى الأقل فى الحالة التى يكون فيها الحدان المرتبطان فصلاً نجد أن كل رابطة يقابلها تصور محدد تماماً يدل على مختلف حدود المجموعة مرتبطة بالطريقة الخاصة . ولكى نوضح هذا دعنا نعيد التمييز السابق فى الحالة التى لا تكون فيها الحدود المرتبطة محصاة كما هو الحال فيما سبق ، وإنما تكون معرفة على أنها حدود فصل معلوم .

٦٠ — عندما نعلم فصل تصور ا يجب أن نسلم بأن الحدود المختلفة المنتمية لهذا الفصل معلومة أيضاً . أى إذا ذكر حد فإنه من الممكن أن نقرر عما إذا كان ذلك الحد ينتمى للفصل . وبهذه الطريقة تعلم مجموعة من الحدود دون أن نعدها واحداً واحداً . وفى الوقت الحاضر سوف لا أتعرض للسؤال الآتى : هل يمكن إعطاء مجموعة من الحدود بطريقة غير طريقة إحصائها أو طريقة فصل التصور. ولكن إمكان إعطاء مجموعة بواسطة فصل التصور هو فى غاية الأهمية ،

لأنها تمكننا من معالجة المجموعات اللانهائية كما سيأتى ذكره فى الجزء الرابع . أما فى الوقت الحاضر فسأفحص معنى هذه العبارات : جميع الألفات ، كل ألف ، أى ألف ، ألفٌ ، ألف مَّا . ولنبدأ بعبارة جميع الألفات فإنها تدل على عطف عددى ، يُعَيَّن متى أعطيت ا . والتصور جميع الألفات هو تصور محدود مفرد يدل على حدود الألفات مأخوذة جميعها معاً . ويمكن القول بأن للحدود عدداً يمكن اعتباره كإحدى خواص فصل تصور لأنه محدد لكل فصل تصور . وبالعكس كل ا ، مع أنها أيضاً تدل على جميع الألفات إلا أنها تدل عليها بطريقة مختلفة ، أى منفردة لا مجتمعة . وأى ا تدل فقط على واحد من الألفات ،، وليس مما يهمنا بالمرة أى واحد منها تدل العبارة ، وإنما ذلك الذى يقال يكون صحيحاً مهما كانت الألف .

وفضلاً عن ذلك فإن أى ا تدل على ا متغيرة ، بمعنى أننا إذا وقفنا عند ا معينة فمن المؤكد أن أى ا لا تدل على هذه . ومع ذلك فكل قضية تصدق على أى ا تصدق على هذه الألف . أما « ألفٌ » فهى انفصال متغير بمعنى أن القضية التى تصدق على « ألفٌ » قد لا تصدق على كل ألف خاصة ولا يمكن ردها إذن إلى انفصال قضايا . فمثلاً تقع نقطةٌ بين أى نقطة أخرى ولكن لا يمكن القول عن أية نقطة خاصة بالذات أنها تقع بين أى نقطة وأى نقطة أخرى ، لأنه سوف توجد أزواج كثيرة من النقط لا تقع نقطتنا بينهما . وهذا يصل بنا أخيراً إلى ألف مَّا ، أى الانفصال الثابت . فهذا يدل على حد واحد فقط من حدود الفصل ا ، ولكن الحد الذى تدل عليه قد يكون أى حد من حدود الفصل . فمثلاً « لحظة مَّا لا تتبع أى لحظة » معناها أنه كانت هناك لحظة أولى فى الزمن بينما « هناك لحظة تسبق أى لحظة » تعنى العكس تماماً أى كل لحظة لها سوابق .

٦١ — وفى حالة الفصل ا ذى العدد المتناهى الحدود مثلاً $ا_{١}$ ، $ا_{٢}$ ، $ا_{٣}$ .... $ا_{ن}$ يمكننا توضيح الأفكار السالفة بالطريقة الآتية:

(١) «جميع » الألفات تدل على ا$_1$ و ا$_2$ و . . . ان .

(٢) «كل» ا تدل على ا$_1$ وتدل على ا$_2$ و . . وتدل على ان .

(٣) «أى» ا تدل على ا$_1$ أو ا$_2$ أو . . . أو ان حيث « أو » معناها أنه لا يهم أيهما نأخذ .

(٤) «ألفٌ» تدل على ا$_1$ أو ا$_2$ أو ... أوان حيث« أو» معناها أنهلاينبغى أن نأخذ واحدة خاصة بالذات . كالحال تماما فى «جميع » الألفات حيث لاينبغى أن نأخذ واحدا منها بالذات .

(٥) «ألف مَّا» : تدل على ا$_1$ أو تدل على ا$_2$ أو . . . أو تدل على ان حيث أنه ليس من غير المهم أيها نأخذ بل بالعكس فإن ألفا خاصة بالذات يجب أن تؤخذ .

ولما كانت طبيعة الطرق المختلفة لاجتماع الحدود وخصائص تلك الطرق ذات أهمية حيوية لمبادئ الرياضة فقد نحسن صنعاً بتوضيح تلك الخصائص بالأمثلة الهامة الآتية :

أولا – إذا كانت ا فصلاً ، ب فصل فصول ، فإننا نحصل على ست حالات بين ا ، ب باجتماعها . باستخدام « أى » ، « أداة التنكير » ، « ما » . أما « جميع » و« كل» فهما لا يُدخلان شيئاً جديداً . والحالات الست هى :

(١) أى ا تنتمى لأى فصل داخل فى ب ، وفى عبارة أخرى الفصل ا بأكمله داخل فى الجزء المشترك . أو فى حاصل الضرب المنطقى لمختلف الفصول الداخلة فى ب .

(٢) أى ا منتمية لواحدة من الباءات . بمعنى أن الفصل ا داخل فى أى فصل يشتمل على جميع الباءات . أو داخل فى حاصل الجمع المنطقى لجميع الباءات .

(٣) أىّ ا ينتمى لباء مَّا ، أى يوجد فصل داخل فى ب فيه يدخل الفصل ا . والفرق بين هذه الحالة وبين الحالة الثانية هو أنه فى هذه الحالة توجد باء واحدة

ينتمى لها كل ا بينما فى الحالة الثانية أثبتنا فقط أن كل ا تنتمى لباء ، والألفات المختلفة قد تدخل فى باءات مختلفة .

(٤) ألفٌ تنتمى لأى ب ، بمعنى أننا مهما أخذنا ب فإن لها جزءاً مشتركاً مع ا .

(٥) ألفٌ تنتمى لباء ، أى توجد باءٌ لها جزء مشترك مع ا ، وهذا يساوى « ا مَّا تابعة لباء مَّا » .

(٦) ألف مَّا تدخل فى أى ب ، أى توجد ألفٌ تنتمى للجزء المشترك بين جميع الباءات ، أو ا وجميع الباءات لها جزء مشترك .

وهذه هى جميع الحالات التى تنشأ هنا .

ثانياً — ولكى نبين كيف أن العلاقات التى ذكرنا هى من النوع العام فلنقارن الحالة السابقة بما يأتى : إذا كان ا ، ب سلسلتين من الأعداد الحقيقية : فإن حالات ست تنشأ شبيهة بالحالات السابقة .

(١) أىّ ا أصغر من أىّ ب ، أو السلسلة ا داخلة فى الأعداد التى هى أقل من كل ب .

(٢) أى ا أصغر من باء ، أومهما كانت ا فإنه توجد ب أكبر منها ، أو السلسلة ا داخلة بين الأعداد التى هى أصغر من حد (متغير) من حدود السلسلة ب . وليس معنى هذا أن حدّا مَّا من حدود السلسلة ب أكبر من جميع الألفات .

(٣) أى ا أصغر من باء مَّا ، أو يوجد حد ب أكبر من جميع الألفات . ولا ينبغى الخلط بين هذه الحالة والحالة السابقة (٢) .

(٤) ألفٌ أصغر من أى ب : أى مهما كانت قيمة ب فإنه توجد ا أصغر منها .

(٥) ألفٌ أصغر من باء : أى من الممكن إيجاد ألف وباء بحيث تكون ا أقل من ب . وهذا إنما هو مجرد إنكار لكون أى ا أكبر من أى ب .

(٦) ألفٌ ما أقل من أى ب ، أى توجد ا أصغر من جميع الباءات وهذا لا يلزم عن (٤) حيث كانت الألف متغيرة بينما هى ثابتة هنا .

وفى هذه الحالة اضطرتنا الرياضة إلى التمييز بين الانفصال المتغير والانفصال الثابت .

أما فى الحالات الأخرى التى لم تطغى عليها الرياضة ، فإن هذا التمييز قد أهمل ، ولم تبحث الرياضة فى الطبيعة المنطقية للمعانى الانفصالية المستخدمة فى تلك الحالات .

ثالثاً — وهاك مثالاً آخر يوضح الفرق بين أى وكل ، وهو الفرق الذى لم يكن له محل فى الحالات السابقة . إذا كان ا ، ب فصلى فصول ، فإن هناك عشرين علاقة مختلفة تنشأ عنهما نتيجة لمجموعات الحدود المختلفة المأخوذة من حدودهما. ومن المفيد استخدام الاصطلاحات الفنية الآتية : إذا كان ا فصل فصول ، فإن مجموعه المنطقى يتكون من جميع الحدود الداخلة فى أى ا ، أى من جميع الحدود التى هى بحيث يوجد ا تكون تابعة له ، بينما يتكوّن حاصل الضرب المنطقى من جميع الحدود الداخلة فى كل ا أى من الجزء المشترك بين جميع الألفات . فتنشأ لدينا الحالات الآتية :

(١) أى حد من أى ا داخل فى كل ب ، أى أن حاصل الجمع المنطقى للألفات داخل فى حاصل الضرب المنطقى للباءات .

(٢) أى حد من أى ا داخل فى باء ، أى حاصل الجمع المنطقى للألفات داخل فى حاصل الجمع المنطقى للباءات .

(٣) أى حد من أى ا داخل فى باء ما ، أى توجد باء يكون حاصل الجمع المنطقى للألفات داخلا فيها .

(٤) أى حد من ا ما داخل فى كل ب ، أى توجد ا داخلة فى حاصل ضرب ب .

(٥) أى حد من ا ما داخل فى باء ، أى توجد ا داخل فى مجموع ب .

(٦) أى حد من ا ما داخل فى باء مَّا ، يعنى توجد ب تشتمل على فصل تابع لألف .

(٧) حدٌ من أى ا داخل فى أى ب يعنى « أى فصل من ا وأى فصل من ب لهما جزء مشترك .

(٨) حدٌ من أى ا داخل فى باء ، يعنى أى فصل من ا له جزء مشترك مع حاصل الجمع المنطقى للباءات .

(٩) حدٌ من أى ا داخل فى باء ما ، يعنى يوجد ب يكون لكل ا معها جزء مشترك » .

(١٠) حدٌ من ألف يدخل فى كل ب ، يعنى حاصل الجمع المنطقى للألفات وحاصل الضرب المنطقى للباءات لهما جزء مشترك .

(١١) حدٌ من ألف يدخل فى أى ب ، يعنى إذا علمت أى ب فإنه يمكن إيجاد ا يكون لها مع ب جزء مشترك .

(١٢) حدٌ من ألف يدخل فى باء ، يعنى حاصلا الجمع المنطقيين للألفات والباءات لهما جزء مشترك .

(١٣) أى حدٌ من كل ا يدخل فى كل ب ، يعنى حاصل الضرب المنطقى للألفات يدخل فى حاصل الضرب المنطقى للباءات .

(١٤) أى حدٌ من كل ا يدخل فى باء ، يعنى حاصل الضرب المنطقى للألفات يدخل فى حاصل الجمع المنطقى للباءات .

(١٥) أى حدٌ من كل ا يدخل فى باء مَّا ، يعنى يوجد حد من حدود ب يكون حاصل الضرب المنطقى للألفات داخلاً فيه .

(١٦) حدٌ (أو حد مَّا) من كل ا يدخل فى كل ب يعنى حاصلا الضرب المنطقيين للألفات والباءات لهما جزء مشترك .

(١٧) حد (أو حدٌ مَّا) من كل ا يدخل فى باء يعنى حاصل الضرب المنطقى للألفات وحاصل الجمع المنطقى للباءات لهما جزء مشترك .

(١٨) حدّ مـًا من أى ا يدخل فى كل باء ، يعنى أى ا لها جزء مشترك مع حاصل الضرب المنطقى للباءات .

(١٩) حدّ من ألف مـًا يدخل فى أى ب، يعنى يوجد حد مـًا من حدود ا يكون لكل ب معه جزء مشترك .

(٢٠) حدّ من كل ا يدخل فى أى ب ، يعنى أى ب لها جزء مشترك مع حاصل الضرب المنطقى للألفات .

وتبين هذه الأمثلة أنه بينما يوجد فى الغالب لزوم متبادل بين القضايا المتناظرة المستخدم فيها أداة التنكير أو كلمة مـًا أو المستخدمة فيها كلمتا «أى» و« كل» إلا أن هناك حالات أخرى لا يوجد فيها هذا اللزوم المباشر . وبذلك تكون المعانى الخمسة التى بحثناها فى هذا الباب هى معان مختلفة بعضها عن بعض ، وأن الخلط بينها مما يؤدى إلى أخطاء محققة .

٦٢ – يتضح مما سبق أنه سواءً أكانت هناك طرق مختلفة للدلالة أم لم تكن ، فإن الأشياء المدلول عليها بالعبارات جميع الناس ، كل إنسان إلخ . . هى حقا متميزة عن بعضها . ونكون حينئذ محقين إذا قلنا إن الفرق كله واقع فى الأشياء ، وأن الدلالة هى ذاتها فى جميع الحالات . ومع ذلك فهناك مشكلات كثيرة صعبة متصلة بهذا الموضوع . وبوجه خاص لطبيعة الأشياء المدلول عليها . ف «جميع» الناس وهى التى سنطابق بينها وبين فصل الناس، تبدو لا إبهام فيها ، مع أنها تقع فى صيغة الجمع من الناحية اللغوية . ولكن المسألة ليست فى مثل هذه البساطة بالنسبة للحالات الأخرى: فقد يتسرب إلينا الشك فى أن الشيء المبهم قد دُلّ عليه بدون إبهام ، أو أن الشيء المحدد قد دل عليه بإبهام . خذ القضية « قابلت إنسانا » فمن المحقق ، ومما يلزم عن القضية ، أن الذى قابلت هو إنسان معين لا إبهام فيه . ويمكن التعبير عن هذه القضية بالاصطلاح الفنى المستخدم هنا بقولنا « قابلت إنسانا مـًا » ولكن الإنسان الواقعى الذي قابلته لا يكوّن جزءاً من القضية المذكورة، ولا يدل عليه بوجه خاص بالعبارة « إنسان مـًا»، وعلى

ذلك فالحادثة المادية التى وقعت ليس محكوماً بها فى القضية . أما المحكوم به فى القضية فهو مجرد أن واحدةً ما من فصل الأحداث المادية قد وقعت بالذات . فالجنس البشرى كله داخل فى هذا الحكم فلو أن أى إنسان قد عاش فى الماضى ، أوسيولد ، لم يوجد أوسوف يوجد لتغير معنى القضية . ويمكن وضع هذا فى لغة أدنى إلى المفهوم بقولنا : إذا عوضت الإنسان بأى من فصل التصورات التى تنطبق على الفرد الذى كان لى شرف لقائه ، فإن القضية تتغير ، ولو أن الفرد المذكور يكون مدلولا عليه كسابقه بالضبط . والذى يثبته هذا هو أنه لا ينبغى اعتبار «إنسان ما» دالاً فعلاً على زيد أو دالاً فعلاً على خالد ، وهكذا . فالمخلوقات البشرية على ممر العصور ذات صلة بكل قضية تدخل فيها عبارة إنسان ما ، والذى يدل عليه ليس كل إنسان على انفراد ، ولكن نوعاً مما اجتمع من جميع الناس. وهذا أوضح فى حالة «كل» و «أى» وأداة التنكير . وإذن فهناك شىء ما معين ومختلف فى كل من الحالات الخمس ويجب أن يكون شيئاً بوجه من الوجوه ولكنه يتميز بأنه مجموعة من الحدود مجتمعة بشكل خاص ، وهذا الشئ هو ما يُدل عليه بجميع الناس ، كل إنسان ، أى إنسان ، إنسان ، إنسان ما . وعناية القضايا بهذا الشىء الشديد التناقض حيث يستعمل التصور المقابل للدلالة عليه .

٦٣ – بقى علينا أن نبحث فى فكرة أداة التعريف « ال » . وقد أبرز «بيانو» الوجهة الرمزية لأداة التعريف وحصل على نتائج ذات فائدة كبرى فى حسابه التحليلى . ولكننا سنبحث فيها هنا من الناحية الفلسفية . فاستخدام التطابق ونظرية التعريف يتوقفان على فكرة أداة التعريف ، وهى بذلك لها أكبر الأهمية من الناحية الفلسفية .

وأداة التعريف « أل » فى حالة المفرد لا تستخدم إلا بالنسبة لفصل تصور ليس له إلا فرد واحد . فنحن نتكلم عن الملك ، الرئيس للوزارة ، وهكذا (على أن يكون مفهوماً أن ذلك يدل على معنى فى الوقت الحاضر) وفى مثل هذه الأحوال توجد طريقة للدلالة على حد معين مفرد بواسطة تصور . وهذه الطريقة لا تعطينا

إياها أى واحدة من ألفاظنا الخمسة . وبفضل هذه الفكرة تستطيع الرياضة أن تعرّف الحدود التى ليست بتصورات . وهذا مثل على الفرق بين التعريف الرياضى والتعريف الفلسفى . وكل حد هو الفرد الوحيد لفصل تصور ما ، وعلى ذلك ، فمن الناحية النظرية ، يكون كل حد قابلا للتعريف ما لم نكن قد استخدمنا نظاماً يكون فيه هذا الحد واحداً من المسلمات (مما لا يمكن تعريفه) . وإنه لمن المتناقضات العجيبة، التى تحير عقول أصحاب الرمزية ، أن التعاريف من الناحية النظرية إن هى إلا تقريرات لاختصارات رمزية غريبة عن العقل ، وموضوعة لمجرد الفائدة العملية . ومع ذلك فهذه التعاريف ، عند بناء الموضوع ، تحتاج إلى درجة كبيرة من الفكر وينطوى تحتها أحياناً بعض النتائج الهامة للتحليل . ويبدو أن هذه الحقيقة تجد لها تفسيراً فى نظرية الدلالة . فالشئ قد يكون حاضراً فى العقل دون أن نعرف أى تصور يكون هذا الشىء الحالة الخاصة للفردية منه . واكتشاف مثل هذا التصور ليس مجرد تحسين فى الاصطلاحات . والسبب فى هذا أنه بمجرد أن نجد التعريف يصبح من غير الضرورى للتفكير أن نتذكر الشىء المعرّف، ما دامت التصورات وحدها هى التى تدخل فى استنتاجاتنا . وفى لحظة الاكتشاف يظهر التعريف صحيحاً ، لأن الشىء الذى نريد تعريفه كان ماثلاً فى تفكيرنا . ولكن عند الاستنباط لا يكون صحيحاً ، وإنما يكون مجرد رمز لأن ما يحتاجه الاستنباط ليس الكلام عن هذا الشىء ولكن الكلام عن الشىء الذى يدل عليه التعريف .

وفى أغلب التعاريف التى ترد فعلاً فى الرياضة : المعرّف هو فصل من الكائنات ، وبذلك لا تظهر صراحة فكرة أداة التعريف « ال » . ولكن حتى فى هذه الحالة أيضاً نجد أننا فى الحقيقة نعرف الفصل الذى يحقق شروطاً معينة . وسنرى فى الباب التالى أن الفصل هو دائماً حد أو اتصال حدود ، ولا يمكن أن يكون تصوراً بالمرة . وعلى ذلك ففكرة أداة التعريف « ال » لازمة للتعاريف . ونلاحظ بصفة عامة أن كفاية التصورات للتعبير عن الأشياء تتوقف كلية

على الطريقة التى لا إبهام فيها التى يدل بها على حد واحد والتى تتم بواسطة أداة التعريف .

٦٤ — إن صلة الدلالة بطبيعة التطابق هامة وتساعد فى نظرى على حل بعض المسائل الصعبة . وليس من اليسير الإجابة على السؤال : هل التطابق علاقة أم لا ؟ وهل هناك تصور مثل هذا بالمرة ؟ فقد يقال إن التطابق لا يمكن أن يكون علاقة ، لأنه عندما يكون محكوماً به حقاً يكون عندنا حد واحد ، على حين يلزم لكل علاقة حدان . وقد يقول المعترض : فى الواقع لا يمكن أن يكون التطابق شيئاً بالمرة ، فواضح أن الحدين لا يمكن أن يكونا متطابقين ، ولا يمكن لحد أن يكون متطابقا ، وإلا فمع أى شىء هو متطابق ؟

ومع ذلك فالتطابق يجب أن يكون شيئاً ما . وقد نحاول أن ننقل التطابق من الحدود إلى العلاقات ، ونقول : إن حدين يكونان متطابقين من بعض الوجوه عندما تكون لهما علاقة معلومة بحد معلوم . ولكن علينا فى هذه الحالة أن نسلم إما أن هناك تطابقاً دقيقا بين حالتى العلاقة المعلومة ، أو أن الحالتين بينهما تطابق بمعنى أن لهما علاقة معلومة لحد معلوم . ولكن وجهة النظر الأخيرة تؤدى بنا إلى عملية لا تنتهى من النوع غير المقبول . وهكذا يجب أن نسلم بالتطابق . أما الصعوبة الخاصة بوجوب وجود حدين للعلاقة فيمكن ملافاتها بالإنكار التام لوجوب حدين حقا ، وينبغى أن يكون هناك دائما متعلق به ومتعلق ، ولكن ليس حتما أن يكونا مختلفين . وهما ليسا كذلك فى الحالات التى تثبت فيها المطابقة[١] .

وينشأ السؤال الآتى : لمَ كان من المفيد أن نثبت التطابق ؟ وهذا السؤال جوابه فى نظرية الدلالة . فإذا قلنا « إدوارد السابع هو الملك » فقد أثبتنا تطابقاً . والسبب فى أن هذا الحكم يستأهل الإثبات هو أنه فى إحدى الحالتين يدخل فعلاً الحد ، بينما فى الحالة الأخرى يحل تصور محله . (وسأتجاهل هنا أن الإدواردات تكوّن فصلا ، وأن الإدواردات السابقة تكون فصلا ذا حد

(١) انظر الباب التاسع بند ٩٥ ، فى الكلام على علاقة الحدود بذاتها .

واحد . أما إدوارد السابع فهو عمليا ، ولأنه ليس شكليا ، اسم علم) . ويحدث غالباً أن يحصل تصوران دالان ولا نجد ذكراً للحد ذاته كما فى القضية « البابا الحالى هو آخر الأحياء من جيله » . وعندما يعلم الحد ، فإن الحكم بتطابقه مع نفسه ولو أنه صحيح عديم الفائدة ، ولا نجده خارج كتب المنطق . ولكن عندما تدخل التصورات الدالة يصبح التطابق فى الحال ذا مغزى . وفى هذه الحالة تدخل علاقة بين التصور الدال والحد ، أو علاقة بين كل من التصورين الدالين ، وإن لم تكن هذه العلاقة مثبتة . ولكن « هو » (is فى الإنجليزية) » التى ترد فى مثل هذه القضايا لا تقرر بذاتها هذه العلاقة الزائدة ، بل تقرر التطابق البحت[١].

٦٥ — والخلاصة : فصل التصور المسبوق بواحد من الألفاظ الستة : « جميع » ، « كل » ، « أى » ، « أداة التنكير » ، « ما » ، أداة التعريف « ال » ، إذا دخل فى قضية فإن القضية بصفة عامة لا تكون حول التصور الذى يتكون من اللفظتين معاً ، ولكنها تكون حول شىء مختلف تماما عن هذا ، وهذا الشىء ليس فى العادة تصورا بالمرة ، ولكنه حد أو مركب من حدود . ويتضح هذا من أن القضايا التى تدخل فيها هذه التصورات هى قضايا كاذبة على العموم بالنسبة للتصورات ذاتها . وفى نفس الوقت فى الإمكان الكلام عن قضايا التصورات ذاتها بل وصياغة مثل هذه القضايا ، ولكنها لا تكون القضايا الطبيعية التى تنشأ باستخدام هذه التصورات فالقضية « أى عدد إما فردى أو زوجى » هى قضية

---

(١) لفظة « is » غامضة جداً ، ولا بد من العناية الشديدة عند النظر فى أمرها حتى لا تلتبس معانيها ، فهناك (١) المعنى الذى تثبت فيه الوجود ، كما فى قولنا « "A is" » . (٢) معنى التطابق (٣) معنى الحمل فى قولنا "A is human" (٤) المعنى الموجود فى قولنا « "A is a-man" (انظر هامش صفحة ١٠٤) وهو المعنى الشبيه جداً بالتطابق . وإلى جانب هذه المعانى هناك استعمالات أقل شيوعاً مثل "To be good is to be happy" حيث يكون المقصود علاقة من الأحكام ، وهذه العلاقة فى الواقع تؤدى حيث توجد إلى اللزوم الصورى . ولا ريب أن هناك معان أخرى لم تحصل عندى . انظر فى معنى « is »

De Morgan, Formal Logic, pp. 49-50.

طبيعية جدا ، على حين أن القضية « أى عدد هو اتصال متغير » فإنما هى قضية لا يجدها المرء إلا فى البحوث المنطقية . وفى هذه الحالات نقول إن التصور المذكور يدل . وقد اتفقنا على أن الدلالة علاقة محددة تماما. وهى ذاتها فى جميع الحالات الست ، وأنها هى طبيعة الشيء المدلول عليه والتصور الدال . وهى التى تميز الحالات المختلفة بعضها عن بعض . ولقد بحثنا مع بعض التفصيل فى طبيعة الأشياء المدلول عليها وفى الفروق بينها فى الحالات الخمس التى تكون فيها هذه الأشياء عبارة عن تجمعات من الحدود . والدراسة الكاملة تقتضى البحث كذلك فى التصورات الدالة . ولم نبحث فيما سبق الفرق بين المعنى الفعلى لهذه التصورات وبين طبيعة الأشياء التى تدل عليها . ولكنى لا أعرف أنه هناك ما يمكن أن يقال عن هذا أكثر من ذلك . وأخيراً بحثنا فى أداة التعريف أل ، وبينا أن هذه الفكرة أساسية لما تسميه الرياضة بالتعريف ، كما أنها أساسية كذلك لإمكان تحديد الحد تحديداً يقوم فقط على التصورات . وقد وجدنا أن الاستخدام الفعلى للتطابق ، وإن لم يكن معناه ، يتوقف على هذه الطريقة فى الدلالة على الحد الواحد . ومن هنا نسير إلى البحث فى الفصول ، وبذلك نتناول الموضوعات المتصلة بالصفات .

الباب السادس

الفصول

٦٦ — من أصعب المشكلات فى الفلسفة الرياضية وأعظمها أهمية أن نتمثل فى الذهن تمثلاً واضحاً المقصود بـ « الفصل » ، وأن نميز هذا المعنى عن سائر المعانى التى ترتبط به . وذلك أنه فضلا عن أن « الفصل » تصورٌ أساسى جدا ، فموضوعه يحتاج فى علاجه إلى غاية العناية والدقة ، بالنظر إلى مسألة التناقض التى سنناقشها فى الباب العاشر من هذا الكتاب . ولا بد لى من أجل ذلك أن أطلب من القارئ ألا ينظر إلى مجموع التمييزات الدقيقة بعض الشىء والواردة فيما بعد على أنها حذلقة فارغة .

وقد جرت العادة فى كتب المنطق على التمييز بين وجهتين من النظر هما الماصدق والمفهوم . أما الفلاسفة فقد تعودوا اعتبار المفهوم أكثر أساسيا ، على حين جرى العرف بأن الرياضة تبحث بوجه خاص فى الماصدق . ويقرر « كوتيراه » M. Couturat بوجه عام فى كتابه البديع عن « ليبنتز » أن المنطق الرمزى لا يمكن أن يبنى إلا على أساس الماصدق[1] . وقد كان يمكن أن نجد لرأيه ما يسوغه لو لم تكن ثمة فى الواقع إلا هاتان الوجهتان من النظر ؛ غير أن الحق هو أن هناك مواضع متوسطة بين المفهوم البحت والماصدق الخالص ، وفى هذه المناطق المتوسطة يقوم المنطق الرمزى . هذا إلى أن الفصول التى هى موضوع بحثنا لابد أن تتركب من حدود ، لا أن تكون محمولات أو تصورات ، إذ يجب أن يكون الفصل معينا حين تعطى حدوده ، ولكننا على وجه العموم سنجد كثيرا من المحمولات تصلح أن تتعلق بالحدود المعطاة دون غيرها . ولانستطيع

(١) La Logique de Leibniz, Paris. 1901, p.337.

بطبيعة الحال محاولة تعريف الفصل بالمفهوم على أنه فصل من المحمولات التى تتعلق بالحدود المعطاة دون غيرها ، حتى لا يقع تعريفنا فى دور . ولذلك لا يمكننا إلى حد مَّا مفاداة وجهة نظر الماصدق . ومن جهة أخرى إذا أخذنا بالماصدق الخالص فقد عرفنا الفصل بتعداد حدوده ، وفى هذه الحالة لن تسمح لنا هذه الطريقة بالبحث فى الفصول غير المتناهية كما يفعل المنطق الرمزى . لذلك يجب بوجه عام أن ننظر إلى الفصول التى تبحث فيها كأنها أشياء تدل عليها ، ومن هذا الوجه كان النظر إلى المفهوم ضروريا . وإلى هذا الاعتبار ترجع الأهمية العظمى لنظرية الدلالة . وسنأخذ أنفسنا فى هذا الباب من الكتاب بأن نبين بالدقة القدر الذى يتدخل فيه الماصدق والمفهوم على الترتيب فى التعريف وفى استخدام الفصول . كما أنه لا بد لنا خلال مناقشة الموضوع التوجه إلى القارئ أن يجعل فى باله أن كل ما نقوله ينطبق على الفصول المتناهية وغير المتناهية على حد سواء .

٦٧ — إذا كان شىء مَّا مدلولا عليه فى غير إبهام بتصور ، فسأتكلم عن التصور كتصور (أو فى بعض الأحيان متجوزا على أنه « أل » تصور للشئ الذى نتكلم عنه . ومن أجل ذلك كان لا بد من التمييز بين تصور الفصل وبين فصل التصور . وقد جرى العرف على تسمية « الإنسان » فصلا تصوريا ، غير أن الإنسان لا يدل فى استعماله العادى على أى شىء . ومن جهة أخرى فإن « الناس » و « جميع الناس » (وهو ما سأعتبره مرادفاً) يدل بالفعل ، وسأفترض أن ما يدلان عليه هو الفصل المؤلف من جميع الناس . على هذا يكون « الإنسان » هو فصل التصور ، و « الناس » (التصور) هو تصور الفصل ، والناس (الشىء الذى يدل عليه التصور « الناس ») هم الفصل . ولا ريب أنه مما يدعو إلى الاضطراب فى أول الأمر استعمال فصل التصور فى معانى مختلفة ، وحيث كنا فى حاجة إلى كثير من التمييزات فيبدو أننا لن نتمكن من تجنب تحميل اللغة أكثر مما تطيق عادة . وبعبارات الباب السابق يمكن القول بأن

الفصل هو الصلة العددية بين الحدود ، وهذه هى الدعوى التى نريد إثباتها .

٦٨ — لقد نظرنا فى الباب الثانى إلى الفصول على أنها مشتقة من أحكام ، أى على أن جميع الأشياء تحقق تقريراً ما مبهم الصورة تماماً . وسأناقش هذه المسألة مناقشة نقدية فى الباب الآتى ، أما فى هذا الباب فسنقنع بالبحث فى الفصول من جهة أنها مشتقة من محمولات ، دون أن نقطع برأى أكل حكم مكافىء لحمل أم لا . ونستطيع بعد ذلك أن نتخيل ضرباً من توالد الفصول يجرى فى المراحل المتوالية التى تشير إليها هذه القضايا النموذجية « سقراط إنسانى » و « سقراط له إنسانية » و « سقراط إنسان » و « سقراط واحد من الناس » . ويمكن أن نقول إن القضية الأخيرة دون سائر القضايا هى وحدها التى تشتمل صراحة على الفصل باعتبار أنه مكوِّن . ولكن كل قضية مركبة من موضوع ومحمول ينشأ عنها القضايا الثلاث المكافئة ، وبذلك ينشأ من كل محمول (بشرط أنه يمكن فى بعض الأحيان حمله) فصلٌ . وهذا هو توالد الفصول من وجهة نظر المفهوم .

ومن ناحية أخرى فإن الرياضيين حين يبحثون فيما يسمونه المجموع ، أو المجموعة ، أو أى لفظ آخر من هذا القبيل ، فمن المألوف وبخاصة حين يكون عدد الحدود الداخلة متناهيا أن ينظروا إلى الموضوع الذى يبحثونه (الذى هو فى الواقع فصل) على أنه معرفٌ بتعداد حدوده ، وربما يكون متكونا من حد واحد هو فى هذه الحالة الفصل . فالأمر هنا ليس أمر محمولات ودلالات ، بل أمر حدود ترتبط بواو العطف على المعنى الذى تدل عليه لفظة الواو بالعطف العددى . وعلى ذلك يكون زيد وعمرو فصلا ، ويكون زيد وحده فصلا . وهذا هو الأصل فى توالد الفصول من جهة الماصدق .

٦٩ — أفضل دراسة صورية للفصول موجودة بين أيدينا[1] هى تلك التى قام

(١) مع إغفال فريج Frege الذى سأناقشه فى الملحق .

بها « بيانو » ، غير أنه أغفل فى دراسته عدداً من التمييزات فى غاية الأهمية الفلسفية . ويُوحد « بيانو » بين الفصل وبين فصل التصور ، ولا أعتقد أنه فعل ذلك عن وعى تام : فعنده أن علاقة الفرد بفصله ، هى التى يعبر عنها بـ « هو » is a[1] ، وهو يرى أن القضية « ٢ هو عددٌ » قضية الحد فيها داخل تحت الفصل « عدد » . ومع ذلك فإنه يوحد بين تساوى الفصول أى اشتمالها على نفس الحدود ، وبين التطابق ، وهذا إجراء غير مشروع عندما ننظر إلى الفصل على أنه فصل التصور . فلكى ندرك أن الإنسان والماشى على قدمين عارى الريش ليسا شيئاً واحداً ، فليس من الضرورى أن نأخذ دجاجة وننزع عن هذا الطائر المسكين ريشه . أو فلنأخذ مثالا أقل تعقيداً ، فمن الواضح أن العدد الأولى الزوجى ليس مطابقا للعدد الصحيح بعد الواحد . وهكذا إذا وحدنا بين الفصل وبين فصل التصور ، فينبغى أن نسلم بأن فصلين قد يكونان متساويين دون أن يكونا متطابقين . ومع ذلك فمن الواضح أنه حين يوجد فصلان متساويان فثمة شىء من التطابق بينهما ، لأننا نقول إنهما «نفس» الحدود . وعلى ذلك هناك شىء مّا لا شك فى اشتراكه عند تساوى فصلين تصوريين ، ويبدو أن هذا الشىء هو الأجدر أن يسمى الفصل . دع مثال الدجاجة المنتوفة الريش جانباً ، تجد أن أى شخص يقول عن فصل الماشى على قدمين عارى الريش أنه «بعينه» فصل الناس ، وأن فصل الأعداد الأولية الزوجية هو بعينه فصل الأعداد الصحيحة بعد الواحد . وعلى ذلك فلا ينبغى أن نطابق بين الفصل و بين فصل التصور ، أو نعتبر أن «سقراط إنسان» قضية مُعَبِّرَةٌ عن علاقة فرد بالفصل الذى هو جزئى له . ويترتب على ذلك نتيجتان (سنثبتهما بعد قليل) يمنعان من الاقتناع الفلسفى ببعض النقط فى مذهب « بيانو » الصورى . وأولى النتيجتين

---

(١) فى اللغة الأجنبية الرابطة Copula هى فعل الكينونة to be فى الانجليزية و être فى الفرنسية ، وليس فى العربية رابطة ، وقد وضع المناطقة لفظة « هو » بدلها ، وبذلك تكون القضية المصرح فيها بهو ثلاثية . [المترجم] .

أنه لايوجد مايسمى بالفصل الصفرى ، ولو أنه توجد فصول تصورية صفر . والنتيجة الثانية أن الفصل إذا كان ذا حد واحد فينبغى أن يطابق بينه ، على عكس ما جرى عليه عرف « بيانو » ، وبين ذلك الحد الواحد . ومع ذلك فلن أقترح تغيير استعمال « بيانو » أو رموزه بناءً على أى نقطة مما أثرته ، على العكس إنى أراها أدلة ينبغى على المنطق الرمزى ، فيما يختص بالرموز ، أن تكون عنايته بالفصول التصورية أولى من عنايته بالفصول .

٧٠ – لقد رأينا أن الفصل ليس محمولا ، ولا فصلا تصوريا ، لأن محمولات مختلفة وفصولا تصورية مختلفة قد تتفق مع فصل بعينه . وكذلك الفصل ، على الأقل فى أحد معانيه ، متميز عن الكل المؤلف من حدوده ، لأن كل الحدود إنما هو شىء فى جوهره واحد ، على حين أن الفصل عندما يكون له حدود كثيرة هو ، كما سنرى فيما بعد ، هذا الضرب عينه الذى نخبر فيه عن الكثير . وغالبا ما نجد اللغة تجرى على التمييز بين الفصل ككثير ، وبين الفصل ككل ، مثل : المكان والنقط ، الزمان واللحظات ، الجيش والجند ، البحرية والبحارة ، مجلس الوزراء والوزراء ، وهذه كلها أمثلة توضح ذلك التمييز . إن المقصود من الكل ، على معنى المجموعة البحتة التى نتكلم عنها فى هذا الصدد ، ليس دائما كما سنجد فيما بعد قابلا للتطبيق حيث يكون المفهوم من الفصل ككثير منطبقا (انظر الباب العاشر) . وفى هذه الحالات لا يجب أن يُستعمل الفصل على أنه هو نفسه موضوع منطقى واحد[1] ، ولو أن الحدود يمكن القول إنها تندرج تحت الفصل . ولكن هذه الحالة لا تنشأ أبداً عندما يمكن أن يتولد الفصل من المحمول . وهكذا نستطيع فى الوقت الحاضر أن نبعد هذه المشكلة المعقدة من أذهاننا . وللحدود المكونة للفصل ككثير ولو أن لها ضرباً من الوحدة ، إلا أنها أقل مما يحتاج إليه الفصل ككل . الواقع أن فى هذه

(١) ليست الكثرة من الحدود موضوعاً منطقياً حين يحكم عليها بعدد ، ومثل هذه القضايا ليس لها موضوع واحد بل موضوعات كثيرة . انظر آخر بند ٧٤ .

الحدود من الوحدة ما يكفى أن يجعلها كثرة ، ولكن ليس فى هذه الوحدة ما يكفى أن يمنع الكثرة من البقاء كثرة . وثمة سبب آخر للتمييز بين الكل وبين الفصول ككثرة ، هو أن الفصل كواحد قد يكون واحداً من حدود الفصل ككثرة ، كما هى الحال فى « الفصول واحدة بين فصول » (وهذا يكافئ من ناحية الماصدق « الفصل هو فصل تصور ») أما الكل المركب فلا يمكن أبداً أن يكون أحد مكوناته .

٧١ – يمكن أن يعرف الفصل إما بالماصدق وإما بالمفهوم ، نعنى أننا قد نعرف نوع الشيء الذى هو الفصل ، أو نوع التصور الذى يدل على الفصل : وهذا هو المعنى الدقيق للتقابل بين الماصدق والمفهوم ، فى هذا المجال . ولكن ولو أن المعنى يمكن تعريفه بهذه الطريقة الثنائية ، إلا أن الفصول الخاصة ما عدا ما كان منها متناهيا لا يمكن تعريفها إلا بالمفهوم ، كالحال فى الأشياء التى تدل عليها هذه المعانى أو تلك . وعندى أن هذا التمييز هو تمييز نفسانى بحت : أما من الناحية المنطقية فإن التعريف بالماصدق يبدو منطقبا على الفصول غير المتناهية على حد سواء ، غير أنه من الناحية العملية لا يمكننا محاولة ذلك ، لأن الأجل يحول بيننا وبين بلوغ غرضنا من هذه المحاولة المرجوة. يبدو إذن أن الماصدق والمفهوم من الناحية المنطقية يقفان على قدم المساواة . وسأبدأ بالكلام عن وجهة النظر الماصدقية .

عندما نعتبر الفصل معرفاً بتعداد حدوده ، فالأقرب إلى الطبيعى أن يسمى مجموعة . وسأصطنع مؤقتا هذا الاسم لأنه لن يقضى فى هذا الأمر ، نعنى أتكون الأشياء التى يدل عليها فصولا حقاً أم لا . وأعنى بالمجموعة ما يفهم من « ا و ب » أو « ا و حـ » أو أى تعداد آخر لحدود معينة . وتُعرف المجموعة بذكر الحدود الموجودة فى الواقع ، وتربط «الواو» بين حدودها . وقد يبدو أن «الواو» تمثل الطريق الأساسى لربط الحدود ، وهذا الطريق بالذات جوهرى إذا شئنا أن نحصل على نتيجة من تقرير عدد خلاف الواحد . ولا تفترض المجموعات الأعداد ما دامت

تنشأ من مجرد ضم الحدود معاً بواو العطف : ولكنها إنما تفترض الأعداد فى تلك الأحوال الخاصة حيث تكون حدود المجموعة ذاتها أعداداً مفروضة . وثمة صعوبة نحوية يجب التنبيه عليها وقبولها ، ما دمنا لا نجد طريقة أخرى لمفاداتها . فالمجموعة نحوياً فى صيغة المفرد ، على حين أن ا و ب ، ا و ب و حـ إلخ هى فى جوهرها جمع . وتنشأ هذه الصعوبة النحوية من الحقيقة المنطقية (التى سنناقشها بعد قليل) وهى أن كل ما هو كثير بوجه عام يكون كلا واحداً ، فلا سبيل لنا إلى حل هذه الصعوبة باختيار اصطلاح أفضل .

و « بولزانو » Bolzano هو الذى أبرز أهمية فكرة «الواو»(١) . يقول « بولزانو » إنه لكى نفهم اللامتناهى " يجب أن نرجع إلى تصور من أبسط التصورات فى أذهاننا حتى نصل إلى اتفاق فيما يختص باللفظة التى نستعملها فى الدلالة على ذلك التصور ، وهو الذى يقابل واو العطف ، تلك الرابطة التى إذا وجب أن تبرز بالوضوح الذى نريده ، فى كثير من الأحوال لتحقيق الأغراض الرياضية والفلسفية على السواء ، أعتقد من الأفضل التعبير بهذه الألفاظ : نظام (Inbegriff) من أشياء معينة أو كل يتكوّن من أجزاء معينة . ولكننا يجب أن نضيف إلى ذلك أن أى شيء فرضناه ا يمكن أن يرتبط فى نظام مع أى ب ، حـ ، ء . . . أخرى ، أو (إذا تكلمنا بدقة أكثر) أنها تكون نظاما يقوم بذاته(٢) ؛ ويمكن أن تنشأ عنه حقيقة على قدر كثير أو قليل من الأهمية بشرط أن كل مجموعة من ا ، ب ، حـ ، ء . . . تمثل فى الواقع شيئا مختلفا ، أو ألا تكون أى هذه القضايا « ا هى نفس ب ، و ب هى نفس حـ ، و حـ هى نفس ء ، ألخ ، صادقة . لأنه إذا كانت مثلا ا هى نفس ب فمن غير المعقول أن نتكلم عن نظام من الأشياء هو ا ، ب " .

والفقرة السابقة ولو أنها جيدة إلا أنها تُغْفل عدة تمييزات نرى أنها ضرورية .

---

(١) Paradoxien die Unendlichen, Leipzig, 1854 (2nd ed., Berlin, 1889, 83)

(٢) أى أن الجمع بين ا وبين ب ، حـ ، د . . . تكون نظاماً .

فليس فيها أولا وقبل كل شيء تمييز بين الكثير وبين الكل الذى يتركب منه . وثانيا لم يلحظ فيها فيما يبدو أن طريقة التعداد لا تنطبق عمليا على الأنظمة غير المتناهية . وثالثا ، وهذه نقطة مرتبطة بالنقطة الثانية ، ليس فى عبارة الفقرة السابقة أى ذكر للتعريف بالمفهوم، ولا معنى الفصل . وما يعنينا هو التمييز إن وجد بين الفصل وبين المجموعة من جهة ، وبين الكل المتكون من المجموعة من جهة أخرى . ويحسن بنا أن نمضى أولا فى الفحص عن معنى «الواو» .

كل شيء يمكن أن يقرره عدد متناه فيما عدا الصفر أو الواحد يمكن أن يقال عنه بوجه عام إنه كثير ، ويمكن القول بأن الكثير هو ما كانت صورته على الدوام هذه الصورة : « ا و ب و حـ و . . . » . فحن نجد هنا أن كلا من ا ، ب ، حـ . . . واحد ، وهى جميعا مختلفة . ويبدو أن القول بأن ا واحد هو نفس القول بأن ا ليس كهذه الصورة « $ا_1$ و $ا_2$ و $ا_3$ و . . . » . ويبدو أن قولنا ا ، ب ، حـ . . . هى كلها مختلفة إنما تفيد شرطا بالنسبة للرموز : يجب أن يكون معلوماً أن « ا و ا » لا معنى لها ، فالتعدد مفهوم من استعمال الواو ، ولا حاجة بنا إلى النص على ذلك بوجه خاص .

وقد يمكن اعتبار الحد ا الذى هو واحد كأنه حالة خاصة لمجموعة ، نعنى لمجموعة من حد واحد . وبذلك تفترض مقدما كل مجموعة مركبة من كثرة عدة مجموعات كل منها واحد : أى أن ا ، ب تفترض مقدماً ا وتفترض مقدما ب . وبالعكس تفترض مقدماً بعض المجموعات المركبة من حد واحد كثرة ، وهى المجموعات المركبة . مثال ذلك « ا يختلف عن ب » واحد ، ولكنها تفترض مقدماً ا والاختلاف و ب . إلا أنه لا يوجد تماثل فى هذا الصدد لأن المفروضات النهائية لأى شيء هى دائما حدود بسيطة .

ويمكن أن يرتبط كل زوج من الحدود بغير استثناء بالطريقة التى نشير إليها بقولنا ا و ب ؛ وإذا لم يكن لا ا ولا ب كثرة ، كان ا و ب اثنين . قد يكون ا و ب أى شيئين متصورين ، أى موضوعين ممكنين للفكر ، قد

يكونان نقطتين أو عددين أو قضيتين صادقتين أو كاذبتين ، حادثتين أو شخصين ، وعلى الجملة أى شىء يصلح أن يعد . ولا نزاع فى أن الملعقة والعدد ٣ ، أو الغول والمكان ذو الأربعة الأبعاد ، اثنان . وعلى ذلك فلا ينبغى أن يُفرض أى قيد على ا و ب ، فيما عدا أن أى واحد منهما يكون كثيرا . ومن الضرورى ملاحظة أن ا و ب لا يجب أن تكون موجودة ، ولكنهما كأى شىء يمكن ذكره يجب أن يكون لهما كون . والتمييز بين الكون والوجود مهم[1] ، توضحه عملية العد أحسن توضيح . ذلك أن ما يقبل العد فلابد أن يكون شيئا ما ، ويجب بكل تأكيد أن يكون ، ولو أنه لايحتاج بأى حال إلى أن يتصف بصفة الوجود . صفوة القول لا نطلب من حدود المجموعة سوى أن يكون كل حد شيئاً ما .

ونستطيع الآن أن نسأل هذا السؤال : ما المقصود بـ ا و ب ؟ أيعنى ذلك شيئاً أكثر من تجاور ا و ب ؟ أى هل تشمل أى عنصر أعلى من ا وأعلى من ب ؟ هل «الواو» تصور منفصل يقع إلى جانب ا و ب ؟ ولكل إجابة عن هذه الأسئلة اعتراضات. فأول كل شىء لا يمكن أن تكون الواو فيما نفترض تصوراً جديدا إذْ لو كانت كذلك لوجب أن تكون ضرباً من العلاقة بين ا و ب ، وفى هذه الحالة تكون ا و ب قضية ، أو على الأقل تصور قضية ، فتكون بذلك واحدة لا اثنتين . وفضلا عن ذلك فلو كانا تصوران ، فهما اثنان ولا حاجة لتصور متوسط ليجعلهما اثنين ، وبذلك تكون « الواو » لامعنى لها . ومع ذلك فمن الصعب التمسك بهذه النظرية . ولنبدأ فنقول إنه يبدو من المجازفة الذهاب إلى أن أى لفظة تخلو من المعنى . فنحن حين نستعمل لفظة « الواو » لا يبدو أننا نتمتم مجرد أنفاس عاطلة ، بل ثمة فكرة ما يبدو أنها تقابل اللفظ . ومن جهة أخرى يظهر أن هناك ضرباً من الربط يتضمنه الواقع من أن ا و ب اثنان ، وليس هذا صحيحاً عن أى واحد منهما على حدة . عندما نقول « ا و ب أصفران » يمكن

---

(١) هذا التمييز بين الكون Being والوجود existence من وضع المؤلف ، وقد ذكره لا لأند فى قاموسه الفلسفى . [المترجم] .

أن نضع بدلا من هذه القضية أن « ا أصفر » و « ب أصفر » ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل مثل ذلك بالقضية « ا و ب اثنان » ؛ على العكس « ا واحد » و « ب واحد » . يحسن إذن فيما يبدو أن نعتبر الواو معبرة عن ضرب محدد فريد من الربط ، ليست علاقة ، وليست ربطا بين ا و ب فى كل ، وإلا كان واحداً . وهذا الضرب الفريد من الربط هو الذى سنسميه فيما بعد جمع الأفراد . ومن المهم ملاحظة أن هذا الربط ينطبق على الحدود ، ولا ينطبق على الأعداد إلا لكونها حدوداً . وعلى ذلك نقول مؤقتاً إن ١ و ٢ اثنان ، أما ١ و ١ فلا معنى لها .

أما فيما يختص بالمقصود من الربط الذى يدل عليه الواو ، فهذا المقصود لا يتميز عما سميناه من قبل بالعطف العددى ، ونعنى بذلك أن ا و ب هو ما يدل عليه تصور الفصل الذى يكون ا و ب أفراده الوحيدين . وإذا كان ى فصل التصور الذى تكون قضاياه « ا هى ى » و « ب هى ى » صادقتين ، وتكون سائر قضاياه الأخرى من نفس الصورة كاذبة » ؛ إذن « جميع الياءات » هى تصور الفصل الذى تكون حدوده هى ا و ب . وهذا المعنى يدل على الحدين ا و ب مرتبطين بطريقة معينة ، وأن « ا و ب » هما الحدان المرتبطان بتلك الطريقة . وبذلك يكون « ا و ب » الفصل ، ولكنه متميز عن فصل التصور ، وعن تصور الفصل .

ومع ذلك فإن مفهوم الواو لا يدخل فى معنى الفصل ، لأن الحد المفرد فصلٌ ولو أنه ليس عطفا عدديا . فإذا كان ى فصل تصور ، وكانت قضية واحدة فقط من صورة « س هى ى » صادقة ، إذن « جميع الياءات » تصورٌ يدل على حد مفرد ، وهذا الحد هو الفصل الذى تكون « جميع الياءات » تصوره . وهكذا فإن ما يبدو جوهريا للفصل ليس المفهوم من « الواو » بل ما يدل عليه تصور الفصل . وهذا يجرنا إلى وجهة نظر المفهوم للفصول .

٧٢ — لقد اتفقنا فى الباب السابق على عدم وجود طرق مختلفة للدلالة وإنما توجد فقط أنواع مختلفة من التصورات الدالة وما يوازيها من الأنواع المختلفة

للأشياء المدلول عليها . وناقشنا نوع الشيء المدلول عليه والذى يكوّن الفصل ؛ وعلينا الآن أن ننظر فى نوع التصور الدال .

إن اعتبار الفصول الناشىء عن التصورات الدالة أعم بكثير من الاعتبار الماصدقى وذلك من وجهين ، الأول أنه يسمح بما يستبعده الآخر «عمليا» ، أى قبول الفصول غير المتناهية ؛ والثانى أنه يسمح بإدخال التصور الصفرى للفصل . وقبل مناقشة هذه الأمور علينا أن نفحص مسألة منطقية بحتة على شيء من الأهمية .

إذا كان ى فصل تصور ، فهل التصور « جميع الياءات » قابل للتحليل إلى مُكَوِّنَيْه ، جميع و ى ، أو هو تصور جديد محدد بعلاقة معينة مع ى ، وليس أعقد من ى ذاته ؟ ولنبدأ بملاحظة أن جميع « الياءات » مرادفة لقولنا « الياءات » على الأقل تبعا للاستعمال الشائع للجمع ؛ فيرجع سؤالنا إذن إلى معنى الجمع . ولا شك أن لفظة «جميع» لها معنى محدد ، ولكن يبدو من المشكوك فيه جدا أنها تعنى أكثر من الإشارة إلى العلاقة . ذلك أن « جميع الناس » و « جميع الأعداد » تشترك فى هذه الحقيقة وهى أن لها علاقة مّا لفصل تصور هو الإنسان والعدد على التوالى ، ولكن يبدو من الصعب جدا عزل أي عنصر من الجمعية all - ness منهما ، اللهم إلا إذا اعتبرنا هذا العنصر مجرد الواقع من أنهما تصوران لفصلين . يبدو إذن أن « جميع الياءات » لا يصح تحليلها إلى جميع و ى ، وأن اللغة فى هذه الحالة كما فى غيرها مضللة . وتنطبق الملاحظة ذاتها على كل ، وأي ، وبعض ، وأحد[1] . وأل .

وقد يُظن أن الفصل ينبغى أن ينظر إليه لا على أنه مجرد عطف عددى للحدود ، بل على أنه عطف عددى يدل عليه تصور الفصل . ومع ذلك فلن يخدم هذا التعقيد أى غرض مفيد ، فيما عدا الاحتفاظ بالتمييز الذي ذهب إليه «بيانو» بين الحد المفرد وبين الفصل الذى لا يشمل إلا هذا الحد — وهو تمييز يسهل إدراكه حين يتطابق الفصل مع فصل التصور ، ولا يكون مقبولا من

(١) لفظة a هى أداة التنكير فى الإنجليزية ولا يوجد ما يقابلها فى اللغة العربية .

وجهة نظرنا للفصول . ومن الواضح أن العطف العددى المعتبر مدلولا به إما أن يكون نفس الشيء غير المعتبر ، أو أنه مركب من الدلالة والشيء المدلول عليه ، وليس هذا الشيء إلا ما نعنيه بالفصل .

أما فيما يختص بالفصول غير المتناهية ، مثل فصل الأعداد ، فلا بد من ملاحظة أن التصور « جميع الأعداد » ولو أنه ليس بذاته مركبا تركيبا لا متناهيا إلا أنه يدل على موضوع مركب تركيبا لا متناهيا . هذا هو السر العميق فى مقدرتنا على معالجة موضوع اللانهاية . ولو وُجد تصور مركب تركيبا لا متناهيا فلن يكون فى مقدور العقل البشري أن يستوعبه . أما المجموعات اللامتناهية فنظراً لفكرة الدلالة فقد يمكن بحثها دون إدخال أى تصور ذي تركيب لا متناه . وينبغى أن نأخذ فى بالنا هذه الملاحظة عند مناقشة موضوع اللانهاية فى الأجزاء الأخيرة من هذا الكتاب ، ولو ذهبت عن بالنا فسنجد جواً سحريا يجعل النتائج التى نحصل عليها تبدو مشكوكا فيها .

٧٣ – وتتصل بالفصول الصفرية صعوبات عظيمة، وبوجه عام بفكرة اللاشيء . ومن الواضح أن ثمة تصوراً هو اللاشيء ، وفى بعض المعانى أن اللاشيء هو شيء ما . والواقع أن هذه القضية : « اللاشيء ليس لا شيء » فى الإمكان ولا ريب تأويلها بحيث تكون صادقة – وهذه نقطة ينشأ عنها التناقض الذي ناقشه أفلاطون فى محاورة السوفسطائى . أما فى المنطق الرمزى فالفصل الصفرى هو ذلك الذى ليس له حدود على الإطلاق، ومن الضروري من الناحية الرمزية إدخال مثل هذه الفكرة . وعلينا الآن أن ننظر أيمكن تجنب المتناقضات التى تنشأ نشأة طبيعية مما سبق .

ومن الضرورى أن ندرك تماما أول كل شيء من أن تصوراً مّا قد يدل، ولو أنه لا يدل على شيء ، وهذا يحدث عندما تكون هناك قضايا يحدث فيها ذلك التصور المذكور ، ولا تدور تلك القضايا حول ذلك التصور ، بل تكون جميع مثل تلك القضايا كاذبة . أو قل إن التفسير السابق هو أول خطوة نحو

تعليل التصور الدال الذى لا يدل على شىء . ومع ذلك فليس هذا تفسيراً كافيا . خذ مثلا هذهالقضية « الغيلان[1] حيوانات» أو« الأعداد الأولى الزوجية ما عدا ٢ أعداد » ، فيظهر أن هاتين القضيتين صادقتان ، ويبدو أنهما لا تتعلقان بالتصورات الدالة بل بما تدل عليه هذه التصورات : ومع ذلك فها هنا استحالة ، لأن التصورات المذكورة لا تدل على شىء ما . يقول المنطق الرمزى إن هذه التصورات تدل على الفصل الصفر ، وأن القضايا المذكورة تقرر أن الفصل الصفر تشمله فصول أخرى . إلا أنه من وجهة نظر الماصدق الدقيقة عن الفصول والتى ذكرناها فيما سبق ينتهى الفصل الذى ليس له حدود إلى لا شىء على الإطلاق : لأن ماكان مجرد جمع للحدود لايمكن أن يقوم إذا ارتفعت جميع الحدود . ليس لنا إذن إلا أن نلتمس تفسيرا آخرللفصول ، أو نبحث عن طريقة نستغنى بها عن الفصل الصفر .

ويمكن إصلاح التعريف الناقص الذى ذكرناه عن التصور الدال دون أن يدل على شىء على النحو الآتى : فقد رأينا أن جميع التصورات الدالة فرع من فصول التصورات ، وإذا كان ا فصل تصور ،كانت « س هى ا » دالة القضية . ولن تدل التصورات الدالة المرتبطة بـ ا على شىء إلا عندما تكون « س هى ا » باطلة من جهة قيمة س . فهذا هو التعريف الكامل للتصور الدال الذى يدل على شىء ، وفى هذه الحالة سنقول إن ا فصل تصور صفر ، وأن « جميع ا » تصور صفر لفصل . ليست هناك إذن حاجة إلى نشأة صعوبات فنية فى ظل مذهب مثل مذهب «بيانو» فصوله التى يسميها فصولا هى فى الحقيقة فصول تصورات . أما عندنا فلا تزال أمامنا مشكلة منطقية حقة باقية .

وقد يمكن بسهولة تفسير هذه القضية « الغيلان حيوانات » على سبيل اللزوم الصورى بأن معناها « س غول يلزم عنه أن س حيوان لجميع قيم س » . ولكننا حين بحثنا فى الفصول قد افترضنا أن القضايا المشتملة على جميع أو أى

---

(١) Chimeara كائن خرافى ، وترجمناه بالغول فى العربية لهذا السبب .

أو كل ولو أن فصولها متساوية نتيجة اللزوم الصورى إلا أنها متميزة عنها وتنشأ منها أفكار تحتاج إلى مناقشة مستقلة . وفى حالة الغيلان من السهل استبدال وجهة نظر المفهوم البحتة التى بمقتضاها يكون ما يقرر فى الواقع عبارة عن علاقة بين محمولات ، وفى الحالة المذكورة تكون صفة الحيوان جزءاً من تعريف الصفة خرافية . ومرة أخرى من الواضح أننا بصدد قضية يلزم عنها أن الغيلان حيوانات ، ولكنها ليست نفس القضية – والواقع فيما يختص بهذه الحالة ليس اللزوم متبادلا . ويمكن بالسلب أن نعطى ضرباً من التفسير الماصدقى فنقول : لا شىء مما يدل عليه الغول لا يدل عليه حيوان . ولكن هذا التفسير غير مباشر جدا . صفوة القول يبدو من الأصوب استبعاد القضية أصلا مع استبقاء القضايا الأخرى المتعددة التى تكون مكافئة لها إذا كانت الغيلان موجودة . سيشعر المناطقة الرمزيون الذين جربوا فائدة القول بالفصل الصفر أن هذه الوجهة من النظر رجعية . غير أنى لست معنيا فى الوقت الحاضر بمناقشة ما ينبغى عمله فى الحساب التحليلى المنطقى حيث يظهر لى أن ما جرى عليه العمل هو الأفضل ، بل الحقيقة الفلسفية المتصلة بالفصل الصفر . خلاصة القول إنه من بين مجموعة التفسيرات المتكافئة ذات الصيغ المنطقية الرمزية ، يعجز صنف التفسيرات المذكورة فى الباب الحاضر والتى تعتمد على الفصول الواقعية إذا كنا بصدد فصول التصورات الصفر على أساس عدم وجود فصل صفر بالفعل .

ولعلنا نعود الآن إلى النظر فى هذه القضية : « لا شىء ليس لا شىء » . وهى قضية من الواضح أنها صادقة . ومع ذلك فإنها إذا لم تعالج بعناية أصبحت مصدر نقائض نعجز عن حلها . ذلك أن «لا شىء » تصورٌ دال لا يدل على شىء . والتصور الدال ليس بالطبع لا شىء ، نعنى لا يُدَل عليه بنفسه . وهذه القضية التى تبدو مغرقة فى التناقض لا تعنى أكثر مما يأتى : لا شىء ، وهو التصور الدال ، ليس لا شىء ، أى ليس ما يدل بذاته . ولا يستتبع ذلك بأى حال وجود فصل صفر بالفعل : إذ لا يسمح فقط إلا بفصل التصور

الصفر وتصور الفصل الصفر .

وهنا نجد أنفسنا بإزاء صعوبة جديدة ، ذلك أن تساوى فصول التصورات كجميع العلاقات المنعكسة reflexive، والمماثلة ، والمتعدية transitive، يشير إلى مطابقة مضمرة ، أى أنه يشير إلى أن لكل فصل تصور مع حد معين علاقةً توجد كذلك بين جميع فصول التصورات المتساوية وبين ذلك الحد — من جهة أن هذا الحد يختلف باختلاف ضروب فصول التصورات المتساوية ، ولكنه واحد بالنسبة للأفراد المتعددين لضرب واحد من فصول التصورات المتساوية . ويوجد هذا الحد فى الفصل المقابل، وذلك فى جميع فصول التصورات التى ليست صفرا ، ولكن أين يمكننا أن نجده فى فصول التصورات الصفر؟ وثمة إجابات متعددة لهذا السؤال يمكن اصطناع أى واحد منها . فنحن إذ نعلم الآن ما الفصل ، فقد يمكن اتخاذ الحد الذى نريده فصل جميع فصول التصورات الصفر ، أو جميع دوال القضايا الصفر . وليست هذه فصولا صفرا ، بل فصولا حقيقية . لها مع الفصول التصورات الصفر نفس العلاقة . فلو شئنا الحصول على شىء يشبه ما سميناه فى مكان آخر بالفصل ، إلا أنه يقابل فصول التصورات الصفر ، فسنجد أنفسنا مضطرين حيثما كان ذلك ضروريًّا (كالحال فى عد الفصول) إلى إدخال حد يتطابق مع فصول التصورات المتساوية ، وأن نستبدل حيثما كان فصل فصول التصورات المساوى لفصل تصورٍ معلوم بالفصل المقابل لفصل التصور ذاك . ولو أن الفصل المقابل لفصل التصور يبقى أساسيا من الناحية المنطقية لكننا لا نحتاج إلى استعماله بالفعل فى رموزنا . والواقع ، فإن الفصل الصفر هو بنحو مّا شبيه بالعدد غير المُنْطَق فى الحساب : فلا يمكن تفسيره بنفس المبادئ كغيره من الفصول . وإذا شئنا أن نقدم تفسيرا يشبه ذلك فى مكان آخر ، فيجب أن نستبدل بالفصول أشياء أخرى أكثر تعقيدا — وفى الحالة التى نحن بصددها بعض الفصول المرتبطة بعلاقة مشتركة . وسيكون الغرض من هذا الإجراء فنيا قبل كل شىء ، غير

أن الفشل فى فهم هذا الإجراء سيؤدى إلى صعوبات مستعصية فى تفسير الرمزية . ويحدث باستمرار إجراء شبيه جدا بهذا فى الرياضة ، مثال ذلك كل تعميم للعدد . ولم تُفَسر أى حالة حدث فيها هذا التعميم تفسيرا صحيحا فيما أعرف سواء من الرياضيين أو من الفلاسفة . وحيث كنا سنصادف الكثير من الأمثلة فى خلال هذا الكتاب فلا داعى للوقوف عند هذه النقطة فى الوقت الحاضر ، فيما عدا التنبيه على حالة واحدة ممكنة من سوء الفهم . ليس ثمة دور يؤخذ من الكلام السالف ذكره عن الفصل الصفر ، لأن المعنى العام عن الفصل حين يوضع أولا يؤدى إلى ما يسمى بالوجود ، ثم رمزياً بعد ذلك لا فلسفياً ، تحل محله فكرة فصل من فصول التصورات المتساوية ، وعندئذ نجد أنه فى هذه الصورة الجديدة ينطبق على ما يناظر فصول التصورات الصفر . ما دام هذا المناظر هو الآن ليس صفرا . ويوجد بين الفصول البسيطة وفصول التصورات المتساوية ارتباط الواحد بالواحد ، ويسقط فى حالة وحيدة هى فصل فصول التصورات الصفر والذى لا يناظره أى فصل صفر . وهذه الحقيقة هى السر فى جميع هذا التعقيد .

٧٤ — وعلينا الآن أن نناقش بطريقة أولية إلى حد ما مسألة أساسية جدا فى فلسفة الحساب وهى : هل نعتبر الفصل المتواطئ الحدود واحداً أو كثيراً ؟ لو أخذنا الفصل مساوياً ببساطة للعطف العددى « ا . ب . حـ ، إلخ » فقد يبدو من الواضح أنه كثير . ومع ذلك فمن الضرورى أن نتمكن من عد الفصول وكأن كلا منها واحدا . وهذا ما نفعله عادةً حين نتكلم عن فصل « مّا »[1] . وهكذا يظهر أن الفصول تكون واحدة من جهة ، وكثيرة من جهة أخرى .

وقد نميل إلى مطابقة الفصل ككثير والفصل كواحد ، مثال ذلك جميع الناس والجنس البشرى . وعلى الرغم من ذلك فحيثما كان الفصل مشتملاً على أكثر من حد واحد فيمكن إثبات أن مثل تلك المطابقة غير مقبولة .

---

(١) فى الأصل a class ، بالتنكير . [المترجم] .

فتصور الفصل إذا كان دالا على الفصل كواحد فليس هو ذاته أى واحد من تصور الفصل الذى يدل عليه ، وبمعنى آخر فصول جميع الحيوانات العاقلة والتى تدل على الجنس البشرى كحد واحد مختلفة عن الناس هو الحد الذى يدل على الناس ، أى على الجنس البشرى ككثير . أما إذا كان الجنس البشرى مطابقا للناس ، فيترتب على ذلك أن كل ما يدل عليه أحدهما فلا بد أن يدل عليه الآخر ، وبذلك تستحيل التفرقة المذكورة . وقد نميل إلى استنتاج أن التمييز الذى عقده «بيانو» ، بين الحد وبين الفصل الذى حده الوحيد هذا الحد، يجب أن نتمسك به على الأقل فى حالة أن يكون الحد المذكور فصلا .[١] ولكنى أعتقد من الأصوب أن ننتهى إلى تمييز مطلق بين الفصل ككثير وبين الفصل كواحد ، وأن نذهب إلى أن الكثير كثير فقط وليس أيضاً واحدا . وقد يتطابق الفصل كواحد مع المجموع المركب من حدود الفصل ، مثال ذلك فى حالة الناس ، الجنس البشرى يكون الفصل كواحد .

ولكن أيمكننا الآن تجنب ذلك التناقض الذى كنا نخشاه دائما ، نعنى وجود شيء لا يمكن أن يتخذ موضوعاً منطقيا ؟ أما أنا شخصيا فلست أدرى أى سبيل للكشف عن تناقض محكم فى هذه الحالة . ففى حالة التصورات كنا بصدد شيء واحد ، وكان ذلك واضحاً ، أما فى هذه الحالة فنحن بإزاء مركب قابل فى أساسه للتحليل إلى وحدات . ففى مثل هذه القضية « ا و ب اثنان » لا يوجد موضوع منطقى ، لأن الحكم لا يدور على ا ولا على ب ، ولا على المجموع المركب منهما ، بل يقوم فقط وبدقة على ا و ب . ومن هذا قد يبدو أن الأحكام لا يلزم أن تكون منصرفة إلى موضوعات مفردة ، بل قد تنصرف إلى موضوعات كثيرة ، وهذا يرفع التناقض الذى نشأ فى حالة التصورات من استحالة الحكم عليها إلا إذا تحولت إلى موضوعات . ولما كانت هذه

(١) هذه النتيجة وصل إليها فريج بالفعل من حجة مماثلة – انظر . Archiv für syst Phil. I, p. 444. وراجع الملحق .

الاستحالة غير موجودة هنا . لم ينشأ التناقض الذى كنا نخشاه .

٧٥ ــ وقد نسأل كما توحى بذلك المناقشات السابقة عن الأمر فى الأشياء التى يدل عليها قولنا : إنسان . كل إنسان. بعض الناس. وأى إنسان، أتكون هذه الأشياء واحداً أو كثيرا ، أو لا هذا ولا ذاك ؟ أما النحو فيعاملها جميعا معاملة الواحد . ولكن الاعتراض الطبيعى على هذا الاعتبار هو : أى واحد ؟ لا شك أنه ليس سقراط ، أو أفلاطون ، أو أى شخص آخر معين . أفيمكن أن نستخلص من ذلك أن أحداً ليس مدلولا عليه ؟ أو نستخلص أن كل واحد مدلول عليه ، وهذا يصدق فى الواقع على هذا التصور : « كل إنسان » . والذى أعتقده هو أن الواحد مدلول عليه فى كل حالة ، ولكن ذلك باستغراق متواطئ . فقولنا : أى عدد ليس ١ أو ٢ ، ولا أى عدد آخر معين . ومن أجل ذلك من السهل أن نستنتج أن أى عدد ليس أى عدد بالذات ، وهى قضية ولو أنها تظهر لأول وهلة متناقضة إلا أنها نشأت فى الواقع من إبهام لفظة « أى » ، ونعبر عنها بدقة أكثر حين نقول : « أى عدد ليس عددا مّا بالذات » . ومع ذلك فهناك ألغاز فى هذا الباب لم أعرف حتى الآن كيف أحلها .

وتبقى صعوبة منطقية تخص طبيعة الكل المركب من جميع الحدود فى فصل . وثمة قضيتان يبدو أنهما بيّنتان بذاتهما : (١) الكلان المركبان من حدود مختلفة يجب أن يكونا مختلفين . (٢) الكل المركب من حد واحد فقط هو ذلك الحد الواحد . ويترتب على ذلك أن الكل المركب من فصل معتبر كأنه حد واحد هو ذلك الفصل المعتبر كأنه حد واحد . وينطبق بناء على ذلك مع الكل المركب من حدود الفصل . غير أن هذه النتيجة تتناقض مع أول مبدأ بيّن بذاته فرضناه . والجواب فى هذه الحالة ليس مع ذلك صعبا ، ذلك أن أول المبدأين لا يكون صدقه عاماً إلا حين تكون جميع الحدود التى يتركب الكلان منها بسيطة . ثم أى كل إذا كان مشتملا على أكثر من جزأين فى الإمكان تحليله بطرق كثيرة . وتكون الأجزاء الناشئة عن ذلك مختلفة

باختلاف طرق التحليل بشرط ألا نمضى فى التحليل إلى غير نهاية . وهذا يثبت أن مجموعات مختلفة من الأجزاء قد يتركب منها نفس الكل ، وبذلك تنحل صعوبتنا .

٧٦ – ويجب أن نقول شيئا عن العلاقة بين الحد وبين الفصل الذى يكون فرداً من أفراده ، وعن العلاقات المتعددة المرتبطة بذلك . وسنسمى إحدى هذه العلاقات المرتبطة ε . وسيكون لها دور أساسى فى المنطق الرمزى . ومع ذلك فالأمر متروك لاختيارنا فى اتخاذ أى العلاقتين واعتباره أساسياً من الناحية الرمزية .

من الناحية المنطقية العلاقة بين الموضوع والمحمول هى العلاقة الأساسية التى يُعبر عنها قولنا : « سقراط إنسانى » – وهى علاقة كما رأينا فى الباب الرابع غريبة من جهة أن المتعلق relatum لا يمكن اعتباره حداً فى القضية . وأول علاقة تنشأ عن هذه هى تلك التى تجرى فى هذه العبارة : « سقراط له إنسانية » وهى التى تتميز بأن العلاقة فيها حد . ويأتى بعدذلك : « سقراط إنسان » . وهذه القضية المعتبرة كعلاقة بين سقراط وبين التصور إنسان هى تلك التى يعدها « بيانو » أساسية ، والرمز الذى يضعه وهو ε يعبر عن العلاقة "is a" بين سقراط وإنسان . والمعبر عنها بقولنا فى العربية « هو »[1] . وما دمنا نستعمل فصول التصورات محل الفصول فى رموزنا فلا اعتراض على الإجراء السابق . ولكن إذا أعطينا ε هذا المعنى . فلا ينبغى أن نفترض أن رمزين يمثلان فصلى تصورين متساويين . فهما معاً يمثلان شيئاً واحداً بالذات . ولنرجع إلى العلاقة بين سقراط والجنس البشرى ، أى بين حد وفصله المعتبر ككل ، وهذا هو الذى يعبر عنه بقولنا : « سقراط ينتمى إلى الجنس البشرى » . فهذه العلاقة قد يمكن أن يمثلها الرمز ε . ومن الواضح أن الفصل ما دام كثيرا . ما عدا

---

(١) فى المنطق القديم تسمى العلاقة رابطة . ويلاحظ أن القضية فى اللغة العربية تكون الرابطة مضمرة ، وإذا صرح بها قيل « سقراط هو إنسان » ، أما الرابطة فى اللغة الإنجليزية فهى فعل الكينونة ولذلك يقال Socrates is a man ولذلك لزم التنويه . (المترجم)

إذا كان ذا حد واحد . فلا يمكن من حيث هو كذلك أن يمثله حرفٌ واحد ، ومن ثم فني أى منطق رمزى ممكن لا يمكن للحروف التى تقوم مقام الفصول أن تمثل الفصول ككثير ، بل لا بد أن تمثل إما فصول التصورات ، أو الكلات المركبة من فصول ، أو أى أشياء أخرى مفردة مرتبطة بعضها ببعض . من أجل ذلك لا يمكن أن تمثل ε العلاقة بين الحد وفصله ككثير ، وإلا كان ذلك علاقة بين حد واحد وحدود كثيرة ، لا علاقة بين حدين كتلك التى نريدها. وهذه العلاقة يمكن أن نعبر عنها بقولنا : « سقراط واحد من الناس » . ولكن هذه العلاقة على أى حال لا يمكن أن تؤخذ على أنها تدل على معنى ε .

٧٧ — وهناك علاقة كانت قبل « بيانو » تكاد بالإجماع تختلط بالرمز ε ، هى علاقة الاستغراق بين الفصول كما هى الحال مثلا بين الناس والفانين . وهذه علاقة مشهورة من حيث إنها تقع فى الصورة التقليدية للقياس ، وكانت موضع نزاع بين المفهوم والماصدق ، وكثر حولها النقاش حتى أصبح من الغريب أن يبقى شيء يقال عنها . ويذهب التجريبيون إلى أن مثل هذه القضايا تدل على تعداد فعلى للحدود التى يشملها الفصل مع تقرير انتساب الحدود للفصل الذى يشملها . ويجب أن يعتبر التجريبيون ، فيما يلزم عن مذهبهم ، أن مسألة كون جميع الأعداد الأولية صحيحة مسألة مشكوك فى صحتها ما داموا لا يجرءون على القول بأنهم قد فحصوا جميع الأعداد الأولية عدداً عدداً . أما المعارضون لهم فقد ذهبوا على العكس منهم عادةً إلى أن المقصود هو علاقة كل وجزء بين المحمولات ، ولكن هذه العلاقة قد تحولت إلى الاتجاه المقابل عن العلاقة بين الفصول : أى أن المحمول المعرف للفصل الأكبر جزءٌ من من الأصغر . وتبدو هذه النظرة أقرب إلى القبول من الأخرى ، وحيثما وُجدت مثل هذه العلاقة بين المحمولات المعرفة ترتبت عليها علاقة الاستغراق . ومع ذلك فيمكن إثارة اعتراضين ، الأول أنه فى بعض حالات الاستغراق لا توجد مثل هذه العلاقة بين المحمولات المعرفة . والثانى أنه فى أى حالة فالمقصود

هو علاقة بين الفصول لا علاقة بين محمولاتها المعرفة . ويمكن بسهولة إثبات النقطة الأولى بالأمثلة . فالتصور « العدد الأولى الزوجى » لا يشمل هذا التصور وهو « عدد صحيح بين ١ ، ١٠ » كجزء داخل فى تكوينه ؛ والتصور « ملك إنجليزى قطعت رأسه » لا يشمل هذا التصور « الناس الذين ماتوا فى عام ١٦٤٩ » ؛ وهكذا فى أمثلة كثيرة واضحة . ويمكن الرد على ذلك بقولنا إنه ولو أن علاقة المحمولات المعرفة ليست علاقة كل وجزء إلا أنها شبيهة فى كثير أو قليل بعلاقة اللزوم ، وهى دائما تلك التى تعنيها فى الواقع قضايا الاستغراق .

وأعتقد أن مثل هذه النظرة تمثل ما يقوله أفضل أنصار المفهوم ، ولا يعنينى إنكار أن مثل هذه العلاقة المذكورة توجد دائما بين محمولات معرفة لفصلين يشتمل أحدهما على الآخر . ثم تبقى النقطة الثانية مما سبق ذكره صحيحة بالنسبة إلى أى تفسير بالمفهوم . ذلك أننا حين نقول إن الناس فانون ، فمن الواضح أننا نقول شيئاً مَّا عن الناس لا عن التصور « الإنسان » أو المحمول « إنسانى » . فالسؤال الذى نواجهه إذن هو ماذا نقوله بالضبط ؟

لقد ذهب « بيانو » فى طبعات سابقة من كتابه المسمى Formulaire إلى أن ما نقرره هو اللزوم الصورى أى « س إنسان يلزم عنه أن س فان » . ولا شك أن هذا متضمن ، ولكنى لا أستطيع إقناع نفسى بأنها القضية ذاتها ، إذ فى هذه القضية ، كما رأينا فى الباب الثالث ، من الجوهرى أن تأخذ س جميع القيم لا تلك فقط الخاصة بالناس . أما حين نقول : « جميع الناس فانون » فيبدو من الواضح أننا نتكلم فقط عن الناس لا عن جميع الحدود الأخرى المتخيلة . وقد يمكن من أجل بلوغ علاقة حقيقية للفصول اعتبار الحكم وكأنه حكم كل وجزء بين الفصلين المعتبر كل منهما كأنه حد واحد . أو لعلنا نستطيع أن نخلع على هذه القضية صورة ماصدقية بحتة بأن نجعل معناها كالآتى : «كل» « أو أى » إنسان فان . وتثير هذه القضية مسائل غاية فى الطرافة تخص نظرية الدلالة : إذ يبدو أنها تقرر تطابقا . ومع ذلك فمن

الواضح أن ما يدل عليه كل إنسان يختلف عما يدل عليه فان . وهذه الأسئلة على ما فيها من طرافة لا نستطيع المضى فى بحثها هنا . ويلزمنا فقط أن ندرك بوضوح ما هى القضايا المتعددة المتكافئة التى تنشأ عن تداخل فصل فى الآخر . والصورة الأكثر أهمية للرياضيات هى ولا شك تلك التى تتعلق باللزوم الصورى مما سنفرد له مناقشة جديدة فى الباب المقبل .

وعلينا أخيراً أن نتذكر أن الفصول يجب أن تشتق عن طريق هذه الفكرة ، وهى «مثل» من مصادر أخرى خلاف القضايا الحملية (ذات الموضوع والمحمول) وما يكافئها . وأى دالة قضية يكون فيها الحكم الثابت قائماً على حد متغير فيجب اعتبارها كما وضحنا فى الباب الثانى سبيلا إلى ظهور فصل من القيم تحققها ، ويحتاج هذا الموضوع إلى مناقشة مسألة الأحكام ، ولكن إحدى المتناقضات الغريبة الشأن والتى تستلزم العناية بالتمييز المقصود من الحديث فى هذا الباب قد يمكن المبادرة بذكرها فوراً .

٧٨ — معظم المحمولات العادية على خلاف سائر المحمولات لا يمكن أن تحمل على ذاتها، ولو أننا حين نستعمل المحمولات السلبية نجد كثيرا منها يصلح أن تحمل على ذاتها . وإحدى هذه الحالات، ونعنى بها قبول الحمل أو صفة كونها محمولا، ليست سلبية ، فقبول الحمل كما هو واضح أن يكون قادرا على الحمل، أى أن يكون محمولا على ذاته . ولكن معظم الأمثلة المشهورة سلبية ، كما نقول للاإنسانية هى لا إنسانى ، وهلمجرا . فالمحمولات التى لا تكون قادرة على الحمل على ذاتها ليست بناءً على ذلك إلا طائفة من جملة المحمولات ، ومن الطبيعى أن نفترض أنها تكون فصلا له محمول معرف . فإذا كان الأمر كذلك فلنفحص عن هذا المحمول المعرف أينتمى إلى الفصل أم لا ، فإذا كان منتميا للفصل فليس يقبل الحمل على ذاته إذْ ذلك خاصة الفصل المميزة له . أما إذا لم يقبل الحمل على ذاته فلن ينتمى إلى الفصل الذى هو بالنسبة إليه المحمول المعرف مما يناقض الفرض السابق . ومن جهة أخرى إذا لم يكن منتميا للفصل

الذى هو له المحمول المعرف ، فلن يكون قابلا للحمل على ذاته ، أى أنه ليس أحد تلك المحمولات ، ويترتب على ذلك أنه ينتمى إلى الفصل الذى هو له المحمول المعرف — وهذا يناقض الفرض مرة أخرى . فالتناقض يلزم عن كلا الفرضين . وسأعود إلى الحديث عن هذا التناقض فى الباب العاشر ، ولم أتكلم عنه الآن إلا لأبين أنه لا يحتاج فى تمييزه إلى دقة عميقة .

٧٩ — وخلاصة ما ذكرناه من مناقشة للموضوع طالت بعض الشىء هى أن الفصل فى رأينا لا بد أن يفسر جوهريا بالماصدق ، فإما أن يكون حدا واحدا ، وإما أن يكون من ذلك الضرب من التأليف بين الحدود حين ترتبط بهذه الأداة وهى «الواو» . إلا أنه من الناحية العملية لا النظرية لا يمكن أن تنطبق هذه الطريقة الماصدقية البحتة إلا على الفصول المتناهية . فجميع الفصول متناهية كانت أم غير متناهية يمكن الحصول عليها كأشياء تدل عليها فصول التصورات فى صيغة الجمع — مثل الناس ، الأعداد ، النقط ، ألخ . وحين بدأنا القول بالمحمولات ميزنا نوعين من القضايا النموذج لهما : « سقراط إنسانى » و « سقراط له إنسانية » ، فالأولى تستعمل « إنسانى » كمحمول ، والثانية كحد لعلاقة . ومع أن هاتين القضيتين فى غاية الأهمية منطقيا إلا أنهما تهمان الرياضة كما تهتم بغيرهما من مشتقاتهما . ثم بدأنا من إنسانى فميزنا (١) فصل التصور إنسان الذى يختلف اختلافا يسيرا ، إن اختلف ، عن إنسانى (٢) التصورات المتعددة الدالة مثل « جميع الناس » و « كل إنسان » ، « أى إنسان » ، « إنسان » و « إنسان مَّا » (٣) الأشياء التى تدل عليها هذه التصورات . وقلنا إن التصور الذى يدل عليه قولنا جميع الناس يسمى الفصل ككثير ، بحيث يسمى جميع الناس تصور الفصل (٤) الفصل كواحد ، أى الجنس البشرى . وحصلنا أيضاً على تصنيف للقضايا المتصلة بسقراط يعتمد على التمييزات المذكورة ويكاد يوازيها . (١) « سقراط هو إنسان »[1] ينطبق تقريباً إن لم يكن تماماً على قولنا

---

(١) Socrates is a man

« سقراط له إنسانية » . (٢) « سقراط هو إنسان »[1] قضية تعبر عن التطابق بين سقراط وواحد من الحدود التى يدل عليها المحمول إنسان (٣) « سقراط واحد من الناس » قضية تثير صعوبات ناشئة عن كثرة الناس (٤) « سقراط ينتمى للجنس البشرى » هى القضية الوحيدة التى تعبر عن العلاقة بين الفرد وفصله ، وتأخذ الفصل كواحد لا ككثير طبقا لما تتطلبه إمكانية العلاقة . وذكرنا أن الفصل الصفر الذى ليس له حدود خرافة ، على الرغم من وجود فصول تصورية صفر . وقد ظهر من خلال المناقشة أنه على الرغم من أى بحث رمزى يجب أن ينظر إلى حد كبير فى الفصول التصورية والمفهوم ، فإن الفصول والماصدق من الناحية المنطقية أكثر أساسية لمبادئ الرياضة ، ويمكن اعتبار هذه النتيجة ممثلة لجوهر مقصودنا من هذا الباب .

---

(١) Socrates is a man

الباب السابع

دوال القضايا

٨٠ – حاولنا فى الباب السابق أن نبين نوع الشىء الذى يسمى الفصل ، ثم اعتبرنا الفصول على أنها مشتقة من القضايا الحملية وذلك لأسباب تتعلق بمناقشة الموضوع . ولم يؤثر ذلك فى نظرتنا إلى فكرة الفصل ذاته ، ولكننا إذا تمسكنا بها فقد تقيد إلى حد كبير تعميم الفكرة . والأغلب أنه من الضرورى اعتبار الفصل شيئا لا يعرف بواسطة القضية الحملية ، وتفسير هذه الضرورة نجده فى نظرية الأحكام ، والإشارة بقولنا « مثل » .

أما الفكرة العامة عن الحكم ، فقد سبق شرحها عند الكلام على اللزوم الصورى ؛ أما فى هذا الباب فسنفحص فحصا نقديا عن مجالها وشرعيتها ، كما سنفحص عن صلتها بالفصول وبـ «مثل » . وهذا الموضوع زاخر بالصعوبات وسأعرض المذاهب التى أنوى الدفاع عنها على الرغم من أن ثقتى بصوابها محدودة .

وقد يبدو لأول وهلة أن فكرة «مثل » مما يقبل التعريف ، فقد جرى «بيانو» بالفعل على تعريف هذه الفكرة بالقضية الآتية : « كل س مثل س هى ا فهى الفصل ا » . وبصرف النظر عن اعتراضات أخرى تدرك لأول وهلة فإننا نلاحظ أن الفصل الذى حصلنا عليه بقولنا «مثل» هو الفصل الحقيقى مأخوذا من ناحية الماصدق ككثير ، على حين أن ا فى القضية « س هى ا » ليست الفصل بل فصل التصور . ولذلك كان من الضرورى صورياً إذا كان علينا قبول طريقة بيانو أن نضع بدلا من « كل س مثل كذا وكذا » الفصل التصورى الحقيقى « س مثل كذا وكذا » وهو الذى يمكن اعتباره حاصلا من المحمول

« مثل كذا وكذا » ؛ أو الأولى أن نقول « فى حالة كون س مثل كذا وكذا » . وهذه الصورة الأخيرة ضرورية ، لأن كذا وكذا دالة قضية تشمل س . ولكن حتى مع إجراء هذا التصحيح الصورى البحت فيبقى أن « مثل » يجب فى الأغلب أن توضع قبل هذه القضايا كقولنا س ع ا حيث تكون ع هى علاقة معينة و ا حد معين . ولا نستطيع رد هذه القضية إلى الصورة « س هى اَ » دون استعمال « مثل » ، لأننا إذا سألنا عن اَ ماذا يجب أن تكون، فالجواب هو : اَ يجب أن تكون بحيث يكون لكل حد من حدودها لا غير تلك العلاقة ع إلى ا . ولنضرب أمثلة عن الحياة اليومية : أبناء إسرائيل فصل مُعرفٌ بعلاقة معينة مع إسرائيل ، ولا يمكن أن يعرف الفصل إلا إذا كان للحدود هذه العلاقة . ويمكن القول على وجه التقريب إن « مثل » تكافىء « الذى »[1] ، وتقوم مقام المعنى العام من تحقيق دالة القضية . غير أننا نستطيع الذهاب أبعد من ذلك فنقول : إذا فرضنا فصلا هو ا فلا نستطيع أن نعرف بحدود ا فصل القضايا « س هى ا » لقيم س المختلفة . ومن الواضح أن ثمة علاقةً بين كل من هذه القضايا وبين س التى تقع فيها ، وأن العلاقة المذكورة محددة حين تكون ا معينة . ولنسم العلاقة ع ، فيكون أى شىء متعلق به بالنسبة إلى ع فهو قضية من الصنف « س هى ا » ؛ ولكن هنا معنى « مثل » قد استعمل من قبل. ثم إن العلاقة ع ذاتها إنما يمكن أن تعرف على أنها العلاقة التى تقوم بين « س هى ا » وبين س لجميع قيم س ، ولكنها لا تقوم بين أى زوجين آخرين من الحدود . وهنا تظهر « مثل » مرة أخرى. ونحب أن نذكر أن النقطة الهامة بوجه خاص فى هذه الملاحظات هى عدم قبول دوال القضايا للتعريف . فإذا سلمنا بهذه الأمور أمكن بسهولة تعريف المعنى العام للدوال ذات القيمة الواحدة . وكل علاقة كثير بواحد ، أى كل علاقة فيها لمتعلق به معين referent متعلق relatum واحد فقط ، فإنها تعرِّف دالة ، ذلك أن المتعلق هو دالة المتعلق به

---

(١) Who or which

التى تعرفها العلاقة المذكورة . ولكن حيث تكون الدالة قضية فإن المعنى الناشىء عن ذلك يكون مفروضاً من قبل فى الرمز بحيث لا يمكن تعريفه بهذا الرمز دون الوقوع فى دور ، لأن التعريف العام للدالة المذكور من قبل قد استخدم كذلك دوال القضايا . أما فى حالة القضايا التى من هذا الصنف« س هى ا » ، فلو سألنا ما القضايا التى من هذا الصنف فلا جواب إلا أن نقول : « جميع القضايا التى يقال فيها عن حد ما إنه ا »،وهنا يظهر ثانياً المعنى المطلوب تعريفه .

٨١ – هل يمكن للعنصر اللامُعَرَّف المتضمن فى دوال القضايا أن يتطابق مع حكم ، وكذلك مع معنى كل قضية تشتمل على حكم معين ، أو مع حكم ينسب إلى كل حد ؟ وعندى أن البديل الوحيد لذلك هو قبول المعنى العام لدالة القضية نفسه على أنه لا يمكن تعريفه . وهذا لا شك أفضل سبيل يحقق أغراضنا الصورية . أما فلسفيا فالمعنى يظهر لأول وهلة قابلا للتحليل ، وعلينا أن نفحص عن هذا المظهر أخادع هو أم لا .

لقد رأينا عند مناقشة الأفعال فى الباب الرابع أن القضية حين تحلل تماما إلى أجزائها البسيطة فإن هذه الأجزاء إذا ركبت معاً فلا تعيد تكوينها . وقد نظرنا كذلك فى تحليل غير تام للقضايا إلى موضوع وحكم ، ورأينا أن هذا التحليل لا يهدم القضية كثيرا . حقاً إن مجرد وضعنا موضوعاً بجوار حكم لا يكوِّن قضية ، ولكن ما يلبث الحكم أن يقال بالفعل على الموضوع حتى تعود القضية إلى الظهور . والحكم هو كل ما يبقى من القضية بعد حذف الموضوع ، ويبقى الفعل فعلا يقال ولا ينقلب اسم فاعل . أو على أى حال يحتفظ الفعل بتلك العلاقة الغريبة التى لا يمكن تعريفها مع الحدود الأخرى من القضية مما يميز العلاقة المتعلقة من نفس العلاقة حين ننظر إليها نظرا مجردا . هذه الفكرة من الحكم ما مداها وما شرعيتها هى التى سنقوم الآن بفحصها . هل يمكن اعتبار كل قضية حكما له صلة بأى حد داخل فيها ، أو أنه لا بدّ من وجود قيود لصورة القضية وللطريقة التى يكون الحد داخلا فيها ؟

فى بعض الحالات البسيطة من الواضح أن تحليل القضية إلى موضوع وحكم أمرٌ مشروع ، فنى قولنا « سقراط إنسان » يمكننا ببساطة تمييز سقراط وما يقال عليه ، ويجب أن نسلم دون تردد أن الشيء نفسه قد يقال على أفلاطون أو أرسطو. وهكذا يمكننا اعتبار فصل من القضايا يشمل هذا الحكم ، وهذا هو الفصل الذى عدده النموذجى يُمَثَّل بقولنا : « س هو إنسان » . ولا بد من ملاحظة أن الحكم يجب أن يظهر كحكم لا كحد . مثال ذلك: « أن يكون المرء إنسانا هو أن يتعذب » قضية تحتوى على نفس الحكم، ولكنه قد استعمل كحد ، وهذه القضية لا تنتمى إلى الفصل الذى نبحث فيه . أما فى حالة القضايا التى تقرر علاقة ثابتة مع حد ثابت فإن التحليل يبدو كذلك غير منكور. مثال ذلك: ما طوله أكثر من ياردة، حكم محدد تماما. ويمكننا النظر فى فصل القضايا التى يحصل فيها هذا الحكم والتى ستمثلها دالة القضية « س طولها أكثر من ياردة » . وفى مثل هذه العبارات كقولنا : « الثعابين التى طولها أكثر من ياردة » يظهر الحكم واضحا جدا ، لأنه يرجع هنا صراحة إلى موضوع متغير، ولا ينسب إلى أى موضوع معين. وعلى ذلك إذا كانت ع علاقةً ثابتة و ا حداً ثابتاً ، كانت . . . ع ا حكما معينا تماما (وضعنا نقطا قبل ع إشارةً إلى المكان الذى يجب أن يوضع فيه الموضوع حتى تتم القضية) . وقد يشك فى أمر القضية العلاقية أيمكن اعتبارها حكماً تختص بالمتعلق . وعندى أن هذا ممكن ما عدا فى حالة القضايا الحملية ، ومع ذلك فيحسن تأجيل هذه المسألة إلى أن نناقش العلاقات[1] .

٨٢ – وثمة مسائل أكثر صعوبة يجب أن ننظر الآن فيها . هل مثل هذه القضية : « سقراط إنسان فسقراط فان » أو « سقراط له زوجة فسقراط له أبٌ » حكم يقال على سقراط أو لا ؟ مما لا شك فيه أننا إذا استبدلنا متغيراً بسقراط لحصلنا على دالة قضية . الواقع أن صدق هذه الدالة لجميع قيم المتغير

(١) انظر بند ٩٦ .

هو الحكم فى اللزوم الصورى المناظر الذى لا يقرر كما يظن لأول وهلة علاقة بين دالتى قضيتين . وقد كان غرضنا إذا أمكن تفسير دوال القضايا بواسطة الأحكام ، ومن أجل ذلك إذا استطعنا تحقيق هذا الغرض فيجب أن تكون القضايا السالفة الذكر أحكاماً تختص بسقراط . ومع ذلك فثمة صعوبة كبيرة جدا فى اعتبارها كذلك . فنحن نحصل على الحكم من القضية بمجرد حذف أحد حدودها . ولكننا حين نحذف سقراط نحصل على « . . . إنسان . . . فان » . فى هذه الصيغة من الضرورى حين نعيد القضية أن يحل نفس الحد فى الموضوعين اللذين تشير النقط فيهما إلى ضرورة الحد . ولا يهم أى حد نختاره ولكن يجب أن يكون متطابقا فى الموضوعين . ومع ذلك فلا أثر يظهر لهذا الطلب الضرورى فى الحكم الذى يجب أن يكون ، ولا أثر يمكن أن يظهر ما دام كل ذكر للحد الذى سنضعه فهو بالضرورة محذوف . حين نضع س لتحل محل المتغير ، فإن الحد الذى سندخله يتعين بتكرار الحرف س ، ولكن فى الصورة الحكمية لا يمكن الحصول على مثل هذه الطريقة . ومع ذلك فقد يبدو لأول وهلة من العسير إنكار أن القضية المذكورة تخبرنا واقعا « عن » سقراط ، وأن نفس الواقع صادق عن أفلاطون ، أو مربى البرقوق ، أو العدد ٢ . مما لا ريب فيه أننا لا نستطيع إنكار أن : « أفلاطون إنسان فأفلاطون فان » هى من وجه أو من آخر نفس دالة أفلاطون ، كالحال فى القضية السابقة عن سقراط . والتأويل الطبيعى لهذه العبارة هو أن لإحدى القضيتين مع أفلاطون نفس العلاقة التى للأخرى مع سقراط . ولكن هذا التأويل يحتاج إلى أننا لا بد أن نعتبر الدالة المذكورة للقضية معرفة بواسطة علاقتها بالمتغير . ومع ذلك فإن مثل هذه النظرة تحتاج إلى دالة قضية أكثر تعقيداً من تلك التى نبحث فيها . إذا مثلنا « س إنسان يلزم عنها أن س فان » بقولنا φ س فإن النظرة المذكورة تذهب إلى أن φ س هى الحد الذى له مع س العلاقة ع ، حيث تكون ع هى علاقة معينة . والتعبير الصورى لهذه النظرة هو كما يأتى :

لجميع قيم س ، ص « ص مطابقة φ س » تكافىء قولنا « ص له العلاقة ع مع س » . ومن الواضح أن هذا لا يصلح تفسيراً ما دام فيه من التعقيد أكثر مما يفسره . وقد يبدو من ذلك أنه لعل للقضايا صورةً معينة ثابتة تعبر عنها هذه الحقيقة ، وهى أنها حالات لدالة قضية معينة مع عدم إمكان تحليل القضايا إلى عامل ثابت وآخر متغير . وهذه وجهة نظر غريبة وصعبة ، لأن ثبات الصورة فى جميع الحالات الأخرى تُرد إلى ثبات العلاقات ، أما الثبات الداخل هنا فمفروض من قبل فى معنى ثبات العلاقة ، ولا يمكن من أجل ذلك تفسيره بالطريقة المألوفة .

وأظن أن النتيجة ذاتها تستخلص من حالة المتغيرين . وأبسط مثال لهذه الحالة هو س ع ص ، حيث تكون ع علاقة ثابتة ، و س و ص متغيران مستقلان . ويبدو من الواضح أننا بصدد دالة قضية لمتغيرين مستقلين ، فليس ثمة صعوبة فى إدراك معنى فصل جميع القضايا من صورة س ع ص . ويدخل هذا الفصل — أو على الأقل يدخل جميع أفراد الفصل الصادقة — فى معنى فصول المتعلقات بها والمتعلقات بالنسبة لـ ع ، وهذه الفصول نسلم بها دون تردد فى مثل هذه الألفاظ مثل : الآباء والأبناء ، السادة والعبيد ، الأزواج والزوجات ، وأمثلة أخرى لا حصر لها من الحياة اليومية ، وكذلك فى المعانى المنطقية مثل المقدمات والنتائج . الأسباب والمسببات . وما إلى ذلك . فجميع مثل هذه المعانى تقوم على فصل القضايا التى من طراز س ع ص حيث تكون ع ثابتة و س و ص متغيرين . ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان اعتبار س ع ص قابلة للتحليل إلى حكم ع مختص بـ س و ص وذلك لسبب كاف فى ذاته هو أن هذه النظرة تهدم جهة العلاقة ، نعنى وجهتها من س إلى ص ، تاركة إيانا مع ضرب من الحكم متماثل بالنسبة إلى س و ص ، مثل : « العلاقة ع تقوم بين س و ص » . الواقع أنه متى عُلِمت علاقة وعلم حداها فثمة قضيتان ممكنتان متميزتان . فإذا أخذنا ع نفسها حكما ، فإنها تصبح حكماً مبهما :

فعند وضع الحدين يجب إذا شئنا تجنب الإبهام أن نقرر ما الحد المتعلق به وما الحد المتعلق . قد يحق لنا اعتبار . . . ع ص حكما كما شرحنا من قبل ، غير أن ص هنا قد أصبح ثابتا . وقد نمضى بعد ذلك فى تغيير ص معتبرين فصل الأحكام . . . ع ص لقيم مختلفة ا ص ، ولكن هذه العملية لا تبدو متطابقة مع تلك التى يشير إليها التغير المستقل ا س ، ص فى دالة القضية س ع ص . وفضلا عن ذلك فإن العملية المقترحة تحتاج إلى تغيير عنصر فى الحكم، هذا العنصر هو ص فى . . . ع ص ، وهذا المعنى هو فى نفسه معنى جديد وصعب .

ويتصل بهذا الصدد نقطة غريبة جوهرية فى الأغلب فى الرياضة الفعلية ، وهى نقطة تنشأ من اعتبار علاقة الحد بنفسه . ولتكن دالة القضية س ع س التى فيها ع عبارة عن علاقة ثابتة ، فإن مثل هذه الدوال نحتاج إليها عند النظر فى مثل هذه الأمثلة : فصل المنتحرين ، أو العصاميين . أو كذلك عند النظر فى قيم المتغير الذى يكون مساويا لدالة معينة لنفسه ، وهذه كثيراً ما تكون ضرورية فى الرياضة العادية . وفى هذه الحالة يبدو من الواضح إلى أقصى حد أن القضية تشتمل على عنصر يفقد حين يحلل إلى حد هو س وحكم هو ع . وهنا نعود ثانيةً إلى ضرورة قبول دالة القضية على أنها أساسية .

٨٣ — وهناك نقطة صعبة تنشأ من تغير الصور فى قضية مَّا . وليكن مثلا جميع القضايا من الصنف ا ع ب حيث يكون ا ، ب حدين ثابتين، وتكون ع علاقة متغيرة ، فلا يظهر هناك أى سبب للشك فى أن فصل التصور « العلاقة بين ا ، ب » مشروع . ولا سبب للشك فى وجود فصل مناظر ، ولكن هذا يحتاج إلى قبول دوال القضايا من مثل ا ع ب ، والتى هى فضلا عن ذلك كثيراً ما يُحتاج إليها فى الرياضة الفعلية ، كالحال مثلا فى حساب عدد علاقات كثير بواحد ، والتى تكون متعلقاتها والمتعلقات بها فصولا معينة . ولكن إذا كان لا بد للمتغير أن يكون ذا مجال غير مقيد ، كما نحتاج عادة ،

فمن الضرورى التعويض بدالة القضية « ع علاقة يلزم عنها ا ع ب » . ففى هذه القضية نجد أن اللزوم الحاصل مادى وليس صوريا . ولو كان اللزوم صوريا فلن تكون القضية دالة ع بل تكون مكافئة للقضية (الكاذبة بالضرورة) وهى : « جميع العلاقات تصل بين ا ، ب » . وبوجه عام نتعرض للبحث فى بعض القضايا مثل « ا ع ب يلزم عنها ع بشرط أن تكون ع علاقة » ، ونرغب فى تحويل هذه القضية إلى لزوم صورى. فإذا كانت Φ (ع) قضية لجميع قيم ع، فإن غرضنا يتحقق بوضع « إذا كانت ع علاقة ، يلزم عنها ا ع ب، إذن Φ (ع) » . فهنا ع يمكن أن تأخذ جميع القيم[1] . و« إذا » و« إذن» لزوم صورى، أمَّا ما يلزم عنهما فلزوم مادى . وإذا لم تكن Φ (ع) دالة قضية، بل قضية فقط عندما تحقق ع دالة Ψ (ع). حيث تكون Ψ (ع) قضية لازمة عن « ع علاقة » لجميع قيم ع ، فإن لزومنا الصورى يمكن أن يوضع فى هذه الصيغة : « إذا كانت ع علاقة يلزم عنها ا ع ب ، إذن لجميع قيم ع ، Ψ (ع) يلزم عنها Φ (ع) » ، حيث يكون كل من اللزومين الفرعيين ماديين . أما فيما يختص باللزوم المادى : « ع علاقة ، يلزم عنها ا ع ب » فهذه دائماً قضية ، على حين ا ع ب إنما تكون قضية حين تكون ع علاقة . ولن تصدق الدالة الجديدة للقضية إلا عندما تكون ع علاقة تصل بين ا و ب . أما إذا لم تكن ع علاقةً ، فالمقدم كاذب ، والتالى ليس قضية ، وبناءً على ذلك يكون اللزوم كاذبا . وعندما تكون ع علاقة لا تصل بين ا و ب ، فالمقدم صادق ، والتالى كاذب ، وبناءً على ذلك يكون اللزوم أيضاً كاذباً . وإنما يكون اللزوم صادقاً حين يكون المقدم والتالى صادقين معاً . وهكذا عندما نعرف فصل العلاقات التى تصل بين ا و ب فالطريق الصحيح صوريا هو تعريفها باعتبار أنها القيم التى تحقق « ع علاقة يلزم عنها ا ع ب » — وهو لزوم مع أنه يشتمل على متغير إلا أنه ليس صوريا بل ماديا ، من جهة أنه

(١) يجب وضع معنى آخر (خلاف القضية) لقولنا ا ع ب إذا لم تكن ع علاقة .

لا يتحقق إلا ببعض قيم ع الممكنة . وفى اصطلاح « بيانو » المتغير ع فى هذه القضية حقيقى وليس ظاهريا .

والمبدأ العام المستعمل هو : إذا كانت Φ س إنما هى قضية فقط لبعض قيم س ، إذن « ” Φ س يلزم عنها Φ س“ يلزم عنها Φ س » قضية لجميع قيم س ، وتكون صادقة ، وصادقة فقط ، حين تكون Φ س صادقة . (كلا اللزومين المستعملين ماديان) . وفى بعض الحالات تكون « Φ س يلزم عنها Φ س» مكافئة لدالة قضية أبسط س (مثل « ع علاقة » فى المثال المذكور) والتى تحل عندئذ محلها [١] .

ودالة القضية مثل « ع علاقة يلزم عنها ا ع ب » تبدو أقل قبولا للتحليل من أمثلة سابقة إلى ع وحكم يدور على ع ، ما دام يجب علينا أن نعين معنى لـ « ا . . ب » حيث يمكن ملء الفراغ بين الحدين بأى شىء ، وليس من الضرورى أن يكون علاقة . ومع ذلك فهاهنا إيحاء بشىء لم نبحثه بعد ، وهو الرابطة ذات الجهة . وقد يُشك فى وجود مثل هذا الشىء على الإطلاق ، إلا أنه يبدو أن هذه العبارات مثل : « ع علاقة تصل من ا إلى ب » تبين أن استبعادها يؤدى إلى متناقضات . ومع ذلك فهذا الأمر يتعلق بنظرية العلاقات التى سنعود إلى بحثها فى الباب التاسع (بند ٩٨) .

يظهر مما سبق قوله أن دوال القضايا يجب قبولها كحقائق أولية مطلقة . ويترتب على ذلك أن اللزوم الصورى ، واستغراق الفصول ، لا يمكن بوجه عام تفسيرهما بطريق علاقة تقوم بين أحكام ، ولو أنه حيث تنسب دالة قضية علاقةً ثابتة إلى حد ثابت . فإن التحليل إلى موضوع وحكم تحليل مشروع ، ولكنه بلا أهمية .

---

(١) ولو أن دالة القضية لجميع قيم المتغير تكون صادقة أو كاذبة ، إلا أنها فى ذاتها ليست صادقة أو كاذبة ، من جهة أنها هى التى يدل عليها قولنا : أى قضية من الصنف المذكور ، وهذه نفسها ليست قضية .

٨٤ — وتبقى بضعة كلمات نذكرها عن اشتقاق الفصول من دوال القضايا . عندما نبحث فى هذه القضية مثل السينات من مثل Φ سـ ، حيث تكون ب دالة قضية فإننا ندخل معنى ليس له فى حساب القضايا إلا استعمالا طفيفا جدا — وأعنى بذلك معنى « الصدق » . فنحن نعتبر القضايا الصادقة من بين سائر القضايا من صنف Φ س ، حيث تعطى القيم المناظرة لـ سـ الفصل المعرف بالدالة φ س . وأظن أننا يجب أن نذهب إلى أن كل دالة قضية ليست صفراً فإنها تعرف فصلا يدل عليه قولنا : « السينات من مثل φ س » . وهكذا فهناك دائماً تصور الفصل ، أما فصل التصور المناظر فسيكون المفرد « سـ من مثل Φ سـ » . ولكن قد نشك — الواقع التناقض الذى أنهيت به الباب السابق يدعو إلى الشك — أيكون هناك دائما محمول معرف لمثل تلك الفصول . وبصرف النظر عن التناقض المذكور فلعل هذه النقطة تبدو لفظية بحتة ، إذ يمكننا القول إن « أن تكون سـ مثل φ سـ » قد تؤخذ دائما محمولا . ولكن فى ضوء ما ذكرناه من تناقض فيجب أن ننظر إلى جميع الملاحظات عن هذه المسألة بحذر . وهى المسألة التى سنرجع إليها فى الباب العاشر .

٨٥ — وطبقاً لنظرية دوال القضايا التى دافعنا عنها هنا يجب ملاحظة أن φ سـ ليس شيئا منفصلا متميزا ، فهو يحيا فى القضايا من الصيغة φ سـ ، ولا يمكن أن تكون له حياة مع التحليل . وعندى شك عظيم فى أن مثل هذه النظرة لا تؤدى إلى تناقض ، ولكنها فيما يبدو مفروضة علينا . ولها مزية تمكيننا من تجنب تناقض آخر ينشأ من النظرة المتقابلة . فإذا كان φ شيئا متميزا فلا بد أن يكون هناك قضية يحكم فيها Φ على نفسها ويمكن أن ندل على ذلك بقولنا : Φ (Φ) . كما توجد أيضاً هذه القضية لا φ (Φ) التى تساب φ (Φ) . وفى هذه القضية يمكن أن نعتبر Φ متغيرا فنحصل بذلك على دالة قضية . وهنا ينشأ هذا السؤال : أيمكن للحكم فى دالة القضية هذه أن يحكم به على ذاته ؟ ذلك أن الحكم هو لا حكمية الذات ، فإذا أمكن أن يرجع الحكم على ذاته فلا يمكنه

ذلك ، وإذا لم يمكنه ، فيمكنه ذلك . ويُتَجنب هذا التناقض بالاعتراف بأن الدالة من دالة القضية ليست شيئا مستقلا . ولما كان التناقض المذكور شديد الشبه بالتناقض الآخر الخاص بالمحمولات التي لا تُحمل على ذاتها ، فقد نرجو أن مثل هذا الحل سينطبق هناك أيضاً .

الباب الثامن

المتغير

٨٦ — لقد كشفت مناقشات الباب السابق عن الطبيعة الجوهرية للمتغير . ولا يوجد أى نظام من الأحكام يمكننا من الاستغناء عن النظر فى العنصر أو العناصر المتغيرة فى قضية ، على حين تظل العناصر الأخرى غير متغيرة . ولعل المتغير هو أكثر المعانى صلة واضحة بالرياضة ، كما أنه ولا شك أكثرها صعوبة على الفهم . ومحاولة هذا الفهم ، وقد يتحقق ، هى موضوع الباب الحاضر .

ويمكن إجمال النظرية الخاصة بطبيعة المتغير والنظرية المترتبة على مناقشاتنا السابقة فيما يأتى : عندما يوجد حد معين فى قضية كحد لها ، فإن هذا الحد يمكن استبدال أى حد آخر به ، على حين تظل الحدود الباقية بدون تغيير . وفصل القضايا التى نحصل عليها من ذلك، لها ما يمكن أن نسميه ثبات الصورة ؛ ويجب أن يؤخذ هذا الثبات الصورى كفكرة أصلية ؛ إن معنى فصل القضايا ذات الصورة الثابتة أساسى أكثر من المعنى العام للفصل ، لأن هذا الأخير يمكن تعريفه بحدود الأول ، وليس العكس . فلو أخذنا أى حد ، فإن أى قضية من فصل القضايا ذات الصورة الثابتة ستشتمل على ذلك الحد . وهكذا فإن سـ ، وهو المتغير ، هو الذى يدل عليه « أى حد » ، ثم φ سـ وهو دالة القضية هو ما تدل عليه القضية من صورة φ التى تحدث فيها سـ . ويمكن أن نقول إن سـ هو الـ سـ فى أى φ سـ حيث يدل φ سـ على فصل القضايا الناتجة من قيم مختلفة لـ سـ . وهكذا نرى أنه بالإضافة إلى دوال القضايا فإن معانى « أى » ومعانى الدلالة مفروضة من قبل فى معنى المتغير . وإنى أسلم أن هذه النظرية

مملوءة بالصعوبات ، ولكن الاعتراضات التي تقوم ضدها أقل مما كنت أتصوره. وسأعرضها الآن في تفصيل أكثر .

٨٧ – ولنبدأ بملاحظة أن التصريح بأى ، وبعض ، وغير ذلك لا حاجة إلى حدوثه في الرياضة ، لأن اللزوم الصورى سيعبر عن كل ما نحتاج إليه . ولنرجع إلى مثال سبق مناقشته عند الحديث عن الدلالة ، حيث ا فصل ، و ب فصل فصول . فكانت النتيجة :

« أى ا تنتمى لأى ب » تكافئ « س هى ا ، يلزم عنها أن ى هى ب يلزم عنها س هى ى » .

« أى ا تنتمى إلى ب » تكافئ » س هى ا يلزم عنها أن هناك حداً هو ب ، وليكن ى من مثل س هى ى »[1] .

« أى ا ينتمى إلى بعض ب » تكافئ « هناك حد هو ب ، وليكن ى من مثل س هو ا يلزم عنها س هو ى » .

وهلمجرا فيما يختص بباقى العلاقات التي بحثناها في الباب الخامس . وهنا ينشأ هذا السؤال : إلى أى حد تكون هذه المكافئات تعريفات لـ أى ، بعض ، أحد (a) ، وإلى أى حد تدخل هذه المعانى في الرمزية ذاتها ؟

إن المتغير هو من وجهة النظ الصورية المعنى المميز للرياضة بوجه خاص . وفضلا عن ذلك فإن المنهج الخاص بتقرير نظريات عامة يدل دائماً على شيء مختلف عن القضايا من جهة مفهومها التي يحاول بعض المنطقيين مثل «برادلى» أن يردوها إليها . فأن يكون معنى الحكم على جميع الناس أو على أى إنسان مختلفاً عن معنى حكم مكافىء له يدور حول تصور « الإنسان » ، فهذه حقيقة يجب أن أعترف أنها تبدو لى بينة بذاتها – فهى بينة كقولنا إن القضايا التي تدور حول زيد ليست حول اسم زيد . لذلك لن أبرهن على هذه النقطة أكثر من

---

(١) هنا « هناك حد هو حـ » حيث حـ هو أى فصل يعرف على أنه مكافىء لقولنا « إذا كان د يستلزم د و " س هو حـ " يستلزم د لجميع قيم س ، إذن د صادق » .

ذلك . وسنسلم بوجه عام أن المتغير هو الصفة المميزة للرياضة ، ولو أنه لا يرى بوجه عام حاضراً فى الحساب الابتدائى . فالحساب الابتدائى كما يعلم للأطفال يتميز بهذه الحقيقة وهو أن « الأعداد » الحاصلة فيه ثوابت . وجواب أى جمع لتلميذ مدرسة يحصل عليه بغير قضايا تتصل بأى عدد . ولكن واقع الحال هذا إنما يمكن أن يبرهن عليه بمساعدة قضايا حول أى عدد ، وبذلك ننتهى من حساب التلاميذ إلى الحساب الذى يستعمل الحروف محل الأعداد ، ويبرهن على النظريات العامة . ويمكن إدراك كم يختلف هذا الموضوع عن الحساب العالى من النظر فى مؤلفات أمثال « ديديكند » Dedekind ، و « شتولز » Stolz[1] . وينحصر الفرق بكل بساطة فيما يأتى : وهو أن أعدادنا أصبحت متغيرة بعد أن كانت ثوابت . فنحن الآن نبرهن على نظريات تتعلق بـ ن لا بـ ٣ أو ٤ أو أى عدد خاص . من أجل ذلك كان من الجوهرى تماماً لأى نظرية فى الرياضة أن تفهم طبيعة المتغير .

ولا شك أن المتغير كان يتصور فى الأصل ديناميكيا على أنه شىء تغير على مر الزمن ، أو كما يُقال على أنه شىء أخذ على التتابع جميع القيم لفصل معين . ولا نستطيع رفض هذه النظرة سريعاً . فإذا قام البرهان على نظرية تتعلق بـ ن فلا ينبغى أن نفرض أن ن ضربٌ من الحرباء تكون العدد ١ يوم السبت ، والعدد ٢ يوم الأحد وهكذا . ولا ينبغى أن نفرض كذلك أن ن تأخذ قيمها فى وقت واحد . فلو فرضنا أن ن ترمز إلى أى عدد صحيح ، فلا يمكننا القول بأن ن هى ١ ، ولا هى ٢ ، ولا هى أى عدد معين . الواقع ن تدل بالضبط على أى عدد . وهذا شىء متميز تماماً عن كل عدد وعن جميع الأعداد . وليس من الصحيح أن ١ هو أى عدد ، ولو أنه من الصحيح أن ما ينطبق على أى عدد ينطبق على العدد ١ . صفوة القول يحتاج المتغير إلى المعنى الذى لا يمكن تعريفه عن أى ، والذى شرحناه فى الباب الخامس .

---

(١) ما الأعداد ، وما ليس بالأعداد ؟ برنشفيك ١٨٩٣ .

٨٨ – وقد نميز ما يمكن أن نسميه المتغير الصحيح أو الصورى من المتغير المقيد . « أى حد » فهو تصور يدل على المتغير الصحيح . فإذا كان ى فصلا لا يشتمل على جميع الحدود فإن أى ى يدل على متغير مقيد . والحدود الداخلة فى الشيء الذى يدل عليه التصور المعرِّف تسمى قيم المتغير : وبذلك تكون كل قيمة لمتغير هى ثابت . وثمة صعوبة خاصة بهذه القضايا من مثل « أى عدد فهو عدد » . ولو فسرت هذه القضايا باللزوم الصورى فلا صعوبة فيها ، لأنها إنما تقرر أن دالة القضية « س عدد يلزم عنه أن س عدد » تصلح لجميع قيم س . أما إذا أخذ « أى عدد » على أنه شيء معين فن الواضح أنه ليس مطابقا لـ ١ أو ٢ أو ٣ أو أى عدد يذكر . ومع ذلك فهذه هى جميع الأعداد الموجودة بحيث لا يمكن أن يكون « أى عدد » عدداً على الإطلاق . الواقع أن التصور « أى عدد » يدل بالفعل على عدد واحد ، ولكن ليس عدداً معيناً بالذات . وهذه بالضبط هى النقطة المميزة لـ « أى » ، وأنها تدل على حد فى فصل ، ولكن طريقة توزيعه محايدة دون إيثار حد على آخر . وعلى ذلك فمع أن س عدد ، ولا عدد بالذات هو س ، فلا يوجد ها هنا تناقض ما دمنا نعترف أن س ليس حداً معينا .

ويمكن تجنب معنى المتغير المقيد ، ما عدا بالنسبة لدوال القضايا . وتجنب ذلك بعرض نظرية مناسبة ونعنى بها النظرية المعبرة عن التقييد نفسه . ولكن بالنسبة لدوال القضايا هذا غير ممكن . ذلك أن س فى (س) ، دالة قضية ، هو متغير غير مقيد ، ولكن الدالة Φ س مقيدة بالفصل الذى يمكن أننا نسميه Φ . (وعلينا أن نتذكر أن الفصل هنا أساسى ، حيث أننا رأينا أنه من المستحيل بغير دور الكشف عن أى ميزة عامة يمكن بها تعريف الفصل ، ما دام تقرير أى مزية عامة هو نفسه دالة قضية) . وعندما نجعل س متغيراً غير مقيد دائما ، فقد يمكننا أن نتكلم عن المتغير الذى يكون مطابقاً تصورياً فى المنطق والحساب والهندسة وسائر الموضوعات الأخرى الصورية .

والحدود التى تبحث هى دائما جميع الحدود . والتصورات المعقدة فقط إذا حدثت فإنها تميز فروع الرياضة المختلفة .

٨٩ — ونستطيع الآن أن نعود إلى بحث إمكان التعريف الظاهر لـ « أى » ، و «بعض» ، و «أحد» ، فى عبارات اللزوم الصورى. وليكن ا و ب فصلين تصورين ، ثم فلننظر فى هذه القضية « أى ا هو ب » . وتفسر هذه القضية بأن معناها : « س هو ا يلزم عنها س هو ب » . ولنبدأ بقولنا إنه من الواضح أن القضيتين لا يعنيان نفس الشىء ، لأن أى ا تصورٌ يدل فقط على الألفات ، على حين أنه فى اللزوم الصورى لا يلزم أن يكون س ألفاً . ولكننا فى الرياضة قد نستغنى بتاتا عن « أى ا هو ب » ونكتفى باللزوم الصورى . وهذا من الناحية الرمزية هو فى الواقع أفضل سبيل . فالسؤال الذى يجب علينا أن نفحصه هو : إلى أى حد ، إذا وجب ذلك أصلا ، تدخل أى ، وبعض ، وأحد فى اللزوم الصورى ؟ (أما أن أداة النكرة[1] تظهر فى « س هو أحد ا » و « س هو أحد ب » فليس لها شأن ، لأن هذه إنما أخذت كدوال قضايا نموذجية) . ولنبدأ بفصل من القضايا الصادقة كل منها يحكم على حد ثابت ، فلو كان الحد بفصل من القضايا الصادقة كل منها يحكم على حد ثابت . بحيث إذا كان الحد أحد ا فهو أحد ب . ثم ننظر فى المتغير المقيد « أى قضية من هذا الفصل » . فنحن نحكم بصدق أى حد داخل ضمن قيم هذا المتغير المقيد . ولكن للحصول على الصيغة المقترحة فمن الضرورى نقل التغيير من القضية ككل إلى حدها المتغير ، وبهذه الطريقة نحصل على : « س أحد ا يلزم عنها س هو ب » ولكن هذا التوالد يبقى جوهريا لاننا لسنا هنا بصدد التعبير عن علاقة بين دالتى قضيتين « س أحد ا » و « س أحد ب » . ولو صرح بذلك لم نكن بحاجة إلى ذكر

(١) هنا اختلاف بين اللغة الإنجليزية واللغة العربية ، فنى الإنجليزية يوجد أداة نكرة وفى العربية لا تستعمل ، وقد وضعنا بدلا منها « أحد » فقولنا Socrates is a man تترجم كما يأتى « سقراط إنسان » وقد أشرنا إلى أمر فعل الكينونة من قبل ، أو الرابطة ، وههنا صعوبة أخرى هى ترجمة أداة النكرة التى لا يطابقها قولنا « أحد » . (المترجم)

نفس س فى المرتين . وإنما تدخل دالة قضية واحدة هى بالذات الصيغة كلها . وكل قضية من الفصل تفيد علاقة حد واحد من دالة القضية « س أحد ا » بحد واحد من « س أحد ب » . وقد نقول إذا شئنا إن الصيغة كلها تفيد علاقة أى حد من « س أحد ا » بحد ما من « س أحد ب » . ولسنا نحصل على لزوم يشتمل على متغير بمقدار ما نحصل على ازوم متغير . أو قد نقول إن س الأول هو أى حد ، ولكن الثانى هو حد ما . وبالذات س الأول . فعندنا فصل من لوازم لا تشتمل على متغيرات ، وننظر فى أى فرد من هذا الفصل . فلو كان أى فرد صادقاً ، فإننا نشير إلى هذه الحقيقة بإدخال لزوم نموذجى يشتمل على متغير . هذا اللزوم النموذجى هو ما يسمى باللزوم الصورى ، إنه أى فرد فى فصل من اللزوم المادى. وهكذا يبدو أن «أى» مفروضة من قبل فى الصورية الرياضية ، ولكن « بعض » و« أحد » قد يمكن بحق استبدالهما بما يكافئهما فى عبارات من اللزوم الصورى .

٩٠ — ولو أن « بعض » يمكن استبدالها بما يكافئها فى قولنا «أى » إلا أنه من الواضح أن هذا لا يعطينا معنى « بعض» . الواقع أن ثمة ضرباً من الثنائية بين «أى» و «بعض» . ولنفرض دالة قضية معينة ، فإذا كانت جميع الحدود المنتمية إلى دالة القضية محكوماً عليها ، فإننا نحصل على «أى» ، على حين أنه إذا كان حد واحد على الأقل هو المحكوم عليه (وهو ما يعطى ما يسمى بالنظرية الوجودية) فإننا نحصل على «بعض» . والقضية س محكوماً عليها بغير تعليق ، كما فى قولنا « س إنسان يلزم عنها أن س فان » يجب أن تؤخذ على معنى أن س صادقة لجميع قيم س (أو لأى قيمة) ولكن قد يمكن أن تؤخذ على السواء لتدل على أن ϕ س صادقة لبعض قيمة س . ومن هذا الطريق يمكن أن نقيم حساباً ذا نوعين من المتغير ، المتواصل والمنفصل ، والمتغير فى هذا النوع الأخير يحدث كلما كان ثمة نظرية وجودية يراد تقريرها . ولكن لا يبدو أن فى هذه الطريقة أى مزية عملية .

٩١ – وتجب ملاحظة أن ما هو جوهرى ليس دوال القضايا المعينة ، بل فصل التصور الذى هو دالة القضية . ودالة القضية هى فصل جميع القضايا التى تنشأ من تغير حد مفرد ، ولا يجب اعتبار ما ذكرناه تعريفاً للأسباب التى شرحناها فى الباب السابق .

٩٢ – ويمكن اشتقاق جميع الفصول الأخرى من دوال القضايا وذلك بالتعريف مع استخدام معنى « مثل » . ولنفرض دالة قضية سـ ، فإن الحدود التى نشير إليها بمثل هى الفصل المعرّف بـ ϕس ، حين يكون س مطابقاً لأى حد منها ، وتكون س صادقة . وهذا هو الفصل ككثير ، وهو الفصل من جهة الماصدق . ولا يجب أن نفترض من هذا أن كل فصل حصلنا عليه على هذا النحو فله محمول معرف ، وسنناقش هذا الموضوع من جديد فى الباب العاشر . ولكنى أظن أنه لا بد من افتراض أن الفصل من جهة الماصدق يعرف بأى دالة قضية ، وبوجه خاص أن جميع الحدود تكون فصلاً ما دامت عدة دوال قضايا (مثل جميع اللوازم الصورية تصدق على جميع الحدود . وهنا كما هى الحال فى اللزوم الصورى من الضرورى أن تبقى دالة القضية بأسرها والتى يعرف صدقها الفصل سليمة ، فلا تنقسم حتى حين يكون ذلك ممكنا لكل قيمة لـ س إلى دوال قضايا منفصلة . ومثال ذلك أنه إذا كان ا و ب فصلين معرفين بـ ϕس وψس على الترتيب ، فإن جزأهما المشترك يعرف بحاصل ϕ س . ψس ، حيث يجب أن يستخرج الحاصل لكل قيمة لـ س ، ثم تتغير س بعد ذلك . فإذا لم نفعل ذلك فليس من الضرورى أن نحصل على نفس سـ فى ϕ سـ وψس . وهكذا فإننا لا نضرب دوال القضايا ، بل القضايا : ذلك أن الدالة الجديدة للقضية هى فصل الحواصل من القضايا المناظرة لها المنتمية للدوال السابقة ، وليست بأى حال حاصل ϕ س وψس . وإنما كان الفصل للتعريف فى أن الحاصل المنطقى للفصول المعرّفة بـ ϕ س وψس هو الفصل المعرف بـ ϕ س $\times\psi$ س . وعندما نقرر قضية مشتملة على متغير ظاهر ، فالمحكوم به لجميع

قيم المتغير أو المتغيرات هو صدق دالة القضية المناظرة للقضية كلها ، ولا يكون أبداً علاقة دوال القضايا .

٩٣ — ويظهر من المناقشة السابقة أن المتغير شيء منطقى شديد التعقيد ليس بأى حال من السهل تحليله تحليلا صحيحا . ويبدو أن ما سأورده هو أقرب ما أستطيع أن أفعله من تحليل صحيح . ولنفرض أن قضية (لا دالة قضية) ، وليكن ا أحد حدودها ، ولنسم القضية φ (ا) . ثم بسبب الفكرة الأصلية لدالة القضية ، إذا كان سـ أى حد ، فيمكننا اعتبار القضية (سـ) وهى التى تنشأ من وضع سـ محل ا . ونصل بذلك إلى فصل بجميع القضايا φ (سـ) ، فإذا كانت كلها صادقة فإن φ (سـ) يمكن الحكم بها ببساطة فقد يمكن إذن أن يسمى صدق (سـ) صدقا صوريا. ومن ناحية اللزوم الصورى φ (سـ) تقرر لزوما لكل قيمة لـ سـ ، والحكم الناشىء من φ (سـ) هو حكم على فصل من اللوازم لا على لزوم واحد . وإذا كانت φ (سـ) صادقة بعض الأحيان ، فإن قيم سـ التى تجعلها صادقة تكون فصلا هو الفصل الذى تعرفه φ (سـ) : وفى هذه الحالة يقال إن الفصل موجود . أما إذا كانت φ(سـ) كاذبة لجميع قيم سـ ، فالفصل الذى تعرفه φ (سـ) يقال إنه غير موجود . والواقع كما رأينا فى الباب السادس ، لا يوجد مثل هذا الفصل إذا أخذنا الفصول من ناحية الماصدق . وهكذا نرى أن سـ من بعض الوجوه هو الشىء الذى يدل عليه قولنا أى حد . ومع ذلك فلا يمكن التمسك بالدقة بهذا التفسير ، لأن متغيرات مختلفة قد تقع فى قضية ومع ذلك يكون الشىء الذى يدل عليه أى حد فيما نفترض فريدا . وهذا يكشف لنا عن نقطة جديدة فى نظرية الدلالة ، وهى أن أى حد لا يدل بمعنى الكلمة عن مجموعة من الحدود ، بل يدل على حد واحد ولكنه ليس معيناً مخصوصا . وهكذا فإن أى حد قد يدل على حدود مختلفة فى مواضع مختلفة . فقد تقول : أى حد له علاقة مَّا بأى حد ، فتكون هذه قضية مختلفة كل الاختلاف عن قولنا : أى حد له علاقة مَّا بنفسه .

وهكذا فإن للمتغيرات ضرباً من التفرد الذى ينشأ كما حاولت أن أبين من دوال القضايا . فعندما يكون لدالة قضية متغيران ، فيجب اعتبارها قد حصلت على مراحل متتابعة . فإذا أردنا أن نحكم بدالة القضية Φ (سہ و صہ) على جميع قيم سہ ، صہ ، فيجب أن نعتبر الحكم فى دالة القضية (ا و صہ) خاصا بجميع قيم صہ ، حيث يكون ا ثابتا . ولا تدخل صہ فى هذا ، ويمكن تمثيلها بقولنا Ψ (ا) . ثم نغير ا ، ونُثبت الحكم فى هذه القضية (سہ) بالنسبة لجميع قيم سہ . وهذه العملية شبيهة بالتكامل المزدوج ، ولا بد من أن نثبت صورياً أن الترتيب الذى يجرى عليه المتغيرات لا يحدث أى اختلاف فى النتيجة . وهذا فيما يظهر هو تفسير تفرد المتغيرات . فالمتغير ليس مجرد أى حد ، بل أى حد داخل فى دالة القضية . قد نقول : إذا كانت Φسہ دالة قضية فإن سہ هى الحد فى أى قضية فى فصل القضايا التى صورتها Φسہ . ومن هذا يظهر فيما يختص بدوال القضايا أن معانى الفصل، والدلالة ، و « أى» أساسية ، من جهة أنها مفروضة من قبل فى الرمزية المستعملة . وبهذه الخاتمة أرى أننى قد أشبعت القول بقدر طاقتى فى تحليل اللزوم الصورى الذى يعد مشكلة من المشكلات الرئيسية فى الجزء الأول . ولعل بعض القراء ينجح فى تحليلها إلى التمام ، فيجيب على الأسئلة الكثيرة التى اضطررت إلى إغفالها دون جواب .

الباب التاسع

العلاقات

٩٤ – يعقب البحث فى القضايا الحملية نوعان من القضايا يبدو أنهما يساويانها فى البساطة، وهما : القضايا التى يحكم فيها بعلاقة بين حدين ، والقضايا التى يقال إن حديها اثنان . وهذه القضايا الأخيرة سننظر فيها فيما بعد ، أما الأولى فلا بد من بحثها على الفور . كثيراً ما قيل إن كل قضية يمكن ردها إلى أحد أنواع القضايا الحملية ، غير أننا سنجد خلال هذا الكتاب كثيراً من الأسباب لرفض هذه الوجهة من النظر . ومع ذلك يمكن القول بأن جميع القضايا غير الحملية ، والتى لا تحكم على أعداد ، يمكن ردها إلى قضايا مشتملة على حدين وعلاقة . ومع أن رفض هذا الرأى أصعب إلا أنه أيضاً كما سنجد لا يستند إلى أسباب وجيهة[1] . قد نبيح القول إذن بأن ثمة علاقات بين أكثر من حدين ، ولكنها من حيث إنها أكثر تعقيداً فيحسن أن ننظر أولا فى تلك التى تصل بين حدين فقط .

العلاقة بين حدين هى تصورٌ يقع فى قضية ذات حدين لا يقعان كتصورين[2] ، ويعطى تبادل الحدين فيها قضية مختلفة . ونحن فى حاجة إلى هذه الملاحظة الأخيرة للتمييز بين القضية العلاقية من صنف « ا و ب اثنان » وبين القضية المطابقة لها وهى « ب و ا اثنان » . والقضية العلاقية يمكن أن يرمز لها بقولنا ا ع ب ، حيث ع هى العلاقة ، وحيث ا و ب هما الحدان . وستدل ا ع ب دائما على قضية مختلفة عن ب ع ا ، بشرط ألا يكون ا و ب متطابقين . وهذا

---

(١) انظر فيما بعد الجزء الرابع ، الباب الخامس والعشرين ، بند ٢٠٠ .

(٢) هذا الوصف كما رأينا من قبل (بند ٤٨) يستبعد العلاقة الزائفة بين الموضوع والمحمول

يعنى أنه من خصائص العلاقة بين حدين أنها تسير ، إن صح هذا القول ، من حد إلى الآخر . وهذا هو الذى يمكن تسميته « جهة » Sense العلاقه ، وهو كما سنرى منبع الترتيب والتسلسل . ويجب أن نسلم كبديهية أن ا ع ب تستلزم قضية علاقية وتلزم عن قضية علاقية هى ب عَ ا وتسير فيها عَ من ب إلى ا ، وقد تكون هى نفس العلاقة مثل ع وقد لا تكون . ولكن حتى حين تستلزم ا ع ب ب ع ا وتلزم عنها ، فيجب أن يكون مفهوماً تماماً أن هاتين القضيتين مختلفتان . ويمكننا أن نميز الحد الذى تتجه العلاقة منه بأنه المتعلق به ، والحد الذى تتجه العلاقة إليه بأنه المتعلق . وجهة العلاقة معنى أساسى لا يقبل التعريف . والعلاقة التى تصل بين ب ، ا كلما كانت ع تصل بين ا ، ب سنسميها «عكس» ع ، وندل عليها (تبعا لشرودر Shroder) بالرمز عَ . وعلاقة عَ بـ ع هى علاقة التقابل ، أو اختلاف الجهة ، ولاينبغى تعريف هذه العلاقة (كما قد يبدو لأول وهلة صحيحاً) باللزوم المتبادل المذكور فى أى حالة فردية ، بل فقط من واقع أنها تصل فى جميع الحالات التى تقع فيها العلاقة المعطاة . وأسباب هذه الوجهة من النظر مستمدة من قضايا معينة تتعلق فيها الحدود بذاتها لا على التماثل ، أى بعلاقة ليس عكسها متطابقا معها . فلنمض الآن فى بحث هذه القضايا .

٩٥ ـ هناك شيء من الإغراء يدفعنا إلى القول بأن أى حد لا يمكن أن يتعلق بنفسه ، وهناك أيضاً إغراء أقوى من ذلك للقول بأنه حتى إذا أمكن أن يتعلق الحد بنفسه ، فيجب أن تكون العلاقة متماثلة ، أى متطابقة مع عكسها . فنقول أولا إنه إذا لم يكن هناك حد يتعلق بنفسه ، فلن نستطيع أبدا الحكم بالتطابق الذاتى ، ما دام هذا الأمر هو بكل بساطة علاقة . لكن ما دام هناك معنى كالتطابق ، وأنه لا نزاع فيما يظهر أن كل حد متطابق مع نفسه ، فيجب أن نسمح بالقول بأن الحد قد يتعلق بنفسه . ومع ذلك

فالتطابق لا يزال علاقة متماثلة ويمكن التسليم بها كذلك بغير طويل مشاحنة . ولكننا نقع فى مأزق أسوأ حين نسلم بالعلاقات غير المتماثلة للحدود مع نفسها . وعلى الرغم من ذلك فالقضايا الآتية يظهر أنها ليست موضع نزاع : الوجود موجود ، أو له وجود ؛ ١ هو واحد ، أو له وحدة ؛ التصور هو تصورى ؛ الحد هو حد ؛ فصل التصور هو فصل تصور ، وجميع هذه إحدى الأنواع الثلاثة المتكافئة التى ميزناها فى ابتداء الباب الخامس ، والتى يمكن تسميتها على على التوالى قضايا حملية ، وقضايا تقرر علاقة الحمل ، وقضايا تقرر دخول الفرد تحت الفصل . فالذى علينا أن نبحث فيه هو الواقع من أن المحمول قد يحمل على نفسه . ومن الضرورى لتوضيح غرضنا الراهن أن نأخذ قضايانا من الصورة الثانية (سقراط له إنسانية) ما دامت الصورة الحملية ليست على المعنى المذكور سابقاً علاقية . ويمكن أن نأخذ كنموذج لمثل هذه القضايا « الوحدة لها وحدة » . وهنا لا نزاع فى أننا لا ننكر أن علاقة الحمل غير متماثلة ما دامت الموضوعات لا يمكن بوجه عام أن تحمل على محمولاتها . وهكذا فإن « الوحدة لها وحدة » تقرر علاقة واحدة بين الوحدة ونفسها ، وتستلزم علاقة أخرى ، وهى عكس العلاقة : فالوحدة لها بالنسبة لنفسها كلا من العلاقة الموضوع بالمحمول ، وعلاقة المحمول بالموضوع . والآن إذا كان المتعلق به والمتعلق متطابقين ، فمن الواضح أن المتعلق له بالمتعلق به نفس العلاقة كتلك التى بين المتعلق به والمتعلق . ومن ثم إذا عُرِّفت عكس العلاقة فى حالة خاصة باللزوم المتبادل فى تلك الحالة الخاصة ، فقد يظهر فى الحالة الراهنة أن علاقتنا لها عكسان ما دامت هناك علاقتان مختلفتان تلزم عن المتعلق والمتعلق به فى هذه القضية : « الوحدة لها وحدة » . يجب إذن أن نعرف عكس العلاقة بالواقع من أن ا ع ب تستلزم وتلزم عن ب عَ ا ، مهما يكن ا و ب ، إذا كانت علاقة ع تصل بينهما أو لا . ومعنى ذلك أن ا و ب هما هنا متغيران جوهريا ، وإذا أعطيناهما أى قيمة ثابتة ، فقد نجد أن ا ع ب تستلزم وتلزم عن ب عَ ا ،

حيث أن عَ هى علاقة مَّا مختلفة عن ع .

من أجل ذلك لا بد من ملاحظة نقط ثلاث فيما يختص بالعلاقات بين الحدين : (١) أنها كلها لها جهة بحيث يمكننا التمييز بين ا ع ب ، وبين ب ع ا بشرط ألا يكون ا و ب متطابقين ؛ (٢) أنها كلها لها عكس ، أى علاقة عَ بحيث تكون ا ع ب تستلزم وتلزم عن ب عَ ا ، مهما يكن ا و ب ؛ (٣) بعض العلاقات تصل بين الحد نفسه ، وليس من الضرورى أن تكون مثل هذه العلاقات متماثلة ، أى قد تكون هناك علاقتان مختلفتان كل منهما عكس الأخرى ، ويصل كل منهما بين الحد ونفسه .

٩٦ – فيما يختص بالنظرية العامة للعلاقات وبخاصة فى تطوراتها الرياضية ، هناك بعض البديهيات التى تربط بين الفصول والعلاقات على أهمية كبيرة . ليكن معلوماً أن اتصال علاقة معينة بحد معين فهذا الاتصال بالحد هو محمول . ولذلك فتكون جميع الحدود التى لها هذه العلاقة بهذا الحد فصلا . وليكن معلوما كذلك أن مجرد وجود علاقة فهو محمول ، ولذلك تكون جميع المتعلقات بها بالنسبة لعلاقة معينة فصلا ، ويترتب على ذلك من اعتبار عكس العلاقة أن جميع المتعلقات أيضا تكون فصلا . وسأسمى هذين الفصلين على التوالى ميدان وعكس ميدان العلاقة : وسأسمى المجموع المنطقى للاثنين مجال العلاقة .

ومع ذلك يبدو أن البديهية التى تقول بأن جميع المتعلقات بها بالإضافة إلى علاقة معنية تكوّن فصلا ، تحتاج إلى بعض التحديد ، وذلك على أساس التناقض المذكور فى ختام الباب السادس . ويمكن تقرير هذا التناقض كما يأتى : فقد رأينا أن بعض المحمولات يمكن حملها على ذاتها . فلننظر الآن فى التى لا تكون هذه حالتها . وهذه هى المتعلقات بها (وأيضا المتعلقات) التى تشبه علاقة معقدة ، وهى الجمع بين اللاحملية وبين التطابق . لكن ليس هناك محمول يتصل بها كلها ولا يتصل بأى حدود أخرى . لأن هذا المحمول سيكون إما محمولا على نفسه أو ليس كذلك . فإنْ كان محمولا على نفسه

فهو أحد تلك المتعلقات بها التى عرفت بالعلاقة ، فهو إذن ، بحكم تعريفها ، لا يقبل الحمل على نفسه . وبالعكس لم يقبل الحمل على نفسه ، فهو عندئذ أيضا أحد المتعلقات بها المذكورة التى (فرضا) يقبل جميعها الحمل ، فهو إذن يقبل الحمل على نفسه . وهذا تناقض يتبين منه أن جميع المتعلقات بها المذكورة ليس لها محمول مشترك مانع ، ولا تكوّن بناءً على ذلك فصلا ، إذا كانت المحمولات المعرفة ضرورية للفصول .

ويمكن أن نضع الأمر على نحو آخر . فعند تعريف الفصل المزعوم للمحمولات استنفدت جميع المحمولات التى تقبل الحمل على نفسها . ولا يمكن أن يكون المحمول المشترك بين جميع هذه المحمولات واحداً منها ، ما دام لكل منها يوجد على الأقل محمول واحد (وهو نفسه) لا يقبل الحمل . ولكننا نعود فنقول إن المحمول المشترك المفروض لا يمكن أن يكون أى محمول آخر ، إذ لو كان كذلك لقبل الحمل على نفسه ، ومعنى ذلك أنه يكون أحد أفراد فصل المحمولات المفروض ، ما دامت هذه المحمولات قد عرفت بأنها تلك التى تقبل الحمل . وهكذا لم يترك محمول يعم فى اتصاله جميع المحمولات المذكورة .

ويترتب على المناقشة السابقة أنه ليس كل مجموعة يمكن تعريفها من الحدود تكوّن فصلا يعرفه محمول مشترك . وينبغى أن نجعل هذه الحقيقة فى بالنا ، وأن نحاول الكشف عن الخواص التى يجب أن تكون للمجموعة حتى تكون مثل هذا الفصل . ويمكن بيان النقطة المقررة فى التناقض المذكور كما يأتى : القضية التى إنما تشتمل فى الظاهر على متغير واحد قد لا تكون مكافئة لأى قضية يكون الحكم فيها بأن المتغير المذكور له محمول معين . ويبقى السؤال بعد ذلك موضع بحث هل يجب على كل فصل أن يكون له محمول معرف .

أما أن تكون جميع الحدود التى لها علاقة معينة بحد معين فصلا معرفا

بمحمول مشترك مانع فهذا نتيجة المذهب الذى بسطناه فى الباب السابع ، وبينا فيه أن القضية ا ع ب يمكن تحليلها إلى الموضوع ا وإلى الحكم ع ب . فأن يكون الحد ع ب مما يمكن الحكم به فيظهر ببساطة أنه محمول . ولكن لا يترتب على ذلك فيما أظن أن يكون الحد ع ، لبعض قيمة ص ، مما يمكن الحكم به ، ومع ذلك فإن مذهب دوال القضايا يتطلب أن تكون جميع الحدود التى لها الخاصة الأخيرة فصلا . وسأسمى هذا الفصل ميدان العلاقة ع وكذلك فصل المتعلقات بها . وسنسمى أيضا ميدان عكس العلاقة عكس الميدان ، وكذلك فصل المتعلقات . وسنسمى مجموع الميدانين مجال العلاقة – وهى فكرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للتسلسل . وهكذا إذا كانت الأبوة هى العلاقة ، فالآباء يكونون ميدانها ، والأبناء عكس ميدانها ، والآباء والأبناء معاً مجالها .

وقد يُشك فيما إذا كانت القضية ا ع ب يمكن أن يُعتبر فيها ا ع محكوما عليه من ب ، أو الذى يحكم على ب هو فقط عَ ا . وبعبارة أخرى هل القضية العلاقية إنما هى حكم متصل بالمتعلق به ، أو أنها أيضا حكم متصل بالمتعلق ؟ ولو أخذنا الوجهة الأخيرة من النظر فسنحصل من هذه القضية مثلا « ا أكبر من ب » على أربعة أحكام، هى : « أكبر من ب » و« ا أكبر من » و « أصغر من ا » و « ب أصغر من » . وأنا شخصيا أميل إلى الأخذ بهذه النظرة ، ولكنى لا أعرف ما هى حجج كلا الجانبين .

٩٧ – ويمكن أن نكوِّن المجموع والحاصل المنطقى لعلاقتين أو لفصل من العلاقات تماماً كما نفعل فى حالة الفصول ، فيما عدا أننا هنا بصدد تغير مزدوج . وبالإضافة إلى هذه الطرق من الجمع فعندنا أيضا حاصل الضرب النسبى ، والذى على العموم لايقبل التعويض فيحتاج بناءً على ذلك إلى أن يكون عدد العوامل محدوداً . فلو كانت ع ، ح علاقتين ، فالقول بأن حاصل ضربهما النسبى ع ح يصل بين حدين هما س ، هـ يعنى القول بأن هناك حداً هو ص له مع س العلاقة ع ، وله نفسه العلاقة ح مع هـ . مثال ذلك

العديل هو حاصل الضرب النسبى من الزوجة والأخ أو الأخت والزوج . والصهر هو حاصل الضرب النسبى من الزوجة والأب ، على حين أن الحاصل النسبى من الأب والزوجة هو الأم أو زوجة الأب .

٩٨ – هناك ما يغرى باعتبار العلاقة المعرفة بالماصدق أنها فصل من الروابط Couples . ولهذا الأمر مزية صورية هى تجنب الضرورة التى تخضع لها القضية الأولية حين تقرر بأن كل رابطة فلها علاقة لا تصل بين زوج آخر من الحدود . ولكن من الضرورى أن نعطى للرابطة جهةً حتى نميز بين المتعلق به والمتعلق : وهكذا تصبح الرابطة متميزة جوهريا من الفصل المكون من حدين ، ويجب قبولها كفكرة أولية . وقد يبدو حين ننظر للأمر فلسفيا أن الجهة لا يمكن أن تشتق إلا من قضية علاقية ما ، وأن الحكم بأن ا متعلق به و ب متعلق يقتضى من قبل قضية علاقية بحتة فيها ا ، ب حدان ، على الرغم من أن العلاقة المحكوم بها إنما هى العلاقة العامة بين المتعلق به والمتعلق . الواقع توجد تصورات مثل «أكبر» التى تحصل لا كحد فى القضايا ذات الحدين (بند ٤٨ ، ٥٤) ، ولا يمكن لأى مذهب خاص بالروابط تجنب مثل هذه القضايا . يبدو إذن من الأصوب اتخاذ وجهة نظر المفهوم عند بحث العلاقات ، وأن يكون الأولى مطابقتها بفصول التصورات لا بالفصول . وهذا الإجراء يريحنا أكثر من الناحية الصورية ، ويبدو أنه أقرب إلى الحقائق المنطقية . وتشمل الرياضة نفس العلاقة الغريبة بنظرتيها المفهومية والماصدقية : فالرموز لا الحدود المتغيرة (أى فصل التصورات المتغيرة والعلاقات) تحل محل المفهومات ، على حين أن الأشياء الفعلية التى نبحث فيها هى دائما الماصدقات . وهكذا فإنه فى حساب العلاقات فصول الروابط هى التى تهمنا ، ولكن الرموز تبحث فيها بطريق العلاقات . وهذا بالضبط شبيه بالأحوال التى شرحناها بخصوص الفصول ، وليس من الضرورى فيما يظهر تكرار الشرح فى إطناب .

٩٩ – وقد أقام برادلى فى الفصل الثالث من كتابه « الظاهر والحقيقة »

حجة ضد حقيقة العلاقات مستندا إلى التراجع اللانهائى الناشىء من أن العلاقة التى تصل بين حدين يجب أن تتعلق بكل منهما . والتراجع اللانهائى لا نزاع فيه إذا أخذنا القضايا العلاقية على أنها نهائية ، ولكن مما يشك فيه كثيراً أنها تخلق أى صعوبة منطقية . وقد سبق لنا (بند ٥٥) أن ميزنا بين نوعين من التراجع ، الأول يتجه فقط نحو قضايا لزومية جديدة على الدوام ، والثانى تراجع فى معنى القضية نفسها . واتفقنا على أن الأول من هذين النوعين لم يعد عليه اعتراض منذ حل مشكلة اللانهاية ، على حين أن النوع الثانى لا يزال غير مقبول . وعلينا الآن أن نبحث أى هذين النوعين من التراجع يحصل فى المثال الحاضر . وقد نزعم أن العلاقة موضع البحث من حيث إنها جزء من نفس معنى القضية العلاقية فيجب أن يكون لها بالحدين العلاقة المعبر عنها بقولنا إنها تربطهما ، وهذا هو الذى يحقق التمييز الذى سبق أن تركناه بغير تفسير (بند ٥٤) بين علاقة تتعلق وعلاقة فى ذاتها . ومع ذلك فقد نزعم فى الاحتجاج ضد هذه النظرة أن الحكم بعلاقة بين العلاقة والحدين ليس جزءاً من القضية الأصلية ولو أن ذلك يلزم عنها ، وأن العلاقة التى تتعلق تتميز عن العلاقة فى ذاتها بعنصر الحكم غير القابل للتعريف الذى يميز بين القضية وبين التصور . وقد يقال فى الرد على ذلك أن فى هذا التصور « الفرق بين ا ، ب » الفرق يعلق ا ، ب ، كما لو كنا نقول فى القضية « ا و ب يختلفان » . ولكن قد نرجع فنضيف إلى ذلك أننا قد وجدنا الفرق بين ا ، ب غير متميز عن مجرد الفرق ، ما عدا إذا كان ثمة نقطة معينة للفرق . وهكذا يبدو مستحيلا إثبات أن التراجع اللانهائى المذكور من النوع المعترض عليه . وأظن أننا يمكن التمييز بين « ا تفوق ب » وبين « ا (هو) أكبر من ب »[1] ولو أنه من المحال إنكار أن الناس تعنى عادة نفس الشىء من هاتين القضيتين . وعلى الأساس الذى

---

(١) فى الأصل « a is greater than b » ، وقد جرينا على ترجمتها « ا أكبر من ب » ولكن المؤلف سيعتبر فيما بعد ان than, is حدان ، فاقتضت الترجمة ترجمة الرابطة هو (المترجم)

لا مهرب لنا منه من أن كل لفظ أصلى يجب أن يكون له معنى ما ، فإن «هو» و« من » يجب أن يكونا جزءاً من قولنا « ا (هو) أكبر من ب » فتشتمل بذلك على أكثر من حدين وعلاقة . ويبدو أن « هو» تقرر أن ا له مع «أكبر » العلاقة بالمتعلق به ، على حين أن «من» تقرر بالتشابه أن ب له مع أكبر العلاقة بالمتعلق . ولكن « ا تفوق ب » قد يقال إنها تعبر فقط عن العلاقة بين ا ، ب دون أن تشتمل على أى لزوم آخر من العلاقات . من أجل ذلك لا بد لنا من أن نختم البحث بقولنا إن القضية العلاقية ا ع ب لا تشتمل فى معناها على أى علاقة بين ا أو ب وبين ع ، وأن التراجع اللانهائى ولو أنه لا نزاع فيه إلا أنه لا ضرر منه منطقيا . وبهذه الملاحظات يمكن أن نرجئ الكلام عن بقية نظرية العلاقات إلى الأجزاء المقبلة من هذا الكتاب .

الباب العاشر

التناقض

١٠٠ — من الضرورى قبل أن ننفض أيدينا من المسائل الأساسية أن نفحص أكثر تفصيلا عن التناقض الغريب ، والذى ذكرناه من قبل ، بالنسبة للمحمولات التى لا تقبل الحمل على ذاتها . ويحسن قبل محاولة حل هذا اللغز أن نستنتج بعض الاستباطات المتصلة ، وأن نقررها فى أشكال مختلفة . وأذكر بهذه المناسبة أن الذى قادنى إليها محاولة التوفيق بين برهان «كانتور» من عدم إمكان وجود أكبر عد أصلى ، وبين الفرض المقبول من أن فصل جميع الحدود (الذى رأينا أنه جوهرى لجميع القضايا الصورية) له بالضرورة أكبر عدد ممكن من الأفراد[١] .

ليكن هـ فصل التصور الذى يمكن أن يحكم به على نفسه ، مثل « هـ هو هـ » والحالات هى فصل التصور ، وسلوب فصول التصورات العادية مثل لا إنسان (ا) فإذا كان هـ داخلا تحت فصل آخر هو ى ، فإنه ما دام هـ هو هـ ، فإن هـ هو ى ؛ ويترتب على ذلك أن هناك حداً من حدود ى هو فصل تصور يمكن أن يحكم به على نفسه . ثم بنقل الوضع (ب) إذا كان ل فصل تصور ليس أفراده فصول تصورات يمكن أن يحكم بها على نفسها ، فلا فصل تصور داخل تحت ل يمكن أن يحكم به على نفسه . ثم بعد ذلك (حـ) إذا كان ل أى فصل تصور كان ، و لَ فصل التصور لأفراد ل التى لا تقبل الحمل على نفسها ، ففصل التصور هذا مشتمل على نفسه ، ولا أحد من أفراده يقبل الحمل على نفسه . ويترتب على ذلك من (ب) أن لَ لا يقبل الحمل على

---

(١) انظر الجزء الخامس ، الباب الثالث والأربعين ، بند ٣٤٤ وما بعدها .

نفسه . وبناء على ذلك لَ ليس أحد لَ ، فليس إذن أحد ل ؛ لأن حدود ل التى ليست حدود لَ هى كلها مما تقبل الحمل على نفسها ، أما لَ فلا . ويترتب على ذلك (د) أنه إذا كان ل أى فصل تصور كان فهناك فصل تصور داخل تحت ل وليس فرداً منه ، وهو أيضاً أحد فصول التصورات التى تقبل الحمل على نفسها . وإلى ها هنا يبدو أن استنباطاتنا ليست موضع سؤال . ولكن لنأخذ الآن آخر استنباط منها ، ولنسلم بالفصل من تلك الفصول من التصورات التى لا يمكن أن يحكم بها على نفسها ، فسنجد أن هذا الفصل لا بد أن يشتمل على فصل تصور ليس حدا لنفسه ومع ذلك لا يدخل تحت الفصل المذكور .

وقد نلاحظ أيضا أنه بفضل ما أثبتناه فى (ب) فإن فصل فصول التصورات التى لا يمكن أن يحكم بها على نفسها ، والتى سنسميها هـ ، يشتمل كحدود داخلة تحتها جميع فصولها الفرعية ، ولو أنه من السهل إثبات أن كل فصل له من الفصول الفرعية أكثر مما له من الحدود . ثم إذا كان ص أى حد من حدود هـ ، وكان هـَ هو جميع هـ ما عدا ص ، إذن هـَ باعتباره فصلا فرعيا من الفصل هـ ، ليس أحد هـَ بل أحد هـ ، إذن هو ص . وبناء على ذلك فكل فصل تصور هو أحد حدود هـ فله سائر حدود هـ كما صدقاته . ويترتب على ذلك أن التصور «دراجة» هو « ملعقة » ، و « الملعقة » هى « الدراجة » . ومن الواضح أن هذا محال ، ويمكن إثبات أى عدد من هذه الحالات المماثلة .

١٠١ — فلنترك هذه النتائج المتناقضة ، ولنحاول وضع التناقض نفسه فى عبارة مضبوطة . وقد سبق وضع هذه العبارة بدلالة المحمولات . فلو كان س محمولا ، فإن س قد يقبل الحمل على نفسه وقد لا يقبل . ولنسلم بأن « ما لا يقبل الحمل على نفسه » هو محمول . ويترتب على ذلك أن الفرض بأن هذا المحمول إما أن يقبل الحمل على نفسه أو لا يقبل فهو خلف . والنتيجة فى هذه الحالة تبدو واضحة وهى : « لا يقبل الحمل على نفسه » ليس محمولا .

ولنبسط الآن التناقض نفسه فى صيغة فصول التصورات . إن فصل التصور قد يكون وقد لا يكون أحد حدود ما صدقاته . إن قولنا : « فصل تصور ليس أحد حدود ما صدقاته » يظهر أنه فصل تصور . ولكن إذا كان أحد حدود ما صدقاته ، فهو فصل تصور ليس حدا من حدود ما صدقاته ، والعكس بالعكس . وهكذا يجب أن نستنتج خلافا للظواهر أن « فصل التصور الذى ليس أحد حدود ماصدقاته » ليس فصل تصور .

وبالنظر إلى حدود الفصول يبدو التناقض أكثر عجبا . فالفصل كواحد قد يكون حدا لنفسه ككثير . وهكذا فإن *فصل جميع الفصول فصلٌ* ؛ *وفصل جميع الحدود التى ليست ناساً* ، *ليس إنسانا* ، وهكذا . *هل جميع الفصول* التى لها هذه الخاصة تكون فصلا ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فهل هو كفصل هو حد لنفسه ككثير أو لا ؟ فإذا كان كذلك ، فهو واحد من الفصول التى كواحدات ليست حدودا لنفسها ككثير ، والعكس بالعكس . وهكذا يجب أن نستنتج مرة أخرى أن الفصول التى هى كواحدات ليست حدودا لأنفسها ككثير لا تكون فصلا — أو فلنقل إنها لا تكون فصلا كواحد ، لأن الحجة لا يمكن أن تبين أنها لا تكون فصلا ككثير .

١٠٢ — ويمكن إثبات نتيجة شبيهة بذلك خاصة بأى علاقة ، دون أن تؤدى مع ذلك إلى تناقض . ولتكن ع علاقة ، ولنعتبر الفصل ﻫ مشتملا على الحدود التى ليس لها علاقة ع بنفسها ، فيكون من المستحيل وجود أى حد هو ا ولها جميعا دون غيرها علاقة ع . إذ لو كان هناك مثل هذا الحد ، فإن دالة القضية « س ليس له العلاقة ع مع س » تكون مكافئة لقولنا : « س له العلاقة ع مع ا » . فإذا وضعنا ا محل س فى جميع الأحوال ، وهذا شىء مشروع ما دام التكافؤ صوريا ، لوجدنا تناقضا . وحين نضع محل ع الرمز ε ، وهو علاقة الحد بفصل التصور الذى يمكن أن يحكم به عليه ، فإننا نحصل على التناقض المذكور . والسبب فى ظهور التناقض هنا هو أننا أخذنا كبديهية أن

أى دالة قضية تشتمل على حد واحد فقط فهى مكافئة للحكم بالدخول تحت الفصل المعرف بدالة القضية . ومن الواضح فساد كلا من هذه البديهية أو المبدأ القائل بأن كل فصل يمكن أن يؤخذ كحد واحد ، ولا يوجد اعتراض جوهرى على رفض أى واحد منهما . ولكننا إذا رفضنا البديهية نشأ هذا السؤال : أى دوال القضايا تعرف الفصول ذات الحد الواحد كما تعرف ذات الحدود الكثيرة ، وأيها لا يعرف ؟ وبهذا السؤال تبدأ صعوباتنا الحقيقية .

إن أى طريقة نحاول بها إثبات تعالق Correlation واحد بواحد أو كثير بواحد لجميع الحدود أو جميع دوال القضايا فيجب أن تغفل على الأقل دالة قضية . ومثل هذه الطريقة يمكن أن توجد إذا كانت جميع دوال القضايا يمكن التعبير عنها فى صورة . . . ل ، ما دامت هذه الصورة تعالق بين ل وبين . . . . ل . ولكن استحالة مثل هذا التعالق يثبت كما يأتى ؛ ليكن Φ س دالة قضية تتعالق مع س ، فإذا كان التعالق يشمل جميع الحدود ، فإن إنكار $\Phi_{س}$ (س) سيكون دالة قضية ، ما دامت أنها قضية لجميع قيم س . ولكنها لا يمكن أن يشتمل التعالق عليها ، لأنها إذا كانت متعالقة مع ا ، كانت $\Phi_{ا}$ (س) مكافئة ، لجميع قيم س ، مع رفض $\Phi_{س}$ (س) . ولكن هذا التكافؤ مستحيل لقيمة ا ما دامت تجعل $\Phi_{ا}$ (ا) مكافئة لرفضها نفسها . وينشأ عن ذلك أن هناك دوال قضايا أكثر من الحدود — وهى نتيجة يظهر أنها مستحيلة ، ولو أن البرهان مقنع كأى برهان آخر فى الرياضة . وسوف نرى بعد قليل كيف ترفع هذه الاستحالة بمذهب الأصناف المنطقية .

١٠٣ — وأول طريقة تفرض نفسها هى البحث عن إبهام فى معنى [٤] . ولكننا فى الباب السادس قد ميزنا المعانى المتعددة إلى أقصى ما يمكن من التمييز ورأينا أن نفس التناقض يظهر مع كل معنى . ومع ذلك فلنحاول التعبير عن التناقض فى صيغة دوال القضايا . لقد افترضنا أن كل دالة قضية ليست صفرا تُعَرِّف فصلا ، وكل فصل يمكن بالتأكيد أن يُعَرَّف بدالة قضية . فقولنا بأن

فصلا كواحد ليس حداً لنفسه ككثير هو القول بأن الفصل كواحد يحقق الدالة التى عرف بها ككثير . وما دامت جميع دوال القضايا ما عدا الصفر منها تعرف فصولا ، فسوف تُستنفد كلها مع اعتبار جميع الفصول التى لها الخاصة المذكورة ، ما عدا التى ليس لها تلك الخاصة المذكورة . ولو كانت أى دالة قضية محققة من كل فصل له الخاصة المذكورة ، لكانت بالضرورة محققة أيضا من الفصل هـ ، وهو كل الفصول المعتبرة كحد واحد . وبناءً على ذلك فإن فصل هـ لا ينتمى بذاته إلى الفصل هـ ، ومن ثَمَّ يجب أن يكون هناك دالة قضية تحققها حدود هـ ولا يحققها هـ ذاته . وهكذا يرجع التناقض إلى الظهور ، وعلينا أن نفترض إما عدم وجود شىء مثل هـ . أو أنه ليس هناك دالة قضة تحققها جميع حدوده دون غيرها .

وقد يُظن أنه يمكن إيجاد حل بإنكار مشروعية دوال القضايا المتغيرة . فلو دللنا مؤقتا بالرمز كـ φ لفصل القيم المحققة φ ، كانت دالة قضيتنا هى رفض (كـφ) ، حيث φ هى المتغير . إن المذهب الذى بسطناه فى الباب السابع من أن φ ليس شيئا منفصلا قد يجعل مثل هذا المتغير يبدو غير مشروع . ولكن هذا الاعتراض يمكن التغلب عليه بأن نحل محل φ فصل القضايا φس أو العلاقة بين φ سَ و س . وفضلا عن ذلك فمن المستحيل استبعاد دوال القضايا المتغيرة بتاتا . فحيث يحصل فصلٌ متغير ، أو علاقة متغيرة فقد سلمنا بدالة قضية متغيرة هى بذلك جوهرية للأحكام عن كلِّ فصل أو كل علاقة . فتعريف ميدان العلاقة مثلا وجميع القضايا العامة التى تكوِّن حساب العلاقات مقضىٌّ عليه برفضنا السماح بهذا الضرب من التغير . وهكذا فنحن فى حاجة إلى بعض الخصائص الأخرى التى بها نميز بين نوعين من التغير . وأحسب أننا قد نجد هذه الخصيصة فى التغير المستقل للدالة والموضوع . وبوجه عام فإن φ س هى ذاتها دالة متغيرين هما φ ، س . ومن هذين المتغيرين إما أن نعطى أحدهما قيمة ثابتة ، وإما أن نغيرهما دون أن يرجع أحدهما إلى الآخر .

ولكن فى نموذج دوال القضايا التى نبحثها فى هذا الباب ، الموضوع هو نفسه دالة لدالة القضية : فبدلا من Φ س نضع Φ { ء (Φ) { ،حيث ء (Φ) تعرف كدالة Φ . وهكذا حين تغير Φ ، فإن الموضوع الذى يحكم فيه على Φ يتغير أيضا . وهكذا فإن « س هو أحد س » تكافئ « Φ يمكن أن يحكم به على فصل الحدود التى تحقق Φ » حالة كون هذا الفصل من الحدود هو س . فلو تغير هنا Φ ، فإن الموضوع يتغير فى الوقت نفسه بشكل يتوقف على تغير Φ . ولهذا السبب فإن Φ { ء (Φ) { ولو أنها قضية محدودة حين يُعين س ، إلا أنها ليست دالة قضية بالمعنى العادى حين يكون س متغيرا . ويمكن تسمية دوال القضايا التى من هذا الصنف المشكوك فيه باسم الصور التربيعية لأن المتغير يدخل بطريقة شبيهة بعض الشىء بما يحدث فى الجبر من ظهور المتغير فى معادلة من الدرجة الثانية .

١٠٤ – ولعل أفضل طريقة لبيان الحل المقترح هو أن نقول إنه إذا كانت مجموعة من الحدود إنما يمكن أن تعرف بدالة قضية متغيرة فإن الفصل كواحد يجب أن يرفض ، ولو أن الفصل ككثير قد يقبل . وحين يقرر بهذا الشكل يظهر أن دوال القضايا يمكن أن تغير بشرط ألا تدخل أبدا المجموعة المستنبطة فى الموضوع فى دالة القضية الأصلية . وفى مثل هذه الأحوال لا يوجد إلا فصل ككثير لا فصل كواحد . وقد اعتبرنا الأمر كبديهية أن الفصل كواحد يوجد حيثما وجد فصل ككثير . ولكن هذه البديهية لا يجب قبولها قبولا عاما ، ويبدو أنها منبع التناقض . فإذا رفضناها انحلت الصعوبة كلها .

سنقول إذن إن الفصل كواحد هو شى من الصنف نفسه كحدوده ، ونعنى بذلك أن أى دالة قضية Φ (س) تكون ذات معنى حين نستبدل أحد الحدود بـ س تكون كذلك ذات معنى حين نستبدل الفصل كواحد . ولكن الفصل كواحد لا يوجد دائما ، والفصل ككثير من صنف مختلف عن حدود الفصل ، حتى حين إنما يكون للفصل حدٌ واحد ، مثال ذلك هناك دوال قضايا Φ (ل)

فيها ل قد يكون الفصل ككثير ، وهذه الدوال تخلو من المعنى إذا استبدلنا بـ ل أحد حدود الفصل . وهكذا فإن « س واحد من السينات » لا تكون قضية على الإطلاق إذا كانت العلاقة الداخلة هى علاقة حد بفصله ككثير . وهذه هى العلاقة الوحيدة التى إن وجدت فإن دالة القضية تكون مصدر اطمئنان لنا على الدوام . وطبقا لهذه النظرة قد يكون الفصل ككثير موضوعاً منطقيا ، ولكن فى قضايا من نوع مختلف عن تلك التى تكون فيها حدوده موضوعات . وإذا كان الشىء أكثر من حد مفرد ، فإن سؤالنا هل الشىء واحد أو كثير ، سيكون له أجوبة مختلفة بحسب القضية التى يقع فيها . مثل ذلك « سقراط واحد من الناس » نجد فيها أن الناس جمع . أما « الناس أحد أنواع الحيوان » فالناس فيها مفرد . فالتمييز بين الأصناف المنطقية هو مفتاح السر كله[1] .

١٠٥ -- وطرق أخرى قد تقترح للتخلص من التناقض تبدو غير مرغوب فيها على أساس أنها تفسد الكثير من أنواع القضايا الضرورية جدا . وقد يقترح أن التطابق داخل فى قولنا « س ليست أحد س » بطريقة غير مقبولة . ولكننا قد بينا من قبل أن علاقات الحدود بأنفسها مما لا يمكن تجنبه ، ولعلنا نلاحظ أن المنتحرين أو العصاميين أو أبطال سميلز Smiles « ساعد نفسك »[2] كلهم معرفون بعلاقات مع أنفسهم . وعلى العموم فإن التطابق يدخل بطريقة شبيهة جدا فى اللزوم الصورى بحيث يكون من المستحيل استبعاده .

واقتراح طبيعى للهرب من التناقض هو الاعتراض على فكرة جميع الحدود أو جميع الفصول . وقد يقال إن مثل هذا الحاصل لا يمكن تصوره . وإذا كانت « كل » تشير إلى المجموع فهروبنا من التناقض يحتاج منا إلى التسليم بهذا . غير أننا قد رأينا فيما سلف كثيراً أنه إذا تمسكنا بهذه النظرة ضد أى حد ، لاستحالت كل حقيقة صورية ، ولألغيت الرياضة التى صفتها هى تقرير الحقائق الخاصة بأى حد بضربة قلم . وهكذا فإن التقرير الصحيح للحقائق

(١) انظر فى هذا الموضوع الملحق .

(٢) صمويل سميلز (١٨١٢ - ١٩٠٤) كاتب اسكوتلاندى مشهور ، وأشهر مؤلفاته « ساعد نفسك » HelP yourself . [المترجم] .

الصورية يحتاج إلى فكرة « أى حد » أو « كل حد » ، ولكنه لا يحتاج إلى الفكرة الجمعية عن « جميع » الحدود .

وأخيرا يجب ملاحظة أنه لا توجد فلسفة خاصة داخلة فى التناقض المذكور الذى ينبع مباشرة من نظر العقل السليم ، ولا يمكن حله إلا بإغفال بعض مسلمات العقل السليم . والفلسفة الهيجلية وحدها ، تلك التى تعيش على المتناقضات ، يمكن أن تظل بغير اكتراث لأنها تجد مشكلات مشابهة فى كل مكان . أما فى أى مذهب آخر فإن مثل هذا التحدى المباشر يتطلب جواباً خشية الاعتراف بالعجز . ومن حسن الحظ أنه لا توجد بمقدار ما أعرف أى صعوبة مماثلة فى أى جزء آخر من هذا الكتاب « أصول الرياضيات » .

١٠٦ — ولعلنا الآن نستعرض فى إيجاز النتائج التى وصلنا إليها فى الجزء الأول . فقد عرفنا الرياضة بأنها فصل القضايا التى تقرر لوازم صورية ولا تشتمل على ثوابت ما عدا الثوابت المنطقية ، وهى : اللزوم ، وعلاقة الحد بالفصل الذى هى أحد حدوده ، ومعنى « مثل » ، ومعنى العلاقة ، وغير ذلك من المعانى الأخرى الداخلة فى اللزوم الصورى ، والتى رأينا (بند ٩٣) أنها ما يأتى : دالة القضية ، الفصل[1] ، الدالة ، و « أى » أو « كل » حد . وقد رفع هذا التعريف الرياضة إلى مرتبة قريبة جدا من المنطق ، وجعلتها عمليا متطابقة مع المنطق الرمزى . ويؤدى النظر فى المنطق الرمزى إلى تبرير التعداد المذكور للامعرفات الرياضية . وقد ميزنا فى الباب الثالث بين اللزوم وبين اللزوم الصورى ، فاللزوم يصل بين أى قضيتين بشرط أن تكون الأولى كاذبة أو الثانية صادقة . أما اللزوم الصورى فليس علاقة بل حكما ، لكل قيمة للمتغير أو المتغيرات لدالة قضية تقرر لزوماً لكل قيمة للمتغير أو المتغيرات . وفى الباب الرابع ميزنا بين ما سميناه الأشياء من المحمولات والعلاقات (ويشتمل ذلك على « هو » الخاصة بالحمل مع غيرها من العلاقات فى هذا الغرض) . وقد بينا أن هذا التمييز مرتبط بمذهب

---

(١) إن معنى الفصل بوجه عام ، كما قررنا ، يمكن استبداله باعتبار أنه لا يعرف ، بفصل القضايا التى تعرفها دالة قضية .

الجوهر والأعراض ، ولكنه لا يؤدى إلى النتائج التقليدية . وكشفنا فى الباب الخامس والسادس عن نظرية المحمولات ، فبينا فى الباب الخامس أن بعض التصورات المشتقة من المحمولات تقع فى قضايا لا حول أنفسها بل « حول » تركيبات من الحدود كما يتبين من « جميع » ، و« كل» ، و«أى » ، و « أحد» ، و« بعض »، و« أل» . ورأينا أن التصورات من هذا النوع أساسية فى الرياضة وتجعلنا قادرين على النظر فى الفصول اللامتناهية بواسطة قضايا ذات تعقيد متناه . وميزنا فى الباب السادس المحمولات ، وفصول التصورات ، وتصورات الفصول ، والفصول ككثير ، والفصول كواحد . واتفقنا على أن الحدود المفردة ، أو مثل هذه التركيبات التى تنتج عن الجمع بالواو ، هى فصول ، والأخيرة منها هى الفصول ككثير . وأن الفصول ككثير هى الأشياء التى تدل عليها تصورات الفصول ، التى هى جمع فصول التصورات . ولكننا فى الباب الحاضر انتهينا إلى أنه من الضرورى التمييز بين الحد المفرد وبين الفصل الذى إنما هو حده الوحيد ، مما يترتب عليه إمكان قبول الفصل الصفر .

ولخصنا فى الباب السابع دراسة الفعل . ورأينا أن القضايا الحملية المركبة من موضوع ومحمول ، والقضايا التى تعبر عن علاقة ثابتة بحد ثابت ، يمكن تحليلها كما رأينا إلى موضوع وحكم ؛ ولكن هذا التحليل يصبح مستحيلا عندما يدخل حد معين فى قضية بطريقة أكثر تعقيدا من مجرد أن يكون متعلقا به للعلاقة . ومن أجل ذلك وجب أن نأخذ دالة القضية على أنها فكرة أولية . ودالة قضية لمتغير واحد هى أى قضية لمجموعة Set تعرف بتغير حد مفرد على حين تظل الحدود الأخرى ثوابت . ولكن على العموم من المستحيل تعريف أو عزل العنصر الثابت فى دالة قضية ما دام الذى يتبقى حين يطرح حد معين حيثما يقع من قضية ليس بوجه عام شيئا يقبل الكشف عنه . وهكذا لا يجب أن يحذف ببساطة الحد المذكور بل يستبدل متغير به .

ورأينا أن معنى المتغير فى غاية التعقيد . ذلك أن س ليس مجرد «أى» حد ، بل هو أى حد له فردية معينة ، وإلا ما أمكن التمييز بين أى متغيرين . واتفقنا

على أن المتغير هو أى حد من حيث إنه حد فى دالة قضية معينة ، وأن المتغيرات تتميز بدوال القضايا التى تقع فيها ، أو فى حالة وجود متغيرات عدة ، بالموضع الذى تشغله فى دالة قضية معطاة كثيرة التغيرات . وقد قلنا إن المتغير هو الحد فى أى قضية ذات هيئة تدل عليها دالة قضية معينة .

وقد وضحنا فى الباب التاسع أن القضايا العلاقية نهائية ، ولها جميعا جهة : نعنى ما دامت العلاقة هى تصور ، من حيث هو كذلك ، فى قضية لها حدان ، فهناك قضية أخرى تشتمل على نفس الحدين ونفس التصور ، من حيث هو كذلك ، كما فى قولنا « ا أكبر من ب » و « ب أكبر من ا » . وهاتان القضيتان على الرغم من اختلافهما يشتملان بالضبط على نفس المفردات . وهذا شىء من خصائص العلاقات ، ومثال على الخسارة الناتجة من التحليل . واتفقنا على أن العلاقات يجب أن تؤخذ مفهومياً لا كفصول ذات روابط [1] .

وأخيراً فى الباب الحاضر بحثنا التناقض الناتج من الحقيقة الظاهرة وهى أنه إذا كان هـ هو فصل جميع الفصول التى كحدود مفردة ليست حدودا لأنفسها ككثير ، إذن هـ كواحد يمكن إثباته على السواء بأن يكون أو لا يكون حداً لنفسه ككثير . وكان الحل المقترح أنه من الضرورى التمييز بين أصناف متعددة من الأشياء ، نعنى الحدود ، وفصول الحدود ، وفصول الفصل ، وفصول روابط الحدود ، وهكذا . وأن دالة القضية φ س تحتاج بوجه عام إذا وجب أن يكون لها معنى إلى أن تنتمى س لصنف واحد مَّا . وهكذا فإن س هى س أخذت على أنها لا معنى لها لأنها تحتاج إلى أن يكون المتعلق فصلا مركبا من أشياء هى من نفس الصنف المتعلق به . وقلنا إن الفصل كواحد حيثما يوجد فهو من نفس الصنف كمفرداته ؛ ولكن دالة القضية التربيعية يظهر على العموم أنها إنما تعرف فصلا ككثير ، ويثبت التناقض أن الفصل كواحد إن وُجد على الإطلاق ، فلا نزاع فى غيابه أحياناً .

---

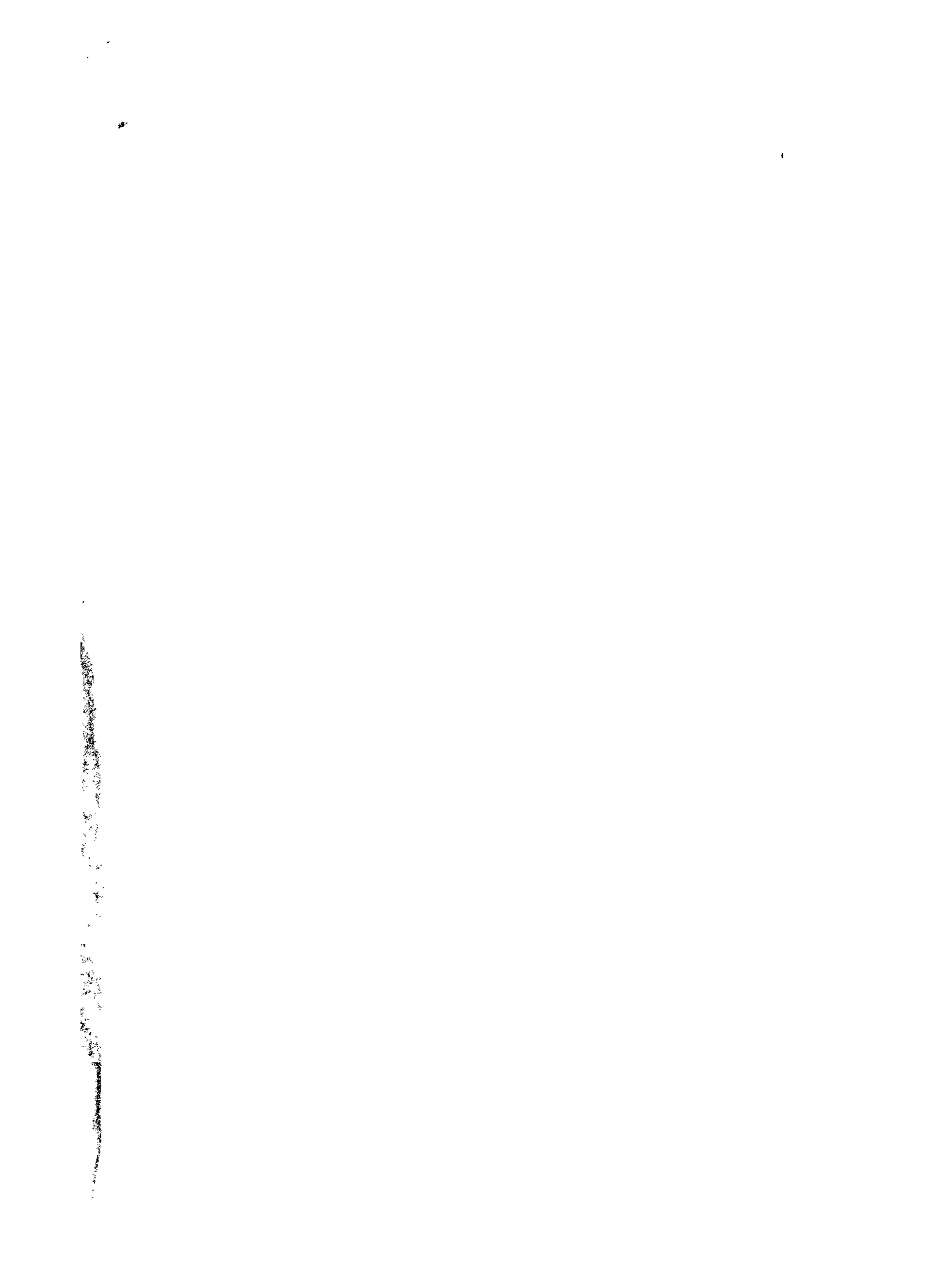
(١) ومع ذلك انظر فى هذه النقطة الملحق .

فهرس

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٨

الجزء الرابع

الترتيب



الباب الرابع والعشرون

تكوين المتسلسلات

۱۸۷ – فكرة الترتيب أو المتسلسلة من الأفكار التى سبق أن تعرضنا لها فى معرض الكلام عن المسافة ، وعن ترتيب المقدار . فقد كشف البحث فى الاتصال ، وهو البحث الذى أجريناه فى الباب الأخير من الجزء الثالث ، عن أنه فكرة الأجدر أن تكون ترتيبية ، ومهد الأذهان للأهمية الأساسية لفكرة الترتيب . وقد حان الوقت الآن لفحص هذه الفكرة فى ذاتها . فقد زادت التطورات الحديثة من أهمية الترتيب من الوجهة الرياضية البحتة زيادة لا يمكن المبالغة فى وصفها . وقد أثبت كل من ديديكند وكانتور وبيانو كيف يؤسس الحساب والتحليل على متسلسلة من نوع خاص – أى على خواص الأعداد المتناهية والتى بفضلها يتكون ما سأسميه متوالية rogressi . وسنرى أيضا أن الأعداد اللامنطقة تعرف تعريفا تامًّا باستخدام الترتيب ، وأن فصلا جديدا من الأعداد الترتيبية المتصاعدة transfinite قد أدخل ، وأمكن بفضله الحصول على نتائج فى غاية الأهمية والطرافة . وفى مجال الهندسة نجد أن طريقة شتاوت Staudt لرسم الشكل الرباعى التام ، وبحوث بييرى Pieri فى الهندسة الإسقاطية قد بينت كيف تجرى النقط والخطوط والسطوح المستوية فى ترتيب مستقل عن الاعتبارات القياسية وعن المقدار . وذلك على حين نجد أن الهندسة الوصفية تثبت أن قسطا كبيراً من الهندسة لا يتطلب غير احتمال وجود الترتيب المتسلسل . هذا فضلا عن أن فلسفة المكان والزمان بأسرها تتوقف على وجهة النظر التى نسلم بها عن الترتيب . ومن أجل ذلك أصبح البحث فى الترتيب جوهريًّا فى فهم أسس الرياضيات ، وهو بحث أغفلته الفلسفات الجارية .

۱۸۸ – وتبلغ فكرة الترتيب من التعقيد مبلغاً أكثر من أى فكرة أخرى سبق لنا تحليلها . فلا يمكن لحدين أن يكون لهما ترتيب ، بل ولا لثلاثة حدود أن يكون لها ترتيب دورى . ومن أجل هذا التعقيد واجه التحليل المنطقى للترتيب صعوبات

كبيرة ، ولذلك سأتناول هذا الموضوع تدريجياً . فأبحث فى هذا الباب الظروف التى ينشأ فيها الترتيب ، مرجئاً البحث فى ماهية الترتيب إلى الباب التالى . وسيثير هذا التحليل عدة مسائل أساسية فى المنطق العام تتطلب بحثاً ضافياً ذا صفة تكاد أن تكون فلسفية بحتة . وعند ذلك أنتقل إلى موضوعات ذات صلة أكثر بالرياضة ، مثل أصناف المتسلسلات والتعريف الترتيبي للأعداد ، وبذلك نمهد السبيل شيئا فشيئا للبحث فى اللانهاية والاتصال فى الجزء التالى .

هناك طريقتان مختلفتان يمكن أن ينشأ بهما الترتيب ، ولو أننا سنجد فى نهاية الأمر أن الطريقة الثانية يمكن أن ترد إلى الأولى . فى الطريقة الأولى يتكون ما يمكن أن نسميه بالعنصر الترتيبي من حدود ثلاثة ا ، ب ، حـ يقع أحدهما (ب مثلا) بين الحدين الآخرين. وهذا يحدث دائما عندما تقوم علاقة «بين» Between ا ، ب وبين ب ، حـ لا تقوم بين ب ، ا ، أو بين حـ ، ب ، أو بين حـ ، ا . وهذا هو التعريف أو بالأحرى هذا هو الشرط اللازم والكافى للقضية « ب بين ا ، حـ » . ولكن هناك حالات أخرى من الترتيب لا تتحقق فيها الشروط السابقة لأول وهلة ، ولا تنطبق عليها فيما يظهر لفظة « بين » . وهذه الحالات فيها حدود أربعة ا ، ب ، حـ ، ء هى العنصر الترتيبي ، ويمكن أن نقول عنها إن ا ، حـ مفصولان بالحدين ب ، ء . وهذه العلاقة أعقد ولكن يمكن وصفها كالآتى : يقال إن ا ، حـ مفصولان عن ب ، ء عندما تقوم علاقة لا تماثلية بين ا ، ب ؛ ب ، حـ ؛ حـ ، ء . أو بين ا ، ء ؛ ء ، حـ ؛ حـ ، ب ؛ أو بين حـ ، ء ؛ ء ، ا ؛ ا ، ب . وفيما يختص بالحالة الأولى يجب أن تقوم نفس العلاقة إما بين ء ، ا أو بين كل من ا ، حـ ؛ ا ، ء . ويقال مثل ذلك عن الحالتين الأخريين[1] (ولا نحتاج إلى فرض خاص عن العلاقة بين ا ، حـ أو بين ب ، ء . وفقدان هذا الشرط هو الذى يمنعنا من رد هذه الحالة إلى الحالة الأولى بطريقة بسيطة) . وهناك حالات ، أهمها الحالات التى تكون فيها المتسلسلات مقفلة ، يظهر فيها أن رد الحالة الثانية إلى الأولى مستحيل صوريا ، ولو أن هذا المظهر خداع كما سنرى فى شطر منه . وسنوضح فى هذا الباب الطرق الرئيسية التى تنشأ بها المتسلسلات عن

---

(١) وهذا يعطى شرطاً كافياً ولكنه غير ضرورى للفصل بين الأزواج .

مجموعات من مثل هذه العناصر الترتيبية .

ومع أن حدين فقط لا يمكن أن يكون لهما ترتيب فلا ينبغي أن نفترض أن الترتيب ممكن ، إلا عندما تقوم علاقات بين حدين . في جميع المتسلسلات سنجد أن هناك علاقات لا تماثلية بين حدين . ولكن العلاقة اللاتماثلية التي لا توجد منها سوى حالة واحدة ، لا تكوّن ترتيباً . إذ يلزمنا على الأقل حالتان لعلاقة « بين » وثلاث حالات على الأقل للفصل بين الزوجين . وعلى ذلك فمع أن الترتيب علاقة بين ثلاثة حدود أو أربعة ، فهو ممكن فقط عندما تكون هناك علاقات أخرى قائمة بين أزواج الحدود . وهذه العلاقات قد تكون من أنواع شتى وتؤدى إلى طرق مختلفة لتوليد المتسلسلات . وسأسرد الآن الطرق الرئيسية التي أعرفها .

١٨٩ – (١) أسهل طريقة لتكوين المتسلسلات هي الآتية : لتكن لدينا مجموعة من الحدود متناهية أو لامتناهية ، كل حد فيها (مع احتمال استثناء حد واحد) له مع حد واحد لا غير من حدود المجموعة علاقة لاتماثلية معينة (ويجب بطبيعة الحال أن تكون غير متعدية) ، وأن كل حد (ومرة ثانية مع احتمال استثناء حد واحد يجب ألا يكون هو الحد الذى استثنيناه في المرة السابقة) له أيضاً مع حد واحد لا غير من حدود المجموعة علاقة هي عكس العلاقة الأولى[1] . ثم لنفرض أنه إذا كان للحد ا مع الحد ب العلاقة الأولى مع حـ ، فإن حـ لا يكون له العلاقة الأولى مع ا ، وعندئذ يكون لكل حد من حدود المجموعة فيما عدا الحدين المستثنين علاقة واحدة مع حد ثان ، والعلاقة العكسية مع حد ثالث ، بينما هذان الحدان لا تقوم بينهما أي من العلاقتين المذكورتين . ويترتب على ذلك أنه بتعريف « بين » يكون حدنا الأول بين حدينا الثانى والثالث .

والحد الذى له مع حد معلوم إحدى العلاقتين المشار إليهما يسمى المابعد next after الحد المعلوم ، والذى له مع الحد المعلوم العلاقة العكسية يسمى الماقبل next before الحد المعلوم . وإذا قامت العلاقتان المشار إليهما بين حدين سميا متعاقبين . أما الحدان الاستثنائيان إن وُجِدا فلا يقعان بين أي زوج من الحدود ،

---

(١) عكس العلاقة هي العلاقة التي يجب أن تقوم بين ص ، س عندما تقوم العلاقة المعلومة بين س ، ص .

ويسميان بطرفي المتسلسلة ، أو يسمى أحدهما الأول والثاني الآخر . ولا يستلزم وجود أحد هذين الحدين بالضرورة وجود الآخر ؛ فمثلا الأعداد الطبيعية لها أول وليس لها آخر – وليس من الضروري أن يوجد أيهما – مثال ذلك أن الأعداد الصحيحة الموجبة والسالبة مأخوذةً معاً فليس لها أول ولا آخر [١] .

وقد نوضح الطريقة السابقة بوضعها في قالب صوري : إذا رمزنا لإحدى علاقاتنا بالرمز ع ، ولعكسها بالرمز عَ [٢] ؛ وإذا كان هـ أي حد من حدود مجموعتنا ، فإنه يوجد حدان ء ، ف بحيث يكون هـ عَ ء ، هـ ع ف ، أي بحيث يكون ء ع ف ، هـ ع ف . ولما كان لكل حد العلاقة عَ مع حد واحد فقط فلن نحصل على ء ع ف . وقد سبق أن افترضنا منذ البداية أننا لن نحصل على ف ع ء ، وعلى ذلك تقع هـ بين ء ، ف [٣] . وإذا كان ا حداً ليست له إلا العلاقة ع ، فمن الواضح أن ا ليست بين أي زوج من الحدود . ويمكن تعميم فكرة « بين » بتعريفنا أنه إذا كان حـ بين ب ، ء ، وكان ء بين حـ ، هـ ، قيل عندئذ إن حـ أو ء يقع كذلك بين ب ، هـ . وبهذه الطريقة ما لم نصل إلى أحد طرفي المتسلسلة أو نرجع إلى الحد الذي بدأنا منه ، فسنجد أي عدد من الحدود يقع الحد حـ بينها وبين ب . ولكن إذا كان المجموع الكلي للحدود لا يقل عن سبعة فلا نستطيع بهذه الطريقة أن نبين أي حد من ثلاثة لا بد أن يكون أحدها بين الاثنين الآخرين ، ما دامت المجموعة قد تتكون من متسلسلتين متميزتين إحداهما على الأقل – في حالة المجموعة المتناهية – لا بد أن تكون مقفلة حتى نتحاشى وجود أكثر من طرفين .

ومن هذا يتضح أنه إذا أريد أن تؤدي الطريقة السابقة إلى متسلسلة واحدة ينتمي إليها أي حد من المجموعة ، فإننا نحتاج إلى شرط آخر يمكن التعبير عنه بقولنا : إن المجموعة يجب أن تكون « متصلة » . وسنضع طريقة فيما بعد لصياغة هذا الشرط دون إشارة إلى العدد ، ولكن في الوقت الحاضر سنكتفي بالقول بأن المجموعة تكون متصلة متى توافر الشرط الآتي : إذا أعطينا أي حدين من حدود المجموعة ، فهناك عدد متناه معين (وليس بالضرورة فريداً) من الخطوات من حد

---

(١) الطريقة المذكورة هي الطريقة الوحيدة لتكوين المتسلسلات حسب بولزانو Bolzano "Paradoxien des Unendlichen" § 7.

(٢) هذه هي العلامة التي أخذ بها شرودر .

(٣) رفض د ع ف إنما يكون ضرورياً بالنسبة لهذه الطريقة الخاصة ، ولكن رفض ف ع د ضروري لتعريف « بين » .

إلى التالى له ننتقل بها من أحد الحدين إلى الآخر . فإذا تحقق هذا الشرط أصبحنا واثقين أنَّ أحد أى ثلاثة حدود فى المجموعة يقع بين الحدين الآخرين .

فإذا افترضنا الآن أن المجموعة متصلة وتكوِّن عندئذ متسلسلةً واحدة، فقد ينشأ عن ذلك أربع حالات : (ا) قد يكون للمتسلسلة طرفان ، (ب) وقد يكون لها طرف واحد ، (حـ) وقد لا يكون لها طرف وتكون مفتوحة ، (د) وقد لا يكون لها طرف وتكون مُقْفَلَة . وفى الحالة (ا) ينبغى ملاحظة أن المتسلسلة لا بد أن تكون متناهية ، لأننا إذا أخذنا الطرفين ، وكانت المتسلسلة متصلة ، فهناك عددٌ معين متناه من الخطوات ن ينقلنا من أحد الطرفين إلى الآخر ، وبذلك يكون عدد حدود المجموعة هو ن + ١ ، ويقع كل حد ما عدا الطرفين بينهما ، ولا يقع أى طرف منهما بين أى زوج آخر من الحدود . أما فى الحالة (ب) من جهة أخرى ، فلا بد أن تكون المجموعة لا متناهية . وهذا صحيح حتى لو لم تكن المجموعة متصلة .

ولبيان ذلك نفترض أن للطرف الموجود العلاقة ع ، ولكن ليس له العلاقة عَ ، عندئذ يكون لكل حد آخر من المجموعة كلا العلاقتين ، ولا يمكن أبدا أن يكون له العلاقتان معاً مع نفس الحد . ما دامت ع لا تماثلية . وإذن فالحد الذى له مع الحد هـ (مثلا) العلاقة ع ، ليس هو الحد الذى له معه العلاقة عَ ، بل هو إما حدٌ ما جديد، وإما أحد الحدود السابقة على الحد هـ . ولا يمكن أن يكون هذا الحد هو الطرف ا ، لأن ا لا يمكن أن يكون له العلاقة عَ مع أى حد . وكذلك لا يمكن أن يكون حدا يمكن الوصول إليه بخطوات متتالية من ا دون المرور بالحد هـ ، إذ لو كان الأمر كذلك لكان لهذا الحد سابقان ، وهو خلاف الفرض بأن ع علاقة واحد بواحد . وعلى ذلك إذا كان ك حداً مَّا يمكن الوصول إليه من ا بخطوات متتالية ، فيجب أن يكون له تالٍ ليس هو ا أو أى حد من الحدود بين ا ، ك . وعلى ذلك فالمجموعة لا نهائية ، متصلةً كانت أو غير متصلة . وكذلك فى الحالة (حـ) يجب أن تكون المجموعة لا نهائية ، لأن المتسلسلة فرضاً مفتوحة ، أى أننا إذا بدأنا من هـ ، فأى عدد من الخطوات نتخذه فى أى اتجاه من الاتجاهين لا يعود بنا مرة ثانية إلى هـ ، ولا يمكن أن توجد نهاية محدودة لعدد الخطوات الممكنة ، وإلا كان للمتسلسلة طرف . ولا يلزم فى هذه الحالة أيضا أن تكون المتسلسلة

متصلة . وعلى العكس من ذلك فى الحالة (د) يجب أن نفترض الاتصال . والقول بأن المتسلسلة مقفلة معناه أننا إذا بدأنا بحدٍ مَّا ا ، واجتزنا عدداً من الخطوات ڡ نرجع مرة أخرى إلى ا . وفى هذه الحالة ڡ هى عدد الحدود ، وسيان عندنا أن نبدأ من أى حد . وفى هذه الحالة لا تكون « بين » معينة ، إلا حيث يوجد ثلاثة حدود متعاقبة ، وتشتمل المتسلسلة على أكثر من ثلاثة حدود . وبغير ذلك نحتاج إلى علاقة أعقد هى الانفصال .

١٩٠ — (٢) رأينا كيف أن الطريقة السابقة تؤدى إما إلى متسلسلات مفتوحة أو مقفلة ، بشرط أن تكون حدودها متعاقبة . أما الطريقة الثانية التى سنناقشها الآن فإنها تعطى متسلسلات ليس فيها حدود متعاقبة ، ولكنها لا تعطى متسلسلات مقفلة[١] . وتستخدم فى هذه الطريقة علاقة متعدية لا تماثلية ى ، ومجموعة من الحدود تقوم بين كل حدين منها ، إما العلاقة س ى ص ، أو ص ى س . وعندما تتحقق هذه الشروط تكون الحدود بالضرورة متسلسلةً واحدة . ولما كانت العلاقة لا تماثلية فإنه يمكن التمييز بين س ى ص ، ص ى س ، ولا يمكن أن يجتمعا معاً[٢] . وما دامت ى متعدية ، فإن س ىَ ص ، ص ى ط تؤديان إلى س ى ط وينتج من هذا أن ىَ هى أيضاً لا متماثلة ومتعدية[٣] . وهكذا فبالنسبة لأى حد س من المجموعة تقع جميع الحدود الأخرى من المجموعة فى فصلين ، تلك التى لها العلاقة س ى ص ، وتلك التى لها العلاقة ط ى س . وإذا رمزنا لهذين الفصلين بالرمزين $\breve{\Pi}$ س ، Π س ، على الترتيب ، رأينا أنه نظراً لتعدى ى إذا كانت ص تابعة

---

(١) الطريقة الآتية هى الطريقة الوحيدة التى يشرحها فيفانتى والمذكورة فى كتاب **Vivanti in the** ***Formulaire de Mathématique***, (1895), VI, § 2, No 7. also by Gilman "On the properties of a one-**dimensal** manifold". *Mind* N. S. Vol 1.

وسنجد أن هذه الطريقة عامة بمعنى لا نجده فى أى طريقة من طرقنا .

(٢) إنى أستخدم اصطلاح لا متماثل كضاد لا كتناقض لتماثل . فإذا كانت س ف ص وكانت العلاقة متماثلة كان عندنا دائماً ص ف س . وإذا كانت لا تماثلية فلن نحصل أبداً على ص ف س . وبعض العلاقات — كاللزوم المنطقى مثلا — ليست متماثلة ولا لا متماثلة . وبدلا من افتراض ف لا متماثلة ، فقد يمكن أن نضع افتراضاً مكافئاً وهو الذى يسميه الأستاذ بيرس « علاقة غريبة » ، أى علاقة ليس لأى حد علاقة معها (وهذا الافتراض ليس مكافئاً للاتماثل على العموم بل فقط حين يرتبط بالتعدى) .

(٣) يمكن أن نقرأ ى التى تسبق ، وىَ التى تتبع ، بشرط عدم السماح بأى أفكار زمانية أو مكانية بالتدخل .

للفصل Π س ، كانت Π ص داخلة فى Π س . وإذا كانت ط تابعة للفصل $\breve{\Pi}$ س ، كانت $\breve{\Pi}$ ط داخلة فى $\breve{\Pi}$ س . وإذا أخذنا حدين س ، ص يحققان العلاقة س ق ص ، فإن جميع الحدود الأخرى تقع فى ثلاثة فصول (١) تلك التابعة للفصل Π س ، وبالتالى للفصل Π ص (٢) تلك التابعة للفصل $\breve{\Pi}$ ص ، وبالتالى للفصل Π س (٣) تلك التابعة للفصل Π س ، ولكن ليس للفصل $\breve{\Pi}$ ص . فإذا كانت ط من الفصل الأول حصلنا على ط ق س، ط ق ص. وإذا كانت ف من الفصل الثانى حصلنا على س ق ف ، ص ق ف وإذا كانت و من الفصل الثالث حصلنا على س ق و ، و ق ص. وقد استبعدنا حالة ص ق ى ، ى ق س ، لأن س ق ص، ص ق ى تستلزم س ق ى ، وهو ما لا يتفق مع ى ق س . وهكذا نحصل فى الحالات الثلاث على (١) س بين ط ، ص ؛ (٢) ص بين س ، ف ؛ (٣) و بين س ، ص . ويترتب على ذلك أن أى ثلاثة حدود فى المجموعة فهى بحيث يكون واحد منها بين الآخرين وتؤلف المجموعة كلها متسلسلة واحدة . فإذا لم يكن للفصل (٣) حدود قيل إن س ، ص متعاقبان . ولكن هناك علاقات كثيرة ق يمكن وضعها ولها دائماً حدود فى الفصل (٣) . فإذا فرضنا مثلاً أن ق هى علاقة «قبل» ، وكانت مجموعتنا هى مجموعة اللحظات فى فترة معينة من الزمن أو فى سائر الزمان ، فهناك لحظة بين أى لحظتين فى المجموعة . وكذلك الحال فى المقادير التى سميناها فى الباب الأخير من الجزء الثالث متصلة ، وليس فى الطريقة الراهنة كما كان الحال فى الطريقة السابقة ما يوجب أن تكون هناك حدود متعاقبة ، ما لم يكن العدد الكلى للحدود فى المجموعة متناهيا . ومن جهة أخرى لا تسمح هذه الطريقة بالمتسلسلات المقفلة ، إذ أنه نظراً إلى تعدى العلاقة ق ، فإن كانت المتسلسلة مقفلة، وكان س أى حد من حدودها، لحصلنا على س ق س، وهذا محال لأن ق لا متماثلة . وبذلك لا يمكن أن تكون العلاقة المولدة فى المتسلسلة المقفلة متعدية[١] . وكما كان الحال فى الطريقة السابقة ، ربما كان للمتسلسلة طرفان ، وربما كان لها طرف واحد ، وربما لم يكن لها أى طرف . وفى الحالة الأولى وحدها قد تكون متناهية ، ولكن حتى فى هذه الحالة قد تكون لا متناهية ،

---

(١) انظر شرحاً أكثر دقة فى الباب الثامن والعشرين .

أما فى الحالتين الأخريين فيجب أن تكون كذلك .

١٩١ – (٣) وقد تتكون المتسلسلة بواسطة المسافات ، كما بينا ذلك جزئياً فى الجزء الثالث ، وسنوفى شرح ذلك فيما يلى . وفى هذه الحالة إذا بدأنا من حد معين س فسنحصل على علاقات هى مقادير بين س وبين عدد من الحدود الأخرى ص ، ط . . . إلخ . وبحسب هذه العلاقات من حيث إنها أكبر أو أصغر يمكننا ترتيب الحدود المناظرة . فإذا لم تكن هناك علاقات شبيهة بذلك بين الحدود الباقية ص ، ط . . . فلن نحتاج إلى شىء آخر . ولكن إذا كان لها علاقات هى مقادير من نفس النوع ، احتجنا إلى بعض البديهيات حتى نضمن أن الترتيب قد يكون مستقلاً عن الحد الخاص الذى نبدأ منه . فإذا وضعنا س ط رمزا للمسافة بين س ، ط فإذا كان س ط أصغر من س و ، فلا بد أن تكون ص ط أصغر من ص و . وينتج عن ذلك – وهى نتيجة لم يكن لها محل عندما كانت س هى الحد الوحيد الذى له مسافة – أن المسافات لا بد أن تكون علاقات لا متماثلة ، وما كان من المسافات له جهة واحدة فلا بد أن تعتبر أصغر من صفر . لأن قولنا « س ط أصغر من و س » يتضمن أن « و ط أصغر من وو » أى و ط أصغر من صفر . وبهذه الطريقة ترتد الحالة الراهنة عملياً إلى الثانية . لأن كل زوج من حدود س ، ص سيكون بحيث أن س ص أصغر من صفر ، أو س ص أكبر من صفر . ويمكن أن نقول فى الحالة الأولى ص ف س ، وفى الثانية س ف ص. ولكننا نحتاج إلى بديهية أخرى لكى يمكن إجراء الترتيب دون إبهام . فإذا كان س ط = ص وَ وكان ط وَ = س ص ، فلا بد أن يكون و ، وَ نفس النقطة . وبهذه البديهية الإضافية يكون إرجاع هذه الحالة إلى الحالة (٢) كاملا .

١٩٢ – (٤) وحالات العلاقات المثلثة triangular relations لها القوة على إنشاء الترتيب . ولنفرض العلاقة ع تقوم بين ص ، (س ، ط) وبين ط ، (ص ، ى) وبين ى ، (ط ، و) وهكذا . أما « بين » فهى نفسها هذه العلاقة ، وحينئذ ربما كانت هذه هى الطريقة الأعظم مباشرة وطبعا لتكوين الترتيب . فنقول فى هذه الحالة إن ص بين س ، ط عندما تقوم العلاقة ع بين ص والزوج س ، ط . ولا بد لنا من فروض بالنسبة للعلاقة ع تثبت أنه إذا كانت ص بين س ،

ط ، وكانت ط بين ص ، و ، عندئذ ص ، ط يقوم كل منهما بين ط ، و ، أى أنه إذا كانت ص ع (س ، ط)، ط ع (ص ، و)، فلا بد أن تكون ص ع (س ، و) ، ط ع (س ، و) . وهذا نوع من التعدى الثلاثى الحدود . كذلك إذا كانت ص بين س ، و وكانت ط بين ص ، و ، إذن ط لا بد أن تكون بين س ، و ، وأن تكون ص بين س ، ط أى أنه إذا كانت ص ع (س ، و) وكانت ط ع (ص ، و) إذن ط ع (س ، و) ، ص ع (س ، ط) . كذلك يجب أن تكون ص ع (س ، ط) مكافئة ا ص ع (ط ، س)[1] . وبهذه الفروض يتكون ترتيب لا إبهام فيه بين أى عدد من الحدود بحيث تقوم لأى ثلاثة منها العلاقة ع . أما أن هذه المسائل تقبل أو لا تقبل مزيدا من التحليل فأمر أرجئ بحثه للباب التالى .

١٩٣ – (٥) لم نجد حتى الآن طريقة لتكوين المتسلسلات المتصلة المقفلة ، ومع ذلك فهناك أمثلة لهذه المتسلسلات كالزوايا ، والخط المستقيم الناقصى ، والأعداد المركبة التى لها مقياس معلوم . ولذلك لزم أن توضع نظرية تسمح بإمكان وجود هذه المتسلسلات ، وفى الحالات التى تكون الحدود فيها علاقات لا متماثلة كالمستقيمات ، أو عندما تكون هذه الحدودمرتبطة ارتباطاً وحيدا وعكسياً بمثل هذه العلاقات ، فالنظرية الآتية تفى بالغرض المطلوب . أما فى الحالات الأخرى فيمكن استخدام الطريقة السادسة التى سيأتى ذكرها بعد .

ليكن س ، ص ، ط ... مجموعة من العلاقات اللامتماثلة ، ولتكن ع علاقة لا متماثلة تقوم بين كل اثنين س ، ص ، أو ص ، ط ؛ إلا فى الحالة التى تكون فيها ص هى العلاقة العكسية ا س . ولنفرض كذلك أن العلاقة ع هى بحيث إذا قامت بين س ، ص فإنها تقوم بين ص وعكس س . وإذا كانت س أى حد من حدود المجموعة ، فلنفترض أن جميع الحدود التى لها مع س العلاقة ع أو عَ هى حدود المجموعة . وجميع هذه الشروط متحققة فى الزوايا ، وحيثما تتحقق كانت المتسلسلة الناتجة عن ذلك مقفلة . لأن س ع ص تستلزم ص ع سَ ، ومن ثم سَ ع صَ ، وإذن صَ ع س . أى أنه بواسطة العلاقة ع يمكن أن نسير من س ونعود

---

(١) انظر peano, I Principii di Geometria. Turin, 1889. Axioms VIII, IX, X, XI.

إلى س مرة أخرى . وأيضا ليس فى التعريف ما يمنع من أن تكون المتسلسلة متصلة ، ولكن لما كانت المتسلسلة مقفلة ، فلا يمكن تطبيق فكرة « بين » تطبيقا كليًّا ، ولكن فكرة الانفصال يمكن تطبيقها دائما . والسبب فى وجوب افتراض أن الحدود إما أنها علاقات لا متماثلة أو مترابطة مع مثل هذه العلاقات ، أن هذه المتسلسلات لها عادة أقطاب مقابلة antipodes ، أو « مقابلات » كما قد تسمى فى بعض الأحيان ، وأن فكرة « المقابل » opposite يظهر أنها مرتبطة جوهريًّا بعكس العلاقة اللاتماثلة .

١٩٤ – (٦) وبنفس الطريقة التى شرحناها فى (٤) لتكوين متسلسلة من علاقات « بين » ، نستطيع أن نكوّن المتسلسلات مباشرة من علاقات الانفصال الرباعية الحدود . وفى هذه الحالة أيضا تلزمنا بعض البديهيات . وقد بين ڤايلاتى[1] Vailati أن البديهيات الخمس الآتية كافية . كما بين بادوا Padoa أن لها استقلالا ترتيبيًّا ، أى لا يمكن استنتاج أى واحدة منها من سابقاتها[2] . ولنرمز لقولنا « ا ، ب يفصلان حـ عن ء » بالرمز ا ب اا حـ ء ، فنحصل على :

(١) ا ب اا حـ ء تكافئ حـ ء اا ا ب

(٢) ا ب اا حـ ء تكافئ ا ب اا ء حـ

(٣) ا ب اا حـ ء تستبعد ا حـ اا ب ء

(٤) لأى أربعة حدود من مجموعتنا يجب أن يكون ا ب اا حـ ء أو ا حـ اا ب ء أو ا ء اا ب حـ .

(٥) إذا كانت ا ب اا حـ ء ، ا حـ اا ب هـ إذن ا حـ اا ء هـ .

وبواسطة هذه الفروض الخمسة تكتسب الحدود ا ، ب ، حـ ، ء ، هـ . . . ترتيباً لا إبهام فيه نبدأ فيه من علاقة بين زوجين من الحدود . وهو ترتيب غير معين إلا بالقدر الذى تعينه الفروض المذكورة . وسأرجئ إلى مرحلة متأخرة المزيد من بحث هذه الحالة عندما نبحث فى علاقة الانفصال .

الطرق الست المذكورة لتكوين المتسلسلات هى الطرق الرئيسية التى أعرفها ، وجميع الطرق الأخرى يمكن ردها فيما أعلم إلى هذه الطرق الست . والطريقة الأخيرة

---

(١) Rivista di Matematica, V, pp. 76, 183.

(٢) المرجع السابق ص ١٨٥ .

وحدها هي التي تؤدى إلى تكوين متسلسلة متصلة مقفلة ليست حدودها علاقات لا متماثلة ولا مرتبطة بمثل هذه العلاقات[1] . لهذا يجب أن تطبق هذه الطريقة الأخيرة على الهندسة الإسقاطية والهندسة الناقصية ، حيث يظهر أن ترابط النقط على مستقيم مع المستقيمات الخارجة من نقطة ، تابع منطقياً لترتيب النقط على المستقيم . ولكن قبل أن نقرر إذا كانت هذه الطرق الست (وخاصة الرابعة والسادسة) مستقلة ولا يمكن ردها ، فلا بد أن نبحث فى معنى الترتيب (وهو ما لم نقم به حتى الآن) ، كما يجب أن نبحث فى المكونات المنطقية (إن وجدت) ، التى يتركب منها هذا المعنى . وهذا ما سنفعله فى الباب القادم .

---

(١) انظر الباب الثامن والعشرين .

الباب الخامس والعشرون

معنى الترتيب

١٩٥ – تبينت لنا الآن الظروف التى يوجد فيها ترتيب بين مجموعة من الحدود ، فحصلنا بهذه الطريقة على معرفة استقرائية معينة عن طبيعة الترتيب . ولكنا لم نواجه حتى الآن هذا السؤال وهو : ما الترتيب ؟ وهو سؤال صعب لم يُكتب فيه شيء على الإطلاق فيما أعلم . وجميع المؤلفين الذين اطلعت على كتبهم يكتفون بعرض الكيفية التى يتكون بها الترتيب ، ولما كان معظمهم إنما يعرض فقط طريقة واحدة من الطرق الست التى بيناها فى الباب الرابع والعشرين ، فمن اليسير عليهم الخلط بين تكوين الترتيب وطبيعته . وقد تبين لنا هذا الخلط من تعدد الطرق السابقة ، إذ من الواضح أننا نعنى بالترتيب شيئاً معينا تماماً ، ويجب أن يكون من حيث إنه يتكون على حد سواء فى جميع الطرق الست متميزاً عن كل طريقة من الطرق التى بها يتكون ومتميزا عنها كلها ، اللهم إلا إذا كانت إحدى هذه الطرق هى الرئيسية وأن الأخرى تُرد إليها . والهدف من هذا الباب توضيح هذا العنصر المشترك فى جميع المتسلسلات مع عرض الحجج المنطقية المتصلة به . وهذه المناقشة ذات أهمية فلسفية خالصة ، ويمكن إغفالها تماماً عند بحث الموضوع بحثا رياضياً .

ولكى نتدرج فى الخوض فى هذا الموضوع ، فلنفرز مناقشة فكرة « بين » عن فكرة الفصل بين الأزواج ، حتى إذا اتفقنا على طبيعة كل فكرة منهما على انفراد شرعنا بعد ذلك فى الجمع بينهما ، والنظر فى ذلك الأمر المشترك بينهما . وسأبدأ الحديث عن « بين » لأنها أسهل الفكرتين .

١٩٦ – « بين » تتميز (كما رأينا فى الباب الرابع والعشرين) بأنها علاقة حد واحد ص مع حدين آخرين س ، ط تقوم كلما كان للحد س مع ص ، والحد ص مع ط ، علاقةٌ مّا ليست للحد ص مع س ، ولا للحد ط مع ص ، ولا للحد ط مع س[١] .

---

(١) الشرط القائل بأن ط ليس له مع س العلاقة المذكورة شرط غير جوهرى نسبياً ، من جهة أننا

وهذه الشروط لا شك أنها « كافية » للبينية . أما أنها « ضرورية » فموضع نظر . ولا بد لنا من التمييز بين عدة آراء محتملة فى هذا الصدد . (١) فقد نذهب إلى أن الشروط المذكورة تعطى معنى « بين » بالذات . وأنها تكوّن التحليل الفعلى له لا أنها مجرد مجموعة شروط تحقق وجوده . (٢) وقد نذهب إلى أن « بين » ليست علاقة الحدود س ، ص ، ط أصلا . بل هى علاقة العلاقة من ص إلى س ، ومن ص إلى ط ، أى علاقة اختلاف الجهة . (٣) وقد نذهب إلى أن « بين » فكرة لا يمكن تعريفها مثل « أكبر » و « أصغر » . وأن الشروط السابقة تبيح لنا استنتاج أن ص بين س ، ط ، ولكن يمكن أن تكون هناك ظروف أخرى تحصل فيها البينية ، بل قد تحصل دون أن تتطلب وجود أى علاقة سوى التعدد بين الأزواج (س ، ص) ، (ص ، ط) ، (س ، ط) . ولكى نفصل فى أمر هذه النظريات يحسن بنا أن نبحث كلاً منها على حدة .

١٩٧ — (١) فى هذه النظرية نعرف قولنا « ص بين س ، ط » بأنه يعنى : « هناك علاقة ع بحيث تكون س ع ص ، ص ع ط ولكن ليس ص ع س ، ط ع ص » . أما هل نضيف إلى ذلك « ليس ط ع س » فموضع نظر. وسنفترض بادئ الأمر أن هذه الإضافة لم تحدث . وينشأ عن ذلك أن القضايا الآتية نسلم عموماً بأنها واضحة بذاتها :

(ا) إذا كان ص بين س ، ط ، وكان ط بين ص ، و ، إذن ص بين س ، و .

(ب) إذا كان ص بين س ، ط ، وكان و بين س ، ص ، إذن ص بين و ، ط . ومن باب الاختصار دعنا نتفق على أن نرمز للعبارة « ص بين س ، ط » بالرمز س ص ط ، وبذلك يمكن كتابة القضيتين السابقتين هكذا :

(ا) س ص ط ، ص ط و تستلزمان س ص و ، (ب) س ص ط ، س و ص تستلزمان و ص ط .

إنما نحتاج إليه فى حالة ما إذا كان ص بين س ، ط فربما لم يكن ط بين ص ، س ، أو ط بين س ، ص ، فإذا شئنا أن نسمح بأن يكون كل حد منها بين الحدين الآخرين كالحال مثلا فى زوايا المثلث ، فيمكن حذف الشرط المذكور بتاتاً . أما الشروط الأربعة الأخرى فيظهر على العكس أنها أكثر جوهرية .

ويجب أن نضيف أن العلاقة « بين » متماثلة فيما يختص بالطرفين ، أى أن س ص ط تستلزم ط ص س . وهذا الشرط ينتج مباشرة من تعريفنا . ومما تجدر ملاحظته بالنسبة للبديهتين (ا) ، (ب) أن « بين » من الوجهة الراهنة للنظر تكون دائما مضافة لعلاقة مَّا ع ، وأننا إنما نفترض صحة البديهتين عندما تكون العلاقة بعينها هى القائمة فى كلا المقدمتين . ولننظر الآن فى هاتين البديهيتين أهما نتيجتان لتعريفنا أو لا . وسنصطلح على كتابة ع بدلاً من لا — ع .

س ص ط تعنى س ع ص ، ص ع ط ، ص ع س ، ط ع ص
ص ط و تعنى ص ع ط ، ط ع و ، ط ع ص . و ع ط .

وهكذا نجد أن ص ط و إنما تضيف إلى س ص ط الشرطين وهما ط ع و ، و عَ ط . فإذا كانت ع متعدية حقق الشرطان س ص و ، وإذا لم تكن ع كذلك فلا . وقد رأينا كيف يمكن أن تتولد بعضُ المتسلسلات من علاقات واحد بواحد ع ليست متعدية ، ومع ذلك فى مثل هذه الحالات إذا رمزنا بالرمز ع[٢] للعلاقة بين س ، ط التى تلزم عن س ع ص ، ص ع ط ، وهكذا للقوى الأعلى ، أمكننا أن نستبدل بالعلاقة ع علاقة متعدية عَ ، حيث تدل « عَ على قوة ما موجبة للعلاقة ع » . وبهذه الطريقة إذا صحت س ص ط على علاقة هى قوة ما معينة للعلاقة ع ، إذن س ص ط تصح للعلاقة عَ بشرط ألا تكون أى قوة موجبة للعلاقة ع مكافئة للعلاقة عَ ، إذْ فى هذه الحالة الأخيرة لا بد أن نحصل على ص ع ص كلما كان عندنا س ع ص ، ولا يمكن وضع عَ بدلا من ع فى تفسير س ص ط . ولكن هذا الشرط وهو أن عكس ع لا يجب أن يكون قوة موجبة ل ع ، يكافئ الشرط القائل بأن متسلسلتنا لا يجب أن تكون مقفلة . لأنه إذا كانت عَ = ع ن ، إذن ع عَ = ع ن+١ . ولكن ما دامت ع علاقة واحد بواحد ، فإن ع عَ يستلزم علاقة التطابق . وبذلك فإن ن + ١ من الخطوات تعود بنا من س إلى س مرة ثانية ، وتكون متسلسلتنا مقفلة ، وعدد حدودها هو ن + ١ . ولقد سبق أن اتفقنا على أن « بين » لا تنطبق تماماً على المتسلسلات المقفلة ، ومن هنا كان هذا الشرط ، وهو ألا تكون عَ قوة للعلاقة ع ، لا يفرض على البديهية (ا) من القيود سوى ما نتوقع أن تكون خاضعة لها .

أما بالنسبة للبديهية (ب) فيحصل عندنا :

س ص ط = س ع ص . ص ع ط . ص ع س . ط ع ص

س و ص = س ع و . و ع ص . و ع س . ص ع و .

والحالة التى تشير إليها هذه البديهية إنما تكون ممكنة إذا لم تكن ع علاقة واحد بواحد ، ما دمنا نحصل على س ع ص ، س ع و . واستنتاج و ص ط هو ههنا نتيجة مباشرة للتعريف دون الحاجة إلى أى شروط إضافية .

بقى أن نبحث هل يمكن الاستغناء عن شرط ط ع س فى تعريف « بين » . فإذا فرضنا أن ع علاقة واحد بواحد ، وأن ط ع س متحققة ، حصلنا على س ص ط = س ع ص . ص ع ط . ط ع̄ ص . ص ع̄ س وعندنا كذلك و ع س فرضا ، فما دامت ع علاقة واحد بواحد ، وما دامت س ع ص ، فإن س ع ط . ومن ههنا نحصل بمقتضى التعريف على ص ط س ، وبالمثل نحصل على ط س ص . فإذا تمسكنا بالبديهية (ا) حصلنا على س ط س ، وهو محال . إذ لا شك أن جزءاً من معنى « بين » هو أن الحدود الثلاثة فى العلاقة لا بد أن تكون مختلفة ، ومن المحال وجود حد بين س ، س . وبذلك إما أن ندخل الشرط وهو ط ع س ، وإما أن نضع الشرط الجديد فى التعريف وهو أن س ، ط ، لا بد أن يكونا مختلفين . (وينبغى ملاحظة أن تعريفنا يستلزم أن س مختلف عن ص ، وأن ص مختلف عن ط . وإذا لم يكن الأمر كذلك لكانت س ع ص تستدعى ص ع س . وكذلك ص ع ط تستدعى ط ع ص) . وقد يبدو من الأفضل إدخال الشرط القائل بأن س ، ط مختلفان . لأن هذا على أى حال ضرورى ، وليس لازماً عن ط عَ س . يجب إذن إضافة هذا الشرط إلى البديهية (ا) ، وهو أن س ص ط . ص ط و تستلزمان س ص و إلا إذا كان س ، و متطابقين . وليست هذه الإضافة ضرورية فى البديهية (ب) . ما دامت متضمنة فى المقدمات. وإذن ليس شرط ط عَ س ضرورياً إذا شئنا أن نسلم بأن س ص ط تتفق مع ص ط و — ومثال زوايا المثلث تجعل هذا التسليم ممكناً . وقد نضع بدلا من ط ع س الشرط الذى سبق أن وجدنا أنه لازم للصحة العامة البديهية (ا) وهو ألا تكون أى قوة للعلاقة ع مكافئة لعكس ع ، لأنه لو صحت س ص ط ،

صه ط سه معاً فسنحصل (على الأقل بالنسبة إلى سه، صه ، ط) على ع[٢] = عَ ؛ أى إذا كانت سه ع صه ، صه ع ط إذن ط ع سه . ويبدو أن هذا السبيل الأخير هو الأفضل . وإذن فى جميع الحالات التى أول ما تعرف فيها « بين » بعلاقة واحد بواحد ع، نستبدل بها علاقة عَ التى تدل على « قوة موجبة ما لعلاقة ع » . عندئذ تكون علاقة عَ متعدية . ويكون الشرط القائل بأنه لا قوة موجبة لعلاقة ع مكافئة لعكسها أى عَ . مكافئاً للشرط بأن عَ لا متماثلة . وأخيراً يمكن تبسيط الموضوع كله فيما يلى :

القول بأن صه بين سه ، ط يكافئ القول بوجود علاقة ما متعدية لا متماثلة تعلق كلا من سه ، صه وتعلق صه، ط .

وهذه العبارة البسيطة الموجزة كما يتبين من المناقشة الطويلة السابقة ليست أكثر ولا أقل من تعريفنا الأصلى ، مع التعديلات التى وجدنا تدريجيًّا أنها لازمة . ومع ذلك يبقى هذا السؤال : هل هذا هو معنى « بين » ؟ .

١٩٨ — لو أجزنا هذه العبارة « ع علاقة " بين " سه . صه » لترتب عليها فوراً حالة نفى . فالعبارة كما يلاحظ القارىء قد استبعدت بصعوبة من تعريفات « بين » ، لأن إدخالها فى التعريف يجعله على الأقل لفظيا يدور فى حلقة مفرغة . وربما لا يكون لهذه العبارة سوى أهمية لغوية أو عسى أنها تشير إلى نقص حقيقى فى التعريف المذكور . ولنشرع فى فحص علاقة العلاقة ع مع حديها سه، صه . أول كل شيء لا نزاع فى وجود مثل هذه العلاقة . فأن يكون هناك حد له العلاقة ع مع حد آخر ما ، فلا شك أن له علاقة مع ع ، وهى علاقة يمكن التعبير عنها بأنها « تنتمى لميدان ع » . فإذا قلنا سه ع صه ، كانت سه منتمية لميدان ع ، ص لميدان عَ . فإذا رمزنا لهذه العلاقة بين سه ، ع ، أو بين صه، ع بالرمز E ، حصلنا على سه E ع ، صه E عَ . وإذا رمزنا بعد ذلك لعلاقة ع بالعلاقة عَ بالرمز I ، حصلنا على عَ I ع و ع I عَ . وإذن نحصل على سه E ع ، صهIE ع. ولكن لما كانت EI ليست بأى حال عكس E ، فلا ينطبق تعريف « بين » المذكور ، إذا عوّلنا على هذا السبب فقط . ولا كذلك E أو E I متعدية . وإذن فتعريفنا لعلاقة « بين » لا ينطبق بالمرة فى مثل هذه الحالة . وربما يساورنا

الشك فى أمر « بين » ألها فى هذه الحالة أصلا نفس المعنى الذى لها فى الأحوال الأخرى . ولا ريب أننا لا نحصل بهذه الطريقة على متسلسلات : لأن س ، ص لا يقعان فى نفس الجهة مثل ع بين ع والحدود الأخرى . وعلاوة على ذلك لو سلمنا بعلاقات حد مع نفسه ، لسلمنا بأن مثل هذه العلاقات هى « بين » حد ونفسه ، وهو ما اتفقنا على استحالته . ومن ثَمَّ قد نميل إلى اعتبار استخدام « بين » فى هذه الحالة عرضاً لغوياً يرجع إلى أن العلاقة تذكر عادة بين الموضوع والمحمول ، كما نقول « ا هو والد ب » . ومن جهة أخرى قد يقال إن العلاقة لها بالفعل علاقة خاصة مع الحدين اللذين تقوم بينهما ، وأن « بين » لا بد أن تدل على علاقة حد واحد مع حدين آخرين . ونقول فى الرد على الاعتراض بأن علاقات حد مع نفسه أن مثل هذه العلاقات تكوِّن فى أى نظام صعوبة منطقية خطيرة ، وأنه يحسن إن أمكن إنكارُ صحتها الفلسفية ، وأنه حتى حيث تكون العلاقة القائمة هى التطابق ، فلا بد من وجود حدين متطابقين ، فهما إذن غير متطابقين تماماً . ولما كانت هذه المسألة تثير صعوبةً جوهرية لا نستطيع مناقشتها ههنا ، فقد يحسن أن نمر بالجواب مر الكرام[1] . وربما يقال بعد ذلك إن استخدام نفس اللفظ فى مقامين مختلفين يدل دائما على وجه ما من الشبه يجب أن يحدد مداه كل من ينكر أن المعنى فى الحالين واحد ، وأن وجه الشبه ههنا لا ريب أنه أعمق من مجرد ترتيب ألفاظ فى جملة ، وهو على كل حال شبه أكثر تغيراً فى هذا الصدد من العبارة القائلة بأن العلاقة هى بين حديها . وردنا على هذه الملاحظات أن المعترض نفسه قد بين وجه الشبه تماماً من أن علاقة العلاقة بحديها هى علاقة حد واحد بحدين آخرين ، كالحال فى علاقة « بين » ، وهذا هو الذى يجعل الحالتين متشابهتين . وهذا الرد الأخير صحيح فى نظرى ، ويمكن أن نسمح بأن علاقة العلاقة بحديها مع أنها تنطوى على مشكلة منطقية هامة ، إلا أنها ليست نفس علاقة « بين » التى عليها يقوم الترتيب .

ومع ذلك فتعريف « بين » المذكور على الرغم من أننا سنضطر فى آخر الأمر إلى قبوله ، يكاد يبدو لاول وهلة ناقصاً من وجهة نظر فلسفية ، لأن الإشارة إلى علاقة لا متماثلة « مَّا » إشارة مبهمة ، يظهر أنها تحتاج إلى استبدالها بعبارة أخرى

---

(١) انظر الفقرة ٩٥ .

لا تظهر فيها هذه العلاقة غير المعينة ، وإنما تظهر فيها الحدود والبينية فقط . وهذا يفضى بنا إلى البحث فى الرأى الثانى عن « بين » .

١٩٩ – (٢) قد يقال إنّ « بين » ليست علاقة ثلاثة حدود بالمرة بل علاقة حدين هما اختلاف الجهة . فإذا اصطنعنا هذه الوجهة من النظر ، فأول ما يجب ملاحظته ، أننا نفتقر إلى العلاقتين المتقابلتين ، لا بصفة عامة فقط ، بل بالتخصيص من حيث انتماؤهما إلى حد واحد بالذات . وهذا التمييز مألوف لدينا من قبل عندما بحثنا حالة المقادير والكميات . ثم إن « قبل » و « بعد » مأخوذين مجردين لا يكوّنان « بين » ، وإنما ينشأ « بين » حين يكون حد واحد بعينه هو قبل وبعد فى آن واحد ، وعندئذ يكون هذا الحد بين ما هو قبله وما هو بعده . ومن ثم كانت هناك صعوبة فى رد « بين » إلى اختلاف الجهة . والعلاقة المتخصصة شىء محير منطقيا ، وقد رأينا فى الجزء الأول (بند ٥٥) أنه من الضرورى إنكارها ، وليس من السهل تماماً التمييز بين علاقة ذات صلة بعلاقتين ومتخصصة بانتمائها لنفس الحد ، وبين علاقة الحد المذكور مع حدين آخرين . وفى الوقت نفسه هناك مزايا عظيمة يحققها رد « بين » إلى اختلاف الجهة ، إذ نتخلص من ضرورة الالتجاء إلى علاقة مثلثة ربما يعترض عليها كثير من الفلاسفة ، ونعين عنصراً مشتركا فى جميع الحالات التى تقوم فيها « بين » ، وهى اختلاف الجهة ، أى الاختلاف بين علاقة لا متماثلة وعكسها .

٢٠٠ – والسؤال عن العلاقة المثلثة أيمكن أن توجد على الإطلاق ، سؤال حله بالفعل صعب وغير مهم فى آن واحد ، ولكن صياغته بدقة فى غاية الأهمية . ويلوح أن الفلاسفة يذهبون عادةً – ولو أن ذلك ليس بصراحة فيما أعلم – إلى أن العلاقات ليس لها أبداً أكثر من حدين ، بل إن مثل هذه العلاقات يردونها بالقوة أو بالحيلة إلى المحمولات . أما الرياضيون فيكادون يجمعون على الكلام عن علاقات متعددة الحدود . ومع ذلك فلا يمكن أن نحل المسألة بمجرد الرجوع لأمثلة رياضية ، لأننا نرجع بالسؤال على هذه الأمثلة أتقبل التحليل أو لا تقبله . ولنفرض مثلا أننا عرفنا مستوى الإسقاط بأنه علاقة بين ثلاث نقط ، فأكبر الظن أن الفيلسوف سيقول دائما كان ينبغى تعريف هذا المستوى كعلاقة بين نقطة وخط ، أو كعلاقة

بين خطين متقاطعين — وهو تغيير لا يحدث إلا فرقاً قليلا من الناحية الرياضية أو لا يحدث فرقا بالمرة . ولننظر الآن فى معنى السؤال بالضبط ، فنقول : من بين الحدود يوجد نوعان يختلفان اختلافا جوهرياً ، وعلى أساس هذا الاختلاف تقوم حقيقة مذهب الذات والصفات . فهناك حدود لا يمكن أن تقع إلا حدوداً ، مثل : النقط ، اللحظات ، الألوان ، الأصوات ، أجزاء المادة ، وبوجه عام الحدود من النوع الذى تتكون منه الموجودات . ومن ناحية أخرى هناك حدود يمكن أن تقع على نحو آخر غير الحدود ، مثل : الوجود ، الصفات عموماً ، والعلاقات . وقد اتفقنا على تسمية هذه الحدود تصورات Concepts [١] . وورود التصورات لا على أنها حدود هو ما يميز القضايا عن مجرد التصورات ؛ وفى كل قضية يوجد على الأقل تصور واحد أكثر مما فيها من حدود . أما النظرية التقليدية — التى يمكن تسميتها نظرية الموضوع والمحمول — فإنها تذهب إلى أن كل قضية فيها حد واحد هو الموضوع ، وتصور واحد ليس حداً هو المحمول . ويجب اطراح هذه الوجهة من النظر لأسباب كثيرة[٢] .

وأيسر اختلاف عن الرأى التقليدى يقع فى تسليمنا بأنه حيث لا تقبل القضايا أن ترد إلى صورة الموضوع والمحمول فهناك دائما حدان فقط ، وتصور واحد ليس حداً . (قد يكون الحدان بالطبع مركبين . وقد يشتمل كل منهما على تصورات ليست حدوداً) . ومن هنا تنشأ الفكرة القائلة بأن العلاقات تقوم دائماً بين حدين فقط ، إذ يمكن تعريف العلاقة بأنها تصور يقع فى قضية تشتمل على أكثر من حد واحد . ولكننا لا نجد سببا « أوليًّا » لقصر العلاقات على حدين ، وهناك حالات تؤدى إلى ما يخالف ذلك . فأولا حين نحكم بتصور عدد على مجموعة ، وكانت المجموعة مركبة من ن من الحدود ، فهناك ن من الحدود ، وتصور واحد فقط (وهو ن) ليس حدا . وثانيا أن العلاقات التى هى من قبيل الموجود الذى يبعد عن زمان ومكان وجوده إنما يمكن أن ترد بطريقة مشوشة إلى علاقات مع حدين[٣] . فإذا ذهبنا إلى أن هذا الرد أساسى ، فيبدو أنه دائما ممكن صورياً

(١) انظر الجزء الأول الباب الرابع .

(٢) انظر للمؤلف . The Philosophy of Leibniz, Cambridge, 1900, Chap. II, § 10

(٣) انظر الجزء السابع الباب الرابع والخمسين .

بتأليف جزء من القضية فى حد واحد مركب ، ثم تقرير علاقة بين هذا الجزء وبين باقى القضية الذى يمكن كذلك أن يرد إلى حد واحد . وقد تكون هناك حالات لا يمكن فيها إجراء ذلك ، ولكنى لم أصادف مثل هذه الحالات . أما أن مثل هذا الرد الصورى مما يجب إجراؤه دائما ، فمسألة فيما أعلم ليست بذات أهمية عملية أو نظرية كبيرة .

٢٠١ – من كل ذلك نرى أنه ليس ثمة سبب « أولى » صحيح يرجح تحليل « بين » إلى علاقة تربط بين علاقتين ، إلا إذا رأينا أن العلاقة المثلثة أفضل . وهذا السبب الآخر فى ترجيح كفة تحليل « بين » هو الأهم . إذ ما دامت « بين » علاقة مثلثة بين الحدود ، فلا بد أن تؤخذ إما على أنها لا تُعَرَّف ، وإما على أنها ذات صلة بعلاقة ما متعدية لا متماثلة . غير أننا إذا جعلنا « بين » تقوم أساساً على تقابل علاقتين ينتميان لحد واحد، فعسى أن يزول أى أثر للإبهام . قد يقال فى الاعتراض على هذه الوجهة من النظر إنه لاسبب يظهر الآن لِمَ وجب أن تكون العلاقات المذكورة متعدية ، وأن نفس معنى « بين » – وهذا هو الأهم – يتضمن الحدود ، لأن الترتيب حاصل لها هى لا لعلاقاتها . ولو أن العلاقات كانت هى وحدها التى لها مدخل فى الأمر ، فلم يكن من الضرورى كما هو الواقع أن نخصها بذكر الحدود التى تقوم بينها . جملة القول ينبغى أن نتخلى عن الرأى القائل بأن « بين » ليست علاقة مثلثة .

٢٠٢ – (٣) . ونتناول الآن بالبحث النظرية القائلة بأن « بين » علاقة أولية لا تقبل التعريف . ومما يعزز هذه الوجهة من النظر أننا فى جميع طرقنا لتوليد المتسلسلات المفتوحة نستطيع أن نتبين نشوء حالات من البينية ، ونستطيع اختبار التعاريف المقترحة . وربما ظهر من هذا أن التعاريف المقترحة كانت مجرد شروط تتضمن علاقات « بين » ولم تكن تعاريف صحيحة لهذه العلاقة . وسؤالنا : هل مثل هذه الشروط أو تلك تضمن لنا وقوع ص بين س ، ط ؟ سؤال نستطيع دائما الإجابة عنه بغير رجوع (على الأقل عن شعور) إلى أى تعريف سابق . ومما يؤيد أن طبيعة « بين » لا تقبل التحليل هو أن العلاقة متماثلة بالنسبة للطرفين ، ولم تكن

الحال كذلك بالنسبة لعلاقات الأزواج التى استنتجنا منها « بين » . بيد أن هناك عقبة كأداء فى سبيل هذه الوجهة من النظر ، ذلك أن لمجموعات الحدود تراتيب كثيرة مختلفة قد نجد فى ترتيب منها أن ص بين س ، ط . وفى ترتيب آخر س بين ص ، ط[1] وهذا يبين فيما يظهر أن « بين » أساساً تتطلب صلة بالعلاقات التى استنتجت منها ، وإلا فعلينا على الأقل أن نسلم بأن هذه العلاقات داخلة فى تكوين المتسلسلات لأن المتسلسلات تتطلب حتماً أن تكون هناك على الأكثر علاقة واحدة للبينية بين ثلاثة حدود . ومن أجل ذلك لا بد لنا فى الظاهر أن نقبل أن « بين » ليست المصدر الوحيد للمتسلسلات ، بل يجب أن نلحقها بذكر علاقة مّا متعدية لا متماثلة عنها تنشأ البينية . وكل ما يمكن قوله هو أن هذه العلاقة المتعدية اللامتماثلة بين حدين ربما تكون نفسها تابعة منطقيًّا لعلاقة ما ثلاثية الحدود ومشتقة منها ، كتلك التى بحثناها فى الباب الرابع والعشرين عند ذكر الطريقة الرابعة فى تكوين المتسلسلات . فعندما تحقق مثل هذه العلاقات البديهيات المذكورة سابقا ، فإنها تؤدى بذاتها إلى علاقات تقوم بين أزواج الحدود . لأننا قد نقول إن ب تسبق حـ حين تستلزم ا حـ ء ب حـ ء ، وأن ب تتبع حـ حين تستلزم ا ب ء حـ ب ء ، حيث ا ، ء حدان ثابتان . ومع أن مثل هذه العلاقات إنما هى مشتقة فقط ، إلا أنه بفضلها تقع « بين » فى مثل هذه الأحوال . ويبدو أننا مضطرون آخر الأمر لإغفال الإشارة إلى العلاقة اللامتماثلة فى تعريفنا ، فنقول :

يقع الحد ص بين الحدين س . ط بالنسبة إلى علاقة متعدية لا متماثلة ع حين تكون س ع ص . ص ع ط . ولا يمكن القول إن ص تقع حقًّا فى أى حالة أخرى بين س ، ط . وهذا التعريف لا يعطينا مجرد معيار بل يعطينا معنى البينية ذاتها .

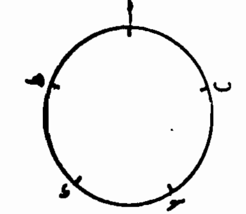
٢٠٣ — وعلينا أن ننظر بعد ذلك فى معنى انفصال الأزواج separation of couples. وهى علاقة أكثر تعقيداً من علاقة « بين » ، ولم يُلتفت إليها قليلا حتى أبرزت

---

(١) هذه الحالة توضحها الأعداد المنطقة التى يمكن أن تؤخذ بترتيب المقدار أو فى ترتيب من التراتيب (مثل الترتيب المنطق) التى تكون فيها غير معدودة . والترتيب المنطق هو الترتيب الذى يجرى على هذا النحو : ١ ، ٢ ، $\frac{1}{2}$ ، ٣ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{2}{3}$ ، ٤ ، . . . .

الهندسةُ الناقصية أهميتها. فقد بين ڤايلاتى[1] أن هذه العلاقة تتطلب دائماً، مثل علاقة « بين »، علاقة متعدية لا متماثلة بين حدين. غير أن هذه العلاقة الخاصة بزوج من الحدود لها ذاتها صلة بثلاثة حدود ثابتة أخرى من المجموعة، كالحال فى « بين » حين رأينا أنها متصلة بحدين ثابتين. كذلك من الواضح أنه حيثما وجدت علاقة متعدية لا متماثلة تعلق كل زوج من الحدود فى مجموعة لا تقل عن أربعة حدود، وجدت عندئذ أزواج من الأزواج لها علاقة الانفصال separation. وبذلك يكون فى استطاعتنا التعبير عن الانفصال كما فعلنا فى « بين » بواسطة علاقات متعدية لا متماثلة مع حدودها. ولنشرع الآن أولا فى بحث معنى الانفصال.

يمكن أن ندل على أن ا ، حـ منفصلتان بواسطة ب ، ء بالرمز ا ب حـ ء. فإذا كانت ا ، ب ، حـ ، ء، هـ أى خمسة حدود فى المجموعة احتجنا إلى أن تكون الخواص الآتية قائمة بالنسبة لعلاقة الانفصال (ويلاحظ أن الأخيرة منها فقط هى التى تحتوى على خمسة حدود).



(١) ا ب حـ ء = ب ا ء حـ

(٢) ا ب حـ ء = ا ء حـ ب

(٣) ا ب حـ ء تستبعد ا حـ ب ء

(٤) يجب أن نحصل على ا ب حـ ء أو ا حـ ء ب أو ا ء حـ ب

(٥) ا ب حـ ء ، ا حـ ء هـ معاً يستلزمان ا ب ء هـ[2].

ويمكن توضيح هذه الخواص بوضع خمس نقط على محيط دائرة، كما هو موضح بالشكل. وأى علاقة بين زوجين من الحدود لها هذه الخواص سنسميها علاقة الانفصال بين الزوجين. وسيتبين أن هذه العلاقة متماثلة ولكنها ليست على العموم متعدية.

٢٠٤ — حيثما وجدت علاقة متعدية لا متماثلة ع بين أى حدين فى مجموعة لا تقل عن أربعة حدود، نشأت بالضرورة علاقة الانفصال. ففى أى متسلسلة إذا كان لأربعة حدود هذا الترتيب وهو ا ب حـ ء، كانت ا . حـ منفصلتين بواسطة ب ، ء. وقد رأينا أن كل علاقة متعدية لا متماثلة تولد متسلسلةً بشرط

---

(١) Rivista di Matematica, V, pp. 75 - 78 — See also Pieri, I Principii della Geometria di posizione, Turin, 1898, § 7.

(٢) هذه الخواص الخمس مأخوذة عن ڤايلاتى، انظر المرجع السابق ص ١٨٣.

وجود حالتين متعاقبتين على الأقل من العلاقة المذكورة . وفى هذه الحالة يكون الانفصال مجرد امتداد لعلاقة « بين » . فإذا كانت ع علاقة متعدية لا متماثلة ، وكان ا ع ب ، ب ع حـ ، حـ ع ء ، إذن ا ، حـ منفصلان بواسطة ب ، ء . فوجود مثل هذه العلاقة شرط كاف للانفصال .

وهى أيضا شرط ضرورى . ولنفرض أن هناك علاقة انفصال ، ولنفرض ا ، ب ، حـ ، ء ، هـ خمسة حدود من المجموعة التى تنطبق العلاقة عليها . فإذا اعتبرنا ا ، ب ، حـ ثوابت ، واعتبرنا ء ، هـ متغيرين ، أمكن أن تتولد اثنتا عشرة حالة . وبفضل الخواص الأساسية الخمسة المذكورة سابقا يمكننا إدخال الرمز ا ب حـ ء هـ ليدل على أنه إذا حذفنا حرفاً من هذه الخمسة كان للأربعة الباقية علاقة الانفصال المبينة بالرمز الناتج . وهكذا من الخاصية الخامسة نجد أن ا ب حـ ء ، ا حـ ء هـ تستلزمان ا ب حـ ء هـ [1] . وهكذا تنشأ الحالات الاثنتا عشرة من تبديل ء ، هـ مع إبقاء ا ، ب ، حـ ثوابت . (من الملاحظ أن ظهور حرف فى النهاية أو البداية لا يحدث أى فرق ، مثال ذلك أن ا ب حـ ء هـ هى عين الحالة التى تكون فيها هـ ا ب حـ ء . وبذلك يمكننا أن نقرر عدم وضع ء أو هـ قبل ا). من هذه الحالات الاثنتى عشرة نجد أن ستا فيها ء قبل هـ ، وستا فيها هـ قبل ء . وفى الحالات الست الأولى نقول إن ء تسبق هـ بالنسبة لجهة ا ب حـ . وفى الحالات الأخرى نقول إن هـ تسبق ء . ولكى نبحث فى حالات محدودة سنقول إن ا تسبق كل حد آخر ، وأن ب تسبق حـ [2] . سنجد إذن أن علاقة السبق لا متماثلة متعدية ، وأن كل زوج من الحدود فى مجموعتنا فهو بحيث يسبق أحدها ويتبعه الآخر . وبهذه الطريقة تختزل علاقة الانفصال من الناحية الصورية على الأقل إلى ما اجتمع من (ا يسبق ب » « ب يسبق حـ » ، « حـ يسبق ء » .

هذا الاختزال reduction المذكور عظيم الأهمية لأسباب كثيرة . فهو أولا يبين أن التمييز بين المتسلسلات المفتوحة والمقفلة سطحى بعض الشىء . لأن

---

(١) البرهان على ذلك ممل بعض الشىء ولذلك سأصرف عنه النظر ، وهو موجود عند ڤايلاتى والمرجع السابق .

(١) انظر المرجع السابق Pieri, p. 32.

المتسلسلة ولو أنها قد تكون فى أول الأمر من النوع المسمى مقفلا ، فإنها تصبح بعد إدخال العلاقة المتعدية المذكورة مفتوحة ، ويكون ا بدايتها ولكن عسى ألا يكون لها حد أخير ولا ترجع من أى جهة إلى ا . وهو ثانيا بالغ الأهمية فى الهندسة ، لأنه يوضح كيف ينشأ الترتيب على الخط المستقيم الناقصى بخواص إسقاطية بحتة وذلك بطريقة أكثر إرضاء من طريقة شتاوت[1] Staudt . وهو أخيراً عظيم الأهمية من جهة أنه يوحد بين مصدرى الترتيب ، وهما « بين » والانفصال ، لأنه يبين أن العلاقات المتعدية اللامتماثلة تكون موجودة دائما حيث تحصل أيهما ، وأن أى واحدة منهما تستلزم الأخرى . ذلك أنه بواسطة علاقة السبق يمكن لنا أن نقول إن حداً واحداً بين حدين آخرين ، مع أننا بدأنا فقط من انفصال الأزواج .

٢٠٥ — وفى الوقت نفسه لا يمكن أن نعتبر هذا الاختزال أكثر من إجراء صورى (ويبدو كذلك أن هذه الحال بالنسبة للاختزال المناظر له فى حالة « بين ») . أى أن الحدود الثلاثة ا . ب . حـ جوهرية للتعريف ولا يمكن حذفها ، لأنها هى التى بالعلاقة معها أمكن تعريف علاقتنا المتعدية اللامتماثلة . وليس فى هذا الاختزال من سبب لافتراض وجود أى علاقة متعدية لا متماثلة مستقلة عن « جميع » الحدود الأخرى غير تلك المتعلقة بها على الرغم من أن اختيار هذه الحدود الأخرى هو اختيار تحكمى . ومما يوضح هذه الحقيقة أن الحد ا الذى لا يمتاز بخاصية جوهرية يظهر كأول المتسلسلة . وحيثما توجد علاقات متعدية لا متماثلة مستقلة عن كل صلة خارجية ، فلا يمكن أن يكون للمتسلسلة طرف أول تحكمى ، علما بأنها ربما لا يكون لها طرف أول بتاتا . وبذلك تبقى العلاقة الرباعية الحدود للانفصال سابقة منطقيًّا على العلاقة الثنائية الحدين الناتجة ، ولا يمكن تحليل الأولى إلى الأخيرة .

٢٠٦ — ولكن ليس قولنا إن الاختزال صورى أنه لا مدخل له فى توليد الترتيب ، على العكس إمكان هذا الاختزال كان سببا فى جعل العلاقة الرباعية الحدود تؤدى إلى الترتيب . والعلاقة المتعدية اللامتماثلة الناجمة هى فى الواقع علاقة بين

---

(١) تتضح مزايا هذه الطريقة فى كتاب بيرى المذكور سابقاً ، حيث أمكن بالدقة استنتاج كثير من الأشياء التى كان يظهر أنها لا تخضع للبرهان الإسقاطى من مقدمات إسقاطية . انظر الجزء السادس الباب الخامس والأربعين .

خمسة حدود ، ولكن حين يحتفظ بثلاثة منها ثابتة ، فإنها تصبح بالنسبة للحدين الآخرين علاقة لامتماثلة ومتعدية . وهكذا مع أن « بين » تنطبق على مثل هذه المتسلسلات ، ومع أن جوهر الترتيب يقوم هنا وفى أى مكان آخر على أن حداً واحداً له مع حدين آخرين علاقات عكسية لامتماثلة ومتعدية ، إلا أن مثل هذا الترتيب إنما يمكن أن ينشأ فى مجموعة تشتمل على الأقل على خمسة حدود ، لأن هذه العلاقة الخاصة تحتاج إلى خمسة حدود . وينبغى أن نلاحظ أن « جميع » المتسلسلات حين نفسرها على هذا النحو فهى متسلسلات مفتوحة بمعنى وجود علاقة مّا بين أزواج الحدود . وليست أى قوة من قوى هذه العلاقة مساوية لعكسها أو لعلاقة التطابق .

٢٠٧ — ولنلخص الآن هذه المناقشة الطويلة المعقدة ، فنقول : الطرق الست التى سردناها فى الباب الرابع والعشرين لتوليد المتسلسلات هى جميعا طرق متميزة تميزا أصليًّا ، ولكن الثانية منها هى وحدها فقط الأساسية ، وأما الخمسة الباقية فتتفق فى أنها يمكن ردها إلى الثانية . فضلا عن أن إمكان ردها إلى الثانية هو وحده الذى يجعلها تؤدى إلى نشأة الترتيب . وأقل قضية ترتيبية يمكن وضعها كلما كان هناك ترتيب أصلا ، فهو من هذه الصورة : « ص بين س ، ط » . وهذه القضية تعنى أن « هناك علاقة متعدية لامتماثلة تقوم بين س ، ص وبين ص ، ط » . وكان فى الإمكان تخمين هذه النتيجة البسيطة جداً من أول الأمر ، ولكن كان علينا أن نبحث فى جميع الحالات التى يظهر أنها استثنائية قبل أن نرسى النتيجة على قواعد سليمة .

الباب السادس والعشرون

العلاقات اللاتماثلية

٢٠٨ ـ لقد رأينا أن الترتيب كله يتوقف على العلاقات المتعدية اللاتماثلية . ولما كان مثل هذه العلاقات مما لم يقبل المنطق التقليدى التسليم به ، وكان عدم التسليم بها أحد المصادر الرئيسية للتناقض الذى وجدته الفلسفة النقدية فى الرياضة ، كان من المستحسن قبل أن نمضى فيما نحن بصدده أن نرتاد روضة المنطق البحت ، ونرسى الأساس الذى يجعل التسليم بهذه العلاقات لازما . وبعد ذلك ، أى فى الباب الحادى والخمسين من الجزء السادس سأحاول الرد على الاعتراضات العامة للفلاسفة على العلاقات . وكل ما يعنينى فى الوقت الحاضر هو العلاقات اللاتماثلية .

ويمكن تقسيم العلاقات إلى أربعة فصول من حيث أن لها إحدى خاصتين ، التعدى[1] والتماثل ، والعلاقات من مثل س ع ص تستلزم دائماً ص ع س تسمى "متماثلة" ، والعلاقات التى هى بحيث س ع ص ، ص ع ط تستلزم دائماً س ع ط تسمى "متعدية" . والعلاقات التى ليست لها الخاصية الأولى ، سأسميها غير متماثلة ، والعلاقات التى لها العلاقة المقابلة ، أى التى فيها س ع ص تستبعد دائماً ص ع س سأسميها لاتماثلية . والعلاقات التى ليست لها الخاصية الثانية فسأسميها غير متعدية . أما تلك التى لها الخاصية أن س ع ص ، ص ع ط يستبعدان دائماً س ع ط فسأسميها لا متعدية ، وجميع هذه الحالات يمكن توضيحها من العلاقات الإنسانية . فالعلاقة أخ أو أخت . متماثلة ومتعدية إذا سلمنا بأن الرجل يمكن أن يكون أخ نفسه ، وأن المرأة يمكن أن تكون أختاً لنفسها . فالعلاقة « أخ » غير متماثلة ولكنها متعدية « والأخ غير الشقيق » أو « الأخت غير الشقيقة » علاقة متماثلة ولكنها غير متعدية ، « والزوج » Epouse علاقة متماثلة ولكنها لا متعدية ، والحفيد لاتماثلية ولكنها متعدية ، والأخ غير الشقيق للأب (أو للأم) غير متماثلة وغير متعدية ، وإذا حرم زواج

---

(١) يبدو أن ديمورجان كان أول من استخدم هذا الاصطلاح بهذا المعنى . انظر Camb. Phil. Trans. IX, p. 104. X, p. 346. والاصطلاح فى الوقت الحاضر شائع فى الاستعمال .

الطبقة الثالثة third marriages فإنها تكون لامتعدية. وابن الزوج (أو ابن الزوجة) لاتماثلية وغير متعدية ، وإذا حرم زواج الطبقة الثانية second marriages فإنها تكون لا متعدية ، وأخ الزوج (أو الزوجة) غير متماثلة وغير متعدية . وأخيراً فالأب لاتماثلية لامتعدية . ومن العلاقات غير المتعدية وغير اللامتعدية توجد إلى حد علمنا حالة هامة واحدة وهى حالة التعدد diversity ، ومن العلاقات غير التماثلية ، ولكنها غير لاتماثلية ، توجد أيضاً على ما يبدو حالة هامة واحدة وهى حالة اللزوم ، وفى الحالات الأخرى التى نصادفها عادةً تكون العلاقات إما متعدية أو لامتعدية ، وتكون متماثلة أو لاتماثلية .

٢٠٩ — والعلاقات التى هى متعدية وتماثلية معاً ، تكون صورتها من طبيعة التساوى. وأى حد من مجال هذه العلاقة تكون له العلاقة المذكورة مع نفسه ، ولو أنه قد لا تكون له مثل هذه العلاقة مع أى حد آخر . ذلك أننا إذا رمزنا للعلاقة بعلامة التساوى ، وكانت ا أى حد من مجال العلاقة ، فإنه لا يوجد حد آخر ب بحيث يكون ا = ب . فإذا كان ا ، ب متطابقين فإن ا = ا . وإذا لم يكونا متطابقين فما دامت العلاقة تماثلية فإن ب = ا ، ولما كانت العلاقة متعدية ، وكان ا = ب فإن ب = ا ، وينتج من هذا أنّ ا = ا ، وقد سمى بيانو خاصة العلاقة التى تضمن أنها تقوم بين الحد ونفسه الانعكاس Reflexiveness ، وأثبت — على خلاف ما كان عليه الاعتقاد قبله — أنه لا يمكن استنتاج هذه الخاصة من التماثل والتعدى . ذلك أنه لا واحدة من هاتين الخاصيتين تقرر أنه توجد ب بحيث أن ا = ب ولكنها تقرر فقط ما يتبع فى حالة وجود مثل هذه الباء ، وإذا لم توجد هذه الباء ، فإن إثبات أن ا = ا ينهار[1] . ومع ذلك فخاصة الانعكاس هذه تؤدى إلى صعوبات ، ولا توجد غير علاقة واحدة تصح فيها هذه الخاصة دون قيد وهى علاقة التطابق . وفى جميع الحالات الأخرى تقوم هذه الخاصة فقط بين حدود فصل معين . فالتساوى الكمى مثلاً يكون انعكاسيا فقط من حيث كونه ينطبق على الكميات ، أما بالنسبة للحدود الأخرى فمن لغط القول أن نقرر أن لها تساوياً كمياً مع نفسها . والتساوى المنطقى ، كذلك ، يكون انعكاسيا فقط فى حالة الفصول

---

(١) انظر مثلا Revue de Mathématique, T VII, p. 22; Notations de Logique Mathématique Turin, 1894, p. 45, F. 1901, p. 193.

أو القضايا أو العلاقات . والآنية إنما تكون انعكاسية بالنسبة للأحداث فقط ، وعلى ذلك فإننا إذا أعطينا علاقة تماثلية متعدية ، غير علاقة التطابق ، فلا يمكننا تقرير الانعكاس إلا بالنسبة لحدود فصل معين . وعن هذا الفصل ، فيما عدا مبدأ التجريد (الذى ورد ذكره فى الجزء الثالث ، الباب الرابع عشر ، والذى سيأتى الكلام عنه بالتفصيل عما قليل) فلا حاجة بنا إلى تعريف ما فيما خلا امتداد العلاقة التماثلية المتعدية موضوع الكلام . وعندما يكون الفصل معرّفا على هذا النحو ، فالانعكاس داخل هذا الفصل ينتج كما رأينا عن التعدى والتماثل .

٢١٠ — وباستخدام ما أسميته مبدأ التجريد[١] يمكن توضيح فكرة الانعكاس توضيحاً أفضل إلى حد ما . ولقد عرّف[٢] بيانو عملية أسماها التعريف بالتجريد ، وأوضح أنها شائعة الاستخدام فى الرياضيات . وبيان هذه العملية كما يأتى : عندما تكون لدينا علاقة متعدية وتماثلية وانعكاسية (داخل مجالها) فإذا قامت هذه العلاقة بين و ، ف فإننا نعرف شيئاً جديداً ϕ (و) بحيث تكون مطابقة إلى ϕ (ف) وبذلك نكون قد حللنا العلاقة إلى عينية العلاقة بالنسبة للحد الجديد ϕ (و) أو ϕ (ف) ، ولكى تكون هذه العملية مشروعة كما وضعها بيانو يلزمها بديهية . وهى البديهية التى تقول إنه إذا وجدت حالة للعلاقة التى نتكلم عنها ، وجدت ϕ (و) أو ϕ (ف) ، وهذه البديهية هى المبدأ الذى أسميه مبدأ التجريد ، وهو الذى تجرى صياغته على وجه الدقة كما يأتى : « كل علاقة متعدية متماثلة يوجد منها على الأقل حالة واحدة ، يمكن تحليلها إلى علاقة جديدة لحد جديد ، والعلاقة الجديدة هى بحيث لا يمكن أن توجد هذه العلاقة بين أى حد وبين أكثر من حد واحد ولكن عكسها ليست له هذه الخاصة » ، وهذا المبدأ بالكلام الدارج يُقرر أن العلاقات المتماثلة المتعدية تنشأ عن خاصة مشتركة ، مع إضافة أن هذه الخاصة تقوم بالنسبة للحدود التى تتصف بها ، فى علاقة لا يمكن لأى شىء آخر أن يقوم بها بالنسبة لهذه الحدود . وهى بذلك تعطى النص الدقيق للمبدأ الذى كثيراً ما يطبقه الفلاسفة ،

---

(١) البديهية المفروض أنها متطابقة مع هذا المبدأ ولكنها ليست مصاغة بالدقة الضرورية وغير مبرهنة ، وموجودة عند De Morgan, Camb. Phil. Trans. Vol. X, p. 345.

(٢) Notations de Logique Mathématique, p. 45.

وهو أن العلاقات المتماثلة المتعدية تنشأ من تطابق المضمون . ومع ذلك فتطابق المضمون عبارة غاية فى الغموض ، تعطيها القضية السالفة الذكر ، فى الحالة الراهنة ، معنى دقيقاً ولكنه معنى لا يحقق بأى حال الغرض من تلك العبارة ، وهو على ما يبدو رد العلاقات إلى صفات للحدود المتعلقة .

ونستطيع الآن أن نأتى على بيان أوضح لخاصة الانعكاس . ولتكن ع هى علاقتنا المتماثلة . ولتكن ح هى العلاقة اللامتماثلة التى يجب أن تقوم بين حدين من الحدود ذات العلاقة ع وبين حد ثالث ما . فتكون القضية س ع ص مكافئة إلى « يوجد حد ما ا بحيث أن س ح ا ، ص ح ا » وينتج عن هذا أنه إذا كان س تابعة لما أسميناه ميدان ح أى أنه إذا كان هناك أى حد بحيث أن س ح ا ، فإن س ع س ، ذلك أن س ع س ما هى إلا س ح ا ، س ح ا . ولا ينتج عن هذا بطبيعة الحال أنه يوجد حد آخر ص بحيث يكون س ع ص ، وبذلك تكون اعتراضات بيانو على البرهان التقليدى للانعكاس صحيحة . ولكنا بتحليل العلاقات المتماثلة المتعدية قد حصلنا على برهان لخاصة الانعكاس مع بيان القيود الدقيقة التى تخضع لها .

٢١١ — نستطيع الآن أن نرى الأسباب التى من أجلها استبعدنا طريقة سابعة من طرق توليد المتسلسلات . وهى طريقة قد يكون بعض القراء توقعوا وجودها ، وهذه هى الطريقة التى يكون فيها الوضع مجرد وضع نسبي ؛ ولم نقبل هذه الطريقة بالنسبة للكميات كما سبق فى البند ١٥٤ من الباب التاسع عشر . ولما كانت فلسفة المكان والزمان كلها مرتبطة بموضوع مشروعية هذه الطريقة ، التى هى فى الواقع موضوع الوضع المطلق أو النسبي ، يجدر بنا أن نبحثها هنا ، ونبين كيف أن مبدأ التجريد يؤدى إلى النظرية المطلقة للوضع .

فإذا نظرنا فى متسلسلة مثل متسلسلة الأحداث ، وإذا رفضنا التسليم بالزمان المطلق ، كان علينا أن نسلم بثلاث علاقات أساسية بين الأحداث وهى : الآنية والقبلية والبعدية . ويمكن تقرير مثل هذه النظرية صوريا كما يأتى : ليكن معلوماً فصلاً من الحدود هو بحيث أن أى حدين س ، ص لهما إما علاقة لامتماثلة متعدية ق أو العلاقة العكسية ق̆ أو علاقة متماثلة متعدية ع ، ولنفترض أيضا أن

س ع ص ، ص ع ط تستلزمان س ع ط ، وأن س ع ص ، ص ع ط تستلزمان س ع ط عندئذ يمكن ترتيب جميع الحدود فى متسلسلة مع احتمال أن يكون كثير من الحدود لها نفس الموضع فى المتسلسلة . وعلى حسب النظرية العلاقية للوضع ، ليس هذا الموضع إلا العلاقة المتعدية المتماثلة ع لعدد من الحدود الأخرى ، ولكن طبقا لمبدأ التجريد ينتج أنه توجد علاقة مّا ع بحيث إذا كان س ع ص فإنه يوجد حد واحد مّا ر يحقق س ع ر . ص ع ر ، وسنرى عندئذ أن جميع هذه الحدود ر التى تقابل مجموعات مختلفة من الحدود الأصلية ، تؤلف هى أيضا متسلسلة ولكنها بحيث يكون فيها كل حدين مختلفين لهما علاقة لا متماثلة (صوريا حاصل الضرب عَ ع ع ، وهذه الحدود ر هى إذن الأوضاع المطلقة للسينات والصادات ، ونكون قد رددنا طريقتنا السابقة لتوليد المتسلسلات إلى الطريقة الأساسية الثانية ، وبذلك لا تكون هناك متسلسلات ذات أوضاع نسبية فقط ، وإنما هى الأوضاع ذاتها التى تكوّن المتسلسلات فى جميع الأحوال[١] .

٢١٢ — ويمكننا الآن أن نواجه بُغْض الفلسفة للعلاقات . وجميع ما ذكرنا عن الترتيب ، والكلام الحالى عن التجريد . سيكون بطبيعة الحال موضع اعتراضات شديدة من أولئك الفلاسفة—وأخشى أن يكونوا الغالبية—الذين يقولون بأنه ليس هناك علاقات ذات صحة مطلقة وميتافيزيقية . ولست أرمى هنا إلى الخوض فى الموضوع العام ولكنى سأكتفى باستعراض الاعتراضات على أى تحليل للعلاقات اللاتماثلية .

والرأى السائد — عادة بصفة لا شعورية ويستخدم فى المحاجة حتى عند من لا ينادون به صراحة — أن جميع القضايا تتكون فى النهاية من موضوع ومحمول ، وعندما يصادف هذا الرأى قضية علاقية فهناك طريقتان لمعالجتها ، ويمكن تسمية إحداها بالطريقة المونادية monadistic والأخرى بالطريقة الواحدية monistic فإذا أعطينا القضية ا ع ب حيث ع علاقة مّا ، فإن وجهة النظر المونادية تحللها إلى قضيتين ، يمكن أن نسميهما ا $ر_1$ ، ب $ر_2$ ، وهاتان القضيتان تعطيان ا ، ب على التوالى صفتين مفروض أنهما معاً تكافئان ع . أما وجهة النظر الواحدية فهى

---

(١) تجد بحثاً صورياً عن الوضع النسبى فيما كتبه شرودر — انظر Sur une extension de l'idée d'ordre, Congrès, Vol. III, p. 235

على عكس ذلك تعتبر العلاقة خاصية للكل المكوَّن من ا ، ب وبهذه الكيفية تكون مكافئة لقضية يمكن أن نرمز إليها بالرمز (ا ب) ر، ويمثل ليبنتز (وبوجه عام) لوتز وجهة النظر الأولى ، ويمثل الثانية سبينوزا ومستر برادلى . ولنفحص هاتين الوجهتين من النظر على التعاقب عند تطبيقهما على العلاقات اللاتماثلية ، وعلى وجه التحديد فلننظر فى علاقتى الأكبر والأصغر .

٢١٣ – وقد عبّر ليبنتز فى وضوح بديع عن وجهة النظر المونادية فى العبارة التالية . « النسبة أو التناسب بين خطين ل ، م يمكن النظر إليها من عدة طرق ، كالنسبة بين الأكبر ل إلى الأصغر م ، أو كالنسبة بين الأصغر م إلى الأكبر ل وإمَّا أخيراً كشىء مَّا مستخرج منهما معاً على أنه النسبة بين ل ، م ، دون اعتبار إلى أيهما المقدم وأيهما التالى ، أو أيهما الموضوع ، وأيهما المحمول . . . وفى الطريقة الأولى نجد أن ل الأكبر ، وفى الثانية م الأصغر هى موضوع ذلك العرض الذى يسميه الفلاسفة علاقة . ولكن أيهما سيكون الموضوع فى الطريقة الثالثة ؟ ولا يمكن القول إن كلا من ل ، م معاً هما موضوع مثل هذا العرض ، إذ لو كان الأمر كذلك لحصلنا على عَرَضٍ accident فى موضوعين إحدى قدميها فى الواحد وقدمها الأخرى فى الآخر ، وهذا يخالف فكرة الأعراض . وعلى ذلك فيجب أن نقول إن العلاقة فى الطريقة الثالثة هى فى واقع الأمر خارج العَرَضَيْن ، ولكنها لما كانت لا بالمادة ولا بالعرض فيجب أن تكون مجرد شىء مثالى ، والنظر فيه مع ذلك لا يخلو من فائدة » .

٢١٤ – والطريقة الثالثة للنظر إلى علاقة الأكبر والأصغر هى على وجه التقريب ما يقول به الواحديون ، وفى رأيهم أنَّ الكل المركب من ل ، م هو الموضوع وعلى ذلك فنظرتهم إلى النسبة لا ترغمنا ، كما افترض ليبنتز ، على وضعها بين ذوات القدمين . وسنقصر اهتمامنا فى الوقت الحاضر على الطريقتين الأولتين ، ففى الطريقة الأولى للنظر إلى الأمر أى « ل (أكبر من م) » نجد أن الكلمات الموضوعة بين قوسين تعتبر صفة تصف ل . ولكنا عندما نفحص هذه الصفة نجدها مركبة ، فهى تتركب على الأقل من الجزأين أكبر ، م ، وكلٌّ من هذين الجزأين أساسى . فقولنا إنَّ "ل أكبر" لا يدل أبداً على ما نقصد من معنى؛ ومن المحتمل جداً أن "م أكبر"

أيضا . فالصفة التى نفرض أنها تصف ل تتضمن إشارةً إلى م ، ولكن النظرية المذكورة لا توضح معنى هذه الإشارة . والصفة التى تتضمن إشارة إلى م من الواضح أنها صفةٌ بالنسبة إلى م . وما هذه إلا طريقة ملتوية لوصف العلاقة . بعبارة أخرى ، إذا كانت ل ذات صفة تناظر حقيقة كونها أكبر من م ، فهذه الصفة من الوجهة المنطقية تابعة للعلاقة المباشرة بين ل . م وليست سوى مجرد اشتقاق من هذه العلاقة . وإذا استبعدنا م . فلا شيء يبدو فى تحليل ل يميز بينها وبين م . ومع ذلك فى نظرية العلاقات التى نتكلم عنها . ل يجب أن تختلف اختلافاً ذاتيا عن م ، ولذلك فسنجد أنفسنا مرغمين ، فى جميع حالات العلاقات اللاتماثلية ، على التسليم باختلاف نوعى بين الحدين المتعلقيْن . ولو أن تحليل أى منهما لا يكشف عن وجود أية خاصية متصلة بالموضوع يملكها الواحد ولا نجدها فى الآخر . ويعد هذا بالنسبة للنظرية المونادية تناقضا ، وهو تناقض يهدم النظرية ذاتها التى ينبع منها[1] .

ولنمض فى تطبيق النظرية المونادية على العلاقات الكمية ، فالقضية « ا أكبر من ب » يمكن تحليلها إلى قضيتين ، إحداهما تعطى ا صفة ، والأخرى تعطى ب صفة أخرى . وأكبر الظن أن القائل بالرأى الذى نحن بصدده سيذهب إلى أن ا ، ب كميتان لا مقداران وأن الصفتين المطلوبتين هما مقدارا ا . ب ولكن عليه فى هذه الحالة أن يسلم بعلاقة بين المقدارين من النوع اللاتماثل . والتى كان على المقدارين تفسيرها وحينئذ يحتاج المقداران إلى صفتين جديدتين وهكذا إلى ما لا نهاية له ، والعملية اللانهائية يجب أن تتم قبل أن نجد معنى للقضية الأصلية . وهذا النوع من العمليات اللانهائية موضع اعتراض لأن الغرض الوحيد منه هو تفسير معنى قضية معينة ، ومع ذلك فلا تقربنا أى خطوة من خطواته إلى هذا المعنى[2] ، فلا يمكننا لهذا

---

(١) انظر البحث المنشور فى مجلة Mind, N S No. 23. بعنوان « العلاقة بين العدد والكمية » . وقد كتب هذا البحث حين كنت لا أزال متمسكاً بالنظرية المونادية عن العلاقات ، ومن أجل ذلك كان التناقض المذكور أمراً لا يمكن تجنبه . والفقرة التالية التى ننقلها عن كانط تثير نفس المسألة .

(٢) حيث نحتاج إلى عملية لا نهائية من النوع المذكور فنحن بالضرورة بصدد قضية هى الوحدة اللانهائية بالمعنى المبين فى الجزء الثانى الباب السابع عشر .

السبب أن نأخذ مقادير ا ، ب أنهما الصفتان المطلوبتان . ولنمض فى البحث فنقول : ولكننا إذا أخذنا أى صفات كانت ما عدا تلك التى لها بالحد الآخر صلة ، فلن نتمكن حتى من الناحية الصورية أن نقرر شيئا عن العلاقة دون افتراض مثل تلك العلاقة بين الصفتين . لأن مجرد اختلاف الصفتين لن يترتب عليه سوى علاقة تماثلية . مثال ذلك لو كان الحدان المذكوران لونين مختلفين لوجدنا أن ما بين ا ، ب هى علاقة الاختلاف فى اللون وهى علاقة لن تجعلها عناية بحثنا لها لاتماثلية . وإذا رجعنا إلى المقادير فلا يمكن أن نقول سوى أن ا يختلف عن ب فى المقدار مما لا يعطينا أى إشارة إلى أيهما الأكبر . وهكذا يجب أن تكون صفتا ا ، ب بحيث يتعلق كل منهما بالحد الآخر ، كما جاء فى تحليل ليبنتز . فصفة ا يجب أن تكون « أكبر من ب » . وصفة ب يجب أن تكون « أصغر من ا » . وبذلك يختلف ا عن ب ، ما دام لهما صفتان مختلفتان – لأن ب ليس أكبر من ب ، و ا ليس أصغر من ا – ولكن الصفتين خارجتان بمعنى أن صفة ا لها صلة مع ب ، وصفة ب لها صلة مع ا . ولهذا السبب تفشل محاولة تحليل العلاقة ، فنضطر إلى التسليم بما قصدت النظريةُ إلى تجنبه وهو العلاقة التى تسمى « خارجة » أى تلك العلاقة التى لا تستلزم أى تعقيد فى أى حد من الحدين المتعلقين .

ويمكن إثبات نفس النتيجة من العلاقات اللاتماثلية بوجه عام ، ما دامت هذه النتيجة إنما تتوقف على أن كلا من التطابق والتعدد متماثلان . وليكن ا ، ب بينهما علاقة لا تماثلية ع ، بحيث يكون ا ع ب ، ب عَ ا . ولتكن رمز الصفتين المفروضتين (وهما كما رأينا من قبل لا بد أن يكون لكل منهما صلة بالحد الآخر) α ، β على التوالى بحيث يُصبح الحدان على النحو الآتى : ا β ، ب α . وهنا نجد أن α له صلة مع ا ، و β مع ب . ونحن نعلم أن α ، β يختلفان ما داما لا متماثلين . ولكن ا ، ب ليس بينهما اختلاف ذاتى مناظرٌ للعلاقة ع وسابق عليها . وحتى إذا كان بينهما اختلاف ، فإن نقط الاختلاف لا بد أن يكون لها ذاتها علاقة شبيهة بالعلاقة ع . وبذلك لن نظفر بشىء . فإما أن α أو β يعبر عن اختلاف بين ا و ب ، ولكنه اختلاف بعيد عن أن يكون متقدماً على العلاقة وإنما هو فى الواقع العلاقة ع نفسها ، ما دام α أو β يتطلب صلةً بحدٍ

غير الحد الذى هو صفة له . وما دام α و β كلاهما يفترض العلاقة ع ، فلا يمكن استخدام الاختلاف بين α و β للدلالة على اختلاف ذاتى بين ا و ب . وهكذا نصبح مرة أخرى إزاء اختلاف ليس له نقطة بداية سابقة ، مما يدل على أن بعض العلاقات اللاتماثلية لا بد أن تكون مطلقة ، وأن إحدى هذه العلاقات المطلقة اللاتماثلية على الأقل يجب أن تكون عنصراً مكوِّناً لأى علاقة تماثلية قد نفرضها .

من السهل انتقاد النظرية المونادية من وجهة نظر عامة باستخراج المتناقضات التى تنشأ من علاقات الحدود بالصفات المتصلة بالعلاقة الأولى التى حللناها . وليست هذه الاعتبارات مرتبطة ارتباطاً خاصاً باللاتماثل ، ولكنها تنتمى للفلسفة العامة ، وقد بسطها أنصار النظرية الواحدية . أما عن النظرية المونادية فإليك ما يقوله عنها برادلى[١] « اختصار القول : نحن مسوقون بمبدأ الانشطار دون أن نصل إلى غاية . فكل صفة لها علاقة ، لها تبعا لذلك ضرب من التعدد داخل طبيعتها ذاتها ، وهذا التعدد لا يمكن أن يكون ثابتا مباشرة للصفة ، ومن ثمَّ يجب أن تتنازل الصفة عن وحدتها لعلاقة داخلية ، فإذا تحررت الصفةُ على هذا النحو ، فينبغى أن يكون كل مظهر من المظاهر المتعددة ، من حيث إنه شىء له علاقة ، شيئاً كذلك وراء العلاقة . وفى هذا التعدد القضـــاء المبرم على الوحدة الداخلية لكل مظهر منها بحيث تحتاج إلى علاقة جديدة ، وهكذا إلى غير النهاية » . ويبقى بعد ذلك أن نفحص عن أمر النظرية الواحدية ألا تصبح حين تتجنب هذه الصعوبة خاضعة لصعوبات أخرى لا تقل عنها خطورة .

٢١٥ — تذهب النظرية الواحدية إلى أن كل قضية علاقية ا ع ب تنحل إلى قضية تتصل بالكل الذى يتركب من ا ، ب وهى قضية يمكن أن ندل عليها بقولنا (ا ب) ع . ويمكن أن نفحص هذه الوجهة من النظر كما فحصنا الوجهة الأخرى إما بالإشارة خاصةً إلى العلاقات اللاتماثلية ، وإما من جهة الفلسفة العامة . ويقول أصحاب هذا المذهب إن الكل يشتمل بذاته على تعدد ، وإنه يتركب من الاختلافات ، وإنه يحقق أعمالا أخرى شبيهة بذلك . أما أنا فأصرح بعجزى عن نسبة أى معنى

---

(١) Appearance and Reality, 1 st Edition, p. 3.

مضبوط لهذه العبارات ، ومع ذلك فسأبذل قصارى جهدى .

يقولون: إن القضية « ا أكبر من ب ، لا تقرر فى الحقيقة شيئاً عن ا أو عن ب ، بل عنهما معاً . ولما كانت القضية تدل على الكل الذى يتألف من (ا ب) فسنفترض أنَّ (ا ب) يشتمل على تعدد فى المقدار » . وإذا نحن أغفلنا جانبا جميع الحجج ذات الصفة العامة فى الوقت الراهن ، نجد اعتراضا خاصاً يوجه للعبارة السالفة فى حالة اللاتماثل . ذلك أن (ا ب) متماثلة بالنسبة لـ ا ، ب ، وتنطبق بذلك خاصية الكل بالضبط فى الحالة التى تكون فيها ا أكبر من ب وكذلك فى حالة ما تكون ب أكبر من ا . وقد أدرك ليبنتز الذى لم يقبل النظرية الواحدية ولم ير ما يدعو لتبريرها هذه الحقيقة بوضوح ، كما يتبين من النص المذكور آنفا . ذلك إنه طبقا لطريقته الثالثة فى النظر إلى النسبة ratio ، لا نعتبر أى الجزأين المقدم وأيهما التالى ، والحق أنه من الواضح بما فيه الكفاية أن الكل (ا ب) من حيث أنه كذلك ليس فيه مقدم ولا تالٍ . ولكى نميز بين كلٍ هو (ا ب) من كلٍ آخر هو (ب ا) إذا وجب أن نغفل ذلك عند تفسير اللاتماثل ، فسنضطر إلى الرجوع عن الكل إلى الأجزاء وما بينها من علاقة . لأن (ا ب) و (ب) يشتملان بالضبط على الأجزاء نفسها . ولا يختلفان فى أى اعتبار كان سوى جهة العلاقة بين ا ، ب . وقولنا « ا أكبر من ب » و « ب أكبر من ا » قضيتان يشتملان بالضبط على نفس المكونات . وينشأ عنهما تبعا لذلك بالضبط نفس الكل ، ولا يقوم الخلاف بينهما إلا فى أن أكبر فى الحالة الأولى علاقة من ا لـ ب ، وفى الحالة الثانية من ب لـ ا . وبذلك يكون تمييز الجهة ، أى التمييز بين علاقة لا تماثلية وعكسها ، تمييزا تعجز النظرية الواحدية عن العلاقات عن تفسيره بالكلية .

ويمكن أن نبسط من الحجج ذات الصفة العامة ما لا حصر له ، غير أن الحجة التالية يبدو أنها داخلة فى موضوعنا بوجه خاص . فعلاقة الكل بالجزء هى نفسها علاقة لاتماثلية ، والكل — كما يهوى الواحديون بوجه خاص أن يقولوا — متميز عن جميع أجزائه ، تعديداً وجملةً فى آن واحد . ولذلك حين نقول : « ا جزء من ب » فنحن نعنى فى الواقع بفرض صحة النظرية الواحدية أن نقرر شيئا عن الكل المكون من ا و ب والذى لا يجب أن يلتبس مع ب . ولو لم تكن القضية

المتعلقة بهذا الكل الجديد قضية كلٍّ وجزء . فلن يكون ثمة أحكام صادقة عن الكل والجزء ، ويكون من الخطأ تبعا لذلك القول بأن العلاقة بين الأجزاء هي حقاً صفةٌ للكل . أما إذا كانت القضية الجديدة قضية كلٍّ وجزءٍ ، فستحتاج إلى قضية جديدة لتفسيرها ، وهكذا دواليك . ولو ذهب الواحديُّ كإجراءٍ يائس إلى القول بأن الكل المركب من ا ، ب ليس متميزا عن ب ، فإنه مضطر إلى التسليم بأن الكل هو (بمعنى المنطق الرمزى) مجموع أجزائه ، وهذا إلى جانب هجرانه موقفه تماماً يجعله لا مناص له من اعتبار الكل متماثلا بالنسبة لأجزائه — وهى وجهة نظر رأينا من قبل أنها محتومة . ومن ثمَّ نجد أن الواحديين مسوقون نحو وجهة النظر القائلة بأن الكل الوحيد الحق ، وهو المطلق ، لا أجزاء له أصلا ، وأنه لا قضية خاصة به أو أى شىء آخر صادق — وهى وجهة نظر لا مفر من تناقضها عند مجرد تقريرها . ولا ريب فى أنَّ الرأى القائل بأن جميع القضايا ينتهى بها الأمر إلى أن تتناقض مع ذاتها ، لهو رأى مقضىٌّ عليه إذا سلمنا به أن يكون أيضا متناقضا مع نفسه .

٢١٦ — رأينا حتى الآن أن العلاقات اللاتماثلية غير معقولة طبقا لكلا النظريتين العاديتين للعلاقات[١] . ولذلك ما دامت مثل هذه العلاقات داخلةً فى العدد ، والكمية ، والترتيب ، والمكان ، والزمان ، والحركة فمن العسير أن نطمع فى فلسفة مُرْضية للرياضيات ، ما دمنا متمسكين بالنظرية القائلة بأنه لا علاقة يمكن أن تكون « خارجية بحتة » . ولكن سرعان ما نصطنع نظرية مختلفة عنها حتى يتضح أن الألغاز المنطقية التى حار فيها الفلاسفة قد أصبحت مصطنعة . ومن بين الحدود التى تعتبر عادةً أنها علاقية وهى المتماثلة والمتعدية — مثل التساوى والآنية — قادرة أن ترد إلى ما سمى فى شىءٍ من الإبهام بتطابق المضمون identity of content ، ولكن هذا بدوره يجب أن يُحَلل إلى عينية sameness العلاقة مع حدٍ مّا آخر . ذلك أن الخواص المزعومة لحد من الحدود ليست فى الواقع سوى حدود أخرى تقوم بينها علاقة مّا . والخاصية المشتركة لحدين هى حد ثالث لهما به نفس العلاقة .

---

(١) ستبحث أسس هاتين النظريتين من وجهة نظر أعم فى الجزء السادس الباب الواحد والخمسين .

هذا الاستطراد الطويل الذى خاض بنا فى بحر المنطق أوجبته أهمية الترتيب الجوهرية ، كما أوجبته استحالة تفسير الترتيب دون أن نصرف النظر عن أعز العقائد الفلسفية وأكثرها شيوعا . ذلك أنه فيما يتعلق بالترتيب كل شىء يتوقف على اللاتماثل واختلاف الجهة ، غير أن هذين المفهومين لا يعقلان فى ظل المنطق التقليدى . وسنفحص فى الباب التالى عن علاقة اختلاف الجهة ، بما يظهر فى الرياضيات باسم اختلاف العلامة sign . وسنتناول فى هذا الفحص الموضوعات الرياضية مرة أخرى ، ولو أن الحديث لا يزال فى حاجة إلى بعض المنطق البحت . وهذا ما يشغل جميع الأبواب الباقية من هذا الجزء .

اختلاف الجهة واختلاف العلامة

٢١٧ – رأينا حتى الآن أن الترتيب يتوقف على العلاقات اللاتماثلية ، وأن هذه العلاقات اللاتماثلية لها على الدوام جهتان، مثل القبل والبعد، الأكبر والأصغر، الشرق والغرب ، إلخ . واختلاف الجهة مرتبط ارتباطا وثيقا (ولو أنه ليس متطابقا) مع اختلاف العلامة الرياضى . وهذه فكرة لها أهمية جوهرية فى الرياضيات ، ولا يمكن بمقدار علمى تفسيرها بعبارات من أى أفكار أخرى . ويبدو أن أول فيلسوف تنبه لأهميتها هو كانط . فى كتابه "محاولة لإدخال فكرة المقادير السالبة فى العالم" .(١)

نجده على بينة من التقابل المنطقى وتقابل السلب والإيجاب . وفى المناقشة التى أوردها فى كتابه " فى السبب الأول للتمييز بين المساحات فى المكان "(٢)

نجد إدراكا كاملا لأهمية اللاتماثل فى العلاقات المكانية ، كما نجد دليلا يستند إلى تلك الحقيقة على أن المكان لا يمكن أن يكون علاقيا تماماً(٣). ولكن يبدو من المشكوك فيه أنه أدرك الصلة بين هذا اللاتماثل وبين اختلاف العلامة. فى عام ١٧٦٣ من الثابت أنه لم يتنبه إلى هذه الصلة ، لأنه اعتبر الألم مقدارا سلبيا من اللذة ، وزعم أنه من الممكن إضافة لذه كبيرة إلى ألم صغير فيحصل عنهما لذة أصغر(٤) ، وهى وجهة نظر تبدو فاسدة منطقيا ونفسانيا على حد سواء . وفى كتابه « التمهيد » (١٧٨٣) Prolegomena ، (الفقرة ١٣) جعل – كما هو معروف – العلاقات اللاتماثلية المكانية أساساً لاعتبار المكان مجرد صورة للحدس ، لا كما يظهر من مناقشته عام ١٧٦٨ ، أن المكان لا يمكن أن يقوم – كما ذهب إلى ذلك ليبنتز – على مجرد علاقات بين الأشياء ، ثم عجز ، تبعا لتمسكه بالاعتراض المنطقى على العلاقات

---

(١) Versuch den Begriff der Negativen Gröss in die Weltweishcti einzuführen (1763).

(٢) Von dem ersten Grunde Unterschiedes der Gegenden im Raume 1768

(٣) انظر بوجه خاص نشرة Hart. Vol. II, pp. 386, 391.

(٤) نشرة Hart.. Vol. II, 83.

والذى ناقشناه فى الباب السابق ، أن يخلص فكرة المكان المطلق ذى العلاقات اللاتماثلية بين أجزائه من التناقض . ومع أننى لا يمكن أن أعتبر هذه النظرية الكانطية الأخيرة والأكثر تميزا ، تقدماً عما رآه سنة ١٧٦٨ ، إلا أن الفضل يرجع دون نزاع إلى كانط فى أنه أول من لفت النظر إلى الأهمية المنطقية للعلاقات اللاتماثلية .

٢١٨ – وأعنى باختلاف الجهة ، على الأقل فى المناقشة الراهنة ، الاختلاف بين العلاقة اللاتماثلية وعكسها . ومن الحقائق المنطقية الأساسية أنه إذا فرضت أى علاقة ع ، وأى حدين ا ، ب ، أمكن تكوين قضيتين من هذين العنصرين ، الأولى تجعل العلاقة من ا إلى ب (وأسميها ا ع ب) ، والثانية (ب ع ا) تجعل العلاقة من ب إلى ا . وهاتان القضيتان هما أبداً مختلفتان ، ولو أنه فى بعض الأحيان (كما فى حالة التعدد) تستلزم كل منهما الأخرى . وفى أحوال أخرى ، مثل اللزوم المنطقى ، لا تستلزم إحداهما الأخرى ولا سلبها . على حين أنه فى أحوال ثالثة تستلزم إحداهما سلب الأخرى . ولن أتكلم عن اختلاف الجهة إلا فى الحالات من النوع الثالث . ففى هذه الحالات ا ع ب تستبعد ب ع ا . ولكن هنا تنشأ حقيقة منطقية أخرى أساسية ، وهى أنه فى جميع الأحوال التى لا تستلزم ا ع ب ب ع ا ، هناك علاقة أخرى متعلقة بـــ ع يجب أن تقوم بين ا ، ب . وبعبارة أخرى هناك علاقة عَ بحيث أن ا ع ب تستلزم ب ع ا ؛ وكذلك ب عَ ا تستلزم ا ع ب . فعلاقة ع لـــ عَ هى اختلاف الجهة ، وهذه العلاقة هى علاقة واحد بواحد ، ومتماثلة ، ولا متعدية ، ووجودها أصل المتسلسلات ، والتمييز بين العلامات ، وقدرٌ كبير من الرياضيات فى الواقع .

٢١٩ – وثمة سؤال ذو أهمية عظمى فى المنطق ، وبوجه خاص فى الاستنباط يمكن أن يثار بالنسبة لاختلاف الجهة . هل ا ع ب ، ب ع ا قضيتان مختلفتان فى الحقيقة ، أو أنهما يختلفان لغويا فقط ؟ فقد يمكن أن نذهب إلى أنه ليس ثمة إلا علاقة واحدة هى ع ، وأن جميع التمييزات الضرورية يمكن الحصول عليها من القضيتين ا ع ب ، ب ع ا . وقد يمكن أن يقال إن مطالب النطق والكتابة تضطرنا إلى أن نذكر إما ا أو ب أولا ، مما يخيِّل إلينا فرقا بين « ا أكبر من ب »

وبين « ب أصغر من ا » ، أمَّا فى الحقيقة فهما قضيتان متطابقتان . غير أننا إذا اصطنعنا هذه الوجهة من النظر ، لكان من العسير علينا أن نفسر التمييز الذى لا شك فيه بين أكبر وأصغر ، لأن لكل من هاتين اللفظتين دون ريب معنى ، حتى لو لم يكن ثمة أى حدود مذكورة يتعلقان بها . ولا نزاع فى أن لهما معان مختلفة ، ولا نزاع فى أنهما علاقتان . لهذا إذا كان لا بد لنا أن نتمسك بأن « ا أكبر من ب » و « ب أصغر من ا » قضية واحدة ، فلا بد لنا من القول بأن كلا من أكبر وأصغر يدخلان فى كل من هاتين القضيتين مما يبدو ظاهر البطلان ؛ أو نقول إن ما يحصل بالفعل هو شىء مختلف عن الاثنتين ، وهو تلك العلاقة الثالثة المجردة المذكورة عن ليبنتز فيما نقلناه عنه سابقا . وفى هذه الحالة يكون الفرق بين أكبر وأصغر فرقاً فى أساسه يتطلب تعلقاً بالحدين ا ، ب . ولكن التسليم بهذه الوجهة من النظر لا يخلو من دور ، إذ ليس الأكبر أو الأصغر هو بالذات المقدم ، ولا حيلة لنا إلا أن نقول إنه حين يكون الأكبر مقدماً فالعلاقة هى أكبر ، وحين يكون الأصغر ، فالعلاقة هى أصغر . ويترتب على ذلك فيما يبدو أنه يجب التسليم بأن ع ، عَ علاقتان متميزتان . ولا مهرب لنا من هذه النتيجة بتحليل الصفات الذى حاولناه فى الباب السابق . وذلك حين حللنا ا ع ب إلى ا β ، ب α ، ويناظر كل ب صفتان هما β ، $\breve{\beta}$ ، كما يناظر كل ا صفتان هما α ، $\breve{\alpha}$. وهكذا إذا كانت عَ هى أكبر ، كانت α أكبر من ا » ، وكانت $\breve{\alpha}$ « أصغر من ا » أو العكس بالعكس . غير أن الفرق بين α ، $\breve{\alpha}$ يفترض من قبل وجود فرق بين أكبر وأصغر ، بين ع ، ع ، ولذلك لا يمكن أن يفسره . من أجل ذلك لا بد من أن يكون ع ، عَ متميزين ، وأن « ا ع ب تستلزم ب عَ ا » لابد أن يكون ستنباطا حقيقيا .

وأنتقل الآن إلى الصلة بين اختلاف الجهة وبين اختلاف العلامة . وسنجد أن اختلاف العلامة مشتق من اختلاف الجهة ، حيث أنه اختلاف لا يوجد إلا بين حدود هى إما علاقات لاتماثلة . أو مترابطة بها . ولكننا سنجد فى حالات معينة بعض التعقيدات فى التفاصيل تتطلب مزيدا من المناقشة .

لا يتصل اختلاف العلامات تقليديا إلا بالأعداد والمقادير ، ويرتبط ارتباطا

وثيقا بالجمع . قد يقال إن وضع العلامة ، عملية لا يمكن استخدامها استخداما مفيدا حيث لا يكون ثمة جمع ، بل إن الجمع من بعض الوجوه قد يكون على الجملة كذلك ممكنا ، حيث يمكن تمييز العلامة . ولكننا سنجد أن اختلاف العلامة ليس له صلة وثيقة بالجمع والطرح . ولكى نوضح هذه المسألة لا بد أول كل شىء أن ندرك فى وضوح أن الأعداد والمقـــادير التى ليس لها علامة ، تختلف اختلافا أساسيا عن الأعداد والمقادير الموجبة . والخلط فى هذه النقطة يقضى على أى نظرية صحيحة للعلامات بالفشل .

٢٢٠ — إذا أخذنا أولا الأعداد المتناهية رأينا أن الأعداد الموجبة والسالبة تنشأ على النحو التالى[١] . إذا كانت ع تدل على العلاقة بين عددين صحيحين بفصلها الثانى منهما يتلو الأول ، كانت القضية م ع ن مكافئة لما يُعَبر عنه عادة بقولنا م + ١ = ن غير أن النظرية الراهنة ستطبق على المتواليات بوجه عام ، ولا تتوقف على النظرية المنطقية للأعداد الأصلية التى بسطناها فى الجزء الثانى . ففى القضية م ع ن يعتبر العددان م ، ن خاليين تماما من العلامة ، وذلك بحسب استنتاجهما من التعريف المنطقى . فإذا قلنا م ع ن ، ن ع وه ، ثم قلنا م ع٢ وه ، وهكذا فى القوى الأعلى ، كانت كل قوة لـ ع علاقة لا تماثلية ، ومن السهل بيان أن عكسها هو نفس قوة ع ، كما أنها هى نفسها قوة ع . وهكذا فإن م ع ا وه تكافىء وه عَ ا م . وهاتان هما القضيتان اللتان تُكتبان عادة هكذا م + ا = وه ، وه — ا = م . وهكذا فإن ع ا ، عَ ا هى حقاً الأعداد الصحيحة الموجبة والسالبة ، وهى مع أنها مرتبطة بـ ا إلا أنها متميزة تماماً عن ا . وعلى ذلك ففى هذه الحالة نجد الترابط مع اختلاف الجهة ظاهراً ومستمراً .

٢٢١ — أما بالنسبة للمقادير فلا بد من التمييز بين عدة حالات . فعندنا (١) مقادير ليست علاقات ، ولا امتدادات stretches (٢) امتدادات (٣) مقادير هى علاقات .

(١) المقادير من هذا الفصل ليست فى ذاتها موجبة ولا سالبة . ولكن

---

(١) سأذكر خلاصة النظرية هنا ، وستبحث بشكل أكمل وأعم فى الباب الخاص بالمتواليات فقرة ٢٣٣ .

مقدار بن منهما ، كما بينا فى الجزء الثالث ، يُعَيِّنان إما مسافة وإما امتداداً ،*
والمسافة أو الامتداد تكون دائما إما موجبة أو سالبة ، كما يكونان علاوة على ذلك
دائما قابليْن للجمع . ولكن لما لم تكن مقاديرنا الأصلية علاقات ولا امتدادات ،
فالمقادير الجديدة التى نحصل عليها هى من نوع مختلف عن المقادير الأصلية .
مثال دلك أن الفرق بين لذتين ، أو مجموعة اللذات المتوسطة بين لذتين ، ليس
لذة ؛ فهو فى الحالة الأولى علاقة ، وفى الحالة الثانية فصل .

(٢) ليس لمقادير الانقسام بوجه عام علامة ، ولكن حين تكون مقاديرَ
امتداداتٍ تكتسب علامة بطريق الترابط .Correlation . ويتميز الامتداد عن
المجموعات الأخرى بأنه يشتمل على جميع الحدود فى متسلسلة متوسطة بين حدين
معلومين . وإذا ضم الامتداد إلى جهة من جهتى العلاقة اللامتماثلة التى لا بد من
وجودها بين الطرفين النهائيين ، يكتسب الامتداد نفسه جهةً ويصبح لا متماثلا .
ومعنى ذلك أننا نستطيع التمييز بين (١) مجموعة الحدود القائمة بين ا ، ب بصرف
النظر عن الترتيب ؛ (٢) الحدود من ا إلى ب ؛ (٣) الحدود من ب إلى ا .
وهنا نجد أن الحالتين الثانية (٢) والثالثة (٣) معقدتان ، لأن كلا منهما يتركب
من الحالة الأولى (١) ومن أحد جهتى العلاقة . ولا بد من تسمية إحداهما موجبة
والأخرى سالبة . وقد جرت العادة واستعمال الجمع إلى القول بأنه حيث تتألف
المتسلسلات من مقادير إذا كانت ا أصغر من ب كانت الحالة (٢) موجبة
والحالة (٣) سالبة . أما حيث لا تكون المتسلسلات كما هو الأمر فى الهندسة غير
مؤلفة من مقادير ، يصبح تحديد أيها موجب وأيها سالب تحكميا حسب ما نشاء .
فعندنا فى كل من الحالتين نفس العلاقة بالنسبة إلى الجمع ، والتى تجرى على
النحو التالى : أى زوج من المجموعات يمكن جمعهما لتكوين مجموعة جديدة ،
ولكن لا يمكن جمع أى زوج من الامتدادات لتكوين امتدادٍ جديد ؛ إذ لكى
يمكن ذلك يجب أن تكون نهاية أحد الامتدادين متعاقبة مع بداية الآخر . وبذلك
يمكن جمع الامتداد ا ب . مع الامتداد ب حـ لتكوين الامتداد ا حـ . وإذا كان
ا ب ، ب حـ لهما نفس الجهة ، كان ا حـ أكبر من كلٍّ منهما . وإذا اختلفت
جهتهما كان ا حـ أصغر من أحدهما . وفى هذه الحالة الثانية يعتبر جمع ا ب ،

ب حـ كطرح بين ا ب ، حـ ب ، حيث أن ب حـ ، حـ ب موجب وسالب على التوالى . وإذا كانت الامتدادات موضع بحثنا قابلة للقياس عدديا ، فجمع أو طرح مقاييسها يعطى مقياس حاصل جمع الامتدادات أو طرحها إذا كانت بحيث تسمح بالجمع أو الطرح . غير أن تقابل الإيجاب والسلب كما هو واضح يتوقف على هذه الحقيقة الجوهرية وهى أن المتسلسلة موضع البحث تنشأ عن علاقة لامتماثلة (٣) المقادير التى هى علاقات إما أن تكون علاقات متماثلة أو لا متماثلة . فنى الحالة الأولى إذا كان ا حدا فى مجال إحداهما ، فالحدود الأخرى فى المجالات المتعددة يمكن أن ترتب فى متسلسلة بشرط توافر شروط معينة[١] وذلك حسب علاقاتها بالحد ا من حيث أن هذه العلاقات أكبر أو أصغر . وقد يكون هذا التنظيم مختلفاً حين نختار حدا آخر غير الحد ا . أما فى الوقت الراهن فسنفرض اختيار ا على الدوام . وحين يتم ترتيب الحدود فى متسلسلة فقد يحصل أن بعض المواضع فى المتسلسلة أو كل المواضع يشغلها أكثر من حد . ولكن فى أى حالة فإن اجتماع الحدود بين ا وبين حد آخـــر وليكن م هو اجتماع معين ، يؤدى إلى امتداد له جهتان . وعندئذ يمكننا أن نربط بين مقدار علاقة ا م ، وبين أى جهة من هاتين الجهتين ، ونحصل بذلك على علاقة لا متماثلة بين ا ، م ، وهى علاقة لها كالعلاقة الأصلية مقدار . وهكذا يمكن أن نرد حالة العلاقات المتماثلة للعلاقات اللامتماثلة . وهذه العلاقات الأخيرة تؤدى إلى العلامات . وإلى الجمع والطرح بنفس الطريقة بالضبط التى تؤدى إليها الامتدادات ذات الجهة . والفرق الوحيد بينهما هو أن الجمع والطرح من النوع الذى سميناه فى الجزء الثالث علاقيا relational . وهكذا فى جميع أحوال المقادير ذات العلاقة يكون الاختلاف بين جهتى العلاقة اللامتماثلة منبع اختلاف العلامة .

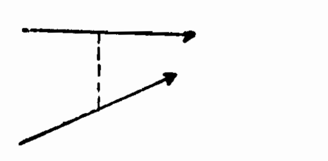
الحالة التى ناقشناها فيما يختص بالامتدادات ذات أهمية جوهرية فى الهندسة . فهاهنا مقدار بغير علامة ، وعلاقة لا متماثلة بغير مقدار ، وارتباط مَّا وثيق بين الاثنين . والجمع بينهما معاً يعطى مقداراً له علامة . وجميع المقادير الهندسية ذات العلامة تنشأ على ذلك النحو . غير أننا نجد تعقيداً غريبا فى حالة الأحجام . فالأحجام كما يبدو لأول وهلة كميات لا علامة لها ، ولكنها تظهر دائما فى الهندسة

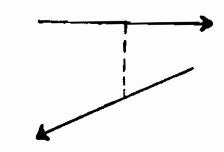
---

(١) انظر بند ٢٤٥ .

التحليلية موجبة أو سالبة . وهنا نجد العلاقات اللامتماثلة (إذ هناك علاقتان) تظهر كحدود بينها علاقة متماثلة ، ولكنها مع ذلك لها مقابل من نوع شديد الشبه بعكس العلاقة اللامتماثلة .

٢٢٢ – الخط المستقيم الوصفي هو علاقة متسلسلة بفضلها تكوّن النقطُ متسلسلة[(١)] . ويمكن أن نسمى أى جهة من جهتى الخط المستقيم الوصفى شعاعا ray ، وندل على الجهة بسهم . وأى شعاعين ليسا فى مستوى واحد . فلهما إحدى علاقتين يمكن أن نسميها يمينية أو يسارية على التوالى ، وهذه العلاقة





متماثلة ولكنها غير متعدية ، وهى جوهر التمييز المألوف بين اليمين واليسار .

وهكذا تكون علاقة العمود المرتفع على خط من الشمال إلى الشرق يمينيا ، والمرتفع على خط من الجنوب إلى الشرق يساريا . ولكن مع أن العلاقة متماثلة ، إلا أنها تتغير إلى مقابلها بتغيير أى حد من العلاقة إلى عكسها. فلو فرضنا علاقة اليمين ى وعلاقة اليسار س (وهى ليست ىَ) ، فإذا كان ا ، ب شعاعين يمينيين بالتبادل ، كان ا ى ب، آ س بَ ، آ س بَ ، ا ى ب ، ب ى ا ، بَ س ا ، ب س آ ، بَ ى ا ومعنى ذلك أن كل زوج من الخطين المستقيمين اللذين ليسا فى مستوى واحد ينشأ عنهما ثمانى علاقات من هذا القبيل ، منها أربعة يمينية وأربعة يسارية. ومع أن الاختلاف بين س، ى كما هو قائم ليس اختلاف جهة ، إلا أنه مع ذلك اختلاف إيجاب وسلب ، وهو العلة فى أن أحجام الأجسام الرباعية السطوح ، لها دائما بحسب محدداتها علامات . ولكن ليس ثمة صعوبة فى تتبع منطق الرجل العادى حين يرد اليمين واليسار للعلاقات اللامتماثلة . فالرجل العادى يأخذ أحد الشعاعين (وليكن ا) ثابتا – وإذا كان واعيا يأخذ ا عموداً رأسيا – ثم يعتبر اليمين واليسار خاصتين للشعاع المفرد ب ، أو علاقتين لأى نقطتين تحددان ب ،

---

(١) انظر الجزء السادس .

وهما تعبيران لشيء واحد . وبهذه الطريقة يصبح اليمين واليسار علاقتين لامتماثلتين بل يصبح لهما درجة محدودة من التعدى من ذلك النوع الذى بيناه فى الطريقة الخامسة لتوليد المتسلسلات (فى الباب الرابع والعشرين) . هذا وينبغى ملاحظة أننا نتخذه ثابتا يجب أن يكون شعاعاً لا مجرد خط مستقيم. مثال ذلك إذا كان مستويان غير متعامدين بالتبادل فليس أحدهما يمينا والآخر يسارا بالنسبة لخط تقاطعهما ، ولكن ذلك فقط بالنسبة لكل من الشعاعين المتعلقين بهذا الخط[١] . فإذا جعلنا هذا فى بالنا واعتبرنا المستويات الكاملة لا أنصاف المستويات فإن اليمين واليسار بطريق الشعاع المذكور يصبحان لا متماثلين ويصبح كل منهما عكس الآخر . وبذلك تكون العلامات المتصلة باليمين واليسار قائمة كجميع العلامات الأخرى على العلاقات اللاتماثلية . وهذه النتيجة يمكن اعتبارها نتيجة عامة .

٢٢٣ ــ اختلاف الجهة أعم طبعا من اختلاف العلامة ، ما دام ذلك الاختلاف موجودا فى أحوال تعجز الرياضة (على الأقل فى الوقت الحاضر) عن بحثها . ويكاد يبدو أن اختلاف العلامة قلما ينطبق على العلاقات التى ليست متعدية ، أو ليست ذات صلة وثيقة بعلاقة ما متعدية . فمن التناقض مثلا أن نعتبر علاقة حادثة بوقت حدوثها ، أو علاقة كمية بمقدارها ، على أنها تعطى اختلاف علامة . لأن هذه العلاقات هى التى يسميها الأستاذ شرودر erschöpft[٢] ، أى أنها إذا قامت بين ا ، ب فلا يمكن أبدا أن تقوم بين ب وبين حد ما ثالث . وبلغة الرياضة يكون مربعها صفرا . فهذه العلاقات لا ينشأ عنها اختلاف علامة .

وجميع المقادير ذات العلامة كما أدى بحثنا السابق إما علاقات ، أو تصورات مركبة تدخل العلاقات فيها . ولكن ماذا نحن قائلون فى أمر أحوال التقابل العادية كالخير والشر ، اللذة والألم ، الجمال والقبح ، الرغبة والنفور ؟ أما الزوج الأخير فى غاية التعقيد ، ولو عرضنا لتحليلهما لبسطت عنهما أحكاماً أجمعت الآراء على بطلانها . أما بالنسبة للأزواج الأخرى فيبدو عندى أن تقابلها من نوع شديد

---

(١) وهذا يحتاج إلى أن الانتقال من أحد المستويين إلى الآخر يجب أن يتم بطريق إحدى الزوايا الحادة الحادثة من تقاطعهما .

(٢) انظر Algebra der Logik, Vol III, p. 428. هذا ويسمى الأستاذ بيرس مثل هذه العلاقات بالتى لا تتكرر

الاختلاف عن العلاقتين اللاممَاثلتين المتبادلتين بالعكس ، والأولى أنهما أشبه بتقابل الأحمر والأزرق ، أو بمقدارين مختلفين من نوع واحد . وتختلف الأزواج من التقابل المذكورة آنفا عن هذه الأنواع من التقابل التى تقوم على ما يمكن تسميته باللاتوافق التركيبى[1] synthetic incompatibility ، بأن الأولى لا تشتمل إلا على حدين لامتوافقين فقط بدلا من متسلسلة بأسرها . ويقوم اللاتوافق على أن حدين هما بالطبع لا متوافقان ، لا يمكن أن يتعايشا فى نفس الموضع الزمكانى ، أو لا يمكن أن يكونا محمولين لموجود واحد . أو بوجه أعم لا يمكن أن يدخلا معاً فى قضيتين صادقتين من صورة معينة لا تختلفان إلا فى أن إحداهما تشتمل على أحد اللامتوافقين والأخرى تشتمل على الثانى . وهذا النوع من اللاتوافق (الذى ينتمى عادةً بالنسبة لفصل ما من القضايا إلى حدود متسلسلة معينة) فكرة فى غاية الأهمية فى المنطق العام ، ولكن ليس متطابقا بأى شكل مع الاختلاف بين العلاقات المتبادلة بالعكس . الواقع هذه العلاقة الأخيرة حالة خاصة لمثل هذا اللاتوافق ، ولكنها الحالة الخاصة الوحيدة التى ينشأ عنها اختلاف العلامة . وهكذا يمكن أن ننهى مناقشتنا بأن كل اختلاف علامة ينشأ أصلا من علاقات لا متماثلة متعدية ، ثم يمتد هذا الاختلاف عنها بالترابط إلى حدود لها صلات متعددة بتلك العلاقات[2] ولكن هذا تابع دائما للتقابل الأصلى الناشئ عن اختلاف الجهة .

---

(١) انظر كتاب « فلسفة ليبنتز » من قلم المؤلف (كمبردج ١٩٠٠) ص ١٩ – ٢٠ .

(٢) فى الاقتصاد الرياضى يمكن أن نعتبر الألم واللذة إيجاباً وسلباً دون ارتكاب خطأ منطقى وذلك طبقاً للنظرية (ولا نريد الخوض فى صحتها النفسانية) القائلة بأن المرء يجب أن يأخذ أجراً على تحمله الألم ، ويجب أن يدفع أجراً للحصول على لذة . وبذلك يرتبط تقابل الألم واللذة بالحصول على المال ودفعه ، وهذا تقابل إيجاب وسلب فى مفهوم الحساب الابتدائى .

الباب الثامن والعشرون

فى الفرق بين المتسلسلات المفتوحة والمقفلة

٢٢٤ – وإذ قد بلغنا آخر الشوط فى المناقشات المنطقية البحتة عن الترتيب، فلنوجه عنايتنا فى حرية فكر إلى الجوانب الألصق بالرياضة من الموضوع. ولما كان حل أقدم المتناقضات وأليقها بالنظر فى فكرة اللانهاية معتمداً فى أساسه على فلسفة صحيحة عن الترتيب، فلا مناص من الخوض فى مسائل فلسفية، لا لأنها داخلة فى موضوعنا، بل لأن معظم الفلاسفة يظنونها كذلك. وسنحصد ما زرعنا خلال بقية هكذا الكتاب.

السؤال الذى سنعرض لمناقشته فى هذا الباب هو: هل يمكننا أن نميز فى نهاية الأمر بين المتسلسلة المفتوحة والمقفلة؟ وإن أمكننا ذلك فعلى أى أساس يقوم التمييز؟ لقد رأينا أن جميع المتسلسات من الناحية الرياضية مفتوحة، بمعنى أنها كلها تتولد من علاقة لا متماثلة متعدية. أما من الناحية الفلسفية فلا بد لنا من التمييز بين الطرق المختلفة التى يمكن أن تنشأ عنها هذه العلاقة. وبوجه خاص لا يجب أن نخلط بين الحالة التى لا تتطلب هذه العلاقة فيها رجوعا إلى حدود أخرى، وبين الحالة التى تكون مثل هذه الحدود جوهرية. ومن الواضح عمليا أن ثمة فرقاً مّا بين المتسلسات المفتوحة والمقفلة – مثلا بين خط مستقيم ودائرة، أو بين تفاخر بنسب وجماعة تتقارض الثناء. ومع ذلك ليس من السهل بيان الفرق على وجه الدقة.

٢٢٥ – حيث يكون عدد الحدود فى متسلسلة متناهيا، وتتولد المتسلسلة بالطريقة الأولى التى شرحناها فى الباب الرابع والعشرين. فإن الطريقة التى بها نحصل على علاقة متعدية من أخرى غير متعدية نبدأ بها. تختلف تماماً بحسب المتسلسلة أمفتوحة هى أم مقفلة؟. فإذا فرضنا ع العلاقة المولدة. ‌ن عدد الحدود فى متسلسلة، نشأ عن ذلك حالتان. وإذا رمزنا إلى علاقة أى حد بالذى يليه إلا واحدا بالرمز $ع^{٢}$، وهكذا للقوى الأعلى. فإن علاقة $ع^{ن}$ ليس لها إلا إحدى قيمتين: صفر والتطابق. (بفرض أن ع علاقة واحد بواحد). لأننا إذا بدأنا

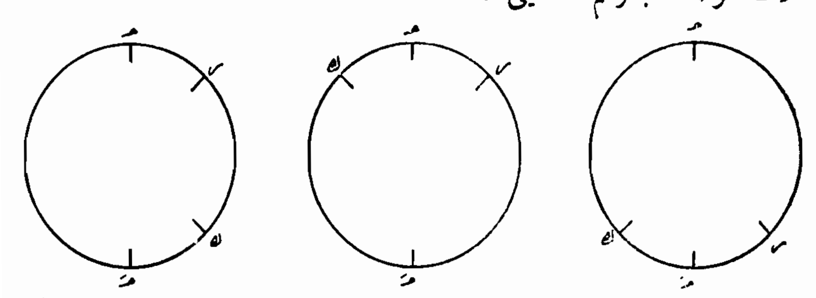
بالحد الأول ، (بفرض وجود مثل هذا الحد ، ننتهى مع ع‍ﻫ-١ إلى الحد الأخير ، وبذلك لا يعطى ع‍ﻫ حداً جديدا ، وليس ثمة حالة لعلاقة ع‍ﻫ . ومن جهة أخرى قد يحصل إذا بدأنا بأى حد أن يرجع بنا ع‍ﻫ إلى ذلك الحد مرة أخرى . وهاتان الحالتان هما البديلتان الوحيدتان الممكنتان . وفى الحالة الأولى نسمى المتسلسلة مفتوحة ، وفى الثانية نسميها مقفلة . وللمتسلسلة فى الحالة الأولى بداية ونهاية محدودتان ، وليس لها – كما هو الحال فى زوايا المضلع – حدود معينة . وفى الحالة الأولى العلاقة اللامماثلة المتعدية هى علاقة منفصلة ، هى " قوة ع ليست أكبر من الحدود النونية ناقصا واحد ، (ﻫ – ١) " وإذا استبدلنا بهذه العلاقة ع علاقة يمكن أن نسميها عَ تصبح متسلسلتنا من الصنف الثانى من الأصناف الستة . ولكن فى الحالة الثانية لا يمكن أن نفعل هذا الرد البسيط إلى الصنف الثانى ، لأنه فى هذه الحالة يمكن اتخاذ أى حدين من المتسلسلة وليكن ا ، م ليكونا قوة عَ أو قوة ع على حد سواء . ويصبح السؤال عن أى حدود ثلاثة بين الحدين الآخرين أمراً تحكميا تماما . وقد نستطيع الآن أن ندخل أولا علاقة الانفصال separation بين حدود أربعة . ثم بعد ذلك علاقة الحد الخامس الناتجة كما هو مبين فى الباب الخامس والعشرين . ثم بعد ذلك نعتبر ثلاثة حدود من علاقة الحدود الخمسة ثابتة . فنجد أن العلاقة الناتجة عن الحدين الآخرين متعدية ولامماثلة . ولكن هنا اختيار الحد الأول فى متسلستنا تحكمى تماماً ، ولم يكن كذلك من قبل ، كما أن العلاقة المولدة هى فى الواقع حد واحد من خمسة لا من اثنين . ومع ذلك هناك طريقة أبسط فى الحالة التى ننظر فيها ، ويمكن توضيح هذه الطريقة بما يأتى : فى متسلسلة مفتوحة أى حدين ا ، م يعرفان جهتين يمكن وصف المتسلسلة بهما ، جهة منهما هى ا التى تأتى قبل م ، وجهة هى م تأتى قبل ا . وعندئذ يمكننا القول عن أى حدين آخرين س ، ص أن جهة الترتيب من س إلى ص هى عين جهة الترتيب من ا إلى م ، أو أنها مختلفة حسب الأحوال . وبهذه الطريقة إذا اعتبرنا ا ، م ثابتين ، س ، ص متغيرين ، نحصل على علاقة متعدية لا مماثلة بين س ، ص ناتجة من علاقة متعدية لا مماثلة قائمة بين الزوج س ، ص وبين الزوج ا ، م (أو م ، ا على حسب الحالة) . ولكن هذه العلاقة المتعدية المماثلة يمكن بمبدأ التجريد principle of abstraction أن تحلل فنجد أنها

حاصلة على خاصية مشتركة ، وهى فى هذه الحالة أن ا ، م ثم س ، ص لهما علاقة مولدة بعين الجهة . وبذلك لا تكون العلاقة الرباعية الحدود جوهرية فى هذه الحالة . ولكن فى المتسلسلة المقفلة لا تعرف ا و م جهة المتسلسلة حتى حين يقال لنا إن ا تسبق م ، إذ يمكن أن نبدأ من ا فنصل إلى م من أى اتجاه شئنا . غير أننا إذا أخذنا حدا ثالثا ليكن ء وقررنا أن نسير من ا إلى م مارين ب ء فى طريقنا ، عندئذ تتحدد جهة المتسلسلة . والامتداد stretch ا ء م إنما يشتمل على جزء واحد من المتسلسلة دون الآخر . مثال ذلك يمكن أن نذهب من إنجلترا إلى نيوزيلندا إما من الشرق وإما من الغرب ، لكن إذا قررنا المرور بالهند فى الطريق فلا بد أن نذهب شرقا . ولنتأمل الآن حدا جديدا ليكن ك ، له موضع محدود فى المتسلسلة التى تبدأ من ا وتصل إلى م مارة ب ء ، فنجد أن ك إما أن تأتى بين ا ، ء أو بين ء ، م أو بعد م . وهكذا فإن العلاقة الثلاثية الحدود ا ، ء ، م كافية فى هذه الحالة لتوليد متسلسلة معينة تماماً . وعندئذ تقوم علاقة ڤايلاتى الخماسية الحدود على ما يأتى : أنه بالنسبة للترتيب ا ء م تأتى ك قبل (أو بعد) أى حد آخر ل من المجموعة . وليس من الضرورى أن نلجأ إلى هذه العلاقة فى الحالة الحاضرة ما دامت العلاقة الثلاثية كافية . وهذه العلاقة الثلاثية الحدود يمكن تعريفها صوريا على النحو التالى: هناك بين أى حدين من المجموعة علاقة هى قوة ع أقل من النونية . ولتكن العلاقة بين ا ، ء هى عس ، والعلاقة بين ا ، م هى عص . فعندئذ إذا كانت س أصغر من ص عينّا جهة واحدة ل ا ء م . وإذا كانت س أكبر من ص عينّا الجهة الأخرى . وكذلك سيكون بين ا ، ء العلاقة عَن-س ، وبين ا ، م العلاقة عن-ص . فإذا كانت س أصغر من ص ، كانت ن — س أكبر من ن —ص ، وإذن كان اللاتماثل بين الحالتين مناظراً لما بين ع ، عَ . وحدود المتسلسلة ترتب ببساطة بالترابط مع عدديها س ، ص ، بحيث تسبق الأعداد الأصغر الأكبر . وهكذا لا حاجة هنا إلى العلاقة الخماسية ، ما دام كل شىء خاضعا للعلاقة الثلاثية ، وهذه بدورها ترتد إلى علاقة متعدية لا متماثلة لعددين . ولكن يبقى أن المتسلسلة المقفلة لا تزال متميزة عن المفتوحة بأن اختيار حدها الأول تحكمى .

٢٢٦ — وتنطبق مناقشة شديدة الشبه بذلك على الحالة التى تتولد فيها المتسلسلة

من علاقات ثلاثة حدود . ولكي نحتفظ بتماثل علاقة واحد بواحد مع الحالة السابقة سنضع هذه الفروض . لتكن هناك علاقة ب لحد واحد مع حدين آخرين ، ولنسمى الحد الواحد الوسط والحدين الآخرين الطرفين . ولنفرض أن الوسط لا ينفرد بالتحديد إلا حين يعلم الطرفان ، ولنفرض أن أحد الطرفين لا يتحدد إلا بواسطة الوسط والطرف الآخر . ثم لنفرض بعد ذلك أن كل حد يقع وسطا يقع كذلك طرفاً ، وأن كل حد يقع طرفا (باستثناء حالتين على الأكثر) يقع كذلك وسطا . وأخيرا إذا كانت هناك علاقة حـ وسطها ، ثم ب ، ء طرفاها . فليكن هناك دائما (فيما عدا إذا كان ب أو ء أحد الحدين الاستثنائيين الممكنين) علاقة ب هى الوسط ، حـ أحد الطرفين ، وأخرى فيها ء هى الوسط ، حـ أحد الطرفين . فعندئذ لا يقع ب ، حـ معاً إلا فى علاقتين . هذه الحقيقة تؤلف علاقة بين ب ، حـ ، ولن يكون هناك سوى حد واحد بجانب ب له هذه العلاقة الجديدة مع حـ . وبواسطة هذه العلاقة إذا كان هناك حدان استثنائيان ، أو لم يكن هناك سوى حد واحد إذا كانت المجموعة لانهائية ، فيمكن أن ننشئ متسلسلة مفتوحة . فإذا كانت العلاقة الثنائية الحدين لامتماثلة فالأمر واضح ، ولكن يمكن البرهنة على نفس النتيجة إذا كانت العلاقة الثنائية الحدين متماثلة . ذلك أنه سيكون عند كل نهاية ولتكن ا علاقة لامتماثلة لـ ا مع الحد الوحيد الذى هو وسط بين ا وبين حد آخر ما . وهذه العلاقة إذا ضربت فى القوة النونية للعلاقة الثنائية الحدين . حيث ىه + ١ هو أى عدد صحيح أصغر من عدد حدود المجموعة ، أعطت علاقة تقوم بين ا وبين عدد (لا يزيد على ىه + ١) من حدود المجموعة ليس فيها سوى حد واحد فقط هو بحيث لا يعطى أى عدد أصغر من ىه علاقة ا مع هذا الحد . وبذلك نحصل على ترابط لحدودنا مع الأعداد الطبيعية natural التى تولد متسلسلة مفتوحة فيها ا أحد طرفيها . أما من ناحية أخرى إذا لم يكن لمجموعتنا حدود استثنائية ولكنها متناهية ، فسنحصل عندئذ على متسلسلة مقفلة . ولنفرض أن علاقتنا الثنائية الحدين هى ف ، ولنفرض أولا أنها متماثلة . (إنها متماثلة إذا كانت علاقتنا الأصلية الثلاثية الحدود متماثلة بالنسبة للأطراف . عندئذ كل حد حـ من مجموعتنا سيكون له العلاقة ف لحدين آخرين لهما بالنسبة لبعضهما العلاقة ف٢ . وفى جميع العلاقات من صورة فىه تقوم بين حدين معلومين سيكون هناك علاقة م هى الأصغر وهذه هى التى يمكن

تسميتها العلاقة الرئيسية للحدين. ولنفرض أن عدد حدود المجموعة ن . عندئذ سيكون لكل حد من المجموعة علاقة أساسية $ق_{س}$ لكل حد آخر ،حيث أن س هو عدد صحيح مـّا ليس أكبر من $\frac{ن}{٢}$. فإذا فرضنا أى حدين ح ، م من المجموعة ، بشرط ألا يكون عندنا ح $ق_{\frac{ن}{٢}}$ م (وهى حالة لا تنشأ إذا كان ن فرديا) فلنفرض وجود ح $ق_{س}$ م ، حيث أن س أصغر من $\frac{ن}{٢}$. وهذا الفرض يعرف جهةً للمتسلسلة يمكن أن نوضحها كالآتى : إذا فرضنا ح $ق_{ص}$ ك ، حيث ص أصغر أيضا من $\frac{ن}{٢}$ ، فيمكن أن تنشأ ثلاث حالات بفرض أن ص أكبر من س . فقد نحصل على م $ق_{ص-س}$ ك ، أو إذا كان س + ص أصغر من $\frac{ن}{٢}$ فقد نحصل على م $ق_{س+ص}$ ك أو إذا كانت س + ص أكبر من $\frac{ن}{٢}$ فقد نحصل على م $ق_{\frac{ن}{٢}-س-ص}$ ك ، (ونحن نختار دائما العلاقة الرئيسية) . وهذه الحالات الثلاث موضحة بالرسم كما يلى :



ونقول فيما يختص بهذه الحالات الثلاث إنه بالنسبة للجهة ح م (١) ك تأتى بعد ح ، م وفى (٢) ، (٣) ك تأتى قبل ح ، م. وإذا كانت ص أصغر من س ، وكان ك $ق_{س-ص}$ م ، فسنقول إن ك توجد بين ح ، م فى اتجاه ح م . فإذا كان ن عددا فرديا شمل ذلك جميع الأحوال ، أما إذا كان زوجا فعلينا أن ننظر فى الحد ح فنجد أنه بحيث يكون ح $ق_{\frac{ن}{٢}}$ حَ . وهذا الحد هو إن شئت أن تقول مقابل بالقطب antipodal ا ح . ويعرف بأنه أول حد فى المتسلسلة حين نأخذ بمنهج التعريف سالف الذكر . وإذا كان ن فردياً كان الحد الأول هو ذلك الحد من الفصل (٣) الذى تكون فيه ح $ق_{\frac{ن-١}{٢}}$ ك . وبذلك تكتسب المتسلسلة ترتيبا معينا ، ولكن اختيار الحد الأول كجميع المتسلسلات المقفلة تحكمى .

٢٢٧ — الحالة الوحيدة الباقية هـ تلك التى تبدأ من علاقات رباعية الحدود ويكون للعلاقة المولدة خمسة حدود على التحديد . وهذه هـ حالة الهندسة الإسقاطية التى نجد فيها أن المتسلسلة هى بالضرورة مقفلة ، أى عند اختيار حدودنا الثلاثة الثابتة للعلاقة الخماسية الحدود ، فليس ثمة أى قيد لاختيارنا ، ويمكن أن يعرف أى واحد من هذه الثلاثة بأنه الأول .

٢٢٨ — الخلاصة : كل متسلسلة من حيث إنها متولدة من علاقة متعدية لاممَاثلة بين أى حدين من المتسلسلة ، فهى مفتوحة عندما لا يكون لها بداية ، أو كان لها بداية ليست تحكمية . وتكون مقفلة حين يكون اختيار بدايتها تحكميا . فإذا كانت ع هى العلاقة المكونة كانت بداية المتسلسلة حدا له العلاقة ع لا العلاقة عَ . وحيث تكون ع علاقة أصلية ثنائية الحدين، فيجب أن تكون البداية إنْ وجدت معينة تماماً . ولا يمكن أن تكون البداية تحكمية إلا حين تتطلب ع حدا مَّا آخر (يمكن أن يعتبر ثابتا) بجانب الحدين اللذين تكون العلاقة بالنسبة لهما متعدية ولا مماثلة (وعلينا أن نعتبر الحدين متغيرين) . يترتب على ذلك أنه فى جميع أحوال المتسلسلات المقفلة يجب أن تكون العلاقة المتعدية اللامماثلة علاقة تتطلب حدا ثابتا أو أكثر من حد ثابت بالإضافة إلى الحدين المتغيرين . على الرغم من وجود علاقة واحد بواحد لا مماثلة إذا كانت المتسلسلة منفصلة discrete . هذا ولو أن كل متسلسلة مقفلة يمكن رياضيا أن تقلب مفتوحة ، وكل متسلسلة مفتوحة يمكن أن تصبح مقفلة ، إلا إنه يوجد بالنسبة لطبيعة العلاقة المولدة تمييز حقيقى بينهما ، ولكنه مع ذلك تمييز أهميته أدنى إلى أن تكون فلسفية منها رياضية .

الباب التاسع والعشرون

المتواليات والأعداد الترتيبية

٢٢٩ ـــ حان الآن الوقت أن ننظر فى أبسط أصناف المتسلسلات اللامتناهية ، نعنى تلك التى تنتمى إليها الأعداد الطبيعية natural ذاتها . وسأرجئ إلى الجزء التالى البحث فى جميع الصعوبات المفروضة الناشئة عن لا نهائية مثل هذه المتسلسلات ، مقتصرا ههنا على بسط النظرية الأولية عنها فى صورة لا تفترض الأعداد[1] .

المتسلسلات التى نبحثها الآن هى تلك التى يمكن أن ترتبط حدا بحد مع الأعداد الطبيعية دون حاجة إلى أى تغيير فى ترتيب الحدود . ولكن لما كانت الأعداد الطبيعية حالةً خاصة لمثل تلك المتسلسلات ، وكان فى الإمكان استنباط جميع الحساب والتحليل من أى واحدة من هذه المتسلسلات دون رجوع إلى العدد ، فقد يحسن أن نقوم بتعريف المتواليات التى لا تتطلب أى رجوع للعدد .

المتوالية متسلسلة منفصلة ، ذات حدود متعاقبة ، لها بداية ولكن ليس لها نهاية ، ولها أيضا اتصال . وكنا قد فسرنا معنى الاتصال فى الباب الرابع والعشرين ، غير أننا لا نستطيع أن نقدم هذا التفسير الآن . وبوجه عام إذا كانت المتسلسلة غير متصلة انقسمت إلى جزأين أو أكثر كل منها متسلسلة قائمة بذاتها . فالأعداد واللحظات كلاهما يكوّن متسلسلة غير متصلة ، وكذلك الخطان المستقيمان المتوازيان . وحيث تنشأ المتسلسلة أصلا بواسطة علاقة متعدية لا متماثلة فيمكن التعبير عن الاتصال بهذا الشرط ، وهو أن أى حدين من متسلسلتنا يجب أن تكون لهما العلاقة المولدة . ولكن المتواليات فهى متسلسلات من النوع الذى يمكن أن يتولد بالطريقة الأولى من الطرق الست ، أى بعلاقة واحد بواحد لا متماثلة . ولكى ننتقل من هذه العلاقة إلى علاقة متعدية استخدمنا من قبل العدد ،

---

(١) الباب الحالى يحاذى تماماً حساب بيانو . انظر Formulaire de Mathématique, Vol. II, § 2. وقد بحثت هذا الموضوع من الناحية الرياضية فى مجلة RdM Vols. VII and VIII ويرجع الموضوع أساساً إلى ديديكند وجورج كانتور .

معرفين العلاقة المتعدية بأنها : أى قوة لعلاقة الواحد بالواحد .وهذا التعريف لا يصلح الآن ما دمنا سنستبعد الأعداد . ومن مفاخر الرياضة الحديثة أنها استطاعت الملاءمة بين مبدأ قديم وبين مطالب هذه الحالة .

والتعريف المطلوب علينا أن نحصل عليه بالاستنباط الرياضى . فالمبدأ الذى كان يعتبر عادة كمجرد حجة لتوضيح نتائج لا سبيل إلى البرهنة عليها بأى دليل آخر ، أصبح الآن أوثق فحصا . فتبين الآن أنه المبدأ الذى يعتمد عليه قانون التبادل وإحدى صور قانون التوزيع[1] ، وذلك بمقدار ما يتصل بالأعداد الترتيبية . وهذا المبدأ الذى يفسح للمتناهى أوسع مدى ممكن ، هو العلامة المميزة للمتواليات . ويمكن تقريره على النحو الآتى :

إذا علم أى فصل من حدود هـ الذى ينتمى إليه الحد الأول من أية متوالية والذى ينتمى إليه حد المتوالية الما بعد next after أى حد من المتوالية المنتمية لـ هـ ، إذن كل حد من المتوالية ينتمى لـ هـ .

ويمكن صياغة المبدأ عينه فى صورة أخرى . ليكن ɸ (س) دالة قضية تصبح قضية محدودة متى علمت س . إذن ɸ (س) دالة س ، وتكون بوجه عام صادقة أو كاذبة بحسب قيمة س . فإذا كان س عضوا فى متوالية ، فليكن س دالاً على ما بعد س . وليكن ɸ (س) صادقا حين يكون س أول حد فى متوالية معينة ، وليكن ɸ (عقب س) صادقا كلما كان ɸ (س) صادقا ، حيث س أى حد فى المتوالية . فيترتب على ذلك بمبدأ الاستنباط الرياضى أن ɸ (س) صادق دائما ، إذا كان س أى أى حد فى المتوالية المذكورة .

والتعريف الكامل للمتوالية هو ما يأتى : ليكن ع أى علاقة واحد بواحد لا متماثلة ؛ ى فصل بحيث يكون لكل حد من ى العلاقة ع لحد ما ينتمى كذلك للفصل ى . وليكن هناك على الأقل حد واحد من الفصل ى ليس له العلاقة ع لأى حد من ى . وليكن هـ أى فصل ينتمى له على الأقل أحد حدود ى ، وينتمى له كذلك كل حد من ى له العلاقة عَ لحد ما ينتمى لكلا ى، ى . وليكن ى بحيث

---

(١) هذه الصورة هى (ا + β) γ = اβ + اγ . والصورة الأخرى وهى ا (β + γ) = اβ + اγ تصح كذلك على الأعداد الترتيبية اللانهائية ، فتكون بذلك مستقلة عن الاستنباط الرياضى .

يكون داخلا تماماً تحت أى فصل هـ يحقق الشروط السابقة . إذن ى ، مرتبا هذا الترتيب بالعلاقة ع ، فهو متوالية[1] .

٢٣٠ — ويمكن إثبات أن كل شيء عن هذه المتواليات له صلة بالحساب المتناهى . فنبين أولا أنه لا يمكن وجود إلا حد واحد من ى ليس له العلاقة عَ بأى حد من ى . ثم نعرف بعد ذلك الحد الذى له العلاقة ع مع س بأنه التالى ا س (من حيث أن س هى ى) والذى يكتب أنه عقب س . وبذلك يمكن بسهولة أن نعلم التعريفات وخصائص الجمع والطرح والضرب والقسمة ، والحدود الموجبة والسالبة ، والكسور المنطقة rational fractions . ويسهل بيان أنه بين أى كسرين منطقين كسر ثالث دائما . ومن هذه النقطة يسهل التقدم إلى اللامنطقات والأعداد الحقيقية real. .

وبصرف النظر عن مبدأ الاستنباط الرياضى ، فما يهمنا أساساً عن هذه العملية أنها تبين أن الخواص الوحيدة المتسلسلة أو الترتيبية للأعداد المتناهية مستخدمة فى الرياضيات العادية . وهى الخواص التى يمكن تسميتها بالخواص المنطقية الخارجة تماماً عن الموضوع . وأعنى بالخواص المنطقية للأعداد تعريفها بأفكار منطقية بحتة . هذه العملية التى وضحناها فى الجزء الثانى يمكن أن نقدم لها ههنا موجزا مختصرا ، فنقول : يتبين أولا أن علاقة الواحد بالواحد يمكن أن تقوم بين أى فصلين صفر ، أو بين أى فصلين ى ، ف وهما بحيث إذا كان س هو ى ، سَ يختلف عن س ، فإن سَ لا يمكن أن يكون ى . والأمر كذلك فى ف . وإمكان مثل هذا الترابط بين الواحد بالواحد هو الذى نسميه تشابه فصلين ى . ف . والتشابه similarity من جهة أنه متماثل ومتعد يجب أن يكون قابلا للتحليل (بمبدأ التجريد) إلى حصوله على خاصية مشتركة . وهى التى نعرفها بأنها عدد أى فصل من الفصلين . وحين يكون للفصلين ى ،ف الخاصية المذكورة فإننا نقول إن عددهما واحد ، وكذلك فى الأعداد الأعلى . والتعريف العام للأعداد المتناهية يتطلب

---

(١) ينبغى ملاحظة أن المتسلسلة المفتوحة المنفصلة المتولدة بعلاقة متعدية يمكن دائماً ردها كما رأينا فى الباب السابق إلى علاقة متولدة عن علاقة واحد بواحد لا متماثلة ، ولكن ذلك إنما بشرط أن تكون المتسلسلة إما متناهية أو متوالية .

(٢) انظر مقالتى عن منطق العلاقات فى مجلة RdM, VII

الاستنباط الرياضى ، أولا تشابه الكل والجزء ، ولكنه يعطى دائما فى صيغة منطقية بحتة
والأعداد معرفةً على هذا النحو ه التى تستخدم فى الحياة اليومية ، وهى
الجوهرية فى أى قول عن الأعداد . وأن يكون للأعداد هذه الخواص المنطقية هو
مصدر أهميتها . ولكن الحساب العادى لا يستخدم هذه الخواص التى يمكن أن
تعرى الأعداد عنها دون أى مساس بصدق الحساب والتحليل . فالمطلوب فى الرياضة
إنما هو أن الأعداد المتناهية تكوِّن متوالية . وهذا هو السبب فى أن الرياضيين – مثل
هلمهولتز وديديكند وكرونكر – قد ذهبوا إلى أن الأعداد الترتيبية متقدمة على
الأصلية cardinals ، لأن الخواص الترتيبية للأعداد هى وحدها الداخلة فى
الموضوع . ولكن النتيجة القائلة بأن الترتيبيات متقدمة على الأصليات يبدو أنها
نشأت من خلط . ذلك أن الترتيبيات والأصليات هما على حد سواء متوالية ، ولهما
بالضبط عين الخواص الترتيبية . ويمكن إثبات جميع الحساب ابتداءً من أى منهما
دون رجوع للآخر ، من حيث أن قضاياهما متطابقة رمزيا ، ولكن مختلفة فى المعنى .
ولكى نثبت أن الترتيبيات متقدمة على الأصليات ، لا بد من بيان أن الأصليات
إنما يمكن تعريفها بصيغة الترتيبيات . وهذا باطل لأن التعريف المنطقى للأصليات
مستقل تماماً عن الترتيبيات[1] . ويبدو فى الحقيقة أنه لا وجه فى الاختيار
فيما يختص بالتقدم المنطقى بين الترتيبيات والأصليات ، سوى أن وجود الترتيبيات
مستنبط من متسلسلة الأصليات . وكما سنرى فى الفقرة التالية يمكن تعريف الترتيبيات
دون رجوع إلى الأصليات ، ولكنها حين تعرف يتضح أنها تستلزم الأصليات .
وبالمثل يمكن تعريف الأصليات دون الرجوع إلى الترتيبيات ، ولكنها فى جوهرها
تكوِّن متوالية ، وجميع المتواليات كما سنبين فيما بعد تستلزم بالضرورة الترتيبيات .

٢٣١ – لم نستطع حتى الآن تحليل الترتيبيات تحليلا صحيحا ، بسبب التحيز
الشائع ضد العلاقات . فالناس يتحدثون عن المتسلسلة باعتبار أنها تشتمل على
حدود معينة مأخوذةً فى ترتيب معين ، وتنطوى هذه الفكرة بوجه عام على عنصر
نفسانى . فجميع المجموعات من الحدود لها بصرف النظر عن الاعتبارات النفسانية
كل ضروب من الترتيب هى قادرة عليه ، أى أن لها علاقات متسلسلة ذات مجالات
هى منظومة معطاة من الحدود ، وهذه العلاقات تنظم تلك الحدود فى أى ترتيب ممكن

---

(١) لقد اعترف الأستاذ بيانو الذى كان معصوماً بشكل نادر عن الخطأ بهذه الحقيقة . انظر
Formulaire, 1898, note (p. 39).

وفى بعض الأحوال تكون علاقةٌ متسلسلةٌ أو أكثر هى الغالبة بوجه خاص ، إما بسبب بساطتها أو أهميتها . مثال ذلك أن ترتيب المقدار بين الأعداد ، أو ترتيب القبل والبعد بين اللحظات . يظهر أنه بكل تأكيد الترتيب « الطبيعى » ، وأن أى ترتيب آخر يبدو أنه يقحم صناعيا بمحض إرادتنا . وهذا خطأ محض ؛ لأنه لا يمكن أن نهب الحدود ترتيبا ليس لها من قبل . والأمر النفسانى هو « اعتبار » هذا الترتيب أو ذاك . فنحن حين نقول إننا نرتب منظومة من الحدود فى أى ترتيب شئنا ، فالذى نعنيه فى الواقع أننا نستطيع اعتبار أى علاقات متسلسلة للمنظومة المعطاة مجالها ، وأن هذه العلاقات المتسلسلة ستعطى فيما بينها توافيق من القبل والبعد متفقة مع التعدى والارتباط . ويترتب على ذلك أن الترتيب إذا شئنا الدقة فى التعبير ليس خاصة لمنظومة معلومة من الحدود ، بل لعلاقة متسلسلة مجالها هو المنظومة المعطاة . فإذا أعطيب العلاقة أعطيت معها مجالها ، ولكن إذا أعطى المجال فلا تعطى العلاقة بأى حال . وفكرة منظومة من الحدود فى ترتيب معلوم ، هى فكرة منظومة من الحدود معتبرة على أنها مجال علاقة متسلسلة معطاة . ولكن اعتبار الحدود أمر زائد عن الحاجة ، ويكفى جداً اعتبار العلاقة وحدها .

يمكن إذن أن نعتبر العدد الترتيبي خاصةً مشتركة لمنظومات من العلاقات المتسلسلة التى تولد ترتيبيا متسلسلات متشابهة . ومثل هذه العلاقات هى التى سأسميها « الشَبَه » likeness ، أى إذا كان ق ، ك هما مثل هاتين العلاقتين فإن مجاليهما يمكن أن يترابطا حدا بحد ، إلى درجة أن حدين بين أولهما علاقة ق مع ثانيهما ، سيرتبطان مع حدين للأول منهما علاقة ك مع الثانى ، والعكس بالعكس. وهنا ، كما فى حالة الأعداد الأصلية ، يمكن بمقتضى مبدأ التجريد أن نعرف العدد الترتيبي لعلاقة متسلسلة متناهية معطاة ، بأنه فصل مثل هذه العلاقات . ومن السهل بيان أن العلاقات المولدة للمتواليات متشابهة جميعا . وفصل مثل هذه العلاقات سيكون العدد الترتيبي للأعداد الصحيحة المتناهية فى ترتيب المقدار . وعندما يكون الفصل متناهيا فجميع المتسلسلات التى يمكن أن تتكون من حدود متشابهة ترتيبيا ، ومختلفة ترتيبيا عن متسلسلات لها عدد أصلى من الحدود مختلف.[1] ومن ثم فهناك مايربط واحد بواحد للترتيبيات والأصليات المتناهية، وليس

لها مثيل بالنسبة للأعداد اللامتناهية ، كما سنرى فى الجزء الخامس . نستطيع إذن تعريف العدد الترتيبى ن بأنه فصل العلاقات المتسلسلة التى تشتمل ميادينها domains على ن من الحدود ، حيث ن عدد أصلى متناه . ومن الضرورى أن نتخذ هنا الميادين بدلا من المجالات fields ، إلا إذا استبعدنا العدد ١ ، إذ لا علاقة تستلزم التعدد يمكن أن يكون لها حد واحد فى مجالها ، على الرغم من أنها يمكن ألا يكون لها أى حد . ولهذا مضايقة عملية بسبب أن ن + ١ لا بد من الحصول عليها بإضافة حد « واحد» إلى المجال . والنقطة التى أثرناها تشمل الاصطلاحات والرموز على حد سواء ، وليس لها أى أهمية فلسفية .

٢٣٢ – التعريف المذكور سابقا للأعداد الترتيبية مباشر وبسيط ، ولكنه لا يعطى فكرة النونية المعتبرة فى العادة أنها هى العدد الترتيبى . وهذه الفكرة أشد تعقيدا : فأى حد ليس فى حد ذاته العدد النونى ، ولا يصبح كذلك بمجرد تخصيص ن – ١ لحدود أخرى . بل الحد هو النونى بسبب علاقة متسلسلة معينة ، وهذا هو تعريف العدد النونى ، وهو يبين أن هذه الفكرة نسبية ليس فقط بالنسبة لسابقاتها بل لعلاقة متسلسلة متخصصة كذلك . ويمكن بالاستنباط تعريف الترتيبيات المتناهية المختلفة دون ذكر الأصليات . والعلاقة المتسلسلة المتناهية هى علاقة لا تشبه (بالمعنى المذكور سابقا) أى علاقة تستلزمها ، ولكنها لا تكافئها . والعدد الترتيبى المتناهى هو عدد يشتمل على علاقات متسلسلة متناهية . فإذا كان ن عدداً ترتيبيا متناهيا ، كان ن + ١ عدداً ترتيبيا ، بحيث أننا إذا حذفنا الحد الأخير[1] من متسلسلة من الصنف ن + ١ ، كان الباقى فى نفس الترتيب من صنف ن . وبلغة أكثر فنية ، العلاقة المتسلسلة من الصنف ن + ١ هى علاقة حين تقتصر على ميدانها لا على مجالها تصبح من الصنف ن . وهذا يعطى بالاستنباط تعريف كل عدد ترتيبى متناه خاص دون أن تذكر فيه الأصليات أبدا . وهكذا لا يمكن القول إن الترتيبيات تفترض فى أساسها الأصليات . ولو أنها أكثر تعقيدا ، ما دامت تفترض كلا من علاقة الواحد بالواحد والعلاقة المتسلسلة . على حين أن الأصليات

---

(١) الحد الأخير من متسلسلة (إذا وجد) هو الحد الذى ينتمى لمكس الميدان ، ولكن لا إلى ميدان العلاقة المولدة ، أى الحد الذى يكون بعد لا قبل الحدود الأخرى .

لا تفترض إلا علاقة الواحد بالواحد .

ويمكن إعطاء عدة تعريفات مكافئة لذلك للعدد الترتيبي الخاص بالترتيبيات المتناهية فى ترتيب المقدار . ومن أبسط التعاريف أن هذا العدد ينتمى لأى علاقة متسلسلة ، هى بحيث أن أى فصل يحتويه مجالها ولا يكون صفرا ، فله حد أول . على حين أن كل حد من المتسلسلة له تال مباشر . وكل حد ما عدا الأول له سابق مباشر . ومرة ثانية الأعداد الأصلية ليست هنا مفروضة من قبل بأى حال .

وقد أخذنا العلاقات المتسلسلة خلال المناقشات السابقة على أنها متعدية لا علاقات واحد بواحد. لأن علاقات الواحد بالوحد يسهل أن تشتق من العلاقات المتعدية ، بينما الاشتقاقات العكسية معقدة بعض الشيء . وعلاوة على ذلك فإن علاقات الواحد بالواحد لا تصلح إلا لتعريف المتسلسلات المتناهية . وبذلك لا يمكن أن يشمل استخدامها بحث المتسلسلات اللانهائية . إلا إذا أخذت على أنها مشتقة من المتعديات .

٢٣٣ — ولعل هذا موضع ذكر بعض كلمات عن الترتيبيات الموجبة والسالبة . إذا حذفت الحدود الأولى التى عددها ن من متوالية (حيث ن أى عدد متناه) فلا يزال الباقى يكوّن متوالية . وبالنسبة للمتوالية الجديدة فقد يمكن أن تعين الترتيبيات السالبة للحدود المحذوفة . ولكن من المناسب لهذا الغرض اعتبار بداية المتوالية الأصغر على أنها الحد الصفرى (أى الحد الذى ترتيبه الصفر) . ولكى نحصل على متسلسلة تعطى أى عدد ترتيبي موجب أو سالب ، نحتاج إلى ما يمكن أن نسميه بالمتوالية المزدوجة double progression . والمتوالية المزدوجة متسلسلة من شأنها أننا إذا اخترنا منها أى حد س ، نشأ عن هذا الحد متواليتان ، إحداهما متولدة من العلاقة المتسلسلة ع ، والأخرى من ع . وسنعين لـ س العدد الترتيبي ٠ . وسنعين للحدود الأخرى أعداداً ترتيبية موجبة أو سالبة بحسب انتماء أى منهما لأى واحدة من المتواليتين البادئتين من س أما الترتيبات الموجبة والسالبة ذاتها فإنها تكون مثل هذه المتوالية المزدوجة . وهى تعبر أساساً عن علاقة بالأصل المختار تحكميا من المتواليتين ، ويعبر + ن ، — ن عن علاقتين متعاكستين بالتبادل . وبذلك يكون لهما جميع الخواص التى رأينا فى الباب السابع والعشرين أنها تميز الحدود ذات العلامات.

الباب الثلاثون

نظرية ديديكند عن العدد

٢٣٤ – ترجع أساساً نظرية المتواليات والترتيبات التى بحثناها فى الباب السابق إلى رجلين هما ديديكند وكانتور . ولما كانت مساهمات كانتور تختص بوجه خاص باللانهاية فلا حاجة بنا إلى بحثها فى الوقت الحاضر ، وكذلك نؤجل البحث فى نظرية ديديكند عن اللامنطقات . أما نظريته عن الأعداد الصحيحة فهى التى أود الآن بحثها ، وهى النظرية المبسوطة فى كتابه Was sind und was sollen die zahlen

ولن أتقيد عند عرضى لهذا الكتاب بعبارات ديديكند بالضبط ، إذ يبدو أنه فى الوقت الذى كتب فيه مؤلفه لم يكن على علم بالمنطق الرمزى . ومع أنه اخترع الشىء الكثير من هذا الموضوع مما يدخل فى صميم غرضه ، إلا أنه كان من الطبيعى أن يصطنع عبارات غير مألوفة ، ولم تكن دائماً مناسبة تماماً مناسبة مثيلاتها المصطلح عليها .

وهذه هى الأفكار الأساسية فى الكتاب المذكور[٢] : – ١ – تمثيل abbildung النظام (٢١) ؛ – ٢ – فكرة السلسلة chain (٣٧) ؛ – ٣ – سلسلة عنصر (٤٤) – ٤ – الصورة المعممة للاستنباط الرياضى (٥٩) ؛ – ٥ – تعريف النظام اللانهائى المفرد (٧١) . ويستنبط ديديكند من هذه الأفكار الخمسة الأعداد والحساب العادى . ولنشرع أولا فى تفسير هذه الأفكار ثم نفحص عن الاستنتاج .

٢٣٥ – (١) إن تمثيل فصل مَّا ى هو قانون به يكون لكل حد من حدود ى وليكن س مثلا ، حد واحد لا غير مناظر ه (س) . ولا نفترض فى هذا أولا هل ه (س) تتبع الفصل ى ، أو ه (س) قد تكون عين ه (ص) إذا كان س ، ص حدين مختلفين من حدود ى . وبهذا يمكن أن يصاغ التعريف على النحو الآتى :

---

(١) الطبعة الثانية برنشفيك ١٨٩٣ (الطبعة الأولى ١٨٨٧) . ومحتويات هذا الكتاب المعبر عنه بجبر العلاقات موجود فى مقالتى فى مجلة RdM, VII, 2, 3.

(٢) الأرقام الموجودة بين قوسين لا تشير إلى الصفحات بل إلى الفقرات المقسم الكتاب إليها .

إن تمثيل representation فصل ى هو علاقة كثير بواحد يشتمل ميدانه على ى الذى حدوده قد تنتمى أو لا تنتمى إلى ى ، ويترابط كل حد من حدوده بحدود ى [1]. ويكون التمثيل مشابهاً إذا كان س يختلف عن ص ، وكلاهما ينتمى إلى ى ، عندئذ م (س) يختلف عن م (ص) ؛ أى عندما تكون العلاقة المذكورة علاقة واحد بواحد . وديديكند يبين أن التشابه بين الفصول منعكس ومتماثل ومتعد ، ويلاحظ (٣٤) أن الفصول يمكن تصنيفها بالتشابه مع فصل معلوم — وهذا إيحاء بفكرة أساسية فى مباحث كانتور .

٢٣٦ — (٢) إذا وجدت علاقة ، سواء أكانت علاقة واحد بواحد أم كثير بواحد ، لا ترتبط مع الفصل ى إلا بحدود تنتمى إلى ذلك الفصل ، فإن هذه العلاقة يقال عنها إنها تكون تمثيلا أ ى فى ذاته (٣٦) . وبالنسبة لهذه العلاقة يسمى ى سلسلة (٣٧) بعبارة أخرى أى فصل ى فهو سلسلة بالنسبة لأى علاقة كثير بواحد إذا كان ى داخلا فى ميدان العلاقة ، وأن المترابط مع ى هو دائماً ى ذاته . ومجموع مترابطات correlates فصل يسمى « صورة » Bild الفصل . وهكذا فإن السلسلة هى فصل صورته جزء أو كل نفسه . ولفائدة القارئ غير الرياضى يحسن ملاحظة أن السلسلة بالنسبة لعلاقة واحد بواحد لا يمكن أن تكون متناهية بشرط أن يكون لها أى حد لا ينتمى إلى صورة السلسلة ، لأن مثل هذه السلسلة يجب أن تشتمل على نفس عدد الحدود كجزء صحيح proper part من ذاتها[2] .

٢٣٧ — (٣) إذا كان ١ أى حد أو أى مجموعة من الحدود ، فقد يكون هناك بالنسبة لعلاقة كثير بواحد معلومة سلاسل كثيرة تشتمل على ١ . والجزء المشترك بين جميع هذه السلاسل ، والذى يدل عليه قولنا ١ . ، هو ما يسميه ديديكند سلسلة ١ (٤٤) . مثال ذلك إذا كان ١ هو العدد ن ، أو أى منظومة من الأعداد

---

(١) علاقة كثير بواحد هى علاقة شبيهة بعلاقة كمية بمقدارها . وهذه العلاقة فيها الحد الأيمن الذى تتجه إليه العلاقة ، لا يتحدد إلا حين يعلم الحد الأيسر . أما هل العكس صحيح فأمر تركه بغير أى يفصل فيه . وهكذا علاقة واحد بواحد هى حالة خاصة من علاقة كثير بواحد .

(٢) قوله جزء صحيح Echter Theil عبارة تشبه قولنا كسر صحيح Proper fraction ، وتدل على الجزء لا الكل .

ن أقلها ، كانت سلسلة ا بالنسبة للعلاقة أصغر من « ١ » هى جميع الأعداد التى لا تقل عن ن .

٢٣٨ — (٤) ثم يشرع ديديكند (٥٩) فى بسط نظرية هى صورة معممة للاستنباط الرياضى . وتجرى النظرية على النحو التالى : ليكن ا أى حد أو أى منظومة من الحدود يشتمل عليها الفصل س . ولتكن صورة الجزء المشترك بين س وبين السلسلة ا يحتويها أيضاً س . فيترتب على ذلك أن السلسلة ا يحتويها س . هذه النظرية المعقدة بعض الشئ يمكن أن تصبح أوضح إذا صيغت بعبارة أخرى . فلنسم العلاقة التى تتولد السلسلة عنها (أو الأولى عكس هذه العلاقة) تتابعاً ، بحيث يكون المترابط أو الصورة هو التالى للحد . وليكن ا حداً له تال أو مجموعة من مثل هذه الحدود . فالسلسلة بوجه عام (بالنسبة للتتالى) ستكون أى منظومة من الحدود بحيث ينتمى تالى أى حد منها للمنظومة . وستكون سلسلة ا الحد المشترك لجميع السلاسل المشتملة على ا . ولكن منطوق النظرية يخبرنا أن ا متضمنة فى س . فإذا كان أى حد من سلسلة ا هو س ، فكذلك تاليه . والنتيجة هى أن كل حد فى السلسة ا هو س . هذه النظرية كما هو واضح شبيهة جداً بالاستنباط الرياضى ، ولكنها تختلف عنه أولا بأن ا ليس من الضرورى أن يكون حداً مفرداً ، وثانياً بأن العلاقة المكونة لا يجب أن تكون علاقة واحد بواحد ؛ بل قد تكون علاقة كثير بواحد . ومما هو جدير بالاعتبار حقاً أن فروض ديديكند السابقة تكفى للبرهنة على هذه النظرية .

٢٣٩ — (٥) وأنتقل إلى تعريف النظام اللانهائى المفرد أو الفصل (٧١) . فهو يعرفه بأنه فصل يمكن أن يمثل فى ذاته بواسطة علاقة واحد بواحد ، ثم يمتد بحيث يصبح سلسلة لحد مفرد من الفصل لا تشتمل عليه صورة الفصل ، وذلك بالنسبة لعلاقة الواحد بالواحد المذكورة . فإذا سمينا الفصل ل ، وعلاقة الواحد بالواحد ع ، نشأ عن ذلك فيما يلاحظ ديديكند أربع نقط فى هذا التعريف . (١) صورة ل متضمنة فى ل ، أى كل حد له العلاقة ع مع ل فهو ل (٢) ل سلسلة حد من حدوده (٣) هذا الحد الواحد هو بحيث أنه لا ل له العلاقة ع معه ، وبعبارة أخرى ليس صورة أى حد آخر من ل (٤) العلاقة ع هى علاقة واحد بواحد ،

وبعبارة أخرى التمثيل متشابه similar . والنظام المجرد معرفاً بأنه حاصل على هذه الخواص ، يعرفه ديديكند بأنه الأعداد الترتيبية (٧٣) . ومن الواضح أن نظامه اللانهائى المفرد هو بعينه ما سميناه « متوالية » ، وهو يشرع فى استنتاج الخواص المتعددة للمتواليات ، وبوجه خاص بالاستنباط الرياضى (٨٠) مما ينشأ عن الصورة المعممة المذكورة . فالعدد م يقال إنه أصغر من عدد آخر ن . إذا كانت سلسلة ن داخلة فى صورة سلسلة م (٨٩) ، وكما يتبين فى الفقرتين (٨٨ ، ٩٠) أنه إذا وجد عددان مختلفان فأحدهما يجب أن يكون أصغر من الآخر . ومن هذه النقطة يسير كل شىء ببساطة .

٢٤٠ ــ أهم النقط الباقية التى تبدو ذات أهمية بالنسبة لغرضنا هى تعريف الأعداد الأصلية . فهو يبين (١٣٢) أن جميع الأنظمة اللانهائية المفردة تتشابه فيما بينها وتشبه الترتيبيات ، وبالعكس (١٣٣) أى نظام شبيه بنظام لا نهائى مفرد فهو لا نهائى مفرد . وإذا كان النظام متناهياً . فهو شبيه بنظام نرمز له بقولنا ى ن ، حيث ى ن تعنى جميع الأعداد من ١ إلى ن بما فيها ١ ، ن . والعكس بالعكس (١٦٠) . ولا يوجد إلا عدد واحد ن له هذه الخاصية بالنسبة لأى نظام متناه معلوم ، فإذا اعتبرناه فى علاقته بهذه الخاصية يسمى « عدداً أصلياً » cardinal number ، ويقال إنه عدد العناصر التى يتألف منها النظام المذكور (١٦١) . وأخيراً نصل إلى الأعداد الأصلية . واعتمادها على الترتيبية بحسب تفسيرى لرأى ديديكند هو كالآتى : بسبب ترتيب الترتيبيات فكل عدد ترتيبى ن يعرّف فصلا من الترتيبيات ى ن ويشتمل على كل ما لا يتلوه . ويمكن تعريفها بأنها جميع ما لا تشتمل عليه صورة سلسلة ن . هذا الفصل من الأعداد الترتيبية قد يكون شبيهاً بفصل آخر يقال عنه حينئذ إن له العدد الأصلى ن . وإنما كان كل واحد منها يعرّف فصلا بسبب ترتيب الأعداد الترتيبية ، ولهذا كان هذا الترتيب مفروضاً من قبل فى الحصول على الأصليات .

٢٤١ ــ ولست بحاجة إلى التنويه بمزايا الاستنباط السالف الذكر فهى مزايا معترف بها من الجميع . غير أن ثمة بعض النقاط تحتاج إلى مناقشة . فمن جهة يبرهن ديديكند على الاستنباط الرياضى ، على حين يعتبره بيانو بديهية ، مما يجعل لديديكند

امتيازاً ظاهرياً يحتاج منا إلى فحص . ومن جهة أخرى ليس ثمة ما يدعو إلى القول بأن الأعداد ترتيبية لمجرد أن الأعداد التي يحصل ديديكند عليها « لها » ترتيب . ومن جهة ثالثة تعريفه للأصليات معقد بما لا ضرورة له ، كما أن اعتماد الأصليات على الترتيب إنما هو اعتماد ظاهرى . وسأتكلم عن كل نقطة من هذه النقط على التوالى .

أما فيما يختص ببرهان الاستنباط الرياضى فينبغى ملاحظة أن هذا البرهان يكافئ الغرض العملى من أن الأعداد تكون سلسلة تبدأ من واحد منها . ويمكن استنباط أى واحدة من الأخرى . أما القول بأن أيهما بديهية وأيهما نظرية فاختيار ذلك موكول إلى الذوق الشخصى . على الجملة ولو أن البحث فى السلاسل يحتاج إلى كثير من البراعة فهو أمر صعب بعض الشىء ، ومن مساوئه أن النظريات المتعلقة بالفصل المتناهى من الأعداد التى ليست أكبر من ں هى كقاعدة يجب أن تستنبط من نظريات مناظرة متعلقة بالفصل اللامتناهى من الأعداد التى هى أكبر من ں . ولهذه الأسباب لا بسبب أى امتياز منطقى يبدو من الأسهل البدء بالاستنباط الرياضى . هذا وينبغى ملاحظة أنه فى طريقة بيانو إنما نحتاج إلى الاستنباط الرياضى حين نريد البرهنة على نظريات تتعلق بأى عدد . ثم إن الحساب الابتدائى الذى كنا نتعلمه فى طفولتنا ، والذى إنما يبحث فى الأعداد الخاصة ، مستقل تماماً عن الاستنباط الرياضى ، ولو أننا حين نريد إثبات صحة ذلك بالنسبة لكل عدد خاص لاحتجنا إلى الاستنباط الرياضى . ومن جهة أخرى القضايا المتعلقة بالأعداد الخاصة فى طريقة ديديكند تحتاج كالقضايا العامة إلى بحث السلاسل . وبذلك نجد فى طريقة بيانو مزية متميزة من البساطة ، وفصلا أوضح بين قضايا الحساب العامة والخاصة . ولكن من وجهة النظر المنطقية البحتة يبدو أن الطريقتين صحيحتان على السواء . هذا وعلينا أن نتذكر أن كلا من بديهيات بيانو وديديكند تصبح فى ضوء النظرية المنطقية للأعداد الأصلية قابلة للبرهنة[1] .

٢٤٢ – أما عن النقطة الثانية فهناك نقص فى وضوح ما يقوله ديديكند . وإليك نص كلامه (٧٣) : « إذا كنا عند تأمل نظام لا نهائى مفرد ں يقوم

---

(١) انظر الباب الثالث عشر .

ترتيبه على تمثيل ϕ ، نطرح تماماً الطبيعة الخاصة للعناصر مع استبقاء إمكان تمييزها فقط ، ولا نبحث إلا فى العلاقات التى بها توضع بترتيب تمثيل ϕ ، حينئذ تسمى هذه العناصر « أعداداً طبيعية » أو « أعداداً ترتيبية » ، أو « أعداداً فقط » . ومن المستحيل أن يكون هذا القول صحيحاً تماماً ، إذ أنه يستلزم أن حدود جميع المتواليات ما عدا الترتيبيات مركبة ، وأن الترتيبيات عناصر فى جميع مثل هذه الحدود نحصل عليها بالتجريد . ومن الواضح أن الأمر ليس على هذا النحو ، إذ يمكن تكوين متوالية من نقط أو لحظات أو من أعداد ترتيبية لا نهائية ، أو من أعداد أصلية ليست الترتيبيات عناصرها ، كما سنرى عما قريب . وعلاوة على ذلك من المستحيل ألا تكون الترتيبيات ، كما يذهب إلى ذلك ديديكند ، سوى حدود العلاقات التى تكوّن متوالية . وإذا وجب أن تكون الترتيبيات شيئاً مّا على الإطلاق فلابد أن تكون فى ذاتها شىء مّا . ولابد أن تفترق عن غيرها من الأمور كما تفترق النقط عن اللحظات ، أو الألوان عن الأصوات . ولعل ما كان ديديكند يقصده بالبيان هو التعريف بمبدإ التجريد ، مما حاولنا إعطاؤه فى الباب السابق . ولكن التعريف المصاغ على هذا النحو يدل دائماً على فصل من الأشياء لها (أو هى) طبيعة حقيقية بذاتها ، ولا تعتمد منطقياً على الطريقة التى عرفت بها . فالأشياء المعرّفة يجب أن تكون مرئية على الأقل لعين العقل . أما ما يقرره المبدأ فهو أنه فى ظل ظروف معينة توجد مثل تلك الأشياء بشرط أن نعرف كيف نبحث عنها . حتى إذا وجدناها أتكون ترتيبية أو أصلية أو شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف فأمر لا يمكن تقريره ابتداء . مهما يكن من شىء لا يوضح لنا ديديكند ما الذى تشترك فيه جميع المتواليات . ولا يقدم أى سبب لافتراض أن هذا الشىء المشترك هو الأعداد الترتيبية ، فيما عدا أن جميع المتواليات تخضع لنفس القوانين التى تخضع الترتيبيات لها مما يثبت على حد سواء أن أى متوالية معلومة هى ما تشترك فيه جميع المتواليات .

٢٤٣ – وبهذا ننتقل إلى النقطة الثالثة ، وهى تعريف الأعداد الأصلية بواسطة الترتيبية . يلاحظ ديديكند فى مقدمته أن كثيراً من الناس لن يتعرفوا على الأعداد الطبيعية المألوفة لديهم من زمن طويل فى ظل الأشكال المبهمة التى يقدمها

إليهم . ويبدو لى فى هذا المضمار أن هؤلاء الناس ، وأنا معهم ، على حق . فالذى يقدمه ديديكند لنا ليس الأعداد بل أى متوالية : فما يقوله يصدق على جميع المتواليات على حد سواء ، ولا تتطلب براهينه – حتى حين يبحث فى الأعداد الأصلية – أى خاصية تميز الأعداد عن غيرها من المتواليات . ولم ينصب أى دليل يبين أن الأعداد أسبق من غيرها من المتواليات . حقاً إنه يخبرنا أنها ما تشترك فيه جميع المتواليات ، ولكن ليس ثمة أى سبب للظن أن للمتواليات أى شىء مشترك أكثر من الخواص المعينة فى التعريف ، وهذه لاتكوّن بذاتها متوالية جديدة . الواقع كل شىء يعتمد على علاقات الواحد بالواحد التى ظل ديديكند يستخدمها دون أن يلحظ أنها وحدها كافية فى تعريف الأصليات . ذلك أن علاقة التشابه بين الفصول وهى العلاقة التى يستخدمها عن وعى ، بالإضافة إلى مبدإ التجريد الذى يفترضه ضمناً كافيان فى تعريف الأصليات ، ولكنهما لا يكفيان فى تعريف الترتيبيات ، إذ نحتاج كما رأينا فى الباب السابق إلى علاقة الشبه likeness بين العلاقات المتسلسلة المحكمة الترتيب . وتعريف الأعداد الترتيبية المتناهية الخاصة يتم صراحة فى صيغة من الأعداد الأصلية المناظرة : إذا كان ن عدداً أصلياً متناهياً ، كان العدد الترتيبى ن فصل العلاقات المتسلسلة التى ن من الحدود فى ميدانها (أو فى مجالها إذا آثرنا هذا التعريف) . ولكى نعرف مفهوم النونية نحتاج بجانب العدد الترتيبى ن إلى مفهوم قوى العلاقة ، أى حاصل الضرب النسبى لعلاقة مضروبة فى نفسها عدداً متناهياً من المرات . فإذا كانت ع أى علاقة واحد بواحد متسلسلة ، وتولد متسلسلة متناهية أو متوالية ، فأول حد فى مجال ع (وهو المجال الذى سنسميه ء) هو الحد الذى ينتمى إلى الميدان لا إلى عكس الميدان ، أى له العلاقة ع لا العلاقة عَ . فإذا كان ء له ىه من الحدود أو أكثر من ىه ، حيث ىه عدد متناه ، فالحد النونى لـ ء هو الحد الذى له مع الحد الأول العلاقة ع$^{ىه-١}$ ، أو الحد الذى له العلاقة ع$^{ىه-١}$ ولكن ليس العلاقة عَ$^{ىه-١}$. ولامفر لنا من إدخال الأعداد الأصلية عن طريق فكرة قوى العلاقة . ولما كانت القوى تعرف بالاستنباط الرياضى فإن فكرة النونية تبعاً للتعريف السابق لا يمكن أن تمتد إلى ما وراء الأعداد المتناهية . ومع ذلك يمكن أن نبسط الفكرة بالتعريف الآتى : إذا كانت وه علاقة متعدية غريبة aliorelative تولد متسلسلة محكمة الترتيب وه ، فالحد النونى

ا و ن هو الحد س ن الذي يكون بحيث إذا كان و ن ¯ هو العلاقة و ن محدودة ب س ن وسابقاتها ، كان ا و ن ¯ العدد الترتيبي ن . فنحن نجد هنا أن اعتماد الأصليات جاء من أن العدد الترتيبي ن لا يمكن بوجه عام أن يعرف إلا بواسطة العدد الأصلي ن .

ومن المهم ملاحظة أنه ليس لأى منظومة من الحدود بالطبع ترتيب معين أولى من ترتيب آخر ، وأنه لا حد هو الحد النونى لمنظومة إلا إذا كان متعلقاً بعلاقة مولدة خاصة مجالها هو المنظومة أو جزء منها . مثال ذلك أنه ما دام فى أى متوالية يمكن حذف أى عدد متناه من الحدود المتعاقبة بما فيها الحد الأول مع استمرار ما يبقى مكوناً متوالية ، أمكن إنقاص العدد الترتيبي للحد فى المتوالية لأى عدد أصغر نشاء . وبذلك يكون العدد الترتيبي لحد مَّا نسبياً مع المتسلسلة الذى ينتمى إليها . ويمكن أن يرد هذا إلى علاقة مع الحد الأول من المتسلسلة . ولئلا يظن أننا ندخل فى دور ، فيمكن تفسير ذلك بأن الحد « الأول » يمكن أن يعرف دائماً بطريقة غير عددية . وهو فى نظام ديديكند اللانهائى المفرد الحد الوحيد الذى لا تشتمل عليه الصورة فى النظام . وبوجه عام فى أى متسلسلة هو الحد الوحيد الذى له علاقة مكونة ذات جهة واحدة دون الجهة الأخرى[1]. وهكذا فإن العلاقة التى نعبر عنها بالنونية ليست فقط علاقة مع ن ، بل أيضاً علاقة مع الحد الأول من المتسلسلة . و « الأول » ذاته يتوقف على الحدود الداخلة فى المتسلسلة ، وعلى العلاقة التى بها تترتب بحيث أن ما كان الأول قد يبطل أن يكون كذلك ، وما لم يكن الأول قد يصبح كذلك . وهكذا لابد من تعيين الحد الأول فى المتسلسلة ، كما هو حاصل فى رأى ديديكند عن المتوالية أنها سلسلة حدها الأول . ومن ثم كانت العلاقة النونية تدل على علاقة رباعية : بين الحد الذى هو العلاقة النونية ، والحد المعين (الأول) ، وعلاقة مولدة متسلسلة ، والعدد الأصلى ن . وبذلك يتضح أن الترتيبيات كانت فصولا من قبيل العلاقات المتسلسلة المشابهة ، أو أفكاراً كالعلاقات النونية ، فهى أعقد من الأصليات . كما يتضح أن النظرية المنطقية عن الأصليات مستقلة تماماً عن النظرية العامة عن المتواليات من حيث إنها تحتاج إلى تطور مستقل ليبين كيف

(١) ولو أنه حين يكون للمتسلسلة طرفان فعلينا أن نختار تحكمياً ما نسميه بالأول وما نسميه بالأخير . وطبيعة الأخير الظاهر أنها غير عددية وتوضح طبيعة المترابطة معها وهو الأول .

تكون الأصليات متوالية . وأن الترتيبيات عند ديديكند ليست بالضرورة إما ترتيبيات أو أصليات ، بل أعضاء فى أى متوالية كانت . وقد أطنبت فى بحث هذه النقطة لأهميتها ، ورأيي يختلف عن رأى معظم فضلاء الباحثين . ولو كان رأى ديديكند صواباً لكان من الخطأ المنطقى أن نبدأ كما هو الحال فى هذا الكتاب بنظرية الأعداد الأصلية بدلا من الترتيب . والرأى عندى أن البدء بالترتيب ليس خطأ مطلقاً ، ما دامت خواص المتواليات ، بل معظم خواص المتسلسلات على العموم ، يظهر أنها مستقلة إلى حد كبير عن العدد . ولكن خواص العدد يجب أن تقبل البرهنة دون رجوع إلى الخواص العامة للمتواليات ما دامت الأعداد الأصلية يمكن أن تعرف تعريفاً مستقلا ؛ ويجب أن نبين أنها تكوّن متوالية قبل تطبيق النظريات الخاصة بالمتواليات عليها . ومن هنا كان السؤال عن الترتيب أو الأعداد بأيهما نبدأ أولا يرجع إلى المناسبة والبساطة . ومن هذه الوجهة من النظر يبدو من الطبيعى أن الأعداد الأصلية تسبق فى بحثها المباحث الشديدة الوعورة الخاصة بالمتسلسلات والتى شغلتنا خلال هذا الجزء .

الباب الواحد والثلاثون

المسافة

٢٤٤ – فكرة المسافة من الأفكار المفروض فى الغالب أنها جوهرية فى المتسلسلات[١] ولكنها يصعب أن تقبل تعريفاً مضبوطاً . وتأكيد القول فى المسافة يميز بوجه عام أولئك الذين يعتقدون فى الوضع النسبى . فهذا ليبنتز يلاحظ وهو يناقش كلارك Clarke أن :

« فإن قيل : إن المكان والزمان كميتان . أو الأولى أنهما شيئان يمتازان بالكمية ، وليس الأمر كذلك فى الوضع والترتيب .

قلتُ : للترتيب كذلك كميته ، ففيه ما يأتى قبل ، وما يأتى بعد . فهناك مسافة أو فترة . وللأشياء النسبية كميتها كما للأشياء المطلقة . مثال ذلك أن النسبة والتناسب فى الرياضة لهما كميتهما ، واللوغارتيمات تقيسهما ، ومع ذلك فهما علاقات . ويترتب على ذلك أن الزمان والمكان ولو أنهما يقومان على علاقات إلا أن لهما كميتهما[١] »

فى الفقرة السابقة عبارة : « ففيه ما يأتى قبل ، وما يأتى بعد . فهناك مسافة أو فترة » إذا أخذت على أنها قياس لم تنتج ، لأن مجرد الترتيب لا يدل على وجود مسافة أو فترة . بل يدل كما رأينا على وجود امتدادات stretches ، وأن هذه الامتدادات قادرة على صورة خاصة من الجمع شديدة الشبه بما سميته الجمع العلاقى relational addition ، وأن لها علامة ، وأن الامتدادات (على الأقل نظرياً) التى تحقق بديهيات أرشميدس والبديهية الخطية linearity قابلة دائماً للقياس العددى . ولكن الفكرة كما نبه مينونج بحق متميزة تماماً عن فكرة الامتداد . فسواء اشتملت أى متسلسلة خاصة على مسافات أو لم تشتمل ، فهى مسألة فى معظم المتسلسلات الملتحمة compact (وهى التى يكون فيها حد بين أى حدين)

---

(١) انظر مثلا كتاب الأستاذ مينونج ، الفقرة ١٧ .

Phil. Werke, Gerhardt's ed. Vol. VII, p. 404.

لا تتقرر بالحجة . وفى المتسلسلات المنفصلة لابد من وجود مسافة ، وفى غيرها قد توجد المسافة — إلا إذا كانت متسلسلات نحصل عليها من متواليات كما نحصل على المنطقات أو الأعداد الحقيقية من الأعداد الصحيحة . وفى هذه الحالة لابد من وجود مسافة . غير أننا سنجد أن الامتدادات كافية رياضياً ، وأن المسافات معقدة وغير مهمة .

٢٤٥ — ولنبدأ بقولنا إن تعريف المسافة ليس أمراً هيناً، وكل ما عمل حتى الآن لتحقيق هذا الغرض يرجع الفضل فيه بوجه خاص إلى الهندسة غير الأقليدية[1] .

وكذلك سعى مينونج إلى وضع تعريف للمسافة . ولكن فى كلتا الحالتين نجد العناية بالقياس العددى للمسافة أكثر من تعريفها الفعلى . ومع ذلك ليست المسافة بأى حال غير قابلة للتعريف . ولنحاول تعميم فكرتها ما أمكننا إلى ذلك سبيلا . أول كل شىء ليس من الضرورى أن تكون المسافة لا متماثلة ، ولكن خواص المسافة الأخرى تسمح لنا دائماً أن نجعلها كذلك . ولهذا يمكن أن نأخذها على أنها لا متماثلة . وثانياً ليس من الضرورى أن تكون المسافة كمية أو مقداراً ، ومع أنها تؤخذ عادة على أنها كذلك . إلا أننا سنرى أن هذا الأخذ بعيد عن خواصها الأخرى،وبوجه خاص مع قياسها العددى . وثالثاً حين تؤخذ المسافة لا متماثلة فلابد من وجود حد واحد فقط له مع حد معلوم مسافة معلومة . ولابد أن تكون عكس العلاقة مع المسافة المعلومة مسافة من نفس النوع . (نلاحظ أنه يجب أولا تعريف « نوع » المسافة . ثم نشرع من ذلك إلى التعريف العام للمسافة) وهكذا فإن كل مسافة فهى علاقة واحد بواحد ، وبالنسبة لمثل هذه العلاقات يكون من المناسب أن نأخذ فى الاعتبار عكس العلاقة على أنها قوتها الأولى . وبعد ذلك فحاصل الضرب النسبى لمسافتين من نوع واحد يجب أن يكون مسافة من نفس النوع . وإذا كانت المسافتان متعاكستين بالتبادل كان حاصل ضربهما تطابقاً ، وهو بذلك واحد فى المسافات (الواقع أنه صفر) ، ويجب أن يكون الشى الوحيد الذى ليس لا متماثلا . ثم إن حاصل ضرب مسافتين من نوع

---

(١) انظر مثلا Whitehead, *Universal Algebra*, Cambridge 1898, Book VI, Chap I.

(٢) المرجع السابق القسم الرابع .

واحد يجب أن يكون تبادلياً commutative[1] . فإذا كانت المسافات من نوع واحد مقادير . فيجب أن تكوّن نوعاً من المقدار – مثلا أى مسافتين يجب أن تكونا متساويتين أو غير متساويتين . فإذا لم تكن مقادير . فيجب مع ذلك أن تكون متسلسلة متولدة بالطريق الثانى من الطرق الست . نعنى كل زوج من مسافتين مختلفتين لابد أن يكون له علاقة لا متماثلة معينة . وهى نفس العلاقة لجميع الأزواج إلا فيما يختص بالجهة . وأخيراً إذا كانت ك هى هذه العلاقة ، وكانت $ع_١$ ك $ع_٢$ (حيث $ع_١$. $ع_٢$ مسافتان من نوع واحد) وإذا كانت $ع_٣$ أى مسافة من نفس النوع فلابد أن نحصل على $ع_١$ $ع_٣$ ك $ع_٢$ $ع_٣$. وجميع هذه الخواص بمقدار ما أتبين مستقلة . وعلينا أن نضيف خاصية للمجال هى هذه : أى حدين ينتمى كل منهما لمجال مسافة من نوع (ليس من الضرورى أن يكون النوع واحداً لكليهما) فلهما علاقة هى مسافة من هذا النوع . وإذ قد عرفنا الآن نوع المسافة . فالمسافة هى أى علاقة تنتمى لنوع معين من المسافة . وبذلك يظهر أن التعريف قد بلغ التمام .

أما فكرة المسافة فهى كما سنرى معقدة أشد التعقيد . وخواص المسافات شبيهة بخواص الامتدادات ذات العلامة . ولكنها أقل قدرة على الاستنتاج المتبادل . أما خواص الامتدادات المناظرة لكثير من خواص المسافات المذكورة آنفاً فهى قابلة للبرهنة . والفرق بينهما يرجع بوجه عام إلى أن الامتدادات يمكن أن تجمع بالطريقة المنطقية الابتدائية (لا الحسابية) على حين تحتاج المسافات إلى ما سميته بالجمع « العلاقى » relational وهو شبيه جداً بالضرب النسبى .

٢٤٦ – سبق أن شرحنا فى الجزء الثالث شرحاً جزئياً القياس العددى للمسافات ، ورأينا أنه يحتاج فى تطبيقه الكامل إلى مسلمتين أخريين لا يتعلقان بتعريف المسافات بل ببعض أنواع المسافات فقط . والمسلمتان هما : مسلمة أرشميدس القائلة بأنه إذا علمت مسافتان من نوع واحد ، فهناك عدد صحيح ن بحيث تكون القوة النونية للمسافة الأولى أكبر من المسافة الثانية . ومسلمة ديبوا ريموند Du Bois Reymond عن الخطية وهى هذه : كل مسافة فلها جذر

---

(١) وهذه خاصية مستقلة . ولتعتبر مثلا الفرق بين الجد من جهة الأم ، والجد من جهة الأب .

نونى ، حيث ن أى عدد صحيح (أو أى عدد أولى ويترتب على ذلك أى عدد صحيح) . فإذا تحققت هاتان المسلمتان أمكن أن نجد ا ع س معنى ، حيث ع مسافة من نفس النوع خلاف التطابق ، وحيث س أى عدد حقيق [١]. وفضلا عن ذلك أى مسافة من نفس النوع هى من الصورة ع^س ، بفرض قيمة معينة ل س . أما س فهى بالطبع القياس العددى للمسافة .

وفى حالة المتسلسلات المتولدة بالطريقة الأولى من الطرق الست ، فإن القوى المتعددة للعلاقة ع المولدة تعطى مسافات الحدود . هذه القوى المتعددة — كما يمكن أن يتبين القارئ من تلقاء نفسه — تحقق جميع خواص المسافات المذكورة . وفى حالة المتسلسلات المتولدة عن متواليات ، كالمنطقات أو الأعداد الحقيقية من الأعداد الصحيحة ، فهناك دائماً مسافات . وهكذا فإنه فى حالة المنطقات ذاتها التى هى علاقات واحد بواحد ، فإن الفروق بينها وهى أيضاً منطقات تقيس أو تدل على علاقات بينها ، هذه العلاقات هى من طبيعة المسافات . وسنرى فى الجزء الخامس أن لهذه العلاقات بعض الأهمية فيما يتصل بالنهايات . ذلك أن القياس العددى فى بعض صوره أساسى فى نظريات معينة عن النهايات ، والقياس العددى للمسافات أدنى إلى الإجراء العملى من الامتدادات .

٢٤٧ — فيما يختص بهذا السؤال العام : أتكون المتسلسلات غير المرتبطة بالعدد — مثل المتسلسلات المكانية والزمانية — بحيث تشتمل على مسافات ، فمن الصعب إبداء الرأى بالإيجاب . فهناك أمور يمكن أن تذكر ضد هذه الوجهة من النظر . فأولا لابد من وجود امتدادات ، ويجب أن تكون هذه الامتدادات مقادير . وعندئذ ينشأ مجرد فرض — ويجب أن نضعه كبديهية — وهو أن الامتدادات المتساوية تناظر مسافات متساوية . بالطبع يمكن إنكار هذا الفرض ، ويمكن أن نبحث عن تأويل من الهندسة غير الإقليدية فى هذا الإنكار . وقد ننظر إلى

---

(١) قوى المسافات مأخوذة هنا بالمعنى الناشىء من حاصل الضرب النسبى . وهكذا إذا كان ا ، ب لهما نفس المسافة مثل ب ، جـ ، فهذه المسافة هى الجزء التربيعى للمسافة بين ا ، جـ . ومسلمة الخطية التى يمكن التعبير عنها فى لغة عادية بقولنا : « كل كمية خطية يمكن أن تنقسم إلى ن من الأجزاء المتساوية ، حيث ن عدد صحيح » موجودة فى كتاب

Du Bois Reymond, *Allgemeive Functionenthcosie* (Tubingen, 1882) p. 46.

الإحداثيات العادية على أنها تعبر عن امتدادات ، وإلى لوغاريتمات نسبها غير التوافقية anharmonic على أنها تعبر عن مسافات. وبذلك يمكن أن تجد الهندسة الزائدية hyperbolic على الأقل تأويلاغريباً بعض الشئ — ويذهب الأستاذ مينونج وهو الذى يعد جميع المتسلسلات مشتملة على مسافات إلى مبدإ شبيه بذلك فيما يختص بالمسافة والامتداد بوجه عام . فهو يرى أن المسافة إنما تزداد بازدياد لوغاريتم الامتداد . ويمكن ملاحظة أنه حيث تكون المسافة ذاتها عدداً منطقاً (وهذا ممكن ما دامت المنطقات علاقات واحد بواحد) أمكن أن تجعل النظرية المقابلة مقبولة صورياً بالحقيقة الآتية . يقال إن مربع مسافة مَّا ، كما رأينا بوجه عام ، هو ضعف هذه المسافة التى هى مربعها . ويمكن أن نقول بدلا من ذلك حيث تكون المسافة عدداً منطقاً أن الامتداد هو الضعف ، ولكن المسافة هى حقاً مربع المسافة الأولى . ذلك أنه حيث تكون المسافة عددية يتعارض التأويل العادى للقياس العددى مع الترقيم ع[٢] ، وبذلك نضطر إلى اعتبار الامتداد متناسباً مع لوغاريتم المسافة . ولكن ما دمنا بصرف النظر عن نظرية المتواليات نشك عادة فى وجود مسافات ، وما دامت الامتدادات فى جميع المتسلسلات الأخرى تقريباً يظهر أنها محققة لجميع النتائج التى نريد الحصول عليها ، فإن استبقاء المسافة يضيف تعقيداً لسنا كقاعدة فى حاجة إليه . من الأفضل إذن بوجه عام على الأقل فى فلسفة الرياضيات استبعاد المسافات فيما عدا نظرية المتواليات ، وأن نقيسها فى ظل تلك النظرية بدلالات قوى العلاقات المولدة . وليس ثمة سبب منطقى فيما أعرف لافتراض وجود مسافات فى أى مكان ، فيما عدا المكان المتناهى ذى البعدين ، وفى الفراغ الإسقاطى . وحتى بفرض وجودها فإنها ليست ذات أهمية رياضية . وسنرى فى الجزء السادس كيف يمكن أن تنشأ نظرية المكان والزمان دون افتراض المسافة . أما المسافات التى تظهر فى الهندسة الإسقاطية فهى علاقات مشتقة لا نحتاج إليها فى تعريف خواص مكاننا . وسنرى فى الجزء الخامس أن وظائف المسافة قليلة جداً بالنسبة للمتسلسلات بوجه عام .

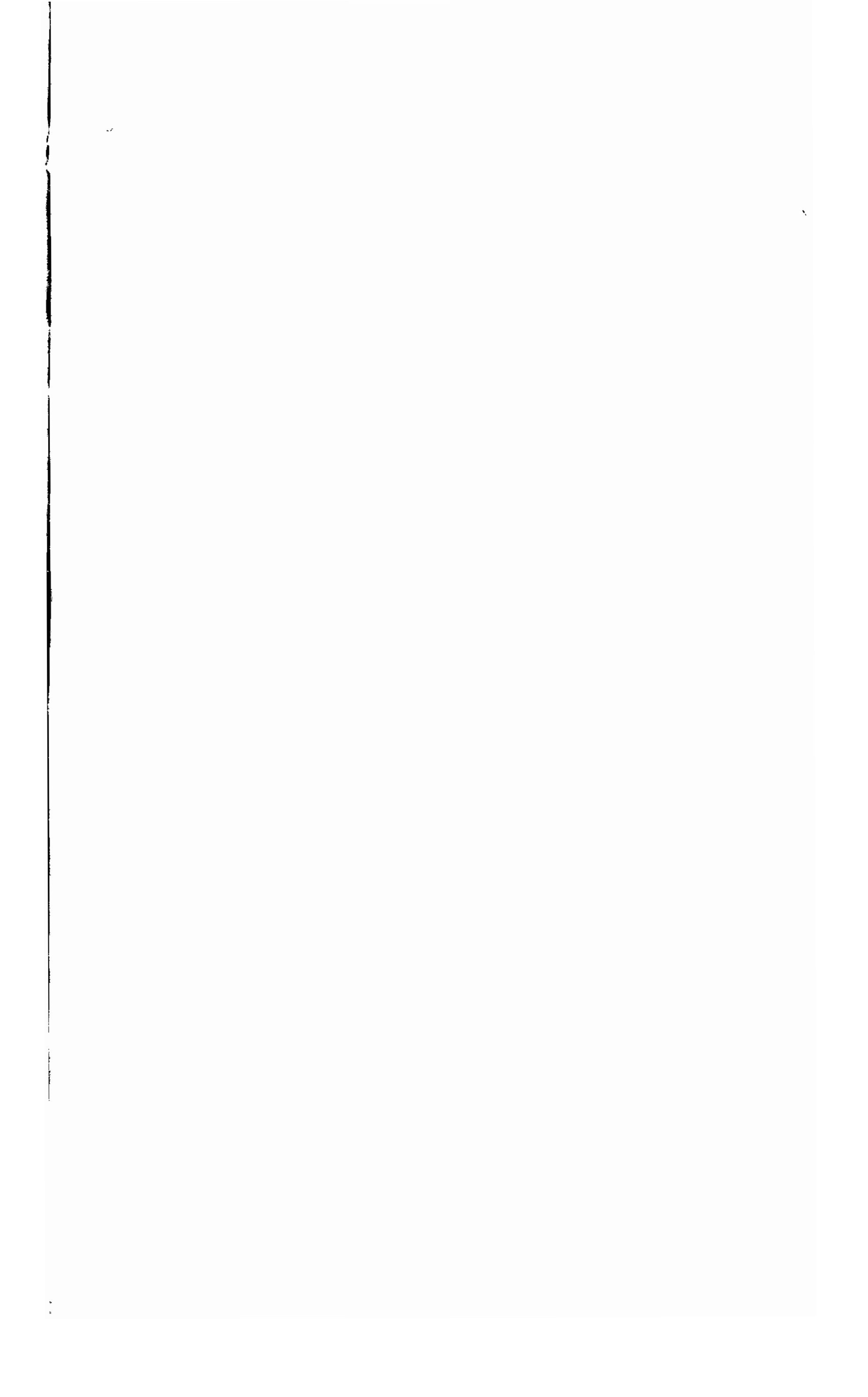
ومما يعترض به على المسافة أيضاً أنه إذا وجب أن تشتمل كل متسلسلة على مسافات ، فلا مفر من التراجع إلى ما لا نهاية له ، ما دام كل نوع من المسافة هو نفسه متسلسلة . ولست أرى أن هذاالاعتراض منطقى ؛ ما دام التراجع يعد من النوع

المسموح به منطقياً ، ولكن الاعتراض يبين كيف تنشأ تعقيدات كبيرة من اعتبار المسافات ضرورية فى كل متسلسلة . جملة القول يبدو أن وجود المسافات بوجه عام أمر مشكوك فيه ، فإن وجدت كان وجودها غير ذى بال فيما يظهر . ومصدر تعقيدات شديدة .

٢٤٨ ـ أكملنا الآن عرض الترتيب بمقدار الطاقة دون إدخال الصعوبات الخاصة بالاتصال واللانهاية . فرأينا أن كل ترتيب يتطلب علاقات متعدية لا متماثلة ، وأن أى متسلسلة من حيث هى كذلك فهى مفتوحة . ولكننا رأينا أن المتسلسلات المقفلة يمكن أن تتميز بطريقة تولدها ، وبأنها مع أن لها دائماً حداً أول فهذا الحد الأول يمكن دائماً اختياره بطريقة تحكمية . ورأينا أن العلاقات اللامتماثلة يجب ألا تقبل التحليل فى بعض الأحيان ، فإذا قبلت التحليل فلابد أن تظهر علاقات لا متماثلة أخرى فى التحليل . ووجدنا أن اختلاف العلامة يتوقف دائماً على الفرق بين العلاقة اللامتماثلة وعكسها . ورأينا عند مناقشة الصنف الخاص من المتسلسلات الذى سميناه متواليات كيف أن جميع الحساب ينطبق على متسلسلة من هذه المتسلسلات ، وكيف يمكن بواسطتها تعريف الترتيبيات المتناهية . ولكن مع أننا وجدنا أن هذه النظرية مستقلة إلى حد ما عن الأصليات ، إلا أننا لم نر أى سبب لموافقة ديديكند فى اعتباره الأصليات تابعة منطقياً للترتيبيات . وأخيراً اتفقنا على أن المسافة فكرة ليست جوهرية فى المتسلسلات ، وقليلة الأهمية خارج الحساب . وبهذا الزاد أرجو أن أكون قادراً على حل جميع الصعوبات التى وقف عندها الفلاسفة عادة عند النظر فى الاتصال واللانهاية. فإذا استطعت أن أقوم بهذه المهمة فقد تحل إحدى المشكلات الفلسفية العويصة . وسنقصر الجزء الخامس على بحث هذه المشكلة .

الجزء الخامس

اللانهاية والاتصال



الباب الثاني والثلاثون

ترابط المتسلسلات

٢٤٩ – نشرع الآن فى بحث ما يعتبر بوجه عام المشكلة الأساسية فى فلسفة الرياضيات – أعنى مشكلة اللانهاية والاتصال . وقد تحولت هذه المشكلة على يدى فايرشتراس وكانتور تحولا كاملا . فمنذ نيوتن وليبيتز كانت طبيعة اللانهاية والاتصال تلتمس فى المناقشات التى تعرف باسم الحساب التحليلى للكميات اللامتناهية فى الصغر Infinitesimal calculus . وقد تبين أن هذا الحساب ليس فى الواقع على صلة بأى شكل باللانهائى الصغر ، وأن فرعاً كبيراً عظيم الأهمية من الرياضيات متقدم منطقياً عليه . وعلاوة على ذلك فإن مشكلة الاتصال قد فصلت إلى حد كبير عن مشكلة اللانهاية . وكان المعتقد فيما سبق – وهنا تقوم القوة الحقيقية فى فلسفة كانط الرياضية – أن للاتصال تعلقاً جوهرياً بالمكان والزمان ، وأن الحساب التحليلى calculus (كما توحى بذلك لفظة fluxion) يفترض من بعض الوجوه الحركة ، أو على الأقل التغير . وطبقاً لهذه الوجهة فى النظر فلسفة المكان والزمان أسبق من الاتصال ، فالاستطيقا الترنسندنتالية[٢] تسبق الدياليكتيك الترنسندنتالى ، والنقائض (على الأقل الرياضية منها) هى أساساً زمكانية spatio - temporal . وكل ذلك قد غيرته الرياضيات الحديثة . وما يسمى بتحسيب الرياضيات arithmetization قد بيَّن أن جميع المشكلات العارضة فى هذا الصدد عن المكان والزمان موجودة من قبل فى الحساب البحت . ولنظرية اللانهاية صورتان : أصلية وترتيبية ، فالأصلية تنشأ من النظرية المنطقية للعدد ، أما نظرية الاتصال فترتيبية بحتة . والمشاكل التى تنشأ فى نظرية الاتصال والنظرية الترتيبية عن اللانهاية ليست متصلة بالعدد بوجه خاص ، بل بجميع المتسلسلات من صنف معين والتى

(١) لفظة ترنسندنتال اصطلاح فى فلسفة كانط ، transcendental ويقصد به ما كان أولياً سابقاً على التجربة . (المترجم)

تحصل فى الحساب والهندسة على حد سواء . وما يجعل المشاكل المذكورة سهلة البحث بوجه خاص فى حالة الأعداد ، فهو أن متسلسلة المنطقات التى سأسميها بالمتسلسلة « الملتحمة » compact تنشأ من متوالية هى بالذات متوالية الأعداد الصحيحة ، وهذه الحقيقة هى التى تمكننا من تسمية « كل» حد من متسلسلة المنطقات – وهى نقطة تختلف فيها هذه المتسلسلة عن غيرها من الصنف عينه . ولكن النظريات من هذا النوع ، والتى سنشتغل ببحثها فى معظم الأبواب التالية ، مع أننا نحصل عليها فى الحساب إلا أن لها ميداناً أوسع فى التطبيق ، إذ كانت ترتيبية بحتة ولا تتطلب شيئاً من الخواص المنطقية للأعداد . بعبارة أخرى الفكرة التى يسميها الألمان Anzahl، وهى فكرة عدد الحدود فى فصل معين ، لا محل لها فيما عدا فقط نظرية الأصليات المتصاعدة transfinite وهذا جزء هام ولكنه متميز عن مساهمات كانتور فى نظرية اللانهاية . وسنجد أنه من الممكن إعطاء تعريف عام للاتصال لا نرجع فيه إلى جملة الأفكار المتميزة التى لم تحلل والتى يسميها الكانطيون « الحدس » intuition . وسنجد فى الجزء السادس أن أى اتصال آخر غير مطلوب فى المكان والزمان . كما سنجد مع التمسك الدقيق بمذهب النهايات أنه من الممكن الاستغناء تماماً عن اللانهائى الصغر حتى فى تعريف الاتصال وفى أسس الحساب التحليلى

٢٥٠ – من الحقائق الغريبة أنه بمقدار ما استبعد الحساب اللانهائى الصغر من الرياضيات ، فقد أتيح للانهائى فرصة أرحب للنمو . ويظهر من مباحث كانتور أن هناك اعتبارين بهما تختلف الأعداد اللامتناهية عن المتناهية . وأول الاعتبارين ينطبق على الأصليات والترتيبيات على حد سواء ، وهو أنهما لا يخضعان للاستنباط الرياضى – أو الأحرى أنهما لا يكونان جزءاً من متسلسلة تبدأ من ١ أو ٠ وتسير فى ترتيب المقدار ومشتملة على جميع الحدود المتوسطة فى المقدار بين أى حدين من حدودها ، ومتميشة مع الاستنباط الرياضى . والاعتبار الثانى الذى إنما ينطبق على الأصليات فقط ، فهو أن المجموع المكوّن من عدد لا نهائى من الحدود يشتمل دائماً على جزء يتكون من نفس عدد الحدود . والاعتبار الأول يكون التعريف الصحيح للمتسلسلة اللانهائية ، أو الأحرى ما يمكن أن نسميه الحدود اللانهائية فى متسلسلة : وهذا التعريف يعطى جوهر اللانهائى الترتيبى . والاعتبار

الثانى يعطى تعريف المجموعة اللانهائية . وسيقول بلاشك الفلاسفة عنه إنه واضح التناقض مع نفسه . ولكن هؤلاء الفلاسفة إذا تنازلوا وحاولوا البحث فى التناقض ، فسيجدون أنه إنما يبرهن عليه بتسليم الاستنباط الرياضى . وهم بذلك إنما يقيمون ارتباطاً مع اللانهائى الترتيبى . وعندئذ يضطرون إلى التسليم بأن إنكار الاستنباط الرياضى متناقض مع نفسه . فإن أنعموا النظر قليلا فى هذا الموضوع ، فقد يحسن بهم أن يبحثوا الأمر قبل الحكم عليه . فإذا سلمنا بأنه يمكن إنكار الاستنباط الرياضى بغير تناقض ، فستختفى بتاتاً نقائض اللانهاية والاتصال . وهذا ما سأحاول إثباته بالتفصيل فى الأبواب الآتية .

٢٥١ — ستتاح لنا الفرصة خلال هذا الجزء لبحث فكرة لم تكد تذكر حتى الآن ، وهى ترابط المتسلسلات . فقد بحثنا فى الجزء السابق طبيعة المتسلسلات المنفردة ، ولكننا لم نبحث العلاقات بين مختلف المتسلسلات . ومع ذلك فهذه العلاقات لها أهمية عظيمة لم يفطن لها الفلاسفة ، ولم يتنبه لها الرياضيون إلا أخيراً . لقد كان معروفاً من زمن طويل ماذا يمكن عمله فى الهندسة بواسطة التطابق homography ، مما يعد مثالا على الترابط .correlation . وقد بين كانتور أهمية معرفة المتسلسلة المعدودة denumerable ، ومعرفة تشابه متسلسلتين لهما القدرة على الترابط . ولكن لم تجر العادة أن يبين كيف أن المتغير التابع ومتغيره المستقل هما فى معظم الأحوال الرياضية مجرد متسلسلتين مترابطتين ، ولا بحثت الفكرة العامة للترابط بحثاً كاملا . والذى يعنينا بحثه فى هذا الكتاب فهو الوجوه الفلسفية للموضوع فقط .

يقال إن متسلسلتين ل . لَ مترابطتان حين توجد علاقة واحد بواحد ع تجمع بين كل حد من حدود ل مع كل كل حد من حدود لَ ، والعكس بالعكس ؛ وإذا كان س ، ص حدين فى ل . وكان س سابقاً على ص ، فإن المترابطين معهما وهما سَ ،صَ فى لَ يكونان بحيث يسبق سَ صَ . ويقال إن فصلين أو مجموعتين مترابطان عندما توجد علاقة واحد بواحد بين حدود الأول وحدود الثانى بحيث لا يتخلف شيء . وهكذا نرى أن متسلسلتين يمكن أن يترابطا كفصلين دون أن يترابطا كمتسلسلتين ، لأن الترابط كفصلين إنما يتطلب نفس العدد الأصلى ، على حين أن الترابط كمتسلسلتين يتطلب أيضاً نفس الصنف الترتيبى — وهو تميز

سنفسر أهميته فيما بعد . ولكى نميز بين هاتين الحالتين يحسن أن نتكلم عن ترابط الفصلين كمجرد ترابط ، وعن ترابط المتسلسلتين كترابط ترتيبي . فكلما ذكر الترابط بغير صفة ، فعلينا أن نفهم أنه ليس من الضرورى أن يكون ترتيبياً . وسنسمى الفصلين المترابطين متشابهين similar ؛ وسنسمى المتسلسلتين المترابطتين متشابهتين ترتيبياً ordinally si r.ilar ؛ وعلاقاتهما المولدة سنقول إن لها علاقة الشبه likeness .

الترابط طريقة بها يمكن إذا أعطيت متسلسلة أن يتولد عنها متسلسلات أخرى . فإذا وجدت أى متسلسلة علاقتها المولدة ق ، ووجدت علاقة واحد بواحد تقوم بين أى حد س من المتسلسلة وبين حد آخر نسميه سع ، فإن فصل الحدود سع يكون متسلسلة من نفس الصنف كفصل الحدود س . ولنفرض ص أى حد آخر من متسلسلتنا الأصلية ، ولنفرض أن س ق ص . عندئذ تحصل على سع ع̆ س ، س ق ص ، ص ع صع . والحاصل هو سع ع̆ ق ع صع . ويمكن أن نبين الآن[1] أنه إذا كان ق متعدياً لا متماثلا ، فكذلك ع̆ ق ع . ومن ثم فإن مترابطات متسلسلة ق تكون متسلسلة علاقتها المولدة هى ع̆ ق ع . ويوجد بين هاتين المتسلسلتين ترابط ترتيبي ، ويوجد بين المتسلسلتين تشابه ترتيبي كامل . وبهذه الطريقة تتولد متسلسلة جديدة شبيهة بالمتسلسلة الأصلية ، وذلك بعلاقة واحد بواحد يشمل مجالها المتسلسلة الأصلية . ويمكن أن نبين أيضاً أنه بالعكس إذا كان ق ، ق̄ العلاقتين المولدتين فى متسلسلتين متشابهتين ، فهناك علاقة واحد بواحد ع ميدانها هو مجال ق بحيث أن ق̄ = ع ق ع .

٢٥٢ ــ ونستطيع الآن أن نفهم تمييزاً على أهمية عظمى ، نعنى التمييز بين متسلسلة مكتفية بذاتها أو مستقلة ، ومتسلسلة بالترابط . وفى الحالة التى شرحناها من قبل هناك تماثل رياضى تام بين المتسلسلة الأصلية والمتسلسلة بالترابط . لأننا إذا رمزنا بالرمز ل للعلاقة ع̆ ق ع ترتب على ذلك أن ق = ع ل ع̆ . وهكذا يمكن اتخاذ إما متسلسلة ل أو متسلسلة ق كالمتسلسلة الأصلية ، ونعتبر الأخرى مشتقة derivative منها . ولكن إذا حدث أن ع بدلاً من أن تكون علاقة

---

(١) انظر مقالتى فى مجلة RdM, Vol. VIII, No. 2

واحد بواحد كانت علاقة كثير بواحد ، فإن حدود مجال ك ، والتى سنسميها ك ، سيكون لها ترتيب فيه تكرار . أى أن نفس الحد يقع فى مواضع مختلفة مناظرة لترابطاتها المختلفة فى مجال ف . والذى سنسميه ف . وهذه الحالة العادية للدوال الرياضية التى ليست خطية . وبسبب انشغال معظم الرياضيين بمثل هذه المتسلسلات فإنهم يعجزون عن تبين استحالة تكرر نفس الحد فى المتسلسلة المستقلة . مثال ذلك أنه فى كل جملة مطبوعة تكتسب الحروف ترتيباً بالترابط مع نقط المكان ، ويتكرر نفس الحرف فى أوضاع مختلفة . والحال هنا أن متسلسلة الحروف مشتقة أساساً ، لأننا لا نستطيع أن نرتب نقط المكان بالعلاقة مع الحروف فهذا يعطى نقطاً متعددة فى نفس الوضع بدلا من حرف واحد فى أوضاع عدة . الواقع إذا كانت ف علاقة متسلسلة ، و ع علاقة كثير بواحد ميدانها هو مجال ف ، وكان ك = عَ ف ع ، فإن ك له جميع خواص العلاقة المتسلسلة ما عدا خاصية استلزام التعدد . ولكن ع ك عَ لا تكافئ ف ، وبذلك يوجد نقص فى التماثل . ولهذا السبب كانت عكس الدوال فى الرياضيات مثل حا-١ متميزة تميزاً حقيقياً من الدوال المباشرة ، وتحتاج إلى تدبير خاص أو أو اصطلاح قبل أن تصبح ولا إبهام فيها . والمتسلسلات التى نحصل عليها من ترابط كثير بواحد ، كما حصلنا على ف من قبل ، تسمى متسلسلات بالترابط ، وهى ليست متسلسلات أصلية ، ومن الأهمية بمكان استبعادها من المناقشات الأساسية

٢٥٣ — وفكرة الشبه likeness تُنَاظر بين العلاقات التشابُه بين الفصول ، وتُعَرَّف كما يأتى : تكون العلاقتان ف . ك شبيهتين عندما توجد علاقة واحد بواحد ط بحيث أن ميدان ط هو مجال ف ، وتكون ك = طَ ف ط .

ولا تقتصر هذه الفكرة على العلاقات المتسلسلة بل يمكن تعميمها لتشمل جميع العلاقات . ويمكن تعريف عدد العلاقة relation-number لعلاقة ما ف بأنه فصل جميع العلاقات التى تشبه ف ، ومن هنا نستمر إلى موضوع عام جداً يمكن أن نسميه حساب العلاقة relation-arithmetic . أما فيما يختص بأعداد العلاقة فيمكن إثبات تلك العلاقات الخاصة بالقوانين الصورية للجمع والضرب والتى تنطبق على الترتيبيات المتصاعدة ، فنحصل بذلك على امتداد لجزء من الحساب الترتيبي يشمل

العلاقات بوجه عام . ويمكن بواسطة الشبه تعريف العلاقة المتناهية بأنها تلك التى لا تشبه أى جزء خاص من ذاتها[1] – حيث أن الجزء الخاص من العلاقة هو علاقة تستلزمها دون أن تكافئها . وبهذه الطريقة يمكن أن نتحرر تماماً من الحساب الخاص بالأعداد الأصلية . وفضلا عن ذلك فإن خواص المشابهة لها فى ذاتها فائدة وأهمية . ومن خواصها الغريبة أنه إذا كانت ط علاقة واحد بواحد ولها المجال ف ميدانها ، فالمعادلة المذكورة سابقاً ك = طَ ف ط تكافئ ط ك = ف ط أو ك طَ = طَ ف .

٢٥٤ – ما دام ترابط المتسلسلات أساس معظم الأمثلة الرياضية عن الدوال ، وكانت الدالة فكرة ليس شرحها واضحاً فى الغالب ، فقد يحسن بنا أن نذكر شيئاً عن طبيعة هذه الفكرة . فى صورتها الأعم جداً لا تختلف فكرة الدالية عن العلاقة . ويجدر فى هذه المناسبة أن نتذكر اصطلاحين فنيين عرفناهما فى الجزء الأول . إذا كان س له علاقة معينة مع ص ، فنسمى س « المتعلق به» referent ، ونسمى ص « المتعلق » relatum وذلك بالنسبة للعلاقة المذكورة . فإذا عرفنا س بأنه ينتمى لفصل مّا داخل فى ميدان العلاقة ، حينئذ تعرّف العلاقة ص بأنها دالة دالة س . بعبارة أخرى يتكون متغير مستقل من مجموعة حدود كل حد منها يمكن أن يكون متعلقاً به بالنسبة لعلاقة معلومة . وعندئذ يكون لكل حد من هذه الحدود متعلق أو أكثر من متعلق ، وأى حد منها هو دالة معينة لما يتعلق به ، من حيث أن الدالة تعرف بالعلاقة . مثال ذلك أن « الأب » يعرف دالة بشرط أن يكون المتغير المستقل فصلا داخلا فى الحيوانات الذكور الذين ينشرون نوعهم أو سينشرونه . فإذا كان ا أب ب ، قيل إن ب دالة ا . المهم هو وجود متغير مستقل ، نعنى أى حد من فصل مّا ، ووجود علاقة تمتد فتشمل المتغير . وعندئذ يكون المتعلق به هو المتغير المستقل ، ودالته أى واحد من المتعلقات المناظرة .

ولكن هذه الفكرة العامة جداً عن الدالة قليلة الفائدة فى الرياضيات . وهناك طريقتان أساسيتان لتخصيص الدالة . الأولى أننا قد نخصص العلاقات بحيث

(١) انظر فى هذا الموضوع مقالتى فى مجلة R d M, Vol(VIII, Ns. 2 6.

تقتصر على، واحد بواحد أو كثير بواحد ، أى بحيث تعطى لكل متعلق به متعلقاً وحيداً ؛ والثانية أن نقصر المتغير المستقل على المتسلسلات . والتخصيص الثانى فى غاية الأهمية ويدخل بوجه خاص فى موضوعنا الحاضر . ولكن حيث كان هذا التخصيص يكاد يستبعد الدوال تماماً من المنطق الرمزى ، إذ المتسلسلات فيه قليلة الأهمية ، فقد يحسن أن نؤجل البحث فى هذا الوجه الثانى قليلا ، ولننظر فى التخصيص الأول فقط .

فكرة الدالة بالغة الأهمية ، والغالب أن بحثها كان مقتصراً على علاقتها بالأعداد ، لذلك يحسن أن نسوق أمثلة كثيرة على دوال غير عددية . ومن فصول الدوال العظيمة الأهمية القضايا المشتملة على متغير [1] . ولتكن قضية ما تقع فيها هذه العبارة « أى ا » ، حيث ا فصل مـَّا . ثم نضع بدلا من « أى ا » س ، حيث س عضو غير معرف فى الفصل ا — وبعبارة أخرى أى ا . وعندئذ تصبح القضية دالة س ، وتصبح القضية فريدة إذا أعطيت س وستكون القضية على العموم صادقة لبعض قيم س ، وكاذبة لبعضها الآخر . والقيم التى تصدق لها الدالة تكوِّن ما قد نسميه بالمنحنى المنطقى ، تشبيهاً بالهندسة التحليلية . وهذه النظرة العامة يمكن فى الواقع أن نجعلها تشمل الهندسة التحليلية . مثال ذلك أن معادلة المنحنى المستوى هى دالة قضية عبارة عن دالة ذات متغيرين س ، ص ، والمنحنى هو مجموع النقط التى تعطى المتغيرين قيماً تجعل القضية صادقة . والقضية التى تشتمل على لفظة « أى » هى حكم بأن دالة قضية معينة صادقة لجميع قيم المتغير الذى تنطبق عليه . فقولنا : « أى إنسان فان » تقرر أن : « س إنسان يلزم عنها س فان » قضية صادقة لجميع قيم س التى تنطبق عليها ، والتى قد تسمى بالقيم المقبولة admissible . ودوال القضايا مثل « س عدد » لها خاصية أنها تبدو كالقضايا ، ويظهر أنها قادرة على استلزام دوال قضايا أخرى ، مع أنها ليست صادقة أو كاذبة . الواقع هى قضايا لجميع قيم المتغير المقبولة ، ولكنها لا تكون كذلك حين يظل المتغير متغيراً دون أن تعيَّن قيمته . ومع أنها قد يلزم عنها لكل قيمة مقبولة للمتغير القيمة المناظرة لدالة قضية

---

(١) وهذه هى التى سميناها فى الجزء الأول دوال القضايا .

أخرى مّا ، إلا أنها لا يلزم عنها شيء حين يظل المتغير كمتغير . الحق إن مسألة طبيعة دالة القضية باعتبار أنها فى مقابل القضية . وبوجه عام للدالة فى مقابل قيمها ، مسألة عويصة لا يمكن حلها إلا بتحليل طبيعة المتغير . ومع ذلك فمن المهم ملاحظة أن دوال القضايا كما بينا فى الباب السابع أساسية أكثر من الدوال الأخرى بل أكثر من العلاقات . هذا ومن المناسب لتحقيق معظم الأغراض أن نطابق بين الدالة والعلاقة . فمثلا إذا كان ص = ى (س) تكافئ س ع ص ، حيث ع علاقة ، فمن المناسب أن نصف ع بأنها الدالة ، وهذا ما سنفعله فيما بعد . ومع ذلك ينبغى أن يذكر القارئ أن فكرة الدالية أكثر أساسية من العلاقة . وقد بحثنا فى هذه النقطة من قبل فى الجزء الأول واستوفينا فيها الكلام ابيان كيف يمكن أن تكون القضية دالة متغير .

وتقدم لنا معاجم اللغة أمثلة أخرى على الدوال غير العددية . فالتعبير الفرنسى عن لفظة ، هو دالة التعبير الإنجليزى ، والعكس بالعكس ، وكلاهما دالتان للحد الذى يدلان عليه . وجذاذة كتاب فى كتالوج مكتبة هى دالة الكتاب ، والعدد فى شفرة دالة اللفظة التى تنوب عنها . وفى جميع هذه الأحوال هناك علاقة يصبح بها المتعلق فريداً (أو فى حالة اللغات فريداً على العموم) حين يعطى المتعلق به . ولكن حدود المتغير المستقل لا تكون متسلسلة إلا فى الترتيب الخارجى البحت الناشئ عن الأبجدية .

٢٥٥ — ولنشرع الآن فى البحث عن التخصيص الثانى ، وهو أن المتغير المستقل سيفضى إلى متسلسلة . فى هذه الحالة المتغير التابع لمتسلسلة بالترابط . وقد يكون أيضاً متسلسلة مستقلة . مثال ذلك أن المواضع التى تشغلها نقطة مادية فى متسلسلة من اللحظات تكون متسلسلة بالترابط مع اللحظات التى هى دالة لها . ولكن بسبب اتصال الحركة فإنها كقاعدة تكون أيضاً متسلسلة هندسية مستقلة عن كل تعلق بالزمان . وبذلك تقدم الحركة أروع مثال على ترابط المتسلسلة . وفى الوقت نفسه توضح علامة هامة جداً إذا وجدت أمكننا القول إن المتسلسلة غير مستقلة . فعندما يعرف الزمن يتحدد على انفراد وضع الجسم المادى ، ولكن حين يعطى الوضع فقد تكون هناك لحظات عدة ، أو حتى عدد لامتناه منها تناظر الوضع المعطى .

(سيكون هناك عدد لا متناه من مثل هذه اللحظات إذا كان الجسم ساكناً فى الوضع المذكور . والسكون rest تعبير فضفاض مبهم ، ولكنى أرجئ البحث فيه إلى الجزء السابع) . وبذلك لا تكون علاقة الزمن بالوضع علاقة واحد بواحد بالضبط ، بل قد تكون علاقة كثير بواحد . وقد كانت هذه الحالة موضع بحثنا عند عرضنا العام للترابط ، من حيث تنشأ عنه المتسلسلة التابعة . وانتهينا كما نذكر إلى أن المتسلسلتين المستقلتين المترابطتين هما رياضياً فى نفس المستوى ، لأنه إذا كانت و ، ك علاقتيهما المولدتين ، ع علاقة الترابط . استنتجنا أن و = ع ك عَ من ك = عَ و ع . ويبطل هذا الاستنتاج إذا لم تكن ع علاقة واحد بواحد بالضبط ، إذ عندئذ لا نحصل على ع عَ داخلة فى ١ ، رقم واحد حيث ١ ، يعنى التطابق . مثال ذلك أن ابن والدى ليس من الضرورى أن أكون أنا ، ولو أن والد ابنى لابد أن يكون أنا . وهذا يوضح لنا هذه الحقيقة وهى أنه إذا كانت ع علاقة كثير بواحد . فينبغى أن نميز بعناية بين ع عَ ، عَ ع ، لأن الصورة الأخيرة داخلة فى التطابق دون الأولى . فحيثما كانت ع علاقة كثير بواحد فقد يمكن استخدامها لتكوين متسلسلة بالترابط . ولكن المتسلسلة المتكونة على هذا النحو لا يمكن أن تكون مستقلة . وهذه نقطة هامة تقضى تماماً على النظرية العلاقية للزمن [1].

ولنرجع الآن إلى حالة الحركة . عندما يقطع الجسم منحنى مغلقاً ، أو منحنى له نقط مزدوجة . أو عندما يكون الجسم فى حالة سكون أحياناً أثناء زمن متناه ، عندئذ تكون متسلسلة النقط التى يشغلها متسلسلة بالترابط أساساً لا متسلسلة مستقلة . ولكن كما لاحظت من قبل نحن لا نحصل على المنحنى بالحركة فقط ، بل هو أيضا شكل هندسى بحت يمكن تعريفه دون إشارة لأية نقطة مادية مفروضة . مع ذلك فحين يعرف المنحنى على هذا النحو ، فلا يجب أن يشتمل على نقط من السكون : لأن طريق النقطة المادية التى تتحرك أحياناً ، ولكنها تكون أحياناً فى سكون بعض الوقت ، مختلف حين نعتبرها كينماتيكيا وحين نعتبرها هندسياً . إذ هندسياً النقطة التى فيها سكون هى نقطة واحدة ، على حين أنها كينماتيكيا تناظر حدوداً كثيرة فى المتسلسلة .

وتوضح المناقشة السالفة للحركة بمثال غير عددى حالة تقع عادة فى دوال

---

(١) انظر مقالتى « هل الوضع فى الزمان والمكان مطلق أو نسبى ؟ » فى مجلة Mind, July 1901.

الرياضيات البحتة . وهذه الدوال (حين تكون دوال لمتغير حقيقى) تحقق فى العادة الشروط الآتية : أن المتغير المستقل والتابع كليهما فصلان للأعداد ، وأن العلاقة المعرفة للدالة علاقة كثير بواحد[1]. وهذه الحالة تشمل الدوال المنطقة ، والدوال الدائرية والناقصية للمتغير الحقيقى ، والغالبية العظمى للدوال المباشرة فى الرياضيات البحتة . وفى جميع هذه الأحوال يكون المتغير المستقل متسلسلة أعداد يمكن أن نقصرها على أى وجه نشاء — على الأعداد الموجبة ، أو المنطقات ، أو الأعداد الصحيحة ، أو الأعداد الأولية ، أو أى فصل آخر . والمتغير التابع يتكون أيضاً من أعداد ، غير أن ترتيب هذه الأعداد تحدده علاقتها بالحد المناظر للمتغير المستقل لا بالأعداد المكونة للمتغير التابع ذاتها . وفى عدد كثير من الدوال قد يحدث أن يتفق الترتيبان ، وفى غيرها حيث يوجد نهايات عظمى وصغرى على أبعاد متناهية ، يتفق الترتيبان على طول امتداد متناه ثم ينقلبان متقابلين تماماً على طول امتداد متناه آخر ، وهكذا . فإذا كان س المتغير المستقل ، ص المتغير التابع ، وكانت العلاقة المكونة علاقة كثير بواحد ، فإن نفس العدد ص سيكون بوجه عام دالة لأعداد كثيرة من س ، أى مناظراً لها . ولذلك نحصل على متسلسلة ص بالترابط ضرورة ، ولا يمكن أن تؤخذ على أنها متسلسلة مستقلة . فإن شئنا بعد ذلك أن نبحث فى عكس الدالة التى تعرف بعكس العلاقة احتجنا إلى تدابير معينة إذا كنا لا نزال نريد الحصول على ترابط المتسلسلة . وأحد هذه التدابير الذى يبدو أعظمها أهمية يقوم على تقسيم قيم س المناظرة لنفس قيمة ص إلى فصول ، بحيث يمكن أن نميز مثلا ﻫ من السينات المختلفة ، كل منها له علاقة واحد بواحد متميزة مع ص ، وبذلك يمكن أن تنعكس ببساطة . وهذا هو الطريق المعتاد مثلا لتمييز الجذور التربيعية الموجبة والسالبة . وهذا ممكن حيثما كانت العلاقة المولدة لدالتنا الأصلية قادرة صورياً على الظهور كانفصال لعلاقات الواحد بالواحد ومن الواضح أن العلاقة الانفصالية disjunctive المكونة من ﻫ من علاقات واحد بواحد كل منها تشتمل فى ميدانها على فصل معين ى ستكون على طول الفصل ى علاقة ﻫ بواحد . وهكذا قد يحدث أن ينقسم المتغير المستقل إلى ن من الفصول وفى داخل كل واحد منها العلاقة المعرفة هى علاقة واحد بواحد . أى فى داخل كل

---

(١) واستبعد فى الوقت الحاضر المتغيرات المركبة التى تؤدى مع إدخال الأبعاد إلى تعقيدات من نوع متميز تماماً .

منها لا يوجد إلا س فقط له مع ص المعينة العلاقة المعرفة . وفى مثل هذه الأحوال المعتادة فى الرياضيات البحتة يمكن أن تجعل علاقة الكثير بالواحد انفصالا لعلاقات الواحد بالواحد التى ينعكس كل منها على انفراد . أما فى حالة الدوال المركبة ، فهذه مع بعض التغييرات الضرورية طريقة سطوح ريمان Riemann . إلا أنه لابد من أن نذكر بوضوح أنه حيث لا يكون دالتنا واحد بواحد بالطبع ، فإن ص الذى يظهر كمتغير تابع ، يكون عادة متميزاً عن ص الذى يظهر كمتغير مستقل فى الدالة العكسية .

الملاحظات السابقة التى سنزيدها توضيحاً مع سيرنا فى البحث قد بينت فيما أرجو الارتباط الوثيق بين ترابط المتسلسلات ، وبين الاستخدام الرياضى العادى للدوال . وسنصادف كثيراً من الحالات الأخرى على أهمية الترابط خلال البحث . هذا ويمكن أن نلاحظ أن كل فصل معدود يتعلق بدالة أحادية القيم one - valued function مع الأعداد الصحيحة المتناهية ، والعكس بالعكس . وحيث أن هذا الفصل مرتب بالترابط مع الأعداد الصحيحة فإنه يصبح متسلسلة لها صنف الترتيب الذى يسميه كانتور ω . وستظهر أهمية الترابط الأساسية بالنسبة لنظرية كانتور عن الأعداد المتصاعدة حين نعرض لتعريف الترتيبيات المتصاعدة.

٢٥٦ – وبمناسبة البحث فى الدوال يبدو من المناسب أن نذكر شيئاً عن الصيغة وضرورتها للتعريف. كانت الدالة أساساً وبعد أن بطلت أن تكون مجرد قوة power ، شيئاً يمكن التعبير عنه فى صيغة . وكان من المعتاد البدء بعبارة تشتمل على متغير س ، دون ذكر شىء عن ماهية س خلاف هذا الفرض المفهوم ضمناً من أن س نوع مَّا من العدد . وأى تحديدات بعد ذلك لـ س فهى مشتقة إن وجدت من الصيغة نفسها ، ولذلك اتجهت الرغبة إلى استبعاد مثل تلك التحديدات التى أفضت إلى تعميمات شتى عن العدد . هذا التعميم الجبرى[1] حل الآن محله بحث أكثر ترتيبياً تعرّف فيه جميع الفصول بواسطة الأعداد الصحيحة ، دون أن تدخل الصيغ فى العملية . ومع ذلك فللصيغة أهمية خاصة عند استخدام الدوال حيث تكون المتغيرات المستقلة والتابعة فصولاً لا متناهية . ولنشرع الآن فى بحث تعريف الصيغة .

(١) وأحسن ما كتب منه نجده فى كتاب كوتيراه
Couturat, De L'Infini Mathématique, Paris, 1896, Part 1, Book II

الصيغة بمعناها العام جداً قضية أو الأحرى دالة قضية تشتمل على متغير أو أكثر من متغير ، حيث أن المتغير هو أى حد فى فصل معرف ، أو حتى أى حد بغير تقييد . ونوع الصيغة الداخلة فى الدوال ذات المتغير المفرد هى صيغة تشتمل على متغيرين ، فإذا عرّفنا كلاالمتغيرين ، كأن يكون أحدهما منتمياً للفصل ى والآخر للفصل ف ، كانت الصيغة صادقة أو كاذبة . فهى صادقة إذا كان كل ى له مع كل ف العلاقة المعبر عنها بالصيغة ، وإلا فهى كاذبة . ولكن إذا كان أحد المتغيرات ، وليكن س ، معرفاً على أنه ينتمى للفصل ى ، على حين لا يعرف المتغير الآخر ص إلا بواسطة الصيغة ، عندئذ يمكن اعتبار الصيغة معرفة ص كدالة ل س . ولنسم الصيغة و س ص . فإذا كان فى الفصل ى حدود هى س بحيث لا يوجد حد هو ص يجعل و س ص قضية صادقة ، فالصيغة فيما يختص بتلك الحدود مستحيلة . ينبغى إذن أن نفترض أن ى فصل كل حد فيه لقيمة مناسبة من قيم ص يجعل القضية و س ص صادقة . فإذا وجد لكل حد س فى الفصل ى بعض الأشياء هى ص تجعل و س ص صادقة ، وأشياء أخرى لا تجعلها كذلك ، عندئذ و س ص تربط مع كل س فصلا معيناً من الحدود هو ص . وبهذه الطريقة تعرف ص كدالة س .

ولكن المعنى العادى « للصيغة » فى الرياضيات يستدعى عنصراً آخر يمكن أن يعبر عنه أيضاً بلفظة « القانون » law . ومن الصعوبة أن نذكر بالضبط ما هذا العنصر ، ولكن يظهر أنه ينطوى إلى حد كبير على تبسيط شديد للقضية و س ص . وفى حالة وجود لغتين مثلا فقد يقال إنه لا توجد صيغة تربطهما سوى الحالات فى مثل قانون جريم Grimm's law [1] . فإذا صرفنا النظر عن المعاجم ، فإن العلاقة التى بها تترابط الألفاظ فى شتى اللغات هى عينية sameness المعنى . ولكن هذا لا يعطينا أى طريقة بها نستنتج حين نعلم لفظة فى إحدى اللغات اللفظة المناظرة لها فى لغة أخرى . فما نفقده ههنا هو إمكان الحساب . أما الصيغة ، (لتكن ص =

---

(١) هو قانون تباديل الحروف الساكنة فى اللغات الآرية ، وأول من وضعه جريم فى كتابه *Deutsche Grammatik* أى النحو الألمانى ، سنة ١٨٢٢ . وطبقاً لهذا القانون حرف p فى اللغات اليونانية واللاتينية والسنسكريتية يصبح حرف f فى اللغة القوطية . وحرف t يصبح th . مثال ذلك **Pater** تصبح father . (المترجم)

٢ س ع) فإنها تسلحنا بالوسيلة التي بها حين نعرف س أن نكتشف ص . وأما في حالة اللغات فطريقة الإحصاء وحدها لجميع الأزواج هي التي تعرّف المتغير التابع . وفي حالة الصيغة الجبرية ، يمكننا المتغير المستقل والعلاقة من معرفة كل شيء عن المتغير التابع . فإذا وجب أن تمتد الدوال حتى تشمل الفصول اللامتناهية كان الأمر السابق أساسياً، لأن الإحصاء أصبح مستحيلا . فمن الجوهري إذن لترابط الفصول اللامتناهية ، ولبحث دوال الفصول اللامتناهية أن تكون الصيغة ف س ص بحيث إذا علمت س أمكن أن نكتشف فصل حدود ص الذي يحقق الصيغة . واعترف بعجزي عن إعطاء بيان منطقي لهذا الشرط ، وأظن أنه أمر نفساني بحت . ومع أن أهميته العملية كبيرة، إلا أن أهميته النظرية مشكوك فيها كثيراً فيما يظهر .

ومع ذلك هناك شرط منطقي يتصل بالمسألة السابقة على الرغم من أنه ربما لم يكن مطابقاً له تماماً . فإذا علم أي حدين فهناك علاقة مَّا تقوم بينهما لا غير . ويترتب على ذلك أنه إذا علم أي فصلين للحدين ى ، ف ، فهناك علاقة انفصالية تقوم بين أي حد واحد من ى وبين على الأقل حد واحد من ف ، ولا تقوم بين أي حد غير داخل في ى وبين أي حد . وبهذه الطريقة حين يكون الفصلان كلاهما متناهياً ، يمكن أن نجري ترابطاً (قد يكون ترابط واحد بواحد ، أو كثير بواحد أو واحد بكثير) يربط حدود هذين الفصلين ولا غير . وبهذا السبيل ، أي منظومة من الحدود فهي نظرياً دالة أي منظومة أخرى ، وبهذا فقط مثلا توضع الشفرة الدبلوماسية . ولكن إذا كان عدد الحدود في الفصل المكوّن للمتغير المستقل لا متناهياً ، فلا يمكننا عملياً بهذه الطريقة تعريف الدالة ، إلا إذا كانت العلاقة الانفصالية تشتمل على علاقات ينشأ إحداها من الأخرى بقانون ، وفي هذه الحالة إنما تنقل الصيغة إلى العلاقة . وبعبارة أخرى لا يجب أن تكون العلاقة المعرفة للدالة مركبة إلى ما لا نهاية له ، أو إذا كانت كذلك فينبغي أن تكون هي ذاتها دالة معرفة بعلاقة ما مركبة تركيباً متناهياً . ومع أن هذا الشرط هو نفسه منطقي فليست ضرورته فيما أظن إلا نفسانية . وبمقتضى هذا الشرط لا نستوعب اللامتناهي إلا بواسطة قانون الترتيب . ومناقشة هذه النقطة تتطلب مناقشة علاقة اللانهاية بالترتيب — وهي مسألة سنستأنف القول فيها فيما بعد ، إذ لم نتهيأ الآن لبحثها ببصيرة . على كل حال يمكن أن نقول إن الصيغة التي تشتمل على متغيرين ودالة

معرَّفة فلابد إذا وجب أن تكون مجدية ، أن تعطى علاقة بين المتغيرين بمقتضاها إذا علم أحدهما أمكن الكشف عن جميع القيم المناظرة للآخر . ويظهر أن هذا يكوِّن الجوهر الرياضى لجميع الصيغ .

٢٥٧ ـ بقيت فكرة منطقية متميزة تماماً بالغة الأهمية فى صلتها بالنهايات نعنى فكرة المتسلسلة التامة complete . إذا كانت ع العلاقة المعرفة لمتسلسلة، كانت المتسلسلة تامة حين يوجد حد س ينتمى إلى المتسلسلة بحيث يكون كل حد آخر له مع س إما العلاقة ع ، أو العلاقة عَ منتميا للمتسلسلة ، فهى « متواصلة connected » (كما شرحنا فى الجزء الرابع) حين لا ينتمى أى حد آخر إلى المتسلسلة . فالمتسلسلة التامة تتكوَّن من تلك الحدود ولا غير التى لها العلاقة المولدة أو عكسها لحد واحد مثًا بالإضافة إلى هذا الحد الواحد . وما دامت العلاقة متعدية فالمتسلسلة التى تحقق هذا الشرط لأحد حدودها تحققه كذلك لجميع حدودها . والمتسلسلة التى تكون موصولة ، ولكن ليست تامة، سنسميها غير تامة incomplete ، أو جزئية . ومن أمثلة المتسلسلات التامة الأعداد الصحيحة الأصلية ، أو الأعداد الصحيحة الموجبة والسالبة والصفر ، أو الأعداد المنطقة ، أو لحظات الزمان ، أو النقط على خط مستقيم . وأى اختيار من مثل هذه المتسلسلات فهو غير تام بالنسبة للعلاقات المولدة للمتسلسلات التامة المذكورة . مثال ذلك الأعداد الموجبة متسلسلة غير تامة ، وكذلك المنطقات بين ٠ ، ١ . وإذا كانت المتسلسلة تامة فلا يمكن أن يأتى حد قبل أو بعد أى حد فى المتسلسلة ، دون أن ينتمى إليها ، ولا يكون الحال كذلك إذا كانت المتسلسلة غير تامة . وقد تكون المتسلسلة تامة بالنسبة لعلاقة مولدة واحدة ، ولكن لا بالنسبة لعلاقة أخرى . فالأعداد الصحيحة المتناهية متسلسلة تامة حين تعرف المتسلسلة بقوى علاقة التعاقب ، كما بينا فى مناقشة المتواليات فى الجزء الرابع ؛ أمَّا حين ترتب بترابط الكل بالجزء ، فلا تكوِّن إلا جزءاً من متسلسلة الأعداد الصحيحة المتناهية والمتصاعدة ، كما سنرى فيما بعد . ويمكن أن تعتبر المتسلسلة التامة شاملة امتداد حد له نسبة مع علاقة معلومة وهذا الحد نفسه معاً ، وبالنظر إلى هذه الحقيقة فلها كما سنرى بعض الفروق الهامة عن المتسلسلات غير التامة الترتيبية الشبيهة . ولكن يمكن أن نبين بمنطق العلاقات أن أى متسلسلة غير تامة فيمكن أن نقلبها تامة بتغيير فى العلاقة المولدة، والعكس بالعكس. ومن هذا يتبين أن التمييز بين المتسلسلات التامة وغير التامة يرجع أساساً إلى علاقة مولدة معلومة .

الأعداد الحقيقية

٢٥٨ – قد يدهش الفلاسفة بعد كل ما قيل عن الأعداد حين يجدون أنهم إنما يستطيعون الآن فقط أن يعلموا شيئاً عن الأعداد « الحقيقية » . وستنقلب دهشتهم فزعاً حين يعلمون أن « الحقيقى » يقابل « المُنْطَق » . ولكن ستطمئن قلوبهم عندما يعلمون أن الأعداد الحقيقية ليست بالحقيقة أعداداً على الإطلاق . بل شيئاً مختلفاً كل الاختلاف .

تشتمل متسلسلة الأعداد الحقيقية بحسب تعريفها الترتيبى على المجموع الشامل للأعداد المنطقة واللامنطقة . من حيث أن اللامنطقات تعرف بأنها نهايات المتسلسلات المنطقة التى ليس لها نهاية منطقة أو لا متناهية . ومع ذلك فهذا التعريف يقدم صعوبات عويصة سنتولى بحثها فى الباب القادم . والرأى عندى أننى لا أجد أى سبب لافتراض وجود أعداد لامنطقة بالمعنى المذكور . وحتى إذا وجدت فيبدو مما لا ريب فيه أنها لا يمكن أن تكون أكبر من الأعداد المنطقة أو أصغر منها . وحين أجرى الرياضيون تعميماً خاصاً بالعدد . فهم جديرون بأن يكونوا فى غاية التواضع بشأنه – فهم يظنون أن الفرق بين الأفكار المعممة والأصلية أقل مما هو فى الواقع . وقد رأينا من قبل أن الأصليات المتناهية لا يجب أن نطابق بينها وبين الأعداد الصحيحة الموجبة . بل ولا بينها وبين نسب الأعداد الطبيعية إلى ١ . وكلاهما يعبر عن علاقات لا تعبر عنها الأعداد الطبيعية . وبالمثل يوجد عدد حقيقى مرتبط بكل عدد مُنْطق . ولكنه متميز عنه . والعدد الحقيقى فيما سأفترض ليس شيئاً آخر سوى فصل معين من الأعداد المنطقة . ففصل المنطقات التى أقل من $\frac{1}{2}$ عدد حقيقى مرتبط بالعدد المنطق $\frac{1}{2}$. ولكنه من الواضح ليس متطابقاً معه . وهذه النظرية لا يؤيدها صراحة فيما أعلم أى مؤلف آخر . ولو أن بيانو يوحى بها . ويقترب كانتور اقتراباً شديداً منها[1] . والأسباب التى أستند إليها فى تأييد هذا الرأى

(١) انظر Cantor, Mathem. Annalen, VOL. XLVI, § 10; Peano, Rivista di Matematica, VOL. VI, pp. 126 - 140. esp. p. 133.

هى أولا أن مثل هذه الفصول من المنطقات لها جميع الخواص الرياضية التى تنسب عادة للأعداد الحقيقية ؛ وثانياً أن النظرية المقابلة تعرض صعوبات يظهر لى أنها لا تحل . وسنناقش النقطة الثانية فى الباب التالى ، أما الآن فسأقتصر على عرض وجهة نظرى فقط . محاولا أن أبين أن الأعداد الحقيقية بهذا المعنى لها جميع الخصائص المطلوبة . وأحب أن أنبه على أن هذه النظرية مستقلة عن مذهب النهايات الذى لن نعرض لبحثه إلا فى الباب القادم .

٢٥٩ ــ الأعداد المنطقة بترتيب المقدار تكوّن متسلسلة فيها حد بين أى حدين. ومثل هذه المتسلسلة التى سميناها مؤقتاً فى الجزء الثالث متصلة continuous ، يجب أن نطلق عليها الآن اسماً آخر ، لأننا سنحتفظ بلفظة «المتصل» continuous للمعنى الذى خصصه كانتور لها . واقترح أن أسمى مثل هذه المتسلسلة ملتحمة compact. فالأعداد المنطقة تكوّن إذن متسلسلة ملتحمة. ويجب ملاحظة أنه يوجد فى المتسلسلة الملحمة عدد لامتناه من الحدود بين كل حدين ، ولا توجد حدود متعاقبة ، وأن الامتداد stretch بين أى حدين (كانا داخلين أو لا) هو مرةً أخرى متسلسلة ملتحمة . ولننظر الآن فى أى عدد واحد منطق [١]، وليكن ر ، فى استطاعتنا بالعلاقة مع ر تكوين أربعة فصول لا متناهية من المنطقات : (١) الأصغر من ر (٢) التى ليست أكبر من ر (٣) الأكبر من ر (٤) التى ليست أصغر من ر . ويختلف (٢) ، (٤) عن (١) ، (٣) على التوالى بشىء واحد فقط هو أن الأولين تشتملان على ر ولا يشتمل الآخران عليها . ولكن هذه الحقيقة تفضى إلى فروق غريبة فى الخواص . ذلك أن (٢) له حد أخير ، على حين أن (١) ليس له ؛ و (١) متطابق مع فصل الأعداد المنطقة الأصغر من حد متغير فى (١) ، وليست لـ (٢) هذه الخاصية . وتنطبق ملاحظات شبيهة بذلك على (٣) و (٤) ولكن هذين الفصلين أهميتهما أقل فى الحالة الراهنة من (١) و (٢) . وفصول المنطقات التى لها خواص (١) تسمى قطع segments .

---

(١) مثل هذه المتسلسلات يسميها كانتور überall dicht

(٢) سأقتصر بالكلية على المنطقات الخالية العلامة للتبسيط . أما إدخال المنطقات الموجودة أو أو السالبة فلا يثير أى صعوبة .

والقطعة من المنطقات يمكن أن تعرف بأنها فصل المنطقات الذى ليس صفراً . ومع ذلك ليس متمادياً cœxtensive مع المنطقات نفسها (أى الذى يشتمل على بعض المنطقات لا كلها) ، والذى يكون متطابقاً مع فصل المنطقات الأصغر من حد (متغير) هو أحد حدودها ، أى مع فصل المنطقات س بحيث يوجد منطق ص فى الفصل المذكور بحيث أن س أصغر من ص[١] . وسنجد الآن أننا نحصل على القطع بالطريقة المذكورة لا من المنطقات المفردة فقط . بل أيضاً من فصول المنطقات المتناهية أو اللامتناهية . بشرط أنه فيما يختص بالفصول اللامتناهية يجب أن يوجد منطق ما أكبر من أى عضو فى الفصل . ويجرى ذلك ببساطة على النحو التالى :

ليكن ى أى فصل من المنطقات المتناهية أو اللامتناهية . عندئذ يمكن تعريف أربعة فصول بعلاقتها مع ى[٢] . وهى (١) الأصغر من كل ى (٢) الأصغر من أحد متغيرات ى (٣) الأكبر من كل ى (٤) الأكبر من أحد متغيرات ى . أى الفصول التى تكون بحيث يوجد لكل منها حد من ى أصغر منها . فإذا كان ى فصلا متناهياً ، فيجب أن يكون له حد أكبر وحد أصغر . وفى هذه الحالة الأولى وحده يدخل فى (٢) و (٣) والآخر وحده فى (١) و (٤) . وهكذا ترد هذه الحالة إلى الأولى التى كان لنا فيها منطق مفرد فقط . سأفترض إذن فى المستقبل أن ى فصل لامتناه. ثم لكى أستبعد الرد للحالة الأولى سأفترض عند بحث (٢) و (٣) أن ى ليس له حد أكبر ، وبعبارة أخرى كل حد من حدود ى أصغر من حد آخر من حدود ى . وعند بحث (١) و (٤) سأفترض أن ى ليس له حد أصغر . وسأقتصر الآن على (٢) و (٣) وافترض ، بالإضافة إلى غياب الحد الأكبر ، وجود منطقات أكبر من ى ، أى وجود الفصل (٣) . وفى ضوء هذه الظروف يكون الفصل (٢) قطعة . ذلك أن (٢) يشتمل على جميع المنطقات التى هى أصغر من متغيرات ى ويترتب على ذلك أولا أنه ما دام ى ليس له حد كبر maximun ، فإن(٢)يشتمل على جميع ى . وثانياً ما دام كل حد فى (٢) أصغر

---

(١) انظر . Formulaire de Mathématique, Vol. II, Part III, §61 (Turin, 1899 .

(٢) يمكن تعريف ثمانية فصول ، ولكننا لا نحتاج إلا إلى أربعة .

من بعض ى . الذى ينتمى بدوره إلى (٢) . فإن كل حد فى (٢) أصغر من حد آخر مـًا فى (٢) . وكل حد أصغر من أى حدمـًا فى (٢) فهو من باب أولى أصغر من بعض ى ، ويكون على ذلك حداً فى (٢) . ويترتب على ذلك أن(٢) متطابق مع فصل الحدود الأصغر من حد ما فى (٢) . فيكون بذلك قطعة .

نخلص من ذلك إلى النتيجة الآتية : إذا كان ى منطقاً مفرداً ، أو فصل منطقات كلها أصغر من منطق ثابت مـًا . فإن المنطقات الأصغر من ى إذا كان ى حداً مفرداً ، أو أصغر من حد متغير من حدود ى إذا كان ى فصلا من الحدود ، تكون دائماً قطعة من المنطقات . فالذى أذهب إليه هو أن قطع المنطقات هو عدد حقيق .

٢٦٠ – الطريقة التى استخدمت حتى الآن طريقة يمكن إستخدامها فى أى متسلسلة ملتحمة . وستعتمد بعض النظريات فى بحثنا التالى على أن المنطقات متسلسلة معدودة denumerable . وسأرجئ فى الوقت الحاضر حل النظريات المعتمدة على هذه الحقيقة . وأشرع فى بحث خواص قطع المنطقات .

رأينا أن بعض القطع تشتمل على المنطقات التى هى أصغر من منطق معلوم . وسنجد أن بعضها ولو أنها لم تعرف حسب هذا التعريف إلا أنها مع ذلك ممكنة التعريف على هذا النحو . مثال ذلك المنطقات الأصغر من حد متغير من المستلسلة ‎.٩، ‎.٩٩، ‎.٩٩٩، إلخ فهى نفس المنطقات الأصغر من ١ ؛ ولكن القطع الأخرى التى تناظر ما يسمى عادة باللامنطقات لا تقبل مثل هذا التعريف . وسنرى فى الباب التالى كيف أدت بنا هذه الحقيقة إلى اللامنطقات. والذى إنما أود بيانه فى الوقت الحاضر فهو هذه الحقيقة المعروفة جيداً من أن القطع قاصرة عن ترابط الواحد بالواحد مع المنطقات. وهناك فصول من المنطقات تعرف على أنها مؤلفة من جميع الحدود الأصغر من حد متغير مـًا فى فصل لا متناه من المنطقات . والتى لا تقبل التعريف كجميع المنطقات الأصغر من منطق واحد معرف[1] . وفضلا عن ذلك هناك قطع أكثر من المنطقات . ومن ثم كان لمتسلسلة القطع اتصال أعلى ترتيباً من المنطقات . والقطع تكون متسلسلات بفضل علاقة الكل بالجزء . أو بفضل علاقة

---

(١) انظر الجزء الأول . الباب الخامس ص ١١١ الترجمة العربية .

الاستغراق (مع استبعاد التطابق) . فأى قطعتين فهما بحيث تكون إحداهما محوية تماماً فى الأخرى . وبفضل هذه الحقيقة تكونان متسلسلة . ويمكن بسهولة أن يبين أنهما يكونان متسلسلة ملتحمة . والأجدر بالنظر هو هذا : إذا طبقنا العملية المذكورة على متسلسلة قطع . تكوّن قطعاً من قطع بصلتها مع فصول قطع . وجدنا أن كل قطعة من قطع يمكن تعريفها بأنها جميع القطع المتضمنة فى قطعة معرفة معينة . وهكذا فإن قطعة القطع المعرفة بفصل قطع تتطابق دائماً مع قطعة القطع المعرفة بقطعة واحدة ما . وأيضاً فإن كل قطعة تعرف قطعة قطع يمكن أن تعرف بفصل لا متناه من القطع . وهاتان الخاصتان تجعلان متسلسلة القطع كاملة perfect بحسب لغة كانتور . غير أن تفسير هذا الاصطلاح يجب أن نرجئ شرحه إلى أن نبحث فى مذهب النهايات .

كنا نستطيع أن نعرف قطعنا بأنها جميع المنطقات الأكبر من حد مّا فى الفصل ى من المنطقات . ولو كنا قد فعلنا ذلك واشترطنا أن ى ليس له حد أصغر . وأنه ليس هناك منطقات أصغر من كل ى . لكنا قد حصلنا على ما يمكن تسميته بالقطع العليا . باعتبارها متميزة عن النوع السابق الذى يمكن أن نسميه القطع الدنيا . وعندئذ كنا نجد قطعة دنيا تناظر كل قطعة عليا . وأن تلك القطعة الدنيا تشتمل على جميع المنطقات التى لا تشتمل القطعة العليا عليها . باستثناء منطق وحيد فى بعض الأحيان . سيوجد منطق واحد لا ينتمى إلى القطعة العيا أو الدنيا حين تعرف القطعة العليا بأنها جميع المنطقات الأكبر من منطق وحيد . وفى هذه الحالة ستشتمل القطعة الدنيا المناظرة على جميع المنطقات الأصغر من هذا المنطق الوحيد الذى لن ينتمى بذاته إلى أى قطعة من القطعتين . وما دام هناك منطق بين أى اثنين . فلا يمكن أن يكون فصل المنطقات التى ليست أكبر من منطق متطابقاً مع فصل المنطقات الأصغر من منطق آخر ما . ولا يمكن أبداً أن يكون فصل المنطقات الذى له حد أكبر قطعة . لذلك كان من المستحيل فى الحالة المذكوره أن نجد قطعة دنيا تشتمل على جميع المنطقات التى لا تنتمى للقطعة العليا المعلومة . ولكن حين لا يمكن أن تعرف القطعة العليا بمنطق وحيد . فمن الممكن دائماً أن نجد قطعة دنيا تشتمل على « جميع » المنطقات غير المنتمية للقطعة العليا .

ويمكن إدخال الصفر واللانهاية على أنهما حالات نهائية للقطع . ولكن فى

حالة الصفر يجب أن تكون القطعة من النوع الذى سميناه (١) سابقاً ، لا من النوع (٢) الذى ناقشناه هناك . ومن السهل أن نقيم فصلا من المنطقات بحيث يكون حدما من الفصل أصغر من أى منطق معلوم . وفى هذه الحالة لن يشتمل الفصل (١) على أى حد . فيكون الفصل الصفرى . وهذا هو العدد الحقيقى صفر الذى ليس مع ذلك قطعة . ما دمنا قد عرفنا القطعة بأنها فصل ليس صفراً . ولكى ندخل الصفر على أنه فصل من النوع الذى سميناه (٢) . فيجب أن نبدأ بفصل صفرى من المنطقات . وحيث أنه لا منطق أصغر من حدمّا فى فصل صفرى من المنطقات . فإن الفصل (٢) فى مثل هذه الحالة صفرى . وبالمثل يمكن أن ندخل العدد الحقيقى اللانهاية . وهذا مطابق لفصل المنطقات بأسره . فلو كان عندنا فصل ى من المنطقات بحيث لا منطق أكبر من جميع الياءات . كان كل منطق داخلا فى فصل المنطقات الأصغر من بعض ى . أو مرة أخرى إذا كان عندنا فصل من المنطقات فيه حدمّا أصغر من أى منطق معين . فالفصل الناتج (٤) (وحدوده أكبر من بعض ى) سيشتمل على كل منطق . فيكون بذلك العدد الحقيقى اللانهاية . وهكذا يمكن إدخال كلا الصفر واللانهاية كحدين متطرفين بين الأعداد الحقيقية . ولكن ليس أى منهما قطعة حسب التعريف .

٢٦١ — يمكن تعريف قطعة معلومة بفصول مختلفة كثيرة من المنطقات . وليكن الفصلان ى ، ف لهما هذه القطعة كخاصة مشتركة . ويعرف الفصلان اللامتناهيان ى . ف نفس القطعة الدنيا . بشرط أنه إذا علم أى ى فكان هناك ف مّا أكبر منه . وإذا علم أى ف فهناك ى ما أكبر منه . وإذا لم يكن لكل فصل حد أكبر . فهناك أيضاً شرط « ضرورى » . عندئذ نطلق على الفصلين ى ، ف ما سماه كانتور صفة التماسك (zusammengehöring coherent) . ويمكن أن نبين بصرف النظر عن القطع أن علاقة التماسك متماثلة ومتعدية[1] . ومن ثم يجب أن تستنتج بمبدإ التجريد أن كليهما له مع حد ثالث ما علاقة مشتركة ليست لأى حد آخر . هذا الحد الثالث كما رأينا من المناقشة السابقة يمكن أن يؤخذ على أنه القطعة

---

(١) انظر Cantor Math. Annalen XLVI, and Rivista di Matematica, V, pp. 158 159.

التى يعرفها كلا الحدين الآخرين . ونستطيع أن نبسط معنى « التماسك » ليشمل الفصلين ى ، ف يعرف أحدهما قطعة عليا والآخر قطعة دنيا . ويشتملان فيما بينهما على جميع المنطقات باستثناء منطق واحد على الأكثر . ولا تزال ملاحظات شبيهة بذلك تنطبق بالضرورة على هذه الحالة .

وإذ قد تبين لنا الآن أن الخواص العادية للأعداد الحقيقية تنتمى لقطع المنطقات . فلايوجد ثمة سبب رياضى للتمييز بين مثل هذه القطع وبين الأعداد الحقيقية . ويبقى أن نبحث عن طبيعة النهاية أولا . ثم عن نظريات اللامنطقات الجارية، ثم بعد ذلك عن الاعتراضات التى تجعل النظرية المذكورة سابقاً تبدو مفضلة .

ملحوظة : النظرية السابقة من المفروض أن مقالة بيانو المشار إليها قبلا شاملة لها [1].

وقد اهتديت إلى هذه النظرية التى أخذت بها من هذه المقالة ومن كتاب Formulaire de Mathématique. وفى هذه المقالة نجد تعاريف متفرقة عن الأعداد الحقيقية (الفقرة ٢ رقم ٥) وعن القطع (الفقرة ٨ . ٠) يجعلنا نعتقد أنهما متميزان . ولكننا بعد تعريف القطع نجد الملاحظة التالية (صفحة ١٣٣) : « والقطع بهذا التعريف إنما تختلف فى التسمية عن الأعداد الحقيقية » . ويشرع بيانو أولا فى إعطاء أسباب فنية بحتة للتمييز بين الاثنين بطريقة العلامات notation . وهى أن جمع الأعداد الحقيقية وطرحها وغير ذلك لابد أن يجرى بطريقة مختلفة عن عمليات شبيهة يجب أن تطبق على القطع . ومن هنا يظهر أن وجهة النظر بأسرها التى دافعت عنها متضمنة فى هذه المقالة . ولكنها فى الوقت نفسه تفتقد بعض الوضوح ما دام يظهر من تعريف الأعداد الحقيقية أنها تعتبر نهايات فصول المنطقات ، على حين أن القطعة ليست بأى معنى نهاية فصل من المنطقات . وأيضاً فلم يذكر فى أى مكان — الواقع أنه بمقتضى تعريف الأعداد الحقيقية فلابد من استنباط الأمر المقابل — أنه لا عدد حقيقى يمكن أن يكون منطقاً . ولا منطق يمكن أن يكون عدداً حقيقياً . وهذا يظهر حيث يبين (ص ١٣٤) أن ١ يختلف عن الكسور الصحيحة . (وليست هذه هى الحالة بالنسبة للعدد الحقيقى ١ حين

---

(١) "Sui Numeri Irrazionali", Rivista di Matematica, VI, pp. 126-140).

يتميز عن كل من العدد الصحيح ١ وعن العدد المنطق ١ : ١) ، أو أننا نقول إن ١ أصغر من $\sqrt{2}$ (وفى هذه الحالة أقول إن ١ يجب أن يفسر على أنه فصل الكسور الصحيحة . فتؤخذ القضية عندئذ بهذا المعنى : الكسور الصحيحة هى بعض لا كل المنطقات الذى مربعها أصغر من ٢) . ثم يقول بعد ذلك : « العدد الحقيقى ولو أنه محدد بالقطعة ى ويحددها . فإنه يعتبر عادة نهاية القطعة أو طرفها أو حدها الأعلى » . مع أنه لا سبب لافتراض أن القطع التى ليس لها نهاية منطقة فلها نهاية على الإطلاق . وهكذا ولو أنه يعترف بإمكان إقامة نظرية كاملة عن اللامنطقات بواسطة القطع فيبدو أنه لا يدرك الأسباب (التى سنقدمها فى الباب التالى) التى من أجلها يجب أن نفعل ذلك – وهى أسباب أدنى فى الواقع إلى أن تكون فلسفية منها إلى أن تكون رياضية .

النهايات والأعداد اللامنطقة

٢٦٢ – يعتمد البحث الرياضي فى الاتصال اعتماداً كلياً على نظرية النهايات . وقد ظن بعض الرياضيين وبعض الفلاسفة أن هذه النظرية قد بطلت بظهور الحساب اللانهائى الذى أثبت أن اللانهائيات الصغر الحقيقية مفروضة قبلا فى النهايات[١] . ولكن الرياضيات الحديثة قد بينت قطعاً فيما يبدو لى خطأ مثل هذا الرأى ، وبرزت طريقة النهايات أكثر فأكثر باعتبار أنها أساسية . وفى هذا الباب سأعرض أولا التعريف العام للنهاية ، ثم أفحص فى أمر تطبيقها على إيجاد اللامنطقات .

عرفنا المتسلسلة الملتحمة بأنها تلك التى يوجد فيها حد بين أى حدين . ولكن فى مثل هذه المتسلسلة من الممكن دائماً وجود « فصلين » من الحدود ليس لهما حد يقع بينهما ، ومن الممكن دائماً رد « أحد» هذين الفصلين إلى حد مفرد. مثال ذلك إذا كانت ق العلاقة المولدة ، س أى حد من المتسلسلة. كان فصل الحدود الذى له مع س العلاقة ق فصلا ليس بينه وبين س أى حد[٢]. وفصل الحدود المعرَّف على هذا النحو هو أحد القطعتين التى تعينهما س . وفكرة القطعة من الأفكار التى إنما تحتاج إلى متسلسلة فقط بوجه عام . وليس من الضرورى أن تكون متسلسلة عددية . وفى هذه الحالة إذا كانت المتسلسلة ملتحمة يقال إنَّ س « نهاية » الفصل. وحين يوجد مثل هذا الحد س . يقال إن القطعة منتّهية . وهكذا فإن كل قطعة منتّهية فى متسلسلة ملتحمة فحدها المعرف يعد النهاية . ولكن هذا لا يؤلف تعريف النهاية ؛ ولكى نحصل على تعريف عام للنهاية فلنضع أى فصل مشمول فى المتسلسلة المتولدة من ق . عندئذ يكون الفصل ى بوجه عام بالنسبة لأى حد س لا ينتمى إليه منقسماً إلى فصلين . أحدهما الذى لحدوده العلاقة ق مع س (وسأسميه فصل

---

(١) هذه مثلا وجهة نظر كوهين Cohen *Das Princip der Infinitesimal - Methode und seine Geschichte* Berlin 1883 See pp. 1, 2.

(٢) لعله من فائدة القول بيان أن الحد الموجود بين ى ، ب إذا كانت له العلاقة ق مع كل حد من حدود ى ، والعلاقة ق مع كل من حدود ب ، أو العكس بالعكس .

الحدود السابق على س) والآخر الذى لحدوده مع س العلاقة ں (وسأسميه فصل الحدود اللاحقة ل س) فإذا كان س نفسه حداً فى ى ، نظرنا إلى جميع حدود ى غير س . فنجد أنها تنقسم إلى الفصلين المذكورين . ويمكن أن نسميها Π ى س ، و $\bar{\Pi}$ ى س على التوالى . فإذا كان Π ى س بحيث يكون ص أى حد سابق على س ، فهناك حد من Π ى س لاحق على ص . وبمعنى آخر بين س ، ص ، وعندئذ يكون س نهاية ل Π ى س . وبالمثل إذا كان $\bar{\Pi}$ ى س بحيث أنه إذا كان ط أى حد بعد س . فهناك حد من $\bar{\Pi}$ ى س بين س ، ط ، عندئذ يكون س نهاية ل $\bar{\Pi}$ ى س . ونعرف الآن أن س نهاية ل ى إذا كانت نهاية إما ل Π ى س أو $\bar{\Pi}$ ى س . ويجب ملاحظة أن ى قد يكون له نهايات كثيرة ، وأن جميع النهايات معاً تكوّن فصلاً جديداً مشمولاً فى المتسلسلة التى تولدها ں . وهذا هو الفصل (أو بالأحرى أن هذا بتأييد بعض الفروض الأخرى المعنية يصبح الفصل) الذى يسميه كانتور بأنه أول مشتقات الفصل ى

٢٦٣ — وقبل أن نمضى فى البحث أكثر من ذلك يحسن التنبيه على بعض ملاحظات عامة ذات صفة أولية عن موضوع النهايات . فأولا النهايات تنتمى عادة لفصول مشمولة فى متسلسلات ملتحمة — فصول قد تكون فى الحالات المتطرفة متطابقة مع المتسلسلات الملتحمة المذكورة . وثانياً النهاية قد تنتمى وقد لا تنتمى للفصل ى الذى هى نهاية له . ولكنها تنتمى دائماً لمتسلسلة مَّا تشتمل على ى . فإذا كانت حداً من حدود ى فهى لا تزال نهاية للفصل المركب من جميع حدود ى ما عدا نفسها . وثالثاً لا فصل يمكن أن يكون له نهاية إلا إذا اشتمل على عدد لا متناه من الحدود . ولنرجع إلى قسمتنا السابقة فنقول : إذا كان ى متناهياً كان Π ى س ، $\bar{\Pi}$ ى س متناهيين . وبناء على ذلك كل منهما سيكون له حد هو أقرب حد من س ، ولن يقع بين هذا الحد وبين س أى حد من ى . ومن ثم ليس س نهاية ل ى ، وما دام س أى حد فى المتسلسلة . فلن يكون ل ى أى نهاية على الإطلاق . ومن الشائع إضافة نظرية تذهب إلى أن كل فصل لا متناه بشرط أن تكون جميع حدوده مشمولة بين حدين معينين من المتسلسلة المتولدة عن ں . فلابد أن يكون له على الأقل نهاية واحدة . ولكن هذه النظرية كما سنبين تحتاج إلى تفسير فى ضوء القطع . وليست كما هى قائمة صحيحة . ورابعاً إذا كان

ى متماداً مع المتسلسلة الملتحمة كلها المتولدة من ف . إذن كل حد من هذه المتسلسلة نهاية ا ى . ولا يمكن أن يكون هناك حدود أخرى هى نهايات بالمعنى نفسه ما دامت النهايات إنما عُرفت بعلاقتها مع هذه المتسلسلات الملتحمة . وللحصول على نهايات أخرى ينبغى أن نعتبر المتسلسلة المتولدة عن ف أنها تكون جزءاً من متسلسلة ملتحمة أخرى – وهى حالة قد تنشأ كما سنرى بعد . على أى حال إذا كان ى أى متسلسلة ملحتمة فكل حد من ى فهو نهاية ا ى . أما هل ى له أيضاً نهايات أخرى فأمر يتوقف على ظروف أخرى . وبوجه عام يمكن تعريف النهاية بأنها حد يتلو مباشرة (أو يسبق) فصلا ما من الحدود المنتمية لمتسلسلة لا متناهية ، دون أن يتلو مباشرة (أو يسبق حسب الأحوال) أى حد واحد من المتسلسلة . وبهذه الطريقة سنجد أن النهايات قد تعرف عموماً فى جميع المتسلسلات اللامتناهية التى ليست متواليات –كالحال مثلا فى متسلسلات الأعداد الصحيحة المتناهية والمتصاعدة .

٢٦٤ – نستطيع الانتقال الآن إلى بحث النظريات الحسابية المتعددة عن اللامنطقات والتى تعتمد كلها على النهايات . وهى فى صورتها المضبوطة التى وضعها لها أصحابها ، سنجد أنها جميعاً تتطلب بديهية تفتقر إلى أدلة سواء من جهة الضرورة الفلسفية أو المناسبة الرياضية . وتوجه إليها اعتراضات منطقية خطيرة . وتستقل عنها تماماً نظرية الأعداد الحقيقية المبسوطة فى الباب السابق .

لم نستطع بحث النظريات الحسابية عن اللامنطقات فى الجزء الثانى ما دامت تعتمد أساساً على فكرة الترتيب . ولا تصبح الأعداد إلا بواسطتها متصلة بالمعنى المتداول الآن بين الرياضيين . وسنرى فى الجزء السادس أننا لا نحتاج إلى أى معنى آخر عن الاتصال فى بحث المكان والزمان . ومن المهم جدا أن نتبين الأسباب المنطقية التى من أجلها تكون النظرية الحسابية عن اللامنطقات ضروريه حتماً . وكان تعريف اللامنطقات فى الماضى خاضعاً فى العادة لاعتبارات هندسية . وقد كان ذلك الإجراء منافياً للمنطق إلى حد كبير . لأنه إذا وجب أن ينتج عن تطبيق الأعداد على المكان شىء خلاف التكرار فلابد أن تعرف الأعداد تعريفاً مستقلاً . وإذا لم يكن ممكناً سوى التعريف الهندسى . فلن يكون بصراحة ثمة أشياء

حسابية كما يزعم التعريف تعريفها . والتعريف الجبرى الذى أدخلت فيه اللامنطقات كجذور لمعادلات جبرية ليس لها جذور منطقة . كان عرضة لاعتراضات شبيهة بذلك . إذ كان لابد من بيان أن مثل هذه المعادلات لها جذور . وفضلا عن ذلك فهذه الطريقة إنما تؤدى إلى ما يسمى بالأعداد الجبرية التى هى تناسب لانهائى الصغر للأعداد الحقيقية. وليس لها اتصال بحسب المعنى الذى ذهب إليه كانتور ، أو بحسب المعنى المطلوب فى الهندسة . وعلى أى حال إذا كان من الممكن دون أى افتراض آخر الانتقال من الحساب إلى التحليل . من المنطقات إلى اللامنطقات ، فبيان كيفية إجراء هذا العمل يخطو بالمنطق أشواطاً إلى الأمام . إن تعميمات العدد – باستثناء إدخال الأعداد التخيلية التى يجب أن تجرى مستقلة – هى كلها نتائج ضرورية للتسليم بأن الأعداد الطبيعية تكوّن متوالية . فى كل متوالية يكون للحدود نوعان من العلاقات . نوع يكون الشبيه العام بالأعداد الموجبة والأعداد السالبة . والثانى بالأعداد المنطقة . والأعداد المنطقة تكون متسلسلة ملتحمة معدودة. وقطع المتسلسلة الملتحمة المعدودة تكون كما رأينا فى الباب السابق متسلسلة متصلة بالمعنى الدقيق . وهكذا كل شيء ينشأ من افتراض المتوالية . ولكن علينا فى الباب الحاضر أن نبحث فى اللامنطقات من جهة اعتمادها على النهايات ، وبهذا المعنى سنجد أنها لن تنشأ بغير افتراض جديد .

وهناك عدة نظريات شبيهة بذلك شيئاً ما عن الأعداد اللامنطقة . وسأبدأ بعرض نظرية ديديكند[1] .

٢٦٥ – مع أن الأعداد المنطقة هى بحيث يكون دائماً بين كل عددين عدد ثالث . إلا أن هناك طرقاً كثيرة لتقسيم « جميع » الأعداد المنطقة إلى فصلين ، بحيث تأتى جميع أعداد فصل منهما بعد جميع أعداد الفصل الآخر . فلا يقع أى عدد منطق بين الفصلين . ومع ذلك لا يكون للفصل الأول حد أول ولا يكون للثانى حد أخير . مثال ذلك أن جميع الأعداد المنطقة بغير استثناء يمكن أن تصنف حسب مربعها أهو أكبر أو أصغر من ٢ . وجميع الحدود فى كلا الفصلين يمكن تنظيمها فى متسلسلة مفردة . يوجد فيها مقطع معين . يأتى قبله أحد

(١) Stetigkeit und irrationale Zahlen 2nd ed. Brunsvick 1892.

الفصلين ويأتى الآخر بعده . ويبدو أن الاتصال يتطلب أن يناظر حدٌ مّا هذا المقطع . والعدد الذى يقع بين الفصلين يجب أن يكون عدداً جديداً ما دامت جميع الأعداد القديمة قد صنفت . وهذا العدد الجديد الذى يعرف بموضعه من المتسلسلة هو عدد لامنطق . فإذا أدخلت هذه الأعداد فليس هناك دائماً عدد بين أى عددين فقط . بل هناك عدد بين أى فصلين أحدهما يأتى بأسره بعد الآخر ، وليس للأول منهما حد أصغر بينما ليس للثانى حد أكبر . وهكذا يمكننا أن نطبق على الأعداد البديهية التى بها يعرف ديديكند اتصال الخط المستقيم (أنظر المرجع السابق ص ١١) .

« إذا أمكن تقسيم جميع نقط الخط إلى فصلين بحيث تكون كل نقطة من أحدهما على شمال كل نقطة من الفصل الآخر . فهناك نقطة واحدة لا غير يتم بها هذا التقسيم لجميع النقط إلى فصلين ، ولهذا المقطع من الخط إلى جزأين » .

٢٦٦ – ومع ذلك فبديهية ديديكند هذه ذات عبارة أدنى إلى أن تكون غير محكمة ، وتحتاج إلى إصلاح يوحى به اشتقاق الأعداد اللامنطقة . فإذا انقسمت « جميع » نقط خط إلى فصلين . فلن تنفرد نقطة بالبقاء لتمثل المقطع . وإذا قصد بلفظة « جميع » استبعاد النقطة التى تمثل المقطع ، فلن تميز البديهية المتسلسلات المتصلة بل تنطبق على السواء على جميع المتسلسلات . مثال ذلك متسلسلة الأعداد الصحيحة . ينبغى إذن أن نأخذ البديهية على أنها تنطبق بالنسبة للتقسيم المذكور لا على جميع نقط الخط . بل على جميع النقط المكونة لمتسلسلة ملتحمة مّا ، وموزعة على طول الخط ، ولكنها تتكون فقط من قسم من نقط الخط . فإذا أجرينا هذا الإصلاح أصبحت البديهية مقبولة . ولو أمكن من بين حدود المتسلسلة إفراز بعضها لتكوين متسلسلة ملتحمة تتوزع على طول المتسلسلة السابقة ؛ ولو أمكن دائماً أن تنقسم هذه المتسلسلة الجديدة بطريقة ديديكند إلى قسمين لا يقع بينهما أى حد من المتسلسلة الجديدة . بل حد واحد لا غير من المتسلسلة الأصلية . عندئذ تكون المتسلسلة الأصلية متصلة بحسب المعنى الذى قصده ديديكند من هذه اللفظة . ومع ذلك فالإصلاح يهدم تماماً الوضوح الذاتى الذى عليه وحده اعتمد ديديكند (ص ١١) للبرهنة على بديهيته . من حيث تطبيقها على الخط المستقيم .

وهناك إصلاح آخر أقل بعض الشىء تعقيداً يمكن إجراؤه ويحقق فيما أظن ما « قصده » ديديكند من تقريره فى بديهيته . فقد يمكن القول بأن المتسلسلة متصلة بالمعنى الديديكندى عندما ، وعندما فقط ، يمكن تقسيم « جميع » حدود المتسلسلة بغير استثناء إلى فصلين ، بحيث يسبق « كل » الفصل الأول كل الفصل الثانى . وعندئذ مهما يكن التقسيم فإما أن يكون للفصل الأول حد أخير أو للفصل الثانى حد أول . ولا يجتمع هذان الأمران معاً أبداً . وهذا الحد الذى يأتى عند طرف واحد من الفصلين قد يستخدم حينئذ بطريقة ديديكند لتعريف المقطع . وفى المتسلسلات المنفصلة مثل متسلسلة الأعداد الصحيحة يوجد كل من حد أخير فى الفصل الأول وحد أول فى الفصل الثانى[1] . على حين أنه فى المتسلسلات الملتحمة كالمنطقات حيث لا يوجد اتصال فقد يحدث أحياناً (ولو أنه ليس فى كل تقسيم محتمل) ألا يكون للفصل الأول حد أخير . ولا يكون للفصل الأخير حد أول . والبديهية المذكورة سابقاً تستبعد كلا هاتين الحالتين . ولكنى لا أستطيع أن أرى أى أثر للوضوح الذاتى فى مثل هذه البديهية سواء أكانت مطبقة على الأعداد أو على المكان .

٢٦٧ ــ ولنترك جانباً فى الوقت الراهن المشكلة العامة للاتصال . ولنرجع إلى تعريف ديديكند للأعداد اللامنطقة . وأول سؤال يخطر بالبال هو : بأى حق نفترض وجود مثل هذه الأعداد ؟ وما العلة فى افتراض ضرورة وجود موضع بين فصلين أحدهما إلى اليمين تماماً ، وليس لأحدهما حد أصغر ولا للآخر حد أكبر ؟ وليس هذا صحيحاً عن المتسلسلات بوجه عام ما دام كثير من المتسلسلات منفصلة . وهذا لا يتطلبه طبيعة الترتيب . ثم الاتصال كما رأينا ممكن على بعض المعانى بغيره . فلماذا ينبغى أن نفترض مثل هذا العدد أصلا ؟ وينبغى أن نذكر أن المشكلات الجبرية والهندسية والتى ترمى اللامنطقات إلى حلها . لا يجب أن يحسب لها حساب ههنا . والمعادلة $س^٢ - ٢ = ٠$ يجب أن يكون لها جذر كما قيل ، لأن س كلما زادت من ٠ إلى ٢ ازدادت $س^٢ - ٢$. وتكون أولا سالبة ثم موجبة .

---

(١) إذا كانت المتسلسلة تشتمل على جزء صحيح هو متوالية ، فإنما يكون صحيحاً بوجه عام ــ ولكن لا بغير استثناء ــ أن الفصل الأول لابد أن يكون له حد أخير .

ولو تغيرت س باستمرار، فكذلك تتغير $س^٢ - ٢$ ، عندئذ يجب أن تأخذ $س^٢ - ٢$ قيمة . في انتقالها من السلب إلى الإيجاب . وقد قيل أيضاً إن قطر المربع الذى طول ضلعه الواحد الصحيح له من الواضح طول مضبوط ومحدود هو س، وأن هذا الطول يكون بحيث أن $س^٢ - ٢ = ٠$ ولكن هذه الحجج كانت عاجزة عن بيان أن س هو عدد حقاً . ويمكن كذلك أن نعتبرها مبينة عجز الأعداد عن التعبير عن الجبر والهندسة . وترمى النظرية الراهنة إلى إثبات الوجود الحسابى للامنطقات ، وهى فى صورتها أفضل من النظريات السابقة ، ولكنها يبدو أن تطبيقها يقصر عن صورتها .

ولنفحص بالتفصيل تعريف $\sqrt{٢}$ بطريقة ديديكند . ومن الحقائق الغريبة أنه مع أن عدداً منطقاً يقع بين أى عددين مفردين منطقين ، فقد يمكن أن يعرف فصلان من الأعداد المنطقة بحيث لا يقع أى عدد منطق بينهما ، على الرغم من أن جميع حدود فصل واحد أعلى من جميع الفصل الآخر . ومن الواضح أن واحداً على الأقل من هذه الفصول يجب أن يشتمل على عدد لامتناه من الحدود . إذ لو لم يكن الأمر كذلك لأمكننا إفراز اثنين من النوعين المتقابلين المتقاربين ، وندخل بينهما عدداً جديداً ، فيقع هذا العدد الواحد بين الفصلين . وهذا يضاد الفرض . ولكن حين يكون أحد الفصلين لامتناهياً فقد يمكن أن نرتب جميع الحدود أو بعضها فى متسلسلة من حدود تقترب باستمرار من الفصل الآخر دون أن تبلغه ، ودون أن يكون لها حد أخير . ولنفترض الآن أن فصلنا اللامتناهى معدود ، عندئذ نحصل على متسلسلة معدودة من الأعداد $ا_م$ تنتمى كلها لأحد الفصلين ولكنها تقترب باستمرار من الفصل الآخر . وليكن ب عدداً ثابتاً من الفصل الثانى ، عندئذ يكون دائماً بين $ا_م$ ، ب عدد آخر منطق ، ولكن هذا العدد يمكن اختياره من غير الألفات ، وليكن $ا_{م+١}$. ولما كانت متسلسلة الألفات لامتناهية ، فليس من الضرورى أن نحصل بهذه الطريقة على أى عدد ليس منتمياً لمتسلسلة الألفات . وفى تعريف اللامنطقات متسلسلة الباءات لا متناهية كذلك . أضف إلى ذلك أنه إذا كانت الباءات معدودة أيضاً ، فأى عدد منطق بين $ا_م$ ، $ب_م$ لقيم مناسبة لـ م ، ل ، فإما أنه $ا_{م+ن}$ أو $ب_{م+ل}$ أو أنه

يقع بين $ا_{م+ن}$ وبين $ا_{م+ن+١}$ شه . أو بين $ب_{م+ك}$ وبين $ب_{م+ك+١}$ ـه . الواقع $ا_{م+ن}$ تقع دائماً بين $ا_{م}$ ، $ب_{م}$ ، وبخطوات متتابعة لا نحصل على أى حد يقع بين جميع الباءات وجميع الألفات . وعلى الرغم من ذلك فإن كلا الألفات والباءات متقاربة ، ولنفرض أن الألفات تتزايد على حين أن الباءات تتناقص ، عندئذ $ب_{م} - ا_{م}$ ، $ب_{م} - ا_{م+١}$ تتناقص باستمرار ، إذن $ا_{م+١} - ا_{م}$ وهى أصغر من أيهما أصغر من العدد المتناقص باستمرار . وعلاوة على ذلك يتناقص هذا العدد إلى غير حد إذ لو كان $ب_{م} - ا_{م}$ لها نهاية هى ع ، لوقع العدد $ا_{م+٢}$ أخيراً بين الفصلين . وبذلك تصبح $ا_{م+١} - ا_{م}$ أخيراً أقل من أى عدد معلوم وهكذا فإن الألفات والباءات متقاربة . ولما كان الفرق بينهما علاوة على ذلك يمكن أن يجعل أصغر من أى عدد معلوم فلهما نفس النهاية إن وجدت ولكن هذه النهاية لا يمكن أن تكون عدداً منطقاً ما دامت تقع بين جميع الألفات وجميع الباءات . ويظهر أن هذه هى الحجة لوجود اللامنطقات . مثال ذلك إذا كان .

$$س = \sqrt{٢} + ١ ، س^{٢} - ٢س - ١ = ٠$$

$$\therefore س = ٢ + \frac{١}{س} = ٢ + \frac{١}{٢+}\frac{١}{س} \quad و \quad س - ١ = ١ + \frac{١}{٢+}\frac{١}{٢+}\frac{١}{س} = \text{إلخ} \ldots$$

والآيلات convergents المتتالية للكسر المتصل $١ + \frac{١}{٢+}\frac{١}{٢+}\frac{١}{٢+}\ldots$ هى بحيث أن جميع الآيلات الفردية أصغر من جميع الآيلات الزوجية ، فى الوقت الذى تتزايد فيه الآيلات الفردية باستمرار وتتناقص الزوجية باستمرار . وعلاوة على ذلك يتناقص باستمرار الفرق بين الآيلة الفردية والآيلة الزوجية التى تليها . وهكذا فإن كلا المتسلسلتين إذا كان لهما نهاية فلهما نفس النهاية ، وهذه النهاية تعرف بأنها $\sqrt{٢}$

ولكن وجود نهاية فى هذه الحالة من الواضح أنه افتراض بحت ، فقد رأينا فى استهلال هذا الباب أن وجود نهاية يتطلب متسلسلة أكبر تكون النهاية جزءاً منها . فأن نبتدع النهاية بواسطة المتسلسلة التى علينا إيجاد نهايتها فهو إذن خطأ منطقى . هذا ومن الضرورى أن تتناقص المسافة من النهاية إلى ما لا نهاية له . ولكن ههنا مسافة الحدود المتعاقبة هى التى إنما يُعْرَف من أمرها أنها تتناقص بدون حد .

وفضلا عن ذلك جميع الألفات أصغر من بـ ـن . ومن ثم تفترق باستمرار شيئاً فشيئاً عن بـ ـن . ولكن مهما تكن ن . فلا يمكن أن تكون بـ ـن نهاية الألفات ، لأن بـ ـن+١ تقع بين بـ ـن وجميع الألفات . وهذا لا يمكن أن يثبت وجود النهاية بل يثبت فقط إنها إن وجدت . فلا تكون أحد الألفات أو الباءات ولا أى عدد آخر منطق . وهكذا لا يقوم برهان على وجود اللامنطقات . بل « عسى » فقط أن تكون أوهاماً fictions مناسبة لوصف علاقات الألفات والباءات .

٢٦٨ — ونظرية ڤايرشتراس عن اللامنطقات تشبه بعض الشيء نظرية ديديكند . فى نظرية ڤايرشتراس عندنا متسلسلة من الحدود ا١ ، ا٢ .... ان ، بحيث أن مجـ ان لجميع قيم ن أصغر من عدد ما معلوم . وهذه الحالة نصادفها مثلا فى الكسر العشرى اللامتناهى . فالكسر ... ٣,١٤١٥٩ مهما يكن عدد الحدود التى نأخذها يبقى أقل من ٣,١٤١٦ . وفى هذه الطريقة ليست النهاية كما بين كانتور[١] ناشئة عن الجمع summation . بل يجب أن يفرض وجودها من قبل لكى يمكن أن تعرف مجـ١∞ بواسطتها . وهذا هو نفس ما وجدناه فى نظرية ديديكند : أن متسلسلات الأعداد المنطقة لا يمكن أن تثبت وجود الأعداد اللامنطقة على أنها نهاياتها ، ولكن إنما يمكن أن تثبت فقط . أنه « إذا » كانت هناك نهاية . فلابد أن تكون لا منطقة .

وهكذا فإن النظرية الحسابية عن اللامنطقات فى أى من الصورتين المذكورتين عرضة للاعتراضات الآتية . (١) لا برهان نحصل عليه منها على وجود شىء آخر خلاف الأعداد المنطقة . اللهم إلا إذا سلمنا ببديهية عن الاتصال مختلفة عن تلك التى تحققها الأعداد المنطقة . وليس عندنا أى أساس حتى الآن لمثل هذه البديهية . (٢) وبفرض وجود اللامنطقات فهى إنما تخصص فقط ولا تعرف بمتسلسلة الأعداد المنطقة التى هى نهاياتها . فإذا لم نسلم بوجودها مستقلة تسليماً فالمتسلسلة المذكورة لا يمكن أن يعرف لها نهاية . وعلمنا بالعدد اللامنطق الذى هو نهاية . مفروض قبلا فى البرهان على أنه نهاية . وهكذا ومع أننا دون أن نرجع للهندسة . فأى عدد لامنطق معلوم يمكن أن « يخصص » بواسطة متسلسلة لا متناهية من الأعداد

(١) هذا وإنى أنقل نظرية فاير شتراوس مما أورده شتولز Stolz. Vorlesungen über allgemeine Arithmetik I p 22 Mannichfaltigkeitslehre

المنطقة ، إلا أنه لا برهان من الأعداد المنطقة وحدها يمكن إقامته على وجود أعداد لامنطقة أصلا ، ويجب أن نبرهن على وجودها من مسلمة جديدة ومستقلة .

واعتراض آخر على النظرية المذكورة هو أنها تفترض أن المنطقات واللامنطقات تكون جزءاً من متسلسلة واحدة بعينها تتولد من علاقتى الأكبر والأصغر . وهذا يثير نفس النوع من الصعوبات التى رأينا أنها تنشأ — فى الجزء الثانى — من فكرة أن الأعداد الصحيحة أكبر من المنطقات أو أصغر منها ، أو أن بعض المنطقات أعداد صحاح . حقاً المنطقات فى أساسها علاقات بين الأعداد الصحاح ، ولكن اللامنطقات ليست هى مثل هذه العلاقات . فإذا أعطينا متسلسلة لا متناهية من المنطقات فقد يمكن أن يوجد عددان صحيحان العلاقة بينهما عدد منطق تحد المتسلسلة ، أو يمكن ألا يوجد مثل هذا الزوج من العددين الصحيحين . فالشىء الذى فرضناه على أنه النهاية فى هذه الحالة الأخيرة لم يعد من نفس النوع كحدود المتسلسلة المفروض أنه يحدها . لأن كلا منها علاقة بين عددين صحيحين على حين أن النهاية ليست كذلك . ومن العسير أن نفترض فى مثل هذه الحدود أنها يمكن أن يكون لها علاقتا أكبر وأصغر . الواقع العلاقة المكونة للأكبر والأصغر التى تنشأ منها متسلسلة المنطقات يجب أن تعرف تعريفاً جديداً يناسب حالة اللامنطقين ، أو حالة منطق ولا منطق . وهذا التعريف القائل بأن اللامنطق أكبر من المنطق يستخدم حين يحد اللامنطقُ متسلسلةً تشتمل على حدود أكبر من المنطق المعلوم . ولكن المعلوم ههنا هو علاقة منطق معلوم بفصل من المنطقات ، وبالذات علاقة التبعية للقطعة المعرفة بالمتسلسلة التى نهايتها هى اللامنطق المعلوم . وفى حالة لامنطقين يعرف أحدهما بأنه أكبر من الآخر حين تشتمل متسلسلته المعرفة على حدود أكبر من أى حدود فى المتسلسلة المعرفة للآخر — وهو شرط يكافئ قولنا إن القطعة المناظرة لإحداهما تشتمل كجزء صحيح فيها على القطعة المناظرة للآخر . . وهذه التعاريف تعرف علاقة مختلفة كل الاختلاف عن تباين منطقين ، وهى بالذات علاقة الاستغراق المنطقية . وهكذا لا يمكن للامنطقات أن تكون جزءاً من متسلسلة المنطقات ، بل لابد من وجود حدود جديدة تناظر المنطقات حتى يمكن أن تنشأ متسلسلة مفردة . ومثل هذه الحدود موجودة كما رأينا فى الباب السابق

فى القطع ، ولكن نظريتى ديديكند وڤايرشتراس تغفل البحث عنها .

٢٦٩ – ونظرية كانتور على الرغم من أنه لم يعبر عنها فاسفياً بالوضوح الواجب إلا أنها أدنى إلى التاويل الذى أذهب إليه . وترمى بوجه خاص إلى إثبات وجود النهايات . وهو يلاحظ[1] أن وجود النهاية فى نظريته قضية يمكن البرهنة عليها بدقة ، ويؤكد بشدة الخطأ المنطقى الداخل فى محاولة استنتاج وجود النهاية من المتسلسلة التى هى نهاية لها[2] . ويبدأ كانتور ببحث ما يسميه المتسلسلات الأساسية (وهى نفس ما سميته متواليات) المشمولة فى متسلسلات أكبر . وكل واحدة من هذه المتسلسلات إما أن تكون صاعدة بالكلية أو هابطة بالكلية . وتسمى اثنتان من مثل هذه المتسلسلات متماسكة (Zusammengehöring ، coherent) تحت الظروف الآتية :

(١) إذا كان كلاهما صاعداً . وكان دائماً بعد أى حد من أيهما حد من الآخر .

(٢) إذا كان كلاهما هابطاً . وكان دائماً قبل أى حد من أيهما حد من الآخر .

(٣) إذا كان أحدهما صاعداً والآخر هابطاً . وكان أحدهما يسبق بالكلية الآخر ، وكان « على الأكثر » حد واحد بين المتسلسلتين الأساسيتين .

وعلاقة التماسك متماثلة وذلك بمقتضى التعريف . ويبين كانتور أنها متعدية . وفى المقالة التى استخلصنا منها الملاحظات المذكورة يبحث كانتور فى موضوعات أعم بكثير من تعريف اللامنطقات . ولكن الكلام الذى ذكرناه عن المتسلسلات المتماسكة سيعيننا على فهم نظرية اللامنطقات . وهذه النظرية مبسوطة على النحو الآتى فى كتاب Mannichfaltigkeitslehre (ص ٢٣ وما بعدها) .

تُعَرَّف المتسلسلة الأساسية عن المنطقات بأنها متسلسلة معدودة بحيث إذا علم أى عدد وليكن ε ، فهناك على الأكثر عدد متناه من الحدود فى المتسلسلة تكون

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤

(٢) توجد نظرية كانتور عن اللامنطقات فى المرجع السابق ص ٢٣ ، وفى Stolz. Vorlesungen uber allgemeine Arithmetik, I, 7. وسابداً باتباع عرض جيد فيما بعد يبدو لى أنه أوضح ، وموجود فى الفقرة ١٠ فى مقالة فى Math. Annalen, XLVI, and in Rivista di Matematica, V.

القيمة المطلقة للفروق بينها وبين الحدود التالية لها تزيد على ء . بعبارة أخرى إذا علم أى عدد ء مهما يكن صغيراً فأى حدين من المتسلسلة يأتيان معاً بعد حد معين فلهما فرق يقع بين + ء . — ء . ومثل هذه المتسلسلة لابد أن تكون أحد أنواع ثلاثة : (١) أى عدد ء يذكر فالقيم المطلقة للحدود من حدما فما فوق ستكون كلها أصغر من ء مهما يكن : (٢) من حدما فما فوق جميع الحدود قد تكون أكبر من عدد موجب معين P : (٣) من حدما فما فوق جميع الحدود قد تكون أصغر من عدد سالب معين — P . ويعرف العدد الحقيقى وليكن ب بالمتسلسلة الأساسية . فيقال فى الحالة الأولى إنه الصفر . وفى الحالة الثانية إنه موجب . وفى الثالثة إنه سالب . ولتعريف الجمع وغير ذلك لهذه الأعداد الحقيقية الجديدة . نلاحظ أنه إذا كان او . اَو هى الحدود الواوية للمتسلسلتين الأساسيتين فالمتسلسلة التى حدها الواوى هى او + اَو . أو او — اَو . أو او × اَو فهى أيضاً متسلسلة أساسية . بينما إذا كان العدد الحقيقى المعرف بالمتسلسلة (او)[1] ليس الصفر . فإن (اَو ÷ او) تعرف أيضاً متسلسلة أساسية . وإذا كان ب . بَ هما العددان الحقيقيان المعرفان بالمتسلسلة (او) . (اَو) . فإن الأعداد الحقيقية المعرفة بـ (او + اَو) . (او — اَو) . (او × اَو) . (اَو ÷ او) تعرف على أنها ب + بَ . ب — بَ . ب × بَ . بَ ÷ ب بالتوالى . ومن هنا نشرع فى تعريف التساوى والأكبر والأصغر بين الأعداد الحقيقية . فنقول : نعرف أن ب = بَ تعنى أن ب — بَ = ٠

. ب > بَ تعنى أن ب — بَ موجب .

. ب < بَ تعنى أن ب — بَ سالب

وهذه جميعاً حدود سبق تعريفها . ويلاحظ كانتور أيضاً أن أحد الأعداد فى هذه التعاريف قد يكون منطقاً . وربما يبرر ذلك صورياً بملاحظة أن المتسلسلة المعدودة والتى حدودها هى كلها نفس العدد المنطق فهى متسلسلة أساسية حسب التعريف . ومن ثم عندما نضع الفروق او — اَو والتى بها تعرف ب — بَ فقد نضع منطقا ما ثابتاً ا فى موضع اَو لجميع قيم و . ولكن لا يترتب على ذلك

---

(١) الرمز (او) يدل على المتسلسلة كلها التى حدها الواوى هو او . لا هذا الحد وحده .

أننا نستطيع تعريف ب — ا . وذلك لما يأتى : ليس ثمة شىء على الإطلاق فى التعريف المذكور عن الأعداد الحقيقيه يبين أن ا هو العدد الحقيقى المعرف بمتسلسلة أساسية حدودها تساوى جميعاً ا . والسبب الوحيد الذى يجعل هذا بيِّن الوضوح هو أن التعريف بالنهايات موجود لاشعورياً بحيث يجعلنا نظن أنه ما دام ا من الواضح أنه نهاية متسلسلة حدودها تساوى جميعاً ا . حينئذ لابد أن يكون ا العدد الحقيقى المعرف بمثل هذه المتسلسلة . ومع ذلك فما دام كانتور يصر — وهو على حق فيما أظن — على أن طريقته مستقلة عن النهايات التى بالعكس يجب أن تستنتج من هذه الطريقة (ص ٢٤ — ٢٥) فلا ينبغى أن نقف طويلا عند هذه الفكرة السابقة . بل الواقع هذه الفكرة السابقة — إذا لم أكن مخطئاً — باطلة . وليس فى التعاريف المذكورة من قبل ما يدل على تساوى أو لا تساوى العدد الحقيقى والعدد المنطق . بل هناك أسباب قوية جداً تجعلنا نفترض عكس ذلك . وكذلك لابد لنا أن نرفض القضية (ص ٢٤) القائلة بأنه إذا كان ب العدد الحقيقى المعرف بمتسلسلة أساسية ($ا_و$) . إذن

$$\text{نها}_{و = \infty}\ ا_و = ب$$

ويعد كانتور نفسه فخوراً لافتراضه أن نظريته تجعل هذه القضية قابلة للبرهنة بالدقة . ولكن لا يوجد شىء كما رأينا يدل على أن المنطق يمكن طرحه من العدد الحقيقى . وعلى ذلك فالبرهان المزعوم باطل . أما الصحيح . والذى له جميع المزايا الرياضية المستمدد من النظرية المذكورة . فهو هذا : يرتبط بكل منطق ا عدد حقيقى وهو ذلك المعرف بالمتسلسلة الأساسية التى حدودها جميعاً تساوى ا . فإذا كان ب العدد الحقيقى المعرف بمتسلسلة أساسية ($ا_و$) . وكان $ب_و$ العدد الحقيقى المعرف بمتسلسلة أساسية حدودها جميعاً تساوى $ا_و$. إذن ($ب_و$) متسلسلة أساسية لأعداد حقيقية نهايتها ب . غير أننا لا نستطيع أن نستنتج من ذلك كما افترض كانتور (ص ٢٤) أن $ا_و$ موجودة . وهذا يصح فقط فى حالة ما إذا كان ($ا_و$) له نهاية منطقة . فالنهاية فى متسلسلة من المنطقات إما أنها غير موجودة . أو أنها منطقة. وعلى الحالين ليست عدداً حقيقياً . ولكن فى جميع الأحوال المتسلسلة الأساسية للمنطقات « تعرف » عدداً حقيقياً ليس متطابقاً البتة مع أى منطق .

٢٧٠ – ولنلخص الآن ما قيل عن نظرية كانتور : بعد أن أثبت كانتور أن متسلسلتين أساسيتين قد يكون لهما علاقة التماسك . وأن هذه العلاقة متماثلة متعدية ، بين كانتور استناداً إلى مبدأ التجريد (المفروض ضمناً) أن كلا هاتين المتسلسلتين لهما علاقة واحدة ما مع حد واحد ثالث لا غير . وهذا الحد إن قامت المتسلسلة على منطقات نعرفه بأنه العدد الحقيقى الذى تحدده كلتاهما . وعندئذ يمكننا تعريف قواعد العمليات فى الأعداد الحقيقية . وعلاقات التساوى والأكبر والأصغر بينها . غير أن مبدأ التجريد يلقى بنا فى غياهب الشك من أمر الأعداد الحقيقية ما هى فى الحقيقة ، باستثناء أمر واحد هو الذى يبدو يقينياً ، أنها لا تكون جزءاً من أية متسلسلة تشتمل على منطقات ، لأن المنطقات علاقات بين أعداد صحيحة ، وليست الأعداد الحقيقية كذلك. وعلاقة التكوين التى بمقتضاها تكون المنطقات متسلسلة إنما تعرف فقط بواسطة الأعداد الصحيحة التى تقوم بينها هذه العلاقات ، فلا يمكن أن تقوم نفس العلاقة بين عددين حقيقين أو بين عدد حقيقى وعدد منطق . وفى ظل هذا الشك عن حقيقة أمر الأعداد الحقيقية ما هى ، نجد أن قطع المنطقات بحسب تعريفها فى الباب السابق تحقق جميع المطالب التى أغفلها تعريف كانتور ، وكذلك المشتقة من مبدأ التجريد . وإذن فليس ثمة أساس منطقى للتمييز بين قطع المنطقات وبين الأعداد الحقيقية . وإذا وجب التمييز بينهما ، فلابد أن يكون ذلك بفضل حدس مباشر ما ، أو بفضل بديهية جديدة تماماً مثل أن كل متسلسلات المنطقات فلابد أن يكون لها نهاية . وفى هذا القضاء المبرم على التقدم المضطرد للحساب والتحليل من المقدمات الخمس التى رآها بيانو كافية ، كما يناقض ذلك تماماً روح الذين اخترعوا النظرية الحسابية عن اللامنطقات . على العكس النظرية السابقة لا تحتاج إلى بديهية جديدة ، لأن المنطقات متى كانت موجودة فلا بد من وجود قطع لها . وتخلصنا هذه النظرية مما يبدو رياضياً من تعقيدات لا ضرورة لها ، لأن القطع إذا كانت ستحقق كل ما هو مطلوب من اللامنطقات ، فإن إدخال متسلسلة موازية جديدة لها بالضبط نفس الخواص الرياضية يبدو تزيداً لا نحتاج إليه .

جملة القول : اللامنطق هو بالفعل قطعة من المنطقات التى ليس لها نهاية ،

على حين أن العدد الحقيقى الذى يتطابق عادة مع العدد المنطق هو قطع لها نهاية منطقة . وهذا ينطبق مثلا على العدد الحقيقى المعرف بمتسلسلة أساسية من المنطقات جميع حدودها متساوية . وهذه هى النظرية التى رجحناها فى الباب السابق . والتى رجعنا إليها مرة أخرى بعد بحث النظريات الشائعة عن اللامنطقات . وينطبق الجزء الأكبر منها على المتسلسلات الملتحمة بوجه عام . ولكن بعض استخدامات المتسلسلات الأساسية تفترض كما سنرى فيما بعد إما القياس العددى للمسافات والامتدادات ، وإما أن تكون المتسلسلة الملتحمة المعدودة مشمولة فى متسلسلتنا بطريقة معينة[١] . ومع ذلك فالنظرية بأسرها تنطبق على أى متسلسلة ملتحمة نشأت عن متوالية ، كما تنشأ المنطقات عن الأعداد الصحيحة . والحاصل أننا لانتطلب فى الأعداد أية خاصية سوى أنها تكون متوالية .

---

(١) انظر الباب السادس والثلاثين .

الباب الخامس والثلاثون

أول تعريف للاتصال عند كانتور

٢٧١ – يعتبر الفلاسفة عادة أن فكرة الاتصال قاصرة عن التحليل . ولقد قالوا عنها الشيء الكثير بما فى ذلك قول هيجل المشهور : كل شيء منفصل فهو كذلك متصل والعكس بالعكس[1] . وهذه الملاحظة باعتبار أنها تمثيل لعادة هيجل فى الجمع بين الأضداد أصبحت مألوفة يكررها جميع أتباعه . حتى إذا رحنا نتقصى ما الذى قصدوه من معنى الاتصال والانفصال وجدنا أنهم قد لاذوا بصمت منفصل ومتصل . شيء واحد فقط هو الذى كان واضحاً . وهو أنه مهما يكن ما قصدوه فلم يكن أمراً يمت بصلة إلى الرياضيات أو إلى فلسفة المكان والزمان .

وقد اتفقنا مؤقتاً فى الباب الأخير من الجزء الثالث على تسمية المتسلسلة متصلة إذا كان فيها حد بين كل اثنين . وكان ذلك التعريف يرضى ليبنتز[2] عادة ، وربما كان يظن كافياً بوجه عام حتى ظهور اكتشافات كانتور الثورية . وعلى الرغم من ذلك كان هناك سبب للظن قبل كانتور بإمكان رتبة أعلى من الاتصال . ذلك أنه منذ كشف المقادير غير القابلة للقياس incommensurables فى الهندسة – وهو كشف نجد البرهان عليه فى الكتاب العاشر عند أقليدس – كان من الراجح أن للمكان اتصالا من رتبة أعلى من رتبة الأعداد المنطقة التى لها على الرغم من ذلك نوع الاتصال المعرف فى الجزء الثالث . والنوع الذى ينتمى إلى الأعداد المنطقة والذى يقوم على وجود حد بين أى حدين قد اتفقنا على تسميته بالالتحام compactness . ولكى أتجنب الخلط لن أعود إلى وصف هذا النوع بالاتصال . أما ذلك النوع الآخر من الاتصال . والذى رأينا أنه ينتمى للمكان . فقد بحث

---

(١) Logic, Wallace's Translation, p. 188; Werke, V, p. 201.

(٢) *Phil Werke*, Gerhardt's ed, Vol. II, p. 515. But cf. Cassirer, *Leibniz's System*, Berlin, 1901, p. 183.

كما لاحظ كانتور [١] على أنه نوع من العقيدة الدينية. وكان خالياً من ذلك التحليل التصورى الواجب لفهمه. حقاً ذهبوا وبخاصة الفلاسفة منهم فى الغالب إلى بيان أن أى موضوع حاصل على الاتصال. فلم يكن قابلا للتحليل إلى عناصر قبولا صحيحاً. ثم بين كانتور أن هذا الرأى خاطئ بواسطة تعريف دقيق لذلك النوع من الاتصال الذى يجب أن ينتمى للمكان. هذا التعريف إذا وجب أن يكون شارحاً للمكان، فلابد كما قال بحق [٢] أن يتم دون رجوع إلى المكان. وبناء على ذلك لا نجد فى تعريفه الأخير إلا أفكاراً ترتيبية ذات نوع عام يمكن أن نضرب لها أمثلة كاملة فى الحساب. أمَّا البرهان على أن الفكرة المعرفة كذلك هى بالضبط نوع الاتصال التابع للمكان. فيجب أن نؤجله إلى الجزء السادس. وقد أعطى كانتور تعريفه فى صورتين: أولهما ليس ترتيبياً بحتاً. ولكنه يتطلب كذلك إما العدد أو المقدار. وأود فى هذا الباب أن أترجم هذا التعريف الأقدم إلى لغة بسيطة وغير فنية بقدر الإمكان. ثم أبين كيف أن المتسلسلات المتصلة بهذا المعنى تحصل فى الحساب. وعلى العموم فى نظرية أى متوالية كانت. أما التعريف المتأخر فسنبحث عن أمره فى الباب التالى.

٢٧٢ – لكى تكون متسلسلة متصلة فلابد أن تمتاز بخاصتين: أن تكون كاملة perfect وأن تكون متماسكة cohesive (Zusammenhangend, bien enchainée) [٣] ولكلا هذين الحدين معنى فنى يحتاج إلى شرح عظيم. وسأبدأ بالاصطلاح الثانى.

(١) بقول عام تكون المتسلسلة متماسكة. أو يكون لها تماسك إذا لم تشتمل على فجوات gaps متناهية. وإليك التعريف الدقيق كما وضعه كانتور: « نسمى ط مجموعة متماسكة من النقط. إذا كان هناك دائماً بين ط. طَ من ط. ولعدد ء معطى من قبل وبالغ الصغر بحسب ما نشاء. وبعدة طرق. عدد متناه من النقط $ط_١$ ، $ط_٢$ . . $ط_ و$ وينتمى إ ط. بحيث تكون المسافات $ط ط_١$. $ط_١ ط_٢$. $ط_٢ ط_٣$ .... $ط_و طَ$ هى كلها أصغر من ء » [٤]. وهذا الشرط له كما سترى

(١) Acta Math. II, p. 403

(٢) Mannichfaltigkeitslehre, p. 28.

(٣) Acta Math. II. p. 405; 406;

Acta Math. II. p. 405. 406; Mannichfaltigkeitslehre, p. 31.

(٤) عبارة « وبعدة طرق » يظهر أنها زائدة. وقد حذفها فيفانى. انظر: Formulaire de Mathématique, Vol. I, VI, • No. 22.

صلة جوهرية بالمسافة . ومن الضرورى أن تشتمل المجموعة المذكورة على أعداد ، لا أن ء يجب أن يكون عدداً . فكل ما هو لازم هو أن تكون المجموعة متسلسلة فيها مسافات تحقق بديهية أرشميدس وليس لها حد أصغر ، وأن يكون ء مسافة تحكمية من النوع الذى تقدمه المتسلسلة . فإذا كانت المتسلسلة هى المجال كله لعلاقة مّا لا متماثلة متعدية . أو إذا كانت كافة الحدود التى لها علاقة معينة لا متماثلة متعدية مع حد معلوم . فقد يمكن أن نستبدل الامتداد بالمسافة . وحتى إذا كانت المتسلسلة إنما هى جزء فقط من مثل هذه المتسلسلة ، فيمكننا استبدال الامتداد فى المتسلسلة التامة التى تكوّن متسلسلتنا جزءاً منها . غير أننا لكى نعطى أى معنى للتماسك فلابد أن يكون عندنا شىء يقاس عددياً . ما مبلغ ضرورة هذا الشرط ، وماذا يمكن عمله بغيره ، هذا ما سأبينه فيما بعد . وبواسطة هذا الشرط تصبح مناقشتنا عن الكمية والقياس التى قمنا بها فى الجزء الثالث داخلة فى مناقشة الاتصال .

وإذا لم تحقق المسافات أو الامتدادات فى متسلسلاتنا بديهية أرشميدس ، فمن بينها متسلسلات تعجز عن القياس العددى المتناهى فى صيغة بعض متسلسلات أخرى من بينها. وفى هذه الحالة لا يوجد تجانس analogy من النوع المطلوب لا مع الأعداد المنطقة ولا مع الأعداد الحقيقية . ولا تكون المتسلسلة بالضرورة متماسكة . وليكن ء ، د مسافتين ، ولنفرض أنهما لأى عدد متناه ن . ن ء أصغر من د . فى هذه الحالة إذا كانت ء المسافة ء ، وكانت د المسافة ط طَ ، فمن الواضح أن شرط التماسك لا يمكن أن يتحقق . ومثل هذه الحالات تقع بالفعل ، ويمكن أن تنشأ — مما يبدو متناقضاً — بمجرد استكمال الحدود فى متسلسلة متماسكة معينة . مثال ذلك أن متسلسلة قطع المنطقات متماسكة ، وحين يكون لهذه القطع نهايات منطقة . فلا تكون النهايات داخلة فيها . ولتضف الآن إلى المتسلسلة ما يمكن أن نسميه بالقطاعات المكمَّلة completed ، أى القطع التى لها نهايات منطقة مأخوذة مع نهايتها . فهذه حدودة جديد تكوّن جزءاً من نفس المتسلسلة ما دام لها علاقة الكل والجزء مع الحدود السابقة . فالفرق الآن بين القطعة وبين القطعة المكملة المناظرة لها يتألف من منطق مفرد . على حين أن جميع الفروق الأخرى فى المتسلسلة تتألف من عدد لامتناه من المنطقات . وبذلك تبطل بديهية أرشميدس ،

ولا تكون المتسلسلة الجديدة متماسكة .

أما الشرط القائل بأن المسافات فى المتسلسلات ليس لها حد أصغر فتحققه الأعداد الحقيقية أو المنطقة . ومن الضرورى إذا وجب أن يمتد التماسك ليشمل المتسلسلات غير العددية ، أن تكون هناك، حين تُختار أى وحدة من المسافة ، مسافات قياسها العددى أصغر من ε ، حيث ε أى عدد منطق . لأنه إذا وجدت مسافة صغرى فلا يمكن أن نجعل مسافاتنا ط ط$_1$ ، ط$_1$ ط$_2$ .... أصغر من هذه المسافة الصغرى ، مما يناقض تعريف التماسك . هذا ولا يجب فقط أن يوجد نهاية صغرى للمسافات عموماً ، بل يجب ألا يوجد نهاية صغرى للمسافات من أى حد معلوم ، ومن ثمّ كل متسلسلة متماسكة cohesive يجب أن تكون ملتحمة compact . أى يجب أن يكون لها حد بين أى حدين .

ومع ذلك لا ينبغى أن نفترض أن كل متسلسلة ملتحمة فهى متماسكة . انظر مثلا المتسلسلة المكونة من ٠ ، ومن ٢ — $\frac{م}{ن}$ ، حيث م ، ن أى عددين صحيحين بحيث يكون م ، ن أصغر من ن . فههنا حد بين أى حدين . ولكن المسافة من ٠ لا يمكن أن تكون أقل من ١ . وهكذا ولو أن المتسلسلة ملتحمة إلا أنها ليست متماسكة . وهذه المتسلسلة مع ذلك ليست تامة ، من حيث إنها جزء فقط من متسلسلة المنطقات التى بواسطتها تقاس مسافاتها . وفى المتسلسلة التامة تختلف الشروط بعض الشئ . ولابد لنا من التمييز بين حالتين بحسب وجود مسافات أو عدم وجود مسافات . (ا) فإذا كانت هناك مسافات ، والمسافات المتساوية لا تناظر الامتدادات المتساوية ، فقد يحدث أنه على الرغم من التحام المتسلسلة ، فإن المسافات من حد مّا لا تصبح أبداً أصغر من مسافة ما متناهية . وهذه الحالة قد تقدمها المقادير إذا سلمنا برأى مينونج من أن مسافة أى مقدار متناه من الصغر فهى دائماً لا متناهية (انظر المرجع السابق ص ٨٤) . وتقدمها الأعداد إذا كنا نقيس المسافات (وهناك أسباب كثيرة لذلك) باوغاريتم $\frac{س}{ص}$. وهكذا فى هذه الحالة وبالنسبة للمسافات ليست المتسلسلة متماسكة ولو أنها تامة وملتحمة . (ب) وإذا لم تكن هناك مسافات بل امتدادات فقط ، فعندئذ مع فرض بديهية أرشميدس أى امتداد سيكون أصغر من ﻫ لقيمة مناسبة لـ ﻫ . ومن ثمّ إذا قسمنا الامتداد

إلى ن من الأجزاء . فجزء على الأقل منها سيكون أصغر من ε . ولكن ليست هناك طريقة لإثبات أنها كلها يمكن أن تجعل أصغر من ε . اللهم إلا إذا افترضنا بديهية الخطية (أن أي امتداد وليكن د فيمكن قسمته إلى ن من الأجزاء المتساوية) أو إذا افترضنا بديهية أعقد ولكنها أعم . وتنص على أن الامتداد د يمكن قسمته إلى ﻫ من الأجزاء كل منها أكبر من $\frac{د}{ﻫ+١}$ وأصغر من $\frac{د}{ﻫ-١}$ مهما تكن قيمة العدد الصحيح ﻫ . وبهذه البديهية وبديهية أرشميدس . لابد أن تكون المتسلسلة الملتحمة التامة complete متماسكة . ولكن هاتين البديهتين معاً تجعلان التمام فضلا زائداً والالتحام تكراراً . وهكذا نرى أن التماسك يكاد يكون فى جميع الأحوال شرطاً متميزاً عن الالتحام . فالالتحام تسلسلى بحت . على حين أن التماسك له صلة جوهرية بالأعداد أو بشروط القياس العددى . والتماسك يستلزم الالتحام ، ولكن الالتحام لا يستلزم البتة التماسك . فيما عدا الحالة الوحيدة للمتسلسلات التامة لمتسلسلة اللامنطقات أو الأعداد الحقيقية .

٢٧٣ — (٢) أما شرح المقصود من المتسلسلة الكاملة perfect فأمر أصعب . تكون المتسلسلة كاملة حين تتوافق مع أول مشتقاتها [١]. ولشرح هذا التعريف لابد من فحص فكرة المشتقات derivatives عن المتسلسلة[٢]. وهذا يتطلب منا شرح « نقطة النهاية » a limiting-point فى المتسلسلة . وبوجه عام حدود المتسلسلة على نوعين . تلك التى يسميها كانتور بالنقط « المنعزلة » isolated . والتى يسميها « نقط النهاية » . والمتسلسلة المتناهية لها فقط نقط منعزلة . والمتسلسلة اللامتناهية فيجب أن تعرف على الأقل نقطة نهاية واحدة . ولو أن هذه النقطة ليس من الضرورى أن تتبع المتسلسلة . ويعرف كانتور نقطة النهاية بأنها حد يكون بحيث أنه فى أى فترة تشتمل عليه . فهناك عدد لا نهاية له من الحدود فى المتسلسلة . (المرجع السابق ٣٤٣) . وهو يعطى التعريف فى صيغة نقط على خط ، دون أن يكون للتعريف صلة جوهرية بالمكان . وربما كانت نقطة النهاية حداً فى المتسلسلة الأصلية . وربما لم تكن . ويسمى اجتماع assemblage جميع نقط

---

(١) Acta Math. II, p. 405.

(٢) المرجع السابق ص ٣٤١ — ٣٤٤ .

النهاية المشتقة الأولى للمتسلسلة . ويسمى المشتقة الأولى من المشتقة الأولى بالمشتقة الثانية . وهكذا . ويعطى بيانو تعريف المشتقة الأولى لفصل الأعداد الحقيقية كما يأتى : ليكن ى فصل أعداد حقيقية . وليكن س عدداً حقيقياً (وقد يكون أحد الفصل ى وقد لا يكون) بحيث تكون النهاية الدنيا للقيم المطلقة لفروق س عن حدود ى التى هى غير س صفراً . عندئذ يكون فصل حدود س المحقق لهذا الشرط المشتق الأول من ى[1] . وهذا مطابق فرضاً لتعريف كانتور . إلا أنه يبرز بصراحة أكثر صلة المشتق بالنهايات . فالمتسلسلة إذن تكون كاملة حين تتألف بالضبط من نفس الحدود كمشتقاتها الأولى . أى حين تكون جميع نقطها نقط نهايات . وتنتمى جميع نقط النهايات إليها .

٢٧٤ – أما بالنسبة للمسألة الأخيرة وهى أن جميع نقط النهايات فى المتسلسلة يجب أن تنتمى إليها . فلا مناص لنا من بعض الشرح . خذ مثلا متسلسلة الأعداد المنطقة . فكل عدد منطق فهو نهاية متسلسلة أعداد منطقة مّا . وحينئذ تكون المنطقات مشمولة فى مشتقتها الأولى . ولكننا قد اتفقنا فى الباب السابق بالنسبة لمتسلسلات المنطقات التى ليس لها نهاية مُنطقة . على أنه ليس لها نهاية على الإطلاق . وبناء على ذلك جميع متسلسلات المنطقات التى لها نهاية فنهايتها منطقة . فالمنطقات إذن بمقتضى نص التعريف لابد أن تكون متسلسلة كاملة perfect . ولكن ليس الأمر كذلك . فقد رأينا عند الكلام على اللامنطقات أن كانتور يعتقد – وهو اعتقاد اضطررنا إلى اعتباره باطلا – أن كل متسلسلة تحقق شروطاً معينة يمكن تسميتها شروط التقارب فلا بد أن يكون لها نهاية . ولذلك يعتبر متسلسلات المنطقات التى ليس لها نهاية منطقة أن لها نهاية لا منطقة . فهى لذلك لها نهاية لا تنتمى لمتسلسلة المنطقات . وإذن فمتسلسلة المنطقات لا تشتمل على جميع حدود مشتقتها الأولى . الواقع المشتق الأول من الأعداد المنطقة من المتفق أنه هو الأعداد الحقيقية . ولكن حين نعتبر الأعداد الحقيقية كقطع من المنطقات يتعذر اتخاذ هذه الوجهة من النظر . وحين ننكر النظرية الوجودية

---

(١) Formulaire, Vol. II, No. 3 1899 § 71. 10 and 40.

للنهايات فيجب تعديل تعريف كانتور للكمال perfection [1] . هذا التعديل هو الذى سنقوم بالنظر فيه الآن .

نقول : تكون المتسلسلة كاملة حين تكون جميع نقطها نقط نهايات ، وحين أيضاً تكون أى متسلسلة أفرزت من المتسلسلة الأولى من النوع الذى يعتبر عادة بأنه يعرّف نهاية . فلهذه المتسلسلة بالفعل نهاية تنتمى للمتسلسلة الأولى . ولكى نجعل هذه العبارة دقيقة لابد أن ننظر فى أمر الشروط التى تعتبر معرِّفة للنهاية . وهذه الشروط فى حالة المتسلسلة المعدودة بسيطة وقد شرحناها من قبل ، ويُعبر عنها بما يأتى : إذا فرضنا أى مسافة ء مهما تكن صغيرة ، كانت جميع حدود المتسلسلة بعد حد معين ليكن الحد الميمى بحيث أى اثنين منها لهما فرقٌ قيمته المطلقة أصغر من ء . هذه العبارة كما سنرى تستدعى إما العدد أو الكمية ، أى أنها ليست ترتيبية بحتة . ومن الحقائق الغريبة أنه ولو أن الشرط المفروض لوجود النهاية لا يمكن بطريقتنا الراهنة التعبير عنه بصيغة ترتيبية بحتة . وسأميز فى متسلسلة كانتور الأساسية الخاصة بالمتسلسلة الملتحمة بين المتواليات والمتّراجعات regressions ، بحسب ما يكون للحدود المتقدمة دائماً العلاقة ق مع الحدود المتأخرة ، أو دائماً العلاقة قّ (حيث ق هى العلاقة المولدة للمتسلسلة الملتحمة التى تشتمل على المتواليات والمتّراجعات المذكورة) . هذا والمفروض كذلك أن هذه المتسلسلة الملتحمة تامة . عندئذ يكون الحد س نهاية متوالية . إذا كان لكل حد فى المتوالية العلاقة ق مع س ، وكل حد له العلاقة ق مع س له أيضاً هذه العلاقة مع حدٍّ ما من المتوالية . هذا التعريف كما سنرى ترتيبي بحت . وينطبق تعريف شبيه به على المتّراجعة .

ولنشرع بعد ذلك فى بحث الشروط العادية لوجود نهاية لمتسلسلة غير معدودة . وحين نقبل على بحث المتسلسلات غير المعدودة . سنجد من غير المناسب أن تتقيد بالمتسلسلات المعدودة . ولذلك يحسن النظر فى أمر المتسلسلات الأخرى حالا . وهنا بالطبع إذا كانت أى متسلسة معدودة متضمنة فى متسلسلتنا الأكبر تحقق

---

[1] قد أحسن كوتيراه مناقشة هذه النقطة فى مجلة *Revue de Mét. et de Morale*, March, 1900, p. 167.

شروط النهاية ، فسيكون هناك تعريف مناظر لنقطة النهاية فى متسلسلتنا الأكبر . ويمكن بالضبط أن تعرف النهاية العليا أو الدنيا لكل متسلسلتنا الأكبر أو جزئها إن وجدت مثل هذه المتسلسلة كما هو الحال فى المتوالية أو المتراجعة . ولكن لا يمكن وضع شروط عامة لوجود نهاية إلا بالرجوع إلى المتسلسلة المعدودة المتضمنة فى متسلسلتنا الأكبر . ومن الملاحظ أن تعريف كانتور لنقطة النهاية يفترض وجود مثل هذه النقطة ، ولا يمكن أن ينقلب إلى تعريف للشروط التى توجد فيها مثل هذه النقط . وهذا يوضح الأهمية العظمى لمتسلسلة كانتور الأساسية .

وستلقى مع ذلك طريقة القطع بعض الضوء على هذه المسألة . فقد رأينا فى الباب الثالث والثلاثين أن أى فصل من الحدود فى متسلسلة فإنه يعرف قطعة . وأن هذه القطعة ربما أمكن تعريفها بحد واحد ، وربما لم يمكن فى بعض الأحيان . فإن أمكن تعريفها كذلك كان هذا الحد النهاية العليا للقطعة ، وإذا لم يكن هذا الحد منتمياً للفصل الذى به عرفت القطعة ، كان هذا الحد أيضاً النهاية العليا لذلك الفصل . ولكن عندما لا يكون للقطعة نهاية عليا ، فالفصل الذى عرفت به القطعة لا يكون له أيضاً نهاية عليا . ومع ذلك ففى جميع الأحوال — وهذا أحد الفضائل الهامة للقطع — القطعة المعرفة بفصل لامتناه ليس له نهاية عليا فهو النهاية العليا للقطع المعرَّفة بأعضاء الفصل المتعددة . وبذلك سواء أكان للفصل نهاية عليا أم لم يكن ، فإن القطع التى تعرفها حدوده المتعددة لها دائماً نهاية عليا — بشرط أن يكون للمتسلسلة الملتحمة المتضمنة للفصل حدود تأتى بعد جميع حدود الفصل .

نستطيع الآن ، دون افتراض وجود نهايات فى الأحوال التى لا يمكن البرهنة على وجودها ، أن نبين معنى المتسلسلة المشتملة على مشتقتها الأولى . حين يكون أى فصل من الحدود متضمناً فى متسلسلة ملتحمة ، فالشروط التى يقال عادة إنها تضمن وجود نهاية عليا للفصل ، مع أنها لا تضمن ذلك بالفعل ، إلا أنها تضمن فعلا وجود نهاية عليا لفصل القطع المعرفة بواسطة أعضاء الفصل المتعددة . أما فيما يختص بالنهايات الدنيا فالقضية عينها تصح عن ذلك الذى سميناه بالقطع العليا . وبناء على ذلك يمكن أن نضع هذا التعريف : يكون الفصل ى من الحدود المكونة لكل المتسلسلة أو جزئها كاملا ، حين يكون كل حد من حدود ى النهاية العليا أو

الدنيا لفصل مّا متضمن فى ى. وحين يكون إذا كان ف أى فصل متضمن فى ى، وكان للقطع الدنيا المعرفة بأعضاء ف المتعددة نهاية عليا أو كان للقطع العليا نهاية دنيا كانت قطعة النهاية هذه إحدى تلك القطع التى يمكن تعريفها بحد واحد من ى؛ أى لها حد من ى كنهاية عليا أو دنيا لها على التوالى . وينبغى أن نعترف بأن هذا التعريف أعقد من تعريف كانتور . غير أنه يخلو من الفرض الذى لا مبرر له وهو وجود النهايات .

ويمكن أن نعيد تعريف الكمال فى لغة ربما كانت أقل صعوبة فنقول: إذا علمت أى متسلسلة وأى فصل من الحدود ى متضمن فى هذه المتسلسلة ، فهناك قطعة عليا وقطعة دنيا يناظران كل حد فى ى . وأى مجموعة لا متناهية من الحدود ف نفرزها من ى . فهناك شروط معينة يقال عادة إنها تضمن أن يكون للفصل ف نهاية عليا من المسلم به أنها قد لا تنتمى ا ى ولا للمتسلسلة التى تكون ى مضمنة فيها . أما ما تضمنه هذه الشروط فهو أن فصل القطع الدنيا المناظر ا ف له نهاية عليا . فإذا كانت المتسلسلة كاملة . كان ا ف نهاية عليا كلما كان لفصل القطع المناظر نهاية . وهذه النهاية العليا ا ف هى حد فى ى . ويتطلب هذا التعريف للكمال أن يصح ذلك بالسوية على النهايات العليا والدنيا . وعلى أى فصل ف متضمن فى ى .

٢٧٥ ـ ولما كانت مسألة وجود النهايات قد أوجبت التعقيد المذكور ، وكانت على شىء من الأهمية الفلسفية فسأعيد ذكر الحجج التى تقال ضد افتراض وجود النهايات فى فصل المتسلسلة التى تنتمى إليها الأعداد المنطقة . حيثما تكون متسلسلة غير كاملة . على حين يكون مشتقها الأولى كاملة . فهاهنا تكون أول مشتقتها الأولى متقدمة منطقياً على تكوينها نفسها . بمعنى آخر بافتراض وجود المتسلسلة الكاملة أولا إنما أمكن أن نبين أنها مشتقة من المتسلسلة غير الكاملة . وقد رأينا فيما قبل أن هذه هى حال الأعداد اللامنطقة الشخصية . ومن السهل أن نبين أن هذا المبدأ عام . فحيثما تشتمل المشتقة على حد لا ينتمى إلى المتسلسلة الأصلية . فذلك الحد هو نهاية متسلسلة معدودة تكوّن جزءاً متكاملا من المتسلسلة الأولى . فإذا كانت هذه المتسلسلة ذات النهاية لها الحد العام ا ن ، إذن ــ وسنضع

التعريف فى عبارة لاتنطبق فقط على متسلسلة الأعداد — هناك دائماً عدد مُعَرَّف م لأى مسافة متخصصة ، مهما تكن صغيرة بحيث إذا كان ىه أكبر من م فالمسافة بين اىه+ى وبين اىه أصغر من ء مهما يكن العدد الصحيح الموجب ى . ومن هذا نستنتج أن المتسلسلة (اىه) لها نهاية ، وأن هذه النهاية فى حالات كثيرة لا يمكن أن تنتمى إلى المتسلسلة التى أفرزت منها (اىه) . ولكن الاستنتاج بوجود نهاية استنتاجٌ مزعزع ، قد يؤيد إما بمعرفة سابقة بالحد الذى هو نهاية ، وإمّا ببديهية مّا تستوجب وجود مثل هذا الحد . وحين يُعرف الحد الذى هو النهاية بطريقة أخرى مستقلة فقد يسهل تبين أنه النهاية ، ولكن حين لا يُعرف فلا يمكن أصلا إثبات وجوده اللهم إلا إذا أدخلنا بديهية مّا عن الاتصال . وقد أدخل ديديكند مثل هذه البديهية ، غير أننا رأينا أنها غير مرضية . ومبدأ التجريد الذى يدل على أن المتسلسلتين المتماسكتين لهما شىء مّا مشترك فتحققه القطع تماماً . وفى بعض الحالات التى من بينها حالة المنطقات يظهر أن العلاقة المكونة للمتسلسلات غير الكاملة لا يمكن أن تقوم بين أى حدين لا ينتميان إلى هذه المتسلسلة بحيث يستحيل أصلا وجود نهايات لا تنتمى إلى المتسلسلة . لأن النهاية لابد أن يكون لها وضع معين فى متسلسلة تكون المتسلسلة التى هى نهاية لها جزءاً منها ، وهذا يتطلب علاقة مكوِّنة مّا لابد أن تكون قادرة على تكوين النهاية وكذلك الحدود المحدودة بالنهاية . الواقع لا يمكن لمتسلسلة تامة مستقلة كالمنطقات أن يكون لها نقط نهايات لا تنتمى إليها . لأنه إذا كانت ع العلاقة المكونة ، وكان لحدين ا ، ب العلاقة ع ،فأى حد ثالث ح له هذه العلاقة أو عكسها مع ا أو ب وإذن يكون له هذه العلاقة معهما معاً ، فإنه ينتمى لعين المتسلسلة مثل ا ، ب . ولكن النهاية إن وجدت فيجب أن يكون لها العلاقة المكونة مع الحدود التى تحدها ، وبذلك يجب أن تنتمى للمتسلسلة التامة التى تنتمى إليها الحدود. يترتب على ذلك أن أى متسلسلة لها بالفعل نقط نهايات لا تنتمى إليها ، فليست إلا جزءاً فقط من متسلسلة تامة ما . والمتسلسلة التامة التى ليست كاملة فهى متسلسلة لا توجد فيها ألبتة النهايات المُعَرَّفة بالطريقة العادية بشرط ألا تنتمى النهايات للمتسلسلة . يترتب على ذلك أنه فى أى متسلسلة تامة إما أن بعض النهايات المعرفة لا توجد البتة ، وإما أن المتسلسلة تشتمل على مشتقتها الأولى .

ولكى نجعل التحكم فى افتراض وجود النهايات أوضح فلنحاول وضع بديهية اتصال أقل عرضة للنقد من بديهية ديديكند . وسنرى أنه يمكن إنكارها دون أى خسارة .

حين يقل شيئاً فشيئاً باستمرار تخالف عدد من أوضاع متسلسلة من المعلوم أنها كلها فى جانب واحد من وضع معلوم ، فلابد من وجود (وهكذا تجرى بديهيتنا) وضع مَّا تتقارب إليه إلى ما لا نهاية له، بحيث لا يمكن أن تتخصص أى مسافة بأنها تبلغ من الصغر حداً لن تكون المسافات الأخرى أقرب من هذا الوضع بهذة المسافة . فإذا سلمنا بهذه البديهية ترتب على ذلك أن جميع المتسلسلات غير الكاملة التى تكون مشتقها الأولى كاملة تفترض فى أساسها هذه المشتقات الأولى ولابد أن تعتبر منتخبات منها . ولنفحص نتائج إنكار بديهيتنا فى حالة متسلسلة الأعداد . وفى هذه الحالة ربما نفترض على سبيل المجازفة أن الوضع التالى لجميع الحدود ا ن، ولكنه لا ينتمى إليها ليكن (مثلا) ل ، حيث ل — ا ن أكبر من ε لقيمة مناسبة لـ ε مهما يكن ن . ولكن إذا كانت متسلسلتنا ملتحمة ، فهناك حد بين ل، ل — ε ، وليكن ل′ . وبذلك يكون ل′ أقل من ل — ا ن، مهما تكن قيمة ن . وبذلك يكون ل أقرب إلى جميع الألفات من قرب ل منها، مما يخالف الفرض . ولكن الإنكار المذكور لم يكن مباشراً ، والواقع من أنه كان يبدو صحيحاً يوضح المغالطات التى يصعب تجنبها فى هذا الموضوع . وهذه هى البديهية : هناك حد تقترب منه الألفات حسب ما نشاء . وهذا هو الإنكار : هناك حد أقرب ما يكون إلى الألفات ولكنه على مسافة متناهية . وكان ينبغى أن يكون الإنكار كالآتى : ليس هناك حد تقترب منه الألفات حسب ما نشاء . بعبارة أخرى مهما يكن الحد الذى نخصصه ، وليكن ل ، فهناك مسافة متناهية مَّا ε بحيث يكون ل — ا ن أكبر من ε مهما يكن ا ن . وهذا صحيح فى حالة متسلسلة الأعداد المنطقة التى ليس لها نهاية منطقة . وفى هذه الحالة ليس هناك حد أقرب إلى الألفات ، ولكن على مسافة متناهية ومهما يكن الحد الذى نخصصه وراء الألفات (فيما عدا حيث يكون للمتسلسلة نهاية منطقة) فلا حد من الألفات يقترب أقرب إلى هذا الحد من مسافة مَّا متناهية . فكل حد وراء الألفات أبعد من مسافة مَّا متناهية عنا كلها ، ولكن ليس هناك مسافة متناهية كل حد وراء الألفات

يتجاوزها . وإدخال اللامنطقات يدخل التماثل فى هذه الحالة الغريبة من الأمور بحيث يكون هناك حد تقترب منه الألفات إلى ما لا نهاية له ، وكذلك متسلسلة من الحدود تقترب إلى ما لا نهاية له من الألفات . وحين لا نسمح باللامنطقات ، إذا كان عندنا حد وه بعد جميع الألفات ، ومسافة صغيرة ϵ ، إذن إذا تخصصت ϵ ، أمكن انتخاب ن بحيث يكون وه — ا ن أصغر من ϵ مهما يكن ن . ولكن إذا تخصصت وه ، أمكن دائماً إيجاد المسافة ϵ (فيما عدا إذا كانت النهاية منطقة) بحيث يكون وه — ا ن أكبر من ϵ مهما يكن ن. وهذه الحالة ولو أنها غريبة إلا أنها غير متناقضة . والتسليم باللامنطقات باعتبار أنها تقابل القطع يكون بذلك غير ضرورى منطقياً . ولما كان هذا التسليم أيضاً زائداً عن الحاجة رياضياً ، وقاضياً القضاء المبرم على نظرية المنطقات ، فليس ثمة سبب لصالحها ، بل هناك أسباب قوية لرفضها . خلاصة القول أى بديهية تهدف إلى بيان وجود النهايات فى الأحوال التى لا يمكن بغير ذلك تبيين وجودها فلابد من رفضها ، و يجب تعديل تعريف كانتور عن الكمال بحسب ما ذكرناه . وسنعتبر هذه النتيجة فى المستقبل كأنها مقررة .

بعد تحليل تعريف كانتور الأقدم للاتصال ، سأشرع فى فحص تعريفه الترتيبى الذى وضعه فيما بعد ، وأبحث فى تطبيق أجزائه المتعددة على متسلسلات أعم من متسلسلات الأعداد ، مبيناً إن أمكن النقط الصحيحة التى تحتاج إليها هذه الأجزاء المتعددة .

الباب السادس والثلاثون

الاتصال الترتيبي [١]

٢٧٦ – تعريف الاتصال الذى بحثناه فى الباب السابق لم يكن كما رأينا ترتيبيا بحتاً ، إذ تطلب على الأقل فى نقطتين شيئاً من الصلة إما بالأعداد وإمَّا بالمقادير التى تقاس عددياً . وعلى الرغم من ذلك يبدو الاتصال كأنه فكرة ترتيبية بحتة ، وهذا ما أدى كانتور إلى وضع تعريف يخلو من جميع العناصر الغريبة عن الترتيب [٢] وسأبحث الآن هذا التعريف كما سأبحث غيره مما عسى أن يوحى به الكلام . وسنجد أنه ما دامت كلُّ صلة بالعدد والكمية قد استُبعدت فهناك نظريات على جانب عظيم من الأهمية ، وبخاصة بالنسبة للمتسلسلات الأساسية ، تظل غير قابلة للبرهان حتى مع وجود أى تعريف ترتيبى ما عدا تعريف كانتور ، وهى فى أكبر الظن باطلة أحياناً [٣] : وهذه حقيقة تُظهر مزايا تعريف كانتور الذى سنذكره الآن .

٢٧٧ – يعرف كانتور المتواصل continuum فى مقالته المتأخرة كما يأتى :

نبدأ من (بند ٩) صنف المتسلسلة المقدمة من الأعداد المنطقة الأكبر من ٠ والأصغر من ١ ، بترتيب مقدارها . ونسمى هذا الصنف η والمتسلسلة من هذا الصنف نعرفها بالعلامات الآتية :

(١) أنها معدودة أى إذا اتخذنا حدودها بترتيب مناسب (وهو ما يجب ان يكون مختلفاً عن الترتيب المعطاة فيه) . أمكننا أن نعطيها تناظر واحد بواحد مع الأعداد الصحيحة المتناهية .

(٢) أنه ليس للمتسلسلة حد أول ولا حد أخير .

---

(١) الباب الحاضر يبحث فى نفس الموضوع الذى بحثه كوتيرا فى مقالته "Sur la définition du Continu' Revue de Métaphysique et Morale, March 1900 . وإنى موافق فى الأساس على هذه المقالة التى يوجد فيها كثير مما ذكرته فى الباب السابق وما سأذكره فى هذا الباب

(٢) Math Annalen, XLVI

(٣) البراهين الرياضية على مثل هذه النظريات التى ليست معروفة جيداً توجد فى مجلة R. d. M, VII, 3.

(٣) يوجد فيها حد بين كل حدين ، أى المتسلسلة ملتحمة (überall dicht) وعندئذ يبرهن على أن هذه الخصائص الثلاث تعرف تماماً صنف الترتيب المقدم بواسطة المنطقات ، أى هناك تناظر واحد بواحد بين أى متسلسلتين لهما هذه الخواص الثلاث ، بحيث تناظر الحدود الأولى الحدود الأولى ، والحدود الأخيرة الحدود الأخيرة . ويتقرر ذلك باستخدام الاستنباط الرياضى الذى يمكن تطبيقه بفضل هذه الحقيقة ، وهى أن المتسلسلات من هذا الصنف معدودة . وهكذا جميع المتسلسلات المعدودة والتى لا أول لها ولا آخر endless[1] وملتحمة فهى متشابهة ترتيبيا . ونشرع الآن (بند ١٠) فى بحث المتسلسلات الأساسية المتضمنة فى أى متسلسلة م أحادية البعد one - dimensional . فنبين (كما شرحنا من قبل) المقصود من تسمية متسلسلتين أساسيتين متماسكتين coherent ، ونعطى تعريفاً ترتيبيا لنهاية المتسلسلة الأساسية نعنى أنه فى حالة المتوالية تأتى النهاية بعد المتسلسلة كلها ولكن كل حد قبل النهاية يأتى قبل حد مّا من المتسلسلة . وهناك تعريف مناظر لذلك لنهاية المتراجعة . ونثبت أنه لا يمكن لأى متسلسلة أساسية أن يكون لها أكثر من نهاية واحدة ، وأنه إذا كان للمتسلسة الأساسية نهاية ، فهذه أيضاً نهاية جميع المتسلسلات المتماسكة . وكذلك المتسلسلتان الأساسيتان التى تكون إحداهما جزءاً من الأخرى فهما متماسكتان . وأى حد من حدود م الذى هو نهاية متسلسلة مّا فى م ، يسمى حداً « رئيسياً » principal فى م فإذا كانت جميع حدود م رئيسية ، تسمى م « متكثفة فى ذاتها » (insichdicht- condensed in it self) وإذا كانت كل متسلسلة رئيسية من م لها نهاية فى م ، تسمى م « مقفلة » closed (albgeschlossen)[2]

وإذا كانت م مقفلة ومتكثفة فى ذاتها معاً فهى كاملة perfect . وجميع هذه الخواص إذا كانت منتمية لـ م فإنها تنتمى لأى متسلسلة متشابهة ترتيبيا مع م . وبهذه التمهيدات نخلص أخيراً إلى تعريف المتواصل (بند ١١) . ليكن صنف المتسلسلة التى إليها تنتمى الأعداد الحقيقية من ٠ إلى ١ ، بما فيها كل من الصفر والواحد . وعندئذ تكون كما نعرف صنفاً كاملا ، ولكن هذا وحده لا يميز ،

---

(١) يشرح المؤلف لفظة endless بقوله لاأول لها ولا آخر· Having neither beginning nor end

(٢) ولا ينبغى الخلط بين هذه و بين المعنى الأول للمقفلة الذى ناقشناه فى الجزء الرابع .

إذ لها أكثر من ذلك خاصية الاشتمال فى داخلها على متسلسلة من الصنف θ الذى إليه تنتمى المنطقات ، وبحيث يكون بين كل حدين من متسلسلة θ حدود من متسلسلة η . ويترتب على ذلك التعريف التالى للمتواصل :

المتواصل م الأحادى البعد هو متسلسلة (١) كاملة (٢) تشتمل فى داخلها على متسلسلة معدودة ل فيها حدود بين أى حدين من م .

وليس من الضرورى فى هذا التعريف إضافة الخواص الأخرى اللازمة لبيان أن ل من طراز η . لأنه إذا كان ل له حد أول أو أخير كان ذلك هو الحد الأول أو الأخير لمتسلسلة م . وعندئذ يمكن أن نطرحها من ل وتحقق المتسلسلة الباقية الشرط (٢) ولكن دون أن يكون لها حد أول أو أخير . والشرط (٢) مأخوذاً مع الشرط (١) يضمن أن تكون ل متسلسلة ملتحمة . ويبرهن كانتور على أن أى متسلسلة م تحقق الشرطين المذكورين فهى متشابهة ترتيبيا مع المتواصل العددى number-continuum ، أى الأعداد الحقيقية من ٠ إلى١ بما فيها كلا الصفر والواحد . ويترتب على ذلك أن التعريف المذكور يشتمل بالضبط على نفس فصل المتسلسلات مثل التى كان تعريفه الأول يشتمل عليها . إنه لا يقرر أن هذا التعريف الجديد ترتيبى بحت ، وربما كان من المشكوك فيه لأول وهلة أنه كذلك . ولننظر نحن هل هناك أفكار فوق الترتيبية يشتمل التعريف عليها .

٢٧٨ ــ النقطة الوحيدة التى يمكن أن يثار بشأنها أى شك فهى الخاصة بالشرط أن تكون معدودة . فالقول بأن المجموعة معدودة يدل على أن حدود هذه المجموعة هى جميع حدود متوالية مّا . وهذه الفكرة إلى هذا الحد ترتيبية بحتة . ولكن فى الحالة المفروضة مثل حالة المنطقات أو أى متسلسلة شبيهة ترتيبياً ، فلا بد أن تكون الحدود المكونة للمتسلسلة قابلة لترتيبين تكوّن فى أحدهما متسلسلة ملتحمة وفى الآخر متوالية . والكشف عن مجموعة من الحدود أقابلة هى لهذين الترتيبين أو ليست قابلة يحتاج بوجه عام إلى شروط غير الشروط الترتيبية . ومع ذلك فالفكرة نفسها ترتيبية بحتة . ونحن نَعْرِف من تشابه جميع مثل هذه المتسلسلات مع متسلسلة المنطقات (التى إنما تتطلب أفكاراً ترتيبية فقط) أنه لا متسلسلة من مثل هذه المتسلسلات

كاملة . ولكن يبقى أن نبحث هل من الممكن أن نثبت ذلك دون رجوع إلى الخواص الخاصة بالمنطقات التى تنجم عن كونها متسلسلة، المسافة موجودة فيها . ونحن نعرف فى الواقع أنه لا يمكن أن تكون متسلسلة معدودة لها كاملة[1]، ولكننا نحتاج ههنا إلى برهان ترتيبى بحت على هذه النظرية .ومع ذلك فمن السهل إعطاء مثل هذا البرهان . خذ مثلا حدود متسلسلتنا الملتحمة ل المعدودة بالترتيب الذى تكون فيه متوالية ، ولتسمها بهذا الترتيب ى . فإذا بدأنا بهذا الترتيب الذى سنسميه س. ؛ فلا بد أن يكون هناك حد يتبع هذا الحد فى الترتيب الآخر ل . ثم خذ أول حد مثل س١ كالحد الثانى فى متسلسلة أساسية ف . هذا الحد له عدد متناه من السوابق فى المتوالية ى، وإذن فله توالى فى ل هى أيضاً توالى فى ى، لأن عدد التوالى فى ل هو أبداً لا نهاية له .

ثم خذ أول هذه التوالى المشتركة، وليكن س٢ كالحد الثالث فى متسلسلتنا الأساسية ف . فإذا سرنا فى هذا الطريق استطعنا تكوين متسلسلة أساسية صاعدة فى ل حدودها لها نفس الترتيب فى ى كما هو فى ل . هذه المتسلسلة لا يمكن أن يكون لها نهاية فى ل ، لأن كل حد سم يتلو فى ل كل حد يسبقه فى ى . إذن أى حد من حدود ل سيتجاوزه حد ما سم من متسلسلتنا الأساسية الأساسية ف ، فإذن ليس لهذه المتسلسلة الأساسية نهاية فى ل . وبناء على ذلك النظرية القائلة بأن المتسلسلة المعدودة والتى لا أول لها ولا آخر لا يمكن أن تكون كاملة هى نظرية ترتيبية بحتة . وحينئذ لن نواجه فيما بعد أى صعوبة ، وتمكننا نظريتنا الأولى عن القطع من تقرير المسألة ببساطة . إذا علمت متسلسلة ل معدودة ولا أول لها ولا آخر وملتحمة ، فاشرع فى تكوين جميع القطع المعرفة بالمتسلسلة الأساسية فى ل . هذه القطع تكوّن متسلسلة كاملة ، وبين أى حدين من متسلسلة القطع يوجد قطعة نهايتها العليا (أو الدنيا) حد من حدود ل . والقطع من هذا النوع والتى يمكن أن نسميها قطعاً منطقة هى متسلسلة من نفس الصنف مثل ل ومتضمنة فى متسلسلة القطع كلها بالطريقة المطلوبة . وبذلك يكون التعريف الترتيبى للمتواصل تاماً .

٢٧٩ — لا بد لنا من افتراض أن الاتصال بحسب التعريف المذكور إنما

Acta Mathematica, II, p. 409 (١)

يمكن أن نضرب له أمثلة فى الحساب بالطريق غير المباشر من الأعداد الصحيحة إلى المنطقات ، ومن ثم إلى الأعداد الحقيقية . وعلى العكس الأعداد الصحيحة نفسها يمكن أن نجعلها توضح الاتصال . ولتعتبر جميع فصول الأعداد الصحيحة اللامتناهية الممكنة ، ولترتبها بالطريقة الآتية .

إذا علم فصلان ى ، ف وكان أصغر عدد فى ى أصغر من أصغر عدد فى ف فإن ى يأتى أولا . فإذا كانت الحدود النونية الأولى فى ى ، ف متطابقة ، إلا أن الحد الذى ترتيبه ن + ١ فى كل منهما يختلف عن الآخر ، فإن الذى فيه الحد النونى + ١ أصغر يأتى أولا . وهذه المتسلسلة لها حد أول وهو فصل الأعداد الصحيحة كله ، ولكن ليس لها حد أخير . ومع ذلك فأى قطعة مكملة completed من المتسلسلة فهى متسلسلة متصلة ، مما يستطيع القارئ أن يتبينه بسهولة لنفسه . والمتسلسلة الملتحمة المعدودة المتضمنة فيها مكونة من تلك الفصول اللامتناهية التى تشتمل على جميع الأعداد الأكبر من عدد ما ، أى تلك التى تشتمل على جميع الأعداد ما خلا عدداً متناهياً من الأعداد . وبذلك تكون فصول الأعداد الصحيحة المتناهية وحدها كافية فى توليد متسلسلات متصلة continuous .

٢٨٠ – سنلاحظ أن التعريف المذكور يعتمد على المتواليات . ولما كانت المتواليات هى عين جوهر الانفصال ، فقد يبدو من التناقض أن نحتاج إليها فى فى تعريف الاتصال[1] .

ومهما يكن من شىء لما كان مما لا ريب فيه أن الناس لم يتعودوا أن يضيفوا إلى لفظة الاتصال معنى دقيقاً ، فالتعريف الذى نأخذ به تعريف تحكمى إلى حد ما . فالمتسلسلات التى لها الخواص المذكورة فى تعريف كانتور تسمى بوجه عام متصلة ، ولكن ذلك ينطبق أيضاً على كثير من المتسلسلات التى استبعدها التعريف . على أى حال من المفيد البحث ماذا يمكن أن نصنع بالمتسلسلات الملتحمة بدون المتواليات .

(١) بين الأستاذ هوايتهيد أن التعريف الأسهل التالى مكافئ لتعريف كانتور : تكون المتسلسلة متصلة عندما (١) يكون لكل قطعة عليها أو دنيا نهاية ، ويكون للمتسلسة حد أول وأخير (٢) المتسلسلة الملتحمة المعدودة متضمنة فى تلك بحيث يوجد حدود من المتسلسلة الثانية بين أى حدين من متسلسلتنا الأصلية . وفى هذا التعريف لا تدخل المتواليات إلا عند تعريف المتسلسلة المعدودة .

وليكن ى متسلسلة ملتحمة لا أول لها ولا آخر علاقتها المولدة ق ، ولا نعرف عنها شيئاً أكثر من ذلك . عندئذ يمكن بواسطة أى حد أو فصل من الحدود فى ى تعريف قطعة فى ى . ولنرمز بالرمز ى إلى فصل جميع القطع الدنيا فى ى . ويحسن بنا إعادة ما ذكرناه عن القطع الدنيا فنقول : القطعة هى فصل ف من الحدود المتضمنة فى ى ، وهو فصل ليس صفراً ، ولا متماداً مع ى ، وبحيث لا يكون له حد أخير ، وكل حد يسبق ف فهو أحد ف . وإذا كانت الحالة بالعكس ، حين يكون ف ليس له حد أول ، وكل حد يتبع أحد ف فهو أحد ف ، سمى ف قطعة عليا . ومن السهل عندئذ إثبات أن كل قطعة تتكون من جميع الحدود السابقة (أو التالية) على حد مفرد من ى ، أو على حد متغير من فصل ما من حدود ى : وأن كل حد مفرد ، وكل فصل من الحدود ، يعرف بهذه الطريقة قطعة عليا وقطعة دنيا . إذن إذا كان ف يدل على فصل القطع العليا ، فمن السهل إثبات أن كلا ى ، ف هما مرة أخرى متسلسلتان ملتحملتان لا أول لهما ولا آخر ، علاقتهما المولدة هى علاقة الكل أو الجزء . على حين أنه إذا كان ى له طرف أو طرفان فكذلك ى ، ف ، ولو أن حدود الأطراف ليست حسب التعريف قطعاً .

فإذا انتقلنا الآن إلى بحث القطع فى ى أو ف (ى مثلا) سنجد أن قطع الياءات المعرفة بأى فصل كان من ى يمكن دائماً أن تعرف بفصل مفرد ى الذى إذا كان الفصل لامتناهياً ولم يكن له حد أخير فهو النهاية العليا للفصل ، والذى يكون فى جميع الأحوال حاصل الجمع المنطقى لجميع أعضاء الفصل – وهى أعضاء كما نذكر هى كلها ذاتها فصول متضمنة فى ى[1] . يترتب على ذلك أن جميع الفصول المتضمنة فى ى ، وليس لها حد أخير ، فلها نهاية عليا فى ى . وكذلك (وهذه قضية متميزة) جميع الفصول المتضمنة فى ى ، وليس لها حد أول فلها نهاية دنيا فى ى فيما عدا الحالة التى تكون فيها النهاية الدنيا هى الصفر المنطقى أو الفصل الصفرى . والنهاية الدنيا هى دائماً حاصل الضرب المنطقى لجميع الفصول المكونة

---

(١) تعريف حاصل الجمع المنطقى لأعضاء فصل الفصول بصورة لا يدخل فيها التناهى يرجع فيما أعتقد إلى بيانو . ويجرى التعريف كالآتى : ليكن و فصل فصول ، عندئذ حاصل الجمع المنطقى لأعضاء و هو فصل حدود س بحيث يوجد فصل ما ينتمى لو ينتمى إليه س . انظر Formulaire, Vol. II, (1897) No. 461 Part 1

للفصل الذى هى نهاية له . وهكذا بإضافة الفصل الصفرى إلى ى نضمن أن يكون ى متسلسلة مقفلة . وهناك معنى فى قولنا إنّ ى متكثفة فى ذاتها وهو هذا : كل حد من ى هو النهاية العليا لفصل مختار اختياراً مناسباً متضمن فى ى ، لأن كل حد من ى هو النهاية الدنيا لقطع تلك الياءات التى تعرفه . وكل حد فى ى هو النهاية الدنيا لفصل تلك الياءات التى هى جزء صحيح منه . ولكن ليس هناك على الإطلاق أى برهان ، على الأقل فيما استطعت أن أتبينه حتى الآن ، على أن كل حد من ى هو النهاية العليا أو الدنيا لمتسلسلة « أساسية » . وليس هناك سبب « أولى » لماذا كانت فى أى متسلسلة نهاية أى فصل كذلك دائماً نهاية متسلسلة أساسية . ويبدو فى الواقع أن هذه هى مزية متسلسلة من الأصناف التى تنتمى إليها المنطقات والأعداد الحقيقية على التوالى . أما فى حالتنا هذه على الأقل فإن متسلستنا ولو أنها بالمعنى العام المذكور متكثفة فى ذاتها ، فلا يبدو أن هناك سبباً لافتراض أن حدودها كلها نهايات لمتسلسلات أساسية ، وبهذا المعنى الخاص ربما لا تكون المتسلسلة متكثفة فى ذاتها .

٢٨١ ــ من المفيد بحث نتيجة قصر حدود ى على مثل تلك القطع التى يمكن تعريفها بالمتسلسلات الأساسية . وفى هذه الحالة يحسن أن ننظر علاوة على القطع العليا والدنيا إلى متمماتها supplements كما قد تسمى ، والتى سأعطى الآن تعريفها . ولتكن متسلسلة ملتحمة ف متولدة بعلاقة متعدية لا متماثلة ه ، ولتكن ى أى متسلسلة أساسية فى ف . فإذا كان للحدود الأولى من ى مع الحدود الأخيرة العلاقة ه ، سمينا ى « متوالية » . وإذا كانت العلاقة ه سمينا ى « متراجعة » . والآن إذا كان و أى فصل اتفق متضمناً فى ف ، فإن و يعرف كما رأينا من قبل أربعة فصول أخرى فى ف ، وهى :

(١) فصل الحدود قبل كل و ، وسأسميه و Π

(٢) فصل الحدود بعد كل و وسأسميه و $\breve{\Pi}$

(٣) فصل الحدود قبل و ما ، وسأسميه Π و

(٤) فصل الحدود بعد و ما ، وسأسميه $\breve{\Pi}$ و

فالفصلان (٣) ، (٤) القطعتان الدنيا العليا على الترتيب ؛ والفصلان

(١) ، (٢) متممان لـ (٤) ، (٣) على الترتيب ؛ وسأسميهما قطعتين متممتين supplemental . فإذا كان و له نهاية عليا فهى الحد الأول لـ و $\bar{\Pi}$ ، وبذلك لا يكون و $\bar{\Pi}$ قطعة ما دام لا قطعة عليا لها حد أول . ولكن حين يكون و ليس له نهاية عليا عندئذ و $\bar{\Pi}$ قطعة سواء كان و متناهياً أو لامتناهياً. وتنطبق ملاحظات شبيهة بذلك على النهايات الدنيا . فإذا كان و له حد أخير ، فهذا الحد لا ينتمى لا إلى Π و ولا إلى و $\bar{\Pi}$ ، ولكن جميع الحدود الأخرى لها حد أخير لا ينتمى لا إلى Π و ولا إلى و $\bar{\Pi}$ ، بل جميع الحدود الأخرى فى ف تنتمى لفصل أو لآخر . وإذا كان و ليس له حد أخير ، فجميع حدود ف تنتمى إلى Π و أو و $\bar{\Pi}$.

وتنطبق ملاحظات شبيهة بذلك على و Π ، $\bar{\Pi}$ و . وبتطبيق هذه التعريفات العامة على حالات المتواليات والمتراجعات ، ستجد أنه بالنسبة للمتوالية الفصلين (٢) ، (٣) فقط مهمين ، وللمتراجعة الفصلين (١) ، (٤) فقط . أما السؤال عن المتوالية أين تبدأ ، وعن المتراجعة أين تنتهى فليست له أى أهمية . وإذ كانت المتوالية ليس لها حد أخير ، ولا للمتراجعة حد أول ، فالقطعة المعرفة بأيهما مأخوذة مع متممها تشتمل على كل حد فى ف . أما هل المتواليات والمتراجعات فى ف لها نهايات دائماً أو أحياناً ، أو ليست لها نهايات أبداً ، فيبدو أنه لا سبيل لمعرفة ذلك من المقدمات الموجودة لدينا . ولم أتمكن من الكشف عن مثال لمتسلسلات ملتحمة ليس لها نهايات ألبتة ، ولكنى عاجز عن إقامة دليل على استحالة مثل هذه الحالة .

فإذا انتقلنا الآن إلى فصول القطع كما انتقلنا من قبل للنظر فى الفصل ى ، فعندنا أربعة من مثل هذه الفصول هى :

(١) الفصل ف Π وكل حد من حدوده هو الفصل ى Π تعرفه متراجعة مّا ى ، أى حدود ف التى تأتى قبل جميع حدود متراجعة ما فى ف .

(٢) الفصل ف $\bar{\Pi}$ المشتمل على جميع فصول ى $\bar{\Pi}$ المعرَّفة بالمتوالية ى .

(٣) الفصل Π ف الذى حدوده هى Π ى حيث ى متوالية ما .

(٤) الفصل ف Π الذى حدوده هى ى Π حيث ى متراجعة ما . وكل من هذه الفصول الأربعة فصل فصول، لأن حدوده هى فصول متضمنة فى ف . وكل

من الأربعة هو بنفسه متسلسلة ملتحمة . وليس ثمة سبيل إلى البرهنة فيما أعلم على أن (١) ، (٣) أو (٢) و (٤) لهما أى حدود مشتركة . وربما كان لكل زوج حد مشترك إذا احتوى ف على متوالية ومتراجعة متماسكتين ، وليس له نهاية فى ف . ولكن لا سبيل لمعرفة ما إذا كانت هذه الحالة هل تنشأ فى المتسلسلة ف المعلومة أو لا .

وعند ما نبحث فى أمر الفصول الأربعة المعرفة على ذلك النحو أهى متكثفة فى ذاتها ، فإننا نحصل على أعجب النتائج . فكل متسلسلة أساسية فى أى فصل من الفصول الأربعة لها نهاية ، ولكن ليس من الضرورى أن تكون هذه النهاية فى المتسلسلة التى تتركب من حدودها ، وبالعكس كل حد فى كل فصل من الفصول الأربعة فهو نهاية متسلسلة أساسية ، ولكن ليس بالضرورة متسلسلة فى نفس الفصل الذى ينتمى إليه حد النهاية . ويمكن تقرير الأمر على النحو الآتى :

كل متوالية Π فى ف أو Π ف فلها نهاية فى Π ف

كل متوالية $\breve{\Pi}$ فى ف أو $\breve{\Pi}$ ف فلها نهاية فى Π ف

كل متراجعة فى ف Π أو Π ف فلها نهاية فى ف Π

كل متراجعة فى ف $\breve{\Pi}$ أو $\breve{\Pi}$ ف فلها نهاية فى ف $\breve{\Pi}$

كل حد فى ف Π فهو نهاية متراجعة فى ف Π وأخرى فى Π ف

كل حد فى ف $\breve{\Pi}$ فهو نهاية متراجعة فى ف Π وأخرى فى $\breve{\Pi}$ ف

كل حد فى Π ف فهو نهاية متوالية فى ف Π وأخرى فى Π ف

كل حد فى $\breve{\Pi}$ ف فهو نهاية متوالية فى ف $\breve{\Pi}$ وأخرى فى $\breve{\Pi}$ ف

ومن ثمّ كان :

ف Π متطابقاً مع فصل نهايات المتراجعات فى ف Π أو Π ف

ف $\breve{\Pi}$ متطابقاً مع فصل نهايات المتراجعات فى ف $\breve{\Pi}$ أو $\breve{\Pi}$ ف

Π ف متطابقاً مع فصل نهايات المتواليات فى ف Π أو Π ف

$\breve{\Pi}$ ف متطابقاً مع فصل نهايات المتواليات فى $\breve{\Pi}$ ف أو ف $\breve{\Pi}$

وهكذا كل فصل من فصولنا الأربعة له نوع من الكمال من جانب واحد ،

فصلان من الأربعة كاملان من جانب واحد ، والفصلان الآخران من الجانب الآخر . ولكنى لا أستطيع أن أبرهن على أن أى فصل من الأربعة كامل كلية . وربما نحاول الجمع بين ف Π ، Π ف وكذلك بين ف $\breve{\Pi}$ ، $\breve{\Pi}$ ف . لأن ف Π ، Π ف . مأخوذين معاً ، يكونان متسلسلة واحدة علاقتها المولدة لا تزال علاقة كل وجزء . وهذه المتسلسلة ستكون كاملة وستشتمل على السواء على نهايات متواليات ومتراجعات فى نفسها . ولكن هذه المتسلسلة ربما لا تكون ملتحمة لأنه إذا وجدت أى متوالية ى ومتراجعة ىَ ، فى ف ، وكلاهما لهما نفس النهاية فى ف (وهى حالة كما نعرف تحصل فى بعض المتسلسلات الملتحمة) ، إذن Π ى ، ى $\breve{\Pi}$ سيكونان الحدود المتعاقبة للمتسلسلة المكونة من Π ف ، ف Π معاً ، لأن ىَ Π سيشتمل على النهاية المشتركة على حين أن Π ى لن يشتمل عليها ، ولكن جميع الحدود الأخرى فى ف ستنتمى إلى كليهما أو لا تنتمى إلى أيهما . ومن ثم إذا كانت متسلسلتنا ملتحمة فلا يمكن أن نبين أنها كاملة . وحين نجعلها كاملة يمكن أن نبين أنها ربما لا تكون ملتحمة . والمتسلسلة التى ليست ملتحمة فيصعب أن تسمى متصلة .

ومع أننا نستطيع أن نثبت فى متسلسلتنا الأصلية الملتحمة ف أن هناك عدداً لامتناهياً من المتواليات المتماسكة مع متوالية معلومة ، وليس لها أى حد مشترك معها ، فلا يمكننا إثبات وجود ولو متراجعة واحدة متماسكة مع متوالية معلومة ، ولا كذلك إثبات أن أى متوالية أو متراجعة فى ى لها نهاية ، أو أن أى حد من حدود ف فهو نهاية متوالية أو متراجعة . لا يمكننا إثبات أن أى متوالية ى ومتوالية ىَ فهما بحيث Π ى = ىَ Π بل ولا أن Π ى ، ىَ Π قد لا يختلفان إلا بحد مفرد فقط من حدود ف .

بل ولا يمكننا أخيراً إثبات أن أى متوالية مفردة فى ف Π لها نهاية فى ف Π ، بقضايا شبيهة بذلك فيما يختص بالفصول الثلاثة الأخرى ف $\breve{\Pi}$ ، Π ف ، $\breve{\Pi}$ ف . على الأقل فإنى عاجز عن اكتشاف أى طريقة لإثبات أى نظرية من هذه النظريات ، ولو أنه عند غياب الأمثلة على بطلان بعضها فلا يظهر من غير المتحمل أنها ربما تقبل البرهنة عليها .

فإذا كان من الواقع — كما يظهر — أننا إذا بدأنا فقط من متسلسلة ملتحمة

كانت أكثر النظريات الجارية لا مبرهنة ، تبين لنا مقدار أهمية اعتماد نظرية كانتور الترتيبية على الشرط القائل بأن المتسلسلة الملتحمة التى نبدأ منها لا بد أن تكون معدودة وحالما نضع هذا الفرض يصبح من السهل إثبات جميع تلك القضايا المذكورة ، التى تصح بالنسبة للصنفين η ، θ على التوالى . وهذه الحقيقة من الواضح أنها ذات أهمية فلسفية عظيمة ، ولزيادة توضيحها قد أطنبت فى الكلام عند المتسلسلات الملتحمة المفروض أنها غير معدودة .

٢٨٢ـــ الملاحظة التى أبديناها توًا من أن متسلسلتين ملتحمتين قد يأتلفان لتكوين متسلسلة واحدة لها أحياناً حدود متعاقبة ، ملاحظة أدنى إلى الغرابة ، وتنطبق كذلك على الاتصال بحسب تعريف كانتور له . فقطع المنطقات تكوّن متسلسلة متصلة ، وكذلك القطع المكمَّلة (أى القطع المأخوذة مع نهاياتها) . ولكن الاثنتان معاً تكونان متسلسلة ليست ملتحمة ولذلك ليست متصلة . ومما يتعارض بكل تأكيد مع الفكرة الجارية عن الاتصال أن المتسلسلة المتصلة تبطل أن تكون كذلك بمجرد إدخال حدود جديدة بين الحدود القديمة ، لأن هذا لا بد بحسب الأفكار الجارية أن يجعل متسلسلتنا أكثر اتصالا . قد يقال فلسفياً إن المتسلسلة لا يمكن أن تسمى متصلة إلا إذا كانت « تامة » complete ، أى تشتمل على حد معين مأخوذ مع جميع الحدود التى لها مع هذا الحد المعين علاقة لا متماثلة متعدية متخصصة أو عكس هذه العلاقة . فإذا أضفنا هذا الشرط فليست متسلسلة قطع المنطقات تامة بالنسبة للعلاقة التى بواسطتها اعتبرناها حتى الآن متولدة ، ما دامت لا تتكون من جميع فصول المنطقات التى لها مع قطعة معلومة علاقة الكل والجزء ، والتى يشتمل كل منها على جميع الحدود الأصغر من أى واحد من حدودها ــ وهذا الشرط متحقق كذلك بواسطة القطع المكمَّلة . ولكن كل متسلسلة فهى تامة بالنسبة لعلاقة مَّا بسيطة أو مركبة . وهذا هو السبب فى أن التمام completeness لا يحتاج من وجهة النظر الرياضية أن يذكر فى تعريف الاتصال ، ما دام من الممكن دائماً ضمانه باختيارٍ مناسبٍ للعلاقة المولدة .

رأينا الآن ما يقوم عليه تعريف كانتور للاتصال ، ورأينا أنه على حين يمكن أن توجد أمثلة تحقق التعريف فى الحساب ، إلا أن التعريف نفسه ترتيبى بحت ــ

الشيء الوحيد المحتاج إليه هو متسلسلة ملتحمة معدودة . وسواء أكان نوع المتسلسلات التي يعرفها كانتور على أنها متصلة مما يظن أنها أكثر الأشياء شبهاً بالمدلول عليه حتى الآن بهذه اللفظة أم لم يكن ، فالتعريف نفسه ، والخطوات المؤدية إليه ، لابد أن نعترف بأنه نصر للتحليل والتعميم .

وقبل الخوض فى المسائل الفلسفية المثارة بواسطة المتواصل يحسن أن نتابع عرض أهم نظريات كانتور ، وذلك ببحث نظريته عن الأعداد الأصلية المتصاعدة ، والأعداد الترتيبية . ونحن لم نبحث حتى الآن إلا فى إحدى المشكلتين المخصصتين لهذا الجزء ، وهى مشكلة الاتصال . وقد حان الوقت للنظر فيما تقول به الرياضيات عن اللانهاية . فإذا تم لنا ذلك أصبحنا فى موقف يجعلنا قادرين على مناقشة المشكلات الفلسفية الأوثق ارتباطاً باللانهاية والاتصال .

الباب السابع والثلاثون

الأصليات المتصاعدة

٢٨٣ – يمكن أن يقال إن النظرية الرياضية للانهاية تكاد تبدأ بكانتور . فالحساب اللانهائى الصغر ، ولو أنه لا يمكن أن يستغنى تماماً عن اللانهاية إلا أن صلته به قايلة ما أمكن ، وهو يسعى إلى إخفاء هذه الصلة قبل أن تظهر إلى العيان . أما كانتور فقد ضرب بسياسة النعامة عرض الحائط وأزاح الستار عن الهيكل الحق . كان ذلك الهيكل ، مثل كثير غيره ، معتمداً على الستار الذى يخفيه ، فتبدد فى ضوء النور الملقى عليه . ولنترك الاستعارة جانباً ونقول : إن كانتور أنشأ فرعاً جديداً من الرياضيات بين فيه بمحض صحة الاستنباط فقط . أن المتناقضات المزعومة عن اللانهاية تعتمد كلها على بسط نتائج تشمل اللانهاية ، وهى نتائج ولو أنها يمكن إثباتها فيما يختص بالأعداد المتناهية ، إلا أنها ليست بالضرورة صادقة على « جميع » الأعداد . وفى هذه النظرية من الضرورى أن نبحث الأصليات والترتيبيات كل منهما على حدة ، بل إن خواصهما لتبلغ من التباعد وهما متصاعدان حداً أكثر مما هما متناهيان . وسأبدأ بالنظر فى الأصليات المتصاعدة ، متبعاً فى ذلك نفس الترتيب الذى اتبعته من قبل – وهو ترتيب يظهر لى أنه وحده الصحيح فلسفياً[1] .

٢٨٤ – الأصليات المتصاعدة، التى تسمى أيضاً « قوى » powers قد تعرّف أولا بحيث تشمل الأصليات المتناهية ، مع ترك التمييز بين المتناهية والمتصاعدة ليبحث فيما بعد . وفى ذلك يعطى كانتور التعريف الآتى[2] :

« نسمى قوة م أو عدده الأصلى تلك الفكرة العامة التى تستنبط بواسطة ملكة الفكر الفعالة عندنا من المجموعة م بالتجريد من طبيعة عناصرها المتعددة ومن الترتيب المعطاة فيه » .

---

(١) هذا هو الترتيب المتبع فى Math. Annalev, XLVI, ولكنه غير متبع فى Mannichfultigkeitslehre

(٢) Math nnalev, XLVI, § 1

وهذا كما نرى إنما هو مجرد عبارة تدل على ما نتكلم عنه وليس تعريفاً صحيحاً . فهو يفترض من قبل أن كل مجموعة لها مثل تلك الخاصية المذكورة – خاصية يمكن القول إنها مستقلة عن طبيعة حدودها وترتيبها، وربما نضيف إلى ذلك أنها معتمدة فقط على عددها .

الواقع يأخذ كانتور العدد على أنه فكرة أولية primitive ، وأن كل مجموعة لها عدد فهي قضية أولية .ومن أجل ذلك كان متسقاً فى إعطاء تخصيص للعدد ليس تعريفاً صورياً .

ومع ذلك فبواسطة مبدأ التجريد يمكن أن نعطى كما رأينا فى الجزء الثانى تعريفاً صورياً للأعداد الأصلية . وهذه الطريقة يعطيها كانتور فى الأمور الأساسية مباشرة بعد التعريف غير الصورى السابق الذكر . وقد رأينا من قبل أنه إذا أطلق على فصلين أنهما «متشابهان» حين توجد علاقة واحد بواحد تزاوج بين كل حد من الفصل الأول مع حد واحد لا غير من الفصل الثانى ، عندئذ يكون التشابه متماثلا ومتعدياً ، ويكون منعكساً لجميع الفصول . وينبغى ملاحظة أن علاقة واحد بواحد يمكن تعريفها دون أى إشارة للعدد كما يأتى : تكون العلاقة علاقة واحد بواحد إذا كان س له العلاقة مع ص، وكان سَ مختلفاً عن س ، وكذلك صَ عن ص ، إذن سَ لا تكون له العلاقة مع ص ولا س مع صَ. وليس فى هذا أى إشارة إلى العدد ، ويتبع ذلك أن تعريف التشابه يخلو أيضاً من مثل هذه الإشارة . وما دام التشابه منعكساً ومتعدياً ومتماثلا أمكن تحليله إلى حاصل ضرب علاقة واحد بواحد وعكسها ويدل على الأقل على خاصية مشتركة للفصول المتشابهة . وهذه الخاصية أو إذا كانت هناك عدة خواص . فواحدة منها يمكن تسميتها العدد الأصلى للفصول المتشابهة وتكون علاقة الكثير بالواحد هى علاقة فصل بعدد حدوده . ولكى نقف عند شىء واحد معين مثل العدد الأصلى لفصل معلوم ، فعلينا أن نطابق بين عدد فصل وبين فصل الفصول كله المشابه للفصل المعلوم . وهذا الفصل إذا أخذ كشىء مفرد فله – كما يتبين من برهان مبدأ التجريد – جميع الخواص المطلوبة من العدد الأصلى . ومع ذلك فهذه الطريقة معرضة فلسفياً للشك الناجم من التناقض الذى ذكرناه فى الباب العاشر من الجزء الأول[1] .

---

(١) انظر الملحق .

بهذه الطريقة نحصل على تعريف العدد الأصلى للفصل . وما دام التشابه منعكساً بالنسبة للفصول ، فلكل فصل عدد أصلى . وربما يظن أن هذا التعريف إنما ينطبق على الفصول المتناهية لأننا كى نبرهن على أن « جميع » حدود فصل واحد فهى مترابطة مع جميع حدود فصل آخر ، فقد يظن أن العد التام أمر ضرورى ، وليست هذه مع ذلك هى الحالة ، كما يمكن أن نتبين لأول وهلة باستبدال « أى » بدلا من « جميع » — و«أى» لفظة مُؤْثَرَةٌ بوجه عام حيث نكون بصدد فصول لامتناهية . ويكون فصلا ى ،ف متشابهين إذا وجدت علاقة ما واحد بواحد ع بحيث إنه إذا كان س أى حد فى ى فهناك حد مَّا ص فى ف بحيث يكون س ع ص . وإذا كان صَ أى حد فى ف ، فهناك حد مَّا سَ فى ى بحيث يكون سَ ع صَ . ولا حاجة لنا ههنا ألبتة إلى العد الكامل بل نحتاج فقط إلى قضايا تختص « بأى ى » و « أى ف» . مثال ذلك أن النقط على خط معلوم تشبه الخطوط التى تمر بنقطة معلومة وتلتقى بالخط المعلوم . لأن « أى » نقطة على الخط المعلوم تحدد خطاً واحداً ولا غير يمر بالنقطة المعلومة ، و « أى » خط يمر بالنقطة المعلومة ويلتقى بالخط المعلوم يحدد نقطة واحدة ولا غير على الخط المعلوم . وهكذا حيث تكون فصولنا لامتناهية فإننا نحتاج إلى قضية ما عامة عن « أى» حد فى كل من الفصلين لقيام التشابه ، ولكننا لا نحتاج إلى العد . ولكى نثبت أن كل (أو أى) فصل له عدد أصلى ، فإنما نحتاج إلى ملاحظة أن أى حد فى أى فصل فهو متطابق مع نفسه . ولسنا فى حاجة لخاصية انعكاس التشابه إلى أى قضية عامة أخرى عن حدود الفصل .

٢٨٥ — ولنشرع الآن فى بحث الخواص الرئيسية للأعداد الأصلية . ولن أعطى براهين على أى خاصية من هذه الخواص خشية تكرار ما نقلناه عن كانتور. وإذا بحثنا أولا فى علاقاتها بالفصول فقد نلاحظ أنه إذا وجدت مجموعتان من الفصول متشابهة الأزواج ، وليس لأى اثنين من المجموعة الواحدة جزء مشترك ،بل ولا لأى اثنين من المجموعة الأخرى ، إذن حاصل الجمع المنطقى لجميع فصول إحدى المجموعتين يشابه حاصل الجمع المنطقى لجميع فصول المجموعة الأخرى . وهذه القضية المألوفة فى حالة الفصول المتناهية تصح كذلك بالنسبة للفصول اللامتناهية

ثم إن العدد الأصلى للفصل ى يقال إنه أكبر من العدد الأصلى للفصل ف ، حين لا يكون أى جزء من ف مشابهاً ى ، بل هناك جزء من ى يشبه ف. وفى هذه الحالة أيضاً يقال إن عدد ف أقل من عدد ى . ومن الممكن إثبات أنه إذا وجد جزء من ى يشبه جزءاً من ف ، وجزء من ف يشبه جزءاً من ى ، إذن ى ، ف متشابهان[١]. وهكذا نجد أن المساواة والأكبر والأصغر لا يتفق بعضها مع بعضها الآخر ، وهى كلها متعدية، والأخيرتان لا متماثلة. ونحن لا نستطيع إثبات — ويبدو من المشكوك فيه هل يمكننا هذا الإثبات أصلا — أنه إذا اختلف عددان أصليان فلا بد أن يكون أحدهما أكبر والآخر أصغر[٢]. وينبغى ملاحظة أن تعريف «أكبر» يشتمل على شرط ليس مطلوباً فى حالة الأصليات المتناهية . فإذا كان عدد ف متناهياً ، فيكفى أن يكون جزء مناسب من ى مشابهاً ف . ولكن فى الأصليات المتصاعدة ليس هذا بكاف . إذن كلا الجزأين لازمان لإجراء تعريف عام للأكبر

وهذا الفرق بين الأصليات المتناهية والمتصاعدة ينشأ من تعريف الفرق بين المتناهى واللامتناهى ، وهو أنه حين لا يكون عدد فصل متناهياً، فللفصل دائماً جزء صحيح مشابه للفصل كله . وبعبارة أخرى كل فصل لامتناه يشتمل على جزء (ومن ثم على عدد لامتناه من الأجزاء) له عين العدد كنفسه . وهناك حالات خاصة معيّنة لهذه القضية عرفت منذ زمن طويل، وكانت تعتبر بأنها تكوّن تناقضاً فى فكرة العدد اللامتناهى . مثال ذلك أن ليبنتز[٣] يذهب إلى أنه ما دام كل عدد يمكن أن يضاعف، فإن عدد الأعداد هو نفس عدد الأعداد الزوجية ، ويستنتج من ذلك أن العدد اللامتناهى لا وجود له . وأول من عمم هذه الخاصية عن المجموعات اللامتناهية ، وبحث أمرها على أنها غير متناقضة، فهو بمقدار ما أعلم بولزانو[٤].

---

(١) هذه هى نظرية برنشتين وشريدر ، وانظر للبرهان Borel, Leçons sur la théorie des fonctions, Paris, 1898, and zermelo. *Gottinger Nochrichten*, 1901, pp. 34 - - 38.

(٢) الأسباب التى يقدمها كانتور على ذلك مبهمة ، ولا يبدو لى أنها صحيحة ، وهى تعتمد على المسلمة القائلة بأن كل فصل فهو مجال علاقة ما محكمة الترتيب . انظر Cantor, *Math. Annalen*, * XLVI, note to § 2.

(٣) Gerhardt's ed. 1, p. 338

(٤) *Paradoxien des Unendlichen*, § 21.

ولكن البرهان الدقيق على القضية حين تعرف الأصليات المتناهية بواسطة الاستنباط الرياضي ، وكذلك البرهان على أنها غير متناقضة ، إنما يرجع إلى كانتور وديديكند . وقد يمكن أن تؤخذ القضية ذاتها على أنها تعريف للمتصاعد من الأعداد الأصلية ، لأنها خاصية تنتمي لجميعها ولا تنتمي لأى عدد من الأصليات المتناهية[١] وقبل أن نمضي فى بحث هذه الخاصية لا بد لنا من الحصول على معرفة أوثق بالخواص الأخرى للأعداد الأصلية .

٢٨٦ – ونصل الآن إلى الخواص الحسابية فقط للأصليات ، نعنى جمعها وضربها ، إلخ[٢] . ويعرف « جمع » الأعداد ، حين تكون متصاعدة ، بالضبط كما عرفناها فى حالة الأعداد المتناهية ، أى بواسطة الجمع المنطقى . إن عدد حاصل الجمع المنطقى لفصلين ليس لهما حد مشترك ، هو مجموع عددى الفصلين . وهذا يمكن أن يمتد بخطوات متتالية ليشمل أى عدد متناه من الفصول . لأن العدد اللامتناهي لفصول وهو الذى يكون فصل فصول ، فإن حاصل جمع أعدادها إذا لم يكن لفصلين منها أى حد مشترك لا يزال هو عدد حاصل جمعها المنطقى – ويكون حاصل الجمع المنطقى لأى فصل فصول متناهياً كان أو غير متناه قابلا للتعريف منطقياً . ويستمر قانونا التبادل والترتيب صحيحين بالنسبة لحاصل جمع عددين أو ثلاثة أعداد معرفةً على هذا النحو ، أى أننا نحصل على ما يأتى :

ا + ب = ب + ا ، ا + (ب + حـ) = (ا + ب) حـ

ويعرف كانتور « ضرب » عددين كما يأتى :

إذا كان م ، ى فصلين فيمكننا أن نركب أى عنصر من م مع أى عنصر من ى لتكوين زوج هو (م ، ى) . وعدد جميع مثل هذه الأزواج هو حاصل ضرب أعداد م ، ى . وإذا شئنا تجنب فكرة الزوج فى التعريف فيمكن أن نضع بدلها ما يأتى[٣] : ليكن ى فصل فصول وعدده ا . وليكن كل فصل من

---

(١) **Dedikend**, *Was sind und was sollen die zahlen?* No. 64

(٢) **Cantor** *Math. Annalen*, XLVI, § 3; Whitehead, *American Journal of Math.* Vol. XXIV, No. 4.

(٣) **Vivanti**, *Théories des Ensembles, Formulaire de Mathématique*, Vol 1, Part VI, § 2 No. 4. **American** Journal of Mathematics

هذه الفصول المنتمية لـ ى تشتمل على ب من الحدود . بحيث لا يكون لفصلين من هذه الفصول أى حد مشترك ، إذن ا ب هو عدد حاصل الجمع المنطقى لجميع هذه الفصول . وهذا التعريف لا يزال منطقياً بحتاً ويتجنب فكرة الزوج . والضرب معرفاً على هذا النحو يحقق قوانين التبادل والترتيب والتوزيع ، أى أننا نحصل على :

ا ب = ب ا ، ا (ب حـ) = (ا ب) حـ ، ا (ب + حـ) = ا ب + ا حـ .

ومن ثم فجمع الأعداد الأصلية وضربها حتى حين تكون متصاعدة يحققان جميع قواعد الحساب الابتدائية .

وتعريف قوى عدد (ا^ب) يحصل كذلك منطقياً (انظر بند ٤ من المرجع السابق) . ولهذا الغرض يعرف كانتور أولا ما يسميه تغطيه covering (Belegung) فصل ى بواسطة فصل آخر م . وبمقتضى هذا القانون يرتبط كل عنصر ه من ى بعنصر واحد ولا غير م من م ، ولكن نفس هذا العنصر م قد يرتبط بكثير من عناصر ى . ومعنى ذلك أن التغطية Belegung هى علاقة كثير بواحد ميدانها يشمل ى وبها تترابط دائماً حدود ى مع حدود م . فإذا كان ا عدد الحدود فى م ، وكان ب عدد الحدود فى ى ، إذن عدد جميع مثل هذه العلاقات من الكثير بالواحد يعرف بأنه ا^ب . ومن السهل أن نتبين أن هذا التعريف بالنسبة للأعداد المتناهية يتفق مع التعريف المعتاد . أما بالنسبة للأعداد المتصاعدة فلا تزال الأسس indices لها الخواص المعتادة أى :

ا^ب ا^حـ = ا^(ب+حـ) ، ا^حـ ب^حـ = (ا ب)^حـ ، (ا^ب)^حـ = ا^(ب حـ)

وفى الحالة التى تكون فيها ا = ٢ ، فإن ا^ب تقبل تعريفاً أبسط مستنبطاً من التعريف المذكور . فإذا كانت ا = ٢ ، كانت ٢^ب عدد الطرق التى يمكن بها أن يتعلق كل حد من حدود ب بواحد من حدين . وعند ما تعلم الحدود المتعلقة بأحد الحدين فإن الباقية تتعلق بالحد الآخر . ومن ثم يكفى فى كل حالة تخصيص فصل الحدود المتعلق بأحد الحدين . وبذلك نحصل فى كل حالة على فصل نفرزه من حدود ب وفى جميع الأحول نحصل على جميع مثل هذه الفصول . وإذن ٢^ب هو عدد الفصول التى يمكن أن تنشأ عن حدود ب ، أو عدد توافيق ب من الأشياء مأخوذة أى عدد فى أى وقت — وهى نظرية مألوفة عند مايكون ب متناهياً ، وتستمر

صحيحة عند ما يكون ب متصاعداً . ويعطى كانتور برهاناً على أن ٢ب أكبر دائماً من ب — وهو برهان مع ذلك يفضى إلى صعوبات عند ما يكون ب عدد جميع الفصول ، أو بوجه أعم عند ما تكون هناك مجموعة ما من حدود ب تكون فيها جميع المجموعات المفرزة من حدود ب هى نفسها حدود مفردة من ب[1].

وتعريفات الضرب التى أعطاها كانتور وفايفانتى تتطلب أن يكون عدد العوامل فى حاصل الضرب متناهياً ، ويلزم عن ذلك إعطاء تعريف جديد مستقل للقوى إذا أجزنا أن يكون الأس لامتناهياً. وقد أعطى الأستاذ هوايتهيد[2] تعريفاً للضرب يخلو من هذا القيد ، ويسمح من أجل ذلك للقوى أن تعرَّف بالطريقة العادية مثل حاصل الضرب . وقد وجد كذلك براهين من القوانين الصورية حين يكون عدد الأشياء المجموعة أو الأقواس أو العوامل لا متناهياً . ويجرى تعريف حاصل الضرب كما يأتى : ليكن ك فصل فصول ليس لأى فصلين منهما حدود مشتركة . ولتفرز لكل طريقة ممكنة حدًّا واحدا لا غير من كل فصل من الفصول التى يتكون منها ك ، فإذا فعلنا ذلك بجميع الطرق الممكنة حصلنا على فصل فصول يسمى الفصل الضربى ا ك . ويعرف عدد حدود هذا الفصل بأنه حاصل ضرب عدد الحدود فى شتى الفصول التى هى أعضاء ك . وحيث يكون عدد أعضاء ك متناهياً من السهل أن نتبين أن هذا يتفق مع التعريف العادى . وليكن ى ،ف ، و أعضاء ك ، وليكن حدودها على التوالى هى α ، β ، γ . إذن يمكن إفراز حد واحد من ى بطرق α ، ولكل طريق يوجد β من الطرق لإفراز حد واحد من ف ، ولكل طريق لإفراز حد واحد من ى ، وحد واحد من ف يوجد γ من الطرق لإفراز واحد من و . إذن هناك $\alpha\,\beta\,\gamma$ من الطرق لإفراز حد واحد من كلٍّ ، حين يفهم الضرب بمعناه المعتاد . والفصل الضربى فكرة هامة بواسطتها يمكن أن يتقدم الحساب الأصلى التصاعدى خطوات أكثر مما تقدم به كانتور .

٢٨٧ — تنطبق جميع التعاريف المذكورة على الأعداد الصحيحة المتناهية

---

(١) انظر فيما بعد الباب الثالث والاربعين .

(٢) الموضع السابق من Acta Mathematica II, pp. 306, 313, 326.

والمتصاعدة على حد سواء ، ولا تزال القوانين الصورية للحساب تصح عليها كما نرى . ومع ذلك فالأعداد الصحيحة المتصاعدة تختلف عن المتناهية فى خواص علاقتها بالفصول التى هى أعدادها ، وكذلك بالنسبة لخواص فصول الأعداد الصحيحة ذاتها . الواقع لفصول الأعداد خواص شديدة الاختلاف بحسب ما تكون الأعداد متناهية كلها أو متصاعدة على الأقل جزئياً .

ومن بين الأصليات المتصاعدة بعضها له أهمية خاصة وبوجه خاص الأعداد المتناهية وعدد المتواصل . ومن الواضح أن عدد الأعداد المتناهية ليس هو نفسه عدداً متناهياً ، لأن فصل « العدد المتناهى » شبيه بفصل « العدد المتناهى الزوج » الذى هو جزء من نفسه . وقد يمكن إثبات نفس النتيجة بالاستنباط الرياضى — وهو مبدأ يستخدم كذلك لتعريف الأعداد المتناهية ، ولكنى لن أبحث فى أمره إلا فى الباب التالى ، لأنه من طبيعة ترتيبية أكثر . عدد الأعداد المتناهية هو إذن متصاعد ، ويرمز كانتور إلى هذا العدد بالألف العبرية مع وضع صفر جانبها ، ولكننا سنرمز له بالألف المعتادة للسهولة ، هكذا ا. ويثبت كانتور أن هذا هو أقل جميع الأصليات المتصاعدة ، وذلك من النظريات الآتية (المرجع السابق بند §٦) .

(ا) كل مجموعة متصاعدة تشتمل على مجموعات أخرى كأجزاء عددها هو ا.

(ب) كل مجموعة متصاعدة هى جزء من أخرى عددها هو ا. فلها كذلك العدد ا.

(حـ) لا مجموعة متناهية تشبه أى جزء صحيح من ذاتها .

(د) كل مجموعة متصاعدة فهى شبيهة بجزء ما صحيح بذاتها[1].

ويترتب على هذه النظريات أنه لا عدد متصاعداً أصغر من عدد الأعداد المتناهية . والمجموعات التى لها هذا العدد يقال إنها معدودة ، لأنه من الممكن دائماً أن « تعد » مثل هذه المجموعات . بمعنى أنه إذا علم أى حد فى مثل هذه المجموعة فهناك عدد متناه مّا ن بحيث يكون الحد المعلوم هو الحد النونى . وليست هذه إلا

(١) النظريتان جـ ، د تحتاجان إلى أن يعرف المتناهى بالاستنباط الرياضى ، وإلا أصبحتا مكررتين .

مجرد طريقة أخرى للقول بأن جميع حدود المجموعة المعدودة لها علاقة واحد بواحد مع الأعداد المتناهية ، وهذا مرة أخرى يكافىء قولنا إن عدد المجموعة هو عين الأعداد المتناهية . ومن السهل أن نرى أن الأعداد الزوجية ، أو الأولية ، أو المربعات الكاملة ، أو أى فصل آخر من الأعداد المتناهية التى ليس لها نهاية عليا تكوّن متسلسلة معدودة . لأننا إذا رتبنا أى فصل من هذه الفصول بترتيب المقدار فهناك عدد متناه من الحدود وليكن ن قبل أى حد معلوم سيكون بذلك الحد النونى + ١ . وأهم من ذلك أن جميع المنطقات بل جميع الجذور الحقيقية للمعادلات ذات الدرجة المتناهية والمعادلات المنطقة (أى جميع الأعداد الجبرية) تكوّن متسلسلة معدودة[١] بل إن المتسلسلة النونية البعد لمثل هذه الحدود فهى أيضاً معدودة، سواء كانت متناهية أو كانت أصغر عدد ترتيبى متصاعد . أما أن الأعداد المنطقة معدودة فمن السهل تبين ذلك بوضعها فى ترتيب يكون تلك التى مجموع بسطها ومقامها أصغر قبل تلك التى مجموع بسطها ومقامها أكبر ، والتى مجموعها متساو والتى بسطها أصغر قبل التى بسطها أكبر . وبذلك نحصل على المتسلسلة :

١ ، $\frac{١}{٢}$ ، ٢ ، $\frac{١}{٣}$ ، ٣ ، $\frac{١}{٤}$ ، $\frac{٢}{٣}$ ، $\frac{٣}{٢}$ ، ٤ ، $\frac{١}{٥}$ . . . .

وهذه متسلسلة منفصلة لها بداية وليس لها نهاية . وكل عدد منطق يقع فى هذه المتسلسلة ويكون له عدد متناه من السوابق . أما فى الحالات الأخرى فالبرهان عسى أن يكون أصعب .

وجميع المتسلسلات المعدودة فلها عين العدد الأصلى ا. مهما يظهر أنها مختلفة . ولكن لا يجب افتراض عدم وجود عدد أكبر من ا. بالعكس توجد متسلسلة لا متناهية من مثل هذه الأعداد[٢] . ويذهب كانتور إلى أن الأصليات المتصاعدة محكمة الترتيب ، أى تكون بحيث أن كل واحد منها ما عدا الأخير (إن كان هناك عدد أخير) فله تال مباشر ، وبذلك يكون كل فصل منها له أى أعداد مهما تكن بعد، ولكن ليس لها كلها سابق مباشر. مثال ذلك أن ا. نفسه ليس له

---

(١) انظر Acta Mathematica, 11, pp. 306, 313, 326,

(٢) Jahresbericht der dentschen Mathematiker - Vereinigung 1, 1892; Rivista di Matematica, 11, pp. 165-7.

أما ما يقوله كانتور من عدم وجود عدد أصلى متصاعد هو الأكبر فوضع مناقشة . انظر فيما بعد الباب الثالث والأربعين .

سابق مباشر ، إذ لو كان له سابق لكان آخر الأعداد المتناهية ، ونحن نعرف أنه ليس هناك عدد متناه أخير . ولكن الأسباب التى يعتمد عليها كانتور فى قوله إن الأصليات محكمة الترتيب يبدو أنها غير كافية ، ولذا يجب أن تظل هذه المسألة معروضة للبحث .

٢٨٨ ـ أهم الأعداد المتصاعدة خلاف ا٠ هو عدد المتواصل continuum ، وقد أثبت أن هذا العدد ليس ا٠ [١] ويأمل أن يبرهن أنه ا١ [٢] ـ وهو أمل ولو أنه ظل يراوده زمناً إلا أنه لم يتحقق . وقد بين أن عدد المتواصل هو ٢ ا٠ [٣] ـ وهى نظرية فى غاية الغرابة . ولكن يجب أن يظل من المشكوك فيه هل هذا العدد هو ا١ ، على الرغم من وجود أسباب لترجيح ذلك [٤] . أما عن تعريف ا١ ، وجميع تتالى الأصليات المتصاعدة ، فهذه مسألة يحسن إرجاؤها إلى أن ننظر فى أمر الترتيبيات المتصاعدة . ويجب الآن نفترض أننا نستطيع الحصول على عدد أصلى متصاعد جديد بمجرد إضافة عدد واحد إليه ، أو حتى إضافة أى عدد متناه أو ا٠ ، بالعكس

---

(١) Acta Math. 11. p. 308.

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٤ ــ و ا١ هو العدد المابعد ا .

(٣) Math. Annalen XLV: § 4 Note.

(٤) والسبب الذى ذهب إليه كانتور فى جعله القوة الثانية متطابقة مع المتواصل هو أن كل مجموعة خطية من النقط اللامتناهية فلها إما القوة الأولى وإما قوة المتواصل ، ومن ههنا يظهر أن قوة المتواصل لابد أن تكون الما بعد الأولى .

(Math. Annalen, 23. p. 488. See also Acta Math. VII). ولكن يظهر أن هذا الاستنتاج مزعزع بعض الشيء . واعتبر مثلا المثال الآتى : فى متوالية ملتحمة يتكون الامتداد المحدد بحدين إما من عدد من الحدود لامتناه ، وإما من حد واحد فقط حين ينطبق الحدان . ولا يتكون أبداً عدد متناه من الحدود أكثر من واحد . ولكن الامتدادات المتناهية تقدمها أصناف أخرى من المتسلسلات ، مثال ذلك المتواليات .

أما النظرية القائلة بأن عدد المتواصل هو ٢ ا٠ فتنتج ببساطة عن القضية المذكورة فى الباب ٣٤ وهى أن الفصول اللامتناهية للأعداد الصحيحة المتناهية تكون متسلسلة متصلة . وعدد جميع فصول الأعداد الصحيحة المتناهية هو ٢ ا٠ (انظر ما سبق) وعدد الفصول المتناهية هو ا٠ إذن عدد جميع الفصول اللامتناهية للأعداد الصحيحة المتناهية هو ٢ ا٠ لأن طرح ا٠ لا يسقط أى عدد أكبر من ا٠ ، وإذن ٢ ا٠ هو عدد المتواصل . ولكى نبرهن على أن هذا العدد هو ا١ يكفى أن نبين أن عدد الفصول اللامتناهية للأعداد الصحيحة المتناهية هو عين عدد أصناف المتسلسلات التى يمكن أن تتكون من جميع الأعداد الصحيحة المتناهية . وسنرى فى الباب التالى أن هذا العدد الأخير هو ا١ .

مثل هذه الأسلحة الصغيرة لن تزعج الأصليات المتصاعدة ، إذ من المعروف أنه فى حالة ا ، وبعض فصول الأصليات المتصاعدة ، أن العدد يكون مساوياً لضعفه ؛ وكذلك فى حالة ا وربما فى فصل مختلف عن الأصليات المتصاعدة أن العدد يكون مساوياً لمربعه . فمجموع عددين تابعين للفصل الأول من هذين الفصلين يساوى أكبر العددين . وليس من المعروف هل جميع الأصليات المتصاعدة تتبع أو لا تتبع أحد هذين الفصلين أو كليهما .

٢٨٩ — وقد نتساءل : على أى وجه تكون كلا الأصليات المتناهية والمتصاعدة متسلسلة مفردة ؟ أليست متسلسلة الأعداد المتناهية تامة بذاتها بدون إمكان مد علاقتها المولدة؟ فإذا عرَّفنا متسلسلة الأعداء الصحيحة بواسطة العلاقة المولدة للاختلاف بواحد — وهى الطريقة الطبيعية أكثر إذا شئنا اعتبار المتسلسلة كتوالية — إذن لا بد من الاعتراف بأن الأعداد الصحيحة المتناهية تكوِّن متسلسلة تامة ، وليس هناك إمكان لإضافة حدود لها . أما إذا اعتبرنا المتسلسلة — كما هو المناسب فى نظرية الأصليات — بأنها ناشئة من ترابط الكل بالجزء فى الفصول التى يمكن للأعداد الصحيحة الدخول فيها ، فسنرى عندئذ أن هذه العلاقة تمتد بالفعل إلى ما وراء الأعداد المتناهية . فهناك عدد لامتناه من الفصول اللامتناهية التى تتضمن أى فصل متناه معلوم ، الذى يسبق عدده بالترابط مع تلك الفصول عدد أى فصل من الفصول اللامتناهية . ولا أستطيع أن أحكم هل يوجد أى معنى آخر بمقتضاه تكوِّن الأعدادُ الصحيحة متناهية ومتصاعدة متسلسلة مفردة . ويكفى المعنى المذكور سابقاً لبيان عدم وجود أى خطأ منطقى فى اعتبارها متسلسلة مفردة ، إذا عرفنا أن أحد عددين أصليين لا بد أن يكون هو الأكبر منهما . وقد حان الآن الوقت للنظر فى أمر الترتيبيات المتصاعدة .

الباب الثامن والثلاثون

الترتيبيات المتصاعدة

٢٩٠ ـ الترتيبيات المتصاعدة إن أمكن بحثها أكثر فائدة وأهمية من الأصليات المتصاعدة ، لأنها على العكس من هذه لا تخضع لقانون التبادل ، ولذلك كان حسابها مختلفاً تماماً عن الحساب الابتدائى . ولكل عدد أصلى متصاعد ، أو على أقل تقدير لأى عدد فى فصل معين ، يوجد مجموعة لامتناهية من الترتيبات المتصاعدة ، ولو أن العدد الأصلى لجميع الترتيبات هو عين عدد جميع الأصليات أو أقل منه . والترتيبيات المنتمية لمتسلسلة عددها الأصلى هو ا٠ تسمى الفصل الثانى للترتيبيات . والتى تناظر ا١ تسمى الفصل الثالث ، وهكذا . والأعداد الترتيبية هى أساساً فصول متسلسلات ، أو الأجدر أنها فصول علاقات مولدة للمتسلسلات . وهى تعرف فى الأغلب بعلاقة ما مع الاستنباط الرياضى . وكذلك الترتيبيات المتناهية يمكن أن تفهم على أنها أصناف من المتسلسلات : مثال ذلك العدد الترتيبى ن يمكن أن يؤخذ على أنه يعنى « علاقة متسلسلة لنون من الحدود » ، أو بلغة دارجة ن من الحدود فى صف row . وهذه فكرة ترتيبية متميزة عن «النونية » ، ومتقدمة منطقياً عليها[1] . وبهذا المعنى ن اسم لفصل من العلاقات المتسلسلة . وهذا هو المعنى ، لا ذلك المعبر عنه « بالنونى » ، الذى عممه كانتور لينطبق على المتسلسلات اللامتناهية .

٢٩١ ـ ولنبدأ بتعريف كانتور للفصل الثانى من الأعداد الترتيبية[2] ، الذى يقول فيه : « نستطيع الآن أن نبين كيف انتهينا إلى تعاريف الأعداد الجديدة ، وبأى الطرق نحصل على المقاطع الطبيعية ، التى أسميها « فصول الأعداد » ، فى المتسلسلات اللانهائية على الإطلاق للأعداد الصحيحة الحقيقية . . . . . . فالمتسلسلة (١) الخاصة بالأعداد الحقيقية الصحيحة الموجبة ١ ، ٢ ، ٣ . . . . . . ٧ . . .

---

(١) انظر ما سبق الجزء الرابع الباب الرابع والعشرين . ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٢) Mannichfaltigkeitslehre, § 11, pp. 32, 33

. . . . . . تنشأ من تكرار وضع وتركيب وحدات مفروضة من قبل ، ومعتبرة على أنها متساوية . والعدد ν (النون اليونانية) يعبر بالسوية على جملة Anzahl(amount) متناهية معينة لمثل هذه الأوضاع المتتالية ، وعلى تركيب الوحدات الموضوعة فى كل . وهكذا فإن تكوين الأعداد الحقيقية الصحيحة المتناهية يعتمد على جمع وحدة مع عدد كان قد تكون من قبل : وسأسمى هذه المرحلة التى سنرى فوراً أنها تلعب كذلك دوراً أساسياً فى تكوين الأعداد الصحيحة الأعلى ، « المبدأ للتكوين » . وجملة (Anzahl) الأعداد الممكنة ν فى الفصل(١) فهى لامتناهية ، ولا يوجد عدد هو الأكبر بينها . إذن على الرغم من أنه من التناقض القول بوجود أكبر عدد فى الفصل (١) ، إلا أنه لا اعتراض على تصور عدد جديد ، سنسميه ω يدل على أن كل المجموعة (١) معطاة بواسطة قانونها بترتيب تتاليها الطبيعى . (بنفس الطريقة التى تدل بها ν على تركيب جملة متناهية معينة من الوحدات فى كل) . بل من الجائز أن ننظر إلى العدد الجديد المخترع ω على أنه نهاية تتجه إليها أعداد ν ، إذا كنا لن نفهم من هذا شيئاً آخر سوى أن ω هو أول عدد صحيح يتبع جميع الأعداد ν ، أى أنه يسمى أكبر من كل عدد من أعداد ν . وبالسماح بإضافات أخرى من الوحدات تتبع وضع العدد ω فإننا نحصل بمعونة المبدأ « الأول » للتكوين على الأعداد الآتية :

$$\omega + ١ ، \omega + ٢ \ldots\ldots\ldots \omega + \nu \ldots\ldots\ldots$$

وحيث أننا لا نبلغ ههنا أى عدد هو الأكبر ، فإننا نتصور عدداً جديداً يمكن أن نسميه ٢ ω ، ويكون هو الأول بعد جميع الأعداد السابقة ν ، $\omega + \nu$.

« والدالة المنطقية التى أعطت لنا العددين ω ، ٢ ω من الواضح أنها تختلف عن المبدأ الأول للتكوين ، وأنا أسميها « المبدأ الثانى لتكوين » الأعداد الصحيحة الحقيقية ، وأعرفها بعبارة أضبط بما يلى : إذا وجد أى تتال محدود من الأعداد الصحيحة الحقيقة المعرَّفة ليس بينها أى عدد هو الأكبر ، أمكن إيجاد عدد جديد بواسطة هذا المبدأ الثانى للتكوين ، ويعتبر هذا العدد « نهاية » تلك الأعداد : أى يعرَّف بأنه العدد الأكبر الذى يأتى بعدها جميعاً » .

ويمكن أن نجعل مبدأى التكوين أوضح إذا اعتبرنا أن العدد الترتيبى إنما هو مجرد صنف أو فصل من متسلسلات ، أو بالأحرى من علاقاتها المولدة . فإذا وجدت متسلسلة ليس لها حد أخير ، فكل جزء، من مثل هذه المتسلسلة والذى يمكن تعريفه بأنه جميع الحدود الداخلة فى المتسلسلة بما فيها حد مّا من المتسلسلة ، سيكون له حد أخير . ولكن لما كانت المتسلسلة ذاتها ليس لها حد أخير ، فهى من صنف مختلف عن أى جزء من مثل هذه الأجزاء ، أى عن أى قطعة من ذاتها . وإذن لا بد أن يكون العدد الترتيبى الذى يمثل المتسلسلة ككل مختلفاً عن العدد الترتيبى الذى يمثل أى قطعة من ذاتها ، ولا بد أن يكون عدداً له سابق مباشر ما دامت المتسلسلة ليس لها حد أخير . وهكذا الرمز ω إن هو إلا مجرد اسم لفصل « المتوالية » ، أو للعلاقات المولدة لمتسلسلات هذا الفصل . والمبدأ الثانى للتكوين هو باختصار ذلك الذى به نعرف صنفاً معيناً من المتسلسلات ليس لها حد أخير . فإذا اعتبرنا الترتيبيات السابقة على أى عدد ترتيبى α نحصل عليه من المبدأ الثانى باعتبار أنه يمثل قطعاً من متسلسلة تمثلها α ، فالعدد الترتيبى نفسه α يمثل نهاية مثل هذه القطع . والقطع كما رأينا من قبل لها دائماً نهاية (بشرط ألا يكون لها نهاية عليا) حتى حين لا يكون للمتسلسلة الأصلية أيه نهاية[1] .

ولكى يعرف كانتور فصلا من الترتيبيات المتصاعدة (ويكون تتاليه لامتناهياً كما هو واضح) يدخل ما يسميه بمبدأ التناهى (Hemmungsprincip) principle of limitation. وطبقاً لهذا المبدأ يتألف « الفصل الثانى » فقط من الأعداد التى سوابقها من ١ إلى فوق تكون متسلسلة من القوة الأولى . أى متسلسلة عددها الأصلى هو ا ، أو متسلسلة لحدودها بترتيب مناسب علاقة واحد بواحد مع الأعداد الصحيحة المتناهية . وعندئذ يتبين أن قوة الفصل الثانى أو العدد الأصلى للترتيبيات ككل

---

(١) انظر فيما يختص بقطع المتسلسلات المحكمة الترتيب مقالة كانتور Cantor, in Math. Annalen, XLIX, § 13. ومن المهم ملاحظة أن الترتيبيات التى شرحناها فى المتن شبيهة فى تكوينها بالأعداد الحقيقية معتبرة كالقطع (انظر ما سبق الباب الثالث والثلاثين) . وكما رأينا هناك ، هنا أيضاً وجود ليس عرضة للمناقشة حين نصطنع نظرية القطع ، على حين أنه فى أى نظرية أخرى نجد أن النظرية الوجودية لا تقبل البرهنة وغير مقبولة

(٢) Mannichfaltigkeitslehre, p. 34.

مختلفة عن ا. (ص ٢٥) وهو العدد الأصلى الذى يأتى مباشرة بعد ا. (ص ٣٧) . ومعنى العدد الأصلى بعد ا. ينتج بوضوح من القضية الآتية (ص٣٨) « إذا كانت م أى مجموعة جيدة التعريف لقوة الفصل الثانى من الأعداد ، وإذا أخذت قطعة portion لامتناهية مَ من م ، إذن إما أن المجموعة مَ ، تعتبر كمجرد متسلسلة لامتناهية ، وإما أن يقام تناظر فريد ومنعكس بين م ، مَ » . وبعبارة أخرى أى جزء من مجموعة من القوة الثانية فهو إما متناه ، أو من القوة الأولى ، أو من القوة الثانية ، وإذن فلا قوة بين الأولى والثانية .

٢٩٢ – قبل أن نشرع فى بحث جمع الترتيبيات وضربها ، إلخ ، يحسن أن نجرد القضايا السابقة بقدر الإمكان من ثوبها الرياضى ، وأن نصوغ بالضبط معناها فى لغة عادية . أما فيما يختص بالرمز الترتيبى ω فهذا ببساطة اسم لفصل العلاقات المولدة للمتواليات . وقد رأينا كيف تعرف المتوالية : فهى متسلسلة لها حد أول ، وحد يقع مباشرة بعد كل حد ، وتخضع للاستنباط الرياضى . لأننا يمكن أن نبين بالاستنباط الرياضى نفسه أن كل جزء من المتوالية إن كان لها حد أخير فلها عدد ترتيبى متناه ما ن حيث ن تدل على فصل المتسلسلة المتكونة من ن من الحدود بترتيب معين . على حين أن كل جزء ليس له حد أخير فهو نفسه متوالية . وكذلك نستطيع أن نبين (مما هو واضح حقاً) أنه لا ترتيبى متناه يمثل متوالية . ولكن المتواليات فصل معرف تماماً من المتسلسلات ، ويبين مبدأ التجريد وجود شىء مَّا لها جميعاً معه علاقة لا تقوم مع أى شىء آخر – لأن جميع المتواليات متشابهة ترتيبياً (أى لها علاقة واحد بواحد بحيث تترابط الحدود المتقدمة مع الحدود المتقدمة والحدود المتأخرة مع الحدود المتأخرة) . والتشابه الترتيبى متماثل متعد وهو بين المتسلسلات منعكس . هذا الشىء الذى يبينه مبدأ التجريد ، قد يؤخذ على أنه صنف أو فصل العلاقات المتسلسلة ما دامت أى متسلسلة لا يمكن أن تنتمى إلى أكثر من صنف واحد من المتسلسلات . فالصنف الذى تنتمى إليه المتواليات هو الذى يسميه كانتور ω . ولا يمكن للاستنباط الرياضى إذا بدأ من أى ترتيبى متناه أن يبلغ ω ، ما دامت ω ليست عضواً فى فصل الترتيبيات المتناهية. حقاً قد نعرِّف الترتيبيات أو الأصليات المتناهية– وإذا كنا بصدد المتسلسلات

فيبدو أن هذا أفضل تعريف – بأنها تلك التى إذا بدأت من ٠ أو ١ فيمكن أن نبلغها بالاستنباط الرياضى . هذا المبدأ لا ينبغى من أجل ذلك أن يؤخذ على أنه بديهية أو مسلمة بل على أنه تعريف التناهى finitude ويجب ملاحظة أنه بمقتضى هذا المبدأ القائل بأن كل عدد فله تال مباشر ، يمكننا إثبات أن أى عدد معلوم ، وليكن ١٠,٩٣٧ فهو عدد متناه – بشرط أن يكون العدد المعلوم هو طبعاً عدد متناه . بعبارة أخرى كل قضية لها صلة بالعدد ١٠,٩٣٧ فيمكن إثباتها دون استخدام الاستنباط الرياضى الذى كما يذكر معظمنا لم يكن له ذكر فى الحساب الذى استخدمناه فى طفولتنا . ليس ثمة إذن أى خطأ منطقى فى استخدام المبدأ كتعريف لفصل الأعداد المتناهية ، كما لا يوجد أى سبب لافتراض أن المبدأ ينطبق على « جميع » الأعداد الترتيبة أو على « جميع » الأعداد الأصلية .

وإذ قد بلغنا هذه النقطة من الحديث فلعل كلمة نوجهها للفلاسفة تكون مناسبة للمقام . فمعظمهم فيما يبدو يفترضون أن التمييز بين المتناهى واللامتناهى من المعانى الواضحة مباشرة ، ويفكرون فى الموضوع كما لو أنهم كانوا فى غير حاجة إلى تعاريف دقيقة . ولكن الواقع يدل على أن التمييز بين المتناهى واللامتناهى ليس بأى شكل يسيراً ، ولم يكشف عنه الستار إلا بواسطة الرياضيين المحدثين . فالعددان ٠ ، ١ يخضعان للتعريف المنطقى ، ويمكن أن يبين منطقياً أن كل عدد فله تال ، عندئذ نستطيع أن نعرف الأعداد المتناهية إما بهذه الحقيقة من أن الاستنباط الرياضى يمكن أن يبلغها بادئة من ٠ أو ١ – أو بلغة ديديكند أنها تكوّن سلسلة الصفر أو الواحد – أو بهذه الحقيقة من أنها أعداد مجموعات ليس لأى جزء صحيح منها نفس العدد كالكل . ومن السهل أن نبين أن هذين الشرطين متكافئان ، ولكنهما وحدهما هما اللذان يميزان بالدقة المتناهى واللامتناهى ، وأى مناقشة للانهاية تغفلهما فلا بد أن تكون متهافتة .

٢٩٣ – أما بالنسبة لأعداد الفصل الثانى غير ω ، فيمكن أن نبدى الملاحظة الآتية . المجموعة المكونة من حدين أو أكثر فهى دائماً مجال لأكثر من علاقة متسلسلة واحدة ، إلا فيما يحتمل بالنسبة لبعض المجموعات اللانهائية الكبيرة جداً . فالناس يمكن أن يرتبوا بحسب منازلهم أو أعمارهم أو ثرواتهم أو حروفهم الأبجدية :

وجميع هذه العلاقات بين الناس تولد متسلسلات كل منها يضع البشرية فى ترتيب مختلف . ولكن حين تكون المجموعة متناهية ، فإن جميع التراتيب الممكنة تعطى عدداً ترتيبياً واحداً بعينه ، هو ذلك الذى يناظر العدد الأصلى للمجموعة . بعبارة أخرى جميع المتسلسلات التى يمكن أن تتكون من عدد معين متناه من الحدود فهى متشابهة ترتيبيا . أما بالنسبة للمتسلسلات اللامتناهية فالأمر مختلف تماماً . فالمجموعة اللامتناهية من الحدود التى لها القدرة على تراتيب مختلفة قد تنتمى بتراتيبها المختلفة لأصناف مختلفة تماماً . وقد رأينا من قبل أن المنطقات تكون فى ترتيب معين متسلسلة ملتحمة لا أول لها ولا آخر ، وتكون فى ترتيب آخر متوالية . فهذه متسلسلات من أصناف مختلفة بالكلية ، ويشمل هذا الإمكان جميع المتسلسلات اللامتناهية . والصنف الترتيبى لمتسلسلة لا يتغير بتبادل حدين متعاقبين ، ولا يتغير تبعاً لذلك بفضل الاستنباط الرياضى بأى عدد متناه من مثل هذه التبادلات . والمبدأ العام هو أن صنف المتسلسلة لا يتغير بما قد نسميه «بالتبديل» permutation . أى أنه إذا كانت ف علاقة متسلسلة بها ترتب حدود ى ، وكانت ع علاقة واحد بواحد ى ميدانها وعكس ميدانها معاً ، إذن عَ ف ع علاقة متسلسلة من نفس الصنف مثل ف . وجميع العلاقات المتسلسلة التى مجالها ى ، والتى هى من نفس الصنف مثل ف ، فهى من الصورة المذكورة عَ ف ع . ولكن الصنف مع إعادة ترتيبه إعادة لا تقبل الرد إلى التباديل فإنه بوجه عام يتغير . خذ مثلا الأعداد الطبيعية أولا بترتيبها الطبيعى ، ثم بالترتيب الذى تقع فيه ٢ أولا ، ثم جميع الأعداد الأعلى بترتيبها الطبيعى ، وآخر كل شىء ١ : فى الترتيب الأول تكون الأعداد الطبيعية متوالية : وفى الثانى تكون متوالية مع حد أخير . أما فى الصورة الثانية فلم يعد الاستنباط الرياضى ينطبق ، إذ هناك قضايا تصح على العدد ٢ وعن كل عدد متناه تابع له ، ولكنها لا تصح على العدد ١ . والصورة الأولى هى صنف أى متسلسلة أساسية من النوع الذى بحثناه فى الباب الرابع والثلاثين . والصورة الثانية هى صنف أى متسلسلة من مثل هده المتسلسلات مأخوذة مع نهايتها . وقد بين كانتور أن كل مجموعة معدودة فيمكن أن تعطى ترتيباً يناظر أى عدد ترتيبى معين من الفصل الثانى[1].

---

(١) Acta Math. II, p. 394.

بناء على ذلك يمكن تعريف الفصل الثانى من الأعداد الترتيبية بأنه جميع أصناف المتسلسلات المحكمة الترتيب التى يمكن أن يرتب فيها أى مجموعة واحدة معدودة معلومة بواسطة علاقات مولدة مختلفة . ويعتمد إمكان مثل هذه الأصناف المختلفة على الخاصة الأساسية للمجموعات اللامتناهية من أن الجزء اللامتناهى لمجموعة لامتناهية يمكن دائماً أن يوجد ويكون له ترابط واحد بواحد مع الكل . فإذا كانت المجموعة الأصلية متسلسلة أصبح الجزء بهذا الترابط متسلسلة شبيهة ترتيبيا بالكل . أما الحدود الباقية فإذا أضيفت بعد جميع حدود الجزء اللامتناهى فإنها تجعل الكل عندئذ مختلفاً ترتيبيا عما كان عليه[1] .

ويمكن أن نماثل بين نظرية الترتيبيات وبين نظرية الأصليات بما يأتى : يقال إن علاقتين شبيهتان like إذا كان هناك علاقة واحد بواحد ل ميدانها مجال واحدة منهما (ق) وتكون بحيث أن العلاقة الأخرى هى لَ ق ل . فإذا كانت ق علاقة محكمة الترتيب ، أى علاقة تولد متسلسلة محكمة الترتيب ، أمكن أن يعرّف فصل العلاقات الشبيه بـ ق بأنه العدد الترتيبى لـ ق . إذن الأعداد الترتيبية تنتج من الشبه likeness بين العلاقات كما تنتج الأصليات من التشابه Similarity بين الفصول .

٢٩٤ – نستطيع الآن أن نفهم قواعد جمع الترييبيات المتصاعدة وضربها . وكلا عمليتى الجمع والضرب يخضعان لقانون الترتيب ، ولكنهما لا يخضعان لقانون التبادل . وقانون التوزيع صحيح بوجه عام ولكن فى صورة .

حـ (ا + ب) = حـ ا + حـ ب

حيث ا + ب ، ا ، ب هى المضروب فيها[2] . أما أن الجمع لا يخضع لقانون التبادل فمن السهل تبين ذلك . خذ مثلا ω + ١ ، ١ + ω ، فالأولى تدل على

(١) الحدود الباقية إذا كان عددها متناهياً فالغالب أنها لن تغير الصنف إذا أضيفت عند البداية ، أما إذا كانت لا متناهية فإنها تغيره حتى عند البداية . وسنشرح هذا شرحاً أوفى بعد قليل .

(١) Mannichfaltigkeitslehre, p. 39. – هذا و ا + ب ستكون صنف المتسلسلة التى تتكون من جزأين هما جز من الصنف ا متبوع بجزء من الصنف ب وستكون جـ ا صنف المتسلسلة التى تتكون من الصنف ا من متسلسلة الصنف جـ . وهكذا فإن المتسلسلة المكونة من متواليتين فهى من الصنف $\omega \times ٢$

متوالية متبوعة بحد مفرد ، وهذا هو الصنف الذى تعرضه متوالية مع نهايتها ، وهذه تختلف عن المتوالية البسيطة . وعلى ذلك $\omega + 1$ ترتيبيا مختلفة عن ω . أما $1 + \omega$ فإنها تدل على متوالية مسبوقة بحد مفرد ، وهذه أيضاً متوالية . وعلى ذلك $1 + \omega = \omega$ ، ولكن $1 + \omega$ لا تساوى $\omega + 1$[1] . الواقع أن أعداد الفصل الثانى من نوعين (١) أعداد لها سابق مباشر ، (٢) أعداد ليس لها أى سابق . فالأعداد من مثل ω ، $\omega \times 2$ ، $\omega \times 3$ ، . . . . ، ω^2 . . . . ω^ω . . . . فليس لها أى سابق مباشر . وإذا أضيف أى عدد من هذه الأعداد إلى عدد متناه ، لظهر نفس العدد المتصاعد ولكن إذا جمع أى عدد متناه مع أى عدد من هذه الأعداد لحصلنا على عدد جديد . والأعداد التى هى بغير سابق تمثل متسلسلات ليس لها طرف ، أما التى لها سابق فإنها تمثل متسلسلات لها طرف . ومن الواضح أن الحدود التى تجمع فى أول متسلسلة لا طرف لها ، فإنها تترك المتسلسلة بلا طرف ، ولكن جمع متسلسلة منتهية terminating على متسلسلة لا أول لها ولا آخر ، فإنها تنتج متسلسلة منتهية ، وإذن صنف جديد من الترتيب . وبذلك ليس ثمة أى غموض حول هذه القواعد من الجمع التى إنما تدل على صنف المتسلسلة الناجمة من تركيب متسلسلتين معلومتين.

ومن ثم من السهل الحصول على قواعد الطرح[2]. فإذا كانت ا أصغر من ب كانت المعادلة ا + س = ب لها دائماً حل واحد لا غير فى س تمثله : ب − ا . وهذا يعطينا صنف المتسلسلة التى لا بد من جمعها بعد الحصول على ب .

ولكن المعادلة س + ا = ب لن يكون لها أحياناً حل ، وفى بعض الأحيان الأخرى عدد لامتناه من الحلول . فالمعادلة س + ω = ω + ١ ليس لها حل ألبتة : إذ لا عدد من الحدود يجمع فى أول متوالية سينتج متوالية مع حد أخير .

الواقع فى المعادلة س + ا = ب إذا كانت ا تمثل صنفاً لا طرف له ، بينما ب تمثل صنفاً منتهياً بطرف ، فمن الواضح بما فيه الكفاية أن الحدود التى تجمع

---

(١) Math. Annalen XLVI, § 8.

(٢) Mannichfaltigkeitslehre, p. 39

قبل ا لن تنتج أبداً صنفاً منتهياً بطرف ، ولا يمكن إذن البتة أن تنتج الصنف ب . ومن جهة أخرى إذا اعتبرنا المعادلة .

$$س + \omega = \omega + ٢$$

وجدنا أنها تتحقق بالمعادلة س = ω + ن حيث ن هو الصفر أو أى عدد متناه . لأن ن قبل ω الثانية ستلتحم معها لتكون ω ، وبذلك تكون ω + ن + ω = ω × ٢ ، وفى هذه الحالة عندئذ س يكون له عدد لامتناه من القيم . ومع ذلك فى جميع مثل هذه الأحوال قيم س الممكنة لها حد أصغر هو ضرب من القيمة الرئيسية للفرق بين ب ، ا . وبذلك يكون الطرح على نوعين بحسب ما نبحث عن عدد إذا جمع على ا أعطى ب ، أو عن عدد يجمع ا عليه بحيث يعطى ب . وفى الحالة الأولى يوجد دائماً حل وحيد ، بشرط أن تكون ا أصغر من ب . وفى الحالة الثانية ربما لا يكون هناك حل ، وربما كان هناك عدد لا نهاية له من الحلول .

٢٩٥ ــ يعرّف ضرب الترتيبيات كالآتى[1] : ليكن م ، ن متسلسلة من الصنفين ا ، ب . وبدلا من كل عنصر ه فى ن ، ضع متسلسلة مه من الصنف ا وليكن ل المتسلسلة المتكونة من جميع حدود جميع متسلسلات مه مأخوذة بالترتيب الآتى : (١) أى عنصرين فى ل منتميان لنفس المتسلسلة مه فتحتفظ بالترتيب الذى كان لها فى مه ؛ العنصران المنتميان لمتسلسلتين مختلفتين مه ، مه‌ فلهما الترتيب الذى كان له ، ه‌ فى ن . إذن الصنف ل إنما يعتمد فقط على ا ، ب ، ويعرف بأنه حاصل ضربهما ا ب ، حيث ا هو المضروب ، ب هو المضروب فيه . ومن السهل أن نتبين أن حواصل الضرب لا تخضع دائماً لقانون التبادل . مثال ذلك ٢ × ω هى صنف المتسلسلة التى تقدمها

$ه_1$ ، $و_1$ ؛ $ه_2$ ، $و_2$ ؛ $ه_3$ ، $و_3$ ؛ . . . . . هه ، وه ؛ . . . . . .

وهذه متوالية . بحيث أن ٢ × ω = ω . ولكن ω × ٢ هى الصنف الذى نقدمه

$ه_1$ ، $ه_2$ ، $ه_3$ . . . . هه . . . . ؛ $و_1$ ، $و_2$ ، $و_3$ ، . . . . . . وه

(١ Math. Annalen, XLVI, * 8.

وهذا تركيب من متواليتين لا من متوالية واحدة . فى المتسلسلة الأولى لا يوجد إلا حد واحد فقط ليس له سابق مباشر هو هـ$_1$. وفى المتسلسلة الثانية يوجد حدان هما هـ$_1$. و$_1$.

وينبغى تمييز نوعين فى القسمة كما فعلنا فى الطرح[١]. فإذا وجد ثلاثة ترتيبات ا ، ب ، حـ بحيث إن ب = ا حـ فإن المعادلة ب × ا س ليس لها حل آخر سوى س = حـ ، ويمكن عندئذ أن ندل على حـ بقولنا $\frac{ب}{ا}$[٢]. ولكن المعادلة ب = س ا إذا قبلت الحل أصلا فربما كان لها عدة جذور إن لم يكن لها عدد لا نهاية له من الجذور ، أحدها مع ذلك يكون دائماً الأصغر . وهذا الجذر الأصغر ندل عليه بقولنا $\frac{ب}{ا}$.

وضرب الترتيبات هى العملية التى بها نمثل متسلسلة متسلسلات على أنها متسلسلة مفردة ، من حيث إننا نأخذ كل متسلسلة ككل مع الاحتفاظ بموضعها فى متسلسلة المتسلسلات . ومن جهة أخرى القسمة هى العملية التى بها نجزىء متسلسلة مفردة إلى متسلسلة متسلسلات دون أن نغير ترتيب حدودها . ولهاتين العمليتين بعض الأهمية فيما يختص بالأبعاد . والقسمة كما هو واضح إنما تكون ممكنة بالنسبة لبعض أصناف المتسلسلات . أما تلك التى لا تكون فيها ممكنة فقد تسمى أولية prime . ونظرية الأعداد الأولية شائقة ولكن ليس من الضرورى أن نخوض فى بحثها[٣] .

٢٩٦ — كل عدد صحيح منطق أو دالة أسية لـ ω فهو عدد من الفصل الثانى حتى حين تقع أمثال هذه الأعداد ω^{ω} ، $\omega^{\omega^{\omega}}$ ، إلخ[٤]. ولكن لا ينبغى افتراض أن جميع أصناف المتسلسلات المعدودة تقبل مثل هذه الصورة . مثال ذلك الصنف η الذى يمثل المنطقات بترتيب المقدار[٥] فإنه عاجز بالكلية عن التعبير بحدود ω

---

(١) Mannichfaltigkeitslehre, p. 40.

(٢) غير كانتور اصطلاحه الرمزى بالنسبة للضرب . فكان أولا يدل على ا × ب بأن ا المضروب فيه ، ب المضروب ، ولكنه الآن أخذ بالترتيب المتقابل . وقد بدلت الترتيب إلى المأخوذ به الآن عند النقل عن مؤلفاته القديمة ، فيما عدا النصوص الحالية .

(٣) انظر Mannichfaltigkeitslehre, p. 40

(٤) انظر فيما يختص بالدولة الأسية Math. Annalen, XLVI, § 9

(٥) Math. Annalen, XLIX, §§ 18—80.

وكانتور لا يسمى مثل هذا الصنف « عدداً » ترتيبيا ، إذ يحتفظ باصطلاح « العدد الترتيبي » للمتسلسلة « المحكمة الترتيب » . أى التى بحيث يكون لها الخاصتان الآتيتان[1].

١ – يوجد فى المتسلسلة ف حد أول .

٢ – إذا كانت فَ جزءاً من ف . وكانت ف حاصلة على حد واحد أو أكثر تأتى بعد جميع حدود فَ ، إذن هناك حد نَ من ف يتبع مباشرة فَ ، بحيث لا يكون هناك أى حد من ف قبل نَ وبعد جميع حدود فَ .

وجميع الدوال الممكنة لـ ω وللترتيبيات المتناهية إنما تمثل فقط متسلسلات محكمة الترتيب ، باستثناء أصناف أخرى مثل أصناف المنطقات ، ولو أن العكس لا يصح . فى كل متسلسلة محكمة الترتيب يوجد حد يأتى بعد أى حد معلوم ، باستثناء الحد الأخير إن وجد . وإذا كانت المتسلسلة لامتناهية فإنها تشتمل دائماً على أجزاء هى متواليات . والحد الذى يأتى ما بعد متوالية فليس له سابق مباشر ؛ وصنف القطعة المكونة من سوابقها هى مما يسمى النوع الثانى . والحدود الأخرى فلها سوابق مباشرة ، وأصناف قطعها المكونة من سوابقها يقال إنها من النوع الأول .

٢٩٧ – النظر فى المتسلسلات غير المحكمة الترتيب هام ، ولو أن نتائجه أقل صلة بالحساب من حالة المتسلسلة المحكمة الترتيب . وعلى ذلك فالصنف η لا يعبر عنه كدالة ω ما دامت جميع دوال ω تمثل متسلسلات لها حد أول ، بينما η ليس له حد أول ، وجميع دوال ω تمثل متسلسلات كل حد فيها له تال مباشر ، وليست هذه هى الحال فى η . بل إن متسلسلة الأعداد الصحيحة الموجبة والسالبة والصفر فلا يمكن التعبير عنها بحدود ω . ما دامت هذه المتسلسلة ليس لها بداية . ويعرف كانتور لهذا الغرض الصنف المتسلسل ω^* – الذى قد يؤخذ على أنه « متراجعة » (المرجع السابق بند ٧) وتعريف المتوالية كما رأينا ذو صلة بعلاقة ما واحد بواحدغريبة

---

(١) Math. Annalen, XLIX, * 12. . ويمكن أن نضع بدل هذا التعريف التعريف الآتى وهو مكافىء له : تكون المتسلسلة محكمة الترتيب إذا كان لكل فصل تحتويه المتسلسلة حد أول (باستثناء الفصل الصفرى طبعاً) .

aliorelative هى ق ه[1] . فحين تُوَلِّدُ ق ه متوالية تكون هذه المتوالية بالنسبة لـ قَه متراجعة بالنسبة لـ ق ه ، وصنفها باعتبار أنه متولد بواسطة ق ه يرمز له بالرمز ω^* . وهكذا فإن كل متسلسلة الأعداد الصحيحة الموجبة والسالبة فهى من الصنف $\omega^* + \omega$. ومثل هذه المتسلسلة يمكن قسمتها حيثما كانت إلى متواليتين متولدتين بعلاقات عكسية . ولكن بالنسبة لعلاقة واحدة فلا يمكن أن ترد المتسلسلة لأى تركيب من متواليات . مثل هذه المتسلسلة تعرَّف تعريفاً تاماً بالطرق المذكورة فى الجزء الرابع كما يأتى : ف علاقة واحد بواحد غريبة ، ومجال ق ه متطابق مع مجال قَه ؛ وعلاقة الانفصال وهى « قوة ما موجبة متناهية لـ ق ه » فهى متعدية ولا متماثلة ؛ وتكوِّن المتسلسلة من جميع الحدود التى لها هذه العلاقة أو عكسها مع حد معلوم مأخوذة مع هذا الحد المعلوم . وبذلك فإن فصل المتساسلات المناظر لأى صنف ترتيبى متصاعد يمكن دائماً أن يعرف بالطرق المذكورة فى الجزء الرابع . ولكن حيث لا يمكن التعبير عن الصنف كدالة ω أو ω^* أو هما معاً ، فسيكون من الضرورى عادة ، إن وجب أن نعرف صنفنا تعريفاً تاماً ، إما أن ندخل صلة بعلاقة أخرى مما تكوّن حدودُ متسلسلتنا بالنسبة لها متوالية ، وإما أن نخصص مسلك متسلسلتنا بالنسبة للنهايات . وهكذا فإن صنف متسلسلة المنطقات لا يعرف بتخصيصه بأنه ملتحم ، وليس له أول أو آخر . وهذا التعريف ينطبق كذلك مثلا على ما يسميه كانتور ، شبه المتواصل ، أى المتواصل المنقطع عند طرفيه . ويجب أن نضيف إلى ذلك أن المنطقات معدودة ، أى أنها بالنسبة لعلاقة أخرى تكون متوالية . وإنى أشك فى هذه الحالة إذا كان مسلك المنطقات بالنسبة للنهايات مما يمكن استخدامه فى التعريف . وأهم خصائصها فى هذا الصدد هى (١) أنها متكثفة فى ذاتها ، أى كل حد منها فهو نهاية متواليات ومتراجعات معينة . (٢) فى أى فترة ففيها متوالية أو متراجعة ليس لها نهاية . ولكن كلا هاتين الخاصتين تنتميان إلى متسلسلة الأعداد اللامنطقة ، أى إلى المتسلسلة التى نحصل عليها بحذف جميع المنطقات من متسلسلة الأعداد الحقيقية ، ومع ذلك فهذه المتساسلة ليست معدودة . وهكذا يبدو أننا لا نستطيع أن نعرف الصنف η الذى تنتمى إليه المنطقات بغير إشارة

---

(١) العلاقة الغريبة علاقة ليست لأى حد مع نفسه . ويرجع وضع هذا الاصطلاح إلى بيرس .
انظر Schroder, Algebra u. Logik der Relative. p. 131.

إلى علاقتين مولدتين . والصنف η هو صنف المتسلسلة الملتحمة التى لا طرف لها والتى تكون حدودها بالصلة مع علاقة أخرى متوالية .

ونتبين بوضوح من الملاحظة الأخيرة أهمية ترابط المتسلسلات الذى بدأنا به المناقشات فى الجزء الخامس . لأنه إنما يمكن فقط بواسطة الترابط أن يعرَّف صنف المنطقات وأن يعرَّف حينئذ المتواصل . وإلى أن نهتدى إلى علاقة ما أخرى غير تلك التى بها ينشأ ترتيب المقدار بين المنطقات ، فلا يوجد شىء به نميز صنف المنطقات من صنف اللامنطقات .

٢٩٨ — البحث فى الترتيبيات التى لا تقبل التعبير كدوال ω يبين بوضوح أن الترتيبيات بوجه عام لا بد أن تعتبر — كما اقترحت فى بداية هذا الباب — كفصول أو أصناف لعلاقات متسلسلة . ومن الظاهر أن كانتور نفسه يتمسك الآن بهذه الوجهة من النظر ، إذ فى المقالة التى نشرها فى Mathematiche Annalen Vol. XLVI يتحدث عنها دائماً كأصناف من الترتيب لا كأعداد ، وفى المقالة التى تليها (Math. Annalen, XLIX, § 12) يقصر بلانزاع الأعداد الترتيبية على المتسلسلا ت المحكمة الترتيب . وفى كتاباته الأولى كان ينحاز أكثر إلى دوال ω التى لها شبه كثير بأنواع الأعداد المألوفة ، فهذه فى الواقع أصناف من الترتيب يمكن أن تقدمها متسلسلات من الأصليات المتناهية والمتصاعدة التى تبدأ بعدد أصلى مّا . غير أن بعض الأصناف الأخرى من الترتيب لها كما رأينا الآن شبهاً قليلا جدّاً بالأعداد .

٢٩٩ — ويجدر بنا إعادة تعاريف الأفكار العامة التى نحن بصددها فى صيغة ما يمكن تسميته بحساب العلاقة[١] . إذا كانت ق ، ك علاقتين بحيث يكون هناك علاقة واحد بواحد ل ميدانها ق بحيث أن ك = ل َ ق ل ، إذن ق ، ك يقال إنهما « شبيهان » . وفصل العلاقات الشبيه بـ ق ، والذى أدل عليه بالرمز λ ق يسمى عدد علاقة ق . فإذا لم يكن لمجالى ق ، ك حدود مشتركة ، يعرف ق + ك بأنه ق أو ك أو العلاقة التى تقوم بين أى حد من مجال ق وأى حد من مجال ك ، ولا تقوم بين أى حدود أخرى . وهكذا فإن ق + ك لا تساوى ك + ق . وأيضاً

---

(١) انظر الجزء الرابع الباب الرابع والعشرين الفقرة ٢٣١ .

$_\gamma$ق + $_\gamma$ك تعرف بأنها $_\gamma$(ق + ك) . وللحصول على مجموع summation عدد لا متناه من العلاقات نحتاج إلى علاقة غريبة مجالها مركب من علاقات مجالاتها متباعدة فيما بينها. وليكن ق مثل هذه العلاقة وليكن ن مجالها بحيث يكون ق فصل علاقات. إذن ح ن ق تدل إما على علاقة من علاقات الفصل ق أو علاقة أى حد ينتمى لمجال علاقة ما ك من الفصل ن مع حد ينتمى لمجال علاقة أخرى ع (من الفصل ق) له مع ك العلاقة ق . (إذا كانت ق علاقة متسلسلة ، ق فصل علاقات متسلسلة ، كانت ح ن ق العلاقة المولدة لمجموع المتسلسلات المتعددة المتولدة من حدود ق مأخوذة بالترتيب المتولد من ق) . وقد نعرف مجموع أعداد علاقة الحدود المتعددة ا ق بأنه عدد علاقة ح ن ق . فإذا كانت جميع حدود ق لها نفس عدد العلاقة ، وليكن ا ، وكانت ب عدد علاقة ق . فإن ا × ب تعرف بأنها عدد علاقة ح ن ق . فإذا سرنا فى هذا الطريق كان من السهل إثبات بوجه عام القوانين الثلاثة الصورية التى تنطبق على المتسلسلات المحكمة الترتيب وهى :

(ا + ب) + حـ = ا + (ب + حـ)

ا (ب + حـ) = ا ب + ا حـ

(ا ب) حـ = ا (ب حـ)

والبراهين شديدة الشبه بما اكتشفه الأستاذ هوايتهيد خاصا بالأعداد الأصلية (Amer. Journal of Math. Vol. XXIV) ولكنها تختلف فى أن أحداً لم يكتشف بعد طريقة لتعريف حاصل الضرب اللانهائى لأعداد العلاقة أو حتى للأعداد الترتيبية .

٣٠٠ – ينبغى ملاحظة أن مزية الطريقة السالفة هو أنها لا تفسح المجال لأى شك فى النظريات الوجودية – وهى نقطة أغفلت مباحث كانتور فيها شيئاً يحتاج إلى إيضاح. ولما كان هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية ويقف فيه الفلاسفة موقف الشك . سأعيد ههنا الحجة مرة أخرى بوجه عام . ولنبدأ بقولنا إنه من الممكن بيان أنه لا فصل متناه يحيط بجميع الحدود : وينتج ذلك بقليل من الالتفات عن هذه الحقيقة وهى أنه ما دام ٠ عدداً أصلياً. فعدد الأعداد منه إلى ن بما فيه ن هو ن + ١ . ثم إذا كان ن عدداً متناهياً، كان ن + ١ عدداً

جديداً متناهياً مبايناً لجميع سوابقه . وبذلك تكون الأصليات المتناهية متوالية ، وحينئذ يوجد العدد الترتيبى ω والعدد الأصلى ا. (بالمعنى الرياضى) . وعندئذ نحصل بمجرد إعادة ترتيب متسلسلة الأصليات المتناهية على جميع الترتيبيات من الفصل الثانى لكانتور . ويمكن الآن تعريف العدد الترتيبى ω١ بأنه فصل العلاقات المتسلسلة بحيث إذا كان ى فصلا يحتويه مجال أحد تلك الفصول ، فالقول بأن ى له توال يستلزم القول ويلزم عن القول بأن ى له ا. من الحدود أو عدد متناه من الحدود . ومن السهل بيان أن متسلسلة الترتيبيات من الفصلين الأول والثانى بترتيب المقدار هى من هذا الصنف. وبناء على ذلك يقوم البرهان على وجود ω١ ؛ ويعرف ا١ بأنه عدد الحدود فى متسلسلة علاقتها المولدة من الصنف ω١ . ومن ثم نستطيع أن نتقدم نحو ω٢ ، ا٢ ، بل إلى ω ن ، ا ن ، ووجودهما يمكن البرهنة عليه بالمثل : بأن ω ن هو صنف العلاقة المولدة لمتسلسلة بحيث إذا كان ى فصلا تحتويه المتسلسلة فالقول بأن ى له توال successors. يكافئ القول بأن ى متناه أو له ا م من الحدود بفرض قيمة مناسبة متناهية لـ م. وهذه العملية تعطينا ترابط واحد بواحد بين الترتيبيات والأصليات . ومن الواضح أننا ببسط العملية نستطيع أن نجعل كل عدد أصلى يمكن أن ينتمى لمتسلسلة محكمة الترتيب يناظر عدداً ترتيبياً واحداً غير . ويفترض كانتور كبديهية أن كل فصل فهو مجال متسلسلة ما محكمة الترتيب ، ويستنتج أن « جميع » الأصليات يمكن أن ترتبط بالترتيبيات بالطريقة المذكورة . ويلوح لى أن هذا الافتراض لا أساس له وبخاصة بالنسبة لهذه الحقيقة وهى أن أحداً لم ينجح بعد فى ترتيب فصل الحدود ٢ ا. فى متسلسلة محكمة الترتيب . ولسنا نعرف أنه إذا علم أى عددين أصليين مختلفين فلا بد أن يكون أحدهما الأكبر ، وربما لم يكن ٢ ا. أكبر ولا أصغر من ا١ ، ا٢ وتواليهما وهى التى يمكن أن تسمى أصليات محكمة الترتيب ، لأنها تنطبق على فصول محكمة الترتيب .

٣٠١ — وثمة صعوبة بالنسبة لصنف كافة متسلسلة الأعداد الترتيبية فمن السهل إثبات أن كل قطعة من هذه المتسلسلة محكمة الترتيب ، ومن الطبيعى افتراض أن المتسلسلة كلها محكمة الترتيب أيضاً . فإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون صنفها أكبر جميع الأعداد الترتيبية ، لأن الترتيبيات الأصغر من ترتيبى معلوم تكون بترتيب المقدار متسلسلة صنفها هو الترتيبى المعلوم . ولكن لا يمكن أن يكون هناك عدد ترتيبى هو الأكبر لأن كل عدد ترتيبى يزيد بإضافة ١ . وقد استدل

بورالى فورتى من هذا التناقض الذى اكتشفه[١] على أن عددين ترتيبيين، وكما هى الحال فى عددين أصليين، إذا كانا مختلفين فليس من الضرورى أن يكون أحدهما الأكبر والآخر الأصغر. وهو فى هذه المسألة يعارض عن وعى إحدى نظريات كانتور التى تثبت العكس[٢]. وقد فحصت هذه النظرية بغاية ما أمكننى من العناية فعجزت عن تبين أى خلل فى البرهان[٣] وفى برهان بورالى فورتى مقدمة أخرى يلوح لى أنها أدعى للإنكار، وهى أن متسلسلة جميع الأعداد الترتيبية محكمة الترتيب، فهذا لا يلزم عن القول بأن جميع قطعها محكمه الترتيب، ولا بد فى رأيى أن ترفض ما دامت فيما أعلم قاصرة عن البرهنة. وبهذا السبيل يلوح أن التناقض المذكور يمكن تجنبه.

٣٠٢ – نستطيع الآن أن نرجع إلى موضوع المشتقات المتتالية لمتسلسلة مما قد ناقشناه فى إيجاز فى الباب السادس والثلاثين. ويكوّن هذا الموضوع أحد التطبيقات الشديدة الطرافة لتلك الترتيبيات التى هى دوال ω، بل ربما يستخدم كطريقة مستقلة لتعريفها. وقد رأينا من قبل كيف نحصل على أول مشتقة من متسلسلة ق[٤]. فأول مشتقة من ق والذى نعطيه الرمز قَ هو فصل نقطها النهائية. ويتكون قً وهو المشتقة الثانية من قَ من النقط النهائية لـ قَ، وهكذا. ولكل مجموعة لا متناهية نقطة نهاية واحدة على الأقل: مثال ذلك ω هو نهاية الترتيبيات المتناهية. ويمكن أن نعرف بالاستنباط أى مشتقة من الترتيب المتناهى لـ ق ن. إذا كان ق ن متكوناً من عدد متناه من النقط، فإن ق ن+١ يتلاشى. وإذا حدث ذلك لأى عدد متناه ن، قيل إن ق من الجنس الأول ومن النوع النونى. ولكن قد يحصل ألا يتلاشى ق ن، وفى هذه الحالة ربما يكون لجميع

---

(١) "Una Questioni sui numeri transfiniti," Rendiconti del circolo Matematico di Palermo, Vol. XI (1897).

(٢) النظرية N فى الفقرة ١٣ من مقالة كانتور فى مجلة Math, Annalen, V8I, XLIX,

(٣) لقد أعدت البرهان فى صورة رمزية حيث يمكن الكشف بسهولة عن الأخطاء فى مجلة R d M, Vol. VIII, Prop. 5. 47.

(٤) الكلام مذكور فيما بعد مقتبس من Acta Math. II, pp. 341 360. وسأفترض للتبسيط أن كل نهايات قابلة للتعريف فهى موجودة، أى يكون للمتسلسلة نهاية كلما كان للقطع المناظرة نهاية. وقد بينت فى الباب السادس والثلاثين كيف تقرر النتائج بحيث نتجنب هذا الافتراض، ولكن الإطناب الضرورى لذلك ممل.

المشتقات المتناهية نقط مشتركة. والنقط التى لها جميعاً باشتراك تكوّن مجموعة تعرف بأنها وى . وينبغى ملاحظة أن وى تعرّف على هذا النحو دون حاجة إلى تعريف ω.
وينتمى الحد س إلى وى إذا كان س منتمياً ا وىν بفرض أن ν أى عدد صحيح متناه . وينبغى ملاحظة أنه مع أن وى قد تشتمل على نقط لا تنتمى ا وى ، إلا أن المشتقات التابعة لا تدخل نقطاً جديدة . وهذا يوضح الطبيعة الخالقة لطريقة النهايات أو بالأحرى القطع ، وهى حين تطبق أولا ربما أنتجت حدوداً جديدة ، ولكن التطبيقات المتأخرة لا تعطى حدوداً أخرى . ومعنى ذلك أن هناك فرقاً ذاتياً بين متسلسلة حصلنا عليها أو ربما كنا قد حصلنا عليها كمشتقة من متسلسلة ما أخرى، وبين متسلسلة لم نحصل عليها بهذه الطريقة . وكل متسلسلة تحتوى أول مشتقة لها فهى نفسها مشتقة من عدد لا متناه من متسلسلات أخرى[١] . والمشتقات المتتالية كالقطع المحددة بواسطة الحدود المتعددة المتراجعة، تكوّن متسلسلة كل حد فيها جزء من كل سابق من سابقاتها . وعلى ذلك وى إن وجدت هى النهاية الدنيا لجميع مشتقات الترتيب المتناهى . ومن السهل أن نصعد من وى إلى وى+ν، وى٢ω ، إلخ. ويمكن تركيب متسلسلات بالفعل أول ما يتلاشى فيها هو أى مشتقة معينة، متناهية كانت أو متصاعدة من الفصل الثانى . فإذا لم تتلاش أى مشتقة من المشتقات المتناهية يقال إنّ وى من الجنس الثانى . ومع ذلك لا ينبغى أن نستنتج من ذلك أن وى غير معدودة ، بالعكس أول مشتقة من المنطقات هو المتواصل العددى number-continuum وهو بسبب أنه كامل فإن جميع مشتقاته متطابقة مع نفسها. ومع ذلك فالمنطقات كما نعرف معدودة،ولكن حين تتلاشى وىν تكون وى دائماً معدودة إذا كانت ν متناهية أو من الفصل الثانى .

نظرية المشتقات عظيمة الأهمية بالنسبة لنظرية الدوال الحقيقية[٢]، حيث

---

(١) Formulaire de Mathématique, Vol. II, Part III, § 71, 4 8

(١) انظر Dini, Theorie der Functionen, Leipzig. 1892. وبخاصة الباب الثالث عشر ومقدمة المترجم .

تمكننا عمليًّا من تطبيق الاستنباط الرياضى على أى ترتيبى من الفصل الثانى . ولكنها بالنسبة للفلسفة يلوح أنه ليس من الضرورى أن نبسط القول أكثر مما ذكرناه فى الملاحظات السابقة وفى الباب السادس والثلاثين . ويمكن القول بلغة دارجة إن أول مشتقة تتكون من جميع النقط يتراكم فى جوارها عدد لامتناه من حدود المجموعة . وهكذا من السهل أن نتبين لم كانت المشتقات لها بالمتواصل مدخل : فالمجموعة لكى تكون متصلة لا بد أن تكون مركزة ما أمكن فى كل جوار يحتوى أى حدود من المجموعة . ولكن مثل هذه الضروب الدارجة من التعبير تقصر عن الدقة الموجودة فى اصطلاحات كانتور .

الباب التاسع والثلاثون

الحساب اللانهائى الصغر

٣٠٣ – الحساب اللانهائى الصغر هو الاسم التقليدى لحساب التفاضل والتكامل معاً ، ومن حيث هو كذلك فقد احتفظت به ، على الرغم مما سيتبين لنا بعد قليل أنه لا توجد أى إشارة إلى اللانهائى الصغر ، أو أى لزوم عنه فى أى جزء من هذا الفرع من الرياضيات . أحيطت النظرية الفلسفية للحساب التحليلى منذ اختراع هذا الموضوع بظروف تكاد تكون مشينة بعض الشىء . فهذا ليبنتز نفسه – ومن المفروض أنه كان يجب أن يكون أكفأ من يعطى رأياً صحيحاً عن اختراعه –كانت له أفكار عن هذا الموضوع لا يمكن أن توصف إلا بأنها فجة إلى أقصى حد . ويلوح أنه ذهب إلى أننا إذا اطرحنا جانباً دقائق الميتافيزيقا ، فإنما يكون الحساب التحليلى تقريبياً فقط ، ولكنه يبرر من الناحية العملية بأن الأخطاء التى تنشأ عنه أقل من أخطاء الملاحظة[١] . وعند ما كان يفكر فى الديناميكا ، عاقه اعتقاده فى اللانهائى الصغر بالفعل من اكتشاف أن الحساب التحليلى يعتمد على مذهب النهايات ، وجعله لا يعتبر ء س ، ء ص كأنهما صفر ، أو متناهيان ، أو أوهام رياضية ، بل على أنهما يمثلان الوحدات التى كان من المفروض فى فلسفته أن تؤدى إليها القسمة اللامتناهية[٢] . وفى عرضه الرياضى للموضوع تجنب إعطاء براهين دقيقة مكتفياً بسرد القواعد[٣] . حقاً إنه ينكر فى أوقات أخرى اللانهائيات الصغر أن تكون صحيحة فلسفياً[٤] ، ولكنه فشل فى بيان كيف تكون النتائج الحاصلة بواسطة الحساب التحليلى مضبوطة لا تقريبية

---

(١) Mathematical Works, Gerhardt's ed. IV, 10 p. 91 93 Phil. Works. Gerhardt's ed. 11, p. 282.

(٢) Math. Works, Gerhardt's ed. VI. pp. 235, 247, 252

(٣) Math. Works, Gerhardt's ed. Vol. V, pp. 220 8. 6.

(٤) انظر مثلا Phil. Works, Gerhardt's ed. II, p. 305 وانظر Cassirer, *Leibriz's Syotem* (Marburg, 1902) pp. 206—7.

بدون استخدام اللانهائيات الصغر . ونيوتن فى هذا الصدد أفضل من ليبنتز[١]، لأن مأخوذاته تعطى الأساس الصحيح ؟ للحساب التحليلى فى مذهب النهايات ، وبفرض اتصال المكان والزمان بالمعنى الكانتورى ، فإنها تعطى أدلة صحيحة على قواعدها بمقدار ما يتصل بالمقادير الزمكانية . غير أن نيوتن كان بطبيعة الحال جاهلا تماماً بهذه الحقيقة وهى أن مأخوذاته تعتمد على النظرية الحديثة للاتصال . وفضلا عن ذلك فإن الرجوع إلى الزمان والتغير وهو الذى يظهر فى لفظة الفرق fluxion ، وإلى المكان الذى يظهر فى المأخوذات ، كان غير ضرورى بالكلية . وإنما أفاد فقط فى إخفاء الواقع من أنه لا تعريف للاتصال كان قد أعطى . ويبدو من المشكوك فيه جداً أن ليبنتز تجنب هذا الخطأ ، وعلى كل حال من المؤكد أنه فيما نشره لأول مرة عن الحساب التحليلى عرف معامل التفاضل بواسطة مماس المنحنى . وكان تأكيده جانب اللانهائى الصغر سبباً فى إساءة توجيه النظر إلى الحساب التحليلى مما أدى إلى تضليل جميع الرياضيين قبل فيرشتراس (وربما باستثناء ديمورجان) وجميع الفلاسفة إلى وقتنا الحاضر . ولم يتسن للرياضيين إلا منذ ثلاثين أو أربعين عاماً أن يضعوا الأسس اللازمة لفلسفة الحساب التحليلى . وهذه الأسس ليست كما هو الطبيعى معروفة إلا قليلا بين الفلاسفة وفيما عدا الفرنسيين[٢] . أما المؤلفات الفلسفية عن الموضوع مثل كتاب Cohen, Princip der Infinitesi r.al methode und seine Geschichte[٣] فهى مشوبة فيما يختص بالنظرية التركيبية بضرب من الغموض الموروث عن كانط ، والذى يؤدى إلى نتائج كالتطابق بين مفهوم المقدار وبين ما صدقات اللانهائى الصغر[٤]. وسأفحص فى الباب المقبل مفهوم اللانهائى الصغر مما يعد ضرو، يًا لجميع النظريات الفلسفية المنشورة حتى الآن عن الحساب التحليلى . أما الذى يعنينى الآن فهو تقديم النظرية التركيبية بحسب استنتاجهامن الرياضيات الحديثة .

---

(١) Principia, Part 1, Section 1.

(٢) انظر Couturat, De l'Infini Mathématique, passim

(٣) Berlin, 1883. وينبغى ان نقول إن الجانب التاريخى فى مؤلفه رائع .

(٤) المرجع السابق ص ١٥ .

٣٠٤ – يعتمد معامل التفاضل أساساً على فكرة دالة متصلة لمتغير متصل . وإذا أردنا تعريف هذه الفكرة وجدنا أنها ليست ترتيبية بحتة ؛ بالعكس إنها تنطبق أولا على متسلسلة الأعداد فقط ، ثم بعد ذلك تبسط لتشمل المتسلسلات التى تكون فيها المسافات أو الامتدادات قابلة للقياس عددياً . ولكن علينا قبل كل شئ أن نعرّف الدالة المتصلة .

رأينا من قبل (الباب الثانى والثلاثين) ما المقصود بدالة المتغير ، وما المقصود بالمتغير المتصل (الباب السادس والثلاثين) . إذا كانت الدالة أحادية القيمة ، وكانت مرتبة فقط بالترابط مع المتغير فعندئذ لا معنى للسؤال عن الدالة أهى متصلة حين يكون المتغير متصلا ، لأن مثل هذه المتسلسلة الموجودة بالترابط تكون دائماً متشابهة ترتيبياً بنموذجها الأصلى . أما حين يكون للدالة ترتيب مستقل عن الترابط ، كما هو الحال عند ما يكون كلا المتغير ومجال الدالة فصلين من الأعداد ، فربما يحدث وربما لا يحدث أن تكون قيم الدالة بالترتيب الحاصل عن الترابط متسلسلة متصلة بالترتيب المستقل . فإذا فعلت قيم الدالة ذلك فى أى فترة قيل إن الدالة متصلة فى تلك الفترة . ويعطى دينى Dini تعريفين دقيقين للدالتين المتصلة والمنفصلة حيث يكون كلا س ، د (س) عدديتين بما يأتى : المتغير المستقل س يعتبر مكوّناً من الأعداد الحقيقية ، أو من جميع الأعداد الحقيقية فى فترة معينة . وبذلك د (س) فى الفترة المعينة تكون أحادية القيمة حتى فى نقط أطراف الفترة ، وتكون أيضاً مركبة من أعداد حقيقية . وعندئذ نحصل على التعريفين الآتيين من حيث أن الدالة تعرف للفترة بين α ، β حيث ا عدد حقيقى ما فى هذه الفترة .

« نسمى د (س) « متصلة » للقيمة س = ا ، أو فى النقطة ا التى يكون لها القيمة د (ا) ، إذا وجد لكل عدد موجب σ مختلف عن ٠ ولكنه يبلغ من الصغر ما شئنا ، عدد موجب ϵ مختلف عن ٠ ، بحيث يكون الفرق د (ا + δ) – د (ا) أصغر عددياً من σ ، لجميع قيم δ الأصغر عددياً من ϵ . بعبارة أخرى د (س) تكون متصلة عند النقطة س = ا حيث يكون لها القيمة د (ا) إذا

---

(١) المرجع السابق ، الفقرة ٣٠ ، ص ٥٠ ، ٥١

كانت نهاية قيمها عن يمين ا هى ذاتها نهاية قيمها عن شمال ا وكان كل منهما يساوى د (ا) » .

« د (س) تسمى « منفصلة » لقيمة س = ا إذا لم يوجد لأى[1] قيمة موجبة لـ σ قيمة مناظرة موجبة لـ ε ، بحيث أنه لجميع قيم δ الأصغر عددياً من ε ، د (ا + δ) — د (ا) يكون دائماً أصغر من σ . بعبارة أخرى د (س) تكون منفصلة لقيمة س = ا عند ما تكون قيم د (ا + هـ) للدالة د (س) على يمين ا ، وقيم د (ا — هـ) للدالة د (س) على شمال ا ، ليس لكل منهما نهاية محدودة ، أو إذا كان لهما مثل هذه النهاية فهما مختلفان على جانبى ا ؛ أو إذا كانا نفس النهاية اختلفا عن قيمة د (ا) التى تكون للدالة فى النقطة ا » .

هذان التعريفان لاتصال الدالة وانفصالها لا بد من الاعتراف أنهما معقدان بعض الشيء . ولكن يبدو من المستحيل إدخال أى تبسيط دون التضحية بالدقة . بعبارة دارجة يمكن القول إن الدالة تكون متصلة فى جوار ا عند ما تكون قيمتها كلما اقتربت من ا تقترب من قيمة د (ا) ، وتكون د (ا) نهاية هذه القيم على اليمين والشمال على السواء . ولكن فكرة نهاية الدالة فكرة أكثر تعقيداً من فكرة النهاية بوجه عام ، وهى تلك الفكرة التى كانت محل بحثنا حتى الآن . والدالة إذا كانت من نوع عام تماماً ، فلن يكون لها نهاية كلما اقتربت من نقطة معينة . ولكى يكون لها نهاية ، كلما اقتربت س من ا من الشمال ؛ فيجب ويكفى أنه إذا ذكر أى عدد ε ، فأى قيمتين لـ د (س) عند ما تكون س قريبة بما يكفى عن ا ولكنها أصغر من ا فالفرق بينهما أصغر من ε . وبلغة دارجة قيمة الدالة لا تحدث طفرات فجائية كلما اقتربت س من ا من الشمال . وتحت ظروف مشابهة د (س) تكون لها نهاية كلما اقتربت من ا من اليمين . ولكن هاتين النهايتين حتى إذا وجدا كلاهما فليس من الضرورى أن يكونا متساويتين فيما بينهما ، ولا مع د (ا) وهى قيمة الدالة عند ما تكون س = ا . ويمكن بذلك وضع الشرط الدقيق للنهاية المتناهية المحدودة[2] :

---

(١) الألمان (لا الإيطاليون) يضعون « كل » every بدلا من « أى » any ، ولكن هذه غلطة قلم .

(٢) Dini — المرجع السابق ص ٣٨ .

« لكى يكون لقيم ص على يمين أو شمال عدد متناه ا (وليكن على اليمين) نهاية متناهية محدودة يجب ويكفى أن يكون لكل عدد صغير موجب σ اخترناه حسب ما نشاء عدد موجب ϵ بحيث أن الفرق ص ا+ϵ — ص ا+δ بين قيمة ص ا+ϵ ل ص للقيمة س = ا+ϵ وبين قيمة ص ا+δ التى التى تناظر قيمة ا+δ لقيمة س ، يجب أن يكون أصغر عددياً من σ لكل δ أكبر من ٠ وأصغر من ϵ » .

ويجوز بدلا من تعريف نهاية الدالة ذلك التعريف ثم الشروع بعد ذلك فى مناقشة أمر وجودها ، أن نعرف بوجه عام فصلا بأسره من النهايات[١]. وفى هذه الطريقة ينتمى العدد ط لفصل نهايات ص لقيمة س = ا ، إذا كانت ص أقرب إلى ط من أى فرق معلوم ، وذلك داخل نطاق أى فترة تحتوى ا مهما تكن صغيرة . مثال ذلك أن جا $\frac{1}{س}$ كلما اقتربت س من الصفر ستأخذ جميع القيم من — ١ إلى + ١ (بما فيها — ١ ، + ١) فى كل فترة متناهية تحتوى الصفر مهما تكن صغيرة . وهكذا فإن الفترة من — ١ إلى + ١ تكون فى هذه الحالة فصل النهايات لقيمة س = ٠ ولهذه الطريقة مزية أن فصل النهايات يكون موجوداً أبداً . وعندئذ يسهل تعريف « النهاية » بأنها العضو الوحيد فى فصل النهايات فى حالة ما إذا كان هذا الفصل ليس له إلا عضو واحد فقط . ويلوح على الفور أن هذه الطريقة أبسط وأعم .

٣٠٥ — وحيث قد اتفقنا على معنى الدالة المتصلة ونهاية الدالة فقد نستطيع الخوض فى مسألة مشتقة الدالة أو المعامل التفاضلى . كان من المفروض سابقاً أن جميع الدوال المتصلة يمكن أن تفاضل ولكن اتضح الآن أن ذلك الرأى باطل . لأن بعضها يمكن أن تفاضل فى كل موضع ، وبعضها الآخر فى كل موضع إلا فى نقطة واحدة ، وأخرى تفاضل فى كل موضع على اليمين ولكن فى بعض الأحيان لا تفاضل على الشمال ، والبعض تحتوى عدداً لامتناهياً من النقط فى أى فترة متناهية لا يمكنها فيها أن تفاضل مع أن عدداً أكبر لا متناهياً من النقط يمكن فيها أن تفاضل ، والبعض أخيراً — وهذه فى الحقيقة هى أعم فصل — لا يمكن أن تفاضل

(١) انظر Peano, *Rivista di Matematica*, II, pp. 77 — 79; *Formulaire*, Part III, § 73, 1. 0

فى أى موضع ألبتة[١] . ولكن الشروط التى فيها يمكن أن تفاضل الدالة مع أنها على بعض الأهمية لفلسفة المكان والزمان إلا أنها لا تتطلب مناهها كبير عناية . وعلى كل حال لا بد لنا أولا أن نعرف ما التفاضل .

إذا كانت د (س) دالة متناهية ومتصلة فى النقطة س ، عندئذ قد يحدث أن يكون الكسر .

$$\frac{د (س + \delta) - د (س)}{\delta}$$

له نهاية معينة كلما اقترب δ من الصفر . فإذا حدث ذلك رمزنا للنهاية بالرمز دَ (س)، وتقال إنها المشتقة أو تفاضل د (س) فى النقطة س . أى إذا وجد عدد ما ط بحيث إنه إذا علم أى عدد ء مهما صغر . وكان δ أى عدد أصغر ولكنه موجب ، إذن $\frac{د (س \pm \delta) - د (س)}{\pm \delta}$ يختلف عن ط بأقل من ء ،

وإذن ط هى مشتقة د (س) فى النقطة س . وإذا لم توجد النهاية المذكورة ، عندئذ د (س) ليس لها مشتقة عند النقطة س . فإذا لم تكن د (س) متصلة عند هذه النقطة ، فالنهاية لا توجد ، وإذا كانت د (س) متصلة فربما وجدت النهاية وربما لم توجد .

٣٠٦ ــ النقطة الوحيدة الجديرة بالملاحظة فى الوقت الحاضر هى أن هذا التعريف لا يلزم عنه اللانهائى الصغر . فالعدد δ دائماً متناه ، وليس فى تعريف النهاية ما يلزم عنه العكس . الواقع $\frac{د (س + \delta) - د (س)}{\delta}$ معتبراً كدالة δ

فهو غير معين بالكلية عند $\delta = ٠$ ونهاية الدالة لقيمة معلومة للمتغير المستقل هى كما رأينا فكرة مختلفة تماماً عن قيمتها للقيمة المذكورة للمتغير المستقل ، والاثنتان ربما كانتا نفس العدد وربما لم تكونا . وفى الحالة الراهنة قد تكون النهاية معينة ، ولكن قيمتها عند $\delta = ٠$ لن يكون لها معنى . وعلى ذلك فإن مذهب النهايات هو الذى يقوم فى أساس الحساب التحليلى لا أى استخدام مزعوم للانهائى الصغر . وهذه هى النقطة الوحيدة ذات الأهمية الفلسفية فى الموضوع الراهن ، ولم أستدرج القارىء إلى هذا القدر الكبير من الرياضة إلا لتوضيح هذه النقطة .

---

(١) انظر Dini, op. cit. Chapters X, XI, XII, Encyclopedie der Math. Wissenschaften, Band II, Heftl, (Leipzig, 1899) cap. pp 20 — 22

٣٠٧ — قبل بحث اللانهائى الصغر لذاته يبقى علينا أن نعرف التكامل المعين ، وأن أبين أن هذا أيضاً لا يتطلب اللانهائى الصغر . أما التكامل غير المعين الذى هو مجرد عكس التفاضل ، فليس بذى أهمية عندنا ، ولكن التكامل المعين فله تعريف مستقل لا بد أن نفحصه بإيجاز ، فنقول :

كما أن مشتقة الدالة هو نهاية كسر ، كذلك التكامل المعين فهو نهاية مجموع[1] . ويمكن تعريف التكامل المعين بما يأتى : لتكن د (س) دالة أحادية القيمة ، ومتناهية فى الفترة من ا إلى ب (وكلاهما وداخلان) . اقسم هذه الفترة إلى أى ىه من الأجزاء بواسطة (ىه — ١) من النقط $س_{١}$ ، $س_{٢}$ ، . . . . . $س_{ىه-١}$ وارمز بقولك $\delta_{١}$ ، $\delta_{٢}$ ، . . . . . . $\delta_{ىه}$ على الفترات التى عددها ىه وهى ، $س_{١}$ — ا ، $س_{٢}$ — $س_{١}$ ، . . . . ب — $س_{ىه-١}$ ، وفى كل فترة من هذه الفترات $\delta_{ر}$ ، خذ أى قيمة من القيم ولتكن د ($ح_{ر}$) التى تأخذها د (س) فى هذه الفترة ، واضرب هذه القيمة فى الفترة $\delta_{ر}$. ثم استخرج مجموع $\overset{ىه}{\underset{١}{ج}}$ د ($ح_{ر}$) $\delta_{ر}$ ، وسيكون هذا المجموع دائماً متناهياً . فإذا آل هذا المجموع كلما تزايدت ىه إلى نهاية معينة ، مهما نختار د ($ح_{ر}$) فى فترتها ، ومهما يكن اختيارنا للفترات (بشرط فقط أن تكون كلما أصغر من أى عدد معين لقيم ىه الكبيرة كبراً كافياً) عندئذ تسمى هذه النهاية الواحدة بالتكامل المعين للدالة د (س) من ا إلى ب . فإذا لم توجد مثل هذه النهاية ، فإن د (س) ليست قابلة للتكامل من ا إلى ب .

٣٠٨ — ليس لنا إلا ملاحظة واحدة على هذا التعريف . كما فعلنا فى حالة المشتقة . فالتكامل المعين لا يتطلب اللامتناهى ولا اللانهائى الصغر ، وليس هو نفسه مجموعاً ولكنه فقط بالضبط نهاية مجموع . وجميع الحدود التى تقع فى المجموع الذى نهايته التكامل المعين فهى متناهية ، والمجموع نفسه متناه . ولو افترضنا بلوغ النهاية بالفعل لصح أن يكون عدد الفترات لامتناهياً ، وأن يكون

---

(١) تعريف التكامل المعين يختلف بعض الشيء باختلاف المؤلفات الحديثة . انظر فى ذلك Dini, op. cit. * * 178 — 181; Jordan, *Cours d'Analyse* Vol. 1 (Paris 1893) Chap. 1 §§ 41 — 58. Encyklopedie der Mathematischen Wissenschaften II A 2 § 31 والتعريف بأنه نهاية مجموع أكثر توافقاً مع آراء ليبنتز من قولنا إنه عكس مشتقة ، وكان قد ألغاه برنولى وأويلر ثم أعاده كوشى — انظر آخر المراجع المشار إليها .

مقدار كل منها لا نهائياً فى الصغر. ولكن فى هذه الحالة يصبح المجموع ولا معنى له . على ذلك لا يجب أن نعتبر المجموع على أنه بالغٌ بالفعل نهايته . ولكن هذا الوجه هو من الوجوه التى تتفق فيها المتسلسلات عامة . وأى متسلسلة تصعد دائماً ، أو تهبط دائماً ، وليس لها حد أخير ، فلا يمكن أن تبلغ نهايتها . وبعض المتسلسلات الأخرى اللامتناهية « ربما » كان لها حد يساوى نهايتها ، ولكن إذا كان الأمر كذلك فهذا محض مصادفة . أما القاعدة العامة فهى أن النهاية لا تنتمى للمتسلسلة التى هى نهاية لها ، وفى تعريف المشتقة والتكامل المعين ، إنما نجد مثالا آخر على هذه الحقيقة . فما يسمى بالحساب اللانهائى الصغر إذن لا شأن له باللانهائى الصغر ، وله فقط مدخل بطريق غير مباشر فى اللامتناهى — وارتباطه باللامتناهى جاء من أنه يتضمن النهايات . وأن المتسلسلات اللامتناهية وحدها لها نهايات .

التعاريف المذكورة ما دامت تستدعى الضرب والقسمة فهى حسابية أساساً ، وهى على خلاف تعاريف النهايات والاتصال لا يمكن أن تُجعل ترتيبية بحتة . ولكن من الواضح أنها قد تبسط فوراً لتشمل أى مقادير تقاس عددياً ، فتشمل عندئذ جميع المتسلسلات التى يمكن أن تقاس فيها الامتدادات أو المسافات . ولما كانت أنواع المكان والزمان والحركة داخلة تحت هذا العنوان ، فالحساب التحليلى ينطبق على الهندسة والديناميكا . أما عن البديهيات الداخلة فى الافتراض بأن الدوال الهندسية والدينامية يمكن أن تُفاضل وتكامل فسأتحدث عن ذلك فيما بعد . أما فى الوقت الحاضر فالوقت مناسب لإجراء فحص نقدى للانهائى الصغر لذاته .

اللانهائى الصغر واللامتناهى المعتل

٣٠٩ – كان الاعتقاد عموماً حتى الزمن الحديث أن الاتصال والمشتقة والتكامل المعين تتطلب بالفعل كلها اللانهائيات الصغر ، أى أنه حتى إنْ أمكن تحرير تعاريف هذه المفاهيم صوريا من الذكر الصريح للانهائى الصغر ، إلا أنه حيث تطبق التعاريف فلا بد دائما أن يوجد اللانهائى الصغر بالفعل . وقد هُجر هذا الاعتقاد الآن بوجه عام . والتعاريف التى أعطيناها فى الأبواب السابقة لا تتضمن بأى حال اللانهائى الصغر ، ويلوح أن هذا المفهوم قد أصبح من الناحية الرياضية عديم الفائدة . وفى الباب الحاضر سأعطى أولا تعريف اللانهائى الصغر ، ثم أفحص الأحوال التى تنشأ فيها هذه الفكرة . وأختم الباب بمناقشة نقدية للاعتقاد بأن الاتصال يستلزم اللانهائى الصغر .

كان تعريف اللانهائى الصغر بوجه عام غايةً فى الإبهام ، إذْ اعتبر بأنه عدد أو مقدار مع أنه ليس صفرا فهو أصغر من أى عدد أو مقدار متناه . فقد كانت ء س أو ء ص المستخدمتان فى الحساب التحليلى هى الزمن الذى تكون فيه كرة قذفت رأسيا إلى فوق ساكنة عند أعلى نقطة من مسيرها ، أو المسافة بين نقطة على خط وبين النقطة التالية ، إلخ. إلخ . ولكن ولا فكرة من هذه الأفكار مضبوطة على الإطلاق لأن ء س ، ء ص كما رأينا فى الباب السابق ليسا شيئا ألبتة ، لأن $\frac{\text{ء ص}}{\text{ء س}}$ نهاية كسر بسطه ومقامه متناهيان ، ولكن الكسر ليس فى ذاته كسرا ألبتة . أما الزمن الذى تكون فيه الكرة ساكنة فى أعلى نقطة فإنها فكرة معقدة جدا تتطلب النظرية الفلسفية كلها للحركة . وسنرى فى الجزء السابع من هذا الكتاب أنه لا يوجد مثل هذا الزمن بعد تقدم البحث فى هذه النظرية . والمسافة بين النقط المتعاقبة تفترض فى أساسها وجود نقط متعاقبة – وهو رأى يوجد ألف سبب لإنكاره . وكذلك الشأن فى معظم اللحظات – فإنها لا تعطى تعريفا دقيقا لما نعنيه باللانهائى الصغر .

٣١٠ – لا يوجد بمقدار ما أعلم سوى تعريف واحد مضبوط يجعل اللانهائى الصغر فكرة نسبية بحتة مترابطة مع شيء يؤخذ تحكميا بأنه متناه . أما حين نعتبر بدلا من ذلك ما أخذ بأنه اللانهائى الصغر متناهيا . فالفكرة المترابطة معه هى التى يسميها كانتور اللامتناهى المعتل (Uneigentlich-Unendlieches) . ونحصل على تعريف العلاقة المذكورة بإنكار بديهية أرشميدس . كما حصلنا على المتصاعد بإنكار الاستنباط الرياضى . فإذا كان ى . ك أى عددين أو أى مقدارين قابلين للقياس ، قيل إنهما متناهيان كل منهما بالنسبة للآخر بفرض أن ى الأصغر عندما يوجد عدد صحيح متناه ن بحيث إن ن ى أكبر من ك . ووجود مثل هذا العدد الصحيح هو الذى يكون بديهية أرشميدس وتعريف التناهى النسبى . ويلاحظ أنه يفترض فى أساسه تعريف التناهى المطلق بين الأعداد – وهو تعريف يعتمد كما رأينا على نقطتين ، (١) ارتباط العدد ١ بالفكرة المنطقية عن البساطة ، أو ارتباط الصفر بالفكرة المنطقية للفصل الصفرى : (٢) مبدأ الاستنباط الرياضى . ومن الواضح أن فكرة التناهى النسبى متميزة عن التناهى المطلق ، لأن الأخيرة إنما تنطبق فقط على الأعداد والفصول والانقسامات حيث أن الأولى تنطبق على أى مقدار قابل للقياس . وأى عددين أو فصلين أو انقسامين إذا كانا متناهيين بإطلاق فهما أيضا متناهيان نسبيا ، ولكن العكس غير صحيح . مثال ذلك ى ، ى×٢ : بوصة وقدم : يوم وسنة . فهى أزواج متناهية نسبيا، ولو أن جميع هذه الأزواج الثلاثة تتكون من حدود لامتناهية مطلقا .

يجرى إذن تعريف اللانهائى الصغر واللامتناهى المعتل improper على النحو الآتى : إذا كان ى . ك عددين أو مقدارين قابلين للقياس من نفس النوع ، وإذا كان ن أى عدد صحيح متناه شئنا وكان ن ى دائما أصغر من ك ، إذن ى لانهائى الصغر بالنسبة إلى ك . و ك متناه بالنسبة ل ى . وفيما يختص بالأعداد ليست هذه الحدود النسبية مطلوبة ، لأنه فى الحالة المفروضة إذا كان ى متناهيا مطلقا ، إذن ك لا متناه مطلقا : على حين أنه إن أمكن أن يكون ك متناهيا مطلقا ، لكان ى لانهائى الصغر مطلقا – وهى حالة سنرى سببا لاستحالتها . وعلى ذلك سأفترض فى المستقبل أن ى ، ك ليسا عددين ، ولكنهما مقداران من نوع بعضه على الأقل

يقبل القياس عدديا . وينبغى ملاحظة أنه بالنسبة للمقادير بديهية أرشميدس هى السبيل الوحيد لا لتعريف اللانهائى الصغر فقط ، بل اللامتناهى أيضا . وليس لدينا ما نقوله عن المقدار الذى لا يقبل القياس عدديا سوى أنه أكبر من بعض نوعه وأصغر من بعضه الآخر . ولكننا لا نستطيع أن نحصل على اللانهاية من مثل هذه القضايا . لأنه حتى إذا سلمنا بوجود مقدار أكبر من جميع المقادير الأخرى من نوعه ، فليس ثمة ما يدعو إلى اعتباره لامتناهيا . صفوة القول : التناهى واللانهاية فكرتان عدديتان أساساً . وإنما بعلاقتهما بالأعداد فقط يمكن تطبيقهما على أمور أخرى .

٣١١ ــ السؤال الذى يلى ما سبقت مناقشته هو : أى حالات للانهائيات الصغر علينا أن نبحث عنها ؟ ومع أنّ الموجود من الحالات أقل جدا مما سبق لنا افتراضه ، إلا أنه لا يزال يوجد بعض الحالات الهامة . ولنبدأ بقولنا إننا إذا كنا على صواب فى اعتبار الانقسام divisibility مقداراً ، فمن الواضح أن انقسام أى كلٍّ يحتوى عددا متناهيا من الأجزاء البسيطة. فهو لانهائى الصغر بمقارنته مع كلٍّ آخر يحتوى عدداً لامتناهيا . فإذا أخذنا عدد الأجزاء كمقياس كان كلُّ كلٍّ لامتناه أكبر من كل كل متناه ى من المرات. مهما يكن عدد ى متناهيا . فهذه إذن حالة مثال واضح تماماً . ولكن لا يجب افتراض أن نسبة الانقسام فى كُلَّين أحدهما على الأقل متصاعد ، يمكن أن تقاس بواسطة نسبة العددين الأصليين لأجزائهما البسيطة . ويوجد سببان لتعليل العجز عن هذا الإمكان ، أولهما أنه لا يوجد لعددين أصليين متصاعدين أى علاقة شبيهة بالضبط بالنسبة . حقا تعريف النسبة يجرى بواسطة الاستنباط الرياضى . وعلاقة أصليين متصاعدين ا ،حـ المعبر عنها بالمعادلة ا ب = حـ تحمل فى طياتها شبها معينا بنسب الأعداد الصحيحة ، ويمكن استخدام ا ب = حـ لتعريف نسب أخرى . ولكن النسب المعرّفة على هذا النحو ليست شبيهة تماما بالنسب المتناهية . والسبب الثانى الذى من أجله لا يجب أن تقاس الانقسامات اللامتناهية بواسطة الأعداد الأصلية هو أن الكل يجب دائما أن يكون له من الانقسامات أكثر مما للجزء (بشرط ألا يكون الجزء الباقى لانهائى الصغر نسبيا) ، ولو أن الكل ربما كان له نفس العدد

المتصاعد . جملة القول : الانقسامات كالترتيبيات متساوية ما دامت الكلات متناهية عندما ، وعندما فقط ، تكون الأعداد الأصلية فى الكلات واحدة . ولكن فكرة مقدار الانقسام متميزة عن فكرة العدد الأصلى ، وتفترق عنها بوضوح عندما ننظر فى الكلات اللانهائية .

الكلان اللامتناهيان قد يكونان بحيث أن أحدهما أقل انقساماً إلى ما لا نهاية له من الآخر . خذ مثلا طول خط مستقيم متناه ، ومساحة المربع على الخط المستقيم ؛ أو طول خط مستقيم متناه وطول الخط المستقيم كله الذى هو جزء منه (باستثناء مسافات محدودة منه) ؛ أو مساحة وحجم ؛ أو الأعداد المنطقة والأعداد الحقيقية ؛ أو مجموعة نقط على جزء متناه من خط حاصل بطريقة فون شتاوت لرسم الشكل الرباعى .quadrilateral construction وكافة مجموعة النقط على الجزء المتناهى المذكور[1] . فهذه كلها مقادير من نوع واحد بالذات هو الانقسامات ، وكلها انقسامات لا متناهية ، ولكنها من مراتب كثيرة مختلفة . فالنقط على جزء محدود من خط حاصل بطريقة رسم الشكل الرباعى تكون مجموعة لانهائية الصغر بالنسبة إلى الجزء المذكور ؛ وهذا الجزء لانهائى الصغر ترتيبيا[2] بالإضافة لأى مساحة محوطة بحدود ؛ وأى مساحة من هذا النوع فهى لانهائية الصغر ترتيبيا بالنسبة لأى حجم محدود ؛ وأى حجم محدود (باستثناء فراغات متناهية) لانهائى الصغر ترتيبيا بالنسبة لكل الفراغ . وفى جميع هذه الحالات تستخدم لفظة « لانهائى الصغر » بدقة حسب التعريف المذكور الحاصل من بديهية أرشميدس . أما ما يجعل هذه اللانهائيات الصغر غير مهمة بعض الشىء من الناحية الرياضية فهو أن القياس يعتمد أساساً على بديهية أرشميدس ، ولا يمكن بوجه عام أن يمتد بواسطة الأعداد المتصاعدة للأسباب التى شرحناها من قبل . وعلى ذلك يُعتبر عادة الانقسامان اللذان يكون أحدهما لانهائى الصغر بالنسبة للآخر نوعين مختلفين من المقدار ؛ واعتبارهما من نفس النوع لا يعطى أى مزية سوى الصحة الفلسفية . ومع ذلك فكلها بالضبط أمثلة للانهائيات الصغر ، ومتسلسلاتها توضح جيدا نسبية المصطلح « لانهائى الصغر » .

---

(١) انظر الجزء السادس الباب الخامس والأربعين .

(٢) انظر الجزء السادس الباب السابع والأربعين بند ٣٩٧ .

وهناك طريقة طريفة للموازنة بين مقادير معينة شبيهة بانقسامات أى مجموعات لامتناهية من النقط وبين مقادير الامتدادات المتصلة ، وهى طريقة يقدمها شتولز[١] ، كما يقدم كانتور[٢] طريقة شديدة الشبه بها ولكنها أعم . وهاتان الطريقتان رياضيتان إلى الحد الذى لا نستطيع أن نشرحهما بالتمام فى هذا المقام ، ولكننا قد نشرح كنه طريقة شتولز بإيجاز . لتكن مجموعة من النقط سَ تحويها فترة مّا متناهية من ا إلى ب . ثم اقسم الفترة إلى أى عدد ن من الأجزاء ، ثم اقسم كلا من هذه الأجزاء إلى أى عدد من الأجزاء ، وهكذا . ثم اجعل الأقسام المتتابعة بحيث تصبح جميع الأجزاء على مر التقسيم أصغر من أى عدد معلوم δ . وفى كل مرحلة ضُم معاً جميع الأجزاء التى تحتوى نقط سَ . وفى المرحلة الميمية اجعل المجموع الناتج لم . عندئذ ربما كانت الأقسام التابعة تقل عن هذا المجموع ، ولكنها لا يمكن أن تزيد عليه . ومن ثم كلما ازداد عدد الأقسام فإن لم يجب أن يقترب من النهاية هـ . فإذا كانت سَ ملتحمة خلال الفترة، سنحصل على هـ = ب — ا . فإذا تلاشت أى مشتقة متناهية من سَ ، كانت هـ = ٠ ومن الواضح أن هـ لها شبه بالتكامل المعين . ولكن ليست هناك شروط لازمة لوجود هـ .ولكن هـ لا يمكن أن تتطابق مع الانقسام ، لأن بعض المتسلسلات الملتحمة ، مثلا متسلسلا ت المنطقات أقل انقساماً من غيرها كالمتواصل ، ولكنها تعطى نفس قيمة هـ .

٣١٢ ـــ الحالة التى افترضنا من قبل أن تكون فيها اللانهائيات الصغر واضحة بوجه خاص هى حالة المتسلسلات الملتحمة . فى هذه الحالة من المحتمل البرهنة أنه لا يمكن وجود قطع لانهائية الصغر[٣] بشرط إمكان القياس العددى أصلا — فإذا لم يكن ممكنا، لن يكون اللانهائى الصغر كما رأينا مُعرفا . فأولا من الواضح أن القطعة المحوية بين حدين مختلفين فهى دائما قابلة للانقسام إلى ما لانهاية له . لأنه ما دام هناك حد حـ بين أى حدين ا ، ب ، فهناك حد آخر ء بين ا ، حـ وهكذا . وبذلك لا يمكن أن تشتمل أى قطعة محدودة بنهاية على عدد متناه من الحدود .

---

(١) *Math. Annalen* 23 'Ueber einen zu einer unendlichen Punktmenge gehorigen Grenzwerth' .

(٢) انظر المرجع السابق. Ueber unendliche lineare Punkmanningfaltigkeiten, No. 6.

(٣) انظر Peano, Rivrsta di Matematica Vol. II, pp. 58 62

ولكن القطع المعرفة بفصل من الحدود قد لا يكون لها (كما رأينا فى الباب الرابع والثلاثين) حد نهائى . ففى هذه الحالة ستحتوى القطعة حدا ما آخر ب ، وإذن عددا لانهائيا من الحدود ، بشرط ألا تتكون القطعة من حد مفرد ا . وبذلك تكون جميع القطع منقسمة إلى ما لا نهاية له . والنقطة الثانية أن نعرف القطع الكثيرة . القطعتان المنتهيتان يمكن جمعهما بوضع قطعة مساوية لإحداهما عند آخر الأخرى لتكوين قطعة جديدة . فإذا كانت القطعتان متساويتين قيل إن القطعة الجديدة ضعف كل منهما . أما إذا لم تكن القطعتان منتهيتين لم يمكن استخدام هذه العملية . وفى هذه الحالة يعرف بيانو مجموعهما بأنه حاصل الجمع المنطقى لجميع القطع الحاصلة من جمع قطعتين منتهيتين متضمنتين على التوالى فى القطعتين المزمع جمعهما . وبعد تعريف هذا المجموع يمكن أن نعرف أى تضعيف multiple متناه من القطع . وبذلك يمكن تعريف فصل الحدود المتضمن فى تضعيف « ما » متناه من قطعتنا. أنه مثلا المجموع المنطقى لجميع تضعيف المتناهى. وإذا كانت قطعتنا تخضع لبديهية أرشميدس وذلك بالنسبة لجميع القطع الأكبر ، فإن هذا الفصل الجديد سيحوى جميع الحدود التى تأتى بعد أصل قطعتنا . ولكن إذا كانت قطعتنا لانهائية الصغر بالنسبة لأى قطعة أخرى ، عندئذ سيعجز الفصل المذكور عن أن يحتوى بعض نقط هذه القطعة الأخرى . وفى هذه الحالة يتبين أن جميع التضعيفات المتصاعدة لقطعتنايساوى بعضهابعضها الآخر. ومن ثم يترتب على ذلك أن الفصل المتكون من المجموع المنطقى لجميع التضعيفات المتناهية لقطعتنا ، والذى يمكن أن نسميه التضعيف اللامتناهى لقطعتنا، يجب أن يكون قطعة غير منتهية non-terminated لأن القطعة المنتهية terminated تتزايد دائما بالتضعيف. ويخلص الأستاذ بيانو من ذلك بقوله : « وكل نتيجة من هذه النتائج متناقضة مع الفكرة المألوفة عن القطعة . ولأن القطعة اللانهائية الصغر لا يمكن أن تجعل نهائية بواسطة أى ضرب لانهائى بالفعل ، فإنى أستنتج متفقا فى ذلك مع كانتور أنها لا يمكن أن تكون أحد عناصر المقادير المتناهية » (ص ٦٢) . ولكنى أظن أننا يمكن أن نصل إلى نتيجة أوثق ، لأننا رأينا فى المتسلسلات الملتحمة أن هناك قطعة

---

(١) المرجع السابق ص ٦١ ، بند ٩ .

قطع تناظر كل قطعة ، وأن هذه القطعة من القطع تتناهى دائما بقطعتها المعرفة . أكثر من ذلك أن القياس العددى لقطع القطع هو بالضبط نفس القيا ں للقطع البسيطة . وبناء على ذلك بتطبيق النتيجة السابقة على قطع القطع نحصل على تناقض معين ، ما دامت ولا واحدة منها يمكن أن تكون غير منتهية ، والقطعة اللانهائية الصغر لا يمكن أن تكون منتهية .

أما فى حالة الأعداد المنطقة أو الحقيقية فإن معرفتنا التامة الحاصلة لنا عنها تجعل عدم وجود اللانهائيات الصغر مبرهنا عليه . فالعدد المنطق هو نسبة عددين صحيحين متناهيين ، وأى نسبة من هذا القبيل فهى متناهية . والعدد الحقيقى ما عدا الصفر فهو قطعة من متسلسلة المنطقات . وعلى ذلك إذا كان س عددا حقيقيا خلاف الصفر . فهناك فصل ى ليس صفرا من المنطقات بحيث إذا كان ص أحد ى ، وكان ط أصغر من ص ، كان ط أحد س . أى ينتمى للقطعة التى هى س . إذن كل عدد حقيقى بخلاف الصفر فهو فصل يحوى منطقات ، وجميع المنطقات متناهية . ويترتب على ذلك أن كل عدد حقيقى فهو متناه . بناء على ذلك إذا أمكن أن نتحدث بأى معنى عن الأعداد اللانهائية الصغر فلابد أن تكون بمعنى جديد ما أصلا .

٣١٣ – وأعرض الآن لمسألة فى غاية الصعوبة كان بودى ألا أذكر عنها شيئا ، وأعنى بها مسألة مراتب اللانهاية ولا نهائية الدوال فى الصغر . وقد انقسم أعظم الثقات حول هذه المسألة ، فيذهب ديبوس ريموند وشتولز وكثيرون غيرهما إلى أن هذه تكون فصلا خاصاً من المقادير تقع فيها اللانهائيات الصغر بالفعل ، على حين يقرر كانتور بشدة أن النظرية كلها باطلة[١] . ولنضع المسألة بأبسط ما يمكن فنقول : ليكن دالة د (س) نهايتها صفر كلما اقتربت س من الصفر . فقد يحدث أن النسبة $\frac{د(س)}{س^{ا}}$ ، إذا فرضنا ا عدداً ما حقيقيا متناهيا ، لها نهاية متناهية كلما اقتربت س من الصفر . ولا يمكن وجود من مثل ذلك العدد إلا واحد فقط ، وربما لا يوجد أى واحد . عندئذ قد يسمى ا إن وجد مثل هذا العدد الرتبة التى تصبح عندها د (س) لانهائية الصغر ، أو رتبة الصغر د (س) كلما اقتربت س من

---

(١) انظر Du Bois Reymond *Allgemeine Functionentheorie* (1882), p. 279 ff.; Stolz, *Allgemeine Arithmetik*, Part I (Leipzig, 1885) Section IX, Anhang; Cantor, Rivista di Matematica, V, pp. 104—8

الصفر . ولكن عند بعض الدوال مثل $\frac{١}{لو\ س}$ لا يوجد مثل هذا العدد ا . فإذا كان ا أى عدد حقيقى متناه، فنهاية $\frac{١}{س^{ا}\ لو\ س}$ كلما اقتربت س من الصفر لانهائية . بعبارة أخرى عندما تكون س صغيرة صغراً كافيا ، يكون $\frac{١}{س^{ا}\ لو\ س}$ كبيرا جدا ، ويمكن أن يجعل أكبر من أى عدد معين بجعل س صغيرة صغرا كافيا — وهذا صحيح مهما يكن العدد المتناهى ا . وعلى ذلك ، للتعبير عن رتبة صغر $\frac{١}{لو\ س}$ من الضرورى أن نبتدع عددا جديدا لانهائى الصغر يمكن أن ندل عليه بالرمز $\frac{!}{ر}$. وبالمثل سنحتاج إلى أعداد كبيرة إلى غير حد للتعبير عن رتبة صغر (مثلا) هـ — $\frac{١}{س}$ كلما اقتربت س من الصفر . وليس هناك آخرٌ لتتالى هذه المراتب من الصغر : مثلا $\frac{١}{لو(لو\ س)}$ أصغر إلى ما لانهاية له من $\frac{١}{لو\ س}$ وهكذا . وبذلك نحصل على سلم بأسره من المقادير ، جميع المقادير فى أى فصل واحد منه لانهاية الصغر بالنسبة لجميع المقادير فى أى فصل أعلى ، وفى هذا السلم لا يوجد إلا فصل واحد فقط يتكون من جميع الأعداد الحقيقية المتناهية .

ويرى كانتور فى هذا الشرح حلقة مفرغة ، ويبدو أن كانتور على صواب على الرغم من صعوبة المسألة . فهو يعترض بأن مثل هذه المقادير لا يمكن إدخالها إلا إذا كان عندنا من الأسباب ما يجعلنا نظن أن هناك مثل هذه المقادير . فالمسألة شبيهة بتلك الخاصة بالنهايات، ويذهب كانتور إلى أنه فى الحالة الحاضرة يمكن البرهنة على تناقضات محددة فيما يختص باللانهايات الصغر المفروضة. فإذا فرضنا وجود أعداد لانهائية الصغر ط ، إذن حتى بالنسبة لها سنحصل على

$$نها\ \frac{١}{س^{ط}\ لو\ س} = ٠ \quad عندما\ س = ٠$$

ما دامت $س^{ط}$ يجب آخر الأمر أن تزيد على $\frac{١}{٢}$. وهو يبين أنه حتى الدوال المتصلة

والمتفاضلة والمنتظمة الزيادة قد يكون لها رتبة مبهمة بالكلية من الصغر أو اللانهاية . الواقع أنه بالنسبة لبعض هذه الدوال تتأرجح الرتبة بين قيم لامتناهية وقيم لانهائية الصغر بحسب الطريقة التى تقرب فيها من النهاية . وعلى ذلك نستطيع أن نختم القول فيما أرى بأن هذه اللانهائيات الصغر أوهام رياضية . ويمكن تعزيز هذا القول إذا اعتبرنا أنه إنْ وجدت أعداد لانهائية الصغر وجدت قطع لانهائية الصغر للمتواصل العددى ، مما رأينا من قبل أنه محال .

٣١٤ – خلاصة ما ذكرناه عن اللانهائى الصغر أنه أولا حد نسبي ، وأنه فيما يختص بالمقادير خلاف الانقسامات ، أو انقسامات الكلات اللامتناهية بالمعنى المطلق ، فليست لها القدرة أن تكون شيئاً آخر غير حد نسبي . أما حيث يكون لها معنى مطلق حينئذ لا يتميز هذا المعنى عن التناهى . وقد رأينا أن اللانهائى الصغر ولو أنه عديم الفائدة كلية فى الرياضيات ، إلا أنه يقع فعلاً فى بعض الحالات ، مثال ذلك أطوال الخطوط المستقيمة المحدودة ، فهى لا نهائية الصغر بالنسبة لمساحات المضلعات ، كما أن هذه لانهائية الصغر بالنسبة لأحجام كثيرات السطوح . ولكن مثل هذه الحالات الحقيقية من اللانهائيات الصغر هى كما رأينا معتبرة دائما عند الرياضيين كمقادير من نوع آخر إذ لا موازنة عددية ممكنة ، حتى بواسطة الأعداد المتصاعدة بين المساحة والطول ، أو بين الحجم والمساحة . الواقع القياس العددى يعتمد بالكلية على بديهية أرشميدس ، ولا يمكن أن يمتد ، كما فعل ذلك كانتور فى الأعداد . ورأينا أخيرا أنه لا توجد قطع لانهائية الصغر فى المتسلسلات الملتحمة . وأن – مما هو مرتبط بذلك ارتباطا وثيقا – مراتب صغر الدوال لا ينبغى أن تعتبر كلا نهائيات الصغر الحقيقية . يمكن إذن أن نختم القول بأن اللانهائى الصغر تصورٌ محدود جدا ولا أهمية له رياضيا، وأن اللانهاية والاتصال مستقلان على السواء عنه .

الحجج الفلسفية الخاصة باللانهائى الصغر

٣١٥ — أتممنا الآن عرضنا الموجز لما تريد الرياضة أن تقوله فيما يختص بالمتصل ، واللانهاية ، واللانهائى الصغر . ونستطيع ههنا إذا لم يكن فلاسفة سابقون قد بحثوا هذه الموضوعات أن نغفل المناقشة وأن نطبق مذاهبنا على المكان والزمان . لأنى أتمسك بالرأى المتناقض من أن ما يمكن البرهنة عليه رياضيا فهو صادق . وحيث إنه يكاد أن يكون جميع الفلاسفة ممن يخالفون هذا الرأى ، وحيث إن كثيرين قد كتبوا حججا بارعة فى تأييد وجهات من النظر مباينة لما بسطناه من قبل ، فمن الضرورى أن نفحص بطريقة جدلية الأصناف الرئيسية للنظريات المقابلة ، وأن ندافع ما أمكننا عن النقط التى أختلف فيها مع الثقات من المؤلفين . ولهذا الغرض سيكون كتاب كوهين الذى أشرنا إليه من قبل مفيدا بوجه خاص ، ليس فقط لأنه يبحث صراحة فى قضيتنا الحاضرة ، بل لأنه أيضا بسبب امتيازه فى العرض التاريخى قد وقع فى بعض أخطاء رياضية فى غاية الأهمية ، يلوح لى أن الكتاب يشتمل عليها ، وهى التى أضلت غيره من الفلاسفة ممن ليست عندهم معرفة مباشرة بالرياضيات الحديثة[1] .

٣١٦ — فى العرض المذكور من قبل ظهر التفاضل كأنه تطبيق غير هام فلسفياً لمذهب النهايات . الواقع لولا أهميته التقليدية ما استحق منا مجرد الذكر . وقد رأينا أن تعريفه لا يتطلب حيثما كان اللانهائى الصغر . لأن ء س ، ء ص فى التفاضل ليسا بذاتهما شيئا . وليس $\frac{ء ص}{ء س}$ كسراً . من أجل ذلك حل فى المؤلفات الحديثة عن الحساب التحليلى الاصطلاح دَ (س) محل $\frac{ء ص}{ء س}$. ما دامت الصورة الأخيرة توحى بمفاهيم خاطئة . وقد نلاحظ أن الاصطلاح دَ (س) أكثر شبها برمز نيوتن صن ، ويرجع هذا التشابه إلى هذه الحقيقة وهى أن الرياضيات الحديثة فى هذه النقطة أكثر توافقا مع نيوتن منها مع ليبنتز . لقد استخدم ليبنتز الصورة $\frac{ء ص}{ء س}$ لأنه كان

---

(١) مثال ذلك مستر « لاتا » فى مقالته "On the Relation of the Philosophy of Spinoza and that of Leibniz" *Mind* N. S. No. 31.

يعتقد فى اللانهائيات الصغر ؛ أما نيوتن فهو يقرر جازماً أن الفروق fluxion التى يقول بها ليست كسرا . وفى ذلك يقول : « تلك النسب النهائيـــة التى تتلاشى معها الكميات ليست حقاً نسب كميات نهائية ، بل نهايات تتقارب منها دائما نسب الكميات المتناقصة بغير نهاية ، وتقترب منها بأقرب من أى فرق معلوم »(١) .

ولكن عندما نتجه نحو مؤلفات مثل كتاب كوهين نجد أن ء س ، ء ص يؤخذان على أنهما شيئان منفصلان . على أنهما لانهائيان فى الصغر حقيقةً ، كالعناصر الحقيقية التى منها يتكوّن المتواصل . (الصفحات ١٤ ، ٢٨ ، ١٤٤ ، ١٤٧) . إن النظرة القائلة بأن الحساب التحليلى يحتاج إلى اللانهائيات فى الصغر ليست فيما يُظن نظرةً معروضة للسؤال . مهما يكن من شىء لا حجج أيا كانت تقدم لتأييدها . وهذه النظرة يفرض بكل تأكيد معظم الفلاسفة الذين يناقشون الحساب التحليلى أنها واضحة بذاتها . فلننظر نحن أى نوع من الأسس يمكن أن نتقدم بها فى تأييدها .

٣١٧ – كثير من الحجج المؤيدة للنظرة المذكورة يستمدها معظم الكتاب من المكان والحركة – وهى حجج يؤيد كوهين إلى حد ما (ص ٣٤ ، ٣٧) ولو أنه يسلم بأن التفاضل يمكن أن نحصل عليه من الأعداد وحدها التى يعدها مع ذلك متبعا فى ذلك كانط متضمنةً الزمان (ص ٢٠ ، ٢١) . وحيث لم يحن الأوان بعد لتحليل المكان والحركة . فسأقتصر فى الوقت الحاضر على ذكر الحجج التى يمكن أن تستمد من أمثلة عددية بحتة . ولأجل التحديد سأستخرج بقدر الطاقة الآراء التى أجادلها من كوهين .

٣١٨ – يبدأ كوهين (صفحة ١) بقوله إن مشكلة اللانهائى الصغر ليست منطقية بحتة ، بل الأولى أنها تنتمى لنظرية المعرفة التى تتميز ، فيما أظن ، بأنها تعتمد على أنواع الحدس الخالص كما تنتمى للمقولات . هذا الرأى الكانطى يتعارض تماماً مع الفلسفة التى تقوم فى أساس كتابى هذا ، ومناقشة هذا الرأى

---

(١) Principia, Bk I, Section I, Lemma XI, Scholium. والشرح بأسره فى غاية الأهمية ولو أن بعض أجزائه لا تقل فى أخطائها عن الفقرة التى نقلناها عن المتن .

ههنا يبعدنا كثيرا عن الموضوع الذى نناقشه ، وإنما ذكرته لتفسير عبارات الكتاب الذى نبحث فيه . ثم يشرع كوهين فوراً فيرفض النظرة القائلة بأن الحساب اللانهائى الصغر يمكن أن يشتق مستقلا بواسطة الرياضيات بطريقة النهايات . ويقول (ص١) « إن هذه الطريقة تقوم على فكرة أن التصور الأولى للتساوى ينبغى أن نكمله بمفهوم مضبوط للنهاية . وهكذا نجد أولا أن تصور التساوى مفروض من قبل . . . وثانيا أن طريقة النهايات تفترض فى أساسها تصور المقدار . . . ولكن المقدار النهائى مفروض قبلا فى نفس الوقت فى تصور المقدار المفروض من قبل . والمساواة المعرفة فى المذهب الأولى للمقدار ، لا يلقى إلى هذه المقادير النهائية بالا ، إذ فى هذا المذهب المقادير تعد باعتبار أنها متساوية إذا كان فرقها يتكون من مقدار نهائى ، وعلى الرغم من أن هذا الفرق هو كذلك . وعلى ذلك فإن التصور الأولى للتساوى – وهذا ليس فكرة طريقة النهايات – لا يجب أن يكمل بمقدار ما يجب أن يصحح بواسطة تصور النهاية . يجب إذن أن يعتبر التساوى مرحلة أسبق من العلاقة النهائية[١] » .

٣١٩ – نقلت هذه الفقرة كاملة لأن ما فيها من أخطاء نموذج لما يمكن أن يقع فيه غير الرياضيين . أول كل شىء لا صلة للتساوى بالنهايات . إنى لأتصور أن كوهين قد طاف بذهنه مثل تلك الحالات كالدائرة والمضلع المرسوم داخلها حيث لا يمكن القول إن الدائرة مساوية لأى من المضلعات ، بل إنها فقط نهايتها . أو خذ مثالا من الحساب ، سلسلة تقاربية مجموعها π أو $\sqrt{2}$. ولكن فى جميع هذه المجالات هناك كثير من الأشياء خارجة عن الموضوع وعارضة وهناك تعقيدات كثيرة غير ضرورية . وأبسط حالة على الإطلاق للنهاية هى حالة ω معتبرة كنهاية الأعداد الترتيبية . فههنا لا شك أنه لا يوجد أى نوع من التساوى . ومع ذلك ففى جميع الأحوال التى تعرف فيها النهايات بالمتواليات – وهذه هى الحالات العادية – يكون عندنا متسلسلة من الصنف الذى تعرضه كلا الترتيبات المتناهية مع ω . واعتبر مثلا المتسلسلة $٢ - \frac{١}{n}$ مأخوذة مع ٢ . حيث n يمكن أن تأخذ جميع القيم الموجبة الصحيحة المتناهية . هنا نجد أن المتسلسلة هى من نفس الصنف كسابقتها ،

---

(١) أو النسبة ، واللفظية الألمانية هى Grengverhaltniss

وهنا كما كان الأمر من قبل ٢ هو نهاية المتسلسلة . ولكن هنا — وهذا ما أضل كوهين — الفرق بين ٢ وبين الحدود المتتالية للمتسلسلة يصبح أقل من أى مقدار معين ، وهكذا يلوح أننا نحصل على صفة ممتدة بين ٢ وبين الحدود المتأخرة للمتسلسلة ٢ — $\frac{1}{ن}$. ولكن دعنا نفحص هذا الأمر ؛ إنه أولا يعتمد على أن المنطقات متسلسلة فيها مسافات هى بدورها منطقات . ولكننا نعرف أن المسافات غير لازمة للنهايات ، وأن الامتدادات تساويها فى التأثير فإذا أخذنا الامتدادات فى الاعتبار كان ٢ نهاية ٢ — $\frac{1}{ن}$ لأنه لا منطق يأتى بين ٢ وجميع حدود المتسلسلة ٢ — $\frac{1}{ن}$ ؛ وهذا بالضبط المعنى الذى يكون فيه $\frac{1}{ن}$ النهاية للأعداد الصحيحة المتناهية . وبسبب أن ٢ — $\frac{1}{ن}$ تكوّن متوالية أى أنها شبيهة بمتسلسلة الأعداد الصحيحة ، إنما عرفنا أن نهايتها هى ٢ . أما أن الحدود كلما تقدمنا تختلف قليلا عن ٢ ، فذلك يعتمد إما على حصولنا على متسلسلة يوجد فيها مسافة وهى حالة عرضية بعيدة عن موضوعنا ، وإما على أن الامتدادات المتتالية إلى ٢ قد تجعل أقل من أى امتداد معين إلى ٢ ، وهذا يترتب على فكرة النهاية ولكن لا شأن له بالتساوى . وحيثما كانت متسلسلتنا التى سيكون لها نهاية جزءاً من متسلسلة هى دالة ه ، فالامتداد من أى حد إلى النهاية ، فهو دائما لا نهائى بالمعنى الوحيد الذى يكون فيه لمثل هذه المتسلسلات امتدادات لا نهائية . وبمعنى حقيقى جدا لا يصبح الامتداد أصغر كلما اقتربنا من النهاية ، لأن كلا من العدد الترتيبى والأصلى لحدوده يظل ثابتا .

لقد رأينا بما فيه الكفاية من قبل بأى معنى وإلى أى حد يدخل المقدار فى النهايات بحيث يلوح لنا من غير الضرورى الإطناب فى هذا الموضوع ههنا . والمقدار بلا نزاع « غير » داخل على معنى أن النهاية والحدود المحدودة بالنهاية لا بد أن تكون مقادير ، وهذا هو بلا ريب المعنى الذى قصده كوهين . وكل متوالية تكون جزءاً من متسلسلة هى دالة ه وفيها حدود بعد المتوالية ، فلها نهاية مهما كانت طبيعة الحدود . وكل متسلسلة قطع لا نهاية لها فى متسلسلة ملتحمة ، فلها نهاية مهما كانت طبيعة المتسلسلة الملتحمة . والآن يوجد بالطبع فى جميع المتسلسلات مقادير وهى بالذات انقسامات الامتدادات ؛ ولكن ليست هذه هى التى نلتمس فيها النهاية . وحتى فى حالة القطع فالنهاية قطعةٌ بالفعل لا مقدار قطعة . وكل

ما نطلبه إنما أن تكون القطع فصولا ، لا أن تكون كميات . ولكن التمييز بين الكميات والمقادير أمر بطبيعة الحال غريب بالكاية عن نظام أفكار كوهين .

٣٢٠ — ونقبل الآن على خطأ أعظم. يقول كوهين إن تصور المقدار المفروض من قبل فى النهايات يفرض بدوره المقادير النهائية . وهو يعنى بالمقادير النهائية كما يظهر من السياق ، اللانهائيات الصغر ، الفروق الأخيرة ، فيما أفترض بين حدود متسلسلة ونهايتها . ويلوح أن ما يعنيه هو أن أنواع المقدار التى تؤدى إلى نهايات هى متسلسلات ملتحمة ، ولا بد أن يوجد فى المتسلسلات الملتحمة لا نهائيات فى الصغر . وكل نقطة فى هذا الرأى خاطئة ، لأن النهايات كما رأينا لا تحتاج إلى أن تكون نهايات مقادير ، وقطع المتسلسلة الملتحمة كما رأينا فى الباب السابق لا يمكن أن تكون لا نهائية الصغر ، والنهايات لا تسلتزم بأى حال أن تكون المتسلسلة التى تقع فيها ملتحمة . وقد برهنا على هذه النقط بما فيه الكفاية من قبل فلا ضرورة للوقوف عندها أكثر من ذلك .

٣٢١ — ولكن رأس الأخطاء هو الافتراض بأن النهايات تجلب معنى جديدا من التساوى . فالتساوى له بين المقادير — كما رأينا فى الجزء الثالث — معنى دقيق فريد على الإطلاق، لأنه إنما ينطبق فقط على الكميات، ويعنى أن لها «نفس» المقدار . فلا محل ههنا للتقريب ، إذ المقصود هو ببساطة التطابق المنطقى المطلق للمقدار . أما بين الأعداد (التى يرجح أن كوهين يعتبرها كمقادير) فلا يوجد مثل هذا التساوى ، بل يوجد تطابق . وتوجد العلاقة التى يعبر عنها عادة بعلامة التساوى كما هو الحال فى المعادلة ٢×٣ = ٦ . وقد حيرت هذه العلاقة أولئك الذين حاولوا التفلسف حول الحساب إلى أن قام بيانو بشرحها[١] . عندما يكون حد واحد من المعادلة عدداً مفردا . بينما الآخر يكون تعبيرا مركبا من عددين أو أكثر ، فالمعادلة تدل على أن الفصل المعرف بواسطة التعبير يحوى حدا واحداً فقط هو العدد المفرد فى الجانب الآخر من المعادلة . هذا التعريف مرة أخرى دقيق تماماً ، إذ ليس فيه أى شىء تقريبى . كما أنه قاصر عن أى تعديل بواسطة اللانهائيات فى الصغر . وإنى لأتصور أن ما يعنيه كوهين ربما عبرنا عنه بما يأتى : عند تكوين معامل

---

(١) انظر مثلا Riv. di Mat. VII, p. 35.

تفاضلى فلنعتبر عددين س ، س + ء س ، ثم عددين آخرين ص ، ص + ء ص . وفى الحساب الابتدائى يعتبر أن س ، س + ء س متساويان ، ولكن لا يعتبران كذلك فى الحساب التحليلى . الواقع توجد طريقتان لتعريف التساوى . فيقال إن حدين متساويان عندما تكون نسبتهما الوحدة ، أو عندما يكون الفرق بينهما صفرا . أما إذا سمحنا باللانهائيات الصغر الحقيقية ء س . فإن س . س + ء س سيكون لهما نسبة الوحدة ratio unity ، ولكن لن يكون الفرق بينهما صفرا . ما دامت ء س مختلفة عن الصفر المطلق . هذه النظرة التى أذهب إلى أنها تكافئ نظرة كوهين ، تعتمد على فهم خاطىء للنهايات والحساب التحليلى . فلا يوجد فى الحساب التحليلى هذه المقادير مثل ء س ، ء ص . هناك فروق متناهية Δس ، Δص ، ولكن لا يمكن أن تجعل أى نظرة مهما تكن ابتدائية س مساوية لـ س + Δس . وهناك نسب للفروق المتناهية . $\frac{Δص}{Δس}$ وفى الحالات التى يوجد فيها مشتقة ص ، هناك عدد واحد حقيقى يمكن أن نجعل $\frac{Δص}{Δس}$ تقترب منه بحسب ما نشاء بتصغير $\frac{Δص}{Δس}$. هذا العدد الحقيقى المفرد نختاره ليدل على $\frac{ءص}{ءس}$. ولكنه ليس كسرا . وليس ء س . ء ص شيئا آخر سوى حروف مطبوعة لرمز واحد . ولا يوجد أى تصحيح أيا كان لفكرة التساوى بواسطة مذهب النهايات . والعنصر الجديد الوحيد الذى أدخل . هو اعتبار الفصول اللانهائية للحدود المفرزة من متسلسلة .

٣٢٢ – فيما يختص بطبيعة اللانهائى الصغر يخبرنا كوهين (ص ١٥) أن التفاضل ، أو الغير الممتد inextensive . يجب أن يتطابق مع المركز the intensive ويعتبر التفاضل كتجسيد لمقولة كانط عن الحقيقة . هذه النظرة (بمقدار استقلالها عن كانط) نقلها كوهين عن ليبنتز موافقا إياه عليها ، أما أنا فلا بد لى من الاعتراف بأنها تخلو فيما يلوح من كل ما يبررها . ويجب ملاحظة أن ء س ، ء ص إذا أجزنا أنهما شيئان لهما وجود على الإطلاق . فلا يجب أن نطابق بينهما وبين الحدود المفردة فى متسلسلتنا . ولا حتى مع الفروق بين الحدود المتعاقبة ، بل يجب أن تكون دائما امتدادات تحوى عددا لا نهائيا من الحدود . أو مسافات تناظر مثل تلك الامتدادات . وهنا لا بد من التمييز بين متسلسلات الأعداد وبين

المتسلسلات التى إنما فيها فقط مسافات أو امتدادات قابلة للقياس . والمتسلسلات الثانية هى حالة الزمان والمكان . أما هنا فليس ء س ، ء ص نقطا أو لحظات التى هى وحدها غير ممتدة حقا ، بل إنهما أصلا أعداد ، وعلى ذلك يجب أن يناظرا الامتدادات أو المسافات اللانهائية الصغر – إذ من المحال تعيين نسبة عددية لنقطتين أو ، كما فى حالة السرعة ، لنقطة ولحظة . ولكن د س ، د ص لا يمكن أن يمثلا مسافات النقط المتعاقبة ، ولا حتى الامتداد المتكون من نقطتين متعاقبتين . وفى مقابل هذا الرأى عندنا أولا الأساس العام من أن متسلسلتنا يجب أن تعتبر ملتحمة ، مما ينفى فكرة الحدود المتعاقبة . ومن المحال أن نتجنب ذلك إذا كنا بصدد البحث فى متسلسلة ليس فيها إلا امتدادت فقط لا مسافات ، لأن القول بأن هناك دائما عدداً لامتناهيا من النقط المتوسطة فيما عدا عندما يتكون الامتداد من عدده متناه من الحدود ، قول هو مجرد تكرار . ولكن إن وجدت مسافة ، فقد يقال إن مسافة حدين ربما كانت متناهية وربما كانت لا نهائية الصغر ، وأن الامتداد ليس ملتحما بالنسبة للمسافات اللانهائية الصغر ، بل يتكون من عدد متناه من الحدود . فإذا أجزنا هذا مؤقتا ، فقد يمكن إما أن نجعل د س ، د ص مسافة نقطتين متعاقبتين أو الامتدادين المركبين من نقطتين متعاقبتين . ولكن مسافة النقطتين المتعاقبتين بفرض مثلا أن كليهما يقعان على خط مستقيم واحد قد يلوح أنها ثابتة مما يعطى $\frac{ء ص}{ء س} = \pm ١$. ولا يمكن أن نفترض فى حالات حيث كلا س ، ص متصلتان ، والدالة ص أحادية القيمة كما يتطلب الحساب التحليلى ذلك ، أن يكون س ، س + ء س متعاقبتين دون أن تكون ص ، ص + ء ص ؛ لأن كل قيمة لـ ص ستترابط مع قيمة واحدة ولا غير من س ، والعكس بالعكس . وبذلك لا يمكن أن تتخطى ص أى قيم مفروضة متوسطة بين ص ، ص + ء ص . ومن ثم إذا علمت قيم س ، ص حتى بفرض اختلاف مسافات الحدود المتعاقبة من موضع إلى موضع فإن قيمة $\frac{ء س}{ء ص}$ ستكون معينة . وأى دالة أخرى صَ التى هى لقيمة ما لـ س مساوية لـ ص سيكون لها مشتقة مساوية لتلك القيمة ، وهذا خلف . فإذا اطرحنا هذه الحجج الرياضية جانبا فمن الواضح من أن ء ص ، ء س سيكون لهما نسبة عددية هى أنه إذا كانا مقدارين مركزين intensive كما هو

مقترح ، فلا بد أن يكونا قابلين للقياس عدديا . أما كيف نجرى هذا القياس فأمر من المؤكد أنه ليس من اليسير تبينه . وربما جعلنا هذه النقطة أوضح بالاقتصار على حالتنا الأساسية التى فيها كلا س ، ص عددان . فإذا اعتبرنا س ، س + ء س متعاقبين فلا بد أن نفترض إما أن ص ، ص + ء ص متعاقبين ، وإما أنهما متطابقان ، وإما أن هناك عدداً متناهيا من الحدود بينهما أو عدداً لامتناهيا .

فإذا أخذنا الامتدادات لقياس ء س ، ء ص ، ترتب على ذلك أن $\frac{ء ص}{ء س}$ يجب أن يكون دائما صفرا ، أو عددا صحيحا ، أو لا نهائيا ، وهذا خلف . بل قد يترتب على ذلك أنه إذا كانت ص ليست ثابتة ، فيجب أن تكون $\frac{ء ص}{ء س} = \pm ١$. خذ مثلا ص = س^{٢} حيث س ، ص عددان حقيقيان موجبان . فكلما انتقلت س من عدد إلى ما يليه فلا بد أن تفعل ص مثل ذلك ، إذ كل قيمة لـ ص يناظرها قيمة لـ س ، وتكبر ص كما كبرت س . وعلى ذلك إذا تخطت ص العدد التالى لأى عدد من قيمها ، فلن تتمكن أبدا من الرجوع لالتقاطه . ولكننا نعرف أن أى عدد حقيقى فهو بين قيم ص ، عندئذ يجب أن يكون ص ، ص + ء ص متعاقبين ، $\frac{ء ص}{ء س} = ١$. فإذا قسنا بالمسافات لا بالامتدادات ، فلا بد أن تثبت المسافة ء ص عند إعطاء ص ، والمسافة ء س عند إعطاء س . فإذا كانت س = ١ ، ص = ١ إذن $\frac{ء ص}{ء س} = ٢$ ولكن ما دام س ، ص هما نفس العدد وجب أن يكون ء س ، ء ص متساويين ما دام كل منهما هو المسافة للعدد التالى . إذن $\frac{ء ص}{ء س} = ١$ ؛ وهذا خلف . وبالمثل إذا أخذنا لـ ص دالة متناقصة ، وجدنا أن $\frac{ء ص}{ء س} = -١$. ومن ثم كان فى التسليم بالأعداد المتعاقبة القضاء المبرم على الحساب التحليلى ؛ وما دام التمسك بالحساب التحليلى واجبا . ففى هذا الحساب القضاء المبرم على الأعداد المتعاقبة .

٣٢٣ — الفكرة القائلة بوجوب وجود أعداد متعاقبة تعززها فكرة التغير المتصل

التى تتضمنها تسميتنا س . ص « متغيرين » . والتغير فى الزمان موضوع سنناقشه فى مرحلة متأخرة ، ولكنه أثر بلا شك أعظم الأثر على فلسفة الحساب التحليلى . فالناس يصورون المتغير لأنفسهم — بغير وعى غالبا — على أنه يأخذ بالتتالى متسلسلة من القيم كما يحدث فى مسألة ديناميكية . وعلى ذلك ربما يقولون : كيف يمكن انتقال س من $س_1$ إلى $س_2$ دون أن تمر بجميع القيم المتوسطة ؟ وفى هذا الانتقال أليس يجب وجود قيمة تالية تأخذها س عند أول تركها قيمة $س_1$ ؟ فكل شىء يتصور على مثال الحركة التى يفرض فيها مرور نقطة بجميع الأوضاع المتوسطة فى طريقها . ولا أريد أن أقرر الآن أتكون هذه النظرة عن الحركة صحيحة أو لا ، ولكنها على أى حال بعيدة عن موضوعنا حيث يكون الأمر متعلقا بنقطة أساسية فى نظرية المتسلسلات المتصلة ، ولا بد من البت فى خواص مثل هذه المتسلسلات قبل التطلع إلى الحركة لتأييد وجهات نظرنا . ولنرجع إلى كوهين فأقول : إنى أعترف أنه يلوح عندى من الواضح أن المقدار المركز شىء مختلف بالكلية عن المقدار الممتد اللانهائى الصغر ، لأن هذا يجب دائما أن يكون أصغر من المقادير الممتدة المتناهية . فيجب حينئذ أن يكون من نفس النوع وإياها ، أما المقادير المركزة فيظهر أنها لا تكون أبدا بأى معنى أصغر من أى مقادير ممتدة . وبذلك يظهر أن النظرية الميتافيزيقية التى علينا أن ننقذ بها اللانهائيات الصغر تخلو رياضيا وفلسفيا من الأسس التى يؤيدها .

٣٢٤ — بذلك لا يمكن أن نوافق على التلخيص التالى لنظرية كوهين (صفحة ٢٨) : « غاية ما أطلبه أن أتمكن من وضع عنصر بذاته ولذاته تناظر « أداة فكر » الحقيقة . ويجب أن ننصب أولا أداة الفكر هذه كى نتمكن من النفاذ إلى ذلك التركيب مع الحدس . أى مع الوعى بأنه معطى . الذى يكمل فى مبدأ المقدار المركز . هذا الافتراض السابق للحقيقة المركزة كامن فى جميع المبادىء ، ويجب لذلك أن يجعل مستقلا . هذا الافتراض السابق هو معنى الحقيقة ، والسر فى تصور التفاضل » . والذى يمكن أن نوافق عليه . والذى فيما أعتقد يقوم فى

خلط في أساس العبارة المذكورة . هو أن كل متواصل يجب أن يتكون من عناصر أو حدود . وهذه كما رأينا من قبل لن تحقق دالة ء س٢ ، ء ص٢ التي تقع في مباحث الحساب التحليلي القديمة . وكذلك لا يمكن أن نوافق على قوله (صفحة ١٤٤) : « أن هذا المتناهي (أي ذلك الذي هو موضوع العلم الطبيعي) يمكن أن يظن بأنه مجموع تلك الحقائق اللانهائية الصغر المركزة ، بأنه تكامل معين » لأن التكامل المعين ليس مجموع عناصر متواصل ، على الرغم من وجود مثل هذه العناصر : مثال ذلك أن طول منحنى كما نحصل عليه بالتكامل ليس مجموع نقطة ، بل بالضبط وفقط نهاية أطوال المضلع المرسوم داخله . والمعنى الوحيد الذي يمكن إعطاؤه لمجموع نقط المنحنى هو الفصل المنطقي الذي إليه تنتمي كلها . أي المنحنى نفسه لا طوله . وجميع الأطوال مقادير انقسام امتدادات . وجميع الامتدادات تتكون من عدد لا نهائي من النقط . وأي امتدادين منتهيين فلهما نسبة متناهية بين أحدهما والآخر . وليس ثمة شيء كالامتداد اللانهائي الصغر ، وإن وجد فلن يكون عنصراً من المتواصل . والحساب التحليلي لا يحتاجه . وافتراض وجوده يفضي إلى متناقضات . وفيما يختص بالفكرة القائلة بأنه في كل متسلسلة لا بد من وجود حدود متعاقبة . فقد بينا في الباب الأخير من الجزء الثالث أنها تتطلب استخداماً غير مشروع للاستنباط الرياضي . وبناء على ذلك لا بد من اعتبار اللانهائيات الصغر من جهة تفسيرها للاتصال أنها غير ضرورية ، ومضللة . ومتناقضة مع ذاتها .

الباب الثانى والأربعون

فلسفة المتواصل

٣٢٥ – كانت لفظة «الاتصال» continuity تحمل لدى الفلاسفة وبخاصة منذ زمن هيجل معنى لا يشبه أبداً ذلك الذى خلعه عليها كانتور. وفى ذلك يقول هيجل[1]: « للكمية كما رأينا مصدران: الوحدة المطلقة exclusive unit، والتطابق أوالتساوى بين هذه الوحدات. فإذا نظرنا فى علاقتها المباشرة بنفسها، أو فى خاصية العينية الذاتية selfsameness التى نظهرها بالتجريد، وجدنا الكمية مقداراً « متصلا » Continuous. أما عندما ننظر فى خاصيتها الأخرى وهى الواحد الذى تستلزمه، فهى مقدار « منفصل » Discrete ». وعندما نتذكر أن كلا الكمية والمقدار عند هيجل يعنى بهما « العدد الأصلى »، فقد نظن أن قوله يريد به ما يأتى: « كثير من الحدود معتبرةً على أن لها عدداً أصليا يجب أن تكون كلها أعضاء فى فصل واحد. وبمقدار ما يكون كل منها مجرد حالة من فصل التصور، فلا يتميز أحدها عن الآخر، ومن هذا الوجه يسمى الكل الذى تركب منه « متصلا ». ولكن بالنسبة لكثرتها فيجب أن تكون حالات « متباينة » لفصل التصور؛ ومن هذا الوجه يسمى الكل الذى تركب منه « منفصلا ». الحق إنى بعيد كل البعد عن إنكار – الواقع أننى أزعم بشدة – أن هذا التقابل بين التطابق والتعدد فى مجموعة يكوِّن مشكلة أساسية فى المنطق – بل لعلها المشكلة الأساسية فى الفلسفة. ولأنها أساسية فلا نزاع أنها داخلة فى دراسة المتواصل الرياضى كما تدخل فى كل شىء آخر. ولكن ليس لها وراء هذا الارتباط أى علاقة خاصة بالمعنى الرياضى للاتصال، كما يمكن أن نرى على الفور أنه لا صلة لها أيا كانت بالترتيب. وفى هذا الباب لن نناقش إلا المعنى الرياضى. وإنما نقلت نص المعنى الفلسفى لأقرر نهائيا أنه ليس هنا موضع للبحث. ولما كانت المنازعات حول الألفاظ قليلة الجدوى فلا بد أن أطلب من الفلاسفة أن يجردوا أنفسهم مؤقتا

(١) *Smaller Logic*, § 100, Wallace's Translation, p. 188.

من الروابط العادية بهذه اللفظة ، وألا يجيزوا لها من الدلالة سوى الحاصل عن تعريف كانتور .

٣٢٦ – عندما نقصر أنفسنا على المتواصل الحسابى ندخل فى نزاع بطريقة أخرى مع مفاهيم سابقة متداولة . ويلاحظ بوانكاريه[١] بحق عن المتواصل الحسابى أنه : « المتواصل المتصور على هذا النحو ليس شيئا آخر سوى مجموعة من الأفراد مرتبة بترتيب معين ، وهذه الأفراد صحيح أنها لا نهائية فى العدد ، ولكن الواحد منها يقع خارج الآخر . وليس هذا هو التصور المألوف الذى نفرض فيه فيما بين عناصر المتواصل ضرباً من الرابطة الوثيقة تجعل منها كلا ليست النقطة فيه أسبق من الخط بل الخط أسبق من النقطة . وإذا رجعنا إلى الصيغة المشهورة : المتواصل وحدة فى كثرة multiplicity ، رأينا أن الكثرة وحدها هى الموجودة أما الوحدة فقد اختفت » .

ولقد ظل دائما الموضوع مفتوحا للبحث : هل المتواصل مركب من عناصر . وحتى حين أجيز أن يكون مشتملا على عناصر ، فقد قيل غالبا إنه ليس « مركبا » من هذه العناصر . وهذه الوجهة الأخيرة من النظر ذهب إليها حتى أعظم مؤيد للعناصر فى كل شىء مثل ليبنتز[٢] . غير أن جميع هذه الوجهات من النظر إنما تكون ممكنة فقط بالنسبة لمثل هذه المتواصلات كالمكان والزمان . والمتواصل الحسابى موضوع مختار بواسطة التعريف ، ويتكون من عناصر بمقتضاه ، ومن المعروف أن حالة واحدة على الأقل تتضمنه هى بالذات حالة قطع الأعداد المنطقة . وسأذهب فى الجزء السادس من هذا الكتاب إلى أن الفراغات هى أمثلة أخرى للمتواصل الحسابى . والسبب الرئيسى فى النظريات البارعة والمتناقضة عن المكان والزمان واتصالهما ، تلك النظريات التى صاغها الفلاسفة ، هو المتناقضات المزعومة فى المتواصل المركب من عناصر . والقضية المطروحة فى هذا الباب هى أن متواصل كانتور يخلو من المتناقضات . وهذه القضية كما هو واضح يجب أن تتقرر على أسس ثابتة قبل أن نتمكن من الموافقة على إمكان أن يكون الاتصال الزمكانى من

(١) Revue de Métaphysique et de Marala. Vol. 1, p. 26.

(٢) انظر للمؤلف *The Philosophy of Leibniz*, Chap. IX.

النوع الكانتورى . وفى هذه الحجة سأفترض أن قضية الباب السابق مبرهن عليها ، وهى أن الاتصال الذى سنناقشه لا يتطلب التسليم باللانهائيات الصغر بالفعل .

٣٢٧ — فى هذا العالم الهوائى لستَ تجد شيئا أكثر هوائية من الشهرة التى يظفر بها الكاتب بعد وفاته . ومن أبرز ضحايا فقدان الشهرة بسبب نقص الحكم هو زينون الإيلى ، الذى بعد أن اخترع أربع حجج كلها دقيقة وعميقة إلى غير حد ، حكم عليه من جاء بعده من الفلاسفة بفظاظتهم أنه ليس سوى مجرد مهرج بارع ، وأن حججه كلها مغالطات . وبعد ألفى عام من الرفض المستمر أعيد لهذه المغالطات اعتبارها ، وجعلت أساس نهضة رياضية على يد أستاذ ألمانى أكبر الظن أنه لم يحلم أبدا بوجود أى ارتباط بينه وبين زينون . ذلك أن ڤيَيَرْشتَراس بعد نفيه الجازم لجميع اللانهائيات الصغر بيَّن آخر الأمر أننا نعيش فى عالم لا متغير ، وأن السهم فى كل لحظه من انطلاقه ساكن حقا . النقطة الوحيدة التى لعل زينون أخطأ فيها هى استنتاجه (إن كان قد استنتج) أنه حيث لا يوجد تغير . فينبغى إذن أن يكون العالم فى نفس الحالة فى وقت كما يكون فى وقت آخر . هذه النتيجة لا تترتب بأى حال على حججه . وفى هذه النقطة نجد الأستاذ الألمانى أكثر إنشاء من اليونانى البارع . ولما كان ڤيرشتراس قادراً على إلباس آرائه ثوب الرياضيات ، حيث تستبعد الألفةُ بالحق الأفكار المتحيزة العامية الناشئة من الفطرة السليمة ، فقد استطاع أن يخلع على قضاياه ما يبدو على التفاهات من هيئة محترمة . وإذا كانت النتيجة التى انتهى إليها أقل بهجة عند محب العقل من تحدى زينون الجرىء ، ففيها على كل حال قدر أكثر من الحساب يرضى جمهور الأكاديميين من الناس .

لما كانت حجج زينون تتصل بوجه خاص بالحركة ، لذلك كانت على ما هى عليه غير داخلة فى عرضنا الحاضر . ولكن من المفيد ترجمتها بقدر الطاقة إلى لغة حسابية[١] .

٣٢٨ — الحجة الأولى ، وهى القسمة الثنائية ، تقول : « لا توجد حركة ، لأن ما يتحرك لا بد أن يبلغ منتصف طريقه قبل أن يبلغ آخره » . بعبارة أخرى

(١) لأنى لست باحثاً يونانياً فلا أزعم لنفسى معرفة مباشرة بما ذكره زينون فعلا أو قصده . وصورة حججه الأربعة التى سأستخدمها مستمدة من المقالة الهامة للأستاذ نويل **'Le mouvement et les arguments** de Zénon d'Elée'' *Revue de Métaphysiauebet de Marde*, Vol. 1, pp. 107—125. وهذه الحجج على أى حال جديرة بالنظر ، ولما كنت آخذها على أنها مجرد نص للمناقشة ، فصحتها التاريخية قليلة الأهمية .

أى حركة مهما كانت نفرض وقوعها . فإنها تفترض من قبل حركة أخرى ، وهذه بدورها حركة أخرى . وهكذا إلى ما لا نهاية . وعلى ذلك هناك تراجع لانهائى فى مجرد فكرة أى حركة معينة . هذه الحجة ولو أنه يمكن وضعها فى صورة حسابية إلا أنها تبدو حينئذ أقل استحسانا . ليكن متغير س قابل لجميع القيم الحقيقية (أو المنطقة) بين نهايتين معلومتين مثلا بين ٠ ، ١ . عندئذ فصل قيم س كل" لانهائى أجزاؤه سابقة منطقيا عليه . لأن له أجزاء ولا يمكن أن يوجد إذا نقص أى جزء من الأجزاء . على ذلك الأعداد من ٠ إلى ١ تفترض قبلا الأعداد من ٠ إلى ١/٢ ، وهذه تفترض قبلا الأعداد من ٠ إلى ١/٤ . وهكذا . ومن ثم يلوح أن هناك تراجعا لا نهائيا فى فكرة أى كل لامتناه . ولكن بدون هذه الكلات اللامتناهية لا يمكن تعريف الأعداد الحقيقية . وينهار الاتصال الحسابى الذى ينطبق على متسلسلة لامتناهية .

هذه الحجة يمكن الرد عليها بطريقتين يبدو لأول وهلة أن أى طريقة منهما كافية ، غير أن كليهما ضرورى فى الحقيقة . فأولا يمكن أن نميز بين نوعين من التراجع اللانهائى أحدهما لا ضرر منه . وثانيا يمكن أن نميز نوعين من الكل : المجموعى والتوزيعى . ونقرر أنه فى النوع الثانى ليست الأجزاء المتساوية التركيب مع الكل سابقة عليه منطقيا . ولا بد أن نشرح هاتين النقطتين كل منهما على انفراد .

٣٢٩ – التراجع اللانهائى قد يكون على نوعين . فى النوع المعترض عليه تلتئم قضيتان أو أكثر لتكوين معنى قضية ما ؛ ومن هذه المكونات يوجد واحد على الأقل معناه مركب كذلك ؛ وهكذا إلى ما لا نهاية . وتنشأ عادة هذه الصورة من التراجع من التعاريف الدائرية . مثل هذه التعاريف قد تمد بطريقة شبيهة بتلك التى فيها تنشأ الكسور المتصلة من المعادلات التربيعية . ولكن فى كل مرحلة الحد المطلوب تعريفه سيعود إلى الظهور . وحينئذ لا ينتج التعريف . خذ مثلا ما يأتى : « يقال إن شخصين عندهما نفس الفكرة عندما تكون أفكارهما متشابهة . وتكون الأفكار متشابهة عندما تشتمل على جزء متطابق » . فلو صح أن الفكرة لها جزء ليس فكرة . فلا اعتراض منطقيا على مثل هذا التعريف . أما إذا كان جزء الفكرة

فكرة عندئذ فى الحالة الثانية حيث يقع تطابق الأفكار ، يجب أن يستبدل التعريف وهكذا . وبذلك حيثما كنا بصدد « معنى » قضية ، فالتراجع اللانهائى يكون موضع اعتراض ، ما دمنا لا نبلغ أبدا قضية لها معنى محدد . ولكن كثيرا من التراجعات اللانهائية ليست من هذه الصورة . إذا كانت قضية معناها محدود تماماً ، وكانت ا تستلزم ب ، ب تستلزم حـ ، وهكذا كان هذا التراجع اللانهائى من نوع لا اعتراض عليه ألبتة . وهذا يعتمد على أن اللزوم علاقة تركيبية ، وأنه ولو أن ا كانت جملة من القضايا ، وكانت ا تستلزم أى قضية هى جزء منها ، فلا يترتب على ذلك بأى حال أن أى قضية تستلزمها ا هى جزء من ا . وبذلك ليست هناك ضرورة منطقية كما كان فى الحالة السابقة لتكميل التراجع اللانهائى قبل أن تكتسب ا معنى . فإذا أمكن عندئذ أن نبين أن لزوم الأجزاء فى الكل عندما يكون الكل فصلا لا متناهيا من الأعداد هو من هذا النوع الثانى ، فسيفقد التراجع الذى يوحى به حجة زينون القائمة على القسمة الثنائية مزيته .

٣٣٠ — ولكى نبين أن الحالة كذلك يجب التمييز بين الكلات التى تعرف ماصدقيا extentionally ، أى بعد حدودها ، وبين تلك التى تعرف بالمفهوم ، intensionally . أى فصل الحدود التى لها علاقة ما بحد ما معلوم ، أو بعبارة أبسط فصل من الحدود . (لأن فصل الحدود عندما يكون كلا فهو مجرد جميع الحدود التى لها فصل العلاقة لفصل تصور[1]) . ولكن الكل الماصدقى — على الأقل بمقدار ما تستطيع الطاقة الإنسانية أن تمتد — هو بالضرورة متناه : فنحن لا نستطيع أن نحصى أكثر من عدد متناه من الأجزاء المنتمية لكل ، وإذا كان عدد الأجزاء لا متناهيا وجب أن تعرف بطريقة أخرى خلاف العد . وهذا بالضبط ما يفعله فصل التصور : الكل الذى تكون أجزاؤه حدوداً فى فصل يعرف تماماً عند تخصيص فصل التصور ؛ وأى فرد محدد ، فإما أن ينتمى أو لا ينتمى للفصل المذكور . والفرد من الفصل جزء من كل ماصدقات الفصل ، وهو متقدم منطقيا على هذه الماصدقات مأخوذةً جملةً . ولكن الماصدق نفسه يقبل التعريف بغير إشارة لأى فرد متخصص ، ويوجد كشىء حقيقى حتى عندما لا يشتمل الفصل

---

(١) انظر ما سبق الجزء الأول البابين السادس والعاشر .

على أى حد . فأن نقول عن مثل هذا الفصل إنه لا نهائى هو أن نقول إنه على الرغم من أن له حدوداً إلا أن عدد هذه الحدود ليس أى عدد متناه — وهى قضية مرة أخرى يمكن تقريرها بدون تلك العملية المستحيلة من عد جميع الأعداد المتناهية . وهذه بالضبط هى حالة الأعداد الحقيقية من ٠ إلى ١ ؛ فهى تكوّن فصلا محدوداً نعرف معناه متى عرفنا المقصود من : العدد الحقيقى ، ٠ ، ١ ، وبين . أما أعضاء الفصل الخاصة ، والفصول الصغيرة التى تحتويها فليست متقدمة منطقيا على الفصل . وهكذا يقوم التراجع اللانهائى على مجرد هذه الحقيقة وهى أن كل قطعة من الأعداد الحقيقية أو المنطقة فلها أجزاء هى بدورها قطع . ولكن هذه الأجزاء ليست منطقيا متقدمة عليها ، ولا ضرر ألبتة من التراجع اللانهائى . وبذلك يقوم حل الصعوبة على نظرية الدلالة وتعريف الفصل بالمفهوم .

٣٣١ — حجة زينون الثانية هى الأشهر : وهى المتعلقة بأخيل والسلحفاة . وتجرى على هذا النحو : « الأبطأ لن يلحقه الأسرع أبدا ، لأن المطارد يجب أولا أن يبلغ النقطة التى منها رحل الهارب ، وبذلك يبقى الأبطأ بالضرورة دائما متقدما » . عند ترجمة هذه الحجة إلى لغة حسابية يتبين أنها متعلقة بترابط الواحد بالواحد لفصلين لا متناهيين . فإذا كان على أخيل أن يدرك السلحفاة ، فلا بد أن يكون طريق السلحفاة جزءاً من طريق أخيل . ولكن ما دام كل منهما فى كل لحظة عند نقطة معينة من طريقه ، فالآنية تقرر ترابط واحد بواحد بين أوضاع أخيل وبين أوضاع السلحفاة . ويترتب على ذلك أن السلحفاة فى أى وقت معلوم تمر بعدد من المواضع يساوى بالضبط ما يمر به أخيل . وعلى ذلك — وبذلك نرجو أن ننتهى إلى نتيجة — من المحال أن يكون طريق السلحفاة جزءاً من طريق أخيل . هذه النقطة ترتيبية بحتة ويمكن توضيحها بالحساب . خذ مثلا ١ + ٢ س ، ٢ + س ، واجعل س تقع بين ٠ ، ١ وكلاهما داخلان . ولكل قيمة لـ ١ + ٢ س توجد قيمة واحد ولا غير لـ ٢ + س . والعكس بالعكس . على ذلك كلما تقدمت س من ٠ إلى ١ كان عدد القيم التى تأخذها ١ + ٢ س هو نفس عدد القيم التى تأخذها ٢ + س . ولكن ١ + ٢ س بدأت من ١ وتنتهى عند ٣ ؛ أما ٢ + س فقد بدأت من ٢ وتنتهى عند ٣ . بذلك يجب أن تكون قيم ٢ + س نصف قيم

١ + ٢ س . هذه الصعوبة العسيرة جدا حلها كانتور كما رأينا ، ولكن لما كانت تتعلق بفلسفة اللانهاية أكثر من تعلقها بالمتواصل فسأرجئ مناقشتها إلى الباب التالى .

٣٣٢ – الحجة الثالثة تتعلق بالسهم . « إذا كان كل شيء ساكنا أو متحركا فى مكان يساويه ، وإذا كان ما يتحرك يتحرك دائما لحظة فالسهم وهو منطلق لا يتحرك » . وقد ظن عادة أن هذه الحجة من الشناعة بحيث لا تستحق مناقشة جدية . وينبغى أن أعترف أن هذه الحجة تلوح لى أنها عبارة واضحة جدا لحقيقة ابتدائية جدا ، وقد كان إغفالها فيما أعتقد سبباً فى تلك الحمأة التى تردت فيها طويلا فلسفة التغير . وسأعرض فى الجزء السابع من هذا الكتاب نظريةً عن التغير يمكن أن تسمى « ستاتيكية » ما دامت تجيز ملاحظة زينون الصائبة . أما فى الوقت الحاضر فأود أن أحجب الملاحظة عن أى إشارة للتغير ، وعندئذ نرى أنها أمر فى غاية الأهمية ومن أبسط الأشياء وأعمها تطبيقا ، نعنى : « كل قيمة ممكنة لمتغير فهى ثابت » . فإذا كان س متغيرا يمكن أن يأخذ جميع القيم من ٠ إلى ١ ، فجميع القيم التى يمكن أن تأخذها هى أعداد معينة مثل ½ أو ⅓ وهذه كلها ثوابت مطلقة . وبهذه المناسبة ربما كان من المستحسن ذكر كلمات قليلة عن المتغير . المتغير تصور أساسى فى المنطق وفى الحياة اليومية على سواء . ومع أنه يكون دائما مرتبطا بفصل مَّا ، إلا أن ارتباطه ليس مع الفصل ، ولا مع عضو خاص فى الفصل ، بل ولا مع الفصل كله ، وإنما مع « أى » عضو فى الفصل . ومن جهة أخرى ليس التصور ، هو « أى عضو فى الفصل » ، بل التصور هو ذلك الذى يدل هذا التصور عليه . ولست فى حاجة إلى التوسع فى الصعوبات المنطقية على هذا التصور ، فقد ذكرنا ما فيه الكفاية عن هذا الموضوع فى الجزء الأول . فالرمز المألوف فى الجبر س مثلا لا يدل على عدد معين ، ولا على جميع الأعداد بل ولا على فصل « الأعداد » . ويمكن أن نتبين هذا بسهولة من النظر إلى تطابق ما ، وليكن

$$(س + ١)^{٢} = س^{٢} + ٢ س + ١$$

فهذه دون شك لا تدل على ما قد يحصل لو وضعنا بدل س العدد مثلا ٣٩١ ، ولو أنها تستلزم أن نتيجة مثل هذا الاستبدال يكون قضية صادقة . ولا تدل كذلك

على ما ينتج بدلا من س حين نضع فصل التصور العدد ، لأننا لا نستطيع أن نضيف ١ إلى هذا التصور . ولنفس السبب أيضا س لا تدل على التصور « أى عدد » ، إذ لا يمكن إضافة ١ إليه . وإنما تدل على الانفصال المتكون من الأعداد المختلفة ، أو على الأقل يمكن أن نأخذ هذه الوجهة من النظر على أنها صحيحة إجمالا [١] . عندئذ تكون قيم س هى حدود الانفصال ، وكل حد منها ثابت . هذه الحقيقة المنطقية البسيطة يلوح أنها تكوّن جوهر ما زعمه زينون من أن السهم ساكن دائما .

٣٣٣ — ولكن حجة زينون تشتمل على عنصر ينطبق بوجــه خاص على المتواصلات . ففى حالة الحركة ، تنكر الحجة وجود مثل هذا الشىء وهو « حالة » الحركة . ففى الحالة العامة لمتغير متصل قد تؤخذ على أنها إنكار للانهائيات الصغر بالفعل . لأن اللانهائيات الصغر محاولة لأن تخلع على قيم متغير التغير الذى إنما ينتمى إليها وحدها . فإذا تأكد عندنا أن جميع قيم متغير مّا ثوابت ، أصبح من اليسير عند أخذ « أى » قيمتين من هذه القيم أن نتبين أن الفرق بينهما متناه دائما ويترتب على ذلك عدم وجود فروق لانهائية الصغر . فإذا كان س متغيرا قد يأخذ جميع القيم الحقيقية من ٠ إلى ١ عندئذ إذا أخذنا أى اثنتين من هذه القيم وجدنا أن الفرق بينهما متناه ، على الرغم من أن س متغير متصل . حقا قد يكون الفرق أصغر من الفرق الذى أخذناه . ولكن إن صح هذا لكان مع ذلك متناهيا . والنهاية الدنيا للفروق الممكنة هى صفر . ولكن جميع الفروق الممكنة متناهية ، وليس فى هذا أى ظل من التناقض . هذه النظرية الاستاتيكية للمتغير ترجع إلى الرياضيين ، وغيابها فى زمان زينون هو الذى أفضى به إلى افتراض استحالة التغير المتصل بدون حالة من التغير مما يتطلب اللانهائيات الصغر . والتناقض فى أن يكون الجسم موجودا حيث هو غير موجود .

٣٣٤ — آخر حجج زينون هى المقياس . وهى حجة وثيقة الشبه بحجة استخدمتها فى الباب السابق ضد أولئك الذين يعتبرون ء س ، ء ص مسافتين لحدود متعاقبة . وهى حجة إنما توجه كما بيّن الأستاذ نويل (المرجع السابق ١١٦)

---

(١) انظر الباب الثامن ، وبخاصة بند ٩٣ .

ضد أولئك الذين يتمسكون باللامنقسمات بين الامتدادات ، على حين نصبت الحجج السابقة للرد بما فيه الكفاية على أنصار الانقسام اللانهائى . ولنفرض مجموعة من الأوقات المنفصلة والمواضع المنفصلة ، حيث الحركة تقوم على أن الجسم فى وقت يكون فى أحد هذه المواضع المنفصلة ، وفى وقت آخر فى موضع آخر .

ثم تخيل ثلاثة خطوط متوازية مركبة من النقط ا ، ب ، حـ ، د ؛ اَ ، بَ ، حـَ ، دَ ؛ اً ، بً ، حـً ، دً على التوالى .

ا	ب	حـ	د
.	.	.	.
اَ	بَ	حـَ	دَ
.	.	.	.
اً	بً	حـً	دً
.	.	.	.

افرض أن الخط الثانى يحرك فى لحظة واحدة جميع نقطه إلى اليمين بموضع واحد ، على حين يحرك الخط الثالث جميع نقطه بموضع واحد إلى الشمال . عندئذ ولو أن اللحظة لا منقسمة إلا أن

ا	ب	حـ	د	
.	.	.	.	
	اَ	بَ	حـَ	دَ
	.	.	.	.
اً	بً	حـً	دً	
.	.	.	.	

حـَ التى كانت فوق حـً وأصبحت الآن فوق اً لا بد أن تكون قد مرت بـ بً فى أثناء اللحظة .

إذن اللحظة منقسمة ، خلافا للفرض . هذه الحجة هى فرضاً تلك التى أثبتُّ بها فى الباب السابق أنه إذا وجدت حدود متعاقبة إذن $\frac{د ص}{د س} = \pm ١$ دائما ؛ أو بالأحرى هذه هى الحجة مأخوذةً مع لحظة مّا فيها $\frac{د ص}{د س} = ٢$. ويمكن وضعها على النحو التالى : ليكن صـ ، ط دالتين لـ س ، وليكن $\frac{د ص}{د س} = ١$ ، $\frac{د ط}{د س} = - ١$. إذن $\frac{د}{د س}$ (صـ − ط) = ٢ ، مما يتناقض مع المبدأ القائل بأن قيمة كل مشتقة يجب أن تكون ± ١ . ويرد الأستاذ إفلين وهو من أنصار الامتدادات اللامنقسمة على الحجة بالصورة التى وضعها زينون ، بقوله إن اً ، بَ لا تمر إحداهما بالأخرى أصلا[١] . لأن اللحظات إذا كانت لا منقسمة — وهذا هو الفرض — فكل ما يمكننا

(١) Revue de Métaphysique et Marale, Vol. 1, p. 386.

قوله أنه عند اللحظة التى تكون فيها اَ فوق اً تكون عند اللحظة التالية حَ فوق اً ، ولم يحدث شيء بين اللحظتين . وأن نفرض أن اً ، بَ قد عبرا معناه أننا نثبت المطلوب برجوع مستمر لاتصال الحركة . وهذا الرد صحيح فيما أظن فى حالة الحركة . وكلا الزمان والمكان قد نذهب بغير تناقض إيجابى إلى أنهما منفصلان بالتمسك بدقة بالمسافات بالإضافة إلى الامتدادات . عندئذ تصبح الهندسة والكينماتيكا والديناميكا باطلة ، ولكن ليس ثمة سبب وجيه جدا للاعتقاد أنها صواب . أما فى حالة الحساب فالأمر مختلف ، إذ لا يتطلب أى سؤال تجريبى عن الوجود . وفى هذه الحالة كما نرى من الحجة السابقة عن المشتقات تكون حجة زينون سليمة تماماً . فالأعداد أشياء يمكن أن تقرر طبيعتها بلا نزاع . وصور الاتصال المتعددة التى تقع بين الأعداد لا يمكن إنكارها بغير تناقض إيجابى . ولهذا السبب كانت مناقشة مشكلة الاتصال فى ارتباطها بالأعداد أفضل من مناقشتها فى ارتباطها بالمكان والزمان والحركة .

٣٣٥ ــ رأينا أن حجج زينون ولو أنها تبرهن الشى الكثير لا تبرهن أن المتواصل كما نتعرف عليه لا يحوى أى متناقضات أيا كانت . ومنذ أيام زينون لم تتسلح الهجمات الموجهة ضد المتواصل فيما أعرف بأسلحة جديدة أو أقوى . فلم يبق أمامنا سوى أن نذكر بعض ملاحظات قليلة عامة .

الفكرة التى يخلع عليها كانتور اسم « المتواصل » قد تسمى بالطبع بأى اسم آخر من القاموس أو من خارجه ، وكل إنسان حر أن يقول إنه هو بالذات يعنى بالمتواصل شيئا مختلفاً كل الاختلاف . ولكن هذه المسائل اللفظية لا جدوى منها . إن فضل كانتور لا يقوم فى أنه عبر عما يعنيه غيره من الناس ، بل يقوم فى أنه يخبرنا ما يعنيه هو ــ وهى مزية تكاد تكون فريدة حيث يتعلق الأمر بالاتصال . فقد عرف بدقة وعزم فكرةً ترتيبية بحتة تخلو كما نرى الآن من المتناقضات ، وتكفى لجميع التحليل والهندسة والديناميكا . ولقد كانت هذه الفكرة مفروضة فى أساس الرياضيات الموجودة حينئذ ، ولو أنه لم يكن من المعروف بالضبط ما الذى كان مفروضاً . وقد نجح كانتور بوضوحه الذى لا يكاد يبارى فى تحليل الطبيعة الشديدة التعقيد للمتسلسلات المكانية التى بها كما سنرى فى الجزء السادس فتح الباب أمام ثورة فى فلسفة المكان والحركة. والنقط البارزة فى تعريف المتواصل هى (١)

الارتباط بمذهب النهايات (٢) إنكار القطع اللانهائية الصغر . فإذا أخذنا فى بالنا هاتين النقطتين ألق الضوء على فلسفة هذا الموضوع بأسره .

٣٣٦ — إنكار القطع اللانهائية الصغر يحل نقيضةً ظلت عرضة للمهانة زمنا طويلا . وأعنى بهذه النقيضة أنّ المتواصل يشتمل ولا يشتمل على عناصر فى وقت واحد . ونحن نرى الآن أن كلا الأمرين ربما قيلا ولكن على معنيين مختلفين . فكل متواصل فهو متسلسلة يتكون من حدود ، والحدود إنْ كانت لا منقسمة فهى على أى حال ليست منقسمة إلى حدود جديدة من المتواصل . وبهذا المعنى يوجد فى المتواصل عناصر . أما إذا أخذنا حدوداً متعاقبة مع علاقتها اللامتماثلة باعتبار أنها تكوّن ما عساه أن يُسمى (ولو أن ذلك ليس بالمعنى المذكور فى الجزء الرابع) عنصرا ترتيبيا ، عندئذ لا يكون للمتواصل بهذا المعنى عناصر . فإذا أخذنا امتدادا على أنه متسلسل أساساً بحيث يجب أن يتكون من حدين على الأقل عندئذ لا توجد امتدادات أولية . وإذا كان المتواصل من النوع الذى فيه مسافة ، فكذلك لا توجد مسافات أولية . ولكن لا يوجد فى أى حالة من هاتين الحالتين أى أساس منطقى للعناصر . وتنشأ الحاجة إلى حدود متعاقبة كما رأينا فى الجزء الثالث من استخدام غير مشروع للاستنباط الرياضى . هذا وبالنسبة للمسافة ، فليست المسافات الصغيرة بأبسط من الكبيرة ، بل كلها كما رأينا فى الجزء الثالث بسيطة على حد سواء . ولا تفترض قبلا المسافات الكبيرة مسافات صغيرة ، لأنها من حيث إنها مقادير لا امتدادية ، ربما وجدت حيث لا توجد مسافات أصغر ألبتة . وعلى ذلك ، التراجع اللانهائى من مسافات أو امتدادات أكبر إلى أصغر هو من النوع الذى لا ضرر منه ، وفقدان العناصر لا يجب أن يحدث لنا أى انزعاج منطقى . وبناء على ذلك تحل النقيضة ، ويخلو المتواصل بتاتا على الأقل بمقدار ما أستطيع أن أتبين من المتناقضات .

ولم يبق إلا أن نبحث هل هذه النتيجة نفسها تصح بالنسبة للانهائى؟ ، وهو بحث نسدل به الستار على الجزء الخامس من هذا الكتاب .

الباب الثالث والأربعون

فلسفة اللانهاية

٣٣٧ – اضطررنا فى مناقشاتنا السابقة للامتناهى إلى الخوض فى كثير من النقاط الرياضية بحيث لم تسنح لنا فرصة كافية لبحث الموضوع بحثا فلسفيا خالصا . وأود فى الباب الحاضر بعد اطراح الرياضيات أن أبحث فى فكرة اللامتناهى هل يمكن أن نجد فيها أى تناقض ؟ .

كقاعدة عامة لم ير أولئك الذين اعترضوا على اللانهاية أنها مما يجدر الوقوف عندها لعرض ما فيها من متناقضات مضبوطة ، إلى أن جاء كانط وفعل ذلك ، فكان ذلك من أعظم حسناته . والنقيضة الرياضية الثانية المتعلقة أساساً بالمتواصل أله عناصر أو لا ، فقد حلت فى الباب السابق بافتراض أنه ربما وُجد اللامتناهى بالفعل – أى أنها حلت بردها إلى مسألة العدد اللامتناهى . والنقيضة الأولى تتعلق باللامتناهى ولكن بصورة زمانية أساساً . لذلك لم يكن لهذه النقيضة مدخل بالنسبة للحساب إلا على رأى كانط من أن الأعداد يجب أن تتشكل فى زمان . ويؤيد هذا الرأى بالحجة القائلة بأننا نقطع زمنا فى العد ، وإذن بغير زمان لا يتسنى لنا معرفة عدد أى شيء . وبهذه الحجة نستطيع البرهنة على أن المعارك الحربية تقع دائما على مقربة من أسلاك البرق . لأنه لو وقع الأمر على خلاف ذلك ما سمعنا عنها شيئا . الواقع نستطيع أن نثبت بوجه عام أننا نعرف ما نعرفه . ولكن يبقى موضع نظر أننا لا نعرف ما لا نعرفه . ومن ثم تبقى الضرورة إلى الزمان ولم يقم عليها برهان .

أما غير كانط من الفلاسفة ، فقد فحصنا عن أمر زينون فى علاقته بالمتواصل ، وسنبحث التناقض الذى يقوم فى أساس حجة أخيل والسلحفاة بعد قليل . ومحاورة « بارمنيدس » لأفلاطون – ولعلها أفضل مجموعة من النقائض كتبت حتى الآن – فلا مدخل لها ههنا لأنها تدور حول صعوبات أساسية أكثر مما له صلة باللانهاية . أما هيجل فإنه لم يزل ينبه على كل كبيرة وصغيرة حتى إذا أعلن منها عن تناقض

لم نعد نحفل بذلك . وأما عن ليبنتز فهو كما رأينا يجعل التناقض القائم فى أساس حجة أخيل ترابط الواحد بالواحد للكل والجزء . الواقع هذه هى النقطة الوحيدة التى تدور حولها معظم الحجج المناهضة اللانهاية . وسأضع فيما يلى الحجج فى صورة ملائمة لمعرفتنا الرياضية الحاضرة ، وهذا يمنعنى من اقتباس تلك الحجج عن أى واحد من قدماء المعارضين للانهاية .

٣٣٨ – ولنشرع أولا فى عرض موجز للنظرية المثبتة للانهاية التى انتهى بنا الأمر إلى النظر فيها . إذا سلمنا بفكرة « القضية » و « مكون قضية » على أنهما من اللامعرفات ، أمكن أن ندل بالرمز ϕ (ا) على قضية ا أحد مكوناتها . نستطيع بعد ذلك أن نحول ا إلى متغير س ، ونعتبر ϕ (س) ، حيث ϕ (س) أى قضية مختلفة عن ϕ (ا) إنْ لم يكن اختلافا تاماً فيكفى أن شيئا آخر ما يظهر فى موضع ا : هذا و ϕ (س) هى التى سميناها دالة قضية . سيحدث بوجه عام أن ϕ (س) صادقة لبعض قيم س وكاذبة لبعضها الآخر . وجميع قيم س التى تصدق عليها ϕ (س) تكون ما سميناه « الفصل » المعرف بـ ϕ (س) . على ذلك كل دالة قضية تعرف فصلا ، والإحصاء الفعلى لأعضاء الفصل ليس ضروريا لتعريفه . ثم نستطيع بدون الإحصاء أن نعرف تشابه فصلين : يكون فصلان ى ، ف متشابهين عند وجود علاقة واحد بواحد ع بحيث « س هى أحد ى » تستلزم دائما أن « هناك أحد ف له مع س العلاقة ع » و « ص هى أحد ف» تستلزم دائما أن « هناك أحد ى له مع ص العلاقة ع » . وبعد ذلك ع علاقةُ واحد بواحد إذا كانت س ع ص ، س ع ط يستلزمان دائما معاً تطابق ص مع ط ، س ع ط ، ص ع ط معاً تستلزمان دائما تطابق س مع ص . وتعرف « س متطابقة مع ص » بأنها تعنى : « كل دالة قضية تصح على س تصح كذلك على ص » . ونعرف الآن العدد الأصلى لفصل ما ى بأنه فصل جميع الفصول المشابهة لـ ى . وكل فصل فله عدد أصلى ما دام « ى مشابه لـف » دالة قضية لـ ف إذا كان متغيرا . علاوة على ذلك ى نفسه عضو فى عدده الأصلى ما دام كل فصل متشابها مع نفسه . ويجب ملاحظة أن التعريف المذكور للعدد الأصلى يقوم على فكرة دوال القضايا ولا يتطلب الإحصاء فى أى مكان . وبناء على ذلك ليس ثمة سبب لافتراض وجود أى صعوبة بالنسبة

لأعداد الفصول التى لا يمكن عد حدودها بالطريقة المعتادة الابتدائية . والفصول يمكن أن تقسم إلى نوعين بحسب ما تكون شبيهة بأجزاء صحيحة بذاتها أو لا تكون ، فى الحالة الأولى تسمى لا متناهية ، وفى الحالة الثانية متناهية . ويسمى عدد الفصل المعرف بدالة قضية كاذبة دائما صفرا (٠) ؛ أما ١ فيعرف بأنه عدد فصل ما ى ، ويكون فيه حد ما سہ ينتمى لـ ى ، بحيث إن « صہ هو أحد ى وتختلف ص عن سہ » كاذبة دائما . فإذا كان ں أى عدد ، عرف ں + ١ بأنه عدد الفصل ى الذى سہ عضو فيه بحيث أن دالة القضية « صہ هو أحد ى وتختلف صہ عن سہ » تعرف فصلا عدده ں . فإذا كان ں متناهيا ، كان ں + ١ مختلفا عن ں ، وإلا فلا . بهذه الطريقة إذا بدأنا من ٠ حصلنا على متوالية من أعداد ، ما دام ں يؤدى إلى عدد جديد هو ں + ١ . ومن السهل إثبات أن جميع الأعداد المنتمية للمتوالية التى تبدأ من ١ وتتولد بهذه الطريقة فهى مختلفة ، وبعبارة أخرى إذا انتمى ں لهذه المتوالية ، وكان م أحد سوابقها ، فالفصل المكون من ں من الحدود لا يمكن أن يكون له ترابط واحد بواحد مع م من الحدود . والمتوالية المعرَّفة على هذا النحو هى متسلسلة « الأعداد المتناهية » . ولكن لا يوجد أى سبب للظن بأن جميع الأعداد يمكن تحصيلها بهذه الطريقة . حقا يمكن إعطاء برهان صورى على أن عدد الأعداد المتناهية ذاتها لا يمكن أن يكون حدا فى متوالية الأعداد المتناهية . والعدد الذى لا ينتمى لهذه المتوالية يسمى « لامتناهيا » . والبرهان على أن ں ، ں + ١ عددان مختلفان يعتمد على هذه الحقيقة وهى أن ٠ ، ١ أو ١ ، ٢ أعداد مختلفة وذلك بواسطة الاستنباط الرياضى ؛ فإذا لم يكن ں ، ں + ١ حدين فى هذه المتوالية لم يصح البرهان ، وأكثر من هذا هناك برهان مباشر على العكس . ولكن ما دام البرهان السابق كان معتمدا على الاستنباط الرياضى ، فلا يوجد أى سبب يمنع من إطلاق النظرية على الأعداد اللامتناهية . فالأعداد اللامتناهية لا يمكن التعبير عنها كالأعداد المتناهية بطريقة النظام العشرى ، ولكن يمكن تمييزها بالفصول التى تنطبق عليها . وحيث إن الأعداد المتناهية قد عرفت كلها بالمتوالية المذكورة ، فإذا كان فصلٌ ما ى له حدود ولكنها ليست أى عدد متناه من الحدود فله عندئذ عدد لا متناه وهذه هى النظرية الموجبة للانهاية .

٣٣٩ — وجود فصول لامتناهية يبلغ من الوضوح حداً يصعب معه إنكارها . ولما كانت قابلة للبرهان الصورى فقد يحسن البرهنة عليها . وهناك برهان بسيط جداً نجده فى محاورة بارمنيدس ، وهو كما يأتى : إذا سلمنا بوجود العدد ١ ، عندئذ هذا العدد له « وجود » ، وإذن هناك وجود . ولكن ١ والوجود اثنان ، حينئذ هناك عدد ٢ ، وهكذا . من الناحية الصورية لم نبرهن على أن ١ عدد الأعداد ولكننا نبرهن على أن ن هو عدد الأعداد من ١ إلى ن ، وأن هذه الأعداد مأخوذة مع الوجود تكوّن فصلا له عدد متناه جديد بحيث ن ليس عدد الأعداد المتناهية . إذن ١ ليس عدد الأعداد المتناهية ، وإذا كان ن — ١ ليس عدد الأعداد المتناهية فليس ن كذلك أيضاً. حينئذ الأعداد المتناهية محوية كلها بالاستنباط الرياضى فى فصل الأشياء التى ليست عدد الأعداد المتناهية . وما دامت علاقة التشابه منعكسة بالنسبة للفصول ، فكل فصل له عدد . إذن فصل الأعداد المتناهية له عدد من حيث إنه ليس متناهياً فهو لامتناه . وهناك برهان أفضل من السابق مشتق من هذه الحقيقة وهى : أنه إذا كان ن أى عدد متناه ، فعدد الأعداد من ٠ إلى ن بما فيها ن هو ن + ١ ، ويترتب على ذلك أن ن ليس عدد الأعداد . ويمكن البرهنة على ذلك مباشرة بترابط الكل والجزء بقولنا إن عدد القضايا أو التصورات لامتناه [١] . لأنه لكل حد أو تصور فكرة تختلف عما هى فكرة له ، ولكنها أيضاً حد أو تصور . ومن جهة أخرى ليس كل حد أو تصور فكرة . فهناك مناضد ، وأفكار عن المناضد ، وهناك أعداد ، وأفكار عن الأعداد ، وهكذا . إذن توجد علاقة واحد بواحد بين الحدود والأفكار ، ولكن الأفكار إنما هى بعض حدود فقط من جميع الحدود . إذن هناك عدد لامتناه من الحدود والأفكار [٢] .

٣٤٠ — يجب الاعتراف بأن احتمال أن يكون للكل والجزء نفس عدد الحدود أمر يصدم بداهة الفطرة السليمة . وحجة أخيل التى ساقها زينون تبين ببراعة أن وجهة النظر المقابلة لها كذلك نتائج شنيعة . لأنه إن لم يمكن أن يترابط الكل والجزء حداً بحد

---

(١) انظر **Bolzano** *Paradoxien des Unendlichen*, § 13: Dedikend, *Was sind und was sollen die* **zahlen?** No. 66

(٢) ليس من الضرورى أن نفترض أن أفكار جميع الحدود « موجودة » ، أو تكون جزءاً من ذهن ما ، بل يكفى أنها أشياء enities .

ترتب على ذلك بلا نزاع أنه إذا سارت نقطتان ماديتان فى نفس الطريق بحيث تتبع إحداهما الأخرى ، فالنقطة المتخلفة لن تدرك أبداً المتقدمة . فإن أدركتها فلا بد أن يكون عندنا بفرض الترابط الآنى للأوضاع تناظر وحيد ومنعكس بين جميع حدود الكل و بين جميع حدود الجزء . وعندئذ تصبح الفطرة السليمة فى موقف لا تحسد عليه ، إذ عليها أن تختار بين متناقضة paradox زينون ومتناقصة كانتور وليس فى نيتى تأييد المغالطة لأننى أعتبر أنها ينبغى أن تتوارى فى مواجهة البراهين . ولكننى سأعطى متناقضة كانتور صورة تشبه صورة متناقضة زينون . نحن نعرف أن ترسترام شاندى[1] Tristram Shandy استغرق عامين فى كتابة تاريخ أول يومين فى حياته ، وأخذ يندب قائلاً إنه بهذه السرعة تتجمع عنده المادة بأسرع مما يستطيع أن يبحثها ، وبذلك لن يصل إلى نهاية . وسأذهب إلى أنه لو عاش إلى الأبد دون أن يمل عمله ، إذن حتى إذا كانت حياته قد استمرت مملوءة بالحوادث كما بدأت ما بقى أى جزء من سيرته دون كتابة . هذه المتناقضة paradox التى تترابط كما سأبين تماماً مع متناقضة أخيل يمكن أن تسمى على سبيل التيسير بمتناقضة ترسترام شاندى .

وفى الحالات التى من هذا القبيل لن يكون جهدنا فى جعل الحجة صورية فضلا زائداً . ولذلك سأضع كلا متناقضتى أخيل وترسترام فى هيئة منطقية دقيقة .

ا - (١) يوجد لكل وضع من أوضاع السلحفاة وضع واحد لا غير لأخيل ، ولكل وضع لأخيل وضع واحد لا غير للسلحفاة .

(٢) إذن متسلسلة الأوضاع التى يشغلها أخيل لها نفس عدد الحدود مثل متسلسلة الأوضاع التى تشغلها السلحفاة .

(٣) الجزء له حدود أقل من الكل الذى يشتمل على الجزء ولا يكون متمادياً معه .

(٤) إذن متسلسلة الأوضاع التى تشغلها السلحفاة ليست جزءاً صحيحاً من متسلسلة الأوضاع التى يشغلها أخيل .

ب - (١) ترسترام شاندى يكتب فى سنة حوادث يوم .

---

[1] (١) قصة مشهورة للقصصى لورانس سترن sterne كتبها بين ١٧٦٠ - ١٧٦٧ - وترسترام اسم بطل القصة مأخوذ من ترسما جستوس Trismegistus أى المثلث الحكمة . وذلك للسخرية به ، وفى القصة نسمع عن ترسترام قبل مولده أكثر مما نسمع بعد مولده واطلاعه على العالم . (المترجم)

(٢) متسلسلة الأيام والسنين ليس لها حد أخير .

(٣) حوادث اليوم النونى تكتب فى السنة النونية .

(٤) أى يوم معين فهو اليوم النونى لقيمة مناسبة لـ ن .

(٥) إذن أى يوم معين سيكتب عنه .

(٦) إذن لن يبقى أى جزء من سيرة الحياة غير مكتوب .

(٧) لما كان هناك ترابط واحد بواحد بين أوقات الحوادث وأوقات الكتابة ، وكانت الأولى جزءاً من الثانية ، فالكل والجزء لهما نفس عدد الحدود .

ولنشرع فى صياغة هذين التناقضين بأكثر ما يمكن من التجريد ، فنقول : ليكن ى متسلسلة ملتحمة من أى نوع ، وليكن س متغيراً يمكن أن يأخذ جميع القيم فى ى بعد قيمة معنية سنسميها ٠ ؛ وليكن د (س) دالة أحادية القيمة لـ س ، و س دالة أحادية القيمة لـ د (س) ؛ كذلك ليكن جميع قيم د (س) منتمية لـ ى ، عندئذ تجرى الحجج على النحو الآتى :

ا ـ ليكن د (٠) حداً سابقاً على ٠ ؛ وليكن د (س) تكبر كلما كبرت س ، أى إذا كانت س ع سَ (حيث ع العلاقة المولدة) فليكن د (س) ع د (سَ). ثم ليكن د (س) تأخذ جميع القيم فى ى المتوسطة بين أى قيمتين من قيم د (س) . عندئذ إذا أعطينا س قيمة مّا ا بحيث يكون ٠ ع ا ، حصلنا على د (ا) = ا ، إذن متسلسلة قيم د (س) ستكون جميع الحدود من د (٠) إلى ا ، بينما متسلسلة قيم س ستكون فقط الحدود من ٠ إلى ا التى هى جزء من تلك الحدود من د (٠) إلى ا . وإذن فأن تفترض أن د (ا) = ا هو أن تفترض علاقة واحد بواحد وحد بحد للكل والجزء . وهذا ما يقول زينون والفطرة السليمة باستحالته .

ب ـ ليكن د (س) دالة تكون ٠ عند ما تكوّن س ٠ ، وتكبر بانتظام كلما كبرت س ، من حيث إن متسلسلتنا من المتسلسلات التى يوجد فيها قياس . عندئذ إذا أخذت س جميع القيم بعد ٠ فكذلك تأخذ د (س) ؛ وإذا أخذت د (س) جميع مثل تلك القيم، فكذلك تأخذ س . إذن فصل قيم إحداهما مطابق لفصل قيم الأخرى . ولكن إذا كان فى أى وقت قيمة س أكبر من قيمة د (س) ، ما دامت د (س) تكبر بسرعة منتظمة ، إذن س ستكون دائماً أكبر من د (س).

وعلى ذلك لأى قيمة معينة لـ سـ يكون فصل قيم د (سـ) من ٠ إلى د (سـ) جزءاً صحيحاً من قيم سـ من ٠ إلى سـ . ومن ثم نستطيع أن نستنتج أن جميع قيم د (سـ) كانت جزءاً صحيحاً من جميع قيم سـ ، وقد رأينا أن هذا باطل .

هاتان المتناقضتان مترابطتان ، وكلاهما بالإشارة إلى القطع يمكن تقريرها بصيغة النهايات . حجة أخيل تبرهن على أن متغيرين فى متسلسلة متصلة يبلغان التساوى من نفس الجهة ، فلا يمكن أبداً أن يكون لهما نهاية مشتركة . وتبرهن حجة ترسترام أن المتغيرين اللذين يبدآن من حد مشترك ويسيران فى نفس الاتجاه ولكن يتباعدان أكثر فأكثر ، قد يحددان مع ذلك الفصل النهائى . (الذى ليس من الضرورى أن يكون قطعة لأن القطع عُرِّفت بأن لها حدوداً وراء نفسها) . حجة أخيل تفترض أن الكل والجزء لا يمكن أن يتشابها ، وتستنبط من ذلك متناقضة ، والحجة الأخرى تبدأ من قول متهافت وتستنتج من ذلك أن الكل والجزء قد يتشابهان . ولا بد لنا من الاعتراف أن هذه الحالة فى نظر الفطرة السليمة من أسوأ الأمور .

٣٤١ — لا يوجد أدنى شك أى الطرق هو الصحيح ، إذ ينبغى رفض حجة أخيل بسبب تناقضها مباشرة مع الحساب ، وحجة ترسترام لا بد من قبولها ما دامت لا تتطلب البديهية القائلة بأن الكل لا يمكن أن يكون متشابهاً مع الجزء . وهذه البديهية كما رأينا جوهرية فى برهان أخيل ، وهى بلا ريب بديهية تستسيغها الفطرة السليمة . ولكن لا دليل على البديهية سوى الوضوح الذاتى المزعوم ، والتسليم بها يفضى إلى متناقضات دقيقة تماماً . وليست البديهية عديمة الجدوى فقط ، ولكنها هادمة إيجابياً فى الحساب ، ولا شىء يقف فى سبيل رفضها سوى التحيز السابق . ومن أهم مزايا البراهين أنها تشيع ضرباً من الشك بالنسبة للنتيجة المبرهن عليها . فلم نكد نرى أن تشابه الكل والجزء يمكن البرهنة على استحالته لكل كلّ متناه[1] ، حتى لم يصبح من المستهجن أن نفترض ذلك بالنسبة للكلات اللامتناهية ، أما حيث نعجز عن البرهنة على الاستحالة ، فلم تكن هناك فى الواقع مثل هذه الاستحالة . الواقع بالنسبة للأعداد التى نتعامل بها فى حياتنا اليومية — فى

(١) المتناهى معرفاً هنا بالاستنباط الرياضى لتجنب التكرار

الهندسة ، أو الفلك ، أو الحسابات . حتى حسابات روكفلر أو وزير الخزانة ، فإن تشابه الكل والجزء مستحيل . وعلى ذلك كان افتراض استحالته دائماً سهل التفسير . ولكن الافتراض يعتمد على أساس لا يفضل بتاتاً ذلك الذى كان يعتمد عليه فلاسفة أواسط أفريقيا من أنّ جميع الناس زنوج .

٣٤٢ – ولبيان الفرق بين الكلات المتناهية واللامتناهية قد يحسن أن نشير إلى أن الكل والجزء حدان يقبلان تعريفين حيث يكون الكل متناهياً ، ولا يقبلان إلا أحد هذين التعريفين فقط على الأقل عملياً حيث يكون الكل لامتناهياً [١] . والكل المتناهى قد يؤخذ جملة collectively ، كهذه الأفراد وتلك ، مثلا ا ، ب ، حـ ، ء ، هـ . وقد نحصل على جزء من هذا الكل بعدٍّ بعض لا كل الحدود المكونة للكل . وهذه الطريقة يكون الفرد المفرد جزءاً من الكل ، ولا حاجة إلى أخذ الكل أو الأجزاء كفصلين ، بل كل منهما قد يُعرَّف بالماصدق ، أى بعد الأفراد . ومن جهة أخرى الكل والأجزاء قد يعرَّف كلاهما بالمفهوم ، أى بفصل التصورات . فنحن نعرف بغير عد أن الإنجليز جزء من الأوربيين ، لأن كل إنجليزى فهو أوربى ، ولكن ليس العكس . ولو أن هذا الأمر يمكن تقريره بالعدّ ولكن لا ضرورة لتقريره على هذا النحو . فإذا بحثنا فى الكلات اللامتناهية يختفى هذا التعريف المزدوج ، ولا يبقى فقط إلا التعريف بالمفهوم . والكل والأجزاء يجب أن يكون كلاهما فصولا ، ويجرى تعريف الكل والجزء بواسطة فكرتى المتغير واللزوم المنطقى . فإذا كان ا فصل تصور ، كان أحد أفراد ا حداً له مع ا تلك العلامة المتخصصة التى نسميها فصل العلاقة . والآن إذا كان ب فصلا آخر بحيث إنه لجميع قيم س « س هو أحد ا » تستلزم « س هو أحد ب » عندئذ ما صدق (أى المتغير س) يقال إنه « جزء » من ما صدق ب [٢] . فههنا لا حاجة إلى عد الأفراد ، ولم يَعُدْ لعلاقة الكل والجزء ذلك المعنى البسيط الذى كان له حيث يتصل الأمر بالأجزاء المتناهية . فأن نقول الآن إن ا ، ب متشابهان كأننا نقول بوجود علاقة واحد بواحد ما ع تحقق الشروط الآتية : إذا كان س أحد ا ، فهناك حد ص فى الفصل ب بحيث س ع ص . فإذا كان صَ أحد ب ، فهناك حد سَ

---

(١) انظر الفقرة : ٣٣ .

(٢) انظر peano, *Rivista di Matematica*, VII, or *Formulaire*, Vol. II, Part I.

فى الفصل ا بحيث سـ ع صـ . ومع أن ا جزء من ب . فمثل هذه الحالة من الأمور إنما يبرهن عليها بالعد . وليس ثمة سبب لافتراض أن العد ممكن . وتعريف الكل والجزء بغير عد هو مفتاح هذه المشكلة الغامضة بأسرها . والتعريف المذكور سابقاً والذى يرجع إلى بيانو هو التعريف المنطبق طبيعياً وضرورةً على الكلات اللامتناهية . مثال ذلك أن الأعداد الأولية جزء صحيح من الأعداد الصحيحة ، ولكن لا يمكن إثبات ذلك بالعد ، بل نستنتجه من الآتى . « إذا كان سـ عدداً أولياً ، كان سـ عدداً » و « إذا كان سـ عدداً فلا يترتب على ذلك أن سـ عدد أولى » . أما أن فصل الأعداد الأولية يجب أن يكون مشابهاً لفصل الأعداد إنما يلوح مستحيلاً بسبب أننا نتخيل أن الكل والجزء يعرفان بالعد . حتى إذا تحررنا من هذه الفكرة تلاشى التناقض المفروض .

٣٤٣ — من المهم جداً أن نتحقق بالنسبة إلى ω أو ا أنه ولا واحد منهما له عدد يسبقه مباشرة . وهذه الخاصية يشتركان فيها مع كافة النهايات ، لأن نهاية المتسلسلة لا تبسق أبداً مباشرة بأى حد من المتسلسلة التى هى نهاية لها . ولكن ω هو بمعنى مَّا متقدم منطقياً على النهايات الأخرى ، لأن الأعداد الترتيبية المتناهية مأخوذة مع ω معاً تقدم الصنف الصورى لمتوالية مأخوذة مع نهايتها ، فإذا غاب عنا أن ω ليس له سابق مباشر برزت جميع ضروب المتناقضات ، ولنفرض ن العدد الأخير قبل ω ؛ عندئذ ن عدد متناه . وعدد الأعداد المتناهية هو ن + ١ . الواقع قولنا بأن ω ليس له سابق إنما هو مجرد قولنا إن الأعداد المتناهية ليس لها حد أخير . ومع أن ω يكون مسبوقاً بجميع الأعداد المتناهية ، فإنه ليس مسبوقاً مباشرة بأى واحد منها : فلا عدد بعد ω . وأعداد كانتور المتصاعدة لها خاصة أنها مع وجود عدد هو الما بعد عدد معين ، فلا يوجد دائماً عدد هو الما قبل . وهكذا يلوح أنه ثمة فجوات فى المتسلسلة . خذ مثلا المتسلسلة ١ ، ٢ ، ٣ . . . . . ن . . . . . التى تكون لامتناهية وليس لها حد أخير . ثم متسلسلة أخرى ω ، ω + ١ ، ω + ٢ . . . . ω + ن ، . . . التى تساوى الأولى فى أنها لامتناهية وليس لها حد أخير . هذه الثانية تأتى تماماً بعد المتسلسلة الأولى ، ولو أنه لا حدَّ من الأولى يتلو ω مباشرة . هذه الحالة من الأمور يمكن أن توازيها متسلسلة ابتدائية جداً . مثل المتسلسلة التى حدودها العامة هى ١ — $\frac{1}{ن}$

٢ — $\frac{1}{n}$ حيث ن قد يكون أى عدد صحيح متناه . والمتسلسلة الثانية تأتى كلها بعد الأولى ، ولها حد أول معين هو ١ . ولكن لا يوجد أى حد فى المتسلسلة الأولى يسبق مباشرة ١ . كل ما هو لازم لكى تأتى المتسلسلة الثانية بعد الأولى ، هو أن يكون هناك متسلسلة ما تحوى كليهما . فإذا أطلقنا اسم « الجزء الترتيبى » لمتسلسلة على أى متسلسلة يمكن الحصول عليها بحذف بعض حدود متسلسلتنا دون تغيير ترتيب الحدود الباقية ، عندئذ تكوّن الترتيبات المتناهية والمتصاعدة جميعاً متسلسلة واحدة علاقتها المولّدة هى علاقة الكل والجزء الترتيبين بين المتسلسلة التى تنطبق عليها الترتيبات المتعددة . فإذا كان ن أى ترتيبى متناه كانت المتسلسلات من الصنف ن أجزاء ترتيبية من متواليات . وبالمثل كل متسلسلة من الصنف ω + ١ تحوى متوالية كجزء ترتيبى . والعلاقة « جزء ترتيبى » ordinal part متعدية ولا متماثلة ، وهكذا تنتمى الترتيبات المتناهية والمتصاعدة جميعاً لمتسلسلة واحدة . ووجود ω (بالمعنى الرياضى للوجود) ليس عرضة للسؤال ، ما دام ω هو صنف الترتيب المقدم بالأعداد الطبيعية ذاتها . وإنكار ω معناه إثبات وجود عدد متناه أخير — وهى نظرة تؤدى كما رأينا فوراً إلى متناقضات لا شك فيها ، فإذا سلمنا بذلك ، كانت ω + ١ هى صنف متسلسلة الترتيبات المتضمنة ، أى المتسلسلة التى حدودها هى جميعاً متسلسلة الأعداد الصحيحة من ١ إلى أى عدد متناه مأخوذة مع كل متسلسلة الأعداد الصحيحة ، ومن ثمّ يسهل نشوء جميع السلم اللانهائى للأعداد المتصاعدة .

٣٤٤ — الاعتراضات العادية على الأعداد اللامتناهية ، والفصول ، والمتسلسلات ، والفكرة القائلة بأن اللامتناهى من حيث هو كذلك متناقض بذاته ، يمكن بذلك أن تستبعد على أنها لا أساس لها . ومع ذلك تتبقى صعوبة عسيرة جداً مرتبطة بالتناقض الذى ناقشناه فى الباب العاشر ، هذه الصعوبة لا تتعلق باللامتناهى من حيث هو كذلك ، بل فقط ببعض فصول لامتناهية كبيرة جداً . اختصار القول يمكن تقرير الصعوبة على النحو الآتى : أعطى كانتور برهاناً [1] على أنه لا يمكن وجود عدد أصلى هو الأكبر ؛ فإذا فحصنا هذا البرهان رأيناه يقرر أنه إذا كان ى فصلا ، كان عدد الفصول المحوية فى ى أكبر من عدد حدود ى ، أو

---

(١) الواقع أعطى كانتور برهانين ، ولكننا سنجد أن أحدهما ليس مقنعاً .

(وهو ما يكافئه) إذا كان ا أى عدد ، كان ٢ ا أكبر من ا . ولكن هناك بعض الفصول من السهل أن نعطى بشأنها برهاناً ظاهر الصحة على أن فيها أكثر ما يمكن من الحدود . وهذه هى مثل فصل جميع الحدود ، أو فصل جميع الفصول ، أو فصل جميع القضايا . وهكذا يلوح كما لو أن برهان كانتور كان ينبغى أن يشتمل على افتراض ما لم يتحقق فى حالة مثل هذه الفصول . ولكن عند ما نطبق استدلال برهانه على الحالات المذكورة ، نرى أننا نصدم بتناقضات معينة أحدها ما ناقشناه فى الباب العاشر مما يعد مثلا عليها [1] . وتنشأ الصعوبة حينما نحاول البحث فى فصل جميع الأشياء بالإطلاق ، أو بأى فصل يساويه فى كثرة العدد ولكن بالنسبة لصعوبة مثل هذه الوجهة من النظر ، قد نميل إلى القول بأن تصور جملة الأشياء ، أو كل عالم الأشياء والموجودات ، أمر من بعض الوجوه غير مشروع ، ومخالف بالذات للمنطق . ولكن ليس من المرغوب فيه اتخاذ مثل هذا الإجراء اليائس ما دام هناك أمل فى إيجاد حل أكثر تواضعاً .

ولنبدأ بقولنا : إننا قد نلاحظ أن فصل الأعداد ليس – كما عسى أن يفترض – أحد الفصول التى تقع فيها الصعوبات ، إذ بين الأعداد المتناهية ، إذا كان ن عدد الأعداد ، وجب استنتاج أن ن – ١ أكبر الأعداد ، وإذن لا يوجد عدد ن على الإطلاق . ولكن هذه خاصية للأعداد المتناهية . وعدد الأعداد إلى ا ومشتملا عليه هو ا ، ولكن هذا أيضاً هو عدد الأعداد إلى α^{β} ومشتملا عليه ، حيث β أى عدد ترتيبى أو أى ترتيبى متناه ينطبق على متسلسلة معدودة محكمة الترتيب . وعلى ذلك عدد الأعداد إلى ا ومشتملا عليه . هو عادة أصغر من ا حيث ا عدد لا متناه . وليس ثمة سبب لافتراض أن عدد جميع الأعداد هو أكبر عدد . فعدد الأعداد ربما كان أصغر من أكبر عدد ، ولا ينشأ أى تناقض من هذه الحقيقة (إن كانت هذه حقيقة) وهى أن عدد الأفراد أكبر من عدد الأعداد .

ولكن مع أن فصل الأعداد لا يسبب أى صعوبة فهناك فصول أخرى من الصعب جداً البحث فيها . ولنبدأ أولا بفحص براهين كانتور من أنه لا يوجد

(١) بهذه الطريقة اكتشفت هذا التناقض ، وقد أعطيت تناقضاً شبيهاً لذلك فى آخر هذا الكتاب فى الملحق ب .

عدد أصلى هو الأكبر ، ثم نناقش الحالات التى تنشأ فيها المتناقضات .

٣٤٥ – فى أول براهين كانتور [١] ، تعتمد الحجة على الحقيقة المفروضة من أن هناك تناظر واحد بواحد بين الترتيبيات والأصليات[٢] . فقد رأينا عند النظر فى عدد أصلى من متسلسلة من الصنف الذى يمثله أى عدد ترتيبى ، أن عدداً لامتناهياً من الترتيبيات يناظر عدداً أصلياً واحداً – مثال ذلك جميع الترتيبيات من الفصل الثانى التى تكوّن مجموعة غير معدودة ، تناظر العدد الأصلى المفرد ا . ولكن هناك طريقة أخرى للترابط فيها ترتيبى واحد فقط يناظر كل أصلى . هذه الطريقة تنتج من اعتبار متسلسلة الأصليات نفسها . فى هذه المتسلسلة ، ا. يناظر ω ، ا١ يناظر ω + ١ ، وهكذا . فهناك دائماً ترتيبى واحد لا غير يصف صنف المتسلسلة التى تقدمها الأصليات من ٠ إلى أى واحد منها . ويلوح أننا نفترض ضمناً وجود أصلى لكل ترتيبى . وأنه لا فصل يمكن أن يكون له هذا العدد الكثير من الحدود . بحيث ولا متسلسلة محكمة الترتيب يمكن أن يكون لها عدد أكبر من الحدود . أما أنا فلا أرى أى أسباب لتأييد أى الفرضين ، وأرى أسباباً معينة لرفض الثانى . لأن كل حد فى متسلسلة يجب أن يكون فرداً . ويجب أن يكون فرداً مختلفاً (وهى نقطة لا يلتفت إليها غالباً) عن كل فرد آخر من المتسلسلة . يجب أن يكون مختلفاً . لأنه لا توجد أى أمثلة لفرد : فكل فرد فريد بالإطلاق ، وبطبيعة الحال واحد فقط . ولكن حدان فى متسلسلة فهما اثنان ، فليسا إذن فرداً واحداً بالذات. هذه النقطة الهامة تكون غامضة لأننا كقاعدة لانصف وصفاً كاملا حدود متسلسلتنا . فحين نقول : لتكن متسلسلة ا ، ب ، حـ ، ى ، ب ، ى ، هـ ، ا، حيث تتكرر حدود على فترات – مثل المتسلسلة التى تقدمها الأرقام فى النظام العشرى – ننسى النظرية القائلة بأنه حيث يوجد تكرار إنما يمكن أن

---

(١) Mannichfaltigkeitslehre, p. 44.

(٢) انظر ما سبق الباب الثامن والثلاثين بند ٣٠٠ .

نحصل على متسلسلتنا بالترابط ، ومعنى ذلك أن الحدود ليس لها بذاتها ترتيب ، ولكن لها علاقة واحد بكثير (لا واحد بواحد) مع الحدود التى لها ترتيب [١] . وعلى ذلك إذا رغبنا فى الحصول على متسلسلة حقيقية genuine فيجب إما أن نرجع إلى المتسلسلة التى تترابط معها حدودنا . وإما أن نكون الحدود المركبة المؤلفة من تلك الحدود فى المتسلسلة الأصلية ومن تلك المتسلسلة المترابطة فى أزواج . ولكن لا يوجد تكرار فى أى من هاتين المتسلسلتين . وعلى ذلك كل عدد ترتيبى يجب أن يناظر متسلسلة من الأفراد تختلف كل واحدة منها عن الأخرى . وقد يشك هل تكون جميع الأفراد متسلسلة أصلا . أما أنا فلا أستطيع تبين أى علاقة متعدية لا متماثلة تقوم بين كل زوج من الحدود . حقاً يعتبر كانتور أن كل مجموعة معينة يمكن أن تجعل محكمة الترتيب ، على أن ذلك قانون من قوانين الفكر ، ولكن لا أرى أساساً لهذا الرأى . ومع ذلك فإذا أجزنا هذه الوجهة من النظر سيكون للترتيبات نهاية عليا maximum معينة تماماً . وهى ذلك الترتيبى الذى يمثل صنف المتسلسلة المكونة من جميع الحدود بدون استثناء[٢] . فلو أن مجموعة كل الحدود لم تكن تكون متسلسلة . فمن المستحيل إثبات ضرورة وجود ترتيبى هو الأعلى maximum ordinal، الذى توجد على كل حال أسباب لإنكاره[٣] . ولكن فى هذه الحالة ربما كان له الحق أن نشك هل يوجد من الترتيبات بمقدار ما يوجد من الأصليات . بالطبع إذا كانت جميع الأصليات تكون متسلسلة محكمة الترتيب ، فيجب أن يوجد ترتيبى لكل أصلى . ولكن مع أن كانتور يقول بأن عنده برهاناً على أنه إذا اختلف عددان أصليان ، فأحدهما لابد أن يكون هو الأكبر (Math. Annalen XLVI, §2) فلا أستطيع إقناع نفسى أنه لم يفعل أكثر من أنه أثبت وجود متسلسلة حدودها أصليات ، أى واحد منها أكبر أو أصغر من أى واحد آخر . أما أن جميع الأصليات موجودة فى هذه المتسلسلة فلست أرى سبباً للاعتقاد فى ذلك . فربما وجد

---

(١) انظر الباب الثانى والثلاثين .

(٢) فيما يختص بالترتيبى الأعلى انظر Burali Forti. "Una question sui numeri transfiniti" *Rendiconti del circolo matematico di Palermo* 1897. وانظر كذلك مقالى فى مجلة R. d. M. Vol. VIII. p. 43 note

(٣) انظر الباب الثامن والثلاثين بند ٣٠١

فصلان ، بحيث لا يمكن إجراء ترابط بين أحدهما وبين جزء من الآخر . وفى هذه الحالة لن يكون العدد الأصلى فى أحد الفصلين مساوياً للعدد فى الآخر ولا أكبر ولا أصغر منه . ولو كانت جميع الحدود منتمية لمتسلسلة مفردة محكمة الترتيب لكان ذلك مستحيلا . فإن لم تكن فلا أستطيع أن أجد أى طريقة لبيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تنشأ، وبذلك يلوح أن البرهان الأول، على أنه لا يوجد أصلى لا يمكن أن يزاد عليه، قد انهار .

٣٤٦ ــ البرهان الثانى من البراهين المشار إليها سابقاً [١] مختلف تمام الاختلاف وأكثر تحديداً . والبرهان فى حد ذاته طريف وهام وسنعطى مجملا عنه . تشتمل المقالة التى ظهر فيها هذا البرهان على نقاط ثلاث (١) برهان بسيط على وجود قوى أعلى من القوة الأولى (٢) الإشارة إلى أن هذه الطريقة فى البرهان يمكن أن تنطبق على أى قوة (٣) تطبيق الطريقة لإثبات وجود قوى أعلى من قوة المتواصل . ولنبدأ بفحص أول هذه النقاط ، ثم ننظر أهذه الطريقة عامة حقاً .

يقول كانتور : ليكن م ، و خاصتين متباعدتين فيما بينهما ، واعتبر مجموعة م من عناصر هـ حيث كل عنصر فى هـ مجموعة معدودة س$_{1}$ ، س$_{2}$ .... ، س$_{\nu}$ ، وكل س إما أنه أحد م أو أحد و (الخاصتان م، و يمكن اعتبارهما على التوالى أكبر وأصغر من حد مّا ثابت . هكذا يمكن أن تكون السينات أعداداً منطقة يكون كل منها أحد م عند ما تكون أكبر من ١ ، وأحد و عند ما تكون أصغر من ١ . وهذه الملاحظات لا محل لها منطقياً، ولكنها تيسر متابعة الحجة) . والمجموعة م تتكون من جميع العناصر الممكنة فى هـ من الوصف المتقدم الذكر ، عندئذ م غير معدودة ، أى من قوة أعلى من الأولى ، ولنأخذ أى مجموعة معدودة من الهاءات معرفة كما يأتى

هـ$_{1}$ = (ا$_{11}$ ، ا$_{21}$ .... ا$_{1\nu}$ ، ....)

هـ$_{2}$ = (ا$_{12}$ ، ا$_{22}$ .... ا$_{2\nu}$ ، ....)

هـ$_{\nu}$ = (ا$_{\nu 1}$ ، ا$_{\nu 2}$ .... ا$_{\nu\nu}$ ، ....)

---

(١) gahresbericht der deutschen Mathematiker — Vereinigung, 1. (1892(p. 77.

(٢) القوة مرادفة للعدد الأصلى : القوة الأولى هى قوة الأعداد الصحيحة المتناهية ا .

حيث الألفات كل منها أحد م أو أحد و بطريقة معينة مّا (مثال ذلك أن الحدود الأولى التى عددها ن فى هـن ، قد تكون ميمات والباقى جميعاً واوات . أو قد يمكن اقتراح أى قانون آخر يضمن أن تكون الهاءات فى متسلسلتنا مختلفة جميعاً) عندئذ مهما تكن طريقة اختيار متسلسلة الهاءات ، نستطيع دائماً أن نجد حداً هـ ينتمى للمجموعة م ولكن لا ينتمى إلى متسلسلات الهاءات المعدودة . وليكن هـ المتسلسلة (ب١ ، ب٢ ، .... بن ، . . .) حيث لكل ن تكون بن مختلفة عن انن — أى إذا كانت انن أحد م كانت بن أحد و ، والعكس بالعكس . عندئذ كل واحدة من متسلسلاتنا المعدودة من الهاءات تشتمل على الأقل على حد واحد ليس متطابقاً مع الحد المناظر فى هـ . وعلى ذلك هـ . ليس أى واحد من حدود متسلسلتنا المعدودة من الهاءات . إذن لا متسلسلة من هذا النوع يمكن أن تحوى جميع الهاءات . وعلى ذلك الهاءات غير معدودة . أى م لها قوة أعلى من القوة الأولى .

ولا حاجة بنا إلى التوقف لفحص البرهان على أن هناك قوة أعلى من قوة المتواصل مما يسهل الحصول عليه من البرهان السابق الذكر . وربما شرعنا تواً فى النظر فى البرهان العام وهو : إذا عُلمت أى مجموعة أيا كانت فهناك مجموعة من قوة أعلى . هذا البرهان يبلغ من البساطة مبلغ برهان الحالة الخاصة ، ويجرى كالآتى : ليكن ى أى فصل ، واعتبر ك فصل علاقات بحيث أنه إذا كانت ع علاقة من هذا الفصل فكل حدمن الفصل ى له العلاقة ع إما مع ٠ وإما مع ١ (أى زوج آخر من الحدود يصلح مثل ٠ ، ١) . إذن الفصل ك له قوة أعلى من الفصل ى . ولكى نثبت ذلك فلنلاحظ قبل كل شىء أن ك ليس له بكل تأكيد قوة دنيا ، لأنه إذا كان س أى ى ، ستكون هناك علاقة ع من الفصل ك بحيث أن كل ى ما عدا س له العلاقة ع مع ٠ ، ولكن س له هذه العلاقة مع ١ . والعلاقات التى هى من هذا النوع تكوّن لقيم س المتعددة فصلا له ترابط واحد بواحد مع حدود ى ، ومحوياً فى الفصل ك . إذن ك له على الأقل نفس القوة مثل ى . وللبرهنة على أن ك له قوة أكبر اعتبر أى فصل محوى فى ك ، وله ترابط واحد بواحد مع ى . عندئذ أى علاقة من هذا الفصل قد تسمى عس ، حيث س بعض ى — والرمز اللاحق س

يدل على ترابط مع سَ . ولنشرع الآن فى تعريف العلاقة عَ بالشروط التالية : لكل حد سَ من ى له مع س علاقة عر مع ٠ ، لتكن سَ تأخذ العلاقة عَ مع ١ ولكل حد صَ من ى له مع صَ علاقة عر مع ١ ، لتكن صَ تأخذ العلاقة عَ مع ٠ ؛ إذن عَ تكون معرفة لجميع حدود ى ، وهى علاقة من الفصل ك ، ولكنها ليست أى واحدة من العلاقات عر ، وعلى ذلك مهما يكن الفصل الذى نأخذه والمحوى فى ك ومن نفس قوة ى ، فهناك دائماً حد فى ك لا ينتمى لهذا الفصل . وإذن ك له قوة أعلى من ى .

٣٤٧ — ولنبدأ بتبسيط هذه الحجة بعض الشىء بحذف ذكر ٠ ، ١ ، والعلاقات معهما . تعرف كل علاقة من علاقات الفصل ك عند ما نعرف أى حدود ى لها هذه العلاقة مع ٠ . وبعبارة أخرى تعرف بواسطة فصل محوى فى ى (بما فى ذلك الفصل الصفرى ى ذاتها) . وهكذا هناك علاقة واحدة من الفصل ك لكل فصل محوى فى ى ، وعدد ك هو نفس العدد كالفصول المحوية فى ى . وعلى ذلك إذا كان ك أى فصل كان فحاصل الضرب المنطقى ك ى عبارة عن فصل محوى فى ى . وعدد ك هو عدد كى حيث ك متغير قد يكون أى فصل . وبذلك تُرَد الحجة إلى ما يأتى : أن عدد الفصول المحوية فى أى فصل تزيد على عدد الحدود التى تنتمى إلى الفصل[1] .

وصورة أخرى من نفس الحجة تجرى كما يأتى : خذ أى علاقة ع لها الخاصتان (١) أن ميدانها الذى نسميه عمساو لعكس ميدانها ، (٢) أنه لا حدين من الميدان لهما بالضبط نفس المجموعة من المتعلقات . ثم بواسطة ع أى حد من ء فهو الترابط مع فصل محوى فى ء هو فصل المتعلقات التى يكون هذا الحد المذكور متعلقاً به . وهذا الترابط هو ترابط واحد بواحد . وعلينا أن نبين أنه يوجد على الأقل فصل واحد محوى فى ء ومحذوف فى هذا الترابط . والفصل المحذوف هو الفصل و الذى يتكون من جميع حدود الميدان ، وهى الحدود التى ليست لها العلاقة ع مع نفسها . بعبارة أخرى الفصل و الذى هو ميدان حاصل الضرب المنطقى

---

(١) عدد الفصول المحوية فى فصل له ا من الأعضاء هو ٢ ا ؛ وبذلك تبين الحجة أن ٢ ا دائماً أكبر من ا .

ا ع والتعدد ، لأنه إذا كان ص أى حد من الميدان وبناء على ذلك من عكس الميدان ، كان ص ينتمى ا و إذا لم يكن ينتمى للفصل المترابط مع ص . ولا ينتمى ا و فى الحالة المقابلة . وإذن و ليس نفس الفصل كالفصل المترابط مع ص. وهذا ينطبق على أى حد ص نختاره . على ذلك الفصل و محذوف بالضرورة فى الترابط .

٣٤٨ - ينبغى الاعتراف بأن الحجة السالفة يلوح أنها لا تشتمل على افتراض موضع نزاع . ومع ذلك هناك بعض الأحوال التى تظهر فيها النتيجة واضحة البطلان . ولنبدأ بفصل جميع الحدود . فإذا سلمنا – كما فعلنا فى بند ٤٧ – بأن كل مكوّن فى كل قضية حد ، لم تكن الفصول سوى بعض الحدود . وبالعكس ما دام يوجد لكل حد فصل يتكون من ذلك الحد فقط فهناك ترابط واحد بواحد بين جميع الحدود وبين بعض الفصول . إذن يجب أن يكون عدد الفصول هو نفس عدد الحدود [١] . هذه الحالة تلتقى فى توافق مع مذهب الأصناف [٢] ، وتكون بذلك شبيهة بالضبط لحالة الفصول وفصول الفصول . ولكن إذا سلمنا بفكرة جميع الأشياء [٣] من كل نوع ، أصبح من الواضح أن فصول الأشياء إنما يجب أن تكون بعضاً فقط من الأشياء . على حين أن حجة كانتور تبين وجود فصول أكثر من الأشياء . أوخذ فصل القضايا . فكل شىء يمكن أن يقع فى قضية ما . ويلوح مما لا ريب فيه أن هناك على الأقل من القضايا بعدد ما يوجد من الأشياء . لأنه إذا كان ى فصلا ثابتاً ، كانت« س أحد ى » قضية مختلفة لكل قيمة مختلفة من س .

---

(١) ينتج هذا من نظرية شريدر و برنشتين التى بمقتضاها إذا كان ى شبيهاً بجزء من ف وكان ف شبيهاً بجزء من ى وجب أن يكون ى ، ف متشابهين . انظر Borel, *Leçons sur la Théorie des Fonctions* (Paris, 1898) p. 102

(٢) انظر الباب العاشر . والملحق ب .

(٣) انظر بند ٥٨ من الجزء الأول من هذا الكتاب – الهامش . (المترجم : سقط منا إثبات هذا الهامش فى الجزء الأول ، وهو الخاص بلفظة شىء object ، ولذلك ننقله فى هذا الموضع ، وكان من حقه أن يكون فى صفحة ١٠٥ من الطبعة العربية الجزء الأول) وهذا هو الهامش :

سأستخدم لفظة شىء object بمعنى أوسع من لفظة حد term بحيث يشمل كلا المفرد والجمع ، وكذلك بعض أحوال من اللبس مثل « رجل a man » . أما أن لفظة يمكن أن تصاغ بمعنى أوسع من « حد » فأمر يثير صعوبات منطقية عويصة – انظر بند ٤٧ .

وإذا سلمنا حسب مذهب الأصناف أنه إذا كان س له مع ى المعلوم مدى مقيد إنْ وجب أن تبقى « س هى أحد ى » ذات دلالة ، فليس علينا إلا أن نغيّر ى تغييراً مناسباً للحصول على قضايا من هذا النوع لكل س ممكنة ، وبذلك يجب أن يكون عدد القضايا على الأقل كبيراً كعدد الأشياء . ولكن فصول القضايا إنما هى بعض الأشياء فقط ، ومع ذلك فحجة كانتور تبين أن هناك من الأشياء أكثر من القضايا . ثم نستطيع بسهولة إثبات وجود دوال قضايا أكثر من الأشياء . ولتفرض وقوع ترابط بين جميع الأشياء وبعض دوال القضايا . ولتكن φ س س المترابطة مع س . إذن « لا – φ س (س) » . أى أن « φ س لا تصح على س » هى دالة قضية غير محوية فى الترابط . لأن س تكون صادقة أو كاذبة بحسب ما تكون φ س صحيحة أو كاذبة على س ، وإذن فهى مختلفة عن φ س لكل قيمة من س . ولكن هذه الحالة ربما تفسرها من بعض الوجوه مذهب الأصناف .

٣٤٩ – من المفيد أن نفحص بالتفصيل فى تطبيق حجة كانتور على مثل هذه الحالات بواسطة ترابط نحاوله بالفعل . ففى حالة الحدود والفصول مثلا ، إذا لم يكن س فصلا فلنجعله يترابط مع ط س . أى الفصل الذى عضوه الوحيد س ، أما إذا كان س فصلا . فلنجعله يترابط مع نفسه . (ليس هذا الترابط ترابط واحد بواحد بل كثير بواحد . لأن س . ط س كلاهما مترابطان مع ط س . ولكن هذا يعين على توضيح النقطة المذكورة) . ثم الفصل الذى يجب حسب حجة كانتور حذفه من الترابط هو الفصل و ، وهو أحد تلك الفصول التى ليست عضاء نفسها ؛ ومع ذلك فهذا الفصل لأنه فصل فيجب أن يترابط مع نفسه . غير أن و فصل – كما رأينا فى الباب العاشر – متناقض مع نفسه self contradictory أى أنه عضو مع نفسه وليس عضواً مع نفسه فى آن واحد . ويمكن أن يحل التناقض فى هذه الحالة بمذهب الأصناف ؛ ولكن حالة القضايا أكثر صعوبة . وفى هذه الحالة فلنرابط كل فصل من القضايا بالقضية التى هى حاصل ضربها المنطقى ؛ وبهذا السبيل يلوح أننا نحصل على علاقة واحد بواحد لجميع فصول القضايا مع بعض القضايا . ولكن بتطبيق حجة كانتور نجد أننا قد حذفنا الفصل و من تلك القضايا التى هى حواصل ضرب منطقى ، ولكنها ليست أعضاء فى فصول القضايا التى هى

حواصل ضربها المنطقى . وهذا الفصل بحسب تعريفنا للترابط يجب أن يكون مترابطاً مع حاصل ضربه المنطقى نفسه . إلاأننا عند فحص هذا الحاصل المنطقى نجد أنه على السواء عضو وليس عضواً فى الفصل و الذى هو حاصل ضربه المنطقى .

وبذلك نرى أن تطبيق حجة كانتور على الحالات المشكوك فيها يفضى إلى متناقضات ، ولو أنى عجزت عن إيجاد أى نقطة تبدو فيها الحجة باطلة . والحل الوحيد الذى أقترحه هو التسليم بالنتيجة القائلة بعدم وجود عدد هو الأكبر وبمذهب الأصناف . وعدم التسليم بوجود أى قضايا صوادق عن جميع الأشياء أو جميع القضايا . ومع ذلك فالأمر الأخير يبدو واضح البطلان ، ما دامت جميع القضايا على أى حال فهى صادقة أو كاذبة حتى إذا لم يكن لها أى خواص أخرى مشتركة . وبهذا الوضع غير المرضى أنفض المشكلة من يدى تاركاً إياها لفطنة القارئ .

٣٥٠ – نجمل الآن مناقشات هذا الجزء فنقول : رأينا أولاً أن اللامنطقات تعرف بأنها تلك القطع من المنطقات التى ليس لها نهاية . وبهذا الطريق يستطيع التحليل الاستغناء عن أى بديهية خاصة عن الاتصال . ورأينا أنه من الممكن بطريقة ترتيبية بحتة تعريف نوع الاتصال الذى ينتمى للأعداد الحقيقية . وأن الاتصال معرّفاً على هذا النحو ليس متناقضاً مع نفسه . ورأينا أن حساب التفاضل والتكامل فى غير حاجة إلى اللانهائى الصغر . وأنه مع أن بعض صور اللانهائى الصغر مقبولة ، إلا أن الصورة الأكثر شيوعاً وهى القطع اللانهائية الصغر فى متسلسلة ملتحمة لا يستلزمها الالتحام ولا الاتصال . بل هى فى الواقع متناقضة مع نفسها . وناقشنا أخيراً المسائل الفلسفية المتعلقة بالاتصال واللانهاية ووجدنا أن حجج زينون ، ولو أنها صحيحة إلى حد كبير . فإنها لا تثير أى نوع من الصعوبات العويصة . وبعد أن وضعنا أيدينا بوضوح على التعريف المزدوج للامتناهى ، من أنه ذلك الذى لا يمكن بلوغه بالاستنباط الرياضى بادئين من ١ ؛ ومن أنه ذلك الذى له أجزاء عدد حدودها هى نفس عددها – وهما تعريفان يمكن التمييز بينهما بأن أولهما ترتيبى والثانى أصلى – رأينا أن جميع الحجج المعتادة بالنسبة للانهاية وللاتصال على حد سواء باطلة ، وأنه لا يمكن البرهنة على أى تناقض معين

بالنسبة لأيهما . ولو أن بعض الفصول اللانهائية المعينة تؤدى فعلاً إلى هذه التناقضات التى لم تحل حتى الآن .

بقى أن نطبق على المكان والزمان والحركة النتائج الثلاث الرئيسية الحاصلة عن هذه المناقشة وهى (١) استحالة القطع اللانهائية الصغر (٢) تعريف الاتصال (٣) تعريف اللامتناهى ومذهبه المتسق . هذه التطبيقات أرجو أن تقنع القارئ بأن المناقشات السالفة التى كانت طويلة بعض الشىء لم تكن فضلا زائداً عن الحاجة.

فهرس

الجزء الرابع

الترتيب

الجزء الخامس

اللانهاية والاتصال

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١